جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز-فاس

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان.
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية.
تخصص علم الاجتماع.

آليات مساهمة المرأة في إتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية: الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة نموذجا

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إسم الطالبة: نجاة الوافدي الجرفطي
ر.و.ط:2421692803

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور. عبد الكريم القنبعي الإدريسي

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء:

إلى أغلى ما أملك في الوجود

والداي

مصطفى وفاطمة

إلى غسان فلذة القلب والروح

إلى رفيق الدرب و الحياة عزيز عموري

إلى إخواني الاعزاء: أنوار وإسماعيل

إلى كل الأصدقاء والأحباء

كلمة شكر وتقدير

في البدء، ومن باب الاعتراف، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتورعبد الكريم القنبعي الادريسي، الذي لولا مساعدته المنهجية وتوجيهاته المستمرة ورعايته العلمية، بما في ذلك حلقات التكوين التي يخصصها لطلبته في الدكتوراه، لما كان لهذا العمل أن يرى النور. لقد كانت الفرص التي يمنحها الأستاذ لطلبته والذين أنا واحدة منهم، لحظات معرفية وأكاديمية غنية للغاية.

للدكتور عبد الكريم القنبعي الادريسي الكثير من فضائله علي، حيث وجدت فيه خلال مدة إنجاز الأطروحة خير موجه ومنصت لانشغالاتي وصعوبات الاشتغال التي تواجه كل طالب باحث، فالدكتور عبد الكريم القنبعي الادريسي يؤمن بأفكار كل طالب باحث ويقوي ثقته في نفسه، ولا يتواني بحس بيداغوجي وعلمي رفيع المستوى في ممارسة دوره كأستاذ أمام كل فكرة أو عمل غير مبني بشكل منهجي أو علمي، أو لا تتوفر فيه شروط الحرفة السوسيولوجية.

شكرا جزيلا لكم أستاذي الدكتور عبد الكريم القنبعي الادريسي

شكر خاص كذلك لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تأطيرنا طيلة مدة التكوين في إطار بنية البحث : مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والإجتماعية.

شكرا أيضا لكل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة من قريب أو بعيد.

فهرس الأطروحة

مقدمة: 4

القسم الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية لاشكالية مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية بالمغرب 11

فصل تمهيدي: مقدمات منهجية لموضوع آليات مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية.. 12

1-دواعي اختيار الموضوع..... 13

2- أهمية موضوع الأطروحة..... 18

3-أهداف البحث..... 23

4- الإطار المجالي للبحث..... 24

5-الإشكالات العامة والأسئلة الفرعية 25

6- فرضيات الأطروحة..... 28

7- الإطار المنهجي للبحث..... 30

8- العينة وتقنيات البحث..... 31

9- حدود وصعوبات الدراسة 35

الفصل الأول:مقاربات نظرية لإشكالية المرأة واتخاذ القرار..... 37

1- سوسيولوجيا التنظيمات كإطار نظري لمقاربة النوع داخل التنظيمات الحزبية..... 40

2- سوسيولوجيا النوع الاجتماعي ومفهوم الجندرة السياسي..... 50

3-السوسيولوجيا السياسية: سوسيولوجيا النخبة نموذجا 60

4-سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، الحركات النسائية نموذجا..... 70

الفصل الثاني: الإتجاهات البحثية في موضوع المرأة واتخاذ القرار بالمغرب 84

1-المرحلة الأولى الارهاصات الأولى للخطاب حول المرأة في الحياة السياسية..... 86

2-التأسيس العلمي للدراسة حول القضية النسائية واتخاذ القرار..... 95

3-بداية الألفية الثالثة: المرأة والتمكين السياسي والبعد المقارن..... 109

الفصل الثالث: المرأة والمجال السياسي: النساء داخل التنظيمات الحزبية الأوروبية والمغربية..... 161
1-التجربة الأوروبية..... 163
1-1-تجربة الاشتراكيين ومكانة المرأة في العمل السياسي: تجربة الدول الإسكندنافية 163
1-2-تجربة الليبيراليين: تجربة الحزب الديموقراطي الليبرالي بإنجلترا..... 164
1-3-تجربة المحافظين: تجربة الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني..... 165
2-التجربة المغربية..... 170
2-1-حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتأسيس للتمكين السياسي للمرأة..... 172
2-2- حزب العدالة والتنمية وتمكين المرأة في الحياة السياسية بين جدل الخصوصية والكونية 176
2-3-حزب الأصالة والمعاصرة، وتمكين المرأة طموح واقعي وتحديات إيديولوجية..... 182
القسم الثاني: تجربة المرأة المغربية في صناعة القرار داخل الأجزاب السياسية..... 187
الفصل الأول:خلفيات ومرجعيات انتقال المرأة من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي 188
1-بروفايلا المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب الثلاث..... 190
2-المرأة من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي 200
3-مساهمة المرأة في العمل الجمعوي بين تعدد التجارب وغنى الممارسة..... 211
الفصل الثاني: واقع العمل السياسي بين الهيمنة الذكورية والحراك النسائي..... 234
1-المرأة ومواقع المسؤولية دراسة في مسارات نسائية..... 239
2-العمل النسائي في التنظيمات السياسية الحزبية، رهانات وتحديات..... 253
3-المرأة وتحديات الانخراط في العمل السياسي..... 266
الفصل الثالث: المرأة وصنع القرار، استراتيجيات ورهانات 276
1-المرأة ونماذج التأثير في الحياة السياسية..... 280
2-المرأة والتمييز الجنساني في مواقع المسؤولية..... 292
3-المرأة واستراتيجيات اتخاذ القرار في التنظيمات الحزبية..... 300
خاتمة: 308
لائحة الجداول والمبيانات 314

ببليوغرافيا الأطروحة..... 320

ملاحق..... 335

مقدمة:

يتمثل موضوع هذه الأطروحة، في مساءلة سوسيولوجية لمكانة وطبيعة حضور المرأة في المؤسسات السياسية الحزبية بالمغرب، خاصة إذا علمنا أننا أمام مجتمع حديث العهد بالحداثة السياسية، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وبكل ما يرتبط بها من تنظيمات وفاعلين وأفعال وممارسات ومؤسسات بالمجتمع قبل الاستقلال، حتى وإن حاول البعض أن يعتبر هذه المؤسسات مجرد امتداد لبعض الظواهر التي سبقت وجودها بالمغرب كالزوايا مثلا.

وغني عن البيان أن البحث في حضور المرأة داخل هذا النوع من المؤسسات السياسية بالمجتمع المغربي، يتم من خلال دراسة مدى استعداد التنظيمات الحزبية وهياكلها القيادية، المركزية منها والمحلية، لعملية إشراك المرأة في سيرورات اتخاذ القرار الحزبي، وبالتالي القرار السياسي، مادام القرار الحزبي ليس في الأول والأخير إلا قراراً سياسياً، غير أن "حضور المرأة في مسار صناعة القرار الحزبي" لن يكون كاملا إلا عن طريق تفكيك العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في نوعية ومدى مساهمة المرأة في العمل السياسي داخل هذه التنظيمات، سواء تعلق الأمر بمجموع القوانين والقواعد التي تنظم عملية اتخاذ القرار الحزبي، والتي نعتقد أنها متقدمة بشكل كبير مقارنة مع شكل الممارسة التي تنتظم لها هذه المؤسسات أو سواء تعلق الأمر بنوع الوعي الاجتماعي والتمثلات حول المرأة داخل نفس المؤسسات.

ولعل "مشاركة المرأة السياسية، بأشكالها المباشرة وغير المباشرة، مؤشر أساس من مؤشرات التطور الحضاري لأي مجتمع، لأن نهوض المرأة وكونها شريكا في صنع القرار، وتحملها المسؤولية في التغيير الاجتماعي، والتخلص من سمة التبعية على كافة الاصعدة، كل ذلك يعطي الوطن دفعة إلى الأمام، وزخما متسارعا نحو تحقيق خطط التنمية وإنجاز المزيد من التقدم للمجتمع ككل[1]"

في هذا السياق المجتمعي العام يأتي موضوع هذه الأطروحة، ليتجه بشكل مباشر نحو البحث في طبيعة حضور المرأة داخل التنظيمات السياسية الفاعلة اجتماعيا وثقافيا وسياسياً. غير أنه لن يتم على شاكلة المقاربة السياسية التي تهتم بالبحث في مجموع النصوص القانونية التي تؤسس وتنظم لأشكال وكيفيات حضور المرأة في هذه المؤسسات، وإنما بالبحث في البنيات الذهنية والمحددات

[1]- هيفاء زنكنة، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة شؤون سياسية(4)، بيروت، لبنان،2011ص 14.

الاجتماعية والثقافية التي تبني واقعياً هذا الحضور، بل وتشرطه بمنطقها الخاص الذي يمشي بسرعة نعتقد أنها تفوق سرعة البنيات القانونية، ويحتكم لمنطق نظن أنه أقوى وأعمق من القوانين التي توجه الفاعل السياسي نحو المناصفة والمساواة ومقاربة النوع...إلخ.

إن الحزب باعتباره مؤسسة اجتماعية، لا يعدو أن يعيد إنتاج جل الممارسات والتمثلات والوقائع التي تعاش في باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، عندما يتعلق الأمر بوجود المرأة في دائرة صناعة القرار الحزبي، وموقعها في نسق السلطة واستراتيجيات التضامن والصراع والتواصل، إذ تظهر وجاهة وواقعية هذا الطرح بشكل كبير في عدد من المستويات داخل الحياة السياسية بالمغرب، إذ يكفي أن ننظر إلى أشكال حضور المرأة في المؤسسات الرسمية لنقف على صدق هذه الفكرة، ففي الحكومة المغربية مثلا مثلها كباقي الهيئات السياسية الأخرى بالمجتمع، لا يتعدى التقسيم السياسي للمناصب الحكومية التقسيم الاجتماعي للعمل كما هو موجود في المجتمع، فالمرأة في الحكومة تهتم بقضايا المرأة والطفولة والبيئة والماء...إلخ، لهذا فإننا نحاول أن نكشف هل هناك تقسيم للعمل الوزاري وفقا لرؤية كامنة ما، واعية أم غير واعية بمختلف السياقات التي تشرط هذا الاختيار؟

ولعلنا ونحن نناقش هذا الموضوع، يظهر أن المرأة حتى عندما تهتم ببعض القضايا الكبرى في المغرب كالشؤون الخارجية والتعليم العالي مثلا، فإنها لا تقوم بهذا النوع من المسؤوليات السياسية إلا باعتبارها طرفاً تابعاً لا فاعلا، خاصة وأن الوضعية التي تعيشها المرأة في مؤسسة الحكومة هي نفسها الوضعية التي نجدها بين ظهراني كل المؤسسات السياسية الأخرى، وبالخصوص الأحزاب السياسية وقطاعاتها الموازية، ذات الطابع الإحساني أو " الاجتماعي"، كما هو الحال بمراكز الأسرة والمرأة والطفولة ....الخ.

إن قيمة الأطروحة التي نسعى إلى الدفاع عنها لا تكمن فقط في هذا النوع من النقاش السياسي، وإن كان مهما، أو في كل الأسئلة الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن يطرحها، وإن كانت الأهم في السياق الذي نفكر فيه ونفككه ، وإنما تتجسد بشكل أكبر في البحث في جانب واحد من جوانب هذه المسألة، وهو جانب بقدر ما يعتبر جزئيا ويعكس روح السوسيولوجيا التي تجري وراء التفاصيل، فإنه يهم ويستدعي في الوقت نفسه كل البنيات الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع، لأن الظواهر الاجتماعية كما هو معلوم، خاصة في مثل المجتمع المغربي، تقدم نفسها غالباً **كظواهر عامة وكلية.** إن المقاربة التي ننوي توظيفها لفهم هذه المسألة تقوم بشكل أساسي على سوسيولوجيا التنظيمات التي

توفر بالإضافة إلى جهازها المفاهيمي والمنهجي الغني جداً، أفقاً فكرياً واسعاً للبحث والتفكير، وهذا ما سنبينه لاحقاً.

تأسيساً على ما سبق، ارتأينا تقسيم هذه الأطروحة، التي حظيت بتأطير الدكتور عبد الكريم القنبعي الإدريسي، إلى جزأين، الجزء الأول:" الأسس النظرية والمفاهيمية لإشكالية مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية بالمغرب"، ويضم فصلا تمهيدياً: " مقدمات منهجية لموضوع المرأة وسيرورة اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية"، سنتناول فيه العدة المنهجية والمفاهيمية والإشكالية، وما يتفرع عنها من فرضيات في سياق توضيح الإطار العام الذي تندرج فيه هذه الأطروحة، وثلاثة فصول، متكاملة فيما بينها، بحيث يضم كل فصل ثلاثة محاور رئيسية، وقد جاءت الفصول الثلاثة كالتالي:

الفصل الأول:" مقاربات نظرية لإشكالية المرأة واتخاذ القرار"، سنحاول من خلاله دراسة سوسيولوجيا التنظيمات كإطار نظري لمقاربة النوع داخل التنظيمات الحزبية، وسوسيولوجيا النوع الاجتماعي، باعتبارهما من الأسس النظرية التي ستساعدنا في مقاربة موضوعنا، بالإضافة إلى مبحث السوسيولوجيا السياسية، عبر تناول سوسيولوجيا النخبة، في تعالق مع سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وذلك بالتركيز على الحركات النسائية، باعتبارها أحد تجليات عمل المرأة في المجال السياسي بشكل عام، في حين سنتناول في الفصل الثاني:" الاتجاهات البحثية في موضوع المرأة واتخاذ القرار بالمغرب"، أهم المراحل والاتجاهات التي ميزت الدراسات حول المرأة في المجال السياسي، عبر ثلاثة محاور، سنتتبع من خلالها التطورات التي عرفها مجال اشتغالنا، وذلك عبر استنطاق الإرهاصات الأولى للخطاب حول المرأة في الحياة السياسية، وخلفيات التأسيس العلمي للدراسة حول القضية النسائية واتخاذ القرار، مع التركيز على البعد المقارن للقضية النسائية في بعدها السياسي، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، التي عرفت طفرة نوعية في الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة دولياً، من جهة، وبروز فاعلات سياسيات، مع تقدم ملحوظ في التمثيلية والحضور النسائي في المشهد السياسي وطنياً وعالمياً من جهة ثانية.

لندرس في الفصل الثالث: "المرأة والمجال السياسي: النساء داخل التنظيمات الحزبية الأوروبية والمغربية"، ثلاث تجارب أوروبية، من خلال تجربة الاشتراكيين في الدول الاسكندنافية، وتجربة الليبراليين عبر استنطاق تجربة الحزب الديموقراطي الليبرالي بإنجلترا، وتجربة المحافظين، من خلال تجربة الحزب المسيحي الديموقراطي الألماني. وعلى المستوى المغربي، سندرس ثلاث تجارب أيضاً في سياق المقارنة والتماثل الممكن، فيما بينها من جهة، وفيما بينها والتجارب الأوروبية من جهة أخرى،

وهي على التوالي، تجربة حزب الاتحاد الاشتراكي، وتجربة الأصالة والمعاصرة، وأخيراً تجربة العدالة والتنمية.

وضمن التكامل المعرفي والبحثي ما بين النظري والميداني، سنخصص الجزء الثاني: " تجربة المرأة المغربية في صناعة القرار داخل الأحزاب السياسية"، لدراسة طبيعة هذه التجربة، وكذا خلفياتها ومرجعياتها من خلال التكامل المنهجي ما بين المناهج الكيفية والكمية، في أفق إضاءة عتمات مشاركة المرأة في صنع القرار، وكذا العراقيل التي تقف أمام تحقيق المساواة والإنصاف في الممارسة السياسية ما بين الجنسين في بلادنا.

هكذا ثم تقسيم هذا الجزء أيضاً وبشكل تماثلي مع الجزء الأول إلى ثلاثة فصول، سنخصص الفصل الأول: " خلفيات ومرجعيات انتقال المرأة من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي"، لدراسة طبيعة العلاقة الكامنة وراء هذا الانتقال، وأحياناً المزاوجة ما بين المجالين، على اعتبار أن العمل الجمعوي مدخل من مداخل الفعل السياسي. ضمن هذا الأفق، سنتناول هذا الفصل في ثلاثة محاور رئيسية، وهي بروفايلات المشاركة السياسية في الأحزاب الثلاثة، والمرأة من العمل الحمعوي إلى العمل السياسي، وأخيراً، مساهمة المرأة في العمل الجمعوي في سياق التماثل والاختلاف ما بين التجارب والممارسات.

وإذا كنا قد انطلقنا في تشريحنا لإشكالية هذه الأطروحة من وجود عراقيل تقف أمام تكريس دور المرأة الفاعل في العمل الحزبي، وإبراز كفاءاتها السياسية، فإننا سنخصص الفصل الثاني:" واقع المرأة السياسي بين الهيمنة الذكورية والحراك النسائي"، لدراسة هذه العراقيل والمشاكل الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تهيمن على المشهد السياسي والحزبي، من خلال ثلاثة محاور متكاملة فيما بينها، وهي: المرأة ومواقع المسؤولية، ورهانات العمل النسائي في التنظيمات الحزبية، وأخيرا، تحديات الانخراط السياسي للمرأة.

أما الفصل الثالث والأخير:" المرأة وصنع القرار، استراتيجيات ورهانات"، فسنسعى من خلاله إلى دراسة أهم العوامل التي تكبح مساهمة المرأة داخل التنظيمات الحزبية من اتخاذ اقرار ومناقشة القضايا السياسية الجوهرية، وكيف تحضر أصوات ورؤى النساء في الأحزاب الثلاثة، وذلك عبر ثلاثة محاور، مثلها في ذلك، مثال الفصول السابقة في تقسيم منهجي متوازن ومتناغم مع طبيعة الأطروحة وإشكاليتها، وهي كالتالي: المرأة ونماذج التأثير في الحياة السياسية، والمرأة والتمييز الجنساني في مواقع المسؤولية، وأخيرا، المرأة واستراتيجيات اتخاذ القرار في التنظيمات الحزبية. لنختتم الأطروحة بخاتمة، نجمل فيها أهم الخلاصات والنتائج التي انتهى إليها عملنا الميداني.

القسم الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية لاشكالية مساهمة المرأة فى اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية بالمغرب

فصل تمهيدي: مقدمات منهجية لموضوع آليات مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية

1- دواعي اختيار الموضوع

دخل المجتمع المغربي مرحلة جديدة من التحولات القيمية، والتي مست جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية، وقد برزت هذه التحولات بشكل ملحوظ مع نهاية القرن الماضي، خصوصا في فترة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.

لقد اتجهت التحولات المهمة التي عاشها ويعيشها العالم نحو إبراز مكانة المرأة في المجتمع، فمع التغير الثقافي الذي حصل، ويحصل في كل بقاع العالم، والذي يجد عنوانه العريض في بروز المرأة كفاعل محوري في المجتمع، من خلال تسلقها لمراتب عليا في التعليم، وإثبات مكانتها في العمل، وإبرازها لقدرات عالية في التسيير والتدبير والتفاني، وبالتالي أصبحت تحظى بالعديد من الحقوق العالمية والكونية، نجد أبرزها على الإطلاق التحرر وتحرير طاقاتها وإمكاناتها.

والمغرب، كواحد من المجتمعات التي تعرف تحولات نوعية في القيم وفي الاختيارات، جاء دستوره الجديد (2011) مكرسا لهذه الثقافة الكونية، حيث أقرت مجموعة من البنود ذات الصلة بالنهوض بالوضع الحقوقي وتكريس قيم المواطنة وحقوق الإنسان في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والإدارية والتشريعية، وهو اختيار كان لحقوق المرأة فيه موقع متميز وخاص، وفي هذا الصدد نجده يعمل" على الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات التي تتعلق بتدعيم مجال المشاركة السياسية، وذلك عن طريق إقراره لمجموعة من المقتضيات المهمة والأساسية، والتي تم التأكيد فيها على ضرورة تحقيق المناصفة. كما نص الدستور نفسه على مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية وعلى حظر مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغوي أو الإعاقة أو أي وضع شخصي[1]".

يمكن القول بأننا " نشهد ميلاد جيل سياسي جديد في المغرب، "تقوده النساء" ويؤسس علاقاته بمن سبقه من الأجيال على قاعدة الاستمرارية والقطيعة معا، وفي الآن عينه هي استمرارية في التقاليد النضالية وفي الثقافة الديمقراطية، وقطيعة مع وسائل العمل والأدوات والمفردات التعبئة[2]».

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك إشكالات وعوائق ستطرح في وجه تقدم في مسار الإصلاحات التي تخدم وضعية المرأة بالمغرب، خصوصا تلك التي تبقى وفية بشكل دوغمائي لمنظومة المرجعيات

[1]- حميد أبولاس،" تدعيم دور المرأة في المشاركة السياسية في ضوء الدستور الجديد 2011"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، سلسلة دفاتر حقوق الانسان، العدد،1، الرباط، ،2012 ص،111.

[2]-عبد الاله بلقزيز،" ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل"، منتدى المعارف، بيروت، 2012 ص،80.

التقليدية والمحافظة, لذلك، فنحن نتوقع استمرارية النقاش على هذا المستوى، بل و" التصادم " بين وجهات نظر متضاربة ومتناقضة في المرجعية وفي أدوات التحليل، وهذا أمر طبيعي جدا بالنظر إلى طبيعة القضية التي هي أصلا قضية شائكة بأبعاد متعددة وبحمولات وتمثلات قيمية متداخلة، وهو ما يستوجب في نظرنا العمل على بناء واقتراح تصورات جديدة للنظر في الموضوع وفق رؤية تنويرية متكاملة ومنسجمة مع خصوصيات المجتمع المغربي وطبيعة دينامية القيم فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار لمجموع المتغيرات، الذاتية والدخيلة، الموجهة لتلك الدينامية.

ومع ذلك، فنحن ننطلق من اقتناع مفاده أن معطيات الواقع لا ترتفع، وأن تمكن المرأة من كسب رهان التموقع ضمن مكونات الصراع الثقافي والقيمي الذي يعرفه المجتع، هو الدليل العملي على اتساع الأفق المستقبلي لحركة تحرر النساء على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبالدرجة الأولى، على المستوى الثقافي الذي يختزل مجموع مكونات البنية التركيبية العامة للصراع، والذي يجسد في نهاية المطاف طبيعة الصورة التي يكونها المجتمع عن المرأة والأدوار المنتظر منها للمشاركة في تدبير الشأن العام. أما على مستوى التحليل الماكروسوسيولوجي، فلابد أن نسجل أنه وقع تغير نوعي في البراديغم المتحكم في رؤية النخبة الفكرية والعلمية والأكاديمية لدور المرأة في الحياة السياسية والحزبية والجمعوية والنقابية والمجتمعية ككل، إذ بدأ الحديث عن "ثورة نسائية صامتة" تعبر عن قدرة المرأة على اختراق مجمل الأنساق السياسية والجمعوية التي كانت حكرا على الرجل.

غير أنه من الضروري الإقرار بأنه على الرغم من محاولات إصلاح المنظومة التشريعة والقانونية المؤطرة للوضع الاجتماعي للمرأة، فإن "البلاد ما تزال تواجه تحديات كبيرة للحد من الفجوات بين الجنسين والدعوة إلى تحقيق قيم المساواة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحياة العامة، حيث الفوارق ومظاهر التمييز كبيرة. ومن بين أبرز هذه التحديات مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإدماجها في إدارة الشؤون العامة، ذلك أن هذه المشاركة لا تزال تخضع لعوامل كثيرة قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية[1]".

أما على مستوى تمثيلية المرأة في تدبير الشأن السياسي المحلي والإقليمي والوطني، فإنها تبقى جد محتشمة ولا تعكس التطور الذي حصل في السنوات الأخيرة لصالح تمكين النساء في الحياة السياسية. " إلى جانب ذلك، لم تعرف نسبة تمثيل النساء في الجماعات المحلية، كما هو الحال بالنسبة

[1]- جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء منظمة فتيات الانبعاث، تقرير حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، سنة 2016، ص،13.

إلى تمثيلها على صعيد البرلمان، تغيرا يذكر على مدى عقد كامل، إذ انتقلت هذه النسبة من 0.33 بالمائة سنة 1992 إلى0.34 سنة 1997، ثم إلى 0.56 سنة 2003. وفي سنة 2002، تم اعتماد مبدأ الحصص التوافقية على أساس قائمة وطنية ب 30 مقعدا خصصت للنساء، فتم انتخاب 35 امرأة في مجلس النواب، أي ما يعادل 10.77 من المنتخبين. وفي سنة 2009، تحسن مستوى التمثيلية في الانتخابات المحلية، إذ تم تسجيل 12.3 في المئة من النساء المنتخبات في الجماعات بفضل نظام الحصص (لوائح إضافية). وقد كرس مبدأ الحصص بالانتخابات التشريعية التي نظمت بتاريخ نونبر 2011، حيث شغلت النساء 65 مقعدا في مجلس النواب من مجموع 395 مقعدا، أي ما يعادل 16.46 بالمائة وتبقى هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي[1]" .

ولهذا يخلص التقرير نفسه إلى ما يلي: "ومع ذلك، تبقى هذه الإنجازات هشة، ما دام الطابع المؤسسي غائبا عن هذه التدابير الإيجابية، على الرغم من أن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة مكرس في دستور 2011، وأن تمثيل المرأة يبقى رهينا بتدابير فردية وتطوعية وتستلزم حدا أدنى قدره الثلث (33 بالمائة) لضمان تحسين مشاركة النساء في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. وينص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير حول المساواة، إلى الحاجة لاتخاذ تدابير إضافية من أجل المساواة في العمليات الانتخابية، والجمعيات التمثيلية والإدارة المدنية والعدالة[2]".

"ولا تزال تمثيلية المرأة في هيئات صنع القرار التابعة للمؤسسات العمومية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي منخفضة جدا. والواقع أن عدد النساء في المناصب الرفيعة والمسؤولة يبقى جد ضعيف. فقد تم تعيين امرأة واحدة "**زليخة نصري**" فقط كمستشارة لجلالة الملك منذ عام 1999، وامرأة «**فاطمة الزهراء المنصوري**" كعمدة مدينة في عام 2009، وتم تعيين امرأة واحدة "**زينب العداوي**" فقط في سنة 2014 كوالية بجهة الغرب الشراردة بني أحسن"

وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة العمومية أصبحت منذ السنوات الأخيرة، تفتح أبوابها أمام بعض النساء لتشغل بها مناصب وزارية رفيعة، كترؤسهن لسفارات ببعض الدول الأجنبية. غير أن وتيرة التقدم تبقى بطيئة، لكنها مهمة بالنظر إلى السنوات الطوال التي كانت فيها المرأة مستبعدة تماما من نطاق المسؤولية والقرار. ومع ذلك، فإن تأنيث الخدمة العمومية وتزايد عدد الموظفات لا يشير حتى الآن إلى وجود تكافؤ ومساواة بين الجنسين في الولوج إلى مناصب المسؤوليات، ثم إن غالبية

[1] - جمعية شبكة النساء الرائدات ،مرجع سابق، ص،14.
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الموظفات تجد نفسها في مناصب متوسطة ونادرا في مواقع المسؤولية، إذ لا تتجاوز نسبة النساء المسؤولات عن المصالح 19 بالمائة من مجموع الموظفات في القطاع العمومي، وتصل هذه النسبة على التوالي إلى 11.6 بالمائة و16 بالمائة كرئيسات أقسام وكسفيرات، والأمر نفسه يمكن معاينته في القطاع الخاص، إذ تبقى نسبة تمثيلية النساء في مجال إدارات أكبر 500 شركة مغربية هامشية جدا ولا تتجاوز 7 بالمائة[1]".

وحتى نقدم بعض المعطيات الرقمية حول مكانة المرأة في الحياة الإدارية، يمكن التوقف عند المعطيات التالية: وصل عدد الموظفات سنة 1999 إلى 33.2 بالمائة من مجموع مستخدمي الدولة مقابل 28 بالمائة سنة 1984 و31.7 بالمائة سنة199 ، إذ أن المرأة موجودة في جميع الوظائف مع تكتل خاص في قطاع التربية الوطنية والصحة، حيث تمثل ثلث موظفي وزارة التربية الوطنية ب(32.7 بالمائة) والتعليم العالي ب (32.9 بالمائة) وبنسبة أقل بوزارة الصحة العمومية. على أن هذه النسبة عرفت ازديادا مطردا بعد سنة 1999، بحيث بلغت نسبة النساء الموظفات في الإدارات الحكومية والبلديات سنة2011، **37.5** بالمائة من مجموع موظفي الدولة ، شكلت الموظفات العازبات منهن38.51 بالمائة مقابل 57.42 بالمائة، من المتزوجات و0.17 بالمائة من الأرامل[2]. ونحن على يقين بأن هذه النسب ستتغير على المستوى المتوسط والبعيد، فكليات الطب هي اليوم بصيغة المؤنث، وأيضا مدارس الهندسة وغيرها من المعاهد العليا.

والمغرب كبلد في سيرورته الديمقراطية الناشئة ما فتئ يقدم النموذج على ديناميته في الرفع من تمثيلية النساء عبر مجمل الدوائر التي يتخذ فيها القرار السياسي. وإذا كانت التجربة المغربية في مجال إدماج النساء في الحقل السياسي، تعتبر ناشئة ووليدة، وفي الوقت نفسه واعدة بالكثير من التحديات المستقبلية، فإن ذلك لا يمنعنا من تسجيل مجموعة من الملاحظات المنهجية:

-**أولا**، هناك سيرورات تاريخية قطعتها الحركة النسائية الجمعوية في سبيل تمكين المرأة من العمل السياسي، وهو ما يحتم علينا النظر إلى هذا المعطى في مجمل أطروحتنا.

[1]-جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء منظمة فتيات الانبعاث، تقرير حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- نفسه، ص، 16.

-**ثانيا:** هناك مسار قانوني وتشريعي، ساهم بشكل أو بآخر في دعم تمثيلية النساء في الحياة السياسية، وإن كان هذا المعطى فوقيا ومفروضا في بعض الأحيان، فإنه يبقى مهما في تحديد مسارات التحول النهائية.

-**ثالثا:** هناك واقع اجتماعي موضوعي، ساهمت فيه التحولات العميقة التي جرت في مجتمعنا، والتي تؤشر على وجود مؤشرات على تغير في بنية المجتمع المغربي، لا تمس فقط الحقل السياسي، بل تطال كافة الحقول: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فتملك المرأة للمعرفة، يعني تملكها لبقية الموارد: السلطة (عبر تمكين المرأة سياسيا)، للثروة، وهو ما أشرنا إليها سابقا من كون المرأة لم تعد ذلك الكائن الذي يحتاج لمساعدة الرجل، بقدر ما هي التي تعول الرجل، في الأسرة الصغيرة، وحتى الكبيرة. وكذلك تملكها للقيم، حيث إن قوة التحولات التي تمس البناء القيمي، جعلت المرأة محتفظة بجزء من مخزونها القيمي الذي تنتجه وتعيد إنتاجه في مفاصيل المجتمع، مما يزيدها اقتدرا.

وأخيرا هناك تحول في البنيات الثقافية، حيث إن حصول المرأة على وظائف سامية ومكانة اعتبارية في المجتمع-سيؤثر لا محالة في البناء الثقافي لمجتمع بصيغة المؤنث. كل هذه الحيثيات وكذا السياقات الدولية والوطنية، تحتم على البحث العلمي وخصوصا السوسيولوجي، الإنكباب على هذه الظاهرة دراسة وشرحا وتفسيرا وتحليلا، حتى يكون البحث العلمي مواكبا لهذه التحولات التي تقع في المجتمع المغربي، وحتى يستطيع رسم آفاق هذا التحول ورهاناته المختلفة. ولعل المرحلة الانتقالية التي يمر منها المغرب، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الانخراط العلمي، وخصوصا السوسيولوجي، للكشف عن الخبايا العميقة التي تكتنف مشاركة المرأة في العمل السياسي. هذا إذا علمنا أن المغرب مؤهل أكثر من أي بلد عربي آخر، لتقديم نموذج في مشاركة النساء في الحياة السياسية عبر مواقع اتخاذ القرار. ونحن نعتقد أن هذا الموضوع سيشكل مدخلا لنقاش أوسع وأعمق، وهو كيف يمكن للبحث العلمي عامة والسوسيولوجي خاصة أن يطور آليات للبحث تساهم بشكل أو بآخر في دعم هذه التجربة الناشئة. إنه كما يعلم الجميع، أن من مهام البحث السوسيولوجي تتبع مختلف الظواهر الاجتماعية وذات الثقل التأثيري على جميع الأنساق المجتمعية كي يرسم مختلف المداخل الممكنة لإنتاج نظرية علمية تساعدنا على تفسير مختلف الظواهر. لكل هذه الحيثيات والأوليات، سواء منها العلمية أو الاجتماعية، تبلورت لدينا فكرة إنجاز أطروحة حول "المرأة وسيرورة اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية".

2- أهمية موضوع الأطروحة

إذا كان "جاك بيرك" قد ردد في أكثر من مرة أن **المجتمع المغربي مجتمع ناقص الدراسة**، وهي العبارة نفسها التي رددها بعده عبد الكبير الخطيبي، بل ويسهل على كل واحد منا أن يجد نفسه أمام هذا الواقع كلما اتجه صوب ظاهرة اجتماعية معينة، فإننا يمكن أن نقول، عندما يتعلق الأمر ببعض الظواهر مثلما هو الحال بالنسبة إلى المسألة النسائية بالمغرب، أننا أمام ظاهرة لم تدرس إلا لماما، لاسيما وأن القول السوسيولوجي حول هذه القضية بالضبط يكاد يكون نادراً، باستثناء بعض الدراسات القليلة جداً، وحتى الدراسات الموجودة، فغالباً ما تقف عند حدود الفهم السياسي، الذي لا يبتعد بشكل كبير عن الخطاب الصحفي أو السياسوي، الذي لا يتجاوز حدود استعمال المرأة كشعار داخل الصراع السياسي الموجود بين مختلف التيارات والفرقاء السياسيين.

تكمن أهمية الموضوع إذن، في سوسيولوجيا التنظيمات السياسية وموقع المرأة في اتخاذ القرار في عينة من الاحزاب السياسية المغربية، كما تكمن أهمية المحاولة التي نسعى إلى بنائها أولا في سد بعض من الفراغ المعرفي الذي تعيشه المعرفة السوسيولوجية والمجتمع المغربي على حد سواء، خاصة وأن مختلف الدراسات التي تهتم ب"القضية النسائية" اليوم، لا تتجاوز حدود الأسئلة والإشكالات، التي نعتقد أن البحث بصددها قد استنفذ كل الإمكانيات، مثل البحث في الجسد الأنثوي[1]، أو العنف ضد النساء[2]، أو صورة المرأة في الإعلام. وبخصوص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أنه، "رغم اعتماد المغرب عام 2005، الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام ومكافحة الصور النمطية، كإجراء حاسم لتحسين وتعزيز مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، ما تزال صورة المرأة في وسائل الإعلام وفي الإعلانات تشوبها الصور النمطية المهينة والمعاملات التي تحط من قيمتها، فحسب دراسة قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية في المغرب سنة 2009، فإن 85 بالمائة من المقالات تعطي صورة نمطية تمييزية، وتقدم صورة سلبية جدا عن المرأة. هذا وتتفق الدراسات التي تم إنجازها في الصحافة العربية والفرنسية بين عامي 2001 و2009 على التنديد بفشل الصحافة في تقديم صورة المرأة المغربية بشكل يتناغم مع الواقع، إذ لا تنفك أن تعرفها أو تمثلها كجزء من المجال الخاص فقط، أو كضحية في حاجة للحماية والوصاية، كما أن الموضوعات السائدة حول المرأة تتعلق أساسا بالحب والجنس والجريمة، وهو أمر يدعمه تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الذي جاء فيه: " ما يزال

[1]-خلود السباعي، الجسد الأنثوي، وهوية الجندر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الموسم الجامعي، 2004_2005

[2]-نجاة الرازي، العنف الزوجي واستراتيجيات المقاومة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الموسم الجامعي، 2005-2006

تمثيل المرأة غير كاف ونمطيا للغاية، كما أن آراء النساء تبقى مهمشة، كما أصبحت المرأة تطالب أقل فأقل بالتعبير عن آرائها حول الاخبار السياسية والاقتصادية[1]".

وتبعا لبعض الدراسات التي تابعت النبش في الموضوع نفسه، يمكن أن نتوقف عند مقطع من دراسة مقارنة بين ثلاث دول تنتمي إلى منطقة المغرب العربي، حيث تشير الباحثة "حميدة البور" إلى أنه " فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية للمرأة السياسية، كوسيلة أساسية للمساهمة في توحيد فكرة تقاسم السلطة ومواقع صنع القرار بين النساء والرجال، فمن الواضح أن هذه التغطية ما تزال غير كافية وبعيدة عن الواقع. ووفق بحث تم إنجازه عام 2009 حول التغطية الإعلامية للمشاركة السياسية للمرأة في دول المغرب العربي الثلاث (تونس–الجزائر–المغرب)، تبين تراجع نسبة تمثيل النساء الناشطات في المجال السياسي. كما أن الصحف اليومية المغربية التي تمت دراستها لم تخصص سوى مساحة صغيرة جدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسة، وتظهر المقالات التي تم تحليلها العديد من الخلاصات السلبية، بما في ذلك أن النشاط السياسي يتسم بهيمنة الذكور، وأن المشاركة السياسية للمرأة تظهر في بعض الأحيان عبر خطاب الرجال، كما أن بعض النساء المشاركات في النشاط السياسي تتعرضن للتهميش[2]".

إن البحث الأولي حول الدراسات والأبحاث السوسيولوجية التي جعلت من النوع الاجتماعي موضوعاً لها، يضع الباحث أمام حقيقة كبرى لا يمكن أن تخطئها العين أبداً، وهي أنها تعيد إنتاج الخطاب الاجتماعي نفسه حول المرأة ولا تتعداه إلى محاولة الدفاع عنها، والمساهمة في بناء صورة مختلفة، من خلال البحث في وجودها داخل المؤسسات الحديثة ومشاركتها في الحياة السياسية، ودورها في اتخاذ القرار الحزبي والسياسي بشكل عام، بل تفكيك تطور هذا الحضور عبر هذه المؤسسات المختلفة " أحزاب، حكومة، برلمان، نقابات، جمعيات....الخ". بالإضافة إلى ذلك يظهر أن الخطاب العلمي حول الأحزاب والحياة السياسية في المغرب يظل بسيطاً، سواء تعلق الأمر بما أنتجته الأنثربولوجيا في هذا المجال، ولنا نماذج في دراسة "عبد الله الحمودي"[3] أو "جون واتربوري"[4] أو "غيلنر"[5]، أو حتى في علم الاجتماع من خلال بعض الأطروحات التي أنجزت مؤخراً في بعض

---

[1]- تقرير حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، مرجع سبق ذكره، ص ،16.

[2] -نفسه، ص ص، 16-17.

[3] -عبد الله الحمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في العربية الحديثة ، دار توبقال للنشر،2010، الدار البيضاء.

[4] -جون واتربوري، أمير المؤمنين والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط، الأولى، 2004.

[5]-Ernest Gelner, les saints de l'atlas, édition bouchene ,2003

الجامعات المغربية، كما هو الحال بالنسبة للباحث" شفيق عبد الغني" عند بحثه في النخب المحلية بالوسط القروي المغربي، إفران نموذجا [1]...إلخ.

إن الدراسات التي اهتمت بالعمل السياسي والنخب السياسية في المغرب تجتمع كلها، وإن اختلفت من حيث قيمتها العلمية والمعرفية عند مسألتين أساسيتين وهما، أنها اشتغلت جميعها على العمل السياسي بما توفره الأنثربولوجيا السياسية والسوسيولوجيا السياسية من مفاهيم ومقاربات وجهاز معرفي سياسي تقليدي بالدرجة الأولى، دون أي محاولة لاستدعاء مقاربات أخرى كسوسيولوجيا التنظيمات أو النوع الاجتماعي مثلا[2]. أما المسألة الثانية، والتي لا تقل أهمية عن الأولى، وهي أن جميع هذه المحاولات قاربت العمل السياسي ونظرت إليه باعتباره عملا رجوليا أو ذكوريا بالدرجة الأولى. لذلك فإن قيمة وأهمية العمل الذي نروم القيام به، يحاول أن يجيب عن هذا الفراغ، إذ أننا حاولنا الاشتغال على الفعل السياسي والمؤسسات والفاعلين والاستراتيجيات التي يؤسسها هؤلاء الفاعلين ومواقع السلطة والتواصل في هذه المؤسسات انطلاقاً من سوسولوجيا التنظيمات، والعمل على دراسة وجود المرأة في هذه التنظيمات باعتبارها فاعلا تنظيمياً لا أقل ولا أكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن "ملامسة موضوع الحقوق السياسية للمرأة، تتداخل فيه أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. فهذه القضية تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والقيم المجتمعية، وبين ما ينتج من ترسانة قانونية ومؤسساتية قد تدفع في هذا الاتجاه أو ذاك، مما ينتج عنه حواجز متعددة تحول دون قيام المرأة بدور فعال في عملية التنمية المستدامة، مثلما تبعدها عن إدراك المتغيرات المحيطة بها[3]"، كما تغفل الدراسات التي تحدثنا عنها سابقا، خاصة ذات الطابع السياسي منها، في دراستها للتنظيمات السياسية والأحزاب بشكل خاص، بعدها الاجتماعي وتكتفي بالنقاش السياسي الذي يقتصر على النظر في القواعد القانونية التي تنظم العمل الحزبي.

في هذا السياق يمكن الحديث عن كون المشاركة السياسية للمرأة لا تنحصر في الحياة السياسية الضيقة، بل تتعداها إلى العلاقات الاجتماعية بشكل أوسع. ولهذا الغرض، فإننا سنعمل على تجاوز

---

[1]-شفيق عبد الغني "النخب المحلية بالوسط القروي المغربي، ديناميات التغير ومواقع النفوذ ، اقليم افران نموذجا تحت اشرف الدكتور مختار الهراس ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد الخامس سنة 2013. (غير منشور).

[2]-محمد زين الدين،" الحقوق السياسية بين التمثلات المجتمعية والترسانة القانونية"، مجلة، مسالك الدار البيضاء، العدد،23-24، سنة، 2013،ص،25.

[3]- Abdelmajid Aboughazi, « Réflexion sur la participation politique de la femme rurale », REMALD, Série, « Thèmes actuels », n° 79 , 2012, Rabat, p.27

كل اختزال أو تبسيط للموضوع، بالاعتماد على سوسيولوجيا التنظيمات كإطار نظري منفتح، سيمكننا من النظر في هذا النوع من القضايا الاجتماعية، انطلاقاً من سؤالين اثنين:

أولهما يرتبط بتفكيك البنيات الاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها هذه القواعد والقوانين.

وثانيهما يتجه نحو معرفة آليات اشتغال التنظيمات الحزبية وموقع المرأة فيها، وآليات التفاوض والصراع والتضامن والتواصل وإنتاج المعرفة الحزبية والإيديولوجية...إلخ، بالإضافة إلى آليات واتجاهات واستراتيجيات تفاوض هذه القواعد مع الواقع الذي يعد أقوى وأكبر من حيث تأثيره في الفعل والعمل السياسيين، لا سيماً إذا علمنا أن هذا الواقع يقدم نفسه في كثير من الأحيان كهابيتوس مولد لإستراتيجية تمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة والدائمة التغير، وهذا الهابيتوس هو نسق من الاستعدادات الدائمة القابلة للتطور والتحول –يعمل كل لحظة– بشكل لا إرادي غالبا –بدمجه للخبرات السابقة كمصفوفة من الإدراكات والتقييمات، ويتيح إنجاز مهام لا نهائية التنوع، وهو عبارة عن بناء ذهني ومعرفي يمكن الأفراد من التعامل مع العالم الإجتماعي، بما هو منتج تاريخي يتشكل خلال التنشئة الاجتماعية وبواسطة التعليم، إذ عبره يكون لدى الفرد رأسمال نوعي ومخزون يستخدمه بشكل لا إرادي أثناء الممارسات المختلفة. وللإشارة، فإن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم العادة، على الرغم من تضمن العادات فيه، حيث إن الأخير يتميز بالتكرارية والميكانيكية، وهي ذات طابع يعيد الإنتاج فقط بينما الهابتوس يحمل في ذاته –بحكم طريقة تشكله التاريخي–طاقة توليدية قوية وقادرة على إعادة التشكيل»[1].

تنطلق سوسيولوجيا التنظيمات التي تم اعتمادها في معرفة الفاعل السياسي، كفاعل أنثوي، من النظر إليه باعتباره فاعلا اجتماعياً بالدرجة الأولى، وخاضعاً لمجموع القواعد الاجتماعية التي تتشكل من جهة أولى خارج التنظيم الحزبي، ولكنها تتشكل بالموازاة مع ذلك داخل التنظيم وأثناء عملية تشكله وانبنائه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن القول إن أهمية موضوع هذه الأطروحة يتجسد في **اعتماد مقاربة سوسيولوجية ترصد انخراط المرأة في الفعل السياسي من خلال إطار مفاهيمي مختلف عن الأطر التي تنطلق منها، أو تنظر من خلالها المقاربات الكلاسيكية للفعل السياسي**، حيث يتعلق الأمر بدراسة العمل السياسي للمرأة انطلاقا من اتجاه معرفي قد يبدو غريباً عن هذا النوع من الدراسات، لكننا نعتقد أن هناك ما يبرره علميا ومنهجيا.

[1]-P. Bourdieu, le sens pratique, les Editions de Minuit, 1984 p 234 .

يتعلق الأمر هنا بسوسيولوجيا التنظيمات واعتماد ما توفره هذه المقاربة من إطار مفاهيمي وإجرائي وتجارب بحثية سبق أن اتجهت نحو رصد هذا الشكل من العمل الاجتماعي. فعندما نحاول التوقف عند الأبعاد العامة لتشكل الحقل السياسي بالمغرب في السنوات الأخيرة، فان المقاربة الأكاديمية تفرض علينا التساؤل حول الدراسات التي أنجزت حول هذا الحقل من حيث طبيعتها وآليات اشتغالها ومضامينها النظرية والإجرائية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها كليا أو جزئيا، في فهم وتشخيص ورصد بنية هذا الحقل. ارتباطا بهذه المعطيات، يمكن القول بأن الاهتمام بالأسس التنظيمية للأحزاب من منظور سوسيولوجيا التنظيمات يمكن أن يجيبنا عن الأسئلة المتعلقة بأسس وأبعاد وآليات اشتغال التنظيمات السياسية بالمغرب، وبالتالي توفير المعطيات الضرورية لفهم وتشخيص البناء الداخلي للأحزاب، من خلال رصد البعد النفسي–الاجتماعي لتفاعلات الفاعلين داخل الأحزاب، وهو ما يتطلب تظافر جهود الباحثين الذين ينتمون إلى حقل السوسيولوجيا، وفقا للإشكالات التي ينطلقون منها والمرتكزات المنهجية التي تشكل دعائم مقاربتهم.

تتجلى أيضا أهمية موضوع البحث في المزج بين مقاربة سوسيولوجيا التنظيمات ومقاربة النوع الاجتماعي، وذلك من خلال رصد مدى التحولات التي مست الثقافة السياسية للتنظيمات الحزبية الناتجة عن ولوج المرأة للعمل الحزبي، من جهة، وتحديد التمثلات المتبادلة بين الرجال والنساء في ما يخص مشاركة المرأة في العمل السياسي بشكل عام، ومشاركتها في اتخاذ القرار الحزبي بشكل خاص، من خلال ولوجها إلى وظائف تدبيرية وتقريرية داخل الهياكل الداخلية للتنظيمات الحزبية والوظائف الانتخابية المرتبطة بتدبير الشأن العام الوطني والمحلي.

أخيراً يمكن القول إن أهمية هذه الأطروحة تنبع كذلك من الأهمية القصوى التي تتخذها عملية تحصيل معرفة موضوعية ودقيقة لأحد المكونات المحورية لهذا الحقل، بعيداً عن المقاربات التنقيصية والتحقيرية، التي تذم المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية بشكل خاص، واصفة إياها بأقبح النعوت وأكثرها قسوة. ذلك أننا عندما نتحدث عن الحزب كتنظيم، فإن الضرورة العلمية تفرض علينا الغوص في بنيته، وفي الثقافة التي تؤسس منظومته القيمية، وآليات اشتغاله بدءا من التراتبية التي تحكم هذه المؤسسة وتنتظم من خلالها جل العلاقات والممارسات والتمثلات، وصولا إلى التدبير الداخلي من حيث أشكال التفاوض والتموقع فيه وطرق حل الصراع والنزاعات داخله، وأنظمة التواصل التي تتأسس عليها كل الأفعال السابقة واتجاهات هذا التواصل والاستراتيجيات التي يتم الاعتماد عليها في المؤسسة نفسها، ومعالم الحركية التنظيمية Mobilité Organisationnelle، الديناميات التي تحدد العلاقات،

والتي تنسج من خلالها الهوية الجماعية للحزب، فضلا عن ميكانيزمات وسيرورات صناعة القرار، باعتبارها إحدى نقط الارتكاز التنظيمي التي تضمن للحزب استمراريته، وذلك باعتبار أن " صناعة القرار هي الضابط التنظيمي" [1] الأساسي للحزب داخليا وخارجيا.

تأسيسا على النظريات التي تستند عليها سوسيولوجيا التنظيمات، كأحد فروع السوسيولوجيا باعتبار أن نظريات التنظيمات هدفها الرئيسي هو الجمع في تيار واحد المعارف المكتسبة من اشتغال التنظيمات، ومن سلوكات الفاعلين فيها، ومن خلال التحفيزات التي يحصلون عليها، وأخيرا عن طريق السيرورات التي تؤطر فعل اتخاذ القرار واستعمال السلطة بين الفينة والأخرى، وطريقة التفاوض وتفويض السلط... [2] ، وانطلاقا من مقاربة التحولات التي تعرفها التنظيمات بشكل عام، والتنظيمات الحزبية بالمغرب بشكل خاص ، وباعتبار أن **الحزب تنظيم تنطبق عليه بعض عناصر التنظيم بالمفهوم السوسيولوجي للمصطلح**، فإننا نجد أنفسنا مدعوين للتساؤل من منظور **سوسيولوجيا التنظيمات** عن معاني ودلالات وأبعاد ولوج المرأة للتنظيمات السياسية كأحد تجليات التحول المؤسساتي من جهة والتحول الاجتماعي من جهة أخرى، وهل يتعلق الأمر بتحولات مست **الثقافة السياسية** للأحزاب ؟ وما طبيعة حضور المرأة داخل هذه الأحزاب؟ هل يتعلق الأمر بمشاركة ومساهمة المرأة في البناء التنظيمي للحزب من حيث سيرورات الإشتغال الوظيفي في أبعاده التراتبية وفي عناصره التدبيرية الأساسية و " تدبير النزاعات، ورسم معالم اتخاذ القرار وتوجيهاته الأساسية، وتحديد آليات التواصل والولوج إلى المعلومة، وأنظمة المكافئة والتحفيز". ؟

3- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

أ) دراسة مختلف التمظهرات السياسية لمشاركة النساء في الحياة السياسية داخل عينة من الأحزاب المغربية ذات المرجعيات الإيديولوجية المختلفة والمتعارضة، وذلك بالتركيز على كل الأبعاد التي تتفاعل معها النساء كفاعلات جديدات في هذه التنظيمات.

[1]-Hellriegel Slocum . Woodman, Mangement des organisations, 1ere édition, 2001p.7

[2]- د:عبد الكريم الإدريسي القنبعي، الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس الى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات ، الطبعة الثانية، فاس،2013 . ص7

ب) الكشف عن مدى حضور الوعي السياسي عند النساء بأهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وكيفية تأثيره في واقعهن في الحياة الخاصة أو العامة.

ج) تقديم تصور أولي ومتعدد الأبعاد لدراسة الظاهرة السياسية في تشعباتها عند فئة النساء، وذلك بهدف إقامة منظور علمي يقطع مع التصورات النمطية السائدة في بعض التحليلات والكتابات.

د) تتبع ظاهرة المشاركة السياسية عند النساء، ورسم مختلف التفاعلات التي تؤثر في هذه السيرورة، مع إمكانية رصد آفاقها المستقبلية.

هـ) تعميق النظر في ظاهرة المشاركة السياسية وسيرورة اتخاذ القرار، بهدف تدقيق النتائج المتوصل إليها على المستوى الماكروسوسيولوجي.

و) تتبع أهم التأثيرات التي تحدثها الوسائط التكنولوجية في ترويج المشاركة السياسية داخل الأحزاب السياسية، خصوصا بعدما أصبح الإعلام حاضرا بقوة في المشهد السياسي العام.

ز) إمكانية استلهام النموذج التفسيري الذي نسعى لاختباره في هذا البحث، ولما لا إمكانية تعميمه على تجارب سياسية أخرى بالمنطقة العربية حتى يكون لبحثنا أفق مقارناتي.

4- الإطار المجالي للبحث

بالنظر لطبيعة موضوع اشتغالنا، والذي يبحث في آليات مساهمة المرأة في اتخاذ اتخاذ القرار من خلال عينة من الأحزاب السياسية المغربية (حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، وحزب العدالة والتنمية، وحزب الأصالة والمعاصرة)، فإننا لم نستطيع حصر مجال البحث بمدينة محددة، بل جعلتنا ضرورة الميدان نبحث عن المبحوثات في مؤتمرات ولقاءات وندوات الأحزاب بين طنجة، قنيطرة، المحمدية، بوزنيقة، الدار البيضاء، وطبعا الشق الكبير من البحث الميداني كان بمدينة الرباط، باعتبارها عاصمة المملكة، وفيها تتواجد النخب النسائية التي تحظى بمهمات تسييرية وتدبيرية على مستوى هياكل هذه الأحزاب.

5-الإشكالات العامة والأسئلة الفرعية

5-1-الإشكالية

انطلاقا مما سبق عرضه من معطيات عن أهمية الموضوع، وبالنظر إلى راهنيته في حقل الأبحاث السوسيولوجية، ونظرا للطابع المركب والمتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة، فإن إشكالية الموضوع انبنت على الإعتبارات التالية:

إذا اعتبرنا أن الأحزاب السياسية، مؤسسات جديدة تاريخيا على الحياة السياسية والاجتماعية بالمغرب، وإذا ما انطلقنا من فرضية أن ولوج المرأة للعمل السياسي يعتبر ممارسة مستجدة على الحياة السياسية بصيغته الحالية، دون أن يعني هذا إنكارا لوجود بعض التجارب التاريخية في الممارسة السياسية بالمغرب، غير أنها لا ترقى في نظرنا لكي نطلق عليها تجربة سياسية حديثة[1]. وإن كان وجود المرأة في هذه الحياة قد ارتبط بلحظة ظهور وولادة هذه المؤسسات منذ بدايتها سواء من الناحية التنظيمية أو من الناحية التشريعية والقانونية[2]. فإن العمل السياسي في المغرب غالباً ما ارتبط تاريخيا بوجود فاعل سياسي مركزي واحد هو المخزن، بينما يقدم ما عداه نفسه إما باعتباره خادماً للمخزن ومنفذاً لخططه وخطاباته، أو فاعلا سياسياً من الدرجة الثانية لا يتعدى مجال فعله أو تحركه حدود القبيلة والدوار[3]، أما الخاصية الثانية التي طبعت هذا التاريخ فهي غياب النساء داخل هذه الحياة من حيث وجودهن كفاعلات رئيسيات أو حقيقيات في التاريخ السياسي، وهو ما يثبت بشكل واضح في سكوت تاريخ المغرب الراهن، السياسي منه على وجه الخصوص عن ذكر للنساء، مقابل الحضور البطولي للرجال في هذا التاريخ نفسه.

من جملة الملاحظات التي ارتبطت بتناول الباحثين المغاربة للحياة السياسية بالمغرب وللفعل السياسي المهيكل في نفس المجتمع، هو أن النقاش حول هذا الموضوع لم يتجاوز في أفضل الأحوال دائرة النقاش السياسي في بعض الأحيان، والسياسيوي في أكثر الأحيان، لذلك نعتقد أن الاستناد إلى سوسيولوجيا التنظيمات بما توفره من مفاهيم ونماذج نظرية يرتكز علمياً على تناول التفاعلات الداخلية

---

[1]- نقصد تحديدا "أخوات الصفا" وتجربة النساء في الحركة الوطنية في مرحلة الإستعمار وما بعده. والتي "انبثقت عن حزب "من أجل الديمقراطية والإستقلال"، وطالبت سنة 1946 بحق المرأة في المشاركة السياسية في المغرب. انظر، تقرير "مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب" مشار إليه في الهوامش السابقة.

[2] -يبرز صدق هذا المعطى في مشاركة المرأة في الحركة الوطنية بالمغرب، وتوقيعها على وثيقة المطالبة بالإستقلال، وفي مشاركتها في معظم المؤسسات الدستورية بالمغرب ".

[3] -يمكن العودة في هذا السياق لعدد من النصوص التي اهتمت بمعرفة النسق السياسي التقليدي أو الحديث في المغرب، مثل روبير مونتاني " المخزن والبربر" أو ميشو بلير " التنظيم المغربي " أو مصطفى الشادلي النخب المخزنية في المغرب خلال القرن السابع عشر أو عزيز المولى العراقي في " أعيان المخزن "

للتنظيمات" المقاولات – النقابات – الجمعيات "... فضلا عن أسس مرتكزات هاته التفاعلات "القيادة، أشكال ممارسة السلطة، التواصل، تدبير النزاعات".

انطلاقاَ مما سبق، يمكن القول إن واقع التنظيمات السياسية بالمغرب وخاصة الأحزاب السياسية منها، يطرح علينا أسئلة جوهرية، ترتبط من جهة أولى ببعد البنية الداخلية للأحزاب السياسية، سواء كان هذا البعد هو مجموع القوانين والقواعد العامة التي تنظم الممارسة الحزبية، من خلال القانون الأساسي أو القانون الداخلي لهذه الأحزاب، خصوصا في ما البعد تعلق بآليات سيرورات اتخاذ القرار، أو بالنظر إلى هذه الآليات والسيرورات التي تقدم نفسها باعتبارها المرتكزات الأساسية للأبعاد التفاعلية الأخرى، والمحدد الأساسي لاشتغال التنظيمات داخليا وخارجيا، فضلا عن التحولات التي تخضع لها هذه التنظيمات في علاقتها ببيئتها الخارجية، ولعل" أهم تحول" عاشته الأحزاب السياسية بالمغرب خلال العقدين الأخيرين، هو مأسسة العمل السياسي للمرأة من خلال نظام " الكوطا" الذي يسمح بتمثيلة مباشرة للنساء اعتباراً للوزن السياسي للحزب، دون حاجتهن إلى المشاركة في الانتخابات بشكل مباشر، وهو الأمر الذي سمح بوجود نسبة من النساء في الأحزاب السياسية.

"ورغم الجهود المبذولة في هذا الشأن، يكاد يجمع الباحثون والمهتمون على أن تمثيلية المرأة في المجالس التشريعية ومراكز القرار الحيوية على الصعيد العالمي لا تتجاوز 19 بالمائة، وهي النسبة التي لا توازي في تطورها ما حققته المرأة من عطاء وخدمات، وما عبرت عنه من كفاءات وإمكانيات في شتى المجالات والميادين[1]".

لكل هذه الاعتبارات، فإن عملية مشاركة المرأة في العمل السياسي، تطرح العديد من الأسئلة التنظيمية والثقافية، والتي تبرز معها بشكل كبير الحاجة إلى استدعاء السوسيولوجيا التي تعتبر أن العمل السياسي هو عمل اجتماعي من الدرجة الأولى، ولذلك فقد أتاح للمرأة إمكانية ولوج هذه التنظيمات بقوة، مما يطرح السؤال حول مدى تأثر آليات صناعة القرار بهذا المتغير البيئي/ الثقافي في علاقته بالبعد التنظيمي/ المؤسساتي والقيمي والمعياري.

إن دخول المرأة للمجال السياسي وتحولها إلى فاعل أساسي في الحياة السياسية بالمغرب، بحكم القانون أولا، وبحكم انخراط المغرب ثانياً، في بعض المؤسسات الدولية، وارتباط مشروعه الاجتماعي والسياسي الجديد منذ سنة 1999 على الأقل، ببعض المفاهيم السياسية الكبرى التي تتجه نحو إعلان تحولات جذرية في قواعد اللعبة السياسية مثل " المفهوم الجديد للسلطة، الانتقال الديمقراطي، العدالة

[1]-إدريس لكريني، "الكوطا ودورها في تمكين المرأة"، مجلة، مسالك، م،س،ذ، ص،51

الانتقالية، النموذج السياسي الاستثنائي، الاستثناء العربي، خطة إدماج المرأة في التنمية، مدونة الأسرة، قانون الجنسية....الخ،" مع كل ما يعنيه ذلك من موافقة على كثير من الاتفاقيات الدولية التي تتجه نحو حماية المرأة من جهة، والدفع نحو تحولها إلى فاعل سياسي أساسي في الخريطة السياسية للمغرب. إن هذا الانخراط، الذي يتم التعبير عنه سياسيا بوجود إرادة سياسية من أعلى سلطة في البلاد في إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها، مادمت تمثل كما يقول ذلك جورج طرابيشي " نصف المجتمع" الذي يحتاج إلى خلخلة ودعم، ويتم تقنينه من خلال كثافة في النصوص القانونية والدستورية التي تنظم وتدفع باتجاه وجود النساء كفاعل أساسي في كل المؤسسات الدستورية والسياسية بالمغرب[1].

يطرح هذا الانخراط إشكالا حقيقياً أمام الفاعل الاجتماعي وقبل ذلك، أمام الفاعل السياسي نفسه الذي ما يزال يفكر وينظم فعله السياسي وفقاً لسجل واحد، هو ما يمكن أن نسميه مع عبد الله العروي " بثقافة الأم"[2]، أي أن تقدم القواعد والنظم القانونية، لا يتم بالسرعة نفسها، التي تتحرك بها البنيات الاجتماعية والعلاقات التي تتشكل عبرها وداخلها، إذ يمكن أن نقول بدون أدنى تحفظ، أن الأولى تتحرك بسرعة أكبر مقارنة مع بطء حركة البنيات الذهنية والثقافية التي يتأسس عليها الوجود الاجتماعي للنساء في المجتمع المغربي، وهو السؤال الكبير الذي تشتغل عليه هذه الأطروحة، ويفرض علينا استدعاء **سوسولوجيا التنظيمات** بكل ما توفره من اتجاهات نظرية وخيارات منهجية لدراسة هذا النوع من القضايا الاجتماعية.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الأسئلة التي ستوجهنا في هذه الأطروحة تقوم أولا على التفكير في إشكال جوهري، يقوم على محاولة فهم العلاقة الموجودة بين البنيات القانونية والخطاب السياسي المعلن من طرف التشكيلات الحزبية المحددة سابقا في المغرب (باعتبارها تنظيمات سياسية، تعبر عن الوجه الحديث من الفعل السياسي في المغرب، وبين الواقع السياسي لوجود المرأة في هذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر بموقعها في هذه التنظيمات، أو بمنطق وجودها، وفعلها وتحركها وصراعها وتواصلها داخل هذه التنظيمات. وهذا ما يعني من جهة أخرى مقارنة القاعدة القانونية والفعل السياسي والثقافة السياسية التي ترتبط بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. أما المقصود بالثقافة

[1]- من السهل أن نلاحظ وجود النساء في كل المؤسسات واللجان التي يقوم الملك بتعينها منذ أن أصبح ملكاً إلى حدود اليوم، بل إنه في كثير من الأحيان يجعل من النساء رئيسات لبعض المؤسسات الدستورية والسياسية الكبرى, يمكن أن نذكر في هذا الإطار الهاكا التي تقودها امرأة، ....الخ، كما أننا يمكن أن نلاحظ بشكل كبير إلحاحه على الدفع بزوجته أو الأميرات إلى رئاسة مؤسسات وهيئات ذات طابع خيري وإنساني في كثير من الأحيان.

[2]- عبد الله، العروي، ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولي، 2011.

السياسية التي ترتبط بالمشاركة السياسية للمرأة، فهي مجموع المعارف والمعتقدات والأعراف والأخلاق والتقاليد والتعاليم الدينية التي تؤسس لموقع المرأة في الوعي الاجتماعي.

من هنا يمكننا طرح الاشكالية المركزية لهذه الأطروحة:

-ماهو موقع المرأة في المؤسسات الحزبية في المغرب، وكيف تؤثر المنظومة الإديولوجية للحزب والبنى الاجتماعية والثقافية في سيرورة اتخاذها للقرار داخل الأحزاب؟

انطلاقاً من هذا السؤال المحوري يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ-هل يعتبر العمل الجمعوي حلقة ضرورية للولوج للعمل السياسي؟

ب-كيف تتمثل المرأة العمل السياسي وموقعها في اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية؟

ت-هل هناك اختلاف جوهري بين موقع المرأة في اتخاذ القرار في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية، وحزب الأصالة والمعاصرة؟

ث-وإذا ما وجدت اختلافات، كيف يمكن تفسيرها؟

ج-ما هي المحددات الاجتماعية التي تتأسس عليها المشاركة السياسية للنساء؟

ح-هل يلعب الأصل الاجتماعي والعلاقات القرابية والجنس دورا في تموقع المرأة داخل هذه التنظيمات؟ وما هو دور التعليم والمهنة ومختلف الرساميل الاجتماعية في تموقع المرأة في هذه التنظيمات؟

خ-وما هي أنواع الصراع التي تجد المرأة نفسها عنصراً فيه؟ ما هي أشكال المقاومة التي تواجهها المرأة لحظة انخراطها في العمل السياسي؟ ما هي الحوافز التي تشجع انخراط المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في القرار الحزبي؟ وما هي الحواجز التي تعترض عملها السياسي؟

6-فرضيات الأطروحة

تتأسس الفرضية العامة للأطروحة على أن **المشاركة السياسية للنساء تعتبر ظاهرة اجتماعية كلية ومركبة في الوقت نفسه، تتأثر بطبيعة البناء الاجتماعي، الذي يوجد داخله الأفراد، وتتأثر بطبيعة المؤسسات السياسية التي ينتمين إليها.** وهذا ما يظهر في الواقع، من خلال اختلاف حجم وجود المرأة كلما انتقلنا من حزب سياسي إلى آخر، ومن مجموعة سياسية إلى أخرى، وفي أشكال

الفهم والمعنى التي يضفيها الفاعل السياسي على كل أشكال الممارسة السياسية التي تشارك فيها النساء، وفي جميع مستويات الحياة السياسية.

إن أهم خاصية تطبع الفعل السياسي النسائي في المغرب، هو خاصية الرجولة التي تميز هذه الحياة بما هي نظرة للكون، ومحاولة لجعلها السلوك الطبيعي والعادي في هذه الحياة[1]، وهذا ما يظهر بشكل واضح في ارتفاع نسبة الميول الاجتماعي نحو عدم الاعتراف بقدرة النساء على الفعل في القرار السياسي وصناعته داخل الحياة السياسة بشكل عام، سواء في شكله الرسمي داخل مؤسسات الدولة " الحكومة، البرلمان" أو في المؤسسات الدستورية " المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الدستوري، المجلس الأعلى للحسابات،....الخ"، أو حتى في التنظيمات الحزبية.

في السياق نفسه، يمكن القول، إن مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي المؤسسات السياسية، ظاهرة مفروضة داخل هذه المؤسسات، وليست نابعة من قناعات سياسية وإديولوجية مبنية، وهذا يعني هيمنة الطابع السياسي على وجود النساء في الأحزاب السياسية ومشاركتهن في المؤسسات السياسية بشكل عام[2]، وهو ما يعني في الوقت نفسه هيمنة الطابع الإرضائي، الذي يتجلى في السعي المصطنع للفاعلين السياسيين في إشراك المرأة في مواقع صناعة القرار كاستجابة لشعارات سياسية، وإستراتيجية لا تعبر عن قناعات سياسية كما قلنا سابقاً. هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فإن سعي النساءلاحتلال مواقع القرار يتحدد بالرغبة في النجاح التنظيمي/السياسي بدون أن يرافق ذلك تبلور ميكانيزمات ذاتية لتطوير الكفاءة العلمية والمهاراتية التي يتطلبها العمل المؤسساتي داخل الأحزاب، إذ تتوقف المشاركة الفعلية والفعالة للمرأة في صناعة القرار على تبلور القدرات التنظيمية الذاتية المرتكزة على آليات حل النزاعات وعلى خلق جو تواصلي إيجابي وتطوير قدراتها الاقتراحية "، خاصة وأننا مازلنا في مرحلة إثبات بدائي للذات". وعليه يمكن تلخيص أهم الفرضيات التي نسعى للتأكد منها على الشكل التالي:

أ) يشكل العمل الجمعوي قناة أساسية للولوج للعمل السياسي.

ب) هناك علاقة بين موقع المرأة في سيروة القرار الحزبي وبين مؤهلاتها العلمية والشخصية والمهاراتية.

---

[1] -يمكن العودة في هذا السياق لبيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة وتحقيق سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

[2] -تجدر الإشارة إلى أن النساء كن جزءاً أساسيا من الصراع السياسي في المغرب بين الحكومة والمعارضة حتى تلك التي لا توجد النساء في بنياتها التنفيذية، والحركات النسائية من جهة أخرى.

ت) المحددات الاجتماعية والتجربة الجمعوية والأقدمية الحزبية القبلية والخارجة عن الحزب السياسي، مؤثرة في الدفع بالمرأة لتملك ناصية اتخاذ القرار السياسي.

ث) المحددات الإيدولوجية للأحزاب السياسية ونشاطها الحزبي لا يؤثران بشكل كبير في سيرورة اتخاذ القرار النسائي.

ج) المحددات الثقافية لكل الفاعلين السياسين بمن فيهم النساء والرجال تعد من الكوابح الموضوعية لسيرورة اتخاذ القرار عند النساء.

7-الإطار المنهجي للبحث

7-1- منهج دراسة الحالة:

"يمثل الإطار المنهجي البراديغم الموجه للباحث في دراسته انسجاما مع خصوصية الحالات المدروسة، وهي فئة النساء اللواتي يتخذن قرارات سياسية في أحزاب مغربية محددة، آثرنا أن نسترشد بمنهج دراسة الحالة Case study[1]"، وهذا المنهج تم استلهامه من الباحث "**دافيد ماك نيب**" في كتابه "**مناهج البحث في العلوم السياسة**[2]"، والذي يعرف دراسة الحالة ب "وصف لوضع معين بالاعتماد على الحوار والملاحظة المباشرة، والبيانات الأخرى، مبنية بشكل دقيق يسمح بملاحظة السلوكات في مكان وزمان محددين، وهذه الخصائص تتقاسمها جميع الحالات[3]". ولهذا تمثل دراسة الحالة، حالة نموذجية، في فترة تاريخية معينة، أو جماعة بشرية ما، أو فئة من فئات المجتمع، والتي تشترك في كونها تتقاطع، في مجموعة من الخصائص والصفات المحددة. ولعل الهدف من الدراسة هو تعميق النظر في خصائصها، والكشف عن مختلف أبعادها، الظاهرة منها، أو الخفية، ونحن نعتقد أن دراسة النساء بمجال الدراسة تنطبق عليها مواصفات هذا المنهج.

تتجلى مزايا منهج دراسة الحالة باعتباره من المناهج الوصفية، في كونه يُستخدم في فحص ومتابعة حالة ما، سواء كان فردا ، أو مؤسسة أو أية وحدة إدارية أو اجتماعية أو اقتصادية، من خلال الرجوع إلى خلفية وتاريخ الحالة، وتطورها ووضعها الراهن، بحيث يستطيع الباحث تقديم دراسة شاملة

---

[1]- رشيد جرموني، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية: دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف الدكتور المختار الهراس، موسم 2013/2012 ص، 67.

[2]- رشيد جرموني، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية، مرجع سابق

[3]- نفسه.

ومتكاملة ومعمقة للحالة المطلوب بحثها ودراستها، وتتوفر له معلومات تفصيلية وشاملة ومعمقة أكثر من المنهج المسحي، إذ تمكن من النفاذ إلى أعماق الحالة المبحوثة وإدراك المتغيرات المحيطة بها وتفاعل الحركيات والبيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالحالة المبحوثة، مما يوفر معلومات وصفية قيمة وشاملة، قد لا تتوفر عن طريق المناهج والدراسات الأخرى، خصوصا المسحية منها[1].

بالإضافة إلى ما سبق، وتعميقاً للأداة المنهجية للبحث، اخترنا **المنهج المسحي الاجتماعي بواسطة العينة**، ذلك أن هذا المنهج سيساعدنا على جمع الحقائق والمعطيات انطلاقا من العينة المعتمدة، من خلال أفراد العينة وتكوينهم واتجاهاتهم وتطلعاتهم لمراكز القرار، خاصة وأن هذا المنهج يعد بالغ الأهمية، لأنه يحقق غرضنا ويمكننا من معرفة مستواهم السوسيو ثقافي والسوسيو اقتصادي، وكذا تمثلاتهم للمرأة داخل التنظيمات الحزبية، كما يساعدنا على الخروج بخلاصات أساسية حول مسار المرأة داخل التنظيمات الحزبية وسيرورة اتخاذها للقرار.

8-العينة وتقنيات البحث

8-1-عينة البحث

يطرح موضوع آليات مساهمة المرأة في اتخاذ اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية صعوبات منهجية وإبستيمولوجية، ليس أقلها كيفية رصد التمثلاث الثقافية التي يحملها الفرد عن المرأة القيادية في التنظيمات الحزبية، لكونها تختلط بما هو ملموس وماهو غير ملموس، وبما هو ظاهر وبما هو كامن. ولأن التعبير عن المواقف السياسية لا يعلن عن نفسه بشكل مباشر، بقدر ما يتخذ سبلا ملتوية مما ينتج عنه في كثير من الحالات مفارقات غريبة وأوضاعٌ مبهمة، وهو بذلك يسير وفق مسار يصعب فيه التمييز بين القفز إلى الأمام والخطو إلى الوراء[2]. انطلاقا من ذلك، فإننا ارتأينا أمام الصعوبات التي يطرحها البحث في موضوع اتخاذ القرار عند المرأة في العمل السياسي، أن نعدد أدواتنا المنهجية، حتى نستطيع أن نلم بحيثيات الموضوع، بحيث يكون الحس المشترك كنمط من الفكر، هو المنطلق لبناء المعرفة السوسيولوجية وفي هذا الاطار تشكلت مدرستين داخل حقل السوسيولوجيا: مدرسة كمية

[1]- رشيد جرموني، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية: دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا، مرجع سابق سابق.

[2]-محمد الصغير جنجار، القيم والتحولات الاجتماعية والثقافية بالمغرب، سلسلة (مقدمات)، عدد،33، ربيع، 2005 (الدار البيضاء)، ص،26.

وأخرى كيفية[1] ، لذلك، زاوجنا بين الأدوات الكمية والكيفية، بحيث اعتمادنا في البحث الميداني على تقنية الاستمارة بالنسبة إلى البحث الكمي، بالإضافة إلى المقابلات الفردية في البحث الكيفي، بهدف استكشاف التمثلات والمواقف التي تحملها الفاعلات السياسيات حول المرأة واتخاذ القرار والقضايا المرتبطة بهما، والطريقة التي تنظر بها النساء أنفسهن للموضوع، سواء من حيث طريقة الاستدلال، أو من حيث بناء المفاهيم والتصورات الخاصة بالحياة السياسية.

ونظرا لتشعب الموضوع، فإن إجراء مقابلات موسعة مع بعض الفاعلات السياسيات، مسألة حيوية في البحث، لأننا نعتقد أن ذلك سيكون له نتائج مهمة على البحث، حتى نستجلي صور وأشكال التأطير التي تستهدف العينة، فغير خاف أن تقنيتي المجموعة البؤرية والمقابلة، تعدان من أهم الآليات التي تساعد الباحث على دراسة مبررات الظواهر المجتمعية المركبة، وتنوع دينامية وإستراتيجية وممارسة فاعليها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسساتي، على اعتبار أن أهم القضايا الشائكة معرفيا ومجتمعيا، حاليا ومستقبليا داخل حقل العلوم الاجتماعية بالمغرب، هي قضايا دينامية التغيرات المجتمعية، ومحدداتها وآليتها الفاعلة على المستوى الماكرو والميكرو مجتمعي[2].

انطلاقا من المبدأ الذي تعتمده عدد من الأدبيات السوسيولوجية في اختيار العينة، سنلجأ إلى اختيار عينة قصدية، سيتم بناؤها انطلاقا من مبدأ الحرص على ضمان تمثيلية مختلف فئات مجتمع البحث، وليس على أساس مراعاة الوزن العددي للفئات التي تمثلها أو كيفية انتشارها في المجال، كما هو الشأن بالنسبة إلى العينات العشوائية. وقد تم تشكيل العينة من خلال المناضلات، وكذا الفاعلات السياسيات داخل البرلمان، إذ أن البحث الميداني شمل المبحوثات من مدن مختلفة، تم انتقاؤهن بشكل قصدي، حتى نتمكن من معرفة الاختلافات الثقافية واللغوية والجغرافية والمجالية، فيما ستسمح لنا المقابلة بتكوين صورة مصغرة عن واقع الحياة السياسية بالمغرب.

---

[1] -Alferd, schutz. le chercheur et le quotidien , phénoménologie des sciences sociales, trad :Anne N-Gilliéron Paris, Méridiens,Klincksieck et Cie, 1987,p 11

[2]- المختار الهراس، (تنسيق)، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الدارالبيضاء، ص،54

8-2-تقنيات البحث

8-2-1-تقنية الإستمارة:

على مستوى العينة الكمية، تم اختيار عينة تمثيلية للنساء المتراوح أعمارهن بين 18 و67 سنة. وهذه العينة تسمى بالعينة غير العشوائية، وهي تمثل جزءا من المجتمع المدروس، وللإشارة، فإن هامش الخطأ متوقع في مثل هذه العينات، وكذلك مستوى تعميم نتائج البحث على كل المنضويات إلى الأحزاب المغربية ككل. وتم التقيد بالصرامة العلمية والمنهجية في الوصول إلى عينة البحث، هذا وتجدر الإشارة إلى أن اختيار هذه العينات لن يخضع لأي معرفة مسبقة بمستوى المسؤوليات التي يتولينها، وقد تفادينا ما أمكن اختيار عينة من من القيادات النسائية العليا، خاصة وأنه لم يعد اليوم من مبرر أمام العلوم الإنسانية وخاصة السوسيولوجيا والأنتربولوجيا، يسمح بإعادة إنتاج النقاش الكلاسيكي حول الكم والكيف في العلوم الاجتماعية، لاسيما ذلك الذي آمن بضرورية المناهج الكمية في المجتمعات الحضرية المعقدة، وبجدوى التقنيات الكيفية في المجتمعات البسيطة التي لم تصل بنياتها بعد إلى درجة معينة من الإختلاف والتمايز، تدفعنا إلى استعمال المناهج الكمية.

لقد أمسى هذا النوع من النقاش متجاوزاً اليوم كما هو معلوم، بعد أن أدركت العلوم الاجتماعية بمختلف ضروبها واتجاهاتها، أن الظاهرة الاجتماعية؛ ظاهرة مركبة ولا يمكن معرفتها أو فهمها، باستعمال أداة واحدة، فقدرة المناهج الكمية على وضع الباحث أمام اتجاهات الأفراد وتيسير معرفة تمثلاتهم ورصد ممارساتهم...الخ، تتحول إلى عجز عندما يتعلق الأمر بتلك التفاصيل الصغيرة الضرورية التي تضفي المعنى على الفعل الاجتماعي.

لا يخرج البحث في موضوع هذا البحث والتفكير فيه، من حيث هو ظاهرة اجتماعية، عن هذا النقاش بين الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية، وهو النقاش الذي يجد جذوره في المقاربات العلمية التي اشتغلت على الظاهرة السياسية منذ نشأة العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى اليوم. لهذا سننطلق في جمع المعطيات الميدانية من التوفيق ما بين الاستمارة والمقابلة كتقنيتين أساسيتين، باعتبار أن المقابلة ستمكننا من الوقوف على بعض مسارات ولادة الفاعل السياسي الأنثوي، والعبور نحو التفاصيل التي تنظم هذا الفعل في صيغته النسوية، بكل ما يرتبط به من حوافز وحواجز وأرباح وتكاليف وصراعات أولية وهامشية وثانوية...إلخ، وسوف نستعمل الاستمارة من أجل الوصول إلى الكيفية التي يتمثل ويعيش بها ويتعايش من خلالها الفاعل السياسي مع وجود المرأة في المؤسسة الحزبية، التي

كانت إلى وقت قريب ظاهرة ذكورية بامتياز، والنفاذ إلى الاتجاهات التي تملكها الفاعلات السياسات نحو العمل الحزبي واتجاه المشاركة في العمل السياسي في كل مستوياته.

علاوة على ذلك، فإن الرغبة في معرفة نوع وطبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية التي تنظم العمل السياسي للنساء، وخاصة بالنسبة إلى بعض الأحزاب السياسية التي تختلف من حيث " بنياتها الإديولوجية"[1] وخطاباتها من حداثي[2] و محافظ [3] وبين المحافظ والحداثي[4]، بحيث كان اختيارنا للإتحاذ الإشتراكي نابعاً من كونه أعرق الأحزاب السياسية، وله تاريخ طويل في البناء الديموقراطي، في حين اخترنا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، باعتبارهما قوتان سياسيتان في المشهد الحزبي بالمغرب، ويتوفران على قاعدة برلمانية كبيرة مقارنة بباقي الأحزاب الأخرى، وذلك من أجل معرفة ما يجمع وما يفرق بين هذه الأحزاب من حيث تصورهما لعمل المرأة داخل الحزب، وتصور المرأة نفسها للعمل السياسي. وقد إختارنا لذلك عينة تتكون من 270 مبحوثة، موزعة بالتساوي بين هذه الأحزاب، أي 90 مبحوثة من كل حزب على حدة، موزعة على جميع التنظيمات الموازية لهذه الأحزاب بما فيها المؤسسة الحزبية نفسها.

الأحــزاب		
	العدد	**النسبة المئوية**
العدالة والتنمية	90	33,3
الاتحاد الاشتراكي	90	33,3
الأصالة والمعاصرة	90	33,3
المجموع	270	100
المصدر: بحث ميداني		

[1]-المعلنة على الأقل إن وجدت
[2]-نقصد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[3]-نقصد، إن جاز إطلاق هذا اللفظ، حزب العدالة والتنمية.
[4]-نقصد حزب الأصالة والمعاصرة.

8-2-2-تقنية المقابلة

أما بخصوص المقابلة، فإننا لن نستعملها في البحث الميداني للوصول إلى وقائع مغايرة عن تلك التي اتجهنا للحصول عليها من خلال استعمال الاستمارة، بقدر ما نتغيا من توظيفها معرفة ما يسميه الباحث المختار الهراس، على لسان المبحوثين، الحقائق الصغيرة الحقيقية التي تختفي وراء الظواهر الكبرى، واختراق المعاني التي تبني على أساسها الأفعال الاجتماعية في مجتمع البحث، أي من أجل الوصول إلى فهم المعنى الذي تعطيه المرأة للعمل السياسي، ولدورها في التنظيمات الحزبية، واستيعاب التأويل الذي يضفيه الفاعل الاجتماعي على هذه التمثلات، والكيفية التي تتحول بها هذه الأخيرة، إلى أفعال تحمل في بعض الأحيان معاني القول الذي صدرت عنه، وتناقض، أو على الأقل، تخالف طبيعة المعاني التي قامت بترتيبها وتحديدها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أننا قمنا بإجراء أكثر من12 مقابلة،موزعة أربع مقابلات لكل حزب مع فاعلات سياسيات يختلفن من حيث قناعاتهن الفكرية والثقافية والسياسية، من حيث تجربتهن في العمل السياسي، ومن حيث موقعهن في الحياة السياسية.

إن الغاية القصوى من استعمال أكثر من تقنية في جمع المعطيات الميدانية، لا تتعدى في الواقع محاولة الإجابة عن الغاية التي تنتدب السوسيولوجيا من أجلها. يتعلق الأمر بالبحث في الاختلاف الذي يميز الوجود الاجتماعي للفاعلات، بحيث أن الاستعمال المركزي للمنهج الكمي في جمع المعطيات الميدانية في هذه الدراسة، لا يعني الاكتفاء بالمعطيات الكبرى التي تقدم حول الظاهرة السياسية، لأنها تحتاج دائماً إلى التفاصيل التي تختفي وراء الخطابات الاجتماعية الكبرى، كونها تضفي القيمة على البحث السوسيولوجي، وتنقذه من أن يكون بحثا وصفيا فقط، أي سوسيوغرافيا كما يسميها "رايمون آرون"، خاصة وأن الغاية من المقابلة بصفة عامة، هي كونها تمكن الباحث حسب إدغار موران "من التواصل العميق مع الآخر... وتحويل موقف الباحث من وضعية المتفرج إلى الفهم".[1]

9- حدود وصعوبات الأطروحة

لا شك أن أي بحث كيفما كان إلا وتعترضه العديد من الصعوبات والإشكالات، سواء منها التقنية، أو بشكل كبير الصعوبات الابستمولوجية، ونحن نعتبر أن مقاربة موضوع المرأة واتخاذ القرار في الاحزاب السياسية، يعد من بين المواضيع الشائكة في الحقل السياسي، لما يرتبط به من تخوفات

[1]- Edgar, Morin, Sociologie, Fayard, Paris, 1994, p. 248

وأحكام القيمة الجاهزة، والتي لا تظهر بشكل مباشر وشفاف. ولهذا تزداد الصعوبة المنهجية في رصد مواقف وتمثلات واتجاهات وسلوكات الممارسة العملية داخل الأحزاب السياسية، لأننا نعرف أن هناك المعلن والظاهر، والذي يتماهى مع الخطابات المعيارية والكونية والحقوقية وحتى "الأخلاقوية"، والتي تؤكد حق المرأة في القيادة والتسيير والتدبير للمجال السياسي، في حين نجد هوة عميقة بين الخطاب والممارسة. ولهذا كانت مهمتنا مركبة ومعقدة جدا في الآن نفسه.

إبان تعبئة الاستمارات، واجهتني صعوبات تتعلق بالتحفظ الذي كانت تبديه بعض الأحزاب إزاء شخصي، إذ كان الحذر سيد الموقف فى التعامل معي،خاصة لما يتعلق الأمر بالحضور في محطات تنظيمية ذات صبغة تقريرية كالمجالس الوطنية لبعض الأحزاب،إذ كثيرا ما عوملت بمنطق أني صحفية أكثر من كوني باحثة في طور إعداد بحث أكاديمي يقتضي التنقل لحضور ندوات وطنية أو مؤتمرات، أو لقاءات فكرية، بغية الالتقاء المباشر مع عضوات الأحزاب السياسية الثلاث. مسألة أخرى ذات الصلة بالأولى، ترتبط بكون بعض اللقاءات المنظمة من طرف بعض الأحزاب في مدن مختلفة، كان مسؤولوها يفرضون على الإنتظار إلى غاية انتهاء ذاك اللقاء، مما يعني أنني كنت مضطرة للإنتظار إلى أوقات متأخرة من الليل، آملة الظفر ببعض الفاعلات السياسيات لتعبئة استمارات البحث، وأحيانا أخرى، وبعلاقات شخصية، كنت أقضي الليل صحبة مؤتمرات إبان مشاركتهن في محطتهن الوطنية، لاستكمال تعبئة استمارات البحث.

ومن بين الصعوبات التي وجهتني في إنجاز المقابلات، هو أن البحث يتطلب فئة معينة من برلمانيات ومسؤولات سياسيات وفاعلات في مراكز القرار، وتزداد الصعوبة أكثر إذا ما علمنا أن البعض منهن كن محكومات بإكراهات عملهن والتزاماتها، إذ أنه رغم الحصول على موافقة مسبقة من طرفهن لإجراء المقابلة، كنت أجابه بإعتذار في آخر لحظة من طرف بعضهن، مما كان يتطلب مني التردد مرات عديدة على مختلف مجالات عملهن "برلمان، مقرات أحزاب..".

وأخيرا ونحن نباشر هذا الموضوع، لاندعي أننا تجردنا نهائيا من قيمنا، بقدر حاولنا أن نعمل بوعي وبحياد، وأن نلج مجال البحث بموضوعية وبرودة الباحث السوسيولوجي، حتى نتمكن من اكتشاف مختلف الاستراتيجيات التي تتفاعل معها النساء في موقع المسؤولية، وكذا الرهانات التي تسعى لتحقيقها في الحقل السياسي والحزبي بشكل خاص.

الفصل الأول: مقاربات نظرية لإشكالية المرأة واتخاذ القرار

تمهيد:

لا شك أن أي تناول سوسيولوجي لموضوع المرأة واتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية، إلا ويحتاج إلى تأطير نظري، لفهم مختلف التفسيرات العلمية التي تعطى للفعل الاجتماعي ولمختلف الأبعاد العلائقية التي تؤطر السلوك اليومي للنساء في عملية اتخاذ القرار. ومن هنا، نحتاج لكي نتقدم في الموضوع إلى مجموعة من النظريات، خصوصا تلك التي لها علاقة مباشرة مع الموضوع المدروس. في هذا السياق، سنتوقف عند أربعة تخصصات نظرية – نخالها أساسية للإجابة عن الإشكال المطروح–وهي **سوسيولوجيا التنظيمات، وسوسيولوجيا النوع الاجتماعي، وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية** وأخيرا **السوسيولوجيا السياسية.**

وعليه، يتوزع هذا القسم النظري، على أهم ما جاءت به هذه النظريات، وما أفرزته من رؤى ومفاهيم وبراديغمات. وسننطلق في هذه المعالجة من رأي الباحث **(إيان كريب)** الذي يؤكد على أن" طبيعة علم الاجتماع ليست بتلك الكيفية التي تمكننا من الانتقال رأسا، من دراسات عملية مليئة بمعلومات عن الحياة الاجتماعية إلى النظرية الاجتماعية، فالنظرية الاجتماعية بطبيعتها عامة، وتدعي أن لها صلة بكل المجالات المستقلة التي يتناولها علماء الاجتماع، ونحن لا نستطيع الانتقال مباشرة من دراسة اتجاهات العمال (أو المرأة واتخاذ القرار أو ما إلى ذلك من دراسات وأبحاث[1]...) إلى نظرية معينة، ذلك أن أي نظرية ذات قيمة علمية يجب أن تعالج مسائل أكثر بكثير من اتجاهات العمال، إذ علينا أن نجمع النمطين معا، مستخدمين دراساتنا للواقع بصفتها المادة الأولية للنظرية، التي ستساعدنا على فهم نتائج دراستنا للواقع. أما حينما نتعلم النظرية، فلا بد أن نبدأ بالنظرية ذاتها، وهذا ما يجعل الأمر في غاية الصعوبة"[2].

إن ما يمكن استفادته من هذا الاقتباس هو أنه لا يمكن بناء الموضوع في السوسيولوجيا دون الرجوع إلى الأطر النظرية التي تبلورت في الفكر السوسيولوجي عبر السنوات الماضية، ونحن عندما نود الاستناد إلى هذا التراكم النظري، فإنما نريد أن نتجاوز –بشكل أو بآخر– المقاربات الاختزالية التي انتعشت في السنوات الأخيرة في البحث السوسيولوجي، حيث يعتبر البعض أن مجرد إنجاز بحث ميداني (إمبيريقي) هو المبتدأ والمنتهى من عملية البحث، وقد تناسى هذا الاتجاه أن أول عمل يقوم به

---

[1]- وجب التنويه ان هذه الإضافة بين مزدوجتين من إضافتنا، وليست في متن الكتاب.

[2]-ايان كريب،**"**النظرية الاجتماعية من بارنسونز إلى هابرماس، ترجمة، محمد حسين غلوم، مراجعة، محمد عصفور، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 244، سنة،1999، ص، 22.

الباحث هو تحديد المفاهيم، بحيث لا يمكن تحديد المفاهيم من دون الرجوع إلى الأطر العلمية التي انتجت هذا المفهوم، وفي هذا السياق، يقول " تومسون "، وهو أحد الباحثين الحائزين على جائزة نوبل من خلال كتابه «إلهام العلم»،: تعتمد كل العلوم على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عليه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات، فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم. إذ أنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها، فالسؤال لماذا؟ لا بد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عليه من خلال إطار مفاهيمي، يشخص ويصف وينظم ويقارن ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم: لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم، حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها"[1].

قد يلتبس على البعض استعمالنا للنظريات ولما تتضمنه من مفاهيم، حيث قد يعتبر ذلك خلطا منهجيا أو ابستمولوجيا، لكننا عندما ندقق جيدا في الأمر نجد أن كل نظرية إلا وتتضمن بالضرورة عدة مفاهيم، بل أكثر من ذلك، فهي تتضمن **النموذج المعرفي** الذي يساعد الباحث على تملك موضوعه. في هذا السياق، يمكن أن نتوقف عند ما طرحه الباحث غرهام كينلوش " Graham C.Kinloch"، عندما اقترح خطوات متصاعدة لبناء النظرية، وهي على الشكل التالي:

أ-"إن أساس النظرية هو وجود نموذج معرفي، تتأسس عليه مسلماتها، ويمثل إطارها ومحيطها، أو ما يطلق عليه ما وراء النظرية، وذلك مثل النموذج التطوري أو الصراعي.. إلخ.

ب-بناء مفاهيمي واضح ومحدد ومتسق مع النموذج المعرفي ونابع منه.

ج-نمط من العلاقات المنطقية بين هذه المفاهيم محدد الأنواع، تكون فيه علاقات بديهية أو حقيقية، أو تكون افتراضية، كذلك تكون ايجابية أو سلبية[2].

د-المفاهيم والمقولات المتعلقة بالعلاقات تحتاج إلى تعريفات إجرائية في شكل متغيرات، وكل متغير يحتوي على العديد من المؤشرات.

هـ-منهجية امبريقية لاختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات والمؤشرات، مثل المسح الاجتماعي أو الملاحظة بالمشاركة أو المقابلة، أو التحليل الرياضي، أو التجربة المعملية لمجموعة صغيرة (المجموعات البؤرية).

---

[1]-محمد نصر عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقاربة إبستيمولوجية، منشورات جامعة العلوم الإسلامية والإجتماعية، ليزبرج-فرجينيا،1998، ص،18.

[2]- محمد نصر عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية،مرجع سابق ص 19

و–تحليل المعلومات باستخدام التحليل الكيفي أو الكم.

ي–التفسير ثم التقويم على ضوء الفعالية والقدرة على التنبؤ، وتعود النتائج مرة أخرى إلى النموذج المعرفي، سواء لتأكيد النظرية أو تعديلها[1]".

بناء على ما سبق، فإننا سننتهج قراءة منهجية لمجمل النظريات التي تناولت موضوع سوسيولوجيا التنظيمات، أو سوسيولوجيا النوع الاجتماعي وأخيرا السوسيولوجيا السياسية.

1- سوسيولوجيا التنظيمات كإطار نظري لمقاربة النوع داخل التنظيمات الحزبية

1-1- في مكونات سوسيولوجيا التنظيمات

راكم تخصص سوسيولوجيا التنظيمات العديد من المفاهيم والرؤى والبراديغمات، لعل من بينها محاولة الإجابة عن الاسئلة الأكثر إلحاحا في حقل التنظيمات السياسية، من قبيل:

– كيف يمكن فهم مختلف التصرفات سواء الفردية أو الجماعية داخل التنظيم؟

– وأكثر من ذلك، يتم التساؤل حول الظواهر الخفية وغير المعلنة لمختلف السلوكات التي قد تبدو غير عقلانية، لكنها تحتاج للسوسيولوجي لكي يفككها، ولعل أهم فكرة ثاوية في هذا السؤال، هو مدى فهم مختلف المواقف والتمثلات التي تكتنف مواقف الرجل في التنظيم السياسي أو غيره اتجاه المرأة؟

– كيف نفهم العقلانية في القرارات ومختلف المواقف والسلوكات التي تؤطر الفعل التنظيمي عند الأفراد والجماعات؟

وقبل التفصيل في هذه الإشكاليات، يمكن الانطلاق من تفكيك عناصر سوسيولوجيا التنظيمات، كجهاز مؤطر لمختلف الأفعال الجماعية والفردية، باعتبار أن نظريات التنظيمات هدفها الرئيسي هو الجمع في تيار واحد المعارف المكتسبة من اشتغال التنظيمات، ومن سلوكات الفاعلين فيها، ومن خلال التحفيزات التي يحصلون عليها، وأخيرا عن طريق السيرورات التي تؤطر فعل اتخاذ القرار واستعمال السلطة بين الفينة والأخرى، وطريقة التفاوض وتفويض السلط.. ففي كتاب **(سوسيولوجيا التنظيم)** يطرح أميتاي إيتزيوني **Amitai etzioni** فكرة أن "التنظيمات هي بنيات اجتماعية أو تجمعات إنسانية اختارت أن تتجمع وتتوحد حول تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة[2]". لكن أهم ما

[1] محمد نصر عارف، نفسه ، ص، 19.

[2]-Amitai Etzioni, les organisations modernes, Paris, 1982 p.1.

يميز مؤلف "أميتاي" هو توقفه عند تحديد خصائص التنظيمات ومميزاتها، حيث يؤكد أن هذه الأخيرة، تتميز بما يلي:

أ- تقسيم العمل والسلطة والمسؤوليات التواصلية والتي لا تتوقف عند ماهو عشوائي وعفوي أو تقليدي، بل إنها تتأطر وفق اختيارات حرة ومتفق بشأنها[1]".

ب- حضور متعدد أو متفرد لمراكز اتخاذ القرار[2]، والذي يسهر من خلاله على تتبع تنفيذ هذه القرارت ومدى ملاءمتها لأرض الواقع، وكذا الصعوبات التي اعترضت طريقه".

ج-عملية تغيير مواقع المسؤولية والمهام بالنسبة إلى أعضاء التنظيم الذين لم يحققوا الأهداف المتفق بشأنها أو المتعاقد حولها[3].

يمكن اعتبار الخصائص الثلاث التي استحضرها ""أميتاي" " غير كافية لفهم مختلف الميكانزيمات التي تعتمل في التنظيم السياسي، سواء كان حزبيا جمعويا أو إداريا أكاديميا، على اعتبار أن الحياة التنظيمية لا تقتصر فقط على عملية توزيع السلطة ومواقع اتخاذ القرار، أو تقسيم العمل والأدوار بين أعضاء التنظيم الواحد، أو حتى متابعة وتقييم مستوى الأداء عند هذه الفئة أو تلك، بل -إننا نعتقد- أنه يهم بشكل أوسع مختلف المواقف والسلوكات، سواء المعبر عنها أو المضمرة في التنظيم، وبالتالي، وجب الانتباه إلى أنه مهما بلغت عملية التنظير أعلى مستوياتها، فإنها تبقى بحاجة إلى مزيد من التعميق والنقاش والتطوير لكي تتلاءم مع الواقع المدروس.

وقد عرف الباحث **جمال فزة** سوسيولوجيا التنظيمات كونها لا تعدو أن تكون مجرد إضافة كمية تشهد على تمكن علم الإجتماع العام من غزو إمبريقي لميدان كان محتكرا ربما، من طرف مهندس، أو المخطط، أو عالم السياسة، أو عالم الإقتصاد، ليتسع بذلك حقل الممارسة السوسيولوجية التي تعتبر مكتملة البناء النظري والإبستمولوجي، فالتنظيم لا يختلف جذريا عن المجتمع، بل هو مجرد صورة مصغرة له. هكذا يفوت على أصحاب هذا الطرح التقاط المؤشرات التي تجعل من التنظيم موضوعا جديدا لعلم مخصوص، كما يفوتهم العمق الإبستيمولوجي الإختلافي الذي يميز سوسيولوجيا التنظيمات،

[1]-وجب ان ننتبه إلى أن هذه النمذجة السوسيولوجية قد لا تنسحب على عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية في المغرب، نظرا لكوننا نفترض أن أغلبها لا زال يتأطر بآليات التقليد والميل إلى الأساليب العفوية في التسيير والتنظيم.
[2]-ونحن من خلال عملنا هذا سنحاول أن نبحث في موضوع اتخاذ القرار عند المرأة داخل التنظيم السياسي الحزبي.
[3]-Amitai Etzioni, « les organisations modernes », op, cit, p.14.

حيث المبادئ التي تتيح إمكانية تأطير السلوكات التنظيمية وتأويلها تختلف تماما عن المبادئ التي يقررها علم الإجتماع العام لدراسة المجتمع ككل.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين التصنيفات الكلاسيكية التي تركز عليها سوسيولوجيا التنظيمات، هي نظرية اتخاذ القرار، فما هي دلالاتها؟ إذن؟

1-2- نظرية اتخاذ القرار

يعرف" **الدكتور عبد الكريم القنبعي الإدريسي**"القرار بأنه المهمة الصعبة والخطوة الأكثر عقلانية، والأكثر خطورة على مستوى التبليغ، والقرار الناجح والصائب يعتبر القنطرة الثابتة التي يتم عبرها الإنتقال من وضعية الأزمة إلى وضعية ما بعد الأزمة، ولهذا الغرض تعتمد المرحلة الإنتقالية على نوعية القرارات المتخذة في مجال معين. من هنا، يمكن أن نقول بأن القرار أو عملية إتخاذ القرار اكتست صبغة الصعوبة، وأصبح القرار مفهوما يلفه التعقيد والخطورة حتى بات مؤشرا ومحددا لفشل أو لنجاح أي إدارة وأي تدبير. إن القيادة هي صنع القرار، بصيغة أخرى، كلما كان القرار صائبا كلما كانت القيادة ناجحة.[2]

وبما أننا نبحث في بنية التنظيمات الحزبية بالمغرب، فلا يمكن اعتبار القرار كحدث معزول عن التنظيم، لأن كل قرار هو مكون لنسق من القرارات المعقدة ، فالقرارات ذات المستوى الإستراتيجي ينتج عنها قرارات ذات مستوى تاكتيكي، والتي تحدد من طرف قرارات إجرائية، لأن كل استراتيجية لابد أن تكون مجسدة بأهداف يتم من خلالها تحديد وسائل المراقبة، حيث مراقبة القرار تأخذ أشكالا متنوعة: مراقبة الإجراءات، مراقبة النتائج، المراقبة الذاتية، وتشكل مراقبة النتائج الشكل الأكثر انتشارا، إذ يهدف إلى التحقق من ملائمة النتائج مع الأهداف من أجل إيجاد التصحيحات الضرورية عند الإقتضاء.[3]

1-3-في مقاربات سوسيولوجيا التنظميات والنموذج المعرفي المقترح

طورت سوسيولوجيا التنظيمات العديد من المقاربات لفهم مستويات الفعل التنظيمي داخل مختلف المستويات الإدارية أو الحزبية أو الجمعوية أو غيرها، ولعل من بينها على الأقل ثلاث مقاربات:

---

[1]- جمال فزة، سوسيولوجية التنظيمات أسس و اتجاهات، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013، ص 9

[2]-عبد الكريم القنبعي الادريسي، " سوسيولوجيا التدبير المقاولاتي مدخل إلى الأنساق والأسس" منشورات قطب البحث: التراب، المجتمع والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2016، ص 142

[3]- عبد الكريم القنبعي الادريسي ، نفس المرجع، ص 154

أ-المقاربة الصورية (L'organisation formelle)

تعتبر أن تحفيز العاملين بالحوافز الاقتصادية يعد الأساس لفهم مختلف سلوكات هؤلاء العمال أو الموظفين أو الأعضاء في شركة أو معمل أو مدرسة أو مقاولة أو حزب أو جمعية، وأن المنظمة تتسم من ناحية بتقسيم العمل بوضوح بين الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا، ومن جهة أخرى من قبل سلطة منفصلة أعلى، ولهذا تعتبر هذه المقاربة تقليدية باعتبارها تنظر للتنظيم بشكل منمطي ورسمي. فإلي أي حد يمكن التماهي مع هذه المقاربة في فهم السلوك الانساني داخل "المقاولة الحزبية"؟

ب-المقاربة غير الصورية (Organisation informelle)

في الاتجاه الثاني، وبعد ردود الأفعال التي أثيرت في وجه المقاربة الأولى (والتي تسمى كلاسيكية)، برزت مدرسة العلاقات الإنسانية، والتي أبرزت أن العناصر العاطفية وغير العقلانية في سلوك أعضاء التنظيم مهمة للغاية، إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أهمية الصداقة الإجتماعية بين مجموعات من العمال، وكذا فهم أشكال التفاعل التي تؤطر فعل القيادة والتواصل العاطفي والمشاركة بين جميع الأعضاء[1]". ولعلنا من خلال هذه المقاربة الجديدة، نستطيع أن نفهم بعضا من الجوانب المضمرة التي تؤطر سلوك الفاعلين السياسيين في هذا الحزب أو ذاك، بالتركيز على العناصر الإنسانية والعاطفية وغير العقلانية التي تغدو في أغلب الأحيان المتحكم في نوعية العلاقات التنظيمية، بل أكثر من ذلك، تصبح هي المحدد الأول والأخير في رسم توجهات هذا الفاعل السياسي، أو ذاك، وأكثر من ذلك، فإننا نفترض أن العلاقات بين النساء والرجال من جهة، وبين النساء فيما بينهن، تتأطر ضمن هذا البعد اللاعقلاني الذي جاءت به هذه المقاربة اللا تنظيمية.

ج-المقاربة البنوية (L'approche structuraliste)

تعد هذه المقاربة تطويرا نظريا للمقاربة الثانية، لأنها تعتمد على تفسير البنى الثقافية التي تستضمرها مختلف السلوكات والمسلكيات التي يتفاعل من خلالها مختلف الفاعلين الاجتماعيين. ويمكن القول إن هذه المقاربة،" تقوم على إدراك الواقع الاجتماعي بوصفه بناء تاريخيا ويوميا يقوم به فاعلون جماعيون أو فرديون بصورة واعية أو غير واعية، ولكن منتوجه ينزع إلى الافلات من مراقبة الفاعلين[2]". وهذا يعني أنه لفهم هذه المقاربة جيدا، وجب وضعها في سياق التأمل، بحيث لا تتحقق

---

[1]-AmitaiEtzioni, les organisations, op, cit, p.43.

[2]-عبد اللطيف الهرماسي، في الموروث الديني الإسلامي: قراءة سوسيولوجية تاريخية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت،2012،ص،32.

هذه الأخيرة إلا من خلال"عملية مزدوجة من التوضيع والاستبطان، فمن ناحية يستخدم الفاعلون مضامين ثقافية ويضيفون إليها الجديد في خضم تفاعلات الحياة اليومية، بيد أن هذه المنتوجات ما تلبث أن تتحول إلى واقع مستقل عنهم وضاغط على نشاطهم، ومن ناحية ثانية، فإن عناصر الواقع هذه، التي اتخذت طابعا خارجيا يتم تمثلها عبر التعلم والتنشئة[1]".

لا شك أن هذه المقاربة "الثالثة"، تتميز بكونها تستدمج البعد الثقافي في فهم العلاقات القائمة داخل التنظيم، مما يعطيها حقا قدرة على النفاذ إلى صلب الإشكالات المسكوت عنها، ومحاولة فحصها جيدا، وهذا ما سنسعى للكشف عنه ونحن نناقش وضعية اتخاذ القرار عند المرأة في الأحزاب السياسية.

1-4- المرأة كفاعل سياسي

شكل مفهوم الفاعل في النظرية الاجتماعية، أحد المفاهيم الأساسية في فهم السيرورة الاجتماعية ومختلف التفاعلات التي تطرأ على المجتمع، والتي يقودها فاعلون محملون بمجموعة من القيم والمعايير ونماذج السلوك والرؤى، والتي يسعى الفاعل لتنزيلها في المجتمع، سواء كان فردا أم جماعات أو مؤسسات رسمية أو مدنية. وللوقوف عند هذا المفهوم نستأنس بالتنظير السوسيولوجي، سواء من خلال الباراديغم البارسونزي لنظرية النسق، أو من خلال المعنى الذي أضفاه "بورديو" على هذا المفهوم.

البنسبة **لبارسونز**، يعتبر أن هناك تلازما بين الفعل والفاعل والمجتمع، في إطار بنية نسيقة، لأن الفعل بشكل ما، هو مظهر تعبير إرادة الفاعل، وبالتالي فهو عنصر مساعد، ورغم أن "بارنسونز"، يتصور أن الفعل يتحقق عندما تتحقق هذه الشروط، من خلال التمييز بين الأهداف والوسائل، أي عندما تكون هناك معطيات قيمية جمعية وعندما يتوفر فاعل « Actor »، ليقوم بتحقيق الفعل، فالفاعل هو جانب فقط في تحقيق الفعل[2]، بحيث أن التأمل في نظريته، خصوصا في كتابه" « The structure of Social Action,1937 »، تبين أن بنية الفعل مرتبطة بالنسق، ويشكل المجتمع مجال هذا الفعل، وقد شرحه من خلال الوقوف على مستويات هذه الأنساق، كالنسق الثقافي الذي يوجه سلوك الفرد، ويمثل مرجعية المجتمع، والنسق الاجتماعي الذي تبرز فيه مختلف التفاعلات، ونسق الشخصية أو النسق السلوكي، أي مدى تمثل الفرد لمجموع القيم المعيارية ومدى محافظته عليها.

---

[1]-عبد اللطيف الهرماسي، في الموروث الديني الإسلامي: قراءة سوسيولوجية تاريخية، مرجع سابق.

[2]-نيكلاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، (كولونيا)، (ألمانيا)،2010،ص30.

من جهة ثانية، يقدم "**بورديو**" دور الفاعل في الممارسة الإجتماعية، قائلا: "إن الممارسة نشاط إنساني، يقوم به فاعل (Acteur)، يمتلك قدرة على صنع الاختلاف، ولكنها ليست قدرة ذات متعالية، وإنما قدرة فاعل نشط مكافح"، ولذلك، فإن الفاعل عند بورديو هو شخص محمل بخبرات متراكمة، رأسمال نوعي، يكتسبه خلال عملية التنشئة والتعليم، يولد لديه مجموعة من الاستعدادات تمكنه من ممارسة الأفعال المختلفة في إطار بنية محددة، وبشكل تلقائي ولا إرادي في معظم الأحيان[1]"، إذ نستخلص أن "الفاعل الاجتماعي هو فاعل ذو إرادة موجهة بمعايير، ويتسم بسعيه لتحقيق مثله ومصالحه، وأن الفعل يفسر باعتباره تركيبا لثلاثة أنساق هي نسق الشخصية والنسق الاجتماعي والنسق الثقافي، وأن هذا الأخير يمثل العنصر الأكثر أهمية في هذه الثلاثية. وسواء استلهمنا التحديد البارسونزي للفاعل أو البورديوري، فإننا نروم تحديد الفاعل السياسي النسوي فيما يقوم به، من أعمال وإجراءات وخطط لتوجيه العمل السياسي.

لقد شكل بروز مفهوم الفاعل، تجديدا في الفكر السوسيولوجي، لأنه سعى إلى قراءة الواقع الإجتماعي في تفاعلاته ومن خلال ما يقوم به الفاعلون أنفسهم في حقل من الحقول، إذ يؤكد "**آلان تورين**" أن "أن علم الاجتماع الحركي يفيدنا كثيرا، لأن علم الاجتماع التقليدي لا يولي الاهتمام كثيرا للحركة الاجتماعية، فلا يتم الحديث عن الفاعلين الاجتماعيين إلا قليلا، وينظر إليهم كأفراد لهم أدوار يقومون بها دون حرية داخل النظام الاجتماعي، وقد تم انتقاد هذا التصور بسبب نزعته الحتمية والتطورية، حيث إن الفاعلين الاجتماعيين لا يظهرون إلا كعناصر تتحرك داخل نظام، وهدفهم ينحصر في تسهيل مسلسل التطور. ذلك أن التاريخ حسب هذا التصور، ليس له هدف إلا تطوير الحداثة، غافلا أن هذه الأخيرة في أزمة[2]. وكأن "تورين"، يريد أن يتجاوز "الحتمية السوسيولوجية" التي تبلورت مع الجيل الأول من السوسيولوجيين الذين لم يأخذوا بعين الإعتبار نظرية الفاعل، ولهذا ينتقد هذا الباحث علم الاجتماع التقليدي، ويدعو "إلى علم اجتماع جديد وانتقادي يهتم بالفاعل الاجتماعي والحركات الاجتماعية المؤثرة في القرارات السياسية، من حيث كونه "فاعلا غير محدد ببنيات وأنظمة"[3].

---

[1] -أحمد موسى بدوي، "مابين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو"، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)،(لبنان)، العدد الثامن، خريف سنة 2009،ص، 12.

[2] -عكاشة بن المصطفى، " الاسلاميون في المغرب"، دار توبقال للنشر، (الدا البيضاء)، سنة 2008، ص، 13.

[3] - عكاشة بن المصطفى، نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

وكما نعلم/ فإن أي تنظيم سياسي أو حزبي أو جمعوي أو اقتصادي كيفما كان، يقوم على مجموعة من "الخبايا المعقدة والمركبة في الآن نفسه، والتي لا تظهر في شكل مهيكل وقانوني واضح، بل هي عبارة عن ممارسات سوسيو ثقافية تؤطر سلوك الفاعلين في التنظيمات المختلفة، ومنها بطبيعة الحال التنظيم السياسي1". ولعل هذه الفكرة هي التي تسمح لنا بالحديث عن الهوامش الممكنة التي يقيمها أي فاعل داخل التنظيم أو التنظيمات، وهو ما يسميه الباحثان (مشيل كروزيه وارهارد فريدبيرغ) باستراتيجية الفاعل2.

"بصفة عامة، وحتى يشتغل في مجموعة اجتماعية لم تعد تنظيما بسيطا، يفترض نموذج اللعبة وجود ميدان تطبيقي محدد بصفة كاملة. إنه نسق الفعل الملموس الذي على عالم الاجتماع الدارس بناؤه". ولهذا ينتقد المؤلفان بصفة جذرية النسقية التقليدية المعتمدتين على فكرة ضابط يستبعد النسق، والمتجاهلتين للبعد الاستراتيجي للسلوك الإنساني (ونتيجة عرضية البناءات الاجتماعية)." ويخلصان أيضا إلى أن "نسق الفعل الحقيقي يعرف بكونه مجموعة إنسانية مهيكلة تنسق أفعال مشاركيها بآليات ألعاب مستقرة نسبيا تبقي على البنية، أي استقرار ألعابها والعلاقات فيما بينها، بآليات ضبط تؤسس بدورها ألعابا أخرى"[3].

ضمن هذا السياق، يرى "سانسوليو" أن التحليل الاستراتيجي يحول الفاعل إلى نوع من الانسان الاستراتيجي يشكل الحساب والمساومة وبالتالي العقلانية أهم صفاته، بحيث يمتاز الفاعلون بقابلية الاستبدال، كما يظهر الفاعل الجماعي من جهة أخرى بمثابة مركب متجانس من الأفراد، وحسب الباحث نفسه، فإن الصعوبة الابستمولوجية التي تطرحها عملية التحليل النسقي هي في أخذ التمثلات الفكرية من ثقافات وقيم ومعايير وإديولوجيات بالاعتبار". ولهذا فإن الحديث عن الثقافة بصفتها قدرة متدخلة في الألعاب الاستراتيجية هو بالتأكيد طريقة لنقد الحتمية الثقافوية (culturalisme) لتعزيز فكرة الحرية في العلاقة[4]". ولفهم جيد لمفهوم المرأة كفاعل سياسي تاريخي، فإننا نحيل إلى المفهوم الذي بلوره "تورين" والذي يعتبر مجسدا لهذا التحول الذي وقع في الحقل السياسي المغربي، وهو مفهوم التاريخانية، فماذا يقصد "تورين" بذلك؟ وهل يمكن استلهامه كنموذج تفسيري في هذه الدراسة؟

---

[1]-Michel Crozier, Erhard Freidberg, L'acteur et le Système : les contraintes de l'action collective, Editions du Seuil, 1997,Paris,p.41.

[2]- Ibid,p.42.

[3]-جان بيار دوران، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، ترجمة، ميلود الطواهري، النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، الجزائر،2012، ص،326.

[4]- جان بيار دوران، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره ، ص، 336.

يمكن اعتبار"مفهوم «التاريخانية» historicisme، بمثابة نموذج تفسيري يحاول من خلاله «تورين» أن يفسر حركية المجتمعات المعاصرة، انطلاقا من «الفاعل التاريخي» خصوصا في كتابه «Production de la société»، إذ ينطلق هذا الأخير من رفض كل الفلسفات الاجتماعية التي حاولت تفسير الظواهر الاجتماعية بمبدأ غير اجتماعي مثل الرعاية الإلهية والقانون، والتطور، والحاجات الطبيعية، وغيرها، لإبعاد كل ما يسمى بالضامن الكلي(métasociaux garants)، مثل الرب، والتطور التاريخي، ومعنى التاريخ، وغيرها، فالمجتمعات في نظره ما هي إلا نتاج عملها وعلاقاتها الاجتماعية، يجب عليها معرفة مغزى إبداعاتها، حيث يقول: " أسمي تاريخيانية ذلك البعد الذي يتخذه المجتمع اتجاه نشاطه، والفعل الذي يحدد من خلاله مقولات ممارساته، فليس المجتمع ما هو كائن، ولكن ما يفعله لكي يكون عن طريق المعرفة التي تخلق وضعا للعلاقات بين المجتمع ومحيطه، عن طريق التراكم الذي يقتطع جزءا من الناتج المتوفر من الدائرة المؤدية إلى الاستهلاك، من خلال النموذج الثقافي الذي يتحكم في الابداعية بأشكال تخضع لنفوذ المجتمع العملية على سيره الذاتي، فهو الذي يخلق مجموع توجهاته الاجتماعية والثقافية بفعل تاريخي يكون فعلا ومعنى»، فالتاريخانية إذن، هي قدرة المجتمع على إنتاج نفسه بنفسه بإعطاء معنى لممارسته، أي بإنتاج توجهاته، وهذا ما يفسر لماذا المجتمع ليس ما هو كائن ولكن ما يفعله ليكون، وهي قدرة تتطلب منه بعدا عن ذاته[1]".

نخلص مما تم عرضه، إلى أن الفاعل النسائي الحزبي، هو كل فاعل له قيم ومواقف وآراء توجهه في سلوكاته السياسية، سواء داخل الحقل السياسي أو العام، وأنه يتفاعل مع مختلف الحقول بما يستضمره من تمثلات حول ذاته وحول الآخر.

1-5-المرأة والسلطة

لا يمكن فهم التداخل بين مقاربة السوسيولوجيا والأنثربولوجيا في النظر لإشكالية السلطة والدولة وموقع المرأة في هذا الحقل السلطوي، إلا بالاقتراب من التميز الذي وضعته **د. رحمة بورقية** بين المقاربة السوسيولوجية للدولة والمقاربة الأنثروبولوجية: "ففصل سوسيولوجيا الدولة عن سوسيولوجيا السلطة هو وجه آخر لتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع، أي تصور طبيعة الدولة وتجلياتها وحدودها.

[1]-آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة، عبد السلام الطويل، ومراجعة، محمد سبيلا، إفريقيا الشرق، الدا البيضاء، 2010، ص، 365.

فإذا كنا نعتبر الدولة جهازا بالأساس، يمكن أن نتحدث عن سوسيولوجيا الدولة، أما إذا اعتبرنا الدولة كسلطة تتجاوز حدود الجهاز، فإنه يصبح من المعقول بل، ومن اللازم التركيز بالدرجة الأولى على سوسيولوجيا السلطة. بل أكثر من ذلك، فلقد أصبحت مسألتا الدولة والسلطة منفصلتين إلى حد ما، بحيث يدرس كل واحد منهما علم خاص. فعلم السوسيولوجيا اهتم أساسا بدراسة الدولة، وعلم الأنثروبولوجيا اهتم بالسلطة[1]، فالدولة كجهاز مهيكل وفعال لازم على عموم المجتمعات الرأسمالية والتي تبنت مهمة دراستها السوسيولوجيا في حين أن الأنثروبولوجيا كعلم برز على إثر الحركة الاستعمارية واصطدم بأشكال مغايرة ومتعددة لممارسة السلطة، لذلك كونت هذه الأشكال محور الدراسات الأنثروبولوجية. (تمييز اصطلاحي إجرائي يسهل عملية الفحص). فالبعد الأول، يقتضي أن نعرف هل السلطة علاقة أم بنية؟ وعندما نتحدث عن السلطة، هل معناه أننا نتحدث في مستوى العلاقات الاجتماعية، أم نتحدث عن مستوى بنيوي يختفي وراء هذه العلاقات؟

في حين يقتضي البعد الثاني، أن نعرف هل يجب أن نعتبر السلطة كطاقة وكقوة ممكنة، أم أن نقتصر على كونها ممارسة فعلية؟

انطلاقا من البعد الأول يمكن أن نقسم الأبحاث التي تناولت السلطة إلى تصوريين:

التصور الأول: هو الذي ينظر إلى السلطة من منظور علائقي واستراتيجي. ويمكن أن نلاحظ وجود هذا المنظور عند جل الباحثين الذين اتبعوا التقاليد الفيبيرية وفي أبحاث بعض الماركسيين، بحيث ألحوا على أن السلطة تمارس داخل علاقة، لأنها ممكنة بواسطة تفاعل، وقد ساهم هذا المنظور العلائقي للسلطة في تطور تصور محكم حولها، وذلك لسببين:

- اعتبار السلطة كعلاقة معناه أن جماعة تملك السلطة ولا تملكها فقط بالنسبة للجماعات الأخرى، وقد تتوقف سلطة الحاكم على مساهمة المحكوم.
- على الرغم من الطابع اللامتكافئ للسلطة، فهي تعاش داخل علاقة تأثير بين الجماعات، ولهذا التأثير عدة مقتضيات تحاول كل نظرية أن تركز على إحداها.

التصور الثاني: وهو التصور النسقي أو البنيوي للسلطة، فإنه يأخذ هذه الأخيرة داخل النظام. وهنا أيضا يمكننا أن نضع باحثين منتمين إلى اتجاهات نظرية مختلفة، فالتصور النسقي الوظيفي يقتضي تصور السلطة داخل نظرة شمولية ومنسجمة للمجتمع. فنظرية الأنظمة أو الأنساق التي تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي، ترى المجتمع ككل متداخل

[1] -رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص،9.

لاتختلف آلياته وقوانينه كثيرا عن تلك التي تنطبق على الأنساق المادية والميكانيكية والبيولوجية، فالسلطة قدرة عامة لا خاصة بجماعة معينة، وهي حسب نيكوس بولانتزاس بنية وليست علاقة اجتماعية. ويكمن البعد الثاني للسلطة في من معرفة ما إذا كانت السلطة قوة كامنة أم هي ممارسة فعلية، بمعنى هل تكون السلطة دائما ظاهرة ملموسة وعلنية، أم أنها تكون أيضا باطنية وخفية؟

إن اعتبار السلطة كقوة كامنة يجعلها لا تنحصر في حدود القوة والقهر الفعلي، بل تتضمن ممارسة كأمر ممكن، أو كما يرى البعض لا تكمن في التهديد، «فهي القدرة التي تجعل استعمال القوة شيئا ممكنا، هي القدرة على إصدار العقوبات لا تطبيق هذه العقوبات... فالجماعات التي تملك السلطة تستطيع وحدها أن تهدد وأن تأخذ بالقوة. ومجرد التهديد هذا يعتبر سلطة[1]»

انطلاقا من هذا التأطير النظري، يمكن لنا الاقتراب من فهم طبيعة تموضع المرأة في بنية وفعل السلطة داخل التنظيمات السياسية، لأن المقاربة الأنثروبولوجية ركزت على الطابع الخفي والإستراتيجي للسلطة في المجتمعات «التقليدية»، الشيء الذي يقتضي البحث عن السلطة لا في مراكزها المعهودة كالتنظيم السياسي، وداخل النخبة الحاكمة ووسائل القمع وإنما في جل مظاهرها الاجتماعية والدينية والرمزية، وهو ما سنفصل فيه الحديث في الشق الميداني من هذه الأطروحة. لكن قبل ذلك، فإننا نرى من الضروري الوقوف عند أهم ما خلفه التراث السوسيولوجي من أدبيات في موضوع السلطة وعلاقات الفاعلين، وذلك بالتركيز على مقاربة "ميشيل كروزيي"، الذي يؤكد على أنه لفهم جيد لواقع السلطة داخل التنظيمات السياسية، يجب تأطيرها داخل نموذج "**الحلقة المفرغة**"، والتي تتميز بأربع سمات رئيسية:

– "تطور القواعد اللاشخصية التي تعمل على سير التنظيم، فهي التي تعرف بالتفصيل، في نسق "فيبر" سير التنظيم والعلاقات بين الوكلاء وتهدف إلى إقصاء التعسف، إلا أنها تحد أيضا من المبادرة الفردية".

– "تعتبر مركزية القرارات أثرا آخر للقاعدة اللاشخصية: حتى نقضي على التعسف أو الضغوطات الشخصية، تبتعد سلطة القرار عن خلايا التنفيذ مما يزيد في تصلب التنظيم".

– "عزلة كل صنف في التسلسل الهرمي هو نتيجة للقواعد اللاشخصية ولمركزية القرارات: فجل الوضعيات متوقعة، ووجود رابط قراري لا يسمح بالاتصال بين الفئات والطبقات، ومن أثر ذلك الضغط

[1]-رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، المرجع سابق، ص،11

الكبير للنظراء على جميع أفراد المجموعة، فيستبدل النزاع داخل الفئات بنزعات ما بين الفئات نفسها، التي تتميز بتجانس كبير (روح الأسلاك).

– "تنامي علاقات السلطة الموازية نظرا لاستحالة القضاء على كل منطقة ارتياب بأكملها، وتنمو حول تلك المتبقية (علاقات سلطة موازية، ومعها علاقات تبعية ونزاع. وعليه سيتصرف الأفراد والجماعات التي تراقب دائما منابع الارتياب في نسق علاقات ونشاطات، حيث يمكن توقع سلوك أحد الأفراد مسبقا، بقدر من السلطة على من تتأثر وضعيتهم بهذا الارتياب، بل وأكثر من ذلك، تكون وضعيتهم الاستراتيجية أحسن، فكلما نتج عنها سلطة أكبر كلما قلت منابع الارتياب، وبالنتيجة تتزايد أهمية السلطات الموازية في نسق تنظيم أشد بيروقراطية، حيث التسلسل الهرمي واضح، وتقسيم المهام دقيق[1]". على أن التجربة الحزبية المغربية بعيدة عن هذا النموذج، نظرا لأنها لم ترق بعد إلى تنظيمات معلنة في قراراتها وفي تدبير السلطة داخلها، وخصوصا من جانب المرأة، لأنه كما نعلم، فإن البينة الحزبية المغربية مازالت تعكس جزءا من النسق الثقافي المجتمعي السائد، وبالتالي لا يمكن أن نرى فيها تطويرا نحو مبادئ العقلانية المطلوبة في مثل هذه المستويات. وكما عبر عن ذلك، "كروزيي"، فإن سيادة العلاقات الشخصية هو السمة الأكثر تداولا في هذه التنظيمات.

2- سوسيولوجيا النوع الاجتماعي ومفهوم الجندرة السياسي

نظرا لارتباط موضوع اتخاذ القرار عند المرأة في العمل السياسي، بمجال ثقافي يحكم التصورات والتمثلات السائدة في المجتمع، فإن **مقاربة النوع الاجتماعي** تبدو مهمة، على اعتبار أنها أداة فعالة تسمح بتسليط الضوء على هذا الموضوع، فالتحليل حسب النوع الاجتماعي يقوم من جهة على أساس تحديد وتفسير هذه العلاقات وكذا الكشف عن آثارها، وانعكاسها على الأفراد وعلى الجماعة، والقصد من وراء ذلك هو تحديد إطار للمسؤولين عن اتخاذ القرار، يسمح بفهم التأثيرات المتباينة عن النساء والرجال، والتي يمكن أن تنتج عن السياسات المتبعة، ومن ثم استنتاج القرارات المناسبة[2]. لذلك، فإن المقاربة السوسيولوجية مفيدة في هذا الموضوع، على اعتبار أنها سوف تسمح لنا بالنظر من زوايا متعددة، تتجاوز الأرقام والإحصاءات والمعطيات والقوانين للغوص في الأبعاد

[1]-جان بيار دوران، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، م، س، ذ، ص ص، 322-323.

[2] -أمينة المريني، التعليم والتكوين، بحث مقدم في إطار يومين دراسيين نظمتهما كل من مديرية الإحصاء وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص:5 بتاريخ 18-19 مارس 2003 بالرباط. (غير منشور).

العميقة التي **تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، ثم بالتصورات والتمثلات التي تختزنها الذاكرة الجماعية والموروث الثقافي، إذ "يرتبط المجال الجنسي والعلاقات التي تحكمه ارتباطا متشابكا ومعقدا بعدة عوامل ذاتية وموضوعية واعية وضاربة في أعماق اللاوعي، راهنة ومرتبطة بالموروث، متجلية بشكل أو بآخر في مسلكياتنا وعلى مختلف المستويات([1])**، فغير خاف علينا أن هناك نظرة نمطية تحكم علاقة الرجال بالنساء تتعدى الدائرة الخاصة إلى الفضاء العمومي. انطلاقا مما سبق تتأكد راهنية هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على جانب جديد برز في الحياة السياسية بالمغرب. لكن قبل ذلك، لا بأس من التعريف أولا بالسياقات التي دفعت في اتجاه بلورة مفهوم النوع الاجتماعي والمفاهيم الملازمة له.

يمكن اعتبار كتاب "الجنس الثاني لسيمون دو بوفوار"، الصادر سنة 1949[2]، بمثابة الإطار النظري، والخلفية الفكرية والفلسفية، وحاملا لإيديولوجية نسوانية معبرة عن تطلعاتها ومنتظراتها، لذلك ستجد الحركة النسائية ضالتها فيه[3]". بل أكثر من ذلك، سيدشن هذا الكتاب لنقاش آخر ومحايث، نظريا وإبستمولوجيا، وهو ما تجسد في ميلاد مفهوم "النوع الاجتماعي"، ليتحول بعد ذلك، إلى مقاربة وإلى نظرية سوسيولوجية تمتح من البراديغم الجديد، الذي يقطع مع فكرة الهيمنة الذكورية، ويعطي الحق للصوت النسائي لكي يؤطر المجال الأكاديمي. في هذا السياق، تشرح الباحثة "نانسي فرايزر" هذا الانبثاق، أنه "ابتداء من 1960، بدأت تتعرض النظريات الكبرى لنوع من التشكيك والانتقاد، وكان الهدوء النسبي في العصر الذهبي للرأسمالية قد كسر بوحشية، ففي انفجار عالمي غير عادي، انتفض الشباب المتطرف في الشوارع، أولا لمعارضة الفصل العنصري في الولايات المتحدة وحرب فيتنام، والتشكيك في الخصائص الأساسية للحداثة الرأسمالية: المادية والنزعة الاستهلاكية، والأداء والأخلاق، والبيروقراطية، وثقافة الشركات، ومراقبة الاجتماعي والقمع الجنسي، التمييز على أساس الجنس، heteronormativity. مسرعا عادات سياسية موحدة من الفترة السابقة، شكلت الجهات الفاعلة الجديدة الحركات الاجتماعية الجديدة، وكانت الحركة النسائية من الموجة الثانية بين الرؤى[4]"،

---

[1] - فاطمة الزهراء أزريول، نساء ورجال: التغيير الصعب ، 1992. مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ص 19.

[2]-Simone de Beauvoir, le deuxième sexe II, L'expérience vécue, Gallimard, Paris,1976.

[3]-العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، سلسلة،المعرفة للجميع، العدد،35، منشورات رمسيس،الرباط، 2008،ص،55

[4] -Nancy Fraser, le féminisme en mouvements : des années 1960 à l'ère néolibérale, la découverte, collection, politique et société, Paris,2012,p,8.

وقد تعزز دور الحركة النسائية في إبراز قيم المواطنة، كإحدى الشعارات الكبرى لبروز الذات النسائية كفاعل مؤثر في السياسات العمومية وفي المجال العام.

هكذا وعودة إلى الباحثة "نانسي"، فإن "دور المواطن في الرأسمالية الكلاسيكية تحت حكم الرجال بدا يفقد بعضا من وهجه، وهو يربط ولاية الأماكن العامة كما يؤكد هابرماس بالاقتصاد الرسمي والأسرة. وفي كل حالة، يتم تصنيع هذه الروابط في المتوسط من الهوية الذكورية، وليس كما زعم "هابرماس"، فإذا كانت السلطة ليست محايدة من وجهة نظر بين الجنسين، ما دامت القوة هي قوة الذكور: قوة تعبير عن الرجولة، فإن هذا المفهوم سيتحول تدريجيا لصالح تملك النساء للفضاء العام عبر التعبير عن مطالبهن بشكل متساو ومنصف، وإن اتخذ أبعادا راديكالية".[1]

في هذا الإطار يؤكد الباحث العربي الوافي على أن كتاب " الجنس الآخر " يظل الكتاب المعلمة الذي ما زالت النسويات ينظرن إليه باعتباره مرجعا ذا راهنية، رغم مرور خمسين سنة على تأليفه، فهو يعد وثيقة تاريخية لا غنى عنها لمن أراد أن يهتم بدراسات النساء، باعتبار ما يتميز به من عمق المعالجة وتعدد المقاربات، في متابعة تاريخ النساء الذي ينبعث من سديم الماضي إلى المرحلة المعاصرة التي تتوق فيها النساء إلى التحرر. فلا غرو أن يمد هذا العمل الكبير الحركة النسائية بالأسلحة الفكرية التي كانت في حاجة إليها، أي أدوات التحليل الوجيه والحجاج المقنع الذي سيدفع بهذه الموجة إلى اتخاذ الموقف الراديكالي الذي عرفته الحركة في الستينيات[2]".

لم يكن كتاب "دي بوفوار" هو الوحيد الذي ألهب الإحساس العام، خصوصا النسائي بأهمية الدور الذي وجب أن تلعبه المرأة في الصراع الاجتماعي، من أجل إقرار المساواة والانصاف، بل إن كتاب الهيمنة الذكورية لبورديو، سيعطي هو الآخر دفعة قوية وسندا إديولوجيا لقيمة هذا الطرح، حيث سيقع تحول دال وهام في تمثل المرأة لذاتها وللآخر، عبر "الإطاحة بتلك التراتبيات الأبدية المصطنعة، وذلك بالارتقاء بوضع المرأة من الدونية إلى الندية". عموما، فإن الحضور النسائي في المجال العام سيعلن عن نهاية مرحلة لخصها بيير بورديو بقوله: " إن التغيير الأكبر الذي حدث هو أن الهيمنة الذكورية لم تعد بالأمر البديهي المفروغ منه، ولا شك أن ذلك راجع إلى العمل النقدي الكبير للحركة النسائية[3]".

---

[1]- Nancy Fraser, le féminisme en mouvements Ibid,p,54.

[2]- العربي الوافي، م، س، ذ، ص، 55.

[3]-Pierre Bourdieu, *La domination masculine,* Paris, Seuil, 1998, coll. Liber.

بعد هذه الإطلالة السريعة حول ميلاد تخصص سوسيولوجيا النوع الاجتماعي، يجدر بنا التوقف عند أهم التعاريف التي تحدد مفهوم النوع الاجتماعي، حتى نستوضح جيدا دلالات ومعاني هذا المفهوم؟

2-1-في مفهوم النوع الاجتماعي ودلالاته

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بميلاد هذا المفهوم وبأصوله "الإيثيمولوجية" والإبستمولوجية، لكننا عمليا، سنحاول أن نتوقف عند أهم هذه الدراسات، في محاولة لاستلهام تعريف إجرائي، ينسجم مع الدراسة الحالية، ومع إشكالات وفروض البحث. فعلى سبيل المثال، نعثر على التعريف الذي وضعته الباحثة "(آن أوكي، Anne Oukly)، باعتبارها أول من أدخل مفهوم "Gender" في حقل العلوم الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي، بحيث ميزت بين مصطلح (Sex) ومصطلح (Gender)، فاستعملت كلمة (Sex) لوصف الخصائص البيولوجية التي تميز النساء عن الرجال مثل خاصية الإنجاب، بينما استعملت كلمة (Gender) لوصف الخصائص المرتبطة بالتقسيمات الاجتماعية الموازية وغير المتكافئة بين الجنسين[1]". وهذا يعني أن هذه المقاربة الجديدة، ستعطي تمييزا واضحا بين الدور الاجتماعي والنوع.

في هذا السياق، يشير الباحث العربي الوافي إلى أن " النوع معطى ثقافي، فهو يحيل إلى التصنيف الاجتماعي وترتيبه للمذكر والمؤنث. ولقد كان الغرض الأول من طرح إشكالية النوع تحرير العقول من التنميطات العالقة حول الجنسين، وتجاوز الاختلافات الفسيولوجية التي حددتها الطبيعة، ثم السمو بالعلاقات بين الرجال والنساء إلى مستوى حضاري من التعقل ينزع عن الجنسين تلك الحدود التي سكت في أطر مجمدة وسلوكات محددة لمن هو ذكر ولمن هي أنثى، " وعليه صار من الطبيعي التمييز بين الطبيعي والثقافي في العلاقات بين الجنسين. والواقع أن هذا التمييز يقتضي الوقوف على ما هو طبيعي، أي الفارق بين المرأة والرجل، وبين الفوارق الثقافية والحضارية التي يبني عليها تمثل وتقبل علاقات اجتماعية ذات معنى بين الرجال والنساء، أي علاقات النوع"[2]. ولا يتوقف الباحث عند هذا التمييز، بل يستخلص أهم الاستنتاجات التي تتمخض عنها العديد من التداعيات:

---

[1]-جميلة مصلي، الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا، المركز المغربي للدراسات والابحاث المعاصرة، الرباط، 2011،ص،198.

[2]-العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، سلسلة، م س،ص ص 12-13.

أ- "يحدد الجنس الفروق البيولوجية بين النساء والرجال، بينما يحدد النوع الاجتماعي العلاقة بينهم.

ب- لا يشير النوع الاجتماعي إلى النساء كما أنه لا يشير إلى الرجال، وإنما إلى العلاقة القائمة بين الجنسين، وكذا إلى الطرق التي تتشكل بها هذه العلاقة.

ج- تتحدد علاقات النوع الاجتماعي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما تتأثر بتغير هذه العوامل.

د- كل ثقافة تحمل إيديولوجية تخص النوع الاجتماعي، وتحدد سلوكات الرجال والنساء، وتقوم بتقسيم الحقوق والمسؤوليات والموارد والأدوار فيما بينه.

و- تقوم التنشئة الاجتماعية بتقديم الأدوار الاجتماعية المختلفة وتعمل على تلقينها بشكل ضمني أو معلن".

بالتأمل في مجمل الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال اشتغاله على مفهوم "النوع الاجتماعي"، نجد أنه يشكل قطيعة مع البراديغمات السابقة، فإذا كان المجتمع يقيم علاقات غير متساوية بين الرجل والمرأة، عبر ترسيخ مجموعة من الأحكام والمعايير ذات الطابع التنقيصي من دور المرأة ومن قيميتها، فإنه مع حلول هذا المفهوم، سنشهد تحولا جذريا في مقاربة قضية المرأة في الحياة الاجتماعية، عبر التأكيد على أن الدور الاجتماعي ليس قدرا حتميا على المرأة، "فالمرأة لا تولد امرأة، بقدر ما أن المجتمع هو الذي يخلق المرأة والرجل" كما كانت تقول بذلك الفيلسوفة الوجودية "سيمون دي بوفوار". وهذا يعني أن هناك العديد من المعايير الدينية والثقافية والإيديولوجية التي أصبحت محط نقاش منذ أن بدأ هذا المفهوم يتأسس في الحقل المعرفي السوسيولوجي. ورغم الانتقادات التي وجهها العديد من الفاعلين لهذا المفهوم ولخلفياته الفلسفية والإيديولوجية، كما تطرح ذلك الباحثة جميلة مصلي، حيث تعتبر أن "الجندرية تيار نسواني متطرف[1]"، فإن ذلك لا يمنعنا من التأكيد على أهمية هذه المقاربة الجديدة في تناول القضايا النسائية.

يؤكد الباحث الوافي:" أن مقاربة النوع الاجتماعي، توفر الإطار التحليلي للتعرف على حاجات المجتمع وتقييم هذه الحاجات، وذلك لتوجيه مجهودات التنمية إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها أكثر، ويستخدمونها الاستخدام الأمثل، وبذلك تكون التنمية أكثر عدلا اقتصاديا واجتماعي، فالغاية من تصور

[1]-جميلة مصلي، الحركة النسائية، م، س، ذ، ص، 199.

تحليل النوع الاجتماعي هو التغلب على ما يظهره المخططون وأصحاب المشاريع سواء عن عمد أو دون قصد من حيف نحو غير المحظوظين والمغلوبين على أمرهم، خاصة منهم النساء اللائي غالبا ما يكون الإجحاف من نصيبهن[1]"

ورغم التحفظ الشديد والمعارض لمقاربة النوع الاجتماعي، فإننا لاحظنا كيف أنه في المغرب كنموذج من الدول العربية والإسلامية، أصبح يعتمد على هذه المقاربة في التخطيط الاستراتجي وفي بناء المشاريع الاجتماعية وغيرها، نظرا لأهيمة هذه المقاربة في التقليل من الفوراق الاجتماعية بين الجنسين. صحيح أن الدولة المغربية لا تتعامل مع هذا المفهوم باستحضار خلفياته الإديولوجية والفلسفية والفكرية، لكنها تتعامل معه كاختيار براغماتي محض، فالمهم في نظرنا هو قيمة هذه المقاربة في تبني سياسات تنموية ايجابية للمرأة.

"يتطلب فهم النوع الاجتماعي الاشتباك بقضايا أنشطة الرجال وأنشطة النساء بصورة منفصلة، فأدوار إعادة الإنتاج، والأدوار الإنتاجية والاجتماعية التي تلعبها النساء في المجتمع أو في المجتمع المحلي، يجب أن تؤخذ بالاعتبار، إضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرجال اقتصاديا واجتماعيا. وعن طريق تقصي أدوار الرجال والنساء وفحصها جيدا سوف يغدو من الممكن الوصول إلى فهم أكبر لحاجاتهم، ومدى انخراطهم في السلطة وعملية صنع القرار حول القضايا الحيوية ذات الصلة بالتنمية. هكذا يبدو أن تبني مقاربة النوع يقوم على فهم العلاقات بين الأدوار النسوية والأدوار الرجالية، وهذا من شأنه أن يجعل الأدوار الإستراتيجية للنساء مرئية (visibilité) أكبر، لما في ذلك من مصلحة لكافة المواطنين رجالا ونساء".

"وعليه، فإن الأوضاع التي يحتلها أفراد المجتمع والأدوار التي يقومون بها ليست محددة نهائيا كي تدوم على ما هي عليه أبد الدهر، بل لكونها عبارة عن بناء اجتماعي تفرزه بنية المجتمع واشتغاله، وكذا الممارسات الاجتماعية التي تنتج عن هذا الاشتغال، غير أن بنية المجتمع واشتغاله وكذا الممارسات الاجتماعية تشكل نوعا من الثوابت الخفية الثاوية وراء ذلك الالتقاء بين الانتظارات الموضوعية التي تندرج على الخصوص في الحالة الضمنية للوضعيات المخولة للنساء، من لدن بنية تقسيم العمل التي ما فتئت مجنسة بقوة، والاستعدادات المسماة نسوية الملقنة من لدن العائلة والنظام الاجتماعي بأكمله[2]". هذا و"يجدر التذكير أنه من المهم عند تحليل تقسيم العمل وفقا للنوع الاجتماعي،

[1] -العربي الوافي، مقاربة النوع الاجتماعي، م، س، ذ، ص، 70.
[2]- العربي الوافي، مقاربة النوع الاجتماعي، ص، 77.

ملاحظة أنواع العمل التي يقوم بها الرجال والنساء كل على حدة، والتعرف على كمية الوقت الذي ينفقه الرجال والنساء عند قيامهم بهذا العمل أو ذاك، بمعنى أن المقاربة البديلة لما عرضناه سابقا تتمثل في القيام بعمل يتحدى الوضع الراهن، ويتصدى لمعالجة حالات عدم المساواة المعروفة بين فئات المجتمع، وخصوصا بين الرجال والنساء. ويمكن أن يشمل ذلك مثلا، العمل على إحداث تغييرات في القوانين المتحيزة ضد النساء، وزيادة إمكانية حصول النساء على الموارد، وإعطاء النساء فرصة المساهمة في صنع القرار داخل المشاريع، بل التمكين من ممارسة السلطة"[1].

2-2- في دلالات مفهوم التمكين السياسي للمرأة

بالموازاة مع مفهوم النوع الاجتماعي، ظهر مفهوم لا يقل عنه أهمية، وهو **مفهوم التمكين**، الذي أصبح الباحثون في العلوم الاجتماعية يستعملونه في دراساتهم وبحوثهم، ولعل هذا المفهوم ليس ببعيد عن المفهوم الأول، نظرا لكون الهدف الأول والأخير منه، ليس سوى تمكين المرأة من مجموعة من الحقوق، التي عمل البناء المجتمعي على نزعها من المرأة، ضمن سيرورات مركبة من التفاعل. لكن مع البروز القوي لهذا المفهوم، فإنه سيشكل رافدا أساسيا في دعم مسيرة المرأة التنموية، وخصوصا في الحقل السياسي الشديد الذكورية. فماهي دلالات هذا المفهوم؟ وكيف ظهر في الحقل المعرفي والأكاديمي؟ وما أهميته بالنسبة إلى موضوع أطروحتنا؟

"ظهر مصطلح تمكين المرأة أو "Women's Empowerment" في التسعينات من القرن العشرين، نتيجة تزايد الاهتمام بقضايا المرأة ولمحاولات النهوض بأوضاعها. ويتجلى ذلك على المستويات الدولية والمحلية، وفي الوثائق والمؤتمرات المتتالية التي أصبحت تعكس الاهتمام الأممي الكبير بضرورة إعادة النظر في أوضاع المرأة وفي علاقتها بالمجتمع وفي مدى إسهامها في التنمية"[2]. وقد واكب ظهور هذا المفهوم العديد من التعريفات التي تحصره في التمكين الفردي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو القانوني، وفي مقابل ذلك ظهرت تعريفات توسع استخدام مفهوم التمكين ليشمل كل تلك الجوانب" مركزة على ضرورة امتلاك المرأة لمقومات السلطة ومصادر القوة، ومن بين التعريفات الأخرى التي أعطيت لمفهوم التمكين، نجد ما توصلت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) : " يتعلق الأمر بقدرة النساء على المشاركة والمساهمة والاستفادة من عملية النمو بشكل

---

[1]- العربي الوافي نفسه، ص،83.

[2]-نجوى المعتز، المرأة والتمكين السياسي في المجتمع العربي: قراءة في المنطلقات والعوائق والتحديات، مساهمة في مؤلف جماعي، حزب العدالة والتنمية، لجنة قضايا المرأة والاسرة، الرباط،2008، ص ص،27-28-29.

يتيح الاعتراف بقيمة مساهمتها، واحترام كرامتها وإتاحة الفرص من أجل توزيع أكثر إنصافا لأرباح النمو"[1]

يتضمن مفهوم تمكين المرأة إزالة كافة الأفكار الثقافية والسلوكات الاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مجتمع ما، وتعزيز سلطتها وتمكينها من ولوج مراكز صنع القرار لتصبح مشاركتها في مسلسل التنمية أكثر فعالية، فتمكين المرأة يعني إعطاءها السلطة ووسائل الرقابة والتأثير الضرورية للتفاوض حول حقوقها داخل الأسرة وفي المجتمع وحول مشاركتها في الحياة العامة والسياسية على قدم المساواة مع الرجل، بما يجعل ذلك طريقا نحو المساواة المطلقة أو "Genderequality" بين الرجل والمرأة. إن الباحث الذي يقارب التمكين النسوي بدلالته الغربية ليصطدم بحمولة ثقافية تستند على مقاربتين هما: مقاربة النوع والمقاربة الفردية، بحيث أن مفهوم "تمكين المرأة" في الثقافة الغربية بالجندر (مقاربة النوع): أدى إلى سيطرة مبدأ حتمية الصراع بين الرجل والمرأة على أهداف ومطالب الحركات النسائية. أما النزعة الفردية، فقد حولت مساعي التمكين إلى محاولات دؤوبة لإبراز المرأة كقوة مهيمنة على القرار في المجتمع الغربي. وهذا التفسير الراديكالي للتمكين يغلب عليه طابع الغلو والإباحية إلى حد اعتبار البعض أن الهدف من التمكين هو ايجاد مناخ قانوني، سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي...) يعطي القدرة للنساء على القيام باختيارات مستنيرة في ما يتعلق بجسدهن.

وإذا ما كانت الباحثة، قد اعتبرت أن مفهوم التمكين السياسي للنساء، قد طبق في بعض التجارب الأورو–غربية، بشكل أكثر تحررا، متهمة إياه بفتح المجال نحو "الاباحية" و"الغلو"، وما إلى ذلك من أحكام القيمة، فإننا نتحفظ على هذا التحليل، على اعتبار أنه يفقد الباحث موضوعيته ويدخله في متاهات التحيزات التي لا تجعله ينظر للموضوع من زواياه التحليلية العامة والشمولية. رغم كل ما سبق، نعتقد أن ذلك غير كاف للحديث عن ترسيخ الحقوق المستحقة للمرأة في المجتمعات، سواء العربية أو الإسلامية، ومنها بطبيعة الحال، المغرب، الذي راكم تجارب عديدة في سبيل إرساء ثقافة الحقوق الأساسية للمرأة، وعلى سبيل المثال المساواة في الوظائف الحكومية، أو في مدونة الأسرة، أو في قانون الشغل، أو غيرها من القوانين، لكن ذلك لا يسعفنا للقول إن مجموع هذه التجارب المهمة والغنية، يمكنها أن تنفي ما نعاينه من هدر لكرامة المرأة ومن هضم لمجموعة من حقوقها، سواء في

[1]-جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء، منظمة فتيات الانبعاث، تقرير حول، مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، م س، ص،9.

المجال العام أو حتى الخاص. فإذا أخذنا المجال العام، نجد أن أبرز مثال، هو استمرار حالة التحرش الجنسي، فالمرأة متهمة حتى يثبت العكس، فهي لا تتمتع بحقها في المجال العام، مثل الرجل، فكثرة المضايقات والمعاكسات، تجعلها في سجن كبير.

أما في المجال الخاص، وأقصد البيت أو الأسرة (le foyer) فإن المرأة –رغم التحولات التي وقعت في بنية الأسرة وعلى مستوى تعليمها ومكانتها الاجتماعية والمهنية– ما زالت تعاني من نظرة دونية تتمثل في الحط من قيمتها كإنسان. فعلى الرغم من أن المرأة حققت طفرة نوعية في وضعيتها الاجتماعية والتعليمة والمهنية، فإنها ما تزال سجينة لنظرة المجتمع إليها، كون مكانها الطبيعي هو البيت، وذلك في ظل واقع جديد يتشكل، وهو استقلالية الرجل أو استقالته من مهامه الأسرية، وفي هذا السياق، تشير العديد من الدراسات– التي سنشير إلى بعضها في فصل مراجعة الادبيات– إلى استمرار أحكام نمطية لصورة المرأة، ورغم التحولات العميقة التي جرت في المغرب، فآراء النساء تبقى مهمشة، في مختلف المجالات العامة، كما الخاصة، وهنا تجذر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية لا تقوم بدورها الأساس في إزالة الصور النمطية حول المرأة، إذ لا تحمل المناهج والمقررات الدراسية أفكارا وصورا كافية لترسيخ قيم المساواة بين الجنسين، بل تمرر البرامج التربوية أحيانا رسائل تمييزية ضد المرأة"[1].

ومع التحول الثقافي الذي حصل ويحصل في كل بقاع العالم، والذي يجد عنوانه العريض في بروز الذات الفاعلة، أي بروز المرأة كفاعل محوري في المجتمع، من خلال تسلقها لمراتب عليا في التعليم، ومن خلال اثبات مكانتها في العمل، وإبرازها لقدرات عالية في التسيير والتدبير والتفاني في العمل، فإن المرأة أصبحت تحظى بالعديد من الحقوق العالمية والكونية، نجد أبرزها على الإطلاق التحرر والتحرير للطاقات والإمكانات. والمغرب، كواحد من المجتمعات التي عرفت وتعرف تحولات نوعية، حيث جاء دستوره الجديد (2011) مكرسا لهذه الثقافة الكونية، ومقرا لمجموعة من البنود ذات الصلة بهذا الشأن، ليس أقلها التنصيص على هيئة للمناصفة، يعتبر رائدا في هذا المجال، على الأقل عربياً، لكن هناك إشكالات ستطرح في وجه التقدم في مسار الإصلاحات التي تخدم وضعية المرأة بالمغرب، خاصة تلك التي ترتهن إلى تقاليد دينية راسخة، وهذه الصعوبات ترتبط بمدى حصول تطور في عقلية العلماء ورجال الدين، " فالمفكرين الدينيين الذين يسعون إلى الانصهار بالكون والتماهي

[1]-جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء، منظمة فتيات الانبعاث، تقرير حول، مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، م س، ص،16.

بالكل الأعظم هم أبعد ما يكون عن فكرة الذات الفاعلة، ويعلمون ذلك. ومثلهم الذين يتماهون بعمل تقني أو بخدمة إحدى وظائف النظام الاجتماعي، يعيشون في عالم الذات الفاعلة، وغالبا ما ينكرون وجود هذه الأخيرة[1]" .

انطلاقا من ذلك، على النخبة السياسية والمثقفين أن يستوعبوا جيدا هذا التحول، ويتركوا جانبا مقولة: "لا يمكن عمل أي شيء في الحياة الاجتماعية والثقافية، ما دام ذلك أسير نظام الهيمنة". ضمن هذا الأفق يجدر بنا كي نفهم الحركة النسوية في حد ذاتها، أن نعيد تأطير نشاط النساء ضمن نطاق الكل الأرحب المتمثل في النضال من أجل تحقيق المساواة واحترام الحقوق السياسية والاجتماعية، بيد أن هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه تحرر المرأة، والتي يجملها آلان تورين في عراقيل من قبيل: الوصاية الدينية والتقاليد الأبوية، وتسليع الجنس ودور وسائل الإعلام في الترويج لهذه الثقافة الاستهلاكية، والتي تجد لها تجسيدا عمليا في أبهى صوره الطافحة بإذلال المرأة واستغلالها في البرامج البورونوغرافية).

" إن الوعي بالحقيقة النسوية المتأخرة وما حققته حتى الآن من إنجازات يمكن من فهم المشهد الاجتماعي كله ومشكلاته الجديدة، بحيث تصح الإشارة من كل صوب إلى أفول نجم الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين وزوال الأحزاب والنقابات وأيديولوجيتها. لقد نفذ إرث الحركة العمالية العظيم، مثلما نفذ –قبل ذلك بقرن– إرث الثورة الفرنسية والحركات المطالبة بحق المواطنية. لكن أصواتا ووجوها أخرى حلت مكان هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، هي أصوات الذات الفاعلة الشخصية ووجوهها. هذه الذات الفاعلة هي إمرأة، بالدرجة الأولى، لكنها حاضرة، أيضا، في الأقليات الثقافية، إلى حد أننا نوافق اليوم على تحديد الديمقراطية بأنها احترام الأقليات أكثر مما نوافق على تحديدها بأنها حكم الأكثرية[2]"، بيد أنه لفهم هذه التحولات بصورة أعمق، يمكن الاشارة إلى وضع نشاط النساء ضمن الكل الأرحب، المتمثل في النضال من أجل تحقيق المساواة واحترام الحقوق السياسية والاجتماعية. كثيرات هن النساء اللواتي يوضحن انهن يناضلن من اجل القضاء على جميع أنواع التفرقة والظلم، وأن غايتهن هي إحلال المساواة بشكل كامل بين الرجال والنساء، أي إبطال كل إحالة على النوع الجنسي (جندر) في المجال الوظيفي وموضوع الأجور. لكن نساء أخريات يبغين، قبل كل شيء، الاعتراف باختلافهن عن الرجال ومساواتهن لهم، بحيث يستحضر تورين هذا الجدل غير

[1]-Alain Touraine, un nouveau paradigme pour comprendre le monde, Fayad,2005,p,50.
[2]-Alain Touraine, un nouveau paradigme.. , op,cit,p,68.

المتوقف حول المساواة بين النساء والرجال، موضحاً أن الملمح الجديد الذي وقع، وعلينا التقاطه، هو فرض النساء على أنفسهن رقابة ذاتية، تتمثل في التعارض مع تحديد الذات بالنسبة إلى الرجل والسلطة الذكورية وانطلاقا من وظائف الانجاب، لهذا ينبغي ايلاء المرأة كذات فاعلة، مكانة مركزية والاقرار باستقلالية الجنسانية عن الأدوار الاجتماعية كافة، ولاسيما البناء الذكوري، وهو ما يجعل آلان تورين لا يتوقف عند حد إبراز الخصوصية الحالية التي تميز مجتمع النساء من حيث المؤشرات والمعطيات الدالة على هذا التحول، لكنه يستغرق في تحليل ما سماه "ما بعد النسوانية" إذ يقول: " إن وعي حقيقة النسوية المتأخرة وما حققته حتى الآن من إنجازات يمكن من فهم المشهد الاجتماعي كله ومشكلاته الجديدة، بحيث تصح الإشارة من كل صوب إلى أفول نجم الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين وزوال الأحزاب والنقابات وأيديولوجيتها"([1]).

3-السوسيولوجيا السياسية: سوسيولوجيا النخبة نموذجا

تعتبر الظواهر السياسية من بين الظواهر الأثيرة في البحث السوسيولوجي، لما لها من ارتباط قوي بحياة المجتمعات، وتحتل تيمة المؤسسات السياسية، المكانة الرئيسة في التحليل السوسيولوجي، لأنه عبر – هذه المؤسسات–يتم تنظيم المجتمع، والتحكم في الموارد الأكثر صراعا بين البشر، وهي: السلطة، الثروة، المعرفة، والقيم. ولهذا الغرض نشأ تخصص قائم الذات، يهتم بتفكيك هذه المؤسسات، بداء من الدولة وانتهاء بالسلطة، وبمختلف المؤسسات التي يحتك بها الأفراد والجماعات.

في هذا السياق، يقدم لنا بعض الباحثين تعريفات دقيقة عن مفهوم المؤسسات السياسية، حيث نجد الباحث محمد فايز عبد أسعيد يعتبر أن علم الاجتماع السياسي« يدرس نشأة النظم السياسية وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية في مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأي العام وتكونه والسياقات التي بموجبها يشعر بالاختلالات الاجتماعية وبمختلف أنواع الظروف المتحكمة فيها، والتي تدرك بشكل لا واع، وقد يتبين أن هذا الإدراك خاطئ أو وهمي، كما يدرس كيفية تفسير المجتمعات لحاجتها واختباراتها وتشوشاتها على الصعيد السياسي، ثم العلاقات بين البنيات المادية والبنيات الفكرية والطبقات والأنظمة ومختلف أنواع الأحداث السياسية وأشكال العمل السياسي، محاولا الوصول إلى نظريات شاملة (مقولات تفسيرية) عن طريق عرض تركيبي. ولبلوغ هذه الغاية، ينفتح الباحث على التاريخ ومختلف العلوم، من أجل البحث عن تشابهات، تمكنه من وضع نموذج للأحداث والأنظمة

[1] - Alain Touraine Ibid, Idem

والبنيات، وفي الوقت نفسه نموذج للتصرف والدوافع والحوافز، ويجد علم الاجتماع السياسي، مصادره من الدراسات المقارنة للقوانيين الخاصة والعامة ودراسة تطورها، ويستطيع أن يكتشف معلومات مفيدة في فلسفة التاريخ والمذاهب بوصفها تفسيرا للسلوك السياسي في أحقاب معينة[1].

أما الباحثة "كيث ناش"، فتبنت التعريف الذي يربط بين السوسيولوجيا السياسية والحياة الاجتماعية، بقولها أن: " السوسيولوجية السياسية، تعنى بالمعنى الواسع، بالعلاقة بين السياسية والمجتمع، وتميزها في العلوم الاجتماعية يتمثل في إقرارها بأن الفاعلين السياسيين بما في ذلك الأحزاب، ومجموعات الضغط، والحركات الاجتماعية، تعمل داخل سياق اجتماعي أوسع. لذلك فإن الفاعلين السياسيين لا بد لهم من أن يشكلوا البنى الاجتماعية مثل الجنس، والطبقة، والقومية، وأن يتشكلوا بها. وهذه البنى الاجتماعية تؤمن عدم تساوي النفوذ السياسي داخل المجتمع. وينجم عن هذا أن تصور السلطة هو تصور أساسي في السوسيولوجية السياسية، حيث تعني السلطة (السلطان) قدرة الإنسان على تحقيق أهدافه، حتى عندما تكون هذه الأهداف متنازعة مع مصالح فاعل آخر[2]».

ولعل من بين الالتفاتات الذكية التي توقفت عندها الباحثة "كيث ناش، هو التساؤل الجوهري عن علاقة التحكم في السلطة بالمجتمع، لذلك بلورت الإشكالية التالية: "إن السوسيولوجيين السياسيين يعودون وبصورة دائمة إلى السؤال الآتي: "من هم الأفراد (المجموعات) في المجتمع الحائزون على القدرة على تحقيق مصالحهم، وكيف تمارس تلك السلطة وتؤسس؟ ولأن الدولة هي أقوى مؤسسة سياسية، فقد ركز العديد من السوسيولوجيين السياسيين على علاقة الدولة مع مواقع أخرى للسلطة داخل المجتمع. لذا يمكن تعريف السوسيولوجيا السياسية بأنها درس علاقة السلطة المعتمدة تبادليا بين الدولة والمجتمع المدني[3]"

من جهته، تفطن الباحث السوسيولوجي والمتخصص في السوسيولوجيا السياسية، "أكسيس دو تكفيل" إلى أهمية مبحث السوسيولوجيا السياسية، عندما اعتبر " أن الحاجة إلى وضع علم سياسي جديد، تنبع من المجتمع بما يتضمنه من ظاهرات وقضايا معقدة، لهذا رسم له، شأن سائر العلوم التطبيقية، منهجية عقلانية قوامها الموضوعية، التي تعنى بتحديد الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها وتبيان أسبابها وما ينجم عنها من تأثيرات أو تستتبعه من عواقب، بعيدا عن كل تحيز وتأثر بالميولات

[1]-محمد فايز عبد أسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة، بيروت،1988، ص ص27-28
[2] -كيث ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسية والسلطة، موسوعة بلاكويل، 2000، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، 2013. ص،15.
[3]-نفسه.

الذاتية والآراء الشخصية والمعتقدات الدينية والنزعات السياسية، فجاءت تحاليله متميزة بواقعيتها، واضحة بمدلولاتها، وافية بمقتضيات هذا العلم الجديد الذي أصبح، منذ ذلك الحين، علما قائما بذاته[1]»

نخلص من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم السوسيولوجيا السياسية، إلى مسألة جوهرية، وهي أن هذا التخصص العلمي، لا يهتم فقط بنشأة الدولة ونموذج السلطة السياسية السائد في دولة من الدول، بقدر ما يشمل كل القضايا التي تصب في المسألة السياسية بشكلها العام والشمولي، سواء كانت سلطة أو دولة أو علاقات الفاعلين بعضهم ببعض من أحزاب سياسية ومجتمع مدني وسلطات عمومية وفاعلين رسمين وحتى فاعلين خارجيين، كالمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة السياسية للدول. ولعل من أهم الظواهر السياسية البارزة في هذا الشأن، الوضع التنظيمي والحزبي للمرأة في الحياة السياسية. الشيء الذي يحتاج منا الوقف أولا عند بعض المفاهيم، كمفهوم الحزب والسلوك السياسي وآليات اتخاذ وصناعة القرار داخل هذه الأطر، وبشكل مباشر مكانة المرأة في بلورة مجموعة من القرارات سواء الاستراتيجية أو المتوسطة أو القريبة المدى.

1-3 - في حفريات مفهوم النخبة

يمثل مفهوم النخبة بؤرة جد هامة في هذا البحث، ذلك أن عملنا ينصب أساسا حول رصد آليات اتخاذ القرار عند المرأة في الأحزاب السياسة، حيث يشكل هذ المفهوم وجها للعديد من المقاربات والإلتباسات التي تبين تركيبية هذا المفهوم، فمن خلال اطلاعنا على مجموعة من المؤلفات التي اهتمت بالموضوع، وجدنا أن كتاب "النخبة والمجتمع" لتوم بوتومور، يمثل واحدا من المؤلفات الغنية بالتحاليل والتفسيرات التي أعطيت لهذا المفهوم. فما يقصد به؟

لقد تم استعمال مفهوم "النخبة" في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استعمالها في ما بعد ليشمل الاشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء، بيد أن أول استعمال معروف لكلمة "النخبة" في اللغة الانجليزية، هو ذاك الوارد في قاموس "اكسفورد" والذي يردها إلى سنة 1823، حيث كانت الكلمة تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالا واسعا في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن 19، بل إنه لم يصبح كذلك في بريطانيا وأمريكا حتى سنة

[1] -ريمون بودون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية: العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة، جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2010،ص، 13.

1930 عندما انتشر عبر نظريات النخبة، وبشكل خاص عبر كتابات "فلفريدو باريتو " (Vilfredo Pareto). ويظهر مفهوم النخبة في عدم تكافؤ القدرات الفردية في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، كما يجعله نقطة انطلاق لإزاحة "النخبة الحاكمة" (النخبة الحاكمة والأخرى غير الحاكمة).

و" يعد الباحث " "غيتانو موسكا (Gaetano Mossca)، أول من أقام تمييزا منهجياً بين النخبة والجماهير. وقد عبر "موسكا" عن فكرته الأساسية بهذه الكلمات "بين الحقائق والميول الدائمة التي يمكن أن توجد في كل بنية سياسية، ظاهرة بينة إلى درجة تبدو فيها بوضوح لأقل العيون تدقيقا. ففي كل المجتمعات – من تلك المجتمعات الضعيفة التطور والتي لم تكد تبلغ فجر المدنيات، إلى أكثر المجتمعات تقدما وقوة– تنشأ طبقتان من الناس، طبقة حاكمة وطبقة محكومة، والطبقة الحاكمة هي دائما أقل هاتين الطبقتين عددا، وهي التي تقوم بكل الوظائف السياسية وتحتكر السلطة كما تتمتع بالفوائد التي تكون حصيلة لتلك السلطة. بينما الثانية، وهي الأكثر عددا، فتكون موضوع تسيير الطبقة الأولى، التي تدير شؤونها بطريقة يقال فيها أنها شرعية بصورة أو بأخرى كما يقال فيها أنها كيفية عنيفة بشكل أو بآخر. إن كلا من موسكا وباريتو، كانا مهتمين بالنخبة، بمعنى فئات من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية ممارسة السلطة السياسية، وفي الوقت نفسه استطاعا أن يدركا أن النخبة الحاكمة أو الطبقة السياسية تتألف من فئات اجتماعية متمايزة.[1]"

لكن بالرغم من ذلك، نجد اختلافا في تصور كل من "بارتو" و"موسكا" لمفهوم النخبة، وهو ما توضحه الفقرة التالية: "غير أن موسكا انصرف إلى درس النخبة نفسها، وطريقة تشكلها، خاصة في المجتمعات الديمقراطية العصرية، بصورة أكثر عمقا وأبعد غورا، فتراه يشير إلى الهيئات الحزبية المختلفة التي تنقسم إليها الطبقة السياسية، هذه الهيئات التي تضطر إلى التزاحم على أصوات الطبقات الأخرى التي تفوقها عددا، كما يذكر ذلك أنه "لا يمكن الإنكار أن النظام التمثيلي (نظام الحكم) يتيح للعديد من القوى الاجتماعية طريقة للاشتراك في النظام السياسي، وبالتالي طريقة لإيجاد التوازن بينهما وبين القوى الاجتماعية الأخرى، وللحد من تأثير تلك القوى، ومن تأثير الطبقة البيروقراطية الحاكمة بشكل خاص[2]".

[1]-توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة،جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،1988، ص، 8.

[2]- توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة، جورج جحا، ص،9.

"هناك في كل مجتمع، بل يجب أن يكون في كل مجتمع، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع، وهذه الأقلية، الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة، مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية، وبصورة أكثر غموضا، من هؤلاء الذين يستطيعون أن يؤثروا تأثيرا مباشرا في القرارات السياسية يعتريها تغيير في العضوية عبر مدة من الزمن، ويحدث هذا التغيير عادة بتكريس أفراد جدد من طبقات دنيا في المجتمع، وأحيانا بطريقة استبدال النخبة الحاكمة استبدالا كليا بنخبة مضادة كما يحدث في الثورات[1]". لكن بالرغم من التعدد الذي طال مفهوم النخبة، فإن الأكيد أن دراسة هذا المفهوم في تجارب واقعية، يعد في نظرنا ذا أهمية بالغة، لأن النخب هي التي تسير المجتمع، وهي التي تضمن استمرايته، وتؤثر في بنائه الفوقي (بلغة الماركسيين)، وبالتالي فالحفر في ماهية النخبة النسائية بالأحزاب السياسية المغربية يقربنا من تلمس فكرة التطور الفكري والثقافي للمجتمع برمته، وهو عنوان كبير لرصد مظاهر التحديث في المغرب المعاصر.

"فالمفهوم المذكور يشير إلى ظاهرة اجتماعية ملحوظة، ويأخذ محله في النظريات التي تبتغي تفسير الأحداث الاجتماعية، والتفسيرات السياسية بشكل خاص، وفي الوقت نفسه يظهر هذا المفهوم في الفكر السياسي في وقت وظروف تعطيه فورا أهمية عقائدية[2]". وهو ما يدل على أن مفهوم النخبة ليس معزولا عن الإطارات النظرية التي تبرز أن للمفهوم خلفية فلسفية عميقة، تجرنا للحديث عن مجمل العناصر المركبة للمفهوم في شمولية وتعددية. ولعل ذلك ما نسعى للوصول إليه في بحثنا هذا. لهذا يجب ألا ننسى أن هذا المفهوم اتخذ أبعادا نظرية عند مؤسس نظرية النخبة، "فلفيريدو بارتو"، حيث يقول "رايمون آرون" في هذا الصدد: يوجد دائما في كل مجتمع نخبة قليلة تسير الأمور، وتأخذ بزمام الحكم. بل إن "باريتو"، كان يعتبر أن هدف السياسية في التاريخ، هو التقليل من العنف أو الحد منه، عن طريق الحكم، والحكم لا يكون إلا بأقلية تتوفر على شروط خاصة ومخصوصة" [3].

ضمن هذا السياق، يمكن أن نضيف ما ذكره باحثان آخران عن مفهوم النخبة، بالقول: " إن أكثر منظري الصفوة شهرة هم أولئك الذين عاصروا "فيبر" وفالفريدو باريتو" (1848-1923)، والمنافس الكبير لباريتو، جيتانو موسكا (1858-1941)، وصديق فيبر، روبرت ميشلز (1876-1936). وعلى الرغم من أنهم لم يشكلوا مدرسة بأي معنى، إلا أنهم اشتركوا في عدد من الأفكار

[1] - توم بوتومور، النخبة والمجتمع امرجع سبق ذكره، ص،11.
[2] - نفسه، ص20.
[3] -Raymon Aron, les étapes de la pensée sociologique, Montesquieu, Comte, Marx, Toqueville, Durkheim, Pareto, Weber », Gallimard, Paris, 1967, p, 475.

الهامة". لقد "كان فحوى أطروحتهم السياسية أن عددا قليلا من الناس في أي تنظيم يستطيع الامساك بالسلطة، وأن احتلالهم لتلك المواقع يضعهم بصورة أتوماتيكية في مواجهة مع أولئك الذين يخضعون لها. ويجادل منظروا الصفوة بأن الصفوات أو النخب التي هي موقع السيطرة، تشترك بوجه عام بثقافة عامة، وهم منظمون، ليس بالضرورة بشكل رسمي، ولكن بمعنى أنهم يتحدون مع بعضهم ليدافعوا عن مواقعهم، كما أنهم يستخدمون موقعهم من أجل تحقيق منافع فردية. بعبارة أخرى، تظهر نظرية الصفوة بشكل واضح، أطروحة أن المصالح الذاتية للناس والطبيعة الجوهرية لعدم التساوي في القوة تجعل الصراع مستمرا ومتعذرا اجتنابه[1]".

من خلال تتبع مفهوم النخبة، أمكننا الوقوف عند تحديد مهم، طرحه الباحث "أورس ياجي Urs Jaeggi، 1935"، والذي صنف هذا المفهوم إلى ثلاث مقاربات، الأولى تستند إلى السلطة في القراءة والتفسير، والثانية مسنودة بمقترب أخلاقي–قيمي، والثالثة مرتبطة بأساس وظيفي[2]. ذلك أن "هذه النمذجة الثلاثية التي بلورها "ياجي" تأتي لتقدم تصورا نظريا لمختلف نظريات النخبة، حيث أن المقترب الأول «ينطلق من فرضية مؤداها أن كل المجتمعات في صراع دائم من أجل تأمين السلط الرمزية والمادية، وبالطبع فمن يفوز ويحتكر أكبر الدرجات من هذه السلط، بفضل الانحدارات الاجتماعية أو مصادر القوة الأخرى، يستحق توصيف النخبة[3]". بينما المقترب الثاني، القيمي والأخلاقي، فهو يقوم على "المزايا والصفات التي تخول لصاحبها ممارسة الحكم[4]". وأخيرا، نجد المقترب الثالث، الذي يركز على البناء التنظيمي الوظيفي للمجتمع، حيث "يتأسس هذا المقترب على الوظائف والمهام التي يحتلها الأفراد في المجتمع، وهي التي تمكن الفاعل الإجتماعي من لعب دور معين داخل النخبة، وهذا يتطلب منه أن يوجد في الوضعية المؤسساتية الملائمة ويتوفر على الخصائص والمقدرات الضرورية[5]".

وحتى نعطي بعضا من تجليات مفهوم النخبة في السوسيولوجيا المغربية، لا بأس من التوقف عند ما ذكره الباحث أحمد شراك، في تحديده لمفهوم النخبة، وهو وإن كان يتحدث عن المثقف، فإن ذلك يدل –في اعتقادنا–عن الدلالة نفسها. في هذا السياق، يورد الباحث خمسة أنواع من النخب، حددها كالآتي: "إذا كنت قد ركبت مغامرة تصنيف المثقف المغربي إلى ست تصنيفات، ما بين حركي

---

[1]- رث والاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية"، ترجمة، محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص ص، 140-141.

[2]-عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية، دفاتر العلوم الانسانية، الرباط، القاهرة، سلسلة، أبحاث ودراسات، رقم،2، الرباط، المغرب، 2013، ص،18.

[3]-عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

[4]-نفسه.

[5]-نفسه، ص، 19.

(مناضل)، ومثقف فقهي، ومثقف مزدوج، وبرغماتي ورمزي ومشاكس، فإن هذا التصنيف، وإن كان أوليا وغير محصن من الإختزال والإنزلاق، فإنه يمكن مطارحته الآن لتبيان العلاقة/ العلاقات ما بين المثقف المغربي والخطاب السياسي .

إن المثقف الحركي هو المثقف الفاعل والسياسي، والمرتبط بالحزامات السياسية على صعيد الفعل والنضال. إنه مثقف عضوي يقوم بدور رسولي في نشر الأفكار والقيم والخطاب السياسي حسب حساسياته وميولاته ويقينياته أيضا. بينما المثقف الفقهي، فهو مثقف معياري حالم، يعتبر أن كل ما هو موجود من خطابات ورؤى، غير كاف، بل مشوب بالتدنيس أحيانا، إنه مثقف حالم بالطوبى. أما المثقف المزدوج فهو مثقف بالجمع، يمارس الإنتاج الرمزي، وفي الوقت ذاته مرتبط أشد ما يكون الارتباط بالفعل السياسي المباشر. أما المثقف البراغماتي فلا يقصد به ذلك المثقف الذي يسمى عادة في الأدبيات السجالية (بالمثقف الانتهازي). ولكن ذلك المثقف الذي يعكس مفهوم السياسي الوظيفي والغائي كما حدد ماكس فيبر[1]". ويضيف نموذجا آخر، وهو المثقف المشاكس، الذي انحدر من الحركة الهامشية التي ظهرت في أمريكا ابتداء من عشرينيات القرن الماضي. نقدي متحرر من إسار السياسية ومن أوهام الكهف.

يتبن من خلال هذا المقطع، أن الباحث أحمد شراك، وإن كان يتحدث عن المثقف، فإنه يشير بشكل أو بآخر إلى النخبة، التي تتوفر فيها مجموعة من المقومات السوسيوثقافية والسوسيومعرفية، والسيوسيوسياسية، التي تؤهلها للفعل السياسي بمعناه الأوسع. ونحن عندما نسلط الضوء على هذا المستوى، فإنما نقصد استجلاء الخصائص التي تيمز الانتلجنسيا المغربية والتي تتفاعل إما في إطارات سياسية أو غيرها، لتشكل نخبة من المناضيلن والمناضلات والتي لا يستثنى منها الجنس الأنثوي.

1-4-مفهوم الحزب السياسي

لا يمكن "الحديث عن الحزب السياسي أن يكون مفصولا عن الديمقراطية والتعددية الحزبية. وهذه الأخيرة كما يقول "بوريلا" ابتكار غربي وأوروبي أساسا. إنها نتيجة لتطور تاريخي طويل، ابتدأ من نهاية القرون الوسطى إلى حدود القرن 19، حيث نظم السلطان السياسي ذاته على أساس الانتخابات. ومن ثم، فالحديث عن التنظيم الحزبي وعن الحزب لا يمكن أن يتم إلا في هذا الإطار. وماكس فيبر الذي يعتبر مرجعا مركزيا في هذه الأطروحة يقول:" إن هذه التشكيلات الجديدة (المقصود

[1]-أحمد شراك، فسحة المثقف، قبل وبعد 11 شتنبر، 2001، الدار البيضاء، 2006، ص،33.

الأحزاب السياسية) وليدة الديمقراطية والاقتراع العام، وكذا ضرورة إدماج وتنظيم الجماهير ضمن إطار الربط بين الحزب والديمقراطية والانتخابات والتعددية السياسية، وضمان الحريات العامة والفردية، والفصل بين الخاص والعام"[1]. من هنا يظل "الحزب مرتبطا بالبنية الديمقراطية وسيرورتها كما عرفها الغرب. لهذا السبب ينعت اللينينيون حزبهم بأنه جهاز: إنه جهاز، أي بنية تنظيمية معقدة من جهة وصارمة وآلية من جهة أخرى، تتحرك بمنطق ينتمي في جزء منه للمجال العسكري وفي جزء آخر لمجال الديمقراطية الميكانيكية[2]، و" لفهم النشاط أو الفعل الاجتماعي بشكل واقعي، لا بد من دراسة الأنماط المختلفة في علاقتها مع خاصيات الفاعلين المحققين عمليا لهذا الفعل، ومع الشروط الاجتماعية والعملية المؤطرة لميلاد إرادتهم ثم تمظهراتها[3]". لهذا من الضروري بالنسبة إلى كل بلد الارتكاز على اللحظة التي تشكلت فيها المؤسسات السياسية. لذلك، فطريقة البحث تتخذ شكلا تراجعيا، يعود في الزمان إلى الماضي، قصد معرفة كيفية تشكل القواعد الدستورية والتقاليد والأعراف السياسية. إن "هذه التنبيهات المنهجية مهمة جدا لدرجة أن إغفالها يجعل من استثمار نتائج علم السياسة الغربي يتحول إلى خطاطات جاهزة للتطبيق على أية ظاهرة سياسية. وبالتالي فالظاهرة المتوافقة مع هذه الخطاطات تصبح سياسية وشرعية. أما تلك التي تختلف معها، فإنها تعزى إلى المجال الديني أو لمجال آخر. لذلك طرحت بنية الحزب المغربي التنظيمي مشكلة أمام القراءات التي تمتلك خطاطات جاهزة[4]".

1-5- صنع القرار

يمثل صنع القرار داخل التنظيمات السياسية أو الجمعوية أو الاقتصادية أو غيرها من التنظيمات، أحد أعقد الاشكالات التي تعترض الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية، طالما أن صناعة القرار، لا تعود في أسبابها الأولى، للشكل الرسمي للتنظيم وللهياكل والمساطر المنظمة لهذا التنظيم أو ذاك، بقدر ما تعود في جزء منها إلى آليات غير مرئية ومسكوت عنها، وهو ما يطرح عدة تحديات في سبيل فهم القرار ومن يصنعه في هذا الشكل التنظيمي أو ذاك، وقد سبق أن عبر عن ذلك الباحثان(كروزيي، وفيرديربغر) "بكون صناعة القرار، تعد من بين القضايا التي لا تنحصر فيما هو سوسيو– سيكولوجي، بقدر ما يعبر عن قضية سوسيولوجية بامتياز، ومرد ذلك، أن القرار لا يخضع

[1]-Moisei Ostrogorski, la démocratie et les partis politiques, Editions du Seuil, Paris,1979, p.1.

[2]- نور الدين الزاهي، الزاوية والحزب: الاسلام والسياسية في المجتمع المغربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص،176.

[3]- نور الدين الزاهي، نفس المرجع، ص 176

[4]- نفس المرجع

لما هو منظم ومهيكل ومكتوب، لكنه بشكل أساس نابع من علاقات شخصية تربط بين صانعي القرار ومحيطهم التنظيمي، وعقليتهم ومزاجهم ونظرتهم للأمور[1]" ،وقد شكل هذا الموضوع جزءا من أطروحة كتاب الباحثين (كروزيي، فيرديربغر)، لأنهما اعتبرا أنه لفهم جيد لصنع القرار، وجب النظر إليه من ثلاث زوايا:

أولا : "من حيث عقلنة القرار، وكذا من حيث حدوده الفعلية في التأثير في التنظيم بصفة عامة".

ثانيا: "النظر لصناعة القرار من حساب الربح والخسارة وتأثير ذلك على التنظيم ككل".

ثالثا: النظر لصناعة القرار بشكل نسبي ومرن، وبدل البحث عن آليات العقلنة داخل التنظيمات، فإن الأمر الجديد هو التركيز على عقلنة الفاعل[2]".

ولعل التأمل في واقع صناعة القرار داخل أي تنظيم كيفما كانت طبيعته، خصوصا في المجتمعات العربية الإسلامية، يقودنا إلى استخلاص أن الواقع يبين أننا أمام ظاهرة سوسيولوجية بامتياز لما تخفيه صناعة القرار من رهانات ورهانات مضادة ومن مصالح ظاهرة ومستترة، ومن رغبات واستيهامات تبقى غير معلنة ولا تجد لها طريقا إلى البروز إلا في سياقات جد محدودة، مما يتطلب متابعة علمية لهذه الظاهرة، من أجل تفكيك كل خيوطها ومستوياتها.

إن صنع القرار هو فن وعلم في آن واحد، وعملية اتخاذ القرار تنبثق من جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها بطريقة علمية. الامر الذي يؤدي الى تحديد البدائل الممكنة للحل. كما أن اختيار أحد البدائل غالبا ما يتطلب أخذ الحس البشري في الحسبان عند تفحص أفضلية ما يترتب على بديل ما من نتائج، فصنع القرار الناجح يعتمد على التقدير السليم كما يعتمد على المعلومات الموثوقة. كما يمكن اعتبار عملية صنع القرار على أنها استخلاص القرار من مجموعة من البدائل وتقويمها واختيار الأنسب منها. وهذه العملية عبارة عن سلسلة من العمليات المؤدية إلى اتخاذ سلسلة متكاملة من القرارات التي تكون في مجموعها القرار النهائي الأساس. أما عن الخطوات الأساسية لصنع القرار فيمكن إجمالها فيما يلي:

تحديد طبيعة مناهج العمل البديلة التي يمكن اختيارها والنظر في نتائج ما يترتب عن اتباع تلك المناهج.

---

[1]-Michel Crozier, Erhard Freidberg, L’acteur et le Système, op, cit, p.345.

[2] -Michel Crozier,Op cit, p, p.308-309.

جميع المعلومات المطلوبة التي تعين في تحديد ما إذا كان تصرف معين يؤدي الى نتيجة محددة أم لا، ثم بعد ذلك، لابد من عملية التقويم لهذه المعلومات، وما يصلح منها وما لا يصلح في ميدان العمل، وما يمكن أن يتمخض عنه من نتائج.

الخطوة الثالثة هي اختيار القرار الأنسب للحل، ويتم اتخاذ هذه الخطوة من صنع القرار في إطار الأهداف المؤسسة وغايتها[1]".

من خلال عرض هذا التعريف للقرار وللقيادة ولعملية صنع القرار يتبين أن الكاتب يتحدث عن مستوى تنظيري عال لمؤسسات الدولة والهيآت المجتمعية، لكن ذلك لا يمنع من الاستفادة منه في موضوعنا. ذلك أننا في هذه الأطروحة نسعى لفهم الخبايا المعتمة في صناعة القرار عند المرأة في العمل السياسي والحزبي تحديدا. فإذا كان موضوع اتخاذ القرار بصفة عامة يثير العديد من المخاوف عند الرجل، فكيف هو الحال، بالنسبة إلى المرأة التي مايزال يُنظر إليها على أنها غير "مؤهلة" للتسيير ولتدبير جزء من الحياة السياسية والتنظيمية للأحزاب. وإذا كانت المرأة قد أثبتت جدارتها في تقلد العديد من المسؤوليات والمواقع، فإن واقع الأمر في الممارسة العملية، يكشف عن وجود مجموعة من الاكراهات في اتخاذ القرار، وقد عبر عن ذلك (كروزيي) عندما أكد أن " مصادر التفاوت في علاقات السلطة، وعدم النظر إلى المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والسيكولوجية الديمغرافية وغيرها، يفقد التحليل مجموعة من العناصر الجدلية في فهم طبيعة التموقع داخل هرميات السلطة.

"إن القوة والثراء والسمعة والسلطة، وباختصار كل موارد يكتسبها أولئك أو هؤلاء لا تتدخل إلا حين تمنح حرية فعل أكبر. ولكن من أين تأتي هذه الموارد؟ هل تظهر في علاقة السلطان أم سابقة لها؟ يجيب الباحثان (كروزيي، فريدبرغر) بأنهما يدركان التفاوت الهيكلي الذي يميز إمكانات الفعل المتعددة لمختلف اللاعبين (يقصد الفاعلين السياسيين) داخل التنظيم. "وإذا كان إسهام التحليل الإستراتيجي في البرهنة على أهمية اللعبة في التنظيم والارتياب–المصدر الوحيد لذلك؟ ألا يمكننا الأخذ بالاعتبار الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنظيم ومكانتها في نسق أكثر شمولية حتى نكتشف مصادر أخرى، وتفسيرات أخرى للعلاقات الاجتماعية بصفة عامة[2]"؟

انطلاقا من هذا التحليل، يمكننا أن نفترض أن عميلة اتخاذ القرار داخل التنظيمات السياسية والحزبية، ليست معزولة عن السياق المجتمعي، وبالتالي، فإن عملنا يتوقف على "عزل الوحدات

[1]- المختار الهراس، المرأة وصنع القرار في المغرب، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، (كوثر)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،(مجد)، تونس، بيروت،2008،ص ص، 16-17-18، بتصرف.

[2] -جان بيار دوران، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، م،س،ذ، ص، 334.

البسيطة" (الحزب) وهي تمثل "أنساق الفعل الملموس" ومن خلاله يمكننا أن نفهم جيدا هذا "المجموع التنظيمي المعقد لأنساق الفعل الملموسة.

2- سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، الحركات النسائية نموذجا

ما علاقة سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بموضوع المرأة واتخاذ القرار في الأحزاب السياسية؟ وهو سؤال مشروع، على اعتبار أن بعض التنظيرات في تخصص سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تعتبر أن التنظيمات السياسية التي تؤمن بشرعية الدولة ومشروعيتها، لا يمكن إدخالها في ما يسمى حركات اجتماعية، لأن هذه الأخيرة، من بين مبادئها أنها تلك " الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة، قد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية، مثل «فيا كامباسينا[1]». إذن بالرغم من هذا التعريف الذي لا يدخل الأحزاب السياسية في مجال سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، فإننا سنعتمد على ما تراكم من مفاهيم ومقاربات نظرية وتفسيرية، لاستدماجها في موضوعنا، على اعتبار أن الحركة النسائية هي في الأصل انطلقت كحركة اجتماعية واحتجاجية لها مبادئ وقيم ومواقف وتوجهات من الوضع القائم، خصوصا في نظرة المجتمع المغربي التقليدي لخروج المرأة للعمل، وللنظرة الدونية والانتقاصية منها، علاوة على القيود السوسيوثقافية التي مازالت تحد من فعل المناصفة بين الرجل والمرأة في عدة حقول ومن بينها الحقل السياسي.

ولفهم أوجه الترابط بين الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، فإن الباحث "بوتومور" وضح ذلك من خلال إبراز طبيعة كل منهما على حدى، "ففي مجتمعات آواخر القرن العشرين، التي يوجد فيها على الأقل الحد الأدنى من حرية التعبير والاجتماع، تكون الحركات الاجتماعية وسيلة يعبر بواسطتها أعضاء المجتمع عن الخلاف والمعارضة بشكل مباشر وفوري، ويستطيعون تحدي اللامبالاة أو الانعزال أو الاهمال من جانب الأجهزة الحزبية. أما الأحزاب فهي الوسائل التي لابد منها لتحقيق أو حماية السلطة، وبالتالي القدرة على تنفيذ وإدارة سياسات اجتماعية معقدة خلال فترات طويلة[2]".

---

[1]-عمرو الشوبكي، (محرر) (كتاب جماعي)،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب- لبنان-البحرين)،مركز دراسات الوحدة، العربية،بيروت، لبنان،2011، ص،30.

[2]-توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة، وميض نظمي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص،64.

انطلاقا من هذا الاستهلال، نفترض أن الحركة النسائية المغربية – بحكم تبينها لخطاب حقوقي وتمكيني وثقافي، عبر مسار تاريخي ممتد، يمكن اعتبارها كحركة اجتماعية لها فلسفتها ومقوماتها ومبادؤها وقيمها الموجهة لها في رؤيتها للعالم. بيد أنه، قبل تأكيد أو نفي هذه الفرضية، يجدر بنا الوقوف على بعض المحطات التاريخية التي قطعتها سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، ويمكن صياغة الأسئلة الموجه لنا في هذا المبحث كالآتي:

- ماهي أهم المراحل التاريخية التي قطعها مفهوم الحركات الاجتماعية، كتخصص في السوسيولوجيا بشكل عام؟ وماهي أهم الأطر النظرية والتفسيرية التي انتجت لتشكل نموذجا معرفيا لفهم مختلف تنوعات الفعل الاجتماعي/ الاحتجاجي؟ وما هي مختلف البراديغمات الحاكمة لهذا المفهوم؟ وما هي الاختلافات التي حملتها التحولات السوسيوسياسية لتشكيل مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة؟

4-1- وقفة مع مفهوم الحركات الاجتماعية

يمكن اعتبار البداية الفعلية لبروز تخصص سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مع ما وقع من تحولات نوعية في المجتمعات الغربية والأمريكية، خصوصا مع تعلق بحدوث ثورات كبرى في مشهدها السياسي، مما ترتب عنه متابعة سوسيولوجية لمحاولة فهم وتفسير ما جرى. وهكذا يمكن الحديث عن أنه" منذ الثورة الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789)، هناك توجهان أساسيان في دراسة التحول الذي حدث في أوروبا والولايات المتحدة وأثر الثورة الصناعية وما أفرزته من نتائج، مثل: التحضر والهجرة الجماهيرية وسقوط الإمراطوريات القديمة، وظهور الدولة القومية الحديثة. هذان التوجهان أفرزا مدرستين في حقل السياسة المقارنة:

– أولاهما ركزت على مواجهة تحدي بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستورها، من خلال إجراء مقارنة بين الدول المجاورة من أجل الوصول إلى نمط أوروبي للتحكم، وقد ساد هذا الاتجاه لدى المحامين الدستوريين والكتاب البرلمانيين والإداريين.

– وثانيتهما ركزت على صيغة الثورة الاجتماعية والحراك الاجتماعي وظهور النخب الجديدة والتحول الديمقراطي للحكومات والحياة الاقتصادية وطبيعة الجماعات السياسية الجديدة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، وقد اعتبر أعضاء هذه المدرسة اجتماعيين أكثر منهم سياسيون[1]». ولعل ما يهمنا بشكل كبير في تحليلنا لمفهوم الحركات الاجتماعية، هو الفكرة الثانية، والتي تركز على

[1]-محمد نصر عارف ،،م، س، ذ، ص ص، 233-234.

أن الحراك الاجتماعي، وظهور نخب جديدة وعمليات التحول الديمقراطي، كلها أثرت في البناء المجتمعي ككل، وخلقت حركات وتعبيرات وجماعات ضغط وغيرها، والتي اتخذت من المدخل الاجتماعي آلية للتغيير والتعبير عن الذات.

بيد أنه بالرغم من كل تلك التحولات والتي تمظهرت عبر ثورات كبرى غيرت مجرى التاريخ الغربي (الأوروبي والأميركي)، وبالرغم من التعبير القوي عن دلالات الحركات الاجتماعية كقوى مجتمعية تنشد التغيير وتسعى لتحقيق أهداف إنسانية ومجتمعية تتحقق فيها مبادئ حقوق الانسان والكرامة والإنصاف، فإن البداية الفعلية لنحت المفهوم ستنطلق مع"لورانز فون Lorenz Von" حيث في سنة 1850، عن "الحركات الاجتماعية، في ارتباط بفعل الحركة العمالية على غرار النظرة الماركسية بعيدا عن المثالية الهيغيلية. وضمن هذه الرؤية الأولى تتحمل الحركة العمالية وزر قدر التاريخ.

وستتكرس هذه النظرة لا حقا مع الماركسية «المناضلة» بما فيها من أورتدوكسية أحيانا، تجعل من الصراع الطبقي محركا وحيدا للتاريخ. ويتوسع بعد ذلك حقل الحركة الاجتماعية مع «Blumer» لتصبح عنده «مؤسسات تسعى إلى وضع نظام جديد للحياة[1]». وانطلاقا من هذا التاريخ، سيدخل هذا المفهوم حقل العلوم الاجتماعية، وسينطلق البناء التأسيسي للإطارات النظرية والمعرفية لهذا المفهوم. إلا أنه يجدر بنا قبل الانتقال للوقوف عند التأطير النظري، أن نشير إلى مسألة جد هامة في سياق تطور هذا المفهوم، يمكن تلخيصها في مرحليتن أساسيتين:

المرحلة الأولى، والتي انطلقت من بداية ظهور التفكير الماركسي، والذي بصم بمفاهيمه وأطره النظرية مجموعة من الحقول المعرفية، منها بطبيعة الحال، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، حيث كانت هذه الحركات تؤشر على وجود صراع على وسائل الإنتاج بين البروليتاريا والبورجوازية (أو مالكي وسائل الانتاج)، وأيضا كانت تسعى لمواجهة الأيديولوجيا الرأسمالية الصناعية. لكن هذا المفهوم وهذه الدلالة ستعرف تغيرات جوهرية في خضم التحولات التي عرفتها أوروبا بعد سقوط المعسكر الاشتراكي الماركسي، وبروز معطيات جديدة في الساحة الاجتماعية، والتي يمكن وصفها ببروز المعطى الثقافي في الحراك الاجتماعي. ولعل أهم من عبر عن هذا التوجه الجديد في مفهوم الحركات الاجتماعية، هو (آلان تورين). فما هي الدلالات التي أصبحت تعطى للمفهوم؟ وما هي أهم المستجدات التي حملها مع "التورانية"؟

---

[1]- محسن بوعزيزي، التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي، الدار العربية للكتاب، تونس،2009؛ ص،16.

يمكن اعتبار أن أهم تجديد حمله "تورين" لمفهوم الحركات الاجتماعية، هو تغير البراديغم الحاكم لرؤية التخصص، فإذا كانت السوسيولوجيا السابقة ركزت على "الفعل والبنية والشروط الموضوعية"، خصوصا مع كارل ماركس ودوركهايم وفيبر، فإن آلان تورين، سيدعو "إلى سوسيولوجيا الفاعل التي تقوم مقام سوسيولوجيا المجتمعات.

ويرى الواقع الاجتماعي نسقا من الأفعال حمالا للدلالات وللمعاني وللمقاصد، وهذا يعني وفقا لهذا المنظور أن على علم الاجتماع أن يكف عن دراسة الظواهر الاجتماعية ليلتفت إلى «الحركة» أو ما يسميه «بالتاريخانية» والتي تعني قدرة المجتمع على إعادة إنتاج ذاته ومنح المعنى لممارساته. فليس للمجتمع تاريخ فحسب، بل «تاريخانية» تجعله قادرا على التحول والفعل في ذاته» من خلال الصراع والمفاوضة والتسوية[1]". ولهذا يخلص "تورين" إلى التأكيد أن "سوسيولوجيا الفعل، تركز بالخصوص على هذه الصراعات والحركات الاجتماعية التي يكد فيها كل فاعل منخرط في هذا الصراع ليساهم من جهته في إعادة إنتاج نسق الفعل[2]". وبعيدا عن جدل يطول حول الفروقات المفهومية بين الكلاسيكيين على غرار "كارل ماركس" و" فيبر" و" دوركهايم" تتعلق بسوسيولوجيا الفعل وإشكالية العلاقة بين البنية والفعل، يدعو آلان تورين إلى سوسيولوجيا الفاعل التي تقوم مقام سوسيولوجيا المجتمعات، حيث يرى الواقع الاجتماعي نسقا من الأفعال حمالا للدلالات وللمعاني وللمقاصد.

من وجهة تاريخية ظهرت سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في ظرفية كانت موسومة بكثافة الصراعات الاجتماعية وأفرزت فاعلين جددا، هي تلك الفترة التي امتدت على مرور الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكانت أبرزها حركة 1968 ماي في فرنسا. وقد فسرت هذه التوترات الاجتماعية المتمردة على الأنساق السياسية والاقتصادية القائمة بكونها لحظة مرور المجتمع الصناعي إلى مجتمع جديد أطلق عليه (Daniel Bell) تسميته «ما بعد الصناعي» وسماه تورين «المجتمع المبرمج[3]»، والمجتمع ما بعد الصناعي في أحد تأويلاته لا يبجل الصراع، بقدر ما يدفع باتجاه الاندماج والتوحد والمشاركة. وإذا ما كان هناك صراع، فمن المجموعات الضاغطة بحثا عن قدر أعمق من الإندماجية وسعيا نحو الحصول على أكبر قدر من الثروة الوطنية. معنى هذا أن الصراع يراهن على المصلحة دون الفكرة أو الإديولوجيا في زمن توهجها، مما يدفع باتجاه طغيان الخاص على

[1]-جان بيار دوران، روبير فايل، علم الإجتماع المعاصر، م، س، ذ ،ص،344.
[2]- جان بيار دوران، روبير فايل م،س،ذ ، ص، 345.
[3]-آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة، عبد السلام الطويل، مراجعة، محمد سبيلا، م س، ص،247.

العام الذي بدا يذوب تحت سطوة المصلحة ونوازعها الجامحة. ثم إن هذا التأويل الذي يبجل الإندماج والمشاركة على الصراع، يحصر مفهوم المجتمع المدني في حدود المجتمع الصناعي. وإذا كانت الحركة الاجتماعية تعرف بالصراع وبالاستقلالية عما هو سياسي، فإن تفسير موتها بفشل السياسي وضغوطاته فحسب، يبدو غير كاف ما دامت الحركة الاجتماعية بطبيعتها نقيض هذا النظام السياسي وتعبيرا اجتماعيا رافضا لانحرافاته. وهنا تكمن مساهمة الدراسة في ربط الحركات الاجتماعية باتساع المجال الاجتماعي.

من خلال ما سبق، يمكننا أن نستنتج أن الحركات الاجتماعية، ظهرت في سياق تميز بشدة الصراعات الاجتماعية، التي اعتبرت ايذانا بتحول في البراديغم المؤطر للصراع بين ما كان يعرف بالرهان على العمال والبروليتاريا إلى رهان جديد وعلى فاعلين جدد، هم الشباب والطلاب والمثقفين. ولهذا أطلق "آلان تورين"على هذا المجتمع، "المجتمع المبرمج".

ربما قد لا نجازف إذا قلنا أنه مع هذه المرحلة من تاريخ تطور مفهوم الحركات الاجتماعية"، بدأ يبرز بشكل قوي، التعبير عما هو ثقافي وقيمي، أكثر مما هو مصلحي وإديولوجي. ولهذا فإننا نعتبر أن الحركات النسائية العالمية، تأثرت بهذا الزخم التاريخي وبالتحولات التي عرفتها مختلف الفئات والحساسيات في نضالها من أجل التمكين لقناعاتها ومبادئها الوجودية والفكرية، ومنها بطبيعة الحال، الحركة النسائية. ولكي نقترب من هذا التصور، يمكن الإشارة إلى التأطير النظري الذي توصل إليه "تورين " في بلورة نموذج معرفي تفسيري، يصلح كآلية لفهم مختلف الحركات الاجتماعية. فما هي دلالات ذلك؟ وهل يمكن القول بأن الحركات النسائية تدخل في الحركات الاجتماعية؟ وما هي حدود ذلك المفهوم التفسيري "التوراني"(نسبة إلى آلان تورين)؟

4-2- الحركات الاجتماعية والنموذج المعرفي، نحو فهم مطابق للحركات النسائية

يؤكد "آلان تورين" أن الحركة الاجتماعية هي بمثابة فعل جماعي يهدف إلى مراقبة وتحويل نسق الفعل التاريخي"، ويضيف أنه لفهم الحركات الاجتماعية، "من خلال تشكيلة مكونة من ثلاث مبادئ: الهوية/ التعارض/ الكلية" فماذا يقصد بذلك؟

- **مبدأ الهوية** : يكون التعريف واعيا، ولكن النزاع هو الذي يشكل وينظم الفاعل.

- **مبدأ التعارض:** يمكن الفاعل من أن يعين خصمه، لأن رهان النزاع ما هو في آخر المطاف إلا النموذج الثقافي.

– **مبدأ الكلية:** تستطيع الحركة الاجتماعية تقديم مشروع مضاد أو اقتراح بناء مجتمع آخر، وعليه فالرهان بالنسبة إلى مبدأ الكلية، هو الهيمنة على نسق الفعل التاريخي[1].

إن هذه التشكيلة الثلاثية، تمكننا من فهم أشمل للدينامية النسائية التي تأطرت ضمن حركة اجتماعية، فمبدأ الهوية، يصف لنا ما تطرحه الحركات النسائية من مفاهيم ورؤى وتصورات أو بلغة "فيبر" رؤية للعالم، تريد أن تقول إننا نحن معشر النساء نتمتع بحقنا في المساواة التامة بين الرجال في المجتمع، وبالتالي فإننا نسعى لكي نحقق هذا الهدف في نضالنا المستمد من أجل تحقيق الانصاف في كل مناحي الحياة.

أما فيما يخص مبدأ التعارض، فإننا نلاحظه في المسار النضالي للحركة النسائية عبر التاريخ، إذ شكل الخطاب والممارسة والفعل النسائي رؤية نقدية للأوضاع وللمسلكيات وللذهنيات والعقليات التي تحط من قيمة المرأة ومن قدرتها على الفعل السياسي أو النقابي أو الجمعوي أو حتى التنموي في كل أبعاده وتجلياته. وأخيرا، فإن مبدأ الكلية، والذي يعني الشمول في الرؤية والهدف والخطاب والممارسة والفعل، فإنه يتجسد عبر قراءة موضوعية لهذه الحركة النسائية المغربية، إذ أنها تسعى إلى تشكيل هوية نسائية تنهل من الرؤية الكونية ومن مبادئها العليا، والتي تهدف إلى إقامة مجتمع منصف وعادل، ويتمتع أكثر من ذلك بحس للعدالة والانصاف[2].

4-3- الحركات الاجتماعية الجديدة ومرحلة النيوليبرالية

تعتبر النيوليبرالية في رأي "بورديو" اتجاها مفرغا من البعدين الاجتماعي والتاريخي. إنها اتجاه ينبني على التدمير المنهجي لكل ما هو جماعي. فالسوق كحقل لتبادل المصالح، صارت مسيطرة على جميع تفاصيل الحياة الاجتماعية، عبر ثقافتها المتأسسة من قبل ومن بعد على المنافسة والربح السريع والحركة السريعة لرأس المال، والنتيجة تكاد تتكشف بسهولة في عقود العمل القصيرة الأجل، والتسريحات الجماعية للعمال. ففي ظل هذا الوضع، يعيد بورديو سؤال «الاجتماعي» إلى الواجهة، مفكرا في المآلات المحتملة، ومشددا في الآن ذاته على ملحاحية الحركات الاحتجاجية. يقول "بورديو": « إن الراهن العالمي يعرف تناقضا صارخا: فمن جهة هناك التدمير المنهجي لكل ما هو اجتماعي، وفي المقابل «هناك نشاط كل الفئات العاملة في المجال الاجتماعي، وكذلك أشكال التضامن والتكافل

[1] -Aziz Mechouat, Le mouvement du 20 février au Maroc : Identité, Organisation et Discours, Presses Francophones Académiques, impression, Saarbrücken, Deuthland, Allemangne,2013,p,38.

[2]- Alain Touraine, 1965, « sociologie de l'action », Editions du Seuil, Paris,p,p, 449-450.

الاجتماعي، التي لن تنهار وتسقط في الفوضى على الرغم من الحجم المتزايد للسكان الذين يعيشون في ظروف العوز والهشاشة[1]».

وإذا كانت «سياسة العولمة لها نتائج وخمية على المجتمع، لا تكون في البداية مرئية ومدركة»، فإنه من الضروري استنبات الوعي السوسيولوجي لفضح اللعبة، فالحقل هو دوما مكان اللعبة، أي الحقل الذي تقوم فيه علاقات موضوعية بين أفراد ومؤسسات في حالة تنافس لاكتساب مزايا متماثلة.

هكذا، لم يستطع مفهوم الحركات الاجتماعية الذي بلوره "آلان تورين" أن يصبح ذو دلالة عميقة، إلا في مرحلة ما من مراحل النيوليبرالية خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تميزت ببروز توجهين أساسين: التوجه الايكولوجي والتوجه الحقوقي النسائي العالمي، نحو مزيد من الانصاف والمساواة، كما يشرح ذلك "تورين[2]"، الذي يعتبر أن هذا التوجه الجديد في مطالب الحركات النسائية، من مطلب المساواة إلى مطلب الانصاف أو المناصفة (la parité)، تعبيرا عن تطور في مواقف هذه الحركات، لأنه لا يتوقف عند ما هو دعائي وتوجيهي وتثقيفي، بل إنه يسعى إلى التمكين، عبر تغيير الدستور[3]، ليتجاوز بذلك سياسية "الكوتا" (Quotas). وقد عبرت هذه الحركات، عن قناعة مفادها، أن إقرار الانصاف بين أفراد المجتمع، يقتضي حتما استحضار كل من الرجل والمرأة في أي سياسة عمومية كيفما كانت، والعمل على تجاوز مبدأ التمييز الإيجابي أو "الكوتا" أو ما شابه ذلك، وأن الحقوق لا يمكن التفريق فيها بين الرجل والمرأة[4]" .وقد سمى ذلك بالحركات الثقافية، أو بالحركات الاجتماعية الجديدة، فماذا يقصد بهذا المفهوم؟

يشرح لنا "تورين" التحولات التي وقعت في الآونة الأخيرة، كما يلي: " إن المجتمعات الحديثة تحركها حركتان متعارضتان/ كما كان الحال بالنسبة إلى النهضة والإصلاح، إبداع رؤية طبيعية مادية إشراقية للكائن البشري وللعالم من جهة، ومن جهة أخرى ابتكار التذويت الذي يعمل على تقوية الاقتناع–المتعارضة مع النمط التقليدي والديني للتأمل والمحاكاة. يتعين التساؤل الآن فيما إذا كانت هذه الحركة الثقافية، هي حركة اجتماعية؟ أي حركة اجتماعية لها فاعلون اجتماعيون محددون اجتماعيا ويصارعون ليس فقط توجها ثقافيا، بل فئة اجتماعية مخصوصة[5]؟.

---

[1]-عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، العدد، 13، شتاء،2011، بيروت، لبنان، ص، 27.

[2]-Alain Touraine, Comment sortir du libéralisme ?, Fayard, Paris, 1999,p,95.

[3]-لعل هذا الأمر يذكرنا بالمسار الذي حصل في المغرب بعد أحداث "الربيع العربي" وبروز حركة "20فبراير" ومطلب تغيير الدستور، حيث دافعت الحركات النسائية عن مطلب مهم وحيوي في التعديل وهو إقرار مبدأ المناصفة، كمبدأ موجه للسياسات العمومية التي تهم المرأة والرجل على السواء، وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد.

[4]-Alain Touraine, comment sortir du libéralisme, op, cit, p, 96.

[5]-آلان تورين، نقد الحداثة، م، س،ذ، ص ص، 238-239.

ويضيف في موضع آخر، "إن الحركة العمالية، أي حضور حركة اجتماعية في الفعل العمالي، كان يتحدد بالدفاع عن الاستقلال العمالي ضد تنظيم العمل، سوف تسمى سريعا عقلنة. إن الحركة العمالية لا تكتفي بالمطالبة بتوفير الشروط الحسنة للعمل وللتوظيف ولا حتى بالمطالبة بحق التفاوض وبالتوقيع على المعاهدات الجماعية، بل تدعو إلى حماية الذات العمالية ضد عقلنة لا ترفضها، بل ترفض أن تراها تتطابق مع مصلحة رب العمل، وإذا كان قد جرى الحديث عن العدالة الاجتماعية ابتداء من القرن التاسع عشر، فمن أجل الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين مبدأي الحداثة، العقلنة وكرامة العامل[1]». إن ما يمكن الوقوف عنده في هذا السياق التحليلي، هو أن الحركة الاجتماعية العمالية، تأثرت بالمناخ العام الذي جرى فيه تطوير الفعل النضالي من داخل المجتمع الصناعي وتموجاته المتعددة والمركبة في آن واحد. ولهذا يخلص تورين، في تعريفه للحركة الاجتماعية الجديدة إلى كونها «مجهود فاعل جماعي من أجل الاستحواذ على قيم وتوجهات ثقافية للمجتمع بالتعارض مع فعل خصم تربطهما علاقات السلطة».

4-4-الحركات الإجتماعية الجديدة، نحو مطالب أكثر عالمية وثقافية

لكي نفهم جيدا المفهوم الجديد للحركات الاجتماعية، لا بد من التوقف عند السياق السوسيوتاريخي الذي أفرز هذا النوع من الحركات، " فالصراعات والتناقضات في المجتمعات الصناعية المتقدمة لايمكن حلها بشكل معقول وواعد عبر "الدولاتية"l'Etatisme "، عن طريق التنظيم السياسي وإدراج المواضيع والمطالبات المتزايدة في جدول أعمال السلطات البيروقراطية، فوراء هذه الافتراضات الشائعة في التصميم التحليلي تختلف توقعات المحافظين الجدد والحركات الاجتماعية جذريا، بحيث يسعى مشروع المحافظين الجدد لاستعادة أسس المجتمع المدني، وهي توقعات يفترض أنها غير سياسية، غير متفرقة، وغير ضرورية، مثل الملكية، السوق، وأخلاقيات العمل، والأسرة، والحقيقة العلمية، وذلك لحماية نطاق سلطة دولية ضيقة أكثر، وبالتالي أكثر صلابة، وهو ما من شأنه أن يسمح للمؤسسات السياسية كي تكون أكثر "اكتظاظا" بالطلبات والمهام. تسعى الحركات الاجتماعية الجديدة بدل ذلك إلى تسييس مؤسسات السياسة التمثيلية / البيروقراطية. وبالتالي لإعادة بناء المجتمع المدني الذي يعتمد بشكل متزايد على تنظيم ومراقبة وتدخل الحكومة دون توقف هذا التزايد، ومن أجل

[1]- آلان تورين، نقد الحداثة نفسه، ص ص،241-242.

تحريره من الدولة، المجتمع المدني نفسه يجب أن يصبح مسيسا من خلال الممارسات التي تنتمي إلى مجال وسيط، بين دواعي القلق "الخاصة" والنماذج السياسية التي تقرها الدولة[1]".

يشرح «هابرماس» مسألة أزمة الدولة في أوروبا بالتركيز على إدارة الأزمة العقلانية على مستوى النسق السياسي الفرعي، حينئذ يتغير مشهد الأزمة وينتقل إلى النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي، ليظهر في شكل جديد يتمثل في أزمة الدافعية. ولئن كانت الأزمات الاقتصادية هي أزمات تكامل النسق (النظام)، وكانت أزمات العقلانية هي أزمات نسق وتكامل اجتماعي، فإن أزمة الدافعية هي أزمة تكامل اجتماعي، ويؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التقنوقراطية في إضعاف دافعية الناس للمشاركة الفاعلة في النظام على أي وجه من الوجوه، فحافز المنافسة الاقتصادية قد انتزع تدريجيا من نفوس الناس الإيمان بقيمة العمل، ذلك الشعور الباطني بضرورة العمل. وهذا الشعور بدأ يختفي لأن العمل أصبح عملا رتيبا وبيروقراطيا، وأصبح الاقتصاد قادرا على الاستمرار بقواه الذاتية، ثم إن تنامي قوة الدولة البيروقراطية يضعف إمكانية المشاركة المثمرة في عملية اتخاذ القرار، عبر المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية أو الانتخابات، إذ لم يعد للإسم الذي يتخذه الحزب الحاكم إذن أثر كبير فيما يحدث، وقد يكون من الجائز النظر إلى بعض الحركات الاجتماعية الحديثة باعتبارها تمثل أعراضا لأزمة الدافعية، كالحركة الطلابية التي قامت في ستينيات، وحركة المرأة التي حدثت في عهد قريب، وحركة أنصار البيئة والحركة المضادة لاستخدام الذرة (الطاقة النووية، الحروب..[2]).

لهذا، لا يمكن فهم النموذج الجديد للحركات الاجتماعية، إلا إذا عرفنا التحولات التي شهدها المشهد السياسي ككل، لكن يجدر بنا قبل التعمق في هذا السياق، أن نعقد مقارنة بين النموذجين القديم والجديد للحركات الاجتماعية.

4-4-1-خصائص ومواصفات النموذج القديم للحركات الاجتماعية

4-4-1-1-السياق المتحول لبروز الحركات الاجتماعية الجديدة

كما هو معلوم، فإن المتتبع لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، يلحظ أن هذا المفهوم ازدهر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية بالأساس، حيث "كان لمعدلات التعبئة ومدفوعات الحرب معا زيادة تأثير النشاط الحكومي في رفاهة عامة الناس، وهو ما

[1]-Claus Offe, « Les nouveaux mouvements sociaux : un défi aux limites de la politique institutionnelle », Première publication en septembre 1994
Mise en ligne le lundi 7 juillet 2003

[2] -إيان كريب، النظرية الاجتماعية، م، س، ذ، ص ص، 358-359، بتصرف شديد.

استدعى إدخال ممثلي الحكومة في مفاوضات حول الشروط التي يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضي والتجار والعمال والجنود وغيرهم في الجهد الجماعي. أضف إلى ذلك، "أن التحركات المشتركة بين الارستقراطيين المنشقين والبرجوازيين الراديكاليين والبرجوازيين الصغار الغاضبين والعمال، خلقت إرهاصات ومساحات قانونية لأعمال الحركات الاجتماعية، حتى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التي كانت جارية آنذاك"[1]. وإذا كانت هذه الظروف المتعددة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد ساهمت في بروز الحركات الاجتماعية في الحراك المجتمعي والسياسي بشكل عام، فإن المرحلة الثانية من تطور هذه الحركات، برزت بشكل ملحوظ في سنوات السبعينيات والثمانييات من القرن الماضي، حيث كان "للصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهت دولة الرعاية دور كبير في ذلك. أما في المرحلة الثانية التي ترافقت مع بداية الثمانينات، فتميزت بفقدان الثقة في الدولة الاجتماعية، أي أنها فقدت الشرعية التي كانت تتمتع بها في ظل سنوات الازدهار الاقتصادي للسنوات الثلاثين (1945-1970، les glorieuses trente) تقليص الحماية الاجتماعية والحريات النقابية والقوة التفاوضية للعمال[2]". ويمكن إجمال أهم التحولات التي ميزت هذه الفترة فيما يلي:

- تقلص دور الفاعلين السياسيين في الدولة الوطنية.

- عدم إلتزام الدولة في المشاركة في العديد من القطاعات الاقتصادية (الخوصصة)، إذ يؤكد "زيغلر" أنها تؤدي إلى إضعاف القدرة التنظيمية للدولة، وتضع البرلمانات والحكومات تحت الوصاية، وتفرغ معظم الانتخابات وكل عمليات التصويت الشعبية تقريبا من معناها.

- الحضور القوي لمنظمات دولية فوق وطنية.

- السلطة باعتبارها وسيطا تنظيميا للعلاقات الاجتماعية قد استبدلت في ظل الاقتصاد المعولم بوسيط آخر هو النقود.

- في السبعييات ارتفاع حجم المديونية ارتفاع في الاستدانة من الخارج، سياسة التقويم الهيكلي.

- إذا تحول النظام الرأسمالي، من خلال إبعاده للسياسي (لصالح الاقتصادي)، إلى توليتارية، فإنه من الممكن جدا أن ينهار.

---

[1]-عمرو الشوبكي، (محرر) (كتاب جماعي)،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، م، س، ذ، ص، 48-49.

[2] -يورغن هابرماس، مابعد الدولة -الأمة، ترجمة، عبد العزيز ركح، منشورات، الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، المغرب، الرباط،2011، ص،112-113، بتصرف.

– يقظة النزعات العرقية: الاندماج الوطني في ظل التعددية الثقافية[1]".

وعبر هذا المعطى الثقافي، يمكن أن نذكر التحولات العميقة التي حصلت في البناء المجتمعي والسوسيوثقافي للمجتمعات الأوربية، بل وحتى بقية المجتمعات الأخرى، لأن طبيعة هذا التحول تكمن في كونه قد أصبح كونيا، وليس مقصورا على مجتمع دون آخر، ومن بين هذه التحولات:

أ– تعددية الثقافات الصغيرة (بروز النزعات الفردية).

ب– تعددية الآفاق: إعادة النظر في المعايير السائدة في نظام ثقافي معين (الحركات النسائية[2] ترفض الهيمنة الذكورية...).

ج– تعددية الجماعات.

4-4-2- خصائص النموذج القديم للحركات الاجتماعية

4-4-2-1-النموذج القديم

يتمثل هذا النموذج في قضايا السياسات الرئيسية لجدول الأعمال في أوربا الغربية مباشرة لفترة ما بعد الحرب، حتى أوائل سنوات السبعينيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد والأمن. في حين أن قضايا مثل: الوحدة، الحدود، إعادة تعريف السيادة الوطنية، والتراب الوطني لعبت دورا ثانويا في هذه البلدان، بحيث كان غياب الصراع على النظام الدستوري والقانوني أكثر وضوحا، إذ يستند النظام السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي الذي اعتمِد في أواخر الأربعينيات، وبداية الخمسينيات، إلى توافق واسع حول دولة الرفاه–الليبرالية، الديمقراطية، وهو ما يستحق على الأقل ثلاثة عناصر أساسية للاتفاقات الدستورية ما بعد الحرب، التي ثم اعتمادها وتبريرها والدفاع عن وظيفتها للمساهمة في النمو والأمن. من جهة، على الرغم من بعض العناصر الثانوية –التشاور، التخطيط التأشيري الدلالي، التعاون، والتأميم، قرارات الاستثمار، والتي أقيمت كميدان لفعل المالكين (أصحاب الملكيات) ومدراء بالوكالة في الأسواق الحرة، وفقا لمعايير الربح. من جهة أخرى، فإن الرأسمالية كآلة للنمو قد اكتملت من خلال العمل المنظم، وكآلة لإعادة توزيع الموارد، والأمن الاجتماعي، وهو ما يمكن تفسيره من خلال النمو والقدرة الشرائية الحقيقية التي يمكن أن تفسر بالمرة، بتوفر اليد العاملة بالوضع والتخلي عن

[1] -نفسه، ص ص، 114-115-116، بتصرف.

[2] -لعل من خلال هذا الملمح الجديد لمفهوم الحركات الاجتماعية، والذي اصطبع بصبغة ثقافية، برزت الحركات النسائية كإحدى التوجهات الجديدة في سياق التأكيد على مطالب أكثر شمولية وأكثر عدالة وإنصاف ومساواة.

مشاريع طويلة المدى للتغير الاجتماعي، في مقابل وضع قانوني صلب مقرر في سيرورة توزيع الدخل. لقد شكل النموذج الدستوري لفترة ما بعد الحرب، شكلا خاصاً من ديمقراطية سياسية، تمثيلية تعمل بفضل منافسة الأحزاب. ومثل هذا الجهاز يسمح للحد من الصراعات، التي تنتقل من مجال المجتمع المدني إلى الساحة السياسية، كما كان الوضع في الحالة الألمانية من تفريق تنظيمي على المدى الطويل بين الفاعلين الجماعيين حاملي المصالح الاجتماعية (مثل: النقابات، جمعيات أرباب العمل، الكنائس...). والأحزاب السياسية التي ترتكز على هدف كسب الأصوات، والحصول على مناصب في البرلمان والحكومة، على غرار نموذج "التقاط كل طرف" (o. kircheiner) parti attrape-tout، بحيث تتمحور نماذج الحياة "الخاصة"، حول الأسرة، العمل، الاستهلاك، وهو ما من شأنه استيعاب طاقات وطموحات معظم الناس، بحيث ستكون للمشاركة في الحياة العامة والمنازعات المتعلقة بها أهمية هامشية في حياة معظم المواطنين. هذا التعريف الدستوري لمجالات الفعل الخاص بالرأسمال، والعمل، الدولة والمجتمع المدني، كان متلازما مع مركزية القيم التي تمثل النمو، الازدهار، وإعادة توزيع الموارد. وقد استقبلت في أواخر سنوات الخمسينيات، أطروحة "نهاية الايديولوجيا" المستوردة من العلوم الإجتماعية الأمريكية، والتي تنبأت بنهاية الصراع السياسي على نطاق واسع كتأويلات سوسيولوجية قريبة من المعقول والنقد، لكن لم يكن تأثير حقيقي على الأسس الثقافية المتينة لرأسمالية "الرفاه" لما بعد الحرب[1]".

4-4-3-خصائص النموذج الجديد للحركات الاجتماعية

4-4-3-1-النموذج الجديد

تعتبر محاولة " راسيشك" من المحاولات القليلة لخلق مفهوم قوي للنموذج الجديد من خلال تعريفه للحركات الاجتماعية، وإذا كان هذا التعريف بعيدا عن أن يكون شاملا، فإنه اعتبر أن التركيز على الناشطين في هذه الحركات مهم لوصف السياسة الجديدة الواردة في مصطلح "الحركات البديلة"، فالحركات الجديدة، التي تسيس الموضوعات لايمكن أن تكون "مشفرة" في داخل رمز ثنائي للفعل الاجتماعي، الذي يكمن وراء النظرية السياسية الليبرالية، بحيث أن ميدان عمل هذه الحركات الجديدة هو الميدان السياسي غير المؤسسي، الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار من خلال نظريات وممارسات الديمقراطية الليبرالية ولا دولة الرفاه، خاصة وأن الموضوعات المهيمنة للحركات الاجتماعية الجديدة

[1]-Claus Offe, « Les nouveaux mouvements sociaux ... », op,cit,p,10.

تتعلق بالمناطق (المادية)، ومجالات الفعل والعوالم المعاشة: مثل الجسم، الصحة، الهوية الجنسية، الحي، المدينة، والبيئة المادية، الهويات والتقاليد الثقافية،الأقليات الإثنية، القومية واللغوية. وعموما، الظروف المادية للحياة وبقاء البشرية على قيد الحياة بشكل عام. وهذه الموضوعات قد تظهر، وكإنها تغوص في جذور مشتركة مع عدد من القيم التي، كما سنرى لاحقا، ليست "جديدة" في حد ذاتها، بقدر ما تمنحها الحركات الجديدة أهمية، لحالات طارئة ومختلفة. وأهم هذه القيم هي الاستقلالية، والهوية (مع ارتباطات بقيم من قبيل: اللامركزية الحكم الذاتي، وأشكال العمل المستقلة – المساعدة الذاتية)، بدلا من، التلاعب، التحكم، التبعية، البيروقراطية، الضبط، إلى غير ذلك.

ضمن هذا السياق، يكمن عنصر ثالث من النموذج الجديد في طريقة عمل الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي تكمن في الطريقة التي من خلالها يتعايش الأفراد معاً لتكوين جماعة ("طريقة العمل الداخلي")، والطريقة التي عبرها تواجه العالم الخارجي والخصوم السياسيين (" طريقة العمل الخارجي"). بشكل عام، لا تعتمد الحركات الاجتماعية الجديدة، طرق اشتغالها (كالأشكال التقليدية للتنظيم السياسي) على المبدأ التنظيمي للتمايز، سواء كانت أفقية (منخرطين/ غير منخرطين) أو عمودية (القادة/ قاعدة). في حين يتميز نمط العمل الخارجي بتمظهرات وأشكال أخرى من العمل للاستفادة من الوجود المادي للأشخاص (غالبا بأعداد كبيرة)، من قبيل تكتيكات الاحتجاج، التي تهدف إلى حشد انتباه الرأي العام عبر وسائل (في الغالب) قانونية على الرغم من أنها "غير اتفاقية"، والتي تضاعفت من قبل مطالب المتظاهرين، المرتبطين في المقام الأول بقواعد اللغة، البعد السيميائي، والمنطق السلبي، كما يتبين من الكلمات الرئيسية مثل "أبدا"، "في أي مكان"، "نهاية"، "قف"، "الصقيع"، "المنع"...إلخ.

تبني الحركات الاجتماعية الجديدة علاقاتها مع الفاعلين الآخرين ليس بتعبير التفاوض، التوفيق، الإصلاح، التحسن أو التقدم التدريجي، لكن بالأحرى بتعابير متعارضة ومتناقضة بقوة مثل نعم/لا، هم/نحن، مرغوب فيه/لا يحتمل، انتصار/إخفاق، الآن/أبدا...إلخ. إنها حركات غير قادرة على التفاوض، لأنها لا تملك شيئا لتقدمه في مقابل التنازلات التي يمكن أن تكون. بالمقابل، لا يمكن أن تعد بانخفاض في استهلاك الطاقة في مقابل وقف مشاريع الطاقة النووية، مثلا، وعلى عكس النقابات، التي قد تقبل الاعتدال في الأجور، في مقابل ضمانات على العمل، فإن غياب البعد التفاوضي في الحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض خصائص المنظمات الرسمية الأخرى (ولا سيما الخاصية الملزمة لقرارات الممثلين لبقية المنظمة)، يجعلها تفتقر إلى مجموعة متماسكة من المبادئ الإيديولوجية،

والرؤية للعالم التي يمكن من خلالها تصميم صورة مجتمع مرغوب فيه، من خلال وضوح الخطوات للوصول إليه. أخيرا، الجانب الأكثر إثارة للدهشة فيما يتعلق بفاعلي الحركات الاجتماعية الجديدة، التي لا تستند في تحديد الهوية الذاتية على الرموز السياسية القائمة (يسار/ يمين، ليبرالية/ محافظ...) أو على الرموز السوسيو–اقتصادية التي تتطابق جزئيا (الطبقة العامل/الطبقة المتوسطة، فقراء/ أغنياء، الساكنة الريفية/ الساكنة الحضرية ...)، مع عالم الصراع السياسي، هو بالأحرى مشفّر بحسب فئات مشتقة من موضوعات الحركات نفسها، مثل النوع، السن، المكان، وما إلى ذلك[1] » .

4-4-4- تعقيب عام وخلاصات واستنتاجات

إن الطرح العام الذي يتمحور حوله هذا الفصل، هو رصد التحولات التي عرفها مجتمعنا الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بوضعية النساء. لقد قلب المجتمع الجماهيري تجربتنا رأسا على عقب، لا في مجال الإنتاج فحسب، بل في مجالي الاستهلاك والاتصال أيضا. إن علاقتنا بالسلطة تتبدل تبدل صورنا الخيالية، ومثلها أيضا تجربتنا وأذواقنا الموسيقية، لكن فكرة الانتقال العامة من ثقافة تتجه نحو الخارج إلى أخرى تتجه نحو الباطن ونحو الوعي الذاتي، تقودنا رأسا إلى ثقافة محددة تعيشها النساء بقوة أكثر من الرجال. وإذا كان الأمر كذلك، فإن استكمال مسار التحليل حول المرأة في البنيات الحزبية العربية، سيمكننا من دراسة حالات خاصة لتدبير الأحزاب التي تتقاسم المرجعية الاسلامية لمسألة التمثلية السياسية للنساءعلى مستوى التنظيمات الحزبية واستراتيجيات الترشيح والأداء الانتخابي. وهنا لا يتعلق الأمر بمجرد دراسة عادية للحالات، وإنما للتعرف على المتغيرات المشار إليها[2]". ومن الممكن أيضا وبمسعى مماثل، دراسة أثر القانون الانتخابي على التمثيلية النسائية للنساء عبر تحليل الأداء الانتخابي للنساء خارج نظام الحصص.

وفي السياق نفسه، يبدو تطوير مقاربة سوسيو–تاريخية ضروريا لدراسة تراجع مواقع المرأة في الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، وخاصة إثر الحلول التنظيمية التي اعتمدت في عدد من الأحزاب العربية استراتيجية حصر الحياة الحزبية للنساء في قطاع نسائي متخصص، باعتباره أحد الجوانب الأكثر أهمية لتفسير ضعف بنية فرص ترشيح النساء لنيل انتداب انتخابي أو للتعين في وظائف سياسية.

---

[1] -Claus Offe, Ibidem.

[2]- ندير المومني، "معالجة تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005 لموضوع التمثيلية النسائية"، مساهمة في مؤلف جماعي، تحت عنوان،"نحو النهوض بالمرأة العربية، نحو النهوض بالمرأة، أشغال الندوة العربية حول تقرير التنمية الانسانية العربية الرابع لسنة 2005، تنسيق، امحمد مالكي، الدار البيضاء، 2008،ص،62.

الفصل الثاني

الإتجاهات البحثية في موضوع المرأة واتخاذ القرار بالمغرب

تمهيد

يشكل فصل مراجعة الأدبيات، فصلا ذا أهمية بالغة في هذه الأطروحة، لأنه سيسمح لنا بالكشف عن مجموعة من القضايا ذات الطبيعة المنهجية والإشكالية معا. فأول عمل يقوم به الباحث، وهو بصدد بلورة موضوعه، هو الاطلاع على أهم ما أنجز في الموضوع، وذلك بهدف تحقيق التراكم العلمي والأكاديمي في موضوع الدراسة، لأنه كما قال(باشلار)"ليس العلم سوى مسيرة تصحيح أخطائه". ولا يستقيم الحديث عن إشكالية جديدة، أو موضوع جديد، أو حتى مقاربة جديدة، دون مساءلة ومناقشة ما تم التوصل إليه عبر امتداد زمني أو عبر تنوع في التيمات (Thèmes) والمداخل والمقاربات والمقتربات. ولهذا، فنحن عندما فكرنا في موضوع "المرأة وسيرورة اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية"، قمنا بالعديد من القراءات والمناقشات، لأهم ما سبق إنتاجه، حتى لا ندعي الإلمام بكل ما أنجز حول الموضوع.

وبالاطلاع على أهم ما كتب في موضوع "المرأة وسيرورة اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية بالمغرب "، توصلنا إلى أن الكتابة في هذا الموضوع، تميزت بثلاث مراحل كبرى: فالمرحلة الأولى، من تاريخ سوسيولوجيا المرأة واتخاذ القرار، لم تكن الدراسات فيها سوى إرهاصات أولية حول الخطاب السوسيولوجي لمكانة المرأة في الحياة السياسية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تخصص قائم الذات في سوسيولوجيا المرأة أو حتى النوع الاجتماعي. على اعتبار أن هذه المفاهيم والتخصصات لم تكن قد برزت بشكل واضح. بينما شكلت المرحلة الثانية، مرحلة التأسيس العلمي للدراسة حول القضية النسائية، والتي دشنها العديد من الباحثين والباحثات، كفاطمة المرنيسي، ونوال السعداوي، وفيما بعد عبد الصمد الديالمي. في حين تشكل المرحلة الثالثة، مرحلة النضج المعرفي في تخصص سوسيولوجيا المرأة والنوع الاجتماعي وما يتضمنهما من قضايا ومفاهيم ومنطلقات ونظريات.

1-المرحلة الأولى الارهاصات الأولى للخطاب حول المرأة في الحياة السياسية

يمكن اعتبار مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، مرحلة فارقة في التدشين الأكاديمي للكتابة السوسيولوجية حول القضية النسائية بصفة عامة، وبشكل خاص مسألة المشاركة السياسية. وقد تميزت هذه المرحلة، بحس نقدي كبير ومزدوج في الآن نفسه، فخصائص الكتابة، مثلا عند المرنيسي، تميزت بحس نقدي مزدوج، فهو يتجه أولا لتفكيك الخطابات التراثية الدينية تحديدا، من حيث تضمُّنها للعديد من "المسلمات " التي تحرم المرأة من أي نوع من المشاركة في الحياة العامة، بل وحتى الخاصة، ومن

جهة ثانية، فهو يتجه لهذا التراث من أجل إبراز الطابع الأنواري فيه. ولعل هاتين السمتين ميزتا الكتابات الأولى لفاطمة المرنيسي.

1-1- قراءات نقدية للتراث الديني (مسألة حضور المرأة في الحياة الخاصة والعامة)

من خلال تتبع الكتابات الأولى التي أنتجتها الباحثة "فاطمة المرنيسي"، يتضح جليا حضور الحس النقدي في قراءتها لمجمل التراث الديني، والخاص بالمسألة النسائية، إلى حد يمكن اعتبارها من بين الأوائل، إذ انخرطت في مشروع تنويري حداثي لهذا التراث. فعلى سبيل المثال، يوضح هذا المقطع من كتابها الألمعي، (الحريم السياسي: النبي والنساء)، أنها لم تستكن لقراءة كسولة أو اجترارية، بقدر ما حاولت أن تبرز مدى التخبط الفكري والسلوكي والمذهبي الذي وقع فيه المسلمون، بإبعادهم لنصف المجتمع عن الحياة العامة. "وإذا عدنا إلى أولئك الذين قرأوا في نصوص القرن السابع عشر ضرورة لمنع نصف السكان المسلمين، النساء من ممارسة حقوقهن السياسية، فيجب أن نفهم لماذا، حسب رأيهم، ترتبط مسألة الزمن بمسألة الديمقراطية، لممارستها من قبل كافة المواطنين مهما كان جنسهم، وممارسة الحريات العامة. كيف من جهة أن "الشر الحاضر"، ومن جهة أخرى، رفض الديمقراطية يمتزجان، وكيف يقترنان مع الجنسي. كيف أن ثلاثة مفاهيم تعتبر عادة مستقلة، أي العلاقة بالزمن، العلاقة بالسلطة، العلاقة بالنسوية، تصاغ كخطابات حول الهوية، وبصورة خاصة، كيف أن أزمة الهوية التي هي حاضرة عند الجميع، رجالا ونساء بصفتهم مواطنين في منطقة محتلة ثقافيا، قد ترجمت من قبل الكتاب السلفيين كمسألة ذكورية فقط. لعلنا نستطيع، هكذا، أن نفهم ما الذي دفع الأفغاني والعلماء الآخرين ليجردوا أقلامهم ويؤلفوا الكتب حول ضرورة إقصاء النساء عن السياسية كشرط لإنقاذ الهوية الإسلامية"[1]. إن ما يمكن استجلاؤه من هذا النص التحليلي، هو أن طبيعة التفكير عند "علماء" المسلمين، تجلت في رفض كل تحديث يقوم على انخراط المرأة في الحياة السياسية، باعتبار هذه المسألة من خصوصيات الحفاظ على الهوية الدينية، كما ذكر ذلك،" الأفغاني" وغيره.

تضيف المرنيسي، في موضع آخر، أن هذا الفكر قد قام "بمسخ" المرأة المسلمة، عندما قام "بتحجيبها"، أي إبعادها عن المجتمع باستعمال الخطاب الديني." إن مسخ المرأة المسلمة إلى شيء محجب، خبيء، هامشي، متناقض لحد القصور الذاتي، في نطاق القانون الدستوري، قد صمغ الأعتاب التي حددت الهوية التسلسلية التي نظمت السياسي والجنسي. إن هويتنا التقليدية لا تكاد

[1]- فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي: النبي والنساء، ترجمة، عبد الهادي عباس، دمشق، سوريا، بدون تاريخ، الطبعة الالكترونية، ص،33.

تتعرف على الفرد الذي احتقرته لأنه مخل بالتناسق الجماعي[1]". وعلى الرغم من أن مرحلة نهاية القرن 19 تميزت بظهور بعض الكتابات القليلة التي حاولت أن تدافع عن حضور المرأة في الحياة العامة، وعن ضرورة تجديد الفكر والتراث الدينيين، مثل ما وقع مع كتابات "قاسم أمين" وغيره، فإن ثقل الأفكار التقليدية والمنغلقة، مانعت في أن تحقق هذه الكتابات رجة على مستوى البنيات الذهنية العميقة لمجتمع كان مايزال يمتشق نظرته للكون من الدين التقليدي.

"إن مسألة المساواة بين الجنسين والمناقشات التي أثارتها منذ سنوات 1880، مع ظهور كتاب قاسم أمين، "تحرير المرأة " يجب أن تكون قد فهمت كصرخة مأساوية لأفراد وضعوا في ذات الوقت في مواطنة تزيح الحدود القومية. إن وصول النساء بصفتهن مواطنات إلى التعليم وإلى الأجور يمكن أن يعتبر إحدى الاضطرابات الأساسية التي عاشتها مجتمعاتنا في القرن العشرين. فبتقلدها الأمكنة المعتبرة حتى الآن التي كانت حكرا على الرجال مع ما يعني ذلك من امتيازات ذكورية، خاصة في المدرسة ومكان العمل، إلى أن أقحمت المرأة من جديد، في الحياة الداخلية كما في الحياة العامة[2]".

ولا يجب أن نفهم من هذا التحليل، أن صدى هذه الكتابات، بل وحتى التحولات التي بدأت تعرفها المجتمعات المسلمة، من استفادة المرأة، ولو محتشمة – من التعليم، ومن ولوج بعض المناصب الإدارية التي كانت حكرا على الرجل، (خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين)، لم يؤت أكله ولم يثمر تطورا في المسلكيات النمطية التي ينظر منها وبها إلى المرأة، لكن ذلك لم يتحول إلى واقع معاش وإلى حياة عملية في المجتمع. ولعل الدليل على ذلك استمرار مجموعة من القراءات والتأويلات الدينية التي تعتبر أن المرأة لا يجب أن تنخرط في الحياة السياسية، بدليل أن هذا الانخراط مؤذن بفساد المجتمعات. ولعل ذلك ما دفع المرنيسي للوقوف بشكل نقدي ومشكك في الحديث المتداول على ألسن العامة والخاصة: "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، حيث تفكك المرنيسي عبر صفحات معنونة ب" بحث حول حديث ضد النساء وحول منشئه أبو بكرة" أسباب الحديث والحيثيات التي دفعت النبي أن يتحدث بهذا الحديث. وبعد جولة حول مجموعة من الشروط، تخلص إلى أن " أبا بكرة (رواي الحديث) يجب رفضه كمصدر للحديث. ويمكن إجراء جولة أفقية قصيرة بهدف تقييم وضع فقهاء القرون الأولى تجاه هذا الحديث المعادي للنساء الذي يقدم لنا اليوم كحقيقة مقدسة لا يمكن مهاجمتها، فمع أنه روي

[1] -- فاطمة المرنيسي ، الحريم السياسي: النبي والنساء ،نفس المرجع السابق، ص، 34.
[2] - فاطمة المرنيسي ، م س ذ ص،36.

كحديث صحيح من قبل البخاري وغيره، كان هذا الحديث قد عورض بعنف من قبل الكثيرين، ولم يتفق الفقهاء على إعطائه أية أهمية حول النساء والسياسة.

وبكل تأكيد هناك من وظف هذا الحديث كقرينة لاستبعاد النساء عن سلطة التقرير في مجموعة من القضايا، وفي المقابل كان هناك من اعتبر أن هذا الأمر غير صحيح وغير مقنع بما فيه الكفاية. ويمثل الطبري نموذجا للشخصيات التي قالت بغياب أي مانع من شأنه منح دور كبير للنساء في التقرير، علما بأن السلطة الدينية آنئذ اتخذت موقفا ضده من جراء هذا الموقف المعبر عنه[1]."

إن أهم خلاصة توصلت إليها الباحثة في جولتها النقدية والتفكيكية لهذا الحديث، هو أنه لا يمكن أن نستسلم للقراءات والنصوص الدينية، كيفما كان شأنها وحالها، لأنها في نهاية المطاف تبقى قراءات من بين أخرى، وأن العلماء المعتبرين لدى الأمة المسلمة، لم يتفقوا حول هذا التفسير أو ذاك، فما القول إذا ما ظهرت علوم إنسانية جديدة، كالفيلولوجيا واللسانيات والأركيولوجيا وعلم الدلالات والسيمانطيقا، وغيرها، مما يسمح للباحثين بفهم جديد لمجمل هذا التراث؟

إن الإشكالية التي وقعت في السنوات الأخيرة، ونقصد تحديدا مرحلة بروز حركات الإسلام السياسي، أنه تم الرجوع إلى إعادة توزيع بعض الكتب التراثية المكرسة للنظرة الدونية للمرأة، مثل كتب: (ابن الجوزي: أحكام النساء) أو كتب (ابن تيمية) أو حتى كتاب الهندي "محمد صادق خان الكونجي". وهو ما أثار دهشة الباحثة "المرنيسي" التي تفاجأت أنه في زمن الأزمة الاقتصادية، وغلاء الكتب بسبب الأزمة اللبنانية، فإن هناك نوعية خاصة من الكتب (الدينية) تباع بأثمنة بخسة." إن العديد من إعادة طبعات الكتب المتعلقة بالمرأة والإسلام والحجاب هي مشروعات من قبل السلطات الدينية المعنية بمستقبل الإسلام، وتوضح في مقدماتها أن هدفها هو أن تنقذ المجتمع الإسلامي من الخطر الذي يمثله التغيير. وفي فترة من الزمن حيث يعيش فيها الكتاب العربي أزمته العنيفة...

إن ما يثير الدهشة أن نرى هذه الإعادة للطبعات وهي على درجة كبيرة من الإتقان وذات تجليد مذهب، ويجري تداولها بأسعار متدنية بشكل يدعو إلى العجب. كتاب ابن الجوزي الذي يعطي الشروط القاسية لكي تسافر المرأة لوحدها، أن تكون حرة وأن تكون قد تجاوزت سن البلوغ، وأن تكون عاقلة ويجب أن تكون غنية، وأن تكون مصحوبة برجل محرم عليها بشريعة التحريم. ويضيف أن في كل الأحوال لا يمكن للمرأة أن تسافر أكثر من ثلاثة أيام إن لم تكن مصحوبة بوالدها، زوجها، أو ابنها[2]."

[1] -فاطمة المرنيسي ، الحريم السياسي: النبي والنساء م س ذ ص ، ص، 78.
[2]- فاطمة المرنيسي ،نفسه ، ص، ،120.

وللإشارة، فإن إعادة طبع وتوزيع هذه الكتب، إنما يأتي في سياق سياسي جد خاص، وهو بروز حركات الإسلام السياسي، بتلاوينه المتعددة والمتنوعة، والتي تسعى من خلال ذلك، أن تؤطر المجتمعات المسلمة بنوعية خاصة من الكتب التي تحرم خروج المرأة للحياة العامة، وتريد أن تفرض عليها الحجاب، وأيضا الرجوع بها إلى مرحلة العهد النبوي كما يتمثله المخيال الإسلامي، باعتباره خير القرون، وذلك في قراءة لا تاريخية للنص الديني ولدلالاته ولسياقاته المركبة.

هكذا إذن، تقول "المرنيسي":"إن إعادة طباعة كتاب ابن الجوزي (أحكام النساء) ليس عملا معزولا، إنه يشكل جزءاً من حملة حقيقية وسيطة، وكذلك إعادة طبع كتاب الفتاوى لابن تيمية؛ فقد استخلص الذين سهروا على هذه الطبعة كل ما يتعلق بالنساء من 35 مجلدا من الفتاوى قرارات ذات طبيعة قانونية– دينية متعلقة بمشاكل من كل الأنواع، وهدفها هو أن تساعدنا نحن النساء المسلمات، بأن تضع تحت تصرفنا كل الفتاوى في مجلد واحد يسهل تداوله، لكي يتيح لنا "محاربة أولئك الذين يتكلمون في أيامنا عن حرية النساء[1]". ولعل الرغبة الدفينة التي حركت هذه الجهات لإعادة طبع هذه الكتب، هي الدعوة إلى إخفاء الجسد، الأنثوي والذي يبدو في هذه المجلدات كوسواس قهري يتملك هؤلاء الكتاب.

ولعل وقفة قصيرة مع كتاب محمد صديق حسن خان الكونجي، والذي شكل الذروة في موقفه المعادي للنساء، وللشهوة الجنسية الكبرى عند النساء، كفيلة بتوضيح هذا المخطط، فهو يدعو إلى حرمان المرأة من الذهاب للجامع أو الصلاة العامة يوم الجمعة. ويمكن أن يقرأ فيه بالتفصيل كل ما قرر لنا حول عدم أهلية المرأة لأن تفكر، وعدم أهليتها في كل ما يتعلق بالديانة، وهو يعلمنا، بداهة، كل ما يعرفه حول عدد النساء بين سكان جهنم[2]".

وتبقى أهم وقفة خصصتها الباحثة "المرنيسي" في كتابها المثير للجدل "الحريم السياسي" هو قراءتها النقدية لمفهوم الحجاب ولدلالاته ولكيفية فرضه على المرأة. حيث تقول: "إن الحجاب الذي أعلن عنه النبي كان بمثابة إعلان عن استثناء بالنسبة إلى لدين الاسلامي الذي يدخل انقطاعا في المكان الذي يمكن فهمه كفصل للعام عن الخاص أو بين الدنيوي عن المقدس، لكنه سوف يتوجه نحو عزل للجنسين: هذا الحجاب الذي نزل من السماء، سوف يغطي المرأة، ليفصلها عن الرجل. وهنا يطرح التساؤل التالي: كيف كان النبي يعيش في محيطه، وكيف كانت علاقاته مع صحابته ونسائه

[1]-فاطمة المرنيسي. الحريم السياسي: النبي والنساء ،مرجع سبق ذكره ص، 120
[2]-نفسه، ص، 121.

ومواطنيه، وأية فضاءات كان يرتادها، وكان يشعر فيها أنه من الضروري أن يحمي نفسه كضرورة مطلقة وجذرية[1]".

إن توقف المرنيسي عند مفهوم الحجاب، في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المجتمعات المسلمة، إنما يؤشر على وجود جرأة فكرية كبيرة عند الباحثة. وقد اعتبرت مفهوم الحجاب من بين المفاهيم المركزية في التاريخ الإسلامي، كما هو الحال بالنسبة إلى مفهوم الخطيئة في الحضارة المسيحية، ومفهوم الاعتماد (credit) في الحضارة الأمريكية الرأسمالية. ومفهوم بهذه الأهمية لا يمكن اختصاره كقطعة ثوب تضعها المرأة أثناء سيرها في الشارع، ففي ذلك تبخيس له وإفراغه من مضمونه، لكونه متجذر في البنية العميقة للثقافة العربية وله استخدامات واسعة لدى المتصوفة وفي بلاط الأمراء، كما أن له دلالات عميقة مكانية وزمانية يتعذر معها أن نقصره على حجاب المرأة المتعارف عليه.

ورغبة في فهم سياقي للحديث، تقف المرنيسي عند مختلف الحيثيات المصاحبة لنزول الآية، فتذهب إلى أنها نزلت في سياقين، الأول سياسي عام، حيث نزلت في السنة الخامسة للهجرة، وهي «سنة مشؤومة» بالنسبة للنبي؛ لأنها أتت بعد هزيمته في غزوة أحد، وفي أعقاب تجمع القبائل العربية لمهاجمة المدينة. أما السياق الخاص، فهو يوم زفافه من السيدة زينب بنت جحش، وقد أراد النبي أن يختلي بعروسه بعد حفل العرس إلَّا أن قلةً فظَّةً من المدعوين على رأسهم أنس بن مالك لم تُغادر، فنزلت هذه الآية «في غرفة الزوجين من أجل حماية حياتهما الخاصة وإبعاد الشخص الثالث عن النظر وهو أنس بن مالك، فأنس خُصّ بالحجاب بصفته شاهداً وممثلاً لجماعة أصبحت مزعجة جدًّا»، فالحجاب بهذا المعنى –أي معنى الستار–لم ينزل ليكون حاجزاً بين رجل وامرأة، وإنما ليكون حاجزاً بين رجلين[2]". ولهذا فالباحثة "المرنيسي" تخلص للقول إن قراءتها لهذا النص القرآني ولمجمل السياقات التي حايثته تذهب في اتجاه أن الآية تختص بنساء النبي، وأنها لا تفرض على كافة المسلمات أن يضعن الحجاب ويحتجبن في منازلهن بعيداً عن المجال العام.

أهم خلاصة يمكن استخلاصها من التحليل النقدي للمرنيسي، هي أن القراءة التي تعطى للنصوص الدينية، تطغى عليها قراءة ذكورية تعسفية تضفي تمايزا بين عالم الرجال وعالم النساء، فالأول له الحق في التمتع بمختلف الرساميل (الثروة، السلطة، المعرفة والقيم) والثاني وجب عليه أن يخضع لهذه التراتبية المصبوغة بطابع ديني. بل أكثر من ذلك، فهذه القراءات، اختلط فيها السياسي

[1]- فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي: النبي والنساء نفسه، ص، 123.
[2]- فاطمة المرنيسي، مرجع سابق

مع الديني، بحيث استوى الطرف الذكوري بنوع من الشرعية الدينية في إزاحة المرأة من الحياة العامة ومن المشاركة السياسية ومن حقها في تدبير الشأن العام، بدعوى انها "مثيرة للفتنة الجنسية" ومرة أخرى، بأنهن "ناقصات عقل ودين" وأخرى، بأنها كائن "ضعيف". إن القراءة التنويرية والتجديدية والثورية التي قامت بها الباحثة المرنيسي، إنما تعكس جزءا من النضال العلمي الذي اختطته لنفسها منذ أن تشبعت بالفكر الحداثي والتحديثي.

1-2- القراءة التجديدية للتراث (مسألة تولي المرأة مناصب سياسية عليا)

على خلاف ما يعتقد البعض ممن لم يقرؤوا جيدا المشروع الفكري لفاطمة المرنيسي، والذين يقفون عند بعض الكتب دون الإلمام بأخرى، فإن المتأمل في المتن المرنيسي يلاحظ إلى أي حد كانت مرنة وتنتهج مقاربة دينامية في قراءتها لمجمل التراث الاسلامي، حيث لم تستكن لمقاربة أحادية اختزالية في اتجاه إبراز الطابع الانتقاصي لمنع المرأة من الاستفادة من حقها في الحياة العامة والسياسية، كما بينا أعلاه، بل إنها حاولت أن تستجلي المراحل التاريخية المشرقة في تاريخ المسلمين، والتي تميزت بتولي المرأة لمناصب المسؤولية الكبرى (أو كما يقال في لغة الفقهاء، الإمامة الكبرى). وعليه، يمكن قراءة مجموعة من المؤلفات – وأهمها تحديدا: سلطانات منسيات –لإبراز هذه الفكرة. أما عن الأسئلة التي وجهتها في بحثها فهي: ما هو سر الملكات السابقات؟ كيف تنقلن في الحلبة السياسية، حيث إن كل امرأة تتحرك فيها تستحق العقاب البشري؟ ما أسماؤهن وألقابهن؟ وهل تجرأن على تسمية أنفسهن (خليفة) أو (إماما) أو أنهن اكتفين بألقاب أكثر غموضا وأقل اعتبارا؟

ولهذا، فمن بين أهداف الكتاب ترشيد التاريخ وتعريته من الأباطيل، ورفع الصفة الجافة المتحفظة عنه، وجعله قريبا ومألوفا، لماذا كان ظهور النسوية في السياسة هو بالضرورة مغزى النزاع. "إن ظهور النساء على المسرح السياسي الإسلامي، الذي ينبغي أن يكون في العادة خاضعا دائما لإشراف خليفة، ولو كان هذا الإشراف إسميا في الحالة التي يكون فيها هذا الخليفة فاقدا لسلطته العسكرية، إن ظهور النساء هذا يثبت أن المنحطين (les inférieures) يحكمون، وأن المتمردين أو العصاة يقودون، وأن شيئا ما تعطل في النظام[1]". وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة، كانت على أشد الوعي، بأن المسَلَّمة الأساسية التي كانت عندها وعند غيرها من قراء التراث، أن القرار السياسي كان دائما بيد الرجل. لكن بالرغم من ذلك، فإنها لم تستسلم لهذه الفرضية، وحاولت أن تبحث في خبايا

[1]- فاطمة المرنيسي، السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة، عبد الهادي عباس، النسخة الإلكترونية، ص،27.

التاريخ لكي تؤسس لأفكار جديدة وتثويرية. تقول المرنيسي: "فالقرار السياسي عند أسلافنا، لم يصدر عن غير المذكر.

وكانت قيادة الدولة والحكومة، دائما، وفي كل مكان بدون انقطاع خلال الخمسة عشر قرنا من تاريخ الاسلام، امتيازا محتكرا للذكور فقط. لم تصل أبدا امرأة إلى العرش في الإسلام، ولم تتوصل أية امرأة إلى قيادة الدولة[1]". ورغم ذلك، فإن من بين العلامات المضيئة في تاريخ المسلمين، هو وجود نساء تقلدن مناصب جد حساسة، حيث المرنيسي"ما يلي: " ولا يمكننا إغلاق قائمة الألقاب المعطاة للنساء اللواتي مارسن السلطة السياسية عند العرب دون أن نشير إلى الحالات النادرة بالتأكيد، التي تولين فيها السلطة إما بصفة رئيسة عسكرية أو رئيسة دينية. إن أحد الألقاب الاستثنائية في الإسلام يميز بعناية بين سلطة دينية وسلطة زمنية أو بدقة أكثر، سلطة عسكرية، هو اللقب الذي أعطي لملكة يمنية كانت رئيسة دينية، ابنة الإمام الزيدي الناصر لدين الله، حيث استولت بقوة السلاح على صنعاء، بصفتها رئيسة الطائفة الزيدية في أواسط القرن 15، وكان اللقب الذي حملته: "الشريفة فاطمة".

وتضيف مثالا ثانيا لمنصب حساس في هيكل الدولة، وهو "لغالية الوهابية الحنبلية التي قادت العربية السعودية": " أما بالنسبة إلى لغالية الوهابية وهي حنبلية من طربا قرب الطائف، فقد قادت في العربية السعودية حركة مقاومة عسكرية كي تدافع عن مكة بصورة خاصة في بداية القرن الثامن عشر ضد الاحتلال الأجنبي، وقد أعطيت لقب أميرة، والأمير هو لقب رئيس الجيوش. والأمير بصفته الرئيس الأعلى للجيش هو أمير الأمراء."

كما تبين الباحثة "المرنيسي"، فإن هذه الحالات التي ساقتها لا تمثل إلا استثناءات جد قليلة، لأن منصب رئيس الدولة والخليفة اقتصرا تحديدا على الذكور دون الإناث، بسب قراءة دينية للنص الديني وللتأويل الذي التصق بهذه النصوص، والذي يتم الربط فيه بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية.[2]"وكما أن النبي اهتم بسلام المسلمين في الدنيا وفي الآخرة، وذلك بمحاولة جعلهم يعيشون وفق أحكام الشريعة، القانون الديني الذي كشفه الله، فإن الخليفة يرث بالضرورة التوجيه الديني والمادي للمسلمين. وهكذا، فإن طبيعة السلطة ذاتها، تجعل الرئيس السياسي، الذي تقوم وظيفته على تطبيق شريعة الله على الأرض، وبفضلها حفظ النظام والعدالة بين الناس، هو أيضا رئيس ديني، "فوظيفة الخليفة هي حفظ الدين والسهر بالتوازي على سياسة الدنيا، والمهمتان مترابطتان بإحكام. وإنه بسبب هذا التشابك

[1] - فاطمة المرنيسي، السلطانات المنسيات،مرجع سابق ص ص، 11-12.
[2]-فاطمة المرنيسي، نفسه،ص ،60

الكوني بين السماء والأرض، بين الله ككاشف للشريعة، كمشرع، والخليفة كمنفذ لإرادته على الأرض، سوف يكون استبعاد النساء منطقيا في دين موحد، دين يكون الإله فيه واحدا ومذكرا في الوقت نفسه[1]".

بيد أن أغرب ما توقفت عنده الباحثة المرنيسي، هو الجهد الذي بذله "ابن خلدون" لتبرير عدم أهلية خلافة النساء للمناصب العليا للدولة، حيث تورد المرنيسي نصا مهما ومليئا بالدلالات لابن خلدون: "يشرح في نهاية الفصل 26 من مقدمته حول الخليفة وشروطه، لماذا لا يمكن للنساء تولي الخلافة، فيقول: " إن الله تعالى إنما جعل الخليفة نائبا عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم وهو مخاطب بذلك، ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه، ألا ترى ما ذكره الإمام ابن الخطيب (فخر الرازي) في شأن النساء وأنهن في كثير من الأحكام جُعِلن تبعا للرجال ولم يدخلن في الخطاب بالوضع وإنما دخلن عنده بالقياس وذلك لَمَّا لم يكن لهن من الأمر شيء، وكان الرجال قوامين عليهن اللهم إلا في العبادات التي كل واحد فيها قائم على نفسه، فخطابهن فيها بالوضع لا بالقياس، ثم إن الوجود شاهد بذلك، فإنه لا يقوم بأمر أمة أو جيل إلا من غلب عليهم، وقل أن يكون الأمر الشرعي مخالفا للأمر الوجودي[2]".

لعل ما يمكن استخلاصه من هذا الاستشهاد المقتطف من كتاب ابن خلدون، هو أنه رغم قيمة وأهمية فكر ابن خلدون، فإن موضوع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، اعتبرا من الأمور الناشزة في الحياة العامة للمسلمين، وذلك بتقديم عدة حجج منها أن المرأة ليست لها القدرة العقلية والجسدية والفكرية لتحمل مسؤوليات تدبير الشأن العام، وأن هذه الأمور اعتبرت من الأمور الوجودية، وبالتالي "الشرعية"، وأي مخالفة لها تحمل علامة الخروج عن "إجماع الأمة" وما اتفقت عليه. ولعل توقف الباحثة "المرنيسي" عند هؤلاء المفكرين والعلماء، إنما بقصد إبراز مدى ترسخ ثقافة الحجر على المرأة، ومنعها من التمتع بحقوقها في المشاركة السياسية وفي الحياة العامة. وبالتالي، فإن تعاطي الباحثة بهذا الشكل، ينم عن حس نقدي يتجه نحو التراث الفكري الديني، لنقده وإبراز إلى أي حد شكل عائقا حقيقيا في وجه المرأة، بل والمجتمع ككل لتحقيق تطور ملموس في الحياة المجتمعية. ولابراز وجه أخر لوضعية ومكانة المرأة في التجربة الإسلامية التاريخية، تتحدث المرنيسي عن "سكينة" بنت الخليفة علي، والتي كانت تتمتع بشخصية قوية وبجرأة قل نظيرها في زمنها، وقد كانت شاعرة وأديبة، وتخالط الرجال في المحافل العلمية والأدبية والفكرية، ولم يمنعها الزواج من اشتراط مجموعة من الشروط على

[1] - فاطمة المرنيسي، السلطانات المنسيات ، ص،60.
[2] - نفسه، ص، 62.

أزواجها (لأنها تزوجت وطلقت أربع مرات) من عدم رغبتها في منح من يريد الزواج منها، أن يتزوج عليها امرأة أخرى[1].

الاتجاه نفسه، ذهبت الباحثة عائشة بلعربي في تحليلاتها لواقع المرأة العربية والمغربية تحديدا، في مرحلة ما بعد الاستعمار، والتي تميزت بعدة مؤشرات: لعل من بينها، الإقصاء من عوائد التنمية، كالتمدرس والولوج لسوق الشغل ومراكز القرار والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، هذا علاوة على العنف الرمزي الذي كانت تتعرض له في المجال العام[2]". بيد أن المثير في هذه الوضعية التي كانت تعيشها المرأة المغربية في مرحلة ما بعد الاستعمار، هو وجود توجهين سياسيين وإديولوجيين: الأول تمثله الجبهة المحافظة، من أسرة ومؤسسات دينية ودولة وأحزاب سياسية، والتي كانت تسعى لإعادة إنتاج نفس المسلكيات والأوضاع التي كانت تعيشها المرأة في مرحلة ما قبل الاستقلال، والتي اتسمت بالتمييز وبتقسيم للعمل قائم على أساس الجنس.

بالمقابل، نشأ توجه ثان ثوري ونقدي، ممثلا في بعض الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي والذي ينهل من الثقافة المساواتية، والذي دافع عن إقرار المساواة بين النساء والرجال، وفي سبيل إقرار عدالة اجتماعية لا تقوم على أساس النوع الاجتماعي، ولكن على أساس الحق والواجب بمعناهما الفلسفي والكوني[3]". ومن رحم هذه المفارقات التي طبعت مرحلة الستينيات من القرن الماضي، "برز توجه حداثي تقوده أحزاب اليسار، والذي كان يدفع في اتجاه تحقيق مساواة حقيقية بين المرأة والرجل على قدم المساواة. ولعل الأهم في هذا السياق، هو كون التوجه الحداثي ممثلا في أحزاب اليسار، كان يطالب باجتهاد في النص الديني وفي مختلف التأويلات، لإقرار مساواة المرأة بالرجل[4]" .

الجدير بالذكر، أن الاتجاه الليبرالي ممثلا في بعض الأحزاب السياسية، وكذا جمعيات المجتمع المدني، بدورها كانت تطالب بالتمكين السياسي للمرأة في الحياة العامة. بل حتى الدولة بدورها لم تخلف عن هذه الدينامية الاجتماعية والسياسية والحقوقية، وذلك بالدعوة إلى تغيير الوضع السياسي والحقوقي والاجتماعي للمرأة". وقد وسمت الباحثة هذا المعطى، ب "نسائية دولاتية" (Féminisme

[1]-Fatima Mernissi, L'amour dans les pays musulmans, à travers le miroir des textes anciens, Fennec, Casablanca, 2012,p,74.
[2]-Aicha Belarbi, « Egalité-Parité histoire inachevée », Editions, le Fennec (essai),casablanca, Maroc,2012,p,45.
[3] -Op cit, pp, 39-40, avec modifications.
[4] -Ibidem.

d'Etat)، كناية عن وقوع تحول نوعي في تعاطي دولة الاستقلال مع القضية النسائية، وذلك بتأثير القوى السياسية الحية والحداثية في المجتمع في تلك المرحلة[1]".

ضمن هذا السياق، انخرطت المرنيسي في الدفاع عن وضعية المرأة المغربية، بأفق معرفي ونضالي كبيرين، عندما خصصت أحد أهم كتبها حول المرأة المغربية، مستعيرة رمزا دالا في المخيال الجماعي للعرب والمسلمين وهو "شهرزاد"2. وقد عالجت فيه الإشكالية التنموية بالتوقف عند حالة المرأة وعدم إستفادتها من عوائد التنمية المهدورة، حيث المرأة تقع في السلم الأخير للإستفادة من التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية، وقد أبرزت الباحثة أن المدخل الأساس لتصحيح الوضع، هو ايلاء المزيد من الاهتمام والتمكين للمرأة معرفيا وتنمويا كمقدمة للتمكين السياسي. ونحن نقرأ هذا الكلام الذي يؤرخ لمرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، نجده يصب في صلب الإشكالية البحثية التي انطلقنا منها، وهي أنه بدون تمكين سياسي للمرأة لن يكون هناك تقدم وتطور في البلاد.

تعكس نوعية هذه الكتابات النسائية، في مرحلة جد مهمة في تاريخ المغرب، بداية التأسيس للبحث العلمي والأكاديمي في المسألة النسائية، فعلى الرغم من طغيان التوجه الإيديولوجي لعائشة بلعربي، فإن ذلك لم يمنع من تلمس نوع من التبلور الفكري والنظري والمنهجي، لتدشين مرحلة لاحقة من الكتابات أكثر موضوعية وأقل انحيازية، وهو ما سنتطرق إليه في المحور الثاني من هذا الفصل.

2- التأسيس العلمي للدراسة حول القضية النسائية واتخاذ القرار

إذا كانت المرحلة الأولى قد تميزت بالكتابات النقدية للتراث الديني من طرف العديد من الباحثين وخصوصا الباحثة المرنيسي، كما بينا سابقا، والتي تميزت بجرأة نافذة، فإن المرحلة الثانية، قد تميزت بالنهج النقدي نفسه، لكن ليس باستلهام منهجية المرنيسي والمتمثلة في القراءة النقدية للنصوص، بل إنها انتهجت منهجا عمليا وامبيريقيا في الكشف عن وضعية المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في الحياة العامة، أو عبر الباحثة بلعربي، من خلال اعتمادها على مقاربة إديو-سوسيولوجية، فإن هذه المرحلة، والتي يمكن تحديدها في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، قد صادفت حضورا قويا لبراديغم النوع الاجتماعي، الذي ثم استلهامه من طرف العديد من الباحثين.

---

[1] -Aicha Belarbi, Ibid,p,41.

[2] -Fatéma Mernissi, Chahrazad n'est pas Marocaine, Editions le Fennec, Casablanca, 1987.

في هذا الصدد، سنتوقف عند أربعة باحثين بصموا ببحوثهم مسارات تطور البحث السوسيولوجي، وهم الباحثة "نوال السعداوي" والباحث "عبد الصمد الديالمي" والباحثة "عائشة بلعربي"، والباحثة "فاطمة الزهراء ازرويل". فما الذي يجمع بين هؤلاء؟ وكيف قاربوا موضوع المرأة والحياة السياسية واتخاذ القرار؟ وما هي الخلاصات التي توصلوا إليها؟

محاولة الجمع بين مقاربتين سوسيولوجيتين– وصف كتابات السعداوي بالدراسة السوسيولوجية وصف قد لا يخلو من مجازفة إذا نظرنا لكتاباتها نظرة ابستمولوجية– تندرجان في الموضوع نفسه، وهو موضوع سوسيولوجيا النوع، ليست بالمحاولة الهينة، لعدة أسباب أهمها أولا اختلاف وجهة نظر الرؤية وميدان الدراسة والأدوات المعتمدة فيها، وثانيا: اختلاف المجتمع الذي تنطلق منه، فالباحثة "نوال السعداوي" تحدثت في الحقيقة عن وضعية المرأة داخل المجتمعات العربية الإسلامية، وهو الشيء ذاته، الذي تحدث عنه الباحث السوسيولوجي "عبد الصمد الديالمي"، لكن لابد أن نشير إلى أنه عند "نوال" تحضر المرأة المصرية والرجل المصري كواجهة للرجل والمرأة في المجتمعات العربية الإسلامية، في حين عند "عبد الصمد الديالمي" يحضر الرجل والمرأة المغربيان، وانطلاقا منهما ننفتح على الرجل والمرأة ووضعيتهما داخل المجتمعات العربية الإسلامية.

موضوعات سوسيولوجيا النوع بشكل عام في المجتمعات العربية والإسلامية، ليست الموضوع الذي حظي بكم محترم من الدراسات. ربما هذا هو مبرر الكتابة في هذا المجال بالتحديد. ولهذا فنحن نسعى إلى تقديم إضافة من خلال هذه الفقرة، وقد يبدو للجميع أننا نريد إجراء دراسة تعتمد على المقارنة (هذا لا يعني أننا عند ما نتحدث عن باحثين أننا لا نقارن)، ولو أنها ستكون حاضرة ضمنيا، إذ يمكن للقارئ أن يستنتجها بمفرده. إننا نحاول توظيف بعض ما ورد عند "نوال السعداوي" في كتابها "المرأة والدين والأخلاق" [1]، والشيء نفسه بالنسبة إلى ما ضمنه "عبد الصمد الديالمي" في كتابه الموسوم ب "نقد الذكورية في المغرب"[2]. وإذا كان موضوع "المرأة داخل المجتمعات العربية الإسلامية" يتداخل فيه الديني والاجتماعي بالسياسي مع الاقتصادي والثقافي، فإننا سنحاول تقديم رؤية شاملة ما أمكن حولها.

---

[1]-نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، " المرأة والدين والأخلاق"، مطبعة سيكو بيروت الطبعة الأولى 2000.
متوفر pdf رابط التحميل هو : http://www.bookleaks.com/files/fhrst4/876.pdf.

[2]-Abdessamad DIialmy,(2009) , vers une nouvelle masculinité au Maroc , ed,warzazi, casablanca,p,15.

2-1- نوال السعداوي " عن المرأة والدين والأخلاق"

تتناول السعداوي في بحثها هذا قضية المرأة العربية في علاقتها بقضايا المجتمع الأخرى، محاولة للكشف عن الأسباب التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى عزل النساء عن الحياة العامة، وإدراجهن ضمن الأشياء التي يمتلكها الرجل صاحب السلطة في الأسرة، إذ تقول بأن " علم السياسة يكشف أن العبيد والنساءلا يمكن أن يتحرروا دون الوعي الصحيح، والتنظيم السياسي القوي والسليم"[1]، وأول خطوة لعلاج المرض أو المشكلة هي الكشف عن أسبابها الحقيقية في تاريخ الفرد والجماعة. ضمن هذا الأفق، تقر نوال السعداوي أن بحثها يتناول ثلاث كلمات: المرأة، الدين، الأخلاق، وترى أن هذه الكلمات هي أكثر الكلمات إثارة للجدل والخلاف في بلادنا العربية وفي بلاد العالم شرقا وغربا، بحيث تتسربل هذه الكلمات داخل رموز أو مفاهيم أو محظورات أو محرمات مختلفة الأنواع والأشكال، وهي في الحقيقة، تعود إلى أصل واحد جعلنا نتوارثها، وهو ما تسميه "الذاكرة الجماعية التاريخية للمجتمع"[2]. إن للتاريخ دوراً حاسما في فهم كيف انتقلت المجتمعات من مجتمعات متساوية في السلطة بين الرجل والمرأة، أو أحيانا سلطة الأنثى كانت أكبر، إلى مجتمعات تعالت فيها سلطة الذكور وتحولت إلى هيمنة .

إن ما نستشفه على العموم من دراستها هو أن وضعية المرأة داخل المجتمعات العربية الإسلامية وضعية كرستها بالأساس الوقائع والنصوص التاريخية والعادات والقيم التي تشكل الثقافة داخل هذه المجتمعات، والتي تتأطر بما هو ديني بالأساس، وتضرب نوال السعداوي مثالا لذلك من خلال الإجابة عن سؤال" من هي المرأة الصالحة؟"[3]. فمن هي المرأة الصالحة داخل المجتمعات العربية الإسلامية؟ وما هو معيار الصلاح والقبول الاجتماعي؟ تجيب ضمنيا أن الحجاب مثلا معيار من المعايير، لكن نظرتها لهذا الحجاب هي نظرة مخالفة للمعتاد، بحيث ترى السعداوي أن الحجاب المادي أو الروحي (أو كلاهما معا) يحجب النساء عن الحياة، والسياسة، والدين والأخلاق وغيرها.

إن شكل ونوع الحجاب قد تغير حسب تطور المجتمعات؛ قد يكون حجابا ماديا بالكامل ويخفي جسد المرأة وعقلها وروحها وشخصيتها،(كما يحدث في بعض المجتمعات حتى اليوم تحت اسم الدين أو الأخلاق)، وقد يكون حجابا من نوع آخر لا تراه العين وتفرضه التربية في البيوت والمدارس والأحزاب السياسية التي يسيطر عليها الفكر الذي يميز بين الرجال والنساء. إن هذا النوع من الفكر

[1]-نوال السعداوي، المرأة والدين والأخلاق،مرجع سابق ذكره، ص، 12.
[2]- نفس المرجع، ص 19.
[3]- نفس المرجع، ص 28

السائد هو الذي يحكم عقول أغلب الرجال والنساء في بلادنا، إلا أن قلة من النساء والرجال في بلادنا قد استطاعوا دائما أن يخترقوا هذا الحجاب العقلي، لتصبح لهم أفكار أكثر تقدما وسلوك أكثر إنسانية.

بالإضافة إلى عامل الحجاب تتأطر قيمة المرأة وتكبر داخل مجتمعاتنا بمفهوم "العذرية"، هذا المفهوم الذي تبحث السعداوي في جذوره، بحيث إنه يعود لما هو ديني، وتركز على الديانة المسيحية بالخصوص، حيث تقر السعداوي أن الديانة المسيحية مجدت عذرية الأم الطاهرة مريم، وأصبحت العذرية مقدسة يجب أن لا تفقدها المرأة ذات الأخلاق الحميدة وإن أصبحت أما، أصبحت العذرية مقدسة في حياة النساء فحسب، وحكرا على النساء فقط، بحيث لا أحد يسأل عن عذرية الرجل. ونجد أن الرجال الذكور يمارسون الجنس قبل الزواج وبعده، دون القيود المفروضة على النساء.

تعتبر السعداوي أن هذا النوع من الازدواجية الأخلاقية، جزءا أساسيا من القيم الطبقية والأبوية التي تقوم على النسب الأبوي فقط [1]. (يقتضي هذا النسب الأبوي ألا يتشكك الرجل في أبوته لأطفاله). هذا المطلب المجتمعي يجعل المرأة تحت المراقبة الدائمة وتحت سلطة الرجل (زوج، أب، أخ). إنه نوع من السجن المجتمعي المفروض على المرأة، والذي ترى نوال أنه قيد على المرأة، وهو ما يسمى في المجتمع المصري ب " الاحتباس"[2] ، تذكرنا هذه الكلمة حسب الباحثة بعصر العبيد، لكنها تتردد على الألسنة كأنها كلمة عادية، كأننا نعيش في عصر الرق، بالرغم من أننا في عصر انتشار حقوق الإنسان على شكل قوانين تكفل لكل فرد حق امتلاك جسده وعقله ونفسه، وحقه في العمل بأجر يناسب العمل ، وحقه في السفر والتنقل دون قيد أو شرط .

لكن ما هذه المفارقة؟ لأن المرأة في بلادنا لم تعد إنسانا بعد في نظر أغلب الرجال، بل في نظر النساء أيضا، وهذا لا يتم التصريح به بشكل مباشر، لكنه يظهر بشكل ضمني في السلوكات التي يقوم بها أفراد المجتمع. إن القبول بإقصاء المرأة هو خطاب يبدو مقبولا في مجتمعاتنا على اعتبار أنه مع الأخلاق، لكنه في الحقيقة ضد الأخلاق، لأن الأساس في الأخلاق هو أن يمتلك الإنسان جسده وعقله وتكون له الحرية دون وصاية أحد. هكذا **تكون السعدواي قد فسرت وضعية المرأة في المجتمعات العربية بأنها وضعية تحت نير السلطة الذكورية المدعومة بالبعد الديني**، وهو ما يضفي على هذه السلطة نوعا من القداسة وتصبح سلطة مقدسة للذكور، تقابلها طاعة مقدسة من طرف المرأة، بحيث يصبح قبول المرأة وخضوعها نوعا من الشيء المقدس، لأنه معزز دينيا ومدعوم مجتمعيا طبعا، وبهذا

[1]- نوال السعداوي، المرأة والدين والأخلاق نفس المرجع ص 35.
[2]- نفس المرجع ص 41.

يتم بناء الهيمنة وتتشكل مجتمعيا وتصبح غير ظاهرة لأنها تمارس دون شعور، وتمرر عبر طريق اللاوعي المجتمعي إن صح التعبير. بل تصبح هيمنة ممجدة من طرف المرأة نفسها.

على العموم تبقى نوال السعداوي كاتبة متمردة بروح كونية، منفتحة ومتفتحة على العالم، امرأة جدلية تمردت على المجتمع ليس من أجل التمرد فقط، بل من أجل إعلان صرخة المرأة العربية الإسلامية، لعلها توقظ المجتمعات التي تقصي ذاتها من خلال اقصاء أفرادها. لقد تمردت على منظومة المجتمع القمعية، ساعية إلى ترسيخ قيم جديدة تستجيب للمستجدات التي تعرفها المجتمعات المسلمة، وخصوصا وضعية المرأة التي تزداد يوما عن يوم في الحضور في الفضاء العام.

2-2- عبد الصمد الديالمي " نقد الذكورية في المغرب"

يفتح السوسيولوجي المغربي عبد الصمد الديالمي ومن خلال كتابه " نقد الذكورية في المغرب" الموضوع على إمكانات أخرى وأبعاد أخرى لا تقل أهمية عن الأبعاد التي تناولتها "السعداوي". وقد يلتقي معها في عدة نقاط أيضا، فعبد الصمد الديالمي ينطلق أولا من إشكالية: **الثقافة الذكورية في المغرب بين علاقات الهيمنة واستمرار منطق هيمنة الرجل وخضوع المرأة. والظاهر أن العلاقات بين الرجل والمرأة في المغرب هي علاقة هيمنة وخضوع، فكيف يشرح ذلك؟**

يرد الديالمي أسباب هذه الهيمنة أولا إلى درجة الوعي الحقوقي الإنساني والفكري للفرد والمجتمع، ف "**الرجل الحالي على حد تعبير الديالمي ليست لديه الكفاءة النظرية والفكرية التي تسمح له باستيعاب مبدأ المساواة بين الجنسين كمبدأ عقلاني ومنطقي**"، ذلك أن الوعي بالمساواة بين الجنسين، يتطلب تغيرا على مستوى الفكر المجتمعي، بحيث يصبح الرجل المغربي(ومن خلاله الرجل العربي) قادرا على استيعاب المساواة كقيمة إنسانية، المساواة كمبدأ أخلاقي، هذا الاستيعاب، فقط هو القادر على جعلنا نكرس هذه القناعة كسلوك وكقيمة مجتمعية متميزة وحضارية، وهوما يعني أننا ما زلنا لا نمتلك المستوى التعليمي والثقافي، الذي يؤهل الرجل لفهم كيفية العيش مع المرأة جنبا إلى جنب وعلى قدم المساواة، لا مهيمنا ولا مسيطرا، بل متقبلا للمرأة ومتساويا معها، ولذلك يرى أن التحول المجتمعي المنشود والذي من شأنه أن يقود المجتمع لمساواة حقيقية يبقى صعبا، **لأنه حتى النظر إلى الحركات النسائية اليوم يجعلنا نقر أنها متصاعدة لكنها تبقى للأسف محتشمة.** ويؤكد أن **على الرجل مساءلة وضعه التقليدي المستمد من ثقافة تقليدية (فوق، هيمنة، الأفكار التقليدية ...).**

تقودنا الإشكالية التي يثيرها الديالمي إلى إشكالات أعمق من قبيل: **التقليد والحداثة والإدماج بينهما نحو ذكورية جديدة، نحو تفكير جديد لتقبل الآخر والعيش المشترك بعيدا عن جميع أشكال التمييز والإقصاء والعنف،** ومن أجل تحليل دقيق لوضعية الذكورية في المغرب اعتمد الديالمي على المناهج الكمية، جداول وصفية للمبحوثين وانطباعاتهم من مختلف مدن المغرب: أكادير، الرباط، خنيفرة، وجدة تطوان،... في أفق سعيه للكشف عن تناقضات هذا المجتمع وانتقاده بالرغم من الصعوبات المحيطة بالموضوع، بحيث إن دراسة موضوع مثل هذا لا تخلو من عراقيل مرتبطة بطبيعة المجتمعات التي تجرى فيها، بالإضافة إلى صعوبات منهجية تواجه أي باحث في العلوم الإنسانية وخصوصا علم الاجتماع.

2-3- مقاربة "عائشة بلعربي" للقضية النسائية

تميزت مقاربة الباحثة بلعربي بنوع من الوضوح المنهجي، وبخطاب دفاعي عن القضية النسائية، وقد تمكنت من خلال منهجها السوسيولوجي من الكشف عن مجموعة من الأعطاب القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي كانت تعاني منها المرأة المغربية. ففي حديثها عن الشق القانوني، خصوصا "مدونة الأحوال الشخصية"، فإن البحث الذي أجرته بين لها أن الحركة النسائية، في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، طالبت بتغيير مجموعة من البنود المهينة لحرية المرأة واستقلاليتها، وهو ما استجاب له الملك الحسن الثاني في سنة 1979، وعمل على تشكيل لجنة، عهد إليها النظر في مجمل المدونة، وتقديم الخلاصات الأساسية لعرضها على أنظاره، وبالفعل فقد تمكنت اللجنة من الاشتغال لمدة سنتين وفي حدود 1981 قدمت للملك ما استقر عليه رأيها، لكن الأحداث التي مرت بها البلاد (الاضرابات والانتفاضات الشعبية 1981،1982) لم تسمح بالانتقال إلى مستوى تبني هذه المطالب[1]. وبقي الموضوع مطروحا إلى حدود 1993، فكيف تشرح لنا الباحثة هذا السياق؟ وما هي حيثياته؟ وما هي نتائجه على القضية النسائية؟

شكل النضال السلمي الذي قامت به الحركة النسائية مرحلة فاصلة في تاريخ المغرب المعاصر، إذ تمكنت هذه الحركة من فتح النقاش العمومي حول مطلب تغيير المدونة، وهو ما استجاب له الفاعل السياسي، ممثلا في أعلى هرم في السلطة (المؤسسة الملكية) بتغيير بعض البنود خصوصا (المساواة بين الرجل والمرأة، التمتع بحقوق الرجل نفسها، على مستوى إعداد الأسرة وبنائها وتربية الأبناء والطلاق، تقنين التعدد، حذف الولاية، تغيير مسطرة الطلاق، وعدم تركها في يد الرجل بشكل مطلق).

[1] -Aicha. Belarbi, Egalité- Parité…, op, cit, pp, 90-91.

ورغم المواجهة التي تمت بين الطرف الحداثي والطرف التقليدي، الذي كان يعتبر أن المساس بقانون المدونة خرق لمبادئ الإسلام ولثوابت المملكة، فإن الطرف الحداثي تمكن من خلال مرافعاته ونقاشاته من التغيير الجزئي لبعض البنود في المدونة، من قبيل حق المرأة في العمل بدون موافقة الزوج، وحقها في الحصول على جواز السفر بدون موافقة الزوج. وهي بنود شكلت ثورة في ذلك الوقت. والأهم، كما تشرح الباحثة بلعربي، هو نزع تلك القداسة التي كان يتعامل بها البعض مع "مدونة الأحوال الشخصية[1]" .

وقبل هذا وذاك، انخراط المغرب في التصديق على مجموعة من التشريعات والاتفاقيات العالمية، كالاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة، سنة1976 اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية سنة 1979، أو من خلال الاتفاقية الدولية لمنع كل أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة ب "سيداو" (CEDAW)[2]. هذا على الرغم من أن المغرب، بقي متحفظا على مجموعة من البنود في هذه الاتفاقية الدولية، لكن المهم، هو أن المغرب ولأول مرة في تاريخه الحقوقي النسائي، يتبنى خيار العالمية والتحديث، بدل خيار الانغلاق والمحافظة.

ولعل هذه القضية التي أثيرت في شهر غشت من سنة ، والتي تجلت في رفع التحفظات من طرف المملكة المغربية ، وخصوصا المادة 16 من الاتفاقية الدولية "سيداو" وهو ما يعني بداية مرحلة جديدة في المسألة النسائية، بحيث أقدمت الحكومة المغربية في الثامن من شهر أبريل 2011، على توجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تخبره فيها برفع المغرب لتحفظاته على المادة 16و9 من الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، فما هي التحفظات التي رفعها لمغرب ؟

بالعودة إلى موقع الأمم المتحدة الخاص بالاتفاقيات يلاحظ غياب التحفظات التي كان المغرب قد عبر عنها في وقت سابق، بحيث كان المغرب متحفظا على المادة 16 مبرزاً ذلك بالقول: «تتحفظ حكومة المملكة المغربية على مقتضيات هذه المادة، وخصوصا ما يتعلق منها بتساوي الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه. وذلك لكون مساواة من هذا القبيل تعتبر منافية للشريعة الإسلامية التي تضمن لكل من الزوجين حقوقا ومسؤوليات في إطار من التوازن والتكامل، وذلك حفاظا على الرباط المقدس للزواج، فأحكام الشريعة الإسلامية تلزم الزوج بأداء الصداق عند الزواج وإعالة أسرته، في حين ليست المرأة ملزمة بمقتضى القانون بإعالة الأسرة. كما أنه عند فسخ

[1] - Aicha. Belarbi ,Ibid,p p, 92-93

[2] -اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، إصدار الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان،التقرير الدوري الثاني،يوليوز1990.

عقد الزواج، فإن الزوج ملزم بأداء النفقة. وعلى عكس ذلك تتمتع الزوجة بكامل الحرية في التصرف في مالها أثناء الزواج وعند فسخه دون رقابة الزوج، إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته. ولهذه الأسباب فإن الشريعة الإسلامية لا تخول حق الطلاق للمرأة إلا بتدخل القاضي».

وللإشارة، فإن تونس على الرغم من "علمانيتها" بقيت تتحفظ إلى حدود 2012 على على المادة 16 من الاتفاقية الدولية الخاصة بعدم التمييز بين الجنسيين. غير أنه وفي إطار هذه العملية التراجعية الصامتة للحكومة المغربية وجهت هذه الأخيرة رسالة مرفوقة بمشروع تقرير حول رفع التحفظات إلى الدورة 49 للأمم المتحدة لمناقشة الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وتضمنت الرسالة إخبار الأمم المتحدة بأن المغرب سيعيد صياغة البيان التفسيري حول الفقرة الثانية من المادة2.

يذكر أن موضوع رفع المملكة المغربية لتحفظات بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، كان قد أثار سنة 2008 جدلا واسعا انتهى بعدم مضي المغرب في رفع التحفظات المتعارضة مع الشريعة الإسلامية، وأنه تخلى عن تحفظاته، فقط، في الجانب المتعلق بالتقادم والتي تجاوزتها القوانين المغربية مثل تلك المتعلقة بموضوع الجنسية. كما أصدر المجلس العلمي الأعلى بهذا الخصوص بيانا أكد فيه «تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية. وضمانة المغاربة في التمسك بهذه الثوابت، هو أمير المؤمنين الذي يقود البلاد نحو كل أنواع التطور المفيد المتفتح وهو لا يحلل حراما ولا يحرم حلالا».

وللإشارة، فإنه ينتظر أن تعيد خطوة الحكومة هذه النقاش في مجلس البرلمان والمجلس الدستوري، مما يزكي حساسية الموضوع وبروزه للواجهة. كما أن الكل يطرح سؤالا حول موقع هذه الخطوة من الإصلاح الدستوري الذي عرفه المغرب في الآونة الأخيرة، إلا أنه بالرغم من حجم التحولات التي طرأت في المجتمع المغربي، وبشكل خاص التحول الذي طال المسألة النسائية وعلاقتها بباقي المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية، فإن نسبة المشاركة النسائية في الحياة السياسية، لم تتطور بالشكل المطلوب، فإلى حدود سنة 1993 تمكنت فقط امرأتان من ولوج البرلمان، مما يعكس حجم التحديات التي ما زالت تواجه المرأة وحجم المعيقات التي ما زالت تحد من مشاركتها وتمتعها بحقوقها السياسية بشكل متساو مع الرجل.

2-4- مقاربة "فاطمة الزهراء ازرويل" "نساء ورجال التغيير الصعب[1]"

انتهجت الباحثة فاطمة الزهراء ازرويل، من خلال مقاربة سوسيولوجية، منهجا امبيريقيا للدفاع عن أطروحتها والمتمثلة في محاولة فهم " أهم التحولات التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة، والتي مست الكثير من مظاهر حياتنا رجالا ونساء على مستوى المعيش والتصورات، فكيف يتصور كل منا ذاته وعلاقته بالآخر؟ وما هو موقف المغاربة رجالا ونساء من ظواهر بعضها مستحدث في حياتنا اليومية كمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي، وبعضها يرتبط بجذور عميقة في مخيالنا وذاكرتنا التاريخية كالحجاب[2]"؟

ولعل هذا البحث يتقاطع بشكل كبير مع أطروحتنا، حيث إنه اهتم بالأسئلة نفسها التي وجهتنا في دراستنا، والتي يمكن بلورتها في العنوان التالي: "كيف يمكن فهم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحديدا داخل الأحزاب السياسية. أما بخصوص المنهجية البحثية، فقد ارتكز "البحث الميداني على استمارة 207 من النساء مقابل 200 من الرجال، وقد تمت في اختيارها مراعاة شرط تمثيليتها لمعظم فئات المجتمع المديني المغربي راهنا، ولذلك حكم التنوع خصائص أفرادها الذاتية والموضوعية، من حيث السن والمستوى التعليمي والمهنة والوضعية العائلية[3]".

وقد كان مجال البحث، هو مدينة الدار البيضاء، نظرا لعدة حيثيات تشرحها الباحثة كالآتي: "إن الانتقال الفجائي من مدينة صغيرة لم تنتم في مرحلة من المراحل إلى الحواضر المغربية ذات التاريخ العريق، إلى مدينة تتوفر على مرافق تجارية وصناعية تجعل منها العاصمة الاقتصادية للمغرب، وأول مدينة في المغرب العربي، وإحدى أهم المدن الإفريقية لم يمر دون توتر أو دون معاناة لدى الأفراد والجماعات، خاصة وأن دلالة التحديث، وحتى الوقت الراهن تمثلت في تجاوز مختلف أشكال الإنتاج وأنماط الحياة التقليدية والتصورات المرتبطة بها[4]". بيد أنه قبل الدخول في استعراض أهم ما توصلت إليه الباحثة، يبدو من المفيد أن نتوقف عند دلالة العنوان الذي وسمت به الباحثة كتابها. فكيف يمكن فهم ذلك؟

لا شك أن التشابك العلائقي بين الرجل والمرأة في المجتمع المغربي، يعد من بين العلاقات القائمة على العديد من الخصائص والمميزات، والتي يدخل فيها البعد السوسيوثقافي والبعد

---

[1]- فاطمة الزهراء ازرويل، نساء ورجال: التغيير الصعب، مرجع سابق

[2]- نفسه، ص، 9.

[3]- فاطمة الزهراء ازرويل، نفس المرجع ، ص، 11.

[4]- نفسه، ص، 16.

السوسيوتاريخي المثقلان بترسبات جد مترسخة في الوعي واللاوعي الجمعي والفردي. ولعل من بين هذه المميزات، النظرة الدونية للمرأة ولهامشيتها في المجتمع، واستعلاء الرجل عليها وعلى حقوقها. هكذا نجد الباحثة، تؤكد في هذا السياق ما يلي: "تشكل العلاقات بين المرأة والرجل محور هذا العالم المعقد الذي تتخلله الضغوط الفردية والجماعية، وهي علاقات تجسد في جوانب منها العلاقات السائدة في المجتمع بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ودرجة وعي الأفراد من الجنسين بذواتهم وموقفهم من هذا العالم[1]".

من هنا لا يمكن فهم سياق هذه الدراسة، إلا باستحضار مختلف الحيثيات التي عرفها المغرب في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ولهذا، فإن الباحثة تؤكد: "إن الحديث عن التغيير في المجال الجنسي وإمكانيته في المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة لا يجب أن يغفل البتة الإطار العام المتحكم في هذا المجال، أي وضعية بلد عربي إسلامي عانت بنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ بداية هذه القرن من هزات بفعل إقحام أنماط الإنتاج الرأسمالية، والعلاقات المترتبة عنها بين الجنسين في مجتمع تقليدي محافظ تسوده العقلية الذكورية"[2].

وإذا كانت الباحثة قد سلطت الضوء على الحيثيات الماكروسوسيولوجية التي دفعتها للبحث في الموضوع، فإنها لم تنس أن تعرج على المعطيات الذاتية التي تشرط وضعية المرأة ونظرتها لنفسها ولقدراتها، والتي تلخصها في الفقرة التالية: "إن اقتناع بعض النساء بأن اقتحامهن للمجال العام أدى إلى تفكك العلاقات الزوجية، يجسد جانبا من العوائق التي تحول دون تحقيق الأفراد لعلاقات سوية، وهي عوائق مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والأفكار والمسلكيات التي ترسخها المجتمعات الذكورية في أبنائها، بحيث تجعل من المرأة كائنا باعثا على الخطيئة، وترسخ فيها هذا الاعتقاد، وحين يرى البعض منا اليوم بأن حضور المرأة في المعمل والمكتب والحافلة والشارع وكل الأمكنة العامة... يشكل إغراء دائما للرجل، فمعنى ذلك أن تصورات المجتمع الذكوري تنخرنا في الأعماق[3]".

وبالرغم من هذا الإرث السوسيوثقافي، المتميز بالعنف الرمزي الذي ما زالت المرأة تتعرض له، فإن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، قد غيرت الكثير من القناعات والمواقف والاتجاهات والتصورات. " إن تاريخ التغيير في وضعية المرأة المغربية يعود إلى أكثر من أربعة عقود، خلالها تعلمت ودخلت أكثر المجالات العامة، وغدت مساهمة فعالة في اقتصاد البلد، ومارست دورها كعاملة

[1]- فاطمة الزهراء ازرويل نفسه، ص،19.
[2]- نفس المرجع ، ص، 20.
[3]- نفسه، ص، 29.

وكربة بيت، وحققت في إطار كل ذلك نصيبا لا يستهان به من الحرية والاستقلال الذاتي، ولم يكن المجتمع التقليدي ليقدم لها أنماطا أو نماذج تحتذيها في كل ما حققته، ولذلك تخللت المعاناة مسيرتها وما زالت، لم تتخلص بعد من خوفها تجاه وضعها الجديد، ومن هنا حاجتها إلى "الرجولة" و"الحماية" بمفهومها التقليدي. ذلك أن اهتزاز البنيات القديمة يعني– فيما يعنيه – بداية الحرية بالنسبة إلى الأفراد من الجنسين، ولكنها حرية مخيفة لدى المرأة وريثة قرون من العبودية والقهر، وليس بوسعها أن تتخلص بسهولة من كل ذلك، ومن هنا احتماؤها أو بحثها عن الاحتماء بتصورات غدا الواقع يتجاوزها أو غدت هي مستحيلة التحقق في الواقع، **لأن السلطة الذكورية قد تزعزعت من الأساس خلال العقود الأخيرة.**

ومن هنا حدة الإحساس لدى بعض النساء بأن الرجولة قد اختفت في مجتمعنا، وهي حدة نابعة من تصور رسخته في المرأة الأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين، هذه الأدوار التي كان عمل المرأة بمثابة معول لتهديمها وإعادة توزيعها. لقد اختفت "الرجولة" لا لأن الرجل غائب عن الحياة والمساهمة فيها، ولكن لأن دوره السلطوي النابع أساسا من قدرته الاقتصادية قد تزعزعت دعائمه، ولأن العلاقة السوية بين الجنسين لا تفترض رجلا ينفِق وامرأة يُنفَق عليها، بل كائنين متساويين محققين لحريتهما في إطار علاقة إنسانية جميلة خالية من التشويه[1]".

ولهذا، فإن الباحثة وهي تؤكد على الطابع التغييري الذي حصل في البنيات العميقة للمجتمع المغربي ولتراتبية كل من الرجل والمرأة في البناء الاجتماعي، فإنها كانت جد متفائلة بحصول طفرة في هذه العلاقة، في اتجاه التأسيس لثقافة المناصفة بين الجنسين، وهو ما تعبر عنه أزرويل بما يلي: "تنبئ ملاحظة الواقع الإنساني أن استشعار القلق والتوتر في الحاضر قد يكتسي فيما يكتسيه عودة إلى الماضي وبعث الحنين إليه، ويمكن أن نضع بعض التصورات التي تربط النساء راهنا بالعلاقة التقليدية بهذا الإطار الذي تؤكده التجربة الإنسانية الماضية والحاضرة، **ويبقى الأمل في الأجيال النسائية الصاعدة وخاصة الفئة التي تحيا وضعا جديدا وتعايش نماذجا وأنماطا جديدة لا عهد لمجتمعنا التقليدي بها:** الأم التي تعمل وتساهم بفعالية في تربية الأبناء والعناية بالبيت وتوفير حاجياته، والتي تعيش علاقة إنسانية قائمة على التفاهم والانسجام مع الزوج والأب، الذي يبني علاقته مع أبنائه على أساس الحوار والصراحة وليس على أساس الخوف كما درجنا عليه في المجتمع التقليدي. كل ذلك من

[1] ـ فاطمة الزهراء ازرويل، نساء ورجال: التغيير الصعب، نفس المرجع ، ص ص، 36-37.

شأنه أن يساعد هذه الأجيال على التخلص من العقد التي تنخر الأفراد الذين عايشوا الانتقال من التقليد نحو الحداثة[1]".

بعد هذه الإطلالة التقديمية للكتاب البحث، يجدر بنا أن نفحص بعض النتائج التي توصلت إليها الباحثة والتي ترتبط بشكل مباشر بموضوع أطروحتنا، وهي مسألة اتخاذ القرار من طرف الفاعلة النسوية داخل الأحزاب السياسية. وهكذا فقد جاء الفصل الثاني مركزا ومفككا لهذه الظاهرة، حيث تتساءل الباحثة عن سر المفارقة التي تسم وضعية المرأة في العمل السياسي، ونسبة المشاركة النسائية المتواضعة، واستمرار الهيمنة الذكورية على هذا المشهد؛ ففي فقرة معبرة تنطلق الباحثة من إشكالية ملتبسة: " تبدو المفارقة واضحة إذا ما انتقلنا من سائر مجالات العمل التي ارتادتها المرأة في بلادنا إلى مجال السياسية، إذ أن نسبة المشاركة النسائية محدودة جدا ولا تصل المرأة فيه إلى مستوى مراكز اتخاذ القرار سواء في المؤسسات المرتبطة بالدولة أو الهيئات السياسية الخارجة عنها. أهي القطيعة بين عالم المرأة والسياسة؟ وإذا كانت هناك قطيعة–فعلا– ما هي أسبابها الذاتية والموضوعية؟ وما هو موقف الجنسين من دخول المرأة المجال السياسي لا كصوت انتخابي يراهن عليه الجميع ليكسبه يوم صناديق الاقتراع، ولكن كمسؤولة في مراكز حساسة تساهم في صنع القرار ولا تكون مجرد تابعة منفذة؟[2]"

من خلال هذه الإشكالية يبدو أن الباحثة كانت قد استحضرت مختلف الديناميات الاجتماعية التي اعتملت في المجتمع المغربي، وتحديدا في الحقل السياسي، ومدى تجاوز الهيمنة الذكورية، وفسح المجال للمرأة كفاعل في الحياة السياسة. بيد أن البحث بين أنه رغم "التطور" المؤسساتي والبنيوي، فإن ذلك لم ينعكس بالشكل المطلوب على تعزيز مشاركة المرأة في هذا الحقل، بدليل ما توصلت إليه الباحثة من معطيات ونتائج، حيث تؤكد: "ارتبطت علاقة المرأة والسياسية كمحور في هذا البحث بسؤال مباشر موجه للجنسين حول أهلية المرأة لتحمل مسؤولية أربعة مناصب: وزيرة، برلمانية، مديرة شركة، قائدة حزب". فماذا كانت نتائج البحث؟

تقول أزرويل: " لقد امتنع عن الإجابة 11 بالمائة من الرجال و4.3 بالمائة من النساء، كما رفض 22.5 بالمائة من الرجال و8.69 بالمائة مشاركة المرأة في المجال السياسي". وتضيف قائلة:" أما التبريرات التي قدموها لموقفهم فهي غالبا ما تفتقر إلى التوضيح كالقول: " بأن ليس من حق المرأة

[1] - فاطمة الزهراء ازرويل، نساء ورجال: التغيير الصعب نفسه، ص، 37.
[2] - فاطمة الزهراء ، نفس المرجع ، ص ص 73.

أن تشغل أي منصب من هذه المناصب" أو " لا أريدها أن تحتل هذه المناصب ولا أن تعمل[1]". ولعله من المفيد الإشارة إلى أن التبريرات التي قدمتها بعض النساء اللائي يرفضن عمل المرأة في المجال السياسي تعود بنا إلى الإحساس الطاغي بالدونية لدى فئة لا يستهان بها منهن، وهو إحساس يعدن إنتاجه في مواقف متعددة، فكما أن جسد المرأة عورة، ولذلك يجب أن تلتزم بالحجاب في نظر بعض النساء، فإنها "ناقصة جسديا ومن الصعب أن تكون في هذه المناصب" حسب إحدى المستجوبات، في حين تبرر مستجوبة أخرى موقفها انطلاقا من اقتناعها بالتمايز الجنسي والفصل بين الجنسين: "لا ينبغي لامرأة أن تسود مؤسسة يعمل فيها رجال وهي تتعرض لهم يوميا[2]".

أما التفسير الذي تميل إليه الباحثة لهذه الوضعية (أي تهميش المرأة في الحقل السياسي)، فلم يختلف عن ما توصلت إليه سابقاتها، أمثال المرنيسي أو بلعربي أو غيرهما. ولهذا نجدها تقدم نموذجا من تلك الأعمال، بالإحالة على كتاب المرنيسي "السلطانات المنسيات"، حيث تبين أن " فاطمة المرنيسي حاولت في كتابها "السلطانات المنسيات" أن تبرز مساهمة المرأة في القرار السياسي عبر التاريخ العربي الإسلامي، والواقع أن هذا التاريخ عرف خلال مساره تجليات عدة لمظاهر السلطة النسائية في سائر المجالات، توفرت عليها نساء وتميزن بخصائص استثنائية قذفت بهن إلى مجال السلطة السياسية أحيانا والسلطة الثقافية –وهذا هو الأغلب–أحيانا أخرى. إلا أن التراث الذكوري طمس مظاهر هذه السلطة على مستوى الفعل والفكر معا، ولذلك تعمقت الهوة بين المرأة والسياسة حتى العصر الحديث، وخلف ذلك آثاره على تصورات الجنسين حول السياسة كمجال ذكوري بالأساس ولاحق للمرأة في اقتحامه.

ليس هذه الموقف مقصورا على المجتمعات في بلدان العالم الثالث، إذ كان سائدا حتى وقت قريب في معظم البلاد المتقدمة التي لم تقتحم فيها المرأة مراكز القرار إلا خلال العقدين الأخيرين، وارتبط ذلك أساسا بتصاعد الحركات النسائية منذ السبعينيات وبالاهتمام الذي أولته الأنظمة في هذه البلدان للمرأة ولقضاياها. إلا أن الوضع في بلدان العالم الثالث مغاير لما هو عليه في الدول السابقة الذكر، لأن إبعاد المرأة عن مراكز القرار فيها يعكس جانبا من الإبعاد والتهميش الذي تعاني منه جماهير هذه البلدان نساء ورجالا، حيث يقصد تغييبها عن المجال السياسي، ويتم صرفها عنه بطرق

[1]- فاطمة الزهراء ازرويل، نساء ورجال: التغيير الصعب نفسه، ص، 73.
[2] - نفسه، ص ص 73-74

ووسائل شتى، بل إن العلاقة بعالم السياسة قد يطبعها الخوف في ظل غياب الديمقراطية وحرية الرأي[1]".

لم تتوقف الباحثة عند هذا المستوى من التحليل، بل تجاوزته لتتبنى مقاربة سوسيوسياسية لفهم ظاهرة تهميش المرأة في الحقل السياسي. وهكذا، فإن الباحثة تتساءل كيف يمكن أن نفهم العلاقة بين الدستور المغربي (1992) والذي يسوي بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية، لكن على أرض الواقع لا نجد تجسيدا لذلك، وهو ما تعبر عنه بقولها: "يسوي الدستور المغربي بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية حيث أن للمرأة الحق في أن تنتخب وتنتخب (الفصل8)، إلا أن هذه الحقوق تظل حبرا على ورق نظرا للتهميش الذي يطال النساء فيما يخص المشاركة في الحياة السياسية وتسلم المسؤولية في مراكز القرار. ومن ثم يمكن أن نلاحظ بأن الحقوق السياسية التي تتمتع بها المرأة لا تجد تطبيقها الفعلي على مستوى الواقع.

إن الأمثلة على ذلك كثيرة، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات، حيث تساهم النساء بنسبة مرتفعة إلى جانب الرجال، ورغم أن انتخابات الجماعات الحضرية والقروية التي جرت بتاريخ 10 يونيو 1993 قد عرفت تقدم 307 امرأة نجحت منهن 43 تنتمين إلى عدة أحزاب مغربية، فإن البرلمان المغربي ما زال مجالا ذكوريا بالأساس، إذ أن انتخابات 14 شتنبر 1984 لم تسفر عن نجاح أية امرأة رغم أن عدد المتقدمات للانتخابات البرلمانية كان 16 امرأة من ضمن 1366 مرشحا، ولذلك يمكن القول بأن التمايز الجنسي يسود المجال السياسي–الرسمي– في المغرب، وأن النساء ما زلن يشكلن مصدرا للمراهنة على الأصوات الانتخابية، وذلك رغم تاريخهن النضالي في المقاومة المغربية ضد المستعمر، وفي صفوف الحركة الوطنية منذ الأربعينيات، ورغم دورهن البارز راهنا في عدة أحزاب مغربية، حيث يتحمل بعضهن مسؤولية في أعلى اللجان بهذه الهيئات التي تولي أهمية قصوى خلال السنوات الأخيرة لقضية المرأة[2]".

بيد أنه بالرغم من توصل الباحثة لهذه النتيجة، وهي وجود ثقافة سياسية واعية وغير واعية تعمل على تهميش المرأة في الحياة السياسية وإبعادها عن مراكز القرار، فإننا نعتقد أن هذا البحث لم يستطع أن يذهب بعيدا في اتجاه تحليل دقيق ميكروسوسيولوجي لفهم أوسع للظاهرة، بل اكتفت بمقاربة ماكروسوسيولوجية وعامة، بحيث لم تحاول أن تستجلي كل الحيثيات التي ما زالت غائرة في البناءات

[1]- فاطمة الزهراء ازرويل، نساء ورجال: التغيير الصعب نفسه، ص، 74.
[2]- فاطمة الزهراء ازرويل، نفس المرجع، ص ص 77

الذهنية والثقافية للمجتمع المغربي، والتي تنتقل من حقل إلى آخر، دون أن يتم نقدها وتفكيك بناءاتها ومسلماتها. ولهذا نعتقد أن أطروحتنا تحاول أن تغطي جوانب النقص في هذا الموضوع.

خلاصة القول، يمكننا أن نفهم أن ما قدمته الباحثات نوال السعداوي وعائشة بلعربي وفاطمة الزهراء أزرويل، والباحث عبد الصمد الديالمي في أبحاثهم، يمثل وجهة نظر تسعى لتكون موضوعية ومنهجية، حول "وضعية المرأة في المجتمعات العربية الإسلامية من وجهة نظر سوسيولوجية". آليات الهيمنة متوفرة وتدعمها الثقافة السائدة في هذه المجتمعات، بحيث تصبح الهيمنة مدعومة اجتماعيا، لأنها تستمد مبررها ومشروعيتها مما هو ديني من جهة، ومن جهة أخرى يظل الجهل وغياب الوعي الفكري والحقوقي لدى هذه المجتمعات عاملا مهما في تشكل الهيمنة الذكورية، وعاملا مهما لتدعيم استمراريتها. هكذا يبقى الطموح لترقية المرأة والنهوض بها مجتمعيا وبالتالي النهوض بهذه المجتمعات رهينا بمدى قدرتنا كمجتمع على إعادة النظر في أفكارنا وفي جدوائيتها وراهنيتها وأصولها ومساءلتها ومحاولة تغييرها .

إن ما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن هذه الأبحاث، شكلت قفزة نوعية في اتجاه بلورة إشكاليات جديدة في الحقل السوسيولوجي تعنى بقضية المرأة والعمل السياسي. ورغم الانتقادات التي يمكن توجيهها لجل البحوث التي أنجزت في هذه المرحلة، فإن ذلك لا يعفينا من التأكيد على تحصيل تراكم معرفي مقدر، والذي سيمكن الباحثين الآخرين من الاستمرار في الحفر المعرفي والإبستمولوجي في موضوع المرأة واتخاذ القرار السياسي. ولعل الموجة الثالثة من هذه البحوث، تؤكد هذا المعطى، فما هي أهم المداخل الجديدة التي سيتبناها الباحثون والباحثات في هذه الموجة؟ وما هي الإضافات النوعية التي سيقدمها هذا الاتجاه؟ وما هي أهم الخلاصات التي سيتم التوصل إليها؟ وأخيرا، ما هي الملاحظات النقدية التي يمكن توجيهها لهذا التوجه؟

3- بداية الألفية الثالثة: المرأة والتمكين السياسي والبعد المقارن

على خلاف المرحلتين الأوليين اللتين تميزتا بقلة البحوث حول المرأة والعمل السياسي، فإن الموجة الثالثة تميزت على النقيض من ذلك بوفرة البحوث في هذا المجال، بل أكثر من ذلك، تميزت بما يمكن أن نطلق عليه بالتأسيس العلمي للعديد من المفاهيم والرؤى والبراديغمات الجديدة في الحقل العلمي، كمفهوم التمكين والإنصاف ومقاربة النوع الاجتماعي والحركات النسائية، وما إلى ذلك من مفاهيم وأطر ونظريات ومقاربات، بيد أن أهم ما يميز هذه الموجة، هو ميلاد نوع جديد من الدراسات

ذات الطابع الميكروسوسيولوجي، والذي يعنى بشكل خاص برصد بعض الظواهر الميكروسوسيولوجية، كظاهرة صنع القرار السياسي والجمعوي والاقتصادي والعائلي وما إلى ذلك. ولا شك أن هذه النوعية من الدراسات والأبحاث الدقيقة، ستساعدنا في فهم مختلف الديناميات والتفاعلات التي تقع في مجالات متعددة من الحياة العامة والخاصة للمرأة في علاقتها بالرجل. وبالإضافة إلى ما ذكرناه، فإن إدراج البعد المقارن في هذه الموجة، له ما يبرره من الناحية المنهجية، لأننا نعتبر أن البحث في موضوع المرأة وصنع القرار في الحياة السياسية، يعد ملمحا بارزا للألفية الثالثة، والتي تؤرخ لميلاد جيل جديد من الحقوق تحت عنوان عريض: المساواة والإنصاف والكرامة للجميع دون تمييز أو اصطفاء.

من هذا المنطلق، يمكن أن نلقي مزيدا من الضوء على الدراسة التي أشرف عليها الباحث (المختار الهراس، 2008)[1]، وذلك عبر عرض منهجي لأهم منطلقاتها المنهجية والنظرية، وكذا بعض نتائجها وخلاصاتها وتوصياتها، أو من خلال بحث آخر أنجزته الباحثة أسماء بنعدادة تحت عنوان: "المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، أو من خلال كتاب "الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: قضايا واتجاهات" للباحثة جميلة المصلي. وأيضا من خلال دراسة للباحث كولفرني محمد، حول " المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية"، وغيرها من الدراسات والأبحاث التي سنقوم بعرض لأهم مضامينها وخلاصاتها ومنهاجياتها.

3-1- المرأة وصنع القرار في المغرب[2]

3-1- 1- مدخل عام

انطلق الباحث المختار الهراس في بداية بحثه من تسليط الضوء على أهم ما يعيشه المغرب من تحولات وإيقاعات متغيرة وتطورات متسارعة، همت جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها، ذلك أن التغيير الذي كان يتم في السابق ببطء وبوتيرة ضعيفة، يسير اليوم بسرعة نظرا للعولمة الجديدة التي عمت العالم بأسره، وقد شكلت وضعية المرأة خلال هذه الحقبة بالذات محور جذب واستقطاب، ونقطة تحول في مسار مغرب الألفية الثالثة، وقد كان للحراك الذي ساهم فيه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون من هيئات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، وبالأخص الجمعيات النسائية، الدور الحاسم في تطوير النقاش حول

[1]- المختار الهراس، المرأة وصنع القرار في المغرب، مرجع سابق
[2]- نفسه

قضية المرأة، وقد كان للعوامل الداخلية والخارجية الأثر الكبير في حدوث هذا التحول، فما هي تجليات ذلك على الواقع المغربي؟

3-1-2-السياق الداخلي

يمكن أن نرصد في هذا المحور أهم المؤشرات التي غيرت من وضعية المرأة في المجتمع المغربي، وبالأخص المسار والدينامية اللتين اجتازتهما المرأة الموظفة في قطاع الوظيفة العمومية وأيضا بمستتبعاتهما، حيث إنه مع بداية الاستقلال كانت نسبة تمثيلية النساء الموظفات في قطاع الوظيفة العمومية لا تتجاوز 16 في المائة، لكن مع حلول سنة 1999 ارتفعت هذه النسبة إلى 30.5 في المائة، ثم ازدادت بنسبة 1 في المائة سنة 2002، أي 31.5 في المائة لتصل سنة 2003 إلى 33 في المائة[1]. لقد كان لإدماج النساء في الوظيفة العمومية آثاره الاجتماعية، وتمظهر ذلك عبر وظيفتها التقليدية حيث تراجع معدل الخصوبة، فانتقل من 5.9 في المائة طفل لكل امرأة سنة 1980 ليصل إلى 2.97 بالمائة طفل لكل أسرة، وقد كان هذا الانخفاض مرتبطا بالعوامل السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، وهو ما يسميه الديمغرافيون بالمتغيرات الوسيطة، حيث يشكل التعليم والنشاط الاقتصادي العامليْنِ الأساسيين اللذين يساهمان في عملية تحويل دور المرأة وظهور تطلعات مهنية من شأنها منافسة النموذج التقليدي الذي يحصر دور المرأة في حدود الدائرة المنزلية"[2] .

وما يعزز هذا التحول، أي انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة، هو ازدياد عدد النساء اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل، حيث تطورت هذه النسبة من 36 في المائة سنة 1980 إلى 65.8 في المائة سنة 1997 بالوسط الحضري، أما في الوسط القروي، فقد انتقلت النسبة في الفترة نفسها من 14.8 في المائة سنة 1980 لتصل إلى 51.7 بالمائة سنة 1997. كل هذه المؤشرات تبين بوضوح أن الدور الإنجابي للمرأة عرف تغيرات جذرية بالوسطين الحضري والقروي، وهو ما

---

[1] ـ المعطيات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من كتاب la femme fonctionnaire dans l'administration publique la femme aux postes de responsabilité _Rabat 2003/ p11. وجبت الاشارة إلى انه رغم تقادم بعض هذه المعطيات الرقمية والاحصائية، فإن ما يشغلنا في هذا العمل هو الوقوف عند المنهجية التي حكمت عمل الباحث.

[2] -عبد السلام فوزان ـ (السكان والأسر) بحث قدم في إطار يومين دراسيين نظمتهما كل من مديرية الإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بتاريخ 18- 19 مارس 2003 بالرباط ـ بحث غير منشور ـ مديرية الإحصاء. ص 3-4.

سيؤدي إلى خلخلة النموذج التقليدي السائد الذي يحصر دور المرأة في الإنجاب والأشغال المنزلية وتربية الأبناء فقط.

وهناك معطى آخر، ينضاف إلى العوامل السابقة، وهو المرتبط بالمتغيرات السوسيوثقافية، حيث سجلت نسبة النساء الحاصلات على شواهد عليا في الوسط الحضري ارتفاعا، حيث انتقلت النسبة من 37.57% سنة 1999 إلى 39.76% سنة 2003 فيما يخص التعليم العالي، أما مجموع النسبة ما بين التعليم الثانوي والتقني والعالي فقد ارتفعت هي الأخرى من 39.44% سنة 1999 إلى 41.90% سنة 2003 ، بينما تراجعت نسبة الذكور من 60.56% سنة 1999 لتنزل إلى 58.10% سنة 2003، مما يبين أن هناك تطورا لصالح الفتيات، في المقابل هناك تراجع وإن كان ضعيفا لفائدة الذكور"[1].

إذن كل هذه المعطيات التي ذكرتها آنفا تؤكد أن واقعا جديدا أفرز، وأصبحنا نعيش فيه، مما خلق تصدعات في البنيات الأساسية للمجتمع كالأسرة مثلا؛ بحيث بدأت تختفي الأسرة الممتدة لتحل محلها الأسرة النووية، وتغيرت، كذلك، العلاقة بين الرجل والمرأة؛ فمن نتائج خروج المرأة للعمل ظهور بوادر جديدة مكنت المرأة من التمتع بسلطة القرار داخل محيطها الخاص وفرض نفسها وكيانها، بالإضافة إلى ذلك، فالعمل وفر لها إمكانية أخذ نصيب من المجهود الجماعي والتفاعل مع المجتمع. وهذا لا يعني أن نوعية العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة قد تغيرت تماما، فما زالت هناك عقليات لا تنظر لعمل المرأة إلا كونه شر لا بد منه، الهدف منه مساعدة الزوج على تلبية حاجيات العائلة الاقتصادية وليس احترامَ عملها وتقديرَه والنظر إليه على أنه حق للمرأة، مثلما هو كذلك للرجل.

ومع ظهور هذه المتغيرات الجديدة احتدم النقاش في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، أي سنوات التسعينيات، حول الإطار القانوني وخصوصا مدونة الأحوال الشخصية، باعتبارها أصبحت متجاوزة، ولا تساير التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، وعليه فقد طالبت مجموعة من الهيئات النسائية بتعديل هذه المدونة بما يقرر نوعا من المساواة ويحقق كرامة أفضل للنساء في

[1] تخص نسبة تطور عدد الحاصلات على شهادة التعليم العالي (الثانوي ـ التقني ـ العالي) في الوسط الحضري حسب الجنس ـ مديرية الإحصاء الرباط 2003 غير منشورة.(وجبت الاشارة إلى أن هذه المعطيات تبقى مؤقتة وظرفية في ظل التحولات السريعة التي تبين أن هناك تغيرا دالا يذهب في اتجاه التفوق النسائي المعرفي، وبالتالي وجب أن ينعكس ذلك على المجال السياسي أي تدبير السلطة).

المجتمع. ومن خلال ذلك اعتبرت المسألة النسائية قضية مجتمعية باعتبارها شغلت كما قلت سابقا كل القوى الحية في البلاد.

3-1-3-السياق الخارجي

بالإضافة إلى السياق الداخلي، فإن قضية المرأة استقطبت المنتظم الدولي وجعلت منها قضية عالمية، وو ما يظهر من خلال عدد من المؤتمرات التي عقدت بشأن المرأة بدءا بمؤتمر مكسيكو سنة 1975 ومؤتمر السكان الذي عقد بالقاهرة، وأخيرا مؤتمر بكين سنة 1995، وقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بضرورة إعادة الاعتبار للمرأة كفاعل أساسي في التنمية، وهذا ما مكن المرأة من تعزيز مواقفها منذ المؤتمر الدولي بمكسيكو سنة 1975، والذي رفع شعار :**المساواة بين الرجل والمرأة في التنمية والسلم**، وقد اعتمدت الأمم المتحدة في تفعيل هذا الشعار على مقاربة النوع بدل الجنس[1].

وتماشيا مع هذه المقاربة الجديدة (مقاربة النوع الاجتماعي) تبنى المنتظم الدولي استراتجية للرفع من كفاءة المرأة، وتعزيز مكانتها وإيلائها الأهمية القصوى، والعمل على إزالة جميع العراقيل التي تنصب أمام مساواتها بالرجل؛ فهدف المخططات الأممية هو إرساء قواعد من أجل "المساواة والتنمية، بالرفع الفعلي لمداخيل النساء ودعم استقلاليتهن وموقعهن في مجال اتخاذ القرارات الأسرية والجماعية. وقد عملت هذه المخططات على إلزام كل الدول (وخاصة التي لا تملك قراراتها كالدول العربية التي وقعت اتفاقيات بيكين) بتفعيل التوصيات المقترحة، وذلك في إطار خطط عمل لإدماج المرأة في التنمية وفق التصورات الغربية الأحادية"[2].

وحيث أن المغرب وقع على هذه الاتفاقيات، فقد انخرط بدوره في تنزيل هذه التوصيات الصادرة عن مؤتمر بيكين الأخير، في إطار خطة عمل لإدماج المرأة في التنمية، وفي هذا الصدد قامت وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني بالمغرب في شهر مارس من سنة 1999 على عهد حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي، بتقديم مشروع سمته "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"، وقد كان على رأس هذه الوزارة السيد سعيد السعدي، إلا أن هذه الخطة

---

[1]- الجنس: يشير إلى الخصائص الفزيولوجية والبيولوجية للرجل والمرأة، بينما النوع يهتم بالتنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

[2] - محمد نجيب بوليف، العالم العربي بين تحديات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية، ، الرباط، ط 1 - 2003 - ص 136.

ستفجر نقاشا ساخنا وقويا بين مؤيدين ومعارضين لها[1]. وعلى أي حال فقد انتهى النقاش بالتحكيم الملكي وتشكيله لجنةً مكونة من مجموعة من العلماء والمفكرين والأطباء وكذا الفاعلين الاجتماعيين وممثلين عن المنظمات النسوية، وكذا بعض هيئات المجتمع المدني الفاعلة في الساحة، وتمخضت أعمال اللجنة بإقرار مدونة الأسرة الجديدة.

نخلص مما سبق إلى أن التحولات الداخلية وكذا التأثيرات الخارجية قد ساهمت في تعزيز وضعية المرأة واندماجها في الحياة العامة، لكن دون الحد المطلوب، إذ تبقى نسبة مساهمة المرأة في مناصب المسؤولية في قطاع الوظيفة لا يتعدى 10 في المائة[2]، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، وتؤكد أن هناك بطءاً في هذا المسار ليس مرده إلى القوانين والبرامج (فهي على ما يظهر من خلال الجرد الذي قمت به، متقدمة نحو إعطاء المرأة مكانتها وموقعها المعتبرين داخل المجتمع وفي مختلف دواليبه)، لكن مردها على ما يبدو إلى الذهنيات التي ما زالت تحكم مجموعة من الرجال ذوي المسؤوليات. إلا أنه رغم تسجيل هذه النسبة المتواضعة من النساء اللواتي يتحملن مسؤولية اتخاذ القرار في الوظيفة العمومية، فإنها تؤشر على مرحلة جديدة في مسار مشاركة المرأة في تسيير الشأن العام، كما تعبر عن تجربة ما زالت في بداية تشكلها، مما يستدعي مواكبة علمية في مجال البحوث الميدانية وخصوصا في حقل السوسيولوجيا، وذلك قصد الكشف عن الملابسات والأبعاد والترابطات العلائقية التي تكتنف حياة المرأة الموظفة والتي تتحمل المسؤولية في موقع القرار. وفي ضوء ذلك بلور الباحث الإشكالية المركزية، التي سيعمل على الإجابة عنها من خلال هذا البحث الميداني.

3-1-4-إشكالية البحث

كيف تتخذ المرأة القرار داخل الوظيفة العمومية؟ وهل هناك اختلاف بينها وبين الرجل؟ ثم ماهي الآليات والخطوات التي تساعد المرأة على اتخاذ القرار؟ وأخيرا ماهي أهم الصعوبات التي تحول دون ذلك؟ وكيف ينظر كل من الرجل والمرأة اللذين يقعان تحت مسؤولية المرأة في موقع القرار لسلطتها؟

---

[1]- هذا النقاش الحاد كان مرده إلى أن المعارضين للخطة اعتبروا هذا العمل استجابة لإملاءات المنتظم الدولي ولكون المشروع-حسب هذه الفئة- تضمن رؤية مخالفة" للشريعة الإسلامية" في بعض نقاطه، بينما يرى المؤيدون أنها ستساهم في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع .

[2] - la femme fonctionnaire dans l'administration publique – la femme aux poste de responsabilité op cit .

3-1-5-الفرضيات

أ . نظرة المجتمع للمرأة المتسمة بالدونية وعدم الاعتراف بكفاءتها، تمنعها من اتخاذ القرار داخل مؤسسة العمل.

ب . تمثل المرأة لذاتها هو الذي لا يؤهلها لاتخاذ القرار والحسم في تنفيذه.

ج . نوع التنشئة الاجتماعية التي تتلقاه المرأة لا يساعدها على اتخاذ القرار وصنعه.

د . تمثل الرجل والمرأة الموظفين لموقع المرأة في منصب المسؤولية يتسم بنوع من اللاتقدير واللاتثمين.

3-1-6-الإطار النظري

نظرا لارتباط موضوع اتخاذ القرار عند المرأة بمجال ثقافي يحكم التصورات والتمثلات السائدة في المجتمع، فإن الباحث اعتمد مقاربة النوع الاجتماعي، لكونها أداة فعالة تسمح بتسليط الضوء على هذا الموضوع، فالتحليل حسب النوع الاجتماعي يقوم على أساس تحديد وتفسير هذه العلاقات وكذا الكشف عن آثارها، وانعكاسها على الأفراد وعلى الجماعة والقصد من وراء ذلك هو تحديد إطار للمسؤولين عن اتخاذ القرار، يسمح بفهم التأثيرات المتباينة على النساء والرجال والتي يمكن أن تنتج عن السياسات المتبعة ومن ثم استنتاج القرارات المناسبة[1]. لذلك، تبدو المقاربة السوسيولوجية مفيدة في هذا الموضوع، على اعتبار أنها تسمح بالنظر من زوايا متعددة، تتجاوز الأرقام والإحصاءات والمعطيات والقوانين للغوص في الأبعاد العميقة التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، ثم بالتصورات والتمثلات التي تختزنها الذاكرة الجماعية والموروث الثقافي، إذ"يرتبط المجال الجنسي والعلاقات التي تحكمه ارتباطا متشابكا ومعقدا بعدة عوامل ذاتية وموضوعية واعية وضاربة في أعماق اللاوعي، راهنة ومرتبطة بالموروث متجلية بشكل أو بآخر في مسلكياتنا وعلى مختلف المستويات([2])، فغير خاف علينا أن هناك نظرة نمطية تحكم علاقة الرجال بالنساء تتعدى الدائرة الخاصة إلى الفضاء العمومي.

[1]-أمينة المريني -(التعليم والتكوين) ، بحث مقدم في إطار يومين دراسيين نظمتهما كل من مديرية الإحصاء وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.م س، ص:5 .

[2]- فاطمة الزهراء أزريول ،"نساء ورجال: التغيير الصعب" ،م،س،ذ ص 19.

3-1-7-أهداف البحث

سعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر من بينها ما يلي:

أ- دراسة وضعية المرأة في موقع المسؤولية، وكذا مختلف العلاقات التي تدخل فيها، وتأثير ذلك على سير المرفق العمومي من حيث العطاء والمردودية.

ب-إبراز الجوانب التي تؤهل المرأة لاتخاذ القرار، وكذا جوانب الضعف التي تعيقها في مهمتها، وذلك قصد إثارة انتباه المسؤولين والنساء أنفسهن بمكامن القوة قصد تعزيزها، وأيضا جوانب الخلل قصد تداركها.

ج- الإسهام العلمي في بلورة رؤى وتصورات تساعد المسؤولين على وضع خطط عمل لتأهيل المرأة لمواقع المسؤولية.

3-1-8-مجتمع الدراسة وعينة البحث

سعيا إلى بلوغ أهداف هذا البحث والتحقق من فرضياته استعمل الباحث تقنيتي البحث الكيفي: المقابلة غير الموجهة ومنهج دراسة الحالة، وذلك بالموازاة مع توظيف الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية المتوفرة بخصوص مؤشرات المشاركة النسوية في صنع القرار. وتبعا لما تم الاتفاق عليه بين أعضاء الفريق، حرص للباحث في تحديد العينة على أن تكون متعددة في تكوينها، بحيث تشمل النساء والرجال، وحالات سوسيو-مهنية مختلفة، ومستجوبين ومستجوبات من مدينتين مختلفتين، مدينة كبرى (الرباط) حيث استجوب 16 فردا، ومدينة متوسطة (تطوان)، حيث حصرن عدد المستجوبين في سبعة. كما راعى متغير السن، حيث أدرج في العينة 11 فردا من فئة السن 25-39 سنة،10 أفراد من فئة السن 40-54 سنة، واثنين ممن يفوق سنهم 54 سنة.

وغني عن البيان أن مثل هذا التعدد في تركيب العينة يسمح أكثر برصد مختلف أوجه المشاركة النسوية في صنع القرار، إضافة إلى أنه يقرب أكثر من بعض القواسم المشتركة بين النساء، وذلك حتى عندما تختلف أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية[1]". وعلى أساس هذه المتغيرات، أنجز 13 مقابلة فردية مع 17 امرأة (1 برلمانية، 3 ناشطات جمعويات، 2 ربتا بيت، 7 موظفات، 1 مهندسة، 1 مقاولة، 2 عاملات)، مقابلات فردية مع 6 رجال (1 مقاول، 1 مهندس، و4 موظفين إداريين). ثم

[1]- المختار الهراس، مرجع سبق ذكره، ص، 15.

منهج دراسة الحالة مع أسرتين استجوب في كل منهما المرأة وزوجها، وهكذا يكون مجموع من تم استجوابهم في إطار هذا البحث 21 فردا، موزعين على 17 امرأة و6 رجال[1]".

3-1-9- مصطلحات البحث

إن صنع القرار هو فن وعلم في آن واحد، وعملية اتخاذ القرار تنبثق من جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها بطريقة علمية، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد البدائل الممكنة للحل. كما أن اختيار أحد البدائل غالبا ما يتطلب أخذ الحس البشري في الحسبان عند تفحص أفضلية ما يترتب على بديل ما من النتائج، فصنع القرار الناجح يعتمد على التقدير السليم كما يعتمد على المعلومات الموثوقة. كما يمكن اعتبار عملية صنع القرار على أنها استخلاص القرار من مجموعة من البدائل وتقويمها واختيار الأنسب منها، وهذه العملية عبارة عن سلسلة من العمليات المؤدية إلى اتخاذ سلسلة متكاملة من القرارات التي يتكون من مجموعها القرار النهائي الأساس. أما عن الخطوات الأساسية لصنع القرار فيمكن إجمالها فيما يلي:

تحديد طبيعة مناهج العمل البديلة التي يمكن اختيارها والنظر في نتائج ما يترتب عن اتباع تلك المناهج.

جمع المعلومات المطلوبة التي تعين في تحديد ما إذا كان تصرف معين يؤدي الى نتيجة محددة أو لا ثم بعد ذلك، لابد من عملية تقويم هذه المعلومات وما يصلح منها وما لا يصلح في ميدان العمل وما يمكن أن يتمخض عنه من نتائج.

الخطوة الثالثة هي اختيار القرار الأنسب للحل، ويتم اتخاذ هذه الخطوة من صنع القرار في إطار الأهداف المؤسسة وغايتها.([10])

من خلال عرض هذا التعريف للقرار وللقيادة ولعملية صنع القرار يتبين أن الكاتب يتحدث عن مستوى تنظيري عال لمؤسسات الدولة، والهيآت المجتمعية لكن ذلك لا يمنع من الاستفادة منه في موضوع البحث كما يؤكد ذلك المختار الهراس.

3-1-10-قراءة في النتائج

بعدما استكمل الباحث الحديث عن الإطار النظري والمنهج، انتقل إلى مرحلة ثالثة وهي تفسير النتائج وربط ذلك بالإشكالية المطروحة وبالفرضيات المحددة سلفا. فما هي أهم هذه

[1]-- المختار الهراس، مرجع سبق ذكره

[10]- هشام الطالب ، دليل التدريب القيادي، 1996 ، الرباط، المغرب، بتصرف شديد.

الخلاصات والنتائج التي أسفر عنها البحث الميداني؟ وهل تمت الإجابة عن إشكالية البحث؟ وإلى أي حد كانت الفرضيات التي انطلق منها صائبة؟

قبل البدء في عرض أهم الخلاصات والاستنتاجات العامة التي خلص إليها الباحث في بحثه الميداني، لابد من ملاحظة منهجية تتمثل في أنه رغم وجود بعض الحالات المدروسة، التي انطبقت عليها الفرضيات المطروحة في هذا البحث، مثل وجود نظرة دونية للمرأة المسؤولة من طرف العاملين بالإدارة خصوصا الذكور، فإنه من مقتضيات البحث العلمي الرصين النظر إلى عموم الحالات، واستخلاص النتائج التي تعبر عن التوجه الغالب. وبالنظر إلى نتائج البحث العلمي الخاص بالعينات المدروسة، وبعد إجراء المقابلات معها، تبين للباحث أنها فندت الفرضيات المطروحة، لكن ليس بصفة كلية، فبعض الفرضيات تصدق على حالات، ولا تصدق على أخرى. وانطلاقا من الإشكالية التي كان الباحث قد انطلق منها في هذا البحث، والتي تتحدد فيما يلي: كيف تتخذ المرأة الموظفة القرار داخل ميدان العمل؟ هل هناك اختلاف بينها وبين الرجل؟ ثم ما هي الآليات والخطوات التي تساعد المرآة على اتخاذ القرار؟ وأخيرا ما هي الصعوبات التي تحول دون ذلك؟

أظهرت نتائج البحث الميداني، من خلال الحالات المدروسة، أمورا في غاية الأهمية، حيث يمكن القول إن الإشكاليات التي طرحت قد تمت الإجابة عنها. ويمكن تصنيف هاته النتائج على الشكل التالي:

3-1-11- كيفية اتخاذ المرأة القرار داخل منصب المسؤولية، والمميزات التي تختلف فيها عن الرجل:

- كل الحالات المدروسة تمارس فيها النساء سلطة اتخاذ القرار في دائرة اختصاصاتهن، معتمدات على تجربتهن المهنية، وأيضا على كفاءاتهن العلمية.
- الاستشارة مع المسؤولين، يمكن اعتبارها ميزة خاصة بالنساء المبحوثات، خصوصا في القضايا الحساسة، والتي تتطلب التريث وإنضاج قرار سليم وفي محله.
- تغليب الأسلوب الإنساني في التعامل مع المرؤوسين والمرؤوسات، ونادرا ما يتم اللجوء إلى المساطر القانونية.

- الجدية، والمثابرة، والعمل بفعالية وبحماسة، خصال تميز كل الحالات التي درست، وبشهادة المرؤوسين والمرؤوسات، الذين يعملون معهن.
- مشاركة المرأة في إنضاج القرارات الخاصة بسير العمل الإداري، جنبا إلى جنب مع الرجل دون تمييز يذكر.
- التريث وعدم التسرع في اتخاذ القرار، يمكن اعتبارها خاصية مميزة للنساء المدروسات.
- تفوق جل النساء المبحوثات، في القيام بمهامهن كمسؤولات، ويمكن اعتبارهن تجارب ناجحة في هذا المجال.
- الميزات الذاتية كالكفاءة والمهنية للمرأة المسؤولة تعتبر من العوامل التي تساهم في نجاح المرأة في مهامها.
- ظروف التنشئة الاجتماعية، والمستوى العلمي العالي، كانا عاملين حاسمين في تمكن كل الحالات المدروسة، من تحقيق النجاح المهني، وتحمل مسؤوليات، والقيام بكافة الأعباء الملقاة على عواتقهن بكل جدية وتفان.
- كلما كانت الظروف السوسيواقتصادية والاجتماعية مساعدة كان أداء المرأة المسؤولة عاليا، فذلك يعتبر بمثابة السبب الذي يؤدي إلى نتيجة.

3-1-12-المعيقات التي تقف في وجه النساء المسؤولات حين اتخاذهن القرار

قبل البدء في تفصيل هذه المعيقات، أشار الباحث الى نقطة مهمة وهي أن أغلب الحالات المدروسة، استطعن تجاوزها بدرجات متفاوتة، وهناك حالات أخرى وإن كانت قليلة بالنسبة إلى مجموع العينات يجدن صعوبات في تجاوز تلك المعيقات.

لا ترتبط المعيقات التي تحول دون تحقيق المرأة لريادتها في موقع المسؤولية بنظرة الرجال للنساء والمتسمة بالدونية (كان الباحث قد وضع هذه الفرضية قبل البحث)، لكنها تكمن، بالدرجة الأولى، في الاعتبارات التالية:

- طبيعة الإدارة المغربية وأسلوب الحكامة المتسم بعدم الشفافية وثقافة اللامسؤولية هما اللذان يعيقان بروز أكبر عدد ممكن من النساء في صناعة واتخاذ القرارات، سواء منها الإستراتجية أو الإدارية أو العادية.
- الإكراهات المرتبطة بالظروف العائلية، تؤثر سلبا على سيرورة عمل المرأة في موقعها كمسؤولة (عبرت لنا إحدى المستجوبات أنها حرمت من عدة لقاءات تكوينية علمية خارج أرض الوطن بسبب رعايتها لأبنائها).
- الثقافة السائدة عند جميع الموظفين، والتي تتسم بالجمود ونوع من الكسل وعدم وجود الإنتاجية بالشكل المطلوب، وهذا مرتبط أيضا ببنية الإدارة المغربية ككل، من توقيت وحوافز وأمور أخرى... كل ذلك يثبط من العزائم ويحول دون إنجاح المبادرات أو القرارات سواء صدرت من طرف الرجل أو المرأة
- نوع التنشئة الاجتماعية، الذي تتلقاه المرأة لا يساعدها على التأهيل لتحمل مسؤوليات (ولا ينطبق بشكل تام على هؤلاء المبحوثات لأنه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كانت التنشئة الاجتماعية عاملا مساعدا لهن).

3-1-13-تقييم الرجال للمرأة المسؤولة في موقع القرار

تشكل الخلاصات التي توصل إليها الباحث من خلال استقصاء آراء ومواقف وتوجهات هذه العينة، تفنيدا لما تم وضعه من فروض:

- أجمع كل المستجوبين أنه لا يوجد هناك تمييز بين الرجل والمرأة في موقع المسؤولية، بل إن المحدد الأساس، هو الكفاءة والمهنية والحنكة والتجربة، وليس جنس المسؤول.
- هناك مجموعة من الحالات عبرت عن أن إسناد المسؤولية للمرأة قد يضفي دينامية جديدة على الإدارة المغربية.
- المرأة جدية وتحرص على إتقان العمل ومتابعة تنفيذه.
- المرأة نادرا ما تتورط في ملفات الفساد الإداري والرشوة، عكس الرجل الذي له جرأة أكبر في الانغماس في هذه الأمور. (ولعل الوقائع التي نعاينها تؤكد هذا المنحى).
- كل الحالات، تتلقى القرارات من المرأة المسؤولة بشكل عادي، ودون حساسية في الأمر.

- إدماج وإشراك النساء في موقع القرار يعتبر خطوة إيجابية لإرجاع الأمور إلى نصابها.

3-1-14-تقييم النساء لأداء المرأة في موقع القرار

يمكن القول إن مختلف الآراء التي عبرت عنها النساء، تتشابه إلى حد ما مع مواقف الرجال، كما توقف عند ذلك الباحث الهراس، لكن تبقى هناك اختلافات، وعليه، سنعرض أهم هذه الخلاصات وخصوصا المختلفة عن الرجال، والتي تتجلى في:

- تأييد كل المبحوثات لتقلد المرأة المسؤولية، مع إلحاحهن على تشجيع أكبر لهذه الدينامية داخل كل مؤسسات الدولة والمجتمع، وليس فقط داخل أسلاك الوظيفة العمومية،
- تفهم المرأة المسؤولة للمشاكل التي تعاني منها الموظفات والموظفون، أكثر مما يشعر بذلك الرجل.
- غلبة الطابع الإنساني في التعامل مع المرؤوسين.
- المرأة عندما تسند لها مهمة، تحاول أن تبذل أقصى جهدها.
- المرأة المسؤولة لا تشعر بإحساس التفوق، وبالتالي فالتعامل معها يكون تلقائيا، عكس الرجل.

بعد بسط أهم الخلاصات التي توصل إليها البحث الميداني، يبدو من المنهجي، إبداء ملاحظات أساسية تتصل بشكل مباشر بمنهج الدراسة، **فمنهج دراسة الحالة**، كما يقرر ذلك مجموعة من الدارسين، يجب التعامل مع نتائجه بحذر إبستيمولوجي شديد، خصوصا في عملية التعميم، كما أن العينة المدروسة، كما فصلت ذلك في المحور الخاص بتفريغ المعطيات الخاصة بالمرأة المسؤولة، يظهر أنها عينة متميزة، بحكم مستواها العلمي العالي، وأيضا بكونها تعيش في ظروف عائلية واجتماعية وكذلك مادية مساعدة، دون أن ننسى المرحلة التي أنجز فيها هذا البحث، والتي تتميز بوجود دينامكية جديدة تتمثل في إسناد مسؤوليات للنساء، وهذا ما أكدته لي إحدى المستجوبات بحيث قالت إنها لقيت تشجيعا كبيرا من طرف إدارتها لتحمل مسؤولية رئيسة مصلحة. لذلك، فالاستمرار في مثل هذه البحوث أمر ضروري، حتى تتم مراكمة النتائج وعقد المقارنات اللازمة لتكون نظرتنا أقرب إلى الموضوعية منها إلى الذاتية.

3-1-15-استخلاصات وملاحظات نقدية

يعد موضوع صنع القرار عند المرأة في المغرب، من المواضيع الجديدة التناول من طرف الباحثين والدارسين، وهو ما تؤكده قلة المراجع والأبحاث، والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى كون تقلد المرأة للمسؤوليات في الإدارة المغربية يعتبر ظاهرة جديدة في مغرب الألفية الثالثة. لكن في السنوات الأخيرة، أي منذ 1999 إلى الآن، بدأت دينامية جديدة، في إدماج مجموعة من الأطر النسائية في دواليب صناعة القرار، بما يعنيه ذلك من تمكينها من ممارسة كافة حقوقها دون تمييز بينها وبين الرجل. من خلال ذلك، كان بحث الهراس محاولة للإجابة عن السؤال الذي قد يطرحه كل متتبع لمجمل التغيرات التي تقع في مجتمعه، وهو: ما هو الجديد الذي حصل عندما تحملت المرأة المسؤولية في الوظيفة العمومية؟ وهل يمكن أن نقول أن حضور المرأة في موقع القرار سيضفي على الحياة الإدارية طعما خاصا؟ وما هي الصعوبات التي تعترض هذه المسؤولة وتحول دون تمكنها من اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير المرفق العام؟

باعتبار السوسيولوجيا حقلا خصبا ومنفتحا وشموليا في التعاطي مع مختلف الظواهر الاجتماعية، فقد اعتمدت مقاربة الباحث لهذا الموضوع على مختلف الزوايا التي تبدو وجيهة لتكوين صورة أكثر موضوعية عن هذه الإشكالية، حيث اشتملت الدراسة على مقاربة النوع الاجتماعي للقرار عند الموظفة وغيرها، وقد بينت أهمية هذه المنهجية الجديدة في التعاطي مع مثل هذه الموضوعات، لاعتبارات عديدة، كونها تسمح لنا بمعاينة مختلف العلاقات التي تجمع بين المرأة والرجل، وطبيعة المواقف التي تؤطر نظرة المجتمع للمرأة، وهو ما جعل النتائج المُتوصَّل إليها معبرة في هذا الباب، حيث يمكن القول إنها أجابت عن الإشكاليات التي كنت قد طرحتها. فالمرأة المسؤولة، من خلال الحالات المدروسة، تمارس القرار بكل قوة وجرأة ونجاح، حيث برهنت العينات المدروسة، على كفاءة عالية وخبرة جد مهمة. وما أعطى لهذا البحث أهمية، هو ما عبر عنه الرجال المبحوثون، كعينة مكملة للعينة السابقة، من آراء ومواقف مؤيدة لتحمل المرأة للمسؤولية، وتقدير عال لما تقوم به من جهود.

وختمت الدراسة بموقف النساء من المرأة المسؤولة، وقد عبرت عن توجهات من الأهمية بمكان؛ إذ وجدت النساء في هذه المسؤولة تفهما أكبر لمشاكلهن من الرجل، وتعاملا إنسانيا رفيعا، بالإضافة إلى مطالبهن بإدماج أكبر للنساء في موقع المسؤولية، بما يتناسب وكفاءتهن ومجهوداتهن.

تلك هي أهم المحاور التي اشتمل عليها بحث الهراس، ولا شك أنه ما زالت هناك جوانب مهمة لم يتطرق إليها، ربما تشكل دعوة لباحثين آخرين وباحثات أخريات لمواصلة واستئناف ما لم تتم ملامسته، وكما يقال لكل شيء إذا ما تم نقصان.

بالرغم من أهمية دراسة الهراس، فإن كان ذلك لا يمنع من إبداء مجموعة من الملاحظات المنهجية التي تمكنا من استجلائها في قراءتنا لهذا العمل.

أولا: الملاحظة المركزية في البحث، هو الحضور المحتشم إن لم نقل المنعدم، للإطار النظري للبحث، خصوصا في موضوع تتشابك فيه العديد من الأطر النظرية والبراديغمات التفسيرية، كنظرية الفاعل، والأنساق المغلقة أو المرنة، وسوسيولوجيا النوع الاجتماعي، والفعل الاجتماعي، والهيمنة الذكورية، والسلطة، وما إلى ذلك من مفاهيم وأطر، ربما كانت ستضفي على البحث طابعا أكثر تفسيرية مما هو عليه الآن.

ثانيا: على مستوى العينة المعتمدة في البحث، فهي عينة جد محدودة، ولا تسمح لنا بتعميم النتائج على المستوى الأوسع. والحاصل أن هذا الموضوع يحتاج إلى استقصاءات جد موسعة لبناء صورة أكثر واقعية عن أشكال بناء القرار وصنعه من طرف المرأة في العديد من المستويات الاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية وغيرها.

ثالثا: غياب النفس النقدي، بمعناه السوسيولوجي في البحث، وكأننا أمام نوعية من بحوث الخبرة التي تقدم للهيئات والمؤسسات الرسمية وغيرها، بدليل وجود مجموعة من التوصيات. والحاصل أننا في السوسيولوجيا لا نقدم "وصفات"، بل مهمتنا الرئيسة هي الفهم والتفسير والشرح وفك السحر عن الظواهر الاجتماعية. وأكثر من ذلك، القدرة على تقديم نقد وتفكيك للبنى المجتمعية في علاقتها وتداخلاتها مع العديد من المجالات الحياتية. وعندما نتأمل موضوع "صنع القرار عند المرأة"، لا يمكن اختزاله في مسألة بسيطة ووحيدة النظر، بل هي تمتد إلى البناء المجتمعي والسوسيوثقافي ككل، ولهذا نجد "بورديو" يؤكد أن "الهيمنة الذكورية في المجتمعات الحديثة لا تقوم على عنف البنى المادية، وإنما على عنف البنى الرمزية، فهي تقوم على قوة الرمز والمعرفة والثقافة والتواصل. إنها هيمنة رمزية بالدرجة الأولى، فتأثيرها لا يمارس داخل المنطق الخاص للوعي (بصيغة الجمع) العارف، ولكن عبر خطاطات الإدراك والتقدير

والفعل المكونة للهابتوسات"[1]. وعليه، فإن البحث في مسألة القرار عند المرأة، لا بد أن يستحضر، فيما يستحضر، هذه البنية الرمزية التي تشكل إرثا مترسبا في وعي ولا وعي المجتمع، بل وأكثر من ذلك، إنه يمتد إلى كل مجالات الحياة؛ إذ "من البديهي أن مبدأ تأبيد علاقات السيطرة لا يكمن، فقط، في أماكن ممارستها الأكثر بروزا للعيان، أي داخل الأسرة، وإنما كذلك داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإنتاجية والسياسية المختلفة، كالمدرسة والمعمل والإعلام والحزب، وبوجه عام داخل الدولة باعتبار هذه المؤسسات مجالات لإعداد وفرض مبادئ الهيمنة التي تمارس داخل العالم الأكثر خصوصية، كما في المجال العام[2]".

3-2- المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية[3]"

من بين الأطروحات التي تناولت العمل السياسي عند المرأة بشكل مباشر، نجد العمل الذي قامت به الباحثة "أسماء بنعدادة،2007"، إذ يعتبر هذا العمل جديرا بالاهتمام والنقد والمساءلة، لما يطرحه من قضايا وأفكار ومنهجيات ونتائج. فما هو السياق العام والخاص الذي أنجز فيه هذا العمل؟ وما هو الجديد الذي أتى به؟ وما هي أهم الملاحظات النقدية التي يمكننا تسجيلها حوله؟

3-2-1- في السياق

نظرا لقلة الأعمال والابحاث الجامعية والأكاديمية في موضوع العمل السياسي عند المرأة، ونظرا للتحولات التي طبعت مغرب الألفية الثالثة، فقد شكل ذلك أهم الحوافز وراء هذا العمل، كما تقول بذلك الباحثة نفسها:" بحكم هذه التحولات أصبح موضوع المرأة والسياسة يحتل مكانة بارزة في الخطاب السياسي العام ويتموقع في قلب الرهانات الإيديولوجية والسياسية لمختلف الفاعلين السياسيين، فكيفما كان المصدر، دولة أو أحزابا أو جمعيات، وكيفما كان مضمون الخطاب يساريا تقدميا، رسميا أو إسلاميا، إلا ويجعل من المطالبة بحقوق المرأة وضرورة إدماجها سياسيا، نقطة محورية في برنامجه[4]".

---

[1]- عصام عدوني، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية، مساهمة ضمن كتاب جماعي، "المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (70)، تحرير، عبد الاله بلقزيز،2014، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص،28.

[2] - نفسه.

[3]-أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة أطروحات (2) سنة، 2007، الرباط.

[4]--أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة: مرجع سابق.

3-2-2- في منهجية العمل البحثي

كأي عمل علمي وبحثي، فإن الباحثة اختطت لنفسها مقاربة منهجية تقوم أولا على جرد وتصنيف أهم الدراسات التي أنجزت حول موضوع العمل السياسي عند المرأة. وفي مرحلة ثانية قدمت رؤيتها لعملها، وهذا ما يمكن تسميته بمراجعة الأدبيات.

3-2-3-في تصنيف وجرد أهم الدراسات السابقة

انطلقت الباحثة من فرضية أن البحوث في موضوع المرأة والسياسة تتميز بالقلة والضعف الكمي والنوعي، وهكذا يمكن تصنيف الدراسات المنجزة حول المرأة بوجه عام، وعن علاقتها بالسياسة بوجه خاص، على قلتها إلى عدة أصناف:

أ . **كتابات مؤسساتية:** "يقصد بها الكتابات التي تنجز خارج الجامعة ، وهذه الدراسات تتم تحت طلب إحدى الهيئات الحكومية أو الدولية، وتكون وفق أهداف مرتبطة بالاستراتيجية والسياسة التخطيطية التي تضعها الهيأة المشرفة". وجدير بالذكر أن "الجمعيات النسائية ساهمت بدورها في إنجاز هذا النوع من الدراسات، والتي تكون في غالب الأحيان على شكل تقارير حول وضعية المرأة في مجالات مختلفة بما فيها المجال السياسي، والتي انصب اهتمامها في بداية الثمانينيات على الجانب القانوني، خاصة مدونة الأحوال الشخصية، أما في أواسط التسعينيات، فأصبحت أغلب الدراسات تهتم بالتمثيلية السياسية للنساء. ويمكن الإشارة في هذا السياق، إلى مختلف الوثائق والتقارير الحزبية، خاصة تلك التي تصدرها القطاعات النسائية، والتي يطغى عليها الجانب السياسي أحيانا، والمطلبي أحيانا أخرى".

ب-**جماعات البحث:** "تتكون من مجموعة من الباحثين والباحثات المهتمين والمهتمات بقضايا المرأة، والتي تتلقى بدورها مساعدات مالية من بعض الهيئات الدولية الداعمة، لكنها لا تكون موجهة، مما يجعل أعمالها قريبة من الأبحاث العلمية، هدفها هو التوثيق والبحث والنشر".

ج-**كتابات علمية:** يقصد بها الأبحاث التي تنجز في إطار الجامعات أو يقوم بها الباحثون والباحثات المتخصصون .. في المجال، وفي هذا الإطار يمكن ذكر مراكز الأبحاث حول المرأة التابعة لبعض الكليات، كالرباط وفاس والقنيطرة ومكناس، وهي تركز على الأنشطة الإشعاعية ..."

د . **الاعمال الفردية:** وفيها أدرجت الباحثة كلا من أعمال الراحلة فاطمة المرنيسي، وقد توقفت عند واحد من أهمها (سلطانات منسيات)، أو من خلال بحوث الباحثة رحمة بورقية،

(Femmes et Fécondité,1996). وكذلك أعمال الباحثة " زكية داوود" (Féminisme et politique au Maghreb, soixante ans de lutte, 1993). وأخيرا توقفت عند البحث الذي أنجزته الباحثة والمناضلة السياسية مليكة العاصمي، والموسوم ب (المرأة وإشكالية الديمقراطية: قراءة في الواقع والخطاب،1991.)، وقد خلصت العاصمي فيه إلى أن الخطاب السائد حول المرأة والتجربة الديمقراطية خطاب نخبوي تصفوي يبعد النساء ولا يخدم مصالحهن."، وكذلك العديد من الكتب والمؤلفات الفردية.

وتخلص الباحثة من خلال قراءتها الخاصة لهذه المؤلفات إلى خلاصة مركزية، وهي أن هناك معطىً عامّا، هو ضعف الدراسات العلمية حول موضوع المرأة والعمل السياسي، مما يسمح بالقول بكون البحث في هذا التخصص "سوسيولوجيا العمل السياسي النسائي" ما زال في بداياته الأولى، وأن أغلب البحوث، لم يطور براديغمات تفسيرية ولا حتى أطراً نظرية لمقاربة مثل هذا الموضوع. لكن وإن كنا نتفق مع الباحثة في ما توصلت إليه، فإننا لم نلمس في بحثها ما يدل على تبني الباحثة لإطار نظري واضح ولبراديغم حاكم وموجه لبحثها، اللهم ما أعلنته في العديد من الصفحات، من أنها تتحسر على عدم استفادة البحث العلمي مما يعتمل من تراكم في حقل التنظير السوسيولوجي والإبستمولوجي من تراكمات.

3-2-4-إشكالية البحث ومنهجيته

يمكن اعتبار مرحلة صياغة الإشكالية البحثية من أعقد العمليات في بناء الموضوع، وقد كانت الباحثة على قدر من الوعي بهذه الصعوبة، لأن موضوعها يتفرع إلى عدة مستويات، فهي من جهة تريد الكشف عن الوظائف التي يقوم بها التنظيم النسائي في الحياة السياسية بشكل عام. ثم هي، بعد ذلك، تطمح لكي تكشف عن العلاقة التنظيمية التي تؤطر هذه التنظيمات النسائية في علاقتها بالأحزاب السياسية التي تحتضن هذه التنظيمات. وفي مستوى ثالث، قررت الباحثة أن تخوض في أعماق البنية التنظيمية للقطاعات النسائية من خلال مساءلة كيفية توظيفها لهذه الآليات في علاقتها بالحزب الأم، وأيضا في كيفية بلورة طرق تنظيمية تتناسب مع الخصوصية النسائية في العمل السياسي.

بخصوص المنهجية التي اعتمدتها الباحثة، فهي تقتصر على " تقنية تحليل المضمون في قراءة وتحليل الأدبيات والمقررات الحزبية المتعلقة بالمسألة النسائية من تقارير وبيانات وأوراق تنظيمية

وقوانين أساسية وداخلية، سواء تلك التي صدرت باسم كل حزب، أو تلك التي صدرت باسم قطاعه النسائي منذ فترات تأسيسه إلى حدود 2004". وبررت عدم لجوئها لتقنية البحث الكمي، عبر آلية الاستمارة، نظرا لعدم وجود قاعدة معطيات خاصة بالمنتميات، من النساء، للأحزاب السياسية ولهيئاتها التنظيمية والجمعوية.

أما عينة البحث، فقد تكونت من ستة أحزاب بقطاعاتها النسائية التابعة لها، وهي: حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التجمع الوطني للأحرار، العدالة والتنمية. وقد كان على الباحثة أن تقدم تبريراً لهذا الاختيار، لكنها سكتت عن ذلك، رغم أن بنية العينة تبقى جد معبرة، حيث أنها تضمن أهم حتى لا نقول كل أطياف اللون السياسي والإيديولوجي بالمغرب. فحزب الاستقلال يرمز للمرجعية المحافظة، بينما حزب العدالة والتنمية يرمز للانتماء الإسلاموي في توجهاته ورؤاه واختياراته المذهبية، في حين شكل كل من حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية " و"التقدم والاشتراكية"، المرجعية اليسارية بكل تشعباتها واختلافاتها. وبقي حزب التجمع الوطني للأحرار، والذي يحيل على المرجعية "الليبرالية"، رغم تحفظي الشديد على هذا التصنيف، لأن الحزب لا يظهر عليه من خلال مراجعة عميقة لتصوراته أنه يتبنى هذه المرجعية، لكن عموما، وبالرغم من الملاحظات السابقة، فإن اختيار العينة، يبقى معبرا جدا ويعكس الرؤية الخلفية التي حكمت الباحثة في عملها هذا.

بقي أن نشير إلى أن الباحثة عملت على توزيع أقسام الكتاب وفصوله عبر قسمين رئيسيين: يعالج القسم الأول: القطاعات النسائية وتحليل الخطاب، حيث عملت الباحثة على تفكيك وإبراز أهم الخطابات المرجعية لكل حزب على حدة، حيث خصصت الفصل الأول للقطاعات النسائية والمرجعية السلفية (حزب الاستقلال). أما الفصل الثاني، فقد خصصته للتنظيمات اليسارية وللمرجعية الاشتراكية. والفصل الثالث، لحزب العدالة والتنمية ولمنظماته النسائية ولمرجعيته الإسلامية، وأخيرا الفصل الرابع في هذا القسم، خلص إلى القطاعات النسائية التابعة لحزب التجمع الوطني للأحرار، ولمرجعيته الليبرالية. بينما نجد في القسم الثاني، حديثا عن" المشاركة السياسية للقطاعات النسائية الحزبية"، وفيه توقفت الباحثة بالشرح والتفصيل، إلى "ضعف تمثيلية المرأة في مراكز القرار السياسي" (الفصل الأول). ثم "القطاعات النسائية مكون من مكونات الحركة النسائية"، (الفصل الثاني) ويضم مبحثين أساسين هما: "من مدونة الأحول الشخصية إلى مدونة الأسرة"، ثم "مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية". وقد راعى اختيار الباحثة في هذا التقسيم مسألة التدرج وبناء الموضوع من العام إلى الخاص.

3-2-5-أهم الخلاصات الأساسية

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، وهي تحليل الخطاب المرجعي للتنظيمات النسائية التابعة للأحزاب السياسية، فإن الباحثة انتهجت مقاربة مقارنة، حيث حاولت أن ترصد أوجه الاختلاف والتنافر بين مكونات العينة، ومن جهة أخرى، قامت برصد أوجه التشابه والتقاطع.

3-2-5-1-أوجه الاختلاف في تصور الأحزاب للمسألة النسائية

بالرغم من انتماء الأحزاب ذات المرجعية الاشتراكية ممثلة في: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي إلى المرجعية نفسها، فإن رؤيتها للعمل النسائي مختلفة خاصة على المستوى التنظيمي، حيث نجد أن الاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديمقراطي يتوفران على قطاع نسائي، تأسس الأول في سنة 1975 مع المؤتمر الاستثنائي للحزب ومازال يشتغل إلى الآن، أما الثاني فتأسس في 1983 مباشرة بعد حصول المنظمة على الاعتراف القانوني، إلا أنه توقف بحكم الانشقاق الذي عاشته المنظمة في 1996، ففقد أغلب أطره، ثم توقف نهائيا مع انصهار المنظمة مع أحزاب أخرى في تنظيم جديد، بينما التقدم والاشتراكية لا يتوفر على قطاع نسائي لأنه اختار صيغة العمل المشترك بين النساء والرجال وسط الأجهزة الحزبية، وقد أسست مجموعة من أطره النسائية "الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب سنة 1985. وفي مؤتمره الأخير المنعقد في 2002 أسس لجنة وطنية متساوية الأعضاء للاهتمام بالمسألة النسائية مكونة من النساء والرجال".

في حين ينفرد حزب الاستقلال بالمرجعية السلفية وبتجربته الخاصة في هذا المجال وهي الانتقال من صيغة العمل المشترك إلى العمل بصيغة التنظيم النسائي التابع للحزب، أطلق عليه اسم المنظمة وليس اسم القطاع. أما حزب التجمع الوطني للأحرار، فقد غابت المسألة النسائية عن اهتمامه لأزيد من عقدين من الزمن، وفي مؤتمره الأخير الذي انعقد في يونيو 2002 قرر خلق قطاع نسائي ما زال في مرحلة التبلور". بالمقابل، حتى حزب العدالة والتنمية[1]، لا يتوفر على قطاع نسائي، وإنما على منظمات وجمعيات نسائية داعمة له تلعب أدوارا شبيهة بالأدوار التي تلعبها القطاعات النسائية، لأنها تحاول الحضور في مختلف المناطق، إلا أنها تختلف عن القطاعات في كونها تؤطر النساء من داخل وخارج الحزب، بمعنى أن المرأة يمكن أن تدعم الحزب وتشارك في أنشطته دون أن تنتمي له بكيفية

[1] - وجبت الاشارة إلى أن زمن إجراء البحث الميداني، يعود لسنة 2003، وبدون شك فالمعطيات الحالية تختلف من حيث توفر الحزب على منظمة نسائية تحت اسم "منظمة نساء العدالة والتنمية"، والتي ترأسها السيدة: بسيمة حقاوي.

مباشرة ولا أن تحمل بطاقته (تقصد الجمعيات المساندة للحزب، مثل حركة التوحيد والإصلاح الإسلاموية). هذا ويتوفر الحزب على لجنة قضايا المرأة والأسرة مكونة من نساء ورجال، مهمتها تدارس جميع القضايا المتعلقة بالمرأة واقتراح ما تراه مناسبا على الأمانة العامة للحزب".

وفيما يخص المرجعيات الحاكمة للقطاعات النسائية الحزبية، فهي مسألة خلافية، نظرا لما يترتب عنها من مستتبعات وانعكاسات على المستوى القانوني والاجتماعي ومسألة التمثيلية في مراكز القرار، إذ "تؤمن القطاعات النسائية التابعة للأحزاب الاشتراكية بالمرجعية الحقوقية إلى جانب المرجعية الإسلامية[1] ومن هنا تتبنى كل المواثيق الدولية وتطالب الدولة بالتوقيع عليها وملاءمة القوانين المغربية معها، كما تطالب أحزابها بتفعيلها، في حين نلاحظ أن منظمة المرأة الاستقلالية تتأرجح بين المرجعيتين مع إعطاء المرجعية الحقوقية السياسية في مؤتمرها الأخير مزيدا من الاهتمام وتركيزها بالدرجة الأولى على الحقوق السياسية، معتبرة أن وصول المرأة إلى مراكز القرار هو المنفذ الأساس لتجاوز وضعية التهميش التي توجد عليها، في حين نجد أن حزب العدالة والتنمية يتبنى المرجعية الإسلامية معتبرا أن المواثيق الدولية "سلعة مستوردة" لكنه ليّنَ من مواقفه وأبدى استعداده للتعامل معها، إذا لم تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية".

3-2-5-2-أوجه التشابه

أولا على المستوى التنظيمي: بالنسبة إلى القطاع الاتحادي وقطاع منظمة المرأة الاستقلالية، تعتبر تنظيمات وطنية لها فروع في مختلف المدن، بحيث هناك أجهزة منتخبة، ويحدد القانون الداخلي لكل قطاع المدة القانونية لتجديد هياكله وطنيا ومحليا، إلا أن الملاحظ أن جلها لا يحترم الاستحقاقات الانتخابية لتجديد هياكله ونخبه النسائية، باستثناء حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية.

على المستوى النظري: هناك اختلاف في تصور المنظمات والهيئات النسائية التابعة للاحزاب المدروسة من تغيير "مدونة الأحوال الشخصية"، فإذا كانت التنظيمات اليسارية، ممثلة في كل من الاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديمقراطي وحزب التقدم والاشتراكية، تطالب بتغيير هذه المدونة، فإن منظمة النساء الاستقلاليات، اتخذت موقف عدم الاستعجال، واتسم موقف منظمة النساء اللواتي

[1] - وجبت الاشارة إلى ان هذه النتيجة لم تقدم بشأنها الباحثة أية تدقيقات أو تعميق للنقاش بشأنها، بل اكتفت بايرادها بشكل عابر، هذا مع العلم ان المسألة تحتاج إلى نقاش. إذ كيف يمكن فهم تبني الاحزاب السياسية اليسارية للمرجعية الاسلامية؟ وكيف عملت على دمج هذه المرجعية بالمرجعية الحقوقية والكونية؟

ينتمين لحزب التجمع الوطني للاحرار " بالحياد"، بينما برز موقف الرفض والمعارضة الشديدة لنساء حزب العدالة والتنمية.

يمكن القول أن إحدى النتائج التي توصلت إليها الباحثة هو "أن إحدى خصوصيات هذه القطاعات هي كونها انبثقت من الأحزاب كمؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة، أي أنها انبثقت من العمل السياسي الحزبي بضوابطه، ومعادلاته وإكراهاته وحساباته، مما يجعلها محكومة بهذه الإكراهات وغير قادرة على الانفلات منها مهما كانت طموحاتها، الأمر الذي يجعل منها تنظيمات سياسية أكثر منها تنظيمات نسائية، تنضبط للثقافة الحزبية والطرق التنظيمية المطبوعة في غالب الأحيان بغياب الديمقراطية الداخلية وضعف الحوار بين القمة والقاعدة، مما يجبرها على الخضوع للسلطة الهرمية والتراتبية الحزبية في اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة في تاريخ الحركة النسائية المغربية في بداية الألفية الثالثة.

ومن بين أوجه الاختلاف الشديد بين المنظمات النسائية الحزبية، نوعية المقترحات والحلول، فإذا كانت جل هذه المنظمات تتفق على تشخيص وضعية المرأة ودونيتها وتهميشها في عدة مجالات، فإنها لا تتفق على مستوى الحلول والبدائل والمنطلقات الفكرية والنظرية؛ فمنظمات اليسار تتبنى المرجعية الحقوقية، كالأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي، في "تحليل العلاقات بين الجنسين في كافة المجالات خاصة منها السياسية والمساواتية، والتمييز الإيجابي وإقرار المناصفة كمبدأ شمولي في النظر للعديد من المفارقات، أما القطاع النسائي التابع لحزب العدالة والتنمية، فإنه يرفض تبني هذه المقاربات والرؤى والنظريات في تحسين وضعية المرأة ويعتبرها "دخيلة" على ثقافة المجتمع المغربي، ويركز بالمقابل على نواة الأسرة، باعتبارها البنية الأساسية في ضمان لحمة المجتمع وتماسكه، ولهذا نجده يولي أهمية قصوى في برامجه وخطاباته وشعاراته وإديولوجيته لهذه النواة. لكن الموقف الملتبس من هذه القضايا، هو الذي نجده عند المنظمة النسائية لحزب الاستقلال، والذي لا يعلن رفضه للمواثيق الدولية والحقوقية ولا حتى في رفضه لتبني بعض المفاهيم والمقولات والنظريات التفسيرية التي تمتح من الفكر الغربي، كمفهوم النوع الاجتماعي أو الإنصاف أو المساواة، لكنه بالمقابل لا يتردد في الإعلان عن كونه مستعدا لتبني هذه المقولات...." .

أما فيما يخص القسم الثاني من الدراسة، فيمكن اعتبار الفرضيات التي انطلقت منها الباحثة، أنها تحققت ولو في حدودها الدنيا، فضعف تمثيلية النساء في الحياة السياسية، مرتبط بسياق سيوسيوثقافي وسوسيوقانوني وسوسيوحضاري، وهكذا:"تعكس النسب الضعيفة لتمثيلية المرأة في مختلف

الهيئات السياسية، سواء في المؤسسة التشريعية أو التنفيذية أو في مناصب القرار العليا، حجم اللامساواة والتمييز بين الرجال والنساء على المستوى السياسي. وقد جعلت هذه النسب المحدودة مواطنةَ المرأة، ولمدى أربعة عقود، تتحدد في كونها مواطنة ناخبة بالدرجة الأولى، وحصرت كينونتها السياسية في حملها بطاقة الناخبة وتوجهها إلى صناديق الاقتراع ومنح أصواتها للرجال. وبحصر المشاركة السياسية في عملية التصويت تصبح المواطنة السياسية للمرأة مواطنة تمييزية ناقصة تعمق الهوة بينها وبين السياسة، وبينها وبين الرجل من حيث علاقتهما بالسلطة. عملت هذه الوضعية على تعميق النظرة المغلوطة عند الفاعلين السياسيين الذين ما فتئوا يذكرون الفصل الثامن من الدستور (تقصد دستور ما قبل 2011) بكثير من الاعتزاز متجاهلين أن استثماره الصوري لا يساهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقدر ما يساهم في تقوية مواقعهم السياسية وتثبيت علاقاتهم بالسلطة".([1])

وعليه، فإن النتائج التي توصلت إليها الباحثة لم تأت بجديد، اللهم تأكيدها لحقائق موجودة في واقع الممارسة السياسية في التجربة المغربية، "فالانتماء الحزبي للمرأة المغربية هو انتماء من الدرجة الثانية أبقاها لمدة عقود على هامش الممارسة السياسية. كما جعل قطاعاتها الحزبية تنظيمات صورية، بدون سلطة، لا تتمتع بحق اتخاذ القرار، ولا بحق الدفاع عن ترشيح نسائها للانتخابات، وإنما تنظيمات تهيئ النساء للقيام بالحملات الانتخابية لصالح الرجل، وتنتج نخبا نسائية بدون سلطة غالبا ما تتحول ممارستها السياسية إلى ممارسة محكومة بهواجس وحسابات مرحلية، لهذا تعتبر المشاركة السياسية للنساء المنتميات للأحزاب مشاركة مبتورة وناقصة، لم تمكن النخبة النسائية، بعد، من أن تصبح قوة ضاغطة تمتلك سلطة اتخاذ القرار"([2]).

ورغم أن التجربة المغربية السياسية، قطعت أشواطا كبيرة في اتجاه التمكين للنساء في الحقل السياسي، فإن حضور المرأة في دواليب صنع القرار بمستوياته المختلفة، ما زال من حظ الرجل في الكثير من المواقع، وهو الأمر الذي يؤكد الفرضيات التي انطلقت منها الباحثة.

بعد الوقوف عند مستويات التمثيلية النسائية، انتقلت الباحثة للحديث عن المحطات التاريخية البارزة في ظهور التنظيمات النسائية، حيث قسمت ذلك إلى مراحل: المرحلة الأولى انطلقت مع بداية العقد الرابع من القرن العشرين (1944)، إذ مع تأجج مطالب الحركة الوطنية بالاستقلال عبر الوثيقة

[1]- أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، مرجع سبق ذكره،
[2]- نفسه

المشهورة، فقد كانت الفرصة جد سانحة لكي يعلن الفرع النسائي الاستقلالي عن هويته "الفرع النسائي لحزب الاستقلال". "ثم في سنة 1944، بادر الحزب الشيوعي المغربي، إلى تأسيس تنظيم خاص بالنساء، تحت مسمى، (اتحاد نساء المغرب)، أسس أيضا جريدة "نساء المغرب".

من جهته، بادر حزب الشورى والاستقلال بتأسيس جمعية "أخوات الصفا" سنة 1946. وفي مرحلة الاستقلال توقف العمل النسائي بسبب التضييق والمنع وقلة الإمكانيات المادية، لكن الواقع سيشهد ميلاد هيئات تابعة للدولة، كالاتحاد الوطني للنساء المغربيات والذي كانت ترأسه "الأميرة فاطمة الزهراء. أما في مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، فقد تميز على الخصوص بخلق "الجمعيات التنموية" ، و" ظهور الجمعيات الحقوقية والثقافية"، وبشكل بارز بروز "الصحافة النسائية"، ممثلة في جريدة (8 مارس). التي لعبت دورا محوريا في التوعية والتحسيس والنضال النسائي، وعلى كافة المستويات.

فمثلا، تتجلى أهمية "الجمعيات الحقوقية النسائية في كونها أولى الجمعيات النسائية الحقوقية التي صاغت ملفا مطلبيا نسائيا، ودافعت عنه بشكل دائم ومستمر، وخاضت من أجله نضالات متتالية. أبرز هذه الجمعيات لها ارتباط بالأحزاب السياسية، وتأسست من طرف عضوات يتحملن مسؤوليات حزبية احتفظن بها حتى بعد التأسيس. ساهم هذان العاملان في تحديد طبيعة العلاقة بين الجمعيات والأحزاب من جهة وبينها وبين القطاعات النسائية التي هي الموضوع الرئيس للبحث من جهة أخرى (الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب). لتستنتج الباحثة " أن العلاقة بين هذه الجمعيات وأحزابها علاقة ترابط دائم يطبعها الاندماج والتوتر، الاستقلالية والتبعية في نفس الوقت، وذلك حسب الرهانات السياسية وموازين القوى وطبيعة المصالح بينهما. فمطالب الجمعيات النسائية لا يمكن تحقيقها خارج الإطار الحزبي والممارسة السياسية، وهذا ما يفسر كون النخبة النسائية المتواجدة في هذه الجمعيات النسائية هي نفسها النخبة المكونة للقطاعات النسائية الحزبية" ([1]).

ما يمكن ملاحظته على هذا الفصل، أنه جاء شاردا وفي غير محله، فإذا كان البناء المنهجي للبحث قد بدأ في بداياته بالبحث عن مكونات الخطاب المرجعي للهيئات السياسية النسائية، وذلك بتتبع الأصول الأولى لميلاد هذه التنظيمات، فإن الأمر المنطقي يقتضي أن يتم إلحاق هذا الفصل بالقسم الأول. لكن عموما يبقى الفصل مفيدا من حيث إثارته لمجموعة من القضايا المتعلقة بالبدايات الأولى لبروز الحركات النسائية والتنظيمات التي تحولت إلى جمعيات حقوقية وتنموية وعلمية، تدافع عن

[1]- أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، مرجع سبق ذكره، ص

قضية المرأة وعن حقها في التمكين السياسي. بيد أن أهم المباحث التي شكلت إضافة نوعية في القسم الثاني من الدراسة، والتي اندرجت في الفصل الثاني، هما المبحثان المتعلقان بالموقف من "تغيير مدونة الأحوال الشخصية" و"مشروع إدماج المرأة في التنمية"، إذ يمكن اعتبار اختيار[1] الباحثة لهذين الحدثين مسعى جديا لكي تفحص من خلالهما مواقف كل من التنظيمات النسائية وكذا الأحزاب السياسية من المسائل المعروضة عليها.

فبخصوص مطلب تغيير "مدونة الأحوال الشخصية"، يمكن اعتبار عمل الباحثة مهما جدا، لأنها في بداية المبحث، عملت على التذكير بسياق بلورة هذه المدونة، والذي جاء بعد حصول المغرب على استقلاله، ورغبته في معالجة ما خلفه الاستعمار من تبعات في هذا الموضوع الشائك. ولهذا كانت إرادة كل من ملك البلاد (محمد الخامس) والحركة الوطنية، في إنتاج نص يناسب وضعية مغرب الاستقلال. وبعد هذه الوقفة، ذكرت الباحثة بأهم شيء حصل في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وهو وقوع تحولات نوعية في البنية المجتمعية، وعلى رأسها بنية الأسرة المغربية، بما تحمله في ثناياها من علاقات بين الرجل والمرأة والأطفال، وبروز تحول في كل هذه العلاقات، في اتجاه يسعى لإعطاء حقوق أكثر مساواة مع الرجل للمرأة، نظرا لكون جل هذه التحولات، وقعت أول ما وقعت عند المرأة كعامل حيوي وحاسم في رسم اتجاه جديد لهذه العلاقات.

وقد كان جليا، أن تتوقف الباحثة عند أهم حدث وقع معه تفاعل الفاعلين، حيث بينت أن المبادرات الأولى لتغيير المدونة جاءت من طرف الجمعيات النسائية اليسارية، لأنها كانت تتملك رؤية نقدية للأوضاع التي ما زالت تشرط راهن ومستقبل المرأة المغربية. وقد قامت هذه الهيئات بعمل رائد، أولاً من خلال التحسيس والتوعية والبحث العلمي، وثانياً من خلال المرافعة المجتمعية لتشكيل رأي عام حول الموضوع، ولم يكن تفاعل الأحزاب إلا في مرحلة متأخرة وبعد تردد كبير.

من جهة ثانية، وبالتلازم الذي حمله الموضوع الثاني "مشروع إدماج المرأة في التنمية"، فإن الملاحظات التي توصلت إليها الباحثة، تبين أنها تصلح في الموضوع الثاني، لكون هذه الخطة تولدت في رحم الهيئات النسائية اليسارية، ووجدت مسؤولا سياسيا حزبيا هو سعيد السعدي (التقدم والاشتراكية) كحامل للمشروع ومدافع عنه. لكن المسألة ستفجر نقاشا، بل "حربا" بين تيارين، الأول اشتراكي–يساري يدافع عن الخطة ويعتبرها أساسا لانطلاق مسار تنمية المرأة، والثاني محافظ وإسلامي، اعتبر أن

[1] - هل يمكن القول أنه اختيار أم أنه ضغط الواقع، مع ما يفرزه من تجليات تساعد الباحث على التقاط بعض القضايا، وتشكيلها في بحثه لكي يقرأها في ضوء ما توصل إليه من نتائج، او أن ذلك يكون المنطلق المحفز لإشكالية البحث.

الخطة مشروع "لتهديم الأسرة المغربية"، ولا يحمل أية مؤشرات على تنمية حقيقية للمرأة. وقد رصدت الباحثة هذا النقاش بنوع من الحيادية والمرونة العالية في تتبع كلا الموقفين وأخذ المسافة الموضوعية المناسبة لكي تخلص إلى أن "الأحزاب الوطنية لا تتوفر على مشروع مجتمعي متكامل تقدم فيه تصورها لكافة القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية". وأن هناك هوة عميقة تفصل بين الهيئات النسائية والعمل السياسي الحزبي، مما يتطلب التفكير مستقبلا في "تقييم هذه التجربة وإعادة النظر في أشكالها التنظيمية وتصوراتها للعمل الحزبي السياسي والنسائي"([1]).

3-2-6-ملاحظات ورؤى نقدية

بالرغم من إقرارنا بنوعية و أهمية عمل الباحثة بنعدادة، نظراً لكونها من الجيل الثالث من الباحثين في تخصص "سوسيولوجيا الحركات النسائية"، فإن ذلك لا يمنع من تقديم مجموعة من الملاحظات التي استجمعناها أثناء قراءتنا لهذا العمل، وهي كالتالي:

- لاحظنا أن البحث لم ينطلق من شق نظري ومنهجي واضح، اللهم ما جاء مختصرا من حديث عن بعض المفاهيم، كالمساواة والإنصاف، والحاصل أن الموضوع يحظى بتراكم نظري مهم، كمفهوم "الفاعل" كما نظر له كل من "آلان تورين" و"ميشيل كروزي" وغيرهما. ولم يرد ذكر للمؤلف المهم لبورديو حول "الهيمنة الذكورية"، رغم أن هذا الكتاب يشكل ثورة في مجال الدراسات السوسيولوجية، لأنه عمل على تفكيك مجموعة من الخطابات والممارسات والمواقف والاتجاهات التي ما زالت تشرط وعينا ولا وعينا في نظرتنا للمرأة ونظرة المرأة لذاتها.

3-3-"المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية[2]"

تكمن أهمية دراسة الباحث محمد كولفرني، في كونها قاربت موضوع المشاركة السياسية للمرأة في المغرب انطلاقا من منظور نظري ومنهجي، حيث بين الباحث في بداية بحثه أن مفهوم "المشاركة السياسية" "لا يمكن استيعابه بعيدا عن مفهوم المواطنة، وقد تشكل من داخل مسلسل انعتاق الفرد من وصاية البنى التقليدية من جهة، وبناء الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية من

[1]- أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، مرجع سبق ذكره،

[2]- محمد كولفرني، **"المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية"**، مساهمة ضمن كتاب جماعي، **"المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"**، سلسلة كتب المستقبل العربي (70)، تحرير، عبد الاله بلقزيز،2014، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

جهة أخرى. وللمشاركة السياسية مظاهر متعددة، كما يمكن تنميطها إلى مشاركة اتفاقية تحوم حول العملية الانتخابية ومشاركة غير اتفاقية تتمحور حول ظاهرة الاحتجاج"[1].

انطلاقا من هذا التحديد المنهجي، عمل الباحث على الوقوف عند مظاهر المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الحياة السياسية، منتهيا إلى القول بأنه رغم التحولات النوعية التي جرت في المجتمع المغربي، وفي النضالات التي قامت بها الحركة النسائية، فإن ذلك لم ينعكس على وضعها في الحياة السياسية؛ إذ ظلت "المرأة المغربية منذ الاستقلال، بحكم أوضاعها السوسيو–اقتصادية، موضوعا للسياسة أكثر منها فاعلة سياسية. وقد أفضى هذا الوضع إلى اختزال دورها السياسي في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية[2]". ويضيف قائلا إلى أنه رغم " تطور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المغربية إلى التحسن في موقعها السياسي بسبب إكراهات الحقل السياسي. فالتمثلات السياسية السائدة بالمغرب تنظر للمرأة كحيوان غير سياسي، ويعود هذا المعطى إلى هيمنة مفهوم بطريرياركي للسياسة يختزل دورها في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية"([3]).

هذا مع العلم أن العديد من الإجراءات القانونية التي أدخلها المغرب في العديد من المؤسسات السياسية، ومنها المؤسسة الحزبية، كقانون الأحزاب الذي ينص في إحدى فقراته على ضرورة التمييز الإيجابي لصالح مشاركة أوسع للمرأة. وهكذا نقرأ ما يلي: "وقد نصت المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 11–29 المتعلق بالأحزاب السياسية فيما بعد، على التمييز الإيجابي بما يلي: "يجب أن يسعى كل حزب سياسي إلى توسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب في التنمية السياسية للبلاد. ولهذه الغاية، يتخذ كل حزب سياسي التدابير الملائمة لضمان نسبة تمثيلية وازنة للنساء في أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا لا تقل عن الثلث، في أفق التحقيق التدريجي لمبدإ المناصفة بين النساء والرجال[4]". بيد أنه رغم كل ذلك ما زال حضور المرأة في الحياة السياسية جد محتشم، حيث يخلص الباحث من خلال استقرائه للعديد من الدراسات والأبحاث، إلى أن " الغياب السياسي للمرأة، وحضورها المحتشم في ما بعد، يعود إلى جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية تتمثل في غياب

---

[1] - محمد كولفرني، "المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب نفسه، ص ص، 118-119-120.

[2] - محمد كولفرني، "المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية"، 116.

[3] - نفسه.

[4] - انظر نص قانون الاحزاب المغربية. الجريدة الرسمية عدد 5989 الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011). ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. انظر الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية للمملكة المغربية: http://adala.justice.gov.ma/production/html/Ar/176100.htm

المرأة عن أجهزة القرار الحزبي وافتقار الأحزاب لتصور واضح لقضية المرأة وسيادة العقلية الذكورية بالإضافة إلى بنية المجتمع المغربي وثقافته[1]".

ولعل هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث لا تختلف كثيرا عما توصلت إليه الباحثة بنعدادة في بحثها السابق، وهو ما يحعلنا نؤكد مرة أخرى، أن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسة، سواء في الأحزاب السياسية أو عبر المنظمات الجمعوية، أو من خلال تدبير الشأن العام...، يعد في نظرنا إشكالية سوسيولوجية بامتياز، لأنها تسائل بنيات المجتمع برمته وليس بنية دون أخرى.

وبالرغم من التشابه في النتائج التي توصل إليها كل من الباحث كولفرني والباحثة بنعدادة، فإن ما يحفز على الانتباه هو ما ذكره الباحث كولفرني من أن حضور المرأة في العمل السياسي، يعد من الناحية العلمية، أكثر تخليقا للحياة السياسية، بدليل أن المرأة أقل قبولا للرشوة في الشأن العام، وهو ما أكدته العديد من الأبحاث الدولية والمقارنة؛ "ففي بحث ميداني أجري في 36 دولة أن المرأة أقل قبولا للرشوة من الرجل، ويعود هذا الوضع، حسب الدراسة، إلى أن الرجال والنساء لهم سلوكيات ومواقف اجتماعية مختلفة تجاه الرشوة، لأن النساء أقل أنانية من الرجال، لهذا فالحكومات تكون أقل ارتشاء حين تتمتع النساء بمواقع مهمة داخلها. لهذا، فإن حضورهن هو الكفيل بإعادة الاعتبار والصدقية للسياسة خصوصا في بلد كالمغرب. إن التمييز السياسي الذي تعانيه المرأة يتأسس على واقع اجتماعي، ناضلت ضده الحركة النسائية في إطار المشاركة السياسية الاحتجاجية[2].

ورغم أننا لا نوافق الباحث فيما توصل إليه من ربط بين "شفافية" المرأة في تدبير المرفق العام، وفي ضعف انخراطها في القبول بالرشوة، أكثر مما هو عليه الحال عند الرجل، وبين تخليق الحياة العامة والسياسية تحديدا، لأن ذلك لا يقتصر على إرادات الأفراد و"نزاهتهم" لوحدهم، بل هو مرتبط، كما نعلم، بالبنية الثقافية والمجتمعية والإدارية والسياسية التي توفر الأجواء العامة للانخراط في مثل هذه السلوكات.

[1]- محمد كولفرني ، م،س، ذ، ص، 129.
[2]- محمد كولفرني ، م،س، ذ، ص، 129.

3-4-الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا[1]

يعد كتاب "الحركة النسائية بالمغرب.."، واحدا من المؤلفات التي اهتمت بشكل مباشر بالتنظيمات النسائية المغربية، من خلال الوقوف على اتجاهين رئيسيين: الاتجاه اليساري، والإسلامي. وهذه الدراسة تأتي لتكشف النقاب عن الخريطة الحركية النسائية، بما تتضمنه من أفكار وخطابات ومواقف واتجاهات. وقد أرادت الباحثة جميلة المصلي، بهذا العمل أن تدفع بالنقاش حول قضايا العمل السياسي والجمعوي والنضالي للمرأة، إلى مستويات النقاش الإيديولوجي والفكري والمرجعي. وتأتي أهمية هذا العمل، كونه صدر عن باحثة تنتمي للتيار الاسلامي، بل إنها إحدى المؤسسات الأُولَيات للعمل النسائي الإسلامي بالمغرب، وأحد الوجوه السياسية البارزة، وذلك قبل توليها منصب كاتبة الدولة لدى وزير التعليم العالي مكلفة بالبحث العلمي وتكوين الأطر في حكومة السيد عبد الإله بنكيران، والآن "كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي" بحكومة السيد "سعد الدين العثماني". ونظرا لهذه الصفة، فإن قراءتنا للبحث ستتم بنوع من الجدال والنقاش مع الباحثة، أولا فيما يخص المنطلقات النظرية والمنهجية للدراسة، وثانيا من خلال ما توصلت إليه من نتائج وخلاصات. لكن قبل ذلك، يجمل بنا من الناحية البيداغوجية أن نعرض لأهم ما جاء في البحث/ الكتاب، وبعدها ننتقل إلى النقاش.

فيما يخص مورفولوجية البحث/ الكتاب، فهو يتوزع ما بين مقدمة وثلاثة أبواب، ففي المقدمة. وكما جرت العادة في مثل هذه البحوث الأكاديمية-عرضت الباحثة، أهمية الموضوع والمناهج المستعملة والدراسات السابقة وخطة البحث والإشكاليات والأسئلة المحورية. بينما خصت الباب الأول للبحث عن عوامل وظروف نشأة الحركة النسائية، عبر استحضار الخصائص الكبرى لكل مرحلة، بينما توقفت في الباب الثاني عند مكونات الاتجاه اليساري، من حيث مرجعيته وخطابه ومختلف هيئاته، في حين جاء الباب الثالث، مركزا على مكونات ومرجعيات وخطاب وتنظيمات الحركة النسائية الإسلامية، لتختتم البحث بخلاصات واستنتاجات وتوصيات.

3-4-1-في عوامل وظروف نشأة الحركة النسائية المغربية

يمثل الرجوع إلى تاريخ نشأة الحركة النسائية بالمغرب، نقطة محورية في البحوث التي اهتمت بهذا الموضوع، وذلك لاستجلاء أهم المحطات البارزة في هذا النشأة، وكذا العوامل الموضوعية

[1]-جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات و قضايا.، مرجع سابق

والذاتية التي توافرت لتؤسس ما أصبح يطلق عليه اسم "حركة نسائية". وهكذا، وجريا على هذا التقليد، فإن الباحثة المصلي لم تجد بدا من التنقيب في مجريات هذه النشأة، فما هي أهم الخلاصات التي توصلت إليها؟ وما هي أوجه الاختلاف بينها وبين من سبقوها للموضوع؟ وما هي الملاحظات النقدية الكبرى التي يمكن تسجيلها على هذا المبحث؟

انطلقت الباحثة في هذا الباب، من "استعراض الظروف التاريخية والسياقات السياسية والاجتماعية التي نشأت وتطورت في إطارها الحركة النسائية بالمغرب المعاصر، بدءاً من تقديم نظرة مجملة عن واقع المرأة في عهد الحماية والظروف التي أدت إلى صنع ذلك الواقع، مرورا بالعوامل التي أسهمت في بلورة وعي جماعي لدى نخبة من النساء مهد لنشأة الطلائع الأولى من التنظيمات النسائية خلال النصف الأخير من عقد الأربعينيات من القرن الماضي، كما تتبعت مراحل تطور الحركة النسائية بالمغرب المعاصر، وتوقفت عند نشاط أبرز تنظيماتها خلال هذه المراحل، مع ذكر أهم الخصائص التي ميزت كل مرحلة وأبرز المستجدات التي عرفتها المسألة النسائية وطنيا ودوليا، وأثر هذه المستجدات على اختيارات هذه الحركة[1]".

وإذا كان الفصلان الأول والثاني قد انشغلا بالحفر التاريخي لموضوع نشأة الحركة النسائية المغربية، فإن أهم ما تضمنه هذا البحث هو الفصل الثالث الذي حاول أن يقدم صورة عامة لمكونات هذه الحركة من خلال جرد أشهر تنظيماتها ومحاولة حصر عددها والتعرف على بنيتها وحجمها وأماكن تمركزها وطبيعة أنشطتها ومجالات اهتمامها والإشكالات المرتبطة بالعمل الجمعوي النسائي عموما[2]".

3-4-2-الخلاصات والاستنتاجات والملاحظات النقدية

على مستوى الخلاصات، فقد خلصت الباحثة إلى ما يلي:

- "كان للتنظيمات النسائية خلال المرحلة الاستعمارية إسهام مقدر في الدفاع عن حوزة البلاد ومناهضة المستعمر والعمل على تحسين أوضاع المرأة المغربية، خاصة في مجال الإسعاف ومحاربة الفقر ومحو الأمية، علما أن إمكانيات هذه التنظيمات كانت محدودة جدا، وكانت برامجها وأنشطتها تتضمن قضايا متصلة بمعاناة المرأة المغربية آنذاك، كما

[1]- جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات وقضايا، ص 134
[2]- جميلة المصلي، نفس المرجع.

كانت جل مكونات الحركة النسائية في هذه المرحلة تنطلق في مبادراتها ومقترحاتها من المرجعية الإسلامية والقيم الأخلاقية والحضارية للمجتمع المغربي"([1]).

- "تعد الحركة النسائية المغربية من "الظواهر الاجتماعية" الحديثة التي ارتبط ظهورها وتطورها بالتطور العام الذي شهده المجتمع المغربي على عدة مستويات، وبالتأثيرات والتفاعلات القوية التي خلفها انفتاح المغرب على محيطه الإقليمي والدولي؛ ففي بداية نشأتها اتسمت هذه الحركة بالطابع القومي الإسلامي الذي اصطبغت به الحركة الوطنية، وبعد بروز التيارات اليسارية في الوطن العربي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، اتخذت أغلب مكونات الحركة النسائية المغربية الوجهة اليسارية. ومنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي أضحى تأثير الاهتمام الدولي بالمسألة النسائية قويا على الساحة المغربية، وكانت للاتفاقيات الدولية التي صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة المهتمة بموضوع المرأة، تأثيرات واضحة في برامج وتوجهات معظم التنظيمات النسائية المغربية سلبا أو إيجابا. ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي برز تيار جديد أصبح له حضور وازن في ساحة الفعل النسائي وهو التيار النسائي الإسلامي، الذي يدعو إلى النهوض بالمرأة والأسرة وفق منظور "شامل"، ينطلق من المرجعية الإسلامية وينفتح على المشترك الإنساني في الحضارات الأخرى ويتطلع إلى بناء "أنموذج" نسائي يتمسك بهويته وأصوله الحضارية ويسهم في نفس الوقت في بناء "حضارة إنسانية راشدة[2]".
- شهدت سنوات تسعينيات القرن الماضي وبداية هذا القرن نموا مضطردا في عدد ونوع وتأثير تنظيمات الحركة النسائية المغربية، بسبب تظافر عدة عوامل أهمها:

أ-الاهتمام الدولي بموضوع المرأة وصدور اتفاقيات وتوصيات تحث الحكومات على الانفتاح على جمعيات المجتمع المدني وإشراكها في استراتيجيات ومخططات التنمية المحلية.

ب-"تغير نظرة الدولة للمجتمع المدني واهتمامها بموضوع المرأة، وهو ما تجلى في اتجاهها نحو مأسسة قضايا المرأة واعتبار التنظيمات النسائية شريكا أساسيا في تنفيذ البرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

[1]- جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات وقضايا.مرجع سبق ذكره.
[2]- نفسه ص 135.

ج–ظهور نخب نسائية حصلت على قدر معتبر من التعليم، وانخرطت في مسار المطالبة بتحسين أوضاع المرأة وتمكينها من ولوج مراكز القرار، مستثمرة أجواء الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب منذ بداية تسعينيات القرن الماضي[1]".

وتعقيباً على ما ورد من خلاصات، يمكننا استخلاص عدد من الملاحظات النقدية، والتي نجملها فيما يلي:

- كون الباحثة وهي تشتغل على موضوع "الحركات النسائية"، لم تنطلق من تأطير نظري لهذا المفهوم، رغم وجود العديد من الكتابات والدراسات التي أنتجت في الموضوع، والتي كانت ستضفي على هذا البحث طابعه الرصين والنوعي، لكن غياب التكوين السوسيولوجي في شعبة الدراسات الإسلامية، لم يسعف الباحثة في الانفتاح على هذا التراكم النظري الغني والثري.
- نلمس اختزالا لدى الباحثة في تفسير عوامل نشأة الحركة النسائية، حيث اقتصرت في ذكر بعض العوامل مما هو معروف ومتداول، ولم تحاول أن تكتشف خبايا الأمور، خصوصا وأنها لم تقم بإنجاز مقابلات معمقة مع الفاعلين الأساسيين والمحوريين في التأسيس لتلك الحركة، بقدر ما اكتفت بالرجوع إلى بعض الدراسات القليلة التي عملت على التأريخ من وجهتها لتفسير هذه النشأة.
- يبدو أن الباحثة سقطت في شرك التحيز المخل ببحث من هذا المستوى (بحث الدكتوراه)، حيث إنها وهي تؤرخ لنشأة الحركة النسائية، ختمت الفصل الثاني بالحديث عن ميلاد التيار الإسلامي وبكونه "ينطلق من تصور شمولي" للمسألة النسائية. وهذا الحكم يعتبر – في نظرنا– حكما قيميا ومنحازا بشكل فج لتصور "دوغمائي" و"شوفيني"، إذ كيف يعقل أن يقول الباحث إن الحركة النسائية الإسلامية، هذا إذا سلمنا مسبقا بوجود هذا المفهوم داخل تيار الإسلاموية، تنطلق من تصور شمولي؟؟ بل أكثر من ذلك، كونه "أنموذجا" في الساحة النسائية.

ونحن نتساءل مع الباحثة: كيف يمكن لتيار يكرس الدونية والتمييز السلبي للمرأة أن يكون"أنموذجا"؟ وكيف يمكن لاتجاه "إسلاموي" أن ينهض بحقوق المرأة وفق المرجعية الإسلامية؟

[1] - جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات وقضايا.مرجع سبق ذكره

وما هي هذه المرجعية؟ هل هي مرجعية الإسلام الوهابي مثلا، والذي يحرم على المرأة أبسط حقوقها، كالسياقة والسفر بمفردها، إلى حقوقها السياسية، كالحق في التصويت؟ أم هو الإسلام الإخواني الذي يعلن في أوراقه وخطبه ومرجعياته أنه مع المساواة بين المرأة والرجل، لكنه، عمليا وواقعيا، لا يجسد هذه المبادئ في أرض الواقع؟ ولعل دليلنا في هذا السياق، هو النسبة الضعيفة، بل المحدودة لحضور النساء في هياكلهم الدعوية ثم الجمعوية ثم السياسية؟

لكن أغرب ما يفاجئك في هذا الخلاصات، هو إدعاء الباحثة أن تيار "الحركة الإسلامية النسائية"، سيتمكن من تأسيس "حضارة إنسانية راشدة "؟ وهذا يؤشر على منزع يوتوبي بل وحتى "أسطوري" في الحديث عن حضارة إنسانية، والحاصل أننا نعاين أن المسلمين منذ عدة قرون وهم يعيشون تخلفا مزدوجا ولم يزدد هذا التخلف إلا استفحالا، وأنه رغم مرور أقل من قرن من الزمن على بروز ما يسمى "بحركات الإسلام السياسي" لم يتغير الوضع لصالح المرأة أولا وقبل كل شيء، ولم تتغير شروط إنتاج وإعادة إنتاج التخلف. فكيف يمكن الادعاء أن هذا التيار الإسلامي النسائي، سيحقق نهضة وحضارة إنسانية راشدة؟

3-4-3- الاتجاه النسائي اليساري (توجهات وقضايا)

يمثل الاتجاه النسائي اليساري مكونا محوريا في تاريخ الحركة النسائية المغربية، بل يمكن اعتباره المؤسس الفعلي لهذه الحركة بمعناها السوسيولوجي، والتي يعرفها "آلان تورين" كفعل جماعي يهدف إلى مراقبة وتحويل نسق الفعل التاريخي، من خلال تشكيلة مكونة من ثلاث مبادئ: الهوية/ التعارض/ الكلية، بحيث أن:

- مبدأ الهوية: يكون التعريف واعيا، ولكن النزاع هو الذي يشكل وينظم الفاعل.
- مبدأ التعارض: يمكن الفاعل من أن يعين خصمه لأن رهان النزاع ما هو في آخر المطاف إلا النموذج الثقافي.
- مبدأ الكلية: تستطيع الحركة الاجتماعية تقديم مشروع مضاد أو اقتراح بناء مجتمع آخر، وعليه فالرهان بالنسبة إلى مبدأ الكلية هو الهيمنة على نسق الفعل التاريخي[1]". فإذا كنا نعتبر أن الاتجاه اليساري قد استطاع أن يجذر مفهوم الحركة النسائية، نظرا لكون أغلب القيادات النسائية لهذا الاتجاه، قد تشربت أدبيات التنظير السوسيولوجي، وحاولت أن تبلورها في مشاريع قائمة الذات.

[1]-Alain Touraine, Mouvement sociaux d'aujourd'hui : Acteurs et analystes, Editions, ouvriers, Paris, 1982, pp, 45-46.

فإن الباب الثاني من بحث المصلي يعد إضافة نوعية في هذا الكتاب، من حيث كون الباحثة، رغم انتمائها النضالي والايديولوجي للتيار النسائي الاسلامي، حاولت أن ترصد أهم التطورات الفكرية والإيدولوجية والتنظيمية التي ميزت مسار هذا التيار. فهل نجحت في ذلك؟ وما هي أهم الخلاصات التي توصلت إليها؟ وما منسوب الموضوعية في ذلك؟ وما هي أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذا البحث؟

ففيما يخص الفصل الأول من الباب الثاني، فقد قدمت فيه "نبذة موجزة عن أهم التنظيمات النسائية المكونة لهذا الاتجاه التي نشطت في العمل النسائي خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن، وهي تنظيمات تمثل أهم ألوان الطيف اليساري الموجودة ببلادنا، مع ذكر أهم أنشطتها ومبادراتها ومطالبها وآليات اشتغالها ومرجعياتها السياسية"، في حين تناولت في الفصل الثاني، "الأسس المرجعية والمرتكزات الفكرية والمنهجية التي ينطلق منها هذا الاتجاه في تصوره للمسألة النسائية ورؤيته لمعالجة قضايا المرأة المغربية والأشكال التنظيمية المناسبة لتأطيرها. وركزت في الفصل الثالث على أهم قضايا هذا الاتجاه ممثلة في مطلب تغيير مدونة الأحوال الشخصية ومناهضة العنف ضد النساء وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

3-4-4- على مستوى النتائج والخلاصات والملاحظات النقدية

بالرغم من الزخم النظري والعملي للحركة النسائية اليسارية، فإن الباحثة لم تلتفت لذلك بشكل كبير، بل ركزت على بعض الجوانب السلبية في هذا العمل، هذا على الرغم من أنه من الناحية الموضوعية، كان يقتضي الأمر مقاربة منصفة لا متحيزة، ويمكن للقارئ تملس ذلك بنفسه في النتائج التي خطتها الباحثة بنفسها، وهي كالتالي:

- "تحتاج التنظيمات النسائية اليسارية المغربية بعد مرور عدة عقود على عملها في مجال المرأة إلى وقفات لمساءلة الذات والقيام بالنقد الذاتي، من أجل تقييم أدائها ومدى تحقيقها لأهدافها ومدى استجابة مقترحاتها ومطالبها لحاجات المرأة المغربية وتطلعاتها. ذلك أن واقع فئات واسعة من النساء المغربيات مازال يشكو من انتشار الأمية والفقر وضعف الخدمات الصحية والإقصاء والتهميش وغيرها من الحاجات الأساسية، مما تبدو معه اهتمامات بعض هذه التنظيمات بعيدة عن المطالب والأولويات الحقيقية للمرأة المغربية".

- "رغم الزخم الذي عرفه عمل التنظيمات النسائية اليسارية خلال العقدين الماضيين، ورغم التطور العددي لهذه التنظيمات وحضورها الإعلامي والدعم الحكومي لأنشطتها، إلا أن أغلبها لم ينجح في التحول إلى تنظيمات مؤسساتية تساهم في التأطير الفعلي للنساء المغربيات".
- "تأثرت كثير من التنظيمات النسائية اليسارية بالصراعات السياسية والإيديولوجية التي سادت الساحة المغربية لعقود من الزمن، إضافة إلى النزاعات الشخصية بين قياداتها، وحرص بعض القيادات على البقاء في كرسي الرئاسة لفترات طويلة لا يتاح معها تجدد النخب النسائية، مما أثر سلبا على دمقرطة هياكل بعض هذه التنظيمات وعلى أدائها ومردوديتها".
- "اتسمت جل مطالب التنظيمات النسائية اليسارية بالتكرار واستنساخ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة، دون بذل المجهود الفكري المطلوب لبلورة مطالب تنبع من الاحتياجات الحقيقية للمرأة المغربية وتستجيب لتطلعاتها، مما كرس نخبوية هذه التنظيمات[1]".

عموما، يمكن القول إننا أمام أحكام قيمة وليس أمام خلاصات علمية وأكاديمية، فالحديث عن النقد الذاتي للحركات النسائية اليسارية، هو من باب تحصيل حاصل، لكن، ما وجب توضيحه للقارئ هو كيف ساهم هذا الاتجاه في التأسيس لفعل حركي نسائي بالمغرب في ظل ظروف اتسمت بوجود مقاومات عدة وعلى كافة المستويات، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي وسوسيوثقافي، لكن الباحثة لم تر في كل ذلك سوى الجوانب السلبية. الأمر الذي يقودنا إلى سرد مجموعة من الملاحظات النقدية، وهي كما يلي:

- إن الحديث عن انصراف اهتمام الحركات النسائية اليسارية، في نضالها عن القضايا الجوهرية التي تمس المرأة، كالفقر والأمية والهشاشة، والاهتمام بقضايا لا تهم هذه الفئات، فيه كثير من التجني والمجازفة، إذ الحاصل أن نضال الحركات النسائية، إنما ينشغل في صلب قضاياه بتحسين أوضاع المرأة على كافة المستويات. فعندما تطالب إحدى أو جل هذه الهيئات، بضمان الحقوق الأساسية للمرأة، فإنه يدخل في صلبها تحسين المعيش

[1]- جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات وقضايا، مرجع سابق، ص ص 234-235

اليومي، وعندما تطالب هذه الحركات بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة والخاصة، فهي تطالب حقيقة بحذف كل أشكال التمييز بين الجنسين. بل أكثر من ذلك، فنحن نعتقد، بخبرتنا المتواضعة، أن خطاب الحركات النسائية الموجه لتحسين أوضاع المرأة، في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، شكل ثورة حقيقة في اتجاه تكسير الطابوهات التي كانت تحملها حتى النساء في مجتمعنا المغربي. ولهذا فنحن نعتبر هذه الخطوة لوحدها، كافية لإبراز أهمية وجود حركات نسائية ذات توجه يساري، عادل ومنصف.

- إن الحديث عن وجود تكرار واستنساخ في خطاب الحركات النسائية اليسارية، فيه أيضا من التجني الشيء الكثير. ذلك أن طبيعة "الأزمة" التي تعيشها المرأة المغربية ومعها الحركة النسائية، والتي تتميز بوجود رواسب جد عميقة في البنية الثقافية للمجتمع، وينضاف إليها وجود تراكمات سوسيوسياسية وسوسيواقتصادية، تحول دون تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة. ولهذا فإذا كانت الحركات النسائية اليسارية، تكرر في خطابها وأدبياتها مطالب من هذا النوع، فهو للاستماتة في الدفاع عنها، ولا نعتبره، نحن، مَشِيناً، بقدر ما يمثل تجذيرا للمطالب وللحقوق.

- من يتتبع الدراسات العلمية التي أنجزت حول الحركات النسائية اليسارية، يتبين له كيف تحولت هذه الحركات والتي، نشأ أغلبها في أحضان الأحزاب اليسارية والشيوعية، من منظمات موازية لهذه الأحزاب إلى حركات اجتماعية بمعنى الكلمة، لأنها في قضايا كثيرة مثل قضية "تغيير مدونة الأحوال الشخصية"، تجاوزت مطالب وحركة الفاعل السياسي الرجل بكثير. بدليل أنها هي التي حركت الملف في بداياته منذ 1992 إلى سنة 1999 مع بروز "مشروع إدماج المرأة في التنمية" الذي عارضته حركات الإسلام السياسي وأجهضته. ورغم هذا المعطى، فإن الباحثة المصلي لم تستطع أن تستجلي هذه الخلاصة، والتي تعتبر محورية في مسار الحركات النسائية اليسارية، واكتفت الباحثة بالوقوف عند بعض المؤشرات الهامشية في رصد وتقييم تجربة اليسار النسائي.

3-4-5-الاتجاه النسائي الاسلامي

رغم أنه من الصعب الحديث من الناحية الإبستمولوجية عن "حركة" نسائية "إسلامية"، لأنها لا تحمل المعاني العميقة لمفهوم الحركة كما شرحناها سابقا، فإن الباحثة المصلي أصرت على تبني هذا المفهوم من غير تجذير نظري له، بحيث حاولت في الفصل الأول من المبحث الثالث، أن تقنعنا بوجود " أسس مرجعية ومرتكزات فكرية للتنظيمات ذات التوجه الإسلامي في الحركة النسائية المغربية، من خلال توضيح دور الفكر السلفي الإصلاحي الوطني في نشأة التنظيمات النسائية ذات التوجه الإسلامي، إبان المرحلة الاستعمارية ودور الخطاب الإسلامي التجديدي في انبعاث ونشاط هذه التنظيمات خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، وتطرقت لنماذج من أهم الهيآت المكونة لهذا الاتجاه متتبعة أنشطتها ومبادراتها في العمل النسائي على عدة مستويات. كما تتبعت مطالب هذه التنظيمات وقضاياها التي يمكن إجمالها في ثلاث هي: المطالبة بحماية الأسرة والنهوض بها ومناهضة العنف وكل أشكال الاستغلال والحيف التي تتعرض لها المرأة والمطالبة بالنهوض بالمرأة وفق مقاربة تستحضر "كافة أبعاد القضية النسائية". وقد توصلت الباحثة في هذا الباب، إلى الخلاصات التالية:

أ-"حاولت تنظيمات الاتجاه الإسلامي رغم حداثة نشأتها أن تبلور مطالب وقضايا ركزت على حماية الأسرة وتفعيل دورها في مقاربة ومعالجة مشاكل المرأة، كما طالبت بحقوق الأمومة وأثارت قضية التوازن بين الحقوق والواجبات ومشكلة توزع المرأة العاملة بين وظائفها الأسرية وأدوارها المجتمعية الأخرى، كما سعت إلى إبراز "أنموذج" نسائي جديد هو وسط بين الجمود والتغريب وبين الماضوية والاستيلاب، غير أن هذه التنظيمات مازالت لم تبلور بعد رؤاها بشأن عدد من القضايا المرتبطة بالمسألة النسائية، كما أنها لم تستطع بعد أن تضع برامج واستراتيجيات متكاملة تعبر عن أفكارها بشأن النهوض بالمرأة والأسرة".

ب-"ينطلق هذا الاتجاه من رؤيته لقضايا المرأة والأسرة وللمسألة النسائية من ثوابت المرجعية الإسلامية ومن "التراث الحضاري الإسلامي المضيء"، ومن المشترك الإنساني في الاتفاقيات والمواثيق الدولية".

ج-"يحتاج هذا الاتجاه إلى المزيد من تفعيل آلية الاجتهاد والتجديد، خاصة الاجتهاد المقاصدي الذي يستحضر مقاصد الشرع ويربط الأمور بمآلاتها ويميز بين الأدلة التشريعية

المؤسسة وبين الأحكام الجزئية التي تعالج وقائع خاصة بأفراد معينين أو حالات معينة. لقد وقع في "تاريخنا" الإسلامي إبان عصور الإنحطاط كثير من الظلم على المرأة باسم تطبيق بعض النصوص التي لا يراعى في فهمها سياقاتها ولا مقاصدها، ومازالت بعض الخطابات الإسلامية يسودها الكثير من التقليد والالتباس في هذا الموضوع".

د-"تدعو بعض تنظيمات الاتجاه الإسلامي في الحركة النسائية إلى مقاربة ومعالجة قضايا المرأة في إطار الأسرة في مقابل المقاربة حسب النوع التي ينتقد هذا الاتجاه أبعادها الفلسفية المرتبطة بالتيار الراديكالي في الحركة النسائية الغربية. فقد نتج عن تبني نمط الحياة الغربية المعاصرة شيوع الحلول الفئوية والفردية وبحث كل فئة من فئات المجتمع عن حلول خاصة ومؤسسات خاصة. فالمسنون يحتاجون حسب هذا المنطق إلى حلول خاصة، والمعاقون يحتاجون إلى حلول خاصة، والأطفال يحتاجون إلى مؤسسات خاصة. كل ذلك يجري إعداده الآن ضمن مخططات وسياسات حكومية دون التفكير في تفعيل "موروثنا الحضاري" الغني بالقيم والمؤسسات التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول أكثر نجاعة لمثل هذه الاختلالات. ومن هذه المؤسسات مؤسسة الأسرة التي يمكن أن تسهم إذا لقيت الدعم والعناية اللازمين في إيجاد حلول ناجعة للكثير من الاختلالات على مستوى ما تعيشه المرأة من التهميش والإقصاء[1]".

3-4-6-ملاحظات نقدية وآفاق للتحاور والنقاش

بالتأمل في مجمل ما توصلت إليه الباحثة في مبحثها الثالث والأخير من الدراسة، فإن العديد من الملاحظات تنتصب أمامنا، والتي لا نهدف من ورائها سوى الدفع بالنقاش الأكاديمي والعلمي إلى مستواه المطلوب. ففي مستوى أول، يمكن القول إن الباحثة بتوصلها إلى أن الحركة النسائية الإسلاموية، قد غيرت من مستوى مطالب الحركة النسائية المغربية من التركيز على المرأة إلى التركيز على الأسرة، وهو أهم مطلب يميز عمل "الحركة" النسائية الإسلامية. وبهذا، تكون الباحثة قد انزاحت نحو الطابع السكوني في تحليل الأوضاع التي تسم وضعية المرأة في المجتمع المغربي، لأن الحديث عن الأسرة، باعتبارها اللبنة المركزية في المجتمع، وفق المقاربة "التكاملية" بدل المقاربة "التفكيكية"، هو في العمق ترسيخ للوضع الباتريركي في البعد العلائقي الذي يجمع كلا من الرجل والمرأة. لهذا فإن هذا الطرح يعيدنا إلى نقطة البداية في الحراك النوعي الذي دشنته

[1]- جميلة المصلي، الحركة النسائية بالمغرب اتجاهات وقضايا، ص ص 327-328.

الحركة النسائية المغربية، والتي دافعت عن وضع تكون فيه المساواة بين الجنسين حتى في تأسيس خلية الأسرة، وليس فقط في الحياة العامة، كما يعتقد تيار الحركة النسائية الإسلامية.

أما على المستوى الثاني من النقاش، فتبين أن اعتبار الباحثة أن المرجعية الفكرية والدينية التي ينطلق منها التيار الإسلامي النسائي، وما سمته "بالتراث الإسلامي الحضاري المضيء"، مع توظيفها للاتفاقيات الدولية الخاصة بوضع المرأة، أننا أمام "ارتباك" منهجي ومرجعي، إذ الوصول إلى هذه الخلاصة، يوضح مدى "الضبابية" التي يتخبط فيها هذا التيار؛ إذ كيف يعقل أن يدعي "التيار الإسلامي النسائي" أنه يستلهم التراث الحضاري الإسلامي "المضيء"، وفي الوقت نفسه الاتفاقيات الدولية، ونحن نتساءل كيف نحدد في هذا التراث "المضيء" من "المظلم"؟ ومن سيحدد ذلك؟ ووفق أية قراءة؟ وفي أي سياق؟

هذا مع العلم أننا نعاين مدى الظلم الذي لحق المرأة والحركة النسائية إلى اليوم، بسبب القراءات الحدية للنص الديني، ولعل الوقائع الكثيرة خير مثال على ذلك. فمسألة ولاية الدولة وتحمل المسؤوليات السياسية الكبرى، مازال مرتبطا بقراءات تراثية جد موغلة في" التخلف"، من خلال "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة". ولهذا فهذه الدعوة أو الخلاصة، لا تستقيم من الناحية التاريخية ومن الناحية المنهجية والعملية، لأنها تصطدم بواقع جد متصلب. وضمن هذا السياق، فإننا لا نفهم كيف يمكن لتيار إسلامي نسائي، يدعي ارتباطه بالمرجعية الإسلامية، وفي الوقت ذاته، يقول إنه يأخذ من مقتضيات المواثيق الدولية؟ فعلى سبيل المثال، "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، المعروفة اختصارا، ب (سيداو Cedaw)، تدعو إلى إلغاء كافة أشكال التمييز سواء الدينية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو السوسيوثقافية ضد المرأة، لكن الحاصل هو أننا إذا تأملنا الموروث الديني الإسلامي، نجده يقيم تمييزا ضد المرأة في مسألة الإرث. ونحن نعرف موقف الحركة النسائية الإسلامية من هذا الموضوع. فكيف يمكن الإدعاء أن هذا التيار يأخذ بمقتضيات الاتفاقيات الدولية؟

إن الخلاصة التي توصلت إليها الباحثة المصلي من خلال استقرائها لمواقف الحركة النسائية الإسلامية، بخصوص مقاربة القضية النسائية، الرافضة للمقاربة الفردانية في التعامل مع هذه المعضلات (المسنون، الأطفال، المراهقون، الأمهات العازبات...)، وتدعو بالمقابل إلى تبني مقاربة "شمولية"، بالارتكاز على مؤسسة الأسرة، لا يستقيم والتحولات الكبرى، التي يعرفها الواقع اليومي للمجتمعات المعاصرة، بما في العربية والإسلامية، فهذه الخلاصة، تجعلنا نستحضر النقاش

الكلاسيكي في مسار الحركة النسائية المغربية، والتي رفضت مثل هذه المقولات غير المؤسسة علميا، والتي تفضي إلى المقاربة "الشمولية"، لأن هذه المقاربة أثبتت عمليا وعلميا، أنها غير ناجعة في معالجة الإشكالات النسائية والمجتمعية عموما، ما دامت لم تنفصل عن اليوتوبيات في المطالب والرؤى والمقاربات.

3-5-دراسة "مفاهيم وأسس نظرية حول علاقات الرجال والنساء في المجتمع[1]"

بالرغم من أن كتاب "مفاهيم وأسس نظرية.."، يبدو بعيدا عن موضوع دراستنا "المرأة واتخاذ القرار في الأحزاب السياسية المغربية"، فإن التعمق في محتواه، يبين أننا أمام مقاربات جد مهمة في مجال الدراسات النسائية (Feminism studies). ذلك أنه " قائم على مسألة منهجية أساسية في تحليل العلاقات بين الرجال والنساء داخل المجتمع والأسرة، تتعلق بتنوع عناصر التحليل، من تحليل بيولوجي إلى تحليل سيكولوجي واقتصادي وسياسي وثقافي، بحيث تحاول الأوراق الثلاث المقدمة في هذا الكتاب إذكاء حوار حضاري يستبدل بنية وثقافة نصف الإنسانية الذكوري، بسلطته الطاغية منذ آلاف السنين، ببنية وثقافة تكونان من صنع الإنسانية كلها في عنصريها النسائي والذكوري، فالموروث الثقافي والبنى الاجتماعية والمؤسساتية ومفاهيمها التي تشكل قيم الزواج والطلاق، والحب والكراهية، والإنجاب والتربية، والشرف، والغنى والفقر هي التي تقنن المسموح وغير المسموح على حساب المرأة".

يحاول الكتاب أن يقدم تفسيرات مقنعة لطبيعة التحول الذي حصل بين الأمس واليوم، في اتجاه تبني النموذج "المتزياركي" أو "الباتزياركي". وهكذا تشير مقدمته إلى أن : " الإنسانية شهدت في بعض تشكلاتها المجتمعية المجتمع الأمومي، وفيه ترجح الغلبة للأنثى، كما شهدت المجتمع الأبوي. والملاحظ أن المجتمع الأمومي الذي تميل فيه النظرة إلى ترجيح غلبة التكامل للأنثى كان في حضارات بدائية، بينما عرف المجتمع الأبوي وهو وليد حضارات غير بدائية، رجحان عملية التكامل والسلطة لصالح الذكر، والملاحظ كذلك، أن كلا من النمطين من التكون المجتمعي مارس تصوراته للأنثى أو الذكر وفق مصالحه واحتياجاته وأيضا وفق الإطار الفلسفي الذي يستند عليه"، إذ تؤكد الباحثة (هدى زكريا،1999) أن "الوجود الإنساني بكل نظمه الاجتماعية والبنى الحياتية

[1]- هدى زكريا، سهام عبد السلام، عزة كامل ، الملائمة من أجل التنمية-آكت ، إصدارات، مركز وسائل الاتصال ، إعداد، ، 1999، مصر، القاهرة.

والفلسفية والتي تقنن السلطة الذكورية يعيش جدلا وحوارا لا ينتهي حول موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، ويطرح السؤال الأبدي الذي تمتد جذوره في عمق المجتمعات، هل الرجل والمرأة مخلوقان على قدم المساواة؟ أم أن ثمة اختلالا في هذه المساواة يتفوق وينفرد به طرف على حساب الطرف الآخر"؟

ولهذا، فهي تعتبر أننا جميعاً رجالا ونساء مطالبون بالرد على هذا السؤال، ومطالبون أن نمحو الرواسب الثقافية التي تشعر المرأة بالقصور والدونية، هذه الرواسب التي تمتد جذورها عميقا في المجتمعات بتراثها وتقاليدها ومعتقداتها التي تمنح السيادة للرجل، بينما تجعل للمرأة مرتبة أدنى منه أو أقل منه. هذا التمييز الذي يستند إلى ثقافة ذكورية وإلى عالم نظمه ووضع الأساسَ له الرجالُ، ولذلك، فإن ثمة ارتباطا قويا بين تحرر المرأة وتحرر الرجل، لأن تحرر المرأة مرهون بتحرر الرجل من ثقافته ومن عالمه الذي نسجه، ومرهون أيضا بإجراء تبدلات جذرية وعميقة لا تخضع لأي مساومة أو تهاون في العلاقات الاجتماعية القائمة[1]".

عموما، ركزت هدى زكريا في ورقتها الأولى: (العلاقة بين الجنسين في إطار ثقافي)، على تفاصيل الأرضية الاجتماعية والثقافية، التي تقف فوقها الفكرة القائلة بأن العلاقات بين الجنسين تستند إلى فروق بيولوجية ونفسية وفيزيقية لا سبيل إلى دحضها، وقد سعت إلى مناقشة الأطباء والنفسانيين ورجال الدين والقانون الذين صاغوا آراءهم، كل في مجاله ليصلوا جميعا إلى نتيجة مشتركة، هي أن الاختلاف بين الرجال والنساء هو تمايز الأعلى (الرجل) عن الأدنى (المرأة). ولشرح الموضوع، انتهجت أسلوبا منهجيا، حيث خصصت المبحث الأول ل"تقسيم العمل بين الجنسين" وثانيا "صراع الأدوار" لتنتهي إلى استعراض تعقيدات الحياة الزوجية من خلال الصراع الخفي وغير المعلن بين الرجال والنساء على أرضية ثقافية وطبقية، في حين ركزت الباحثة سهام عبد السلام في دراستها: "التميز على أساس النوع" على موضوع التمييز على أساس النوع، وهذا التمييز لا يحدث إلا في نظام اجتماعي يحابي أحد الجنسين على حساب الآخر، وهو في وقتنا الراهن النظام الذكوري، الذي يتعرض فيه الطرف الأضعف لمختلف أنواع العنف المعلن والمستتر". وقد استخلصت أن:

- رغم وجود سياسة رسمية لا تميز بين الرجال واالنساء، فإن الواقع يثبت عكس ذلك؛ إذ كلما زاد تحكم النساء في السياسات الحاكمة لحياتهن ازدادت قدرتهن على تحقيق نصيب

[1]- إ هدى زكريا، سهام عبد السلام، عزة كامل ، الملائمة من أجل التنمية-آكت، مرجع سابق ، ص ص، 6-7.

اقتصادي أوفر، أي إن النوعين من محددات المكانة الاقتصادية والسياسية متداخلان، لذلك يؤدي خضوع النساء للوضع الذي تفرضه الصورة التقليدية للمرأة ككائن ضعيف/ مخيف إلى إضعاف فرصهن في الحصول على معاملة عادلة متساوية مع الرجل على الصعيدين الخاص (الأسري) والعام (السياسي). وبتطبيق محددات المكانة المذكورة على النساء اللائي يعشن في إطار تقسيم العمل التقليدي نجد أنهن يقعن في سفح المكانة الاجتماعية، لذلك يُضْعِف خضوعهن لهذا الوضع من قدرتهن على مقاومة الظلم ويدفعهن للاعتقاد بأنهن لا يستحققن إلا ما يحصلن عليه، بينما هن يستحققن وضعا ومكانة أفضل[1]".

أما دراسة الباحثة عزة كامل: "العنف ضد النساء"، فقد تناولت أشكال العنف الممارس ضد النساء، كالعنف الديني والثقافي والاقتصادي والجنسي والتشريعي والاجتماعي والنفسي، وتوفقت بشكل بارز حول العنف السياسي، (وهو ما يهمنا في أطروحتنا هذه) معددة مظاهره كالآتي:

- ذكورية المجتمع السياسي، حيث تنحصر المناصب السياسية التي تتولاها المرأة في مواقع تافهة غير مؤثرة على مصير الأغلبية العظمى من المواطنين (البحث العلمي، التأمينات مثلا) وعندما تتولى وزارة أكثر أهمية كالاقتصاد مثلا يظهر ذلك على أنه منة وهبة من الرجل، وفي الوقت نفسه لا يصبح من حقها تولي مناصب سيادية ومؤثرة كالخارجية والداخلية وغيرها.
- غياب دور المرأة في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاحتفاظ لها بدور المجمل والديكور اللازم للظهور أمام المؤسسات الممولة والدول الكبرى"[2].

ولعل الإشكالية والفرضيات التي انطلقنا منها في بداية أطروحتنا، تسعى للإجابة عن هذه النتيجة التي توصلت إليها الباحثة، لكن بمقاربة أكثر عمقا، حيث أننا لا نسعى، فقط، إلى الوقوف عند هذه النتيجة أو غيرها من النتائج، بقدر ما نسعى إلى فهم كيفية تشكل هذا المعطى أو ذاك، وأيضا إبراز العوامل الظاهرة والخفية في الظاهرة. هذا بالتوجه لاستخلاص نماذج نظرية للممارسة السياسية عند المرأة في الأحزاب السياسية، بهدف الدفع بالنقاش الأكاديمي إلى مستوى أكثر عمقا وتفسيرا.

---

[1]- هدى زكريا، سهام عبد السلام، عزة كامل ، الملائمة من أجل التنمية-آكت ، مرجع سابق، ص، 92.
[2]- إصدارات، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية-آكت، ص 126

3-6-مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب[1]

3-6-1-سياق الدراسة

يمر المغرب اليوم بمرحلة انتقالية تتسم بالتدرج المرن والسلس للمسار الديمقراطي، وفي الوقت ذاته، فإنه مازال يعيش وضعا يشده إلى الوراء، مرتبطا أساسا بعدة رواسب تقليدية تراثية ونمطية وسوسيوثقافية، لا تساعده على الانعتاق كلية من روابطها ومحمولاتها. ولعل من بين ذلك شروط وحيثيات مشاركة المرأة في الحياة العامة. لهذا الغرض جاء هذا البحث لكي يقدم بعضا من التفسيرات حول بعض هذه العوائق وأيضا التركيز على أهم المداخل الممكنة للتمكين الحقيقي للنساء. فماهي أهم هذه النتائج؟ وما هي الخلاصات الكبرى لهذا البحث؟

قبل الإجاب عن هذه التساؤلات، يجمل بنا أن نتوقف عند السياق الخاص الذي ميز ميلاد هذه الدراسة. فمع إقرار المغرب لدستور جديد يتضمن العديد من الفصول التي تقر الحريات الفردية والجماعية، وخصوصا تنصيصه على إنشاء هيئة للمناصفة، وهو ما يبين "انخراط الدولة في مسار تعزيز حقوق المرأة والتشجيع على مشاركتها في الحياة العامة من خلال إرساء سياسات واستراتيجيات وتدابير حازمة لتمكين المرأة من وضع بصمتها في جميع المجالات، نذكر من بينها إدخال نظام الحصص لصالح المرأة في الانتخابات، الذي صدر في التسعينيات عن جمعيات عديدة تناضل من أجل تحسين وضعية المرأة المغربية في الحياة العامة، عبر دعم مشاركة المرأة في العمليات السياسية، لاسيما في تدبير الهياكل المحلية والبرلمان، بما يهدف إستراتيجيا إلى تحقيق تمثيل النساء في عدة هيئات حكومية، وهو ما يجعل من هذا النظام خطوة كبيرة في عملية التحول الديمقراطي الذي تعرفه البلاد لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية منذ سنوات التسعينيات".

لكن بالرغم من هذا التقدم المسجل لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن تمثيل المرأة المغربية في المجال السياسي لم يتجاوز 10.5 بالمائة. هكذا، واستنادا إلى هذه المعطيات وغيرها، افترض البحث **أن المرأة المغربية لا تشارك في العملية السياسية بسبب انعدام الثقة بنفسها وعدم تمكينها اقتصاديا**"، بقدر ما يعود ذلك حسب عدد من الدراسات إلى العوامل التي تعرقل تحقيق التكافؤ بين الجنسين، والتي ترتبط بالجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية بالإضافة

[1]- جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، منظمة فتيات الانبعاث، تقرير حول، مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، مرجع سابق.

إلى العوامل النفسية، خاصة غياب الثقة بالنفس، والعوامل الاقتصادية، بما فيها انعدام الاستقلال المالي".

تهدف هذه الدراسة، التي أجريت في إطار تعاون بين ثلاث جمعيات (الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، منظمة فتيات الانبعاث، جمعية شبكة النساء الرائدات) في محور القنيطرة–الدار البيضاء إلى الإحاطة بالعلاقة بين الثقة في النفس والاستقلال الاقتصادي وأثرهما على مشاركة المرأة في الحياة العامة". وقد كان زمن الدراسة 2013–2014، بينما النتائج قدمت في سنة 2016. إن المثير في منطلقات وفرضيات هذا البحث، هو أنه حاول أن ينطلق من مجموعة من الفرضيات الواضحة والمهمة في آن واحد، فربط المشاركة في الحياة العامة بارتفاع الثقة عند المرأة أو العكس. أو من خلال الربط بين الجانب الاقتصادي الاستقلالي عند المرأة ومشاركتها السياسية، يعتبر دليلا على انتهاج أسلوب علمي في الكشف عن العوامل السببية التي تحاول أن تفهم الأسباب العميقة وراء المشاركة من عدمها.

3-6-2- منهجية وعينة الدراسة

تشكلت عينة البحث الميداني، من 300 امرأة ورجل من الراشدين، وفاعلين في القطاع العام مشاركين أو غير مشاركين. وقد تم إحصاء 222 استبيانا، بحيي شملت الدراسة المناطق الحضرية (77%) وشبه الحضرية (13%) والقروية (10%). وقد اعتمد البحث على المقابلات والمجموعات البؤرية والأسئلة المفتوحة وشبه المفتوحة. أما عن طبيعة المحاور التي تمت دراستها، فهي كالآتي:

- طبيعة المشاركة في الحياة العامة.
- العوامل التي تؤثر على المشاركة في الحياة العامة.
- تصور المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة العامة.
- الآليات المتاحة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة وآثارها.
- تجارب مرتبطة بالمشاركة في الحياة العامة.

3-6-3-أهم النتائج والملاحظات النقدية

3-6-3-1-الخلاصات والنتائج

– يعد الاستقلال الاقتصادي والثقة بالنفس عاملين رئيسيين يدفعان بالمرأة للمشاركة في الحياة العامة، بكل حرية وجرأة وكفاءة.

– تواجه النساء حواجز سوسيوثقافية وتعليمية ومادية ورمزية، تحد من مشاركتها في الحياة العامة، وبشكل خاص في الحياة السياسية والحزبية.

– تعاني النساء المنخرطات في العمل السياسي، رغم قلتهن العددية والنوعية، من انعدام الشفافية والديمقراطية، خصوصا في إسناد المناصب العليا، ذات التأثير القوي في صنع القرار، مما يحد من الاستفادة المثلى من مشاركتهن في تدبير الشأن العام. وتبقى هناك فجوات بين الخطاب السياسي وبين الممارسة الفعلية عبر الهياكل والمؤسسات الحزبية.

– توصل البحث إلى نتيجة تؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات والأبحاث السابقة، وهي أن النساء أكثر انخراطا في العمل الجمعوي والتعاوني بالمقارنة مع مساهمتهن في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، مما يفتح المجال للعديد من الدراسات المستقبلية لفهم الأسباب الخفية وراء هذا الوضع. أما الدراسة الحالية، فقد توصلت إلى أن غياب الديمقراطية في بعض الأحزاب السياسية ومقاومة الرجال لمشاركة النساء في هذا المجال، تعد من بين الأسباب التي تفسر هذا العزوف.

– تبقى أهم الأهداف المعلنة من طرف النساء المستجوبات، فيما يخص مشاركتهن السياسية، هي الرغبة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، باعتبار ذلك واجبا وطنيا وقضية إنسانية.

– تشكل الصور النمطية التي يلصقها المجتمع بصورة المرأة عاملا من بين عوامل أخرى تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص. بالمقابل، توصل البحث إلى أن بروز "نموذج" لامرأة سياسية وذات منصب أعلى في الدولة أو في أي موقع قيادي، من شأنه أن يغير تلك الصور النمطية التي تترسب في مخيال ووجدان الأفراد والجماعات.

– يمكن اعتبار الإصلاحات القانونية، ووضع سياسات عمومية حسب مقاربة النوع، من بين المداخل الكبرى لتغيير وضعية المرأة في الحياة العامة والسياسية بشكل خاص. ورغم أن التجربة أبانت عن العديد من المبادرات (كنظام الحصص في الانتخابات)، فإن ذلك لا يعتبر كافيا لوحده في تمكين المرأة سياسيا.

3-6-3-2-الملاحظات النقدية

يمكن القول إن بحث "مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب"، يعد واحدا من الدراسات التي دفعت بالنقاش العلمي والأكاديمي في مجال الدراسات النسائية إلى مدىً معتبرٍ جدا. ذلك أن منهجية الدراسة وحجم عينتها وكذا نوعية المقاربة، كلها أعطت لهذا البحث طابعه المميز، لكن بالرغم من كل ما سبق ذكره، يمكن أن نلاحظ أن البحث سقط في نوع من الاختزال والتبسيط في الكشف عن الجوانب الخفية في موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة؛ إذ لم يستطع أن يناقش الجانب الديني في الموضوع، رغم أننا نعلم أن التأويلات الضيقة والمنغلقة، والتي ما زالت تؤطر جوانب من قيم المجتمع المغربي، تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

– إن التوصل إلى نتيجة أن من أسباب عزوف النساء عن المشاركة السياسية هو غياب الديمقراطية والشفافية الداخلية، يعد بداية الجواب وليس كل الجواب، لأن طبيعة الموضوع، وخباياه، تحتم على البحث الأكاديمي السوسيولوجي تحديدا، أن يذهب بعيدا في استجلاء بقية العوامل التي تقف في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية تحديدا. ولهذا فإننا نعتبر أن هذا البحث يقدم فرضية أولية وليس نتيجة كلية.

– نلاحظ أن البحث سقط في تكرار النتائج نفسها التي توصلت إليها أبحاث ودراسات وأعمال سابقة؛ فالقول بأن من أسباب عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة، هو وجود الصور النمطية في المجتمع، يعد في نظرنا كلاما عاما وليس نتيجة علمية متماسكة، إذ كان على البحث أن يقدم بشأنها المزيد من التفسير والشرح حتى يكشف السحر عن الظاهرة كما نقول في السوسيولوجيا. وعليه، فإنني أعتبر أن من بين الفرضيات التي سنتناولها في بحثنا هي مسألة الكشف عن هذه التصورات النمطية ومحاولة فهم آلياتها، وكيفية إنتاجها وإعادة إنتاجها.

3-7-"تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء[1]"

3-7-1- السياق

بالنظر للطابع المنفتح للسوسيولوجيا، وبانتهاجنا للمقاربة المقارنة، فإننا فضلنا أن نختم هذا الفصل الخاص بمراجعة الأدبيات بالتوقف عند دراسة هامة حول "تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة"، وذلك من خلال خمس تجارب عربية: المغرب، تونس، لبنان، مصر، فلسطين. وتندرج هذه الدراسة في سياق "تحفيز الأحزاب والنقابات على توفير مناخ ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وعلى تحقيق مبدإ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية والمجال الاجتماعي والاقتصادي[2]". وقد يتساءل سائل كيف يمكن الرهان على مؤسسات وهيئات هي أصل الداء؟ وهي التي لم توفر الشروط الموضوعية لإدماج حقيقي للمرأة في الحياة السياسية؟

لعل المستجدات التي حصلت في الحقل السياسي العام في السنوات الأخيرة (ما سمي الربيع العربي)، والتي تميزت بمشاركة قوية للمرأة في الحراك الشعبي وفي أشكال متعددة من النضالات عبر مؤسسات جمعوية أو إطارات غير كلاسيكية، وأيضا حصول درجة من تسييس المرأة في الفضاء العمومي، أو ما أطلق عليه المشروع "أجيال سياسية متعاقبة من النساء المناضلات". كلها عناصر يجب أخذها بعين الاعتبار، فمن بين الحيثيات التي يجب الانتباه إليها في هذا السياق، هو أن الحراك السياسي والاجتماعي والسوسيوثقافي الذي تمر منه المنطقة، هو الذي دفع بالمشاركة السياسية للمرأة للواجهة، لأن الأمر يقتضي إعادة النظر في شكل الدولة وفي نوعية العلاقات بين الفاعلين، في اتجاه التفكير في شكل الدولة الجديد وتموقع مختلف الفاعلين في هذا الحقل. كل ذلك، وغيره، دفع القائمين على هذا المشروع للتفكير "في الحرص على تشريك النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين للانخراط في النشاط السياسي والنقابي بما في ذلك الاضطلاع بالأدوار القيادية داخلها".

---

[1]- الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية، بتنسيق مع مركز الدراسات النسوية (فلسطين)، مؤسسة قضايا المرأة (مصر)، المعهد العربي لحقوق الانسان (تونس-المغرب)، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (لبنان)، تحرير، سهام النجار، وريم الحلواس غربال، 2014،

[2] - الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية، نفسه، ص، 11.

3-7-2-الإشكالية

تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة التي وجهت إطار البحث، تولدت عن العديد من التساؤلات والإشكاليات، حيث يؤكد منجزو الدراسة إلى أن الثورات التي شهدتها بعض البلدان في المنطقة العربية هي من وضعت مسألة الديمقراطية على المحك، وقد نتج عن ذلك طرح العديد من المسائل المتعلقة بإعادة الاعتبار للفئات المهمشة والمقصية من دوائر صنع القرار والمشاركة في الشأن العام، إذ تعتبر مسألة المساواة بين الجنسين من أهم المسائل الجوهرية التي تتعلق بالديمقراطية التشاركية، وهو م يقودنا لطرح عدد من الأسئلة، ومنها:

- أي مكانة للمرأة في خضم هذا الجدل وهذا الحراك الاجتماعي؟

- ماهي أطر ممارسة الديمقراطية التشاركية؟

- أي مكان تحتله المرأة؟ هل هذه الممارسات الديمقراطية في صالح المرأة أم أن غياب الآليات الكفيلة بضمان حقوقها تجعلها مهمشة أكثر؟

- ما مدى احترام الأحزاب والنقابات لمبدإ المساواة بين الجنسين ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية على مستوى تنظيمها وتسييرها واشتغالها؟

- هل ما زالت هذه الأطر توفر فضاء ملائما للنشاط السياسي والمطلبي للفاعلين الاجتماعيين وخاصة منهم النساء؟

- ما مدى نجاعة العمل على قضايا النساء دون الاهتمام ببنية الأحزاب والنقابات؟ أم أن هذه المؤسسات تستوجب التفكير بالإصلاحات الجوهرية الكفيلة بالنهوض بها قبل الخوض في مكانة النساء داخلها؟

3-7-3- منهجية الدراسة

بخصوص المنهجية المعتمدة في إنجاز الدراسة، فقد "تم الانطلاق من الدراسات الوطنية المتعلقة بالبلدان الخمسة إضافة إلى الأدبيات المتوفرة حول مكانة المرأة في الحقل السياسي وحضورها داخل الأحزاب والنقابات على المستوى القاعدي والقيادي. وللقيام بالدراسات الوطنية اعتمد الباحثون على منهجية تقوم من ناحية على تحليل مضمون القوانين الداخلية لعينة من الأحزاب (ذات المرجعية الدينية وأخرى ذات مرجعية تقدمية) والنقابات، ومن ناحية أخرى على

مقابلات وورشات بؤرية مع قيادات وقياديين ومنخرطات ومنخرطين في الأحزاب وفي النقابات وتقديم توصيات موجهة إلى مختلف الأطراف الفاعلة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء والحرص على مبدإ تكافؤ الفرص بين الجنسين، فيما يتعلق بالوصول إلى المراكز القيادية لهذه الهياكل السياسية[1]"

3-7-4-النتائج والخلاصات

يعتبر انخراط النساء في الحقلين السياسي والنقابي تحديا رئيسيا، وإشكالية محورية من ضمن قضايا المرأة ذات الأولوية، تحتاج إلى نضال على المستوى المجتمعي، وكذلك على المستوى المؤسساتي والهيكلي. وحتى لا يؤدي هذا الواقع إلى مزيد من اهتزاز ثقة النساء في قدرة الجسمين السياسي والنقابي على تبني خطاب قوي ومساند للحركة النسائية والعزوف عن العمل النقابي والحزبي للبحث عن أشكال جديدة للمشاركة في صلب هياكل المجتمع المدني والفضاءات الافتراضية، بات العمل المشترك على الصعيد الإقليمي والتشبيك من أجل تبادل الخبرات واستخلاص الدروس ضرورة لا مفر منها لخلق قاعدة عمل مشتركة تكون أكثر تأثيرا في السياسات وتدفع في اتجاه التزام أقوى تجاه إطار العمل الدولي والمرجعية الأممية التي تشكلت نتيجة مسار متكامل ومترابط لإقرار الحقوق وسد الفجوات.أما على مستوى النتائج التي توصل إليها الباحثون في هذه الدراسة، فيمكن توزيعها على عدة مجالات:

أ) النتائج الخاصة بالمنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة:

- تنفيذ أنشطة دعوة ومناصرة مشتركة على الصعيد الإقليمي لحث الحكومات على التطبيق الجاد والفعلي للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة، حتى تتمتع النساء بالحقوق التي تضمنها وبالتدابير التي تنص عليها للتعجيل بالمساواة.

- تدقيق التشريعات الموجودة واستحداث التشريعات الجديدة التي تكرس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص عبر إقرار القوانين التي ترفع واقع التبعية الاقتصادية والتهميش الاجتماعي عن

[1] - الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية، بتنسيق مع مركز الدراسات النسوية (فلسطين)، مؤسسة قضايا المرأة (مصر)، المعهد العربي لحقوق الانسان (تونس-المغرب)، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (لبنان)، تحرير، سهام النجار، وريم الحلواس، مرجع سابق، ص 12.

المرأة بما في ذلك محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومحاربة التمييز وإقرار تشريعات وقوانين نافذة.

– تجميع أفضل الممارسات الحزبية والنقابية لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيد العربي، ونشرها لدى النقابات والأحزاب بهدف النسج على منوالها.

– تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لدى النشطاء السياسيين والنقابين وعلى الهياكل كافة قاعديا ومناطقيا ومركزيا، وذلك عبر تنفيذ برامج تدريبية على الصعيد الإقليمي تتيح تبادل الخبرات والتجارب وتؤسس لعلاقات شراكة بين الهياكل النقابية والأحزاب السياسية.

ب) النتائج الخاصة بالأحزاب السياسية

– بلورة ميثاق شرف حزبي يمهد لحياة وبيئة حزبية تستجيب لحقوق النساء، ويضمن نزاهة العملية الانتخابية واحترام نتائجها ويضمن مبدأ تكريس التداول السلمي للسلطة والتمثيل العادل بين النساء والرجال، ويتصدى لكل أشكال التمييز التي تنتقص من حقوق النساء كمواطنات.

– إعادة صياغة الأنظمة الداخلية للأحزاب، بحيث تحدد آليات عملية وملزمة لانتخاب المرأة في المواقع القيادية فيها، وذلك لحل مشكلة تعاقب الأجيال وإعطاء الفرصة للأجيال الشابة وتمثيل الجميع. هذا بالإضافة إلى وضع نصوص صريحة وواضحة لذلك، وآليات عمل ممأسسة تعكس رؤى ثابتة ودائمة في التعاطي مع مشاركة المرأة.

–القيام بأنشطة توعوية داخلية لفائدة الرجال، خاصة في المناطق والمدن الصغيرة والقرى، لتوعية أعضاء الحزب بأهمية استقطاب النساء والتأثير الإيجابي لمشاركتهن على مستوى التنمية المحلية، وهو ما سيساهم في نشر ثقافة المساواة وجعل الرجال مناصرين لها لا معارضين.

ج) النتائج الخاصة بالنقابات العمالية والمهنية

– تعزيز التشبيك العربي عبر تفعيل آليات ولجان مشتركة ذات استقلالية، وعقد لقاءات دورية منتظمة لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة التي تشهدها عديد الدول العربية، لوضع إطار عمل مشترك يحدد التوجهات الرئيسة للعمل النقابي.

– مراجعة قوانين العمل بهدف حذف كل مظاهر التمييز التي تطال النساء العاملات والتي تقف عقبة أمام انخراطهن في العملين النقابي والحزبي.

– القيام بحملة إقليمية مشتركة للتعريف بأهمية العمل النقابي وضرورة الانخراط فيه، ترتكز أساسا على استقطاب النساء والشباب.

– تكثيف الدورات التكوينية الإقليمية لفائدة القيادات النقابية وتقوية قدراتهن التواصلية والتفاوضية، ودعم انخراطهن ومشاركتهن المكثفة في المفاوضات الجماعية، واعتماد المحاسبة بحق التجاوزات التي تطال النساء سواء داخل التنظيم، أو في فضاءات العمل.

3-7-5-حصيلة وتقييم وتساؤلات نقدية.

يمكن اعتبار هذا الفصل بمثابة الموجه لإشكالياتنا البحثية، ذلك أنه تبين لنا أن الدراسات والأبحاث حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل خاص، لم تتطرق لمسألة اتخاذ القرار في التنظيمات السياسية، بالشكل المطلوب، وهذا مرده إلى أسباب تاريخية، مرتبطة أساسا بتأخر الاهتمام بالظواهر الحزبية من طرف الباحثين السوسيولوجيين، وهو ما تعكسه البيبليوغرافيا الضعيفة التي توقفنا عندها في بداية هذا الفصل. ومن جهة ثانية، لكون الظاهرة الحزبية في المغرب، ليست متجذرة بما فيه الكفاية، وبشكل خاص ضعف انخراط المرأة في هذه المؤسسات السياسية، مما أفضى إلى نوع من التعاطي المحتشم مع هذه الظاهرة. ورغم التقدم الطفيف الذي حصل مع بداية الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، خصوصا كتابات كل من فاطمة المرنيسي وعبد الصمد الديالمي ونوال السعداوي وآخرين، فإن المحصلة لم تستطع أن تتعمق في الإشكاليات الميكروسوسيولوجية، ومنها إشكالية مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل التنظيمات السياسية، فقد غلب على هذه الكتابات، الطابع التحليلي الماكروسوسيولوجي، والتي أثمرت، بدون شك، العديد من النتائج على مستوى نقد البنيات التقليدية وتفكيك خطاباتها وإعادة النظر في مسلماتها، لكنها لم تلتف بشكل خاص لمستوى ثان من التحليل.

بيد أن المرحلة الأخيرة من البحث السوسيولوجي حول القضية النسائية، ومسألة اتخاذ القرار السياسي، انتعشت فيها العديد من التحاليل والدراسات والمناقشات لهذه المسألة، خصوصا كتابات كل من الباحث الهراس والباحثة بنعدادة وآخرين. لكن ما يمكن تسجيله على نوعية هذه البحوث، أنها اكتفت بما هو ظاهري في الإشكالية ولم تتعمق كثيرا في البنيات الخفية وفحص مختلف الديناميات المتشابكة التي تكتنف الظاهرة. إن الحاصل هو أن صنع القرار في المؤسسات الحزبية، ليس بالأمر الهين وليس بالظاهرة البرانية التي تطفو على السطح، بل إنها، بحكم طبيعة الفاعل وبمختلف رهاناته

واستراتييجياته، تبدو بحاجة إلى نوعية ثانية من الدراسات والأبحاث التي تدخل إلى عمق العلبة السوداء لاستجلاء أهم خباياها ومكنوناتها المسكوت عنها.

انطلاقا من كل ذلك، فإننا نطمح لركوب هذه المغامرة المحفوفة بالكثير من الصعوبات، بهدف تحقيق تراكم معرفي وعلمي وأكاديمي في موضوع تزداد أهميته بشكل كبير في سياقنا المغربي الحالي، أولا بحكم المشاركة النسائية في الحياة العامة، سواء بشكل مباشر عبر الأحزاب السياسية أو بشكل غير مباشر عبر المؤسسات الأخرى المجتمعية. ولهذا فنحن نسعى إلى مزيد من تعميق النظر في مختلف الجوانب التي تحف بالظاهرة السياسية ودور المرأة في هذه الحياة، ومساهمتها في إنضاج وبلورة القرارات الاستراتيجية والمرحلية واللحظية على حد سواء.

الفصل الثالث: المرأة والمجال السياسي: النساء داخل التنظيمات الحزبية الأوروبية والمغربية

تمهيد:

يشكل هذا الفصل أهمية قصوى بالنظر إلى كونه ينفتح على دراسات مقارنة لمكانة المرأة في الحياة السياسية، وبشكل خاص في تدبير القرار السياسي والحزبي. وقد اخترنا التوقف عند نماذج ممثلة من مختلف المرجعيات الإديولوجية السائدة في العالم اليوم، كالتوجه الليبرالي والنيوليبيرالي، وكذا التوجه الاشتراكي بنوعيه الاجتماعي والديمقراطي، وأيضا التوجهات اليمينية المحافظة، من أجل فهم جيد لموضوع المرأة واتخاذ القرار في التنظيمات السياسية الحزبية، ومن أجل دراسة المتغيرات والتفسيرات، والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل محدد على حدة: "إننا ننطلق من الإيمان بأن تطور وضع المرأة على المستوى السياسي مرتبط بالتطور الديموقراطي بشكل عام، فكلما زادت درجة تشبع المجتمع بالسلوك الديمقراطي، زادت حرية المرأة وحصلت على المزيد من الحقوق والحريات. واليوم يمثل هذا السعي لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والتمكين لها داخل المؤسسات محورا هاما من محاور الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في قضايا المجتمع، إذ يندرج هذا الاهتمام في سياق تزايد الاقتناع بالعلاقة الوثيقة بين تنمية المرأة وبين النجاح في تحقيق التنمية البشرية، على اعتبار أن الإنسان–رجلا كان أو أمراة –هو الدعامة الرئيسية للتنمية، هذا علاوة على أن الاهتمام بدور المرأة في التنمية باعتبارها نصف الموارد البشرية، هو المدخل الصحيح لنجاح جميع المشاريع التنموية[1]".

وبالفعل، فإن النظر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي التمكن من قيادة الأحزاب والتنظيمات السياسية، لا يمكن النظر إليه باعتباره مسألة تنظيمية بحتة أو تمثيلية فقط، بقدر ما يعكس في العمق التمكين السياسي، كمدخل للتمكين التنموي بكل ما تعينه الكلمة من معنى. وغني عن البيان، بأن فهم مختلف الديناميات الداخلية التي تعتمل في الحراك السياسي داخل التنظيمات السياسية، كفيل بفهم أوسع لمكانة المرأة في الحياة العامة. ولهذا الغرض، فإن الوقوق عند مختلف التجارب العالمية، يعد في نظرنا خطوة أساسية في اتجاه بلورة نموذج تفسيري للظاهرة التي نحن بصدد دراستها.

[1] - حزب العدالة و التنمية، "المرأة والمشاركة السياسية"، م، س، ذ، ص ص، 102-103.

1- التجربة الأوروبية

1-1-تجربة الاشتراكيين ومكانة المرأة في العمل السياسي: تجربة الدول الإسكندنافية

يمكن اعتبار تجربة الاشتراكيين الاجتماعيين تجربة رائدة في مجال التمكين السياسي للمرأة في الحياة السياسية، وبشكل خاص في التنظيمات الحزبية التي تجسد مبادئ الديمقراطية، وتعتبر وسائط للتنشئة الاجتماعية، وقد جاء اختيارنا لهذا النموذج لكي نقدم تفسيرا للظاهرة المدروسة بنوع من الانفتاح على مجموعة من التجارب. ضمن هذا الأفق، يعتبر"الحزب الاجتماعي الديمقراطي، هيئة حزبية، حققت طفرة نوعية في مجال التمكين للمرأة في قامته الحزبية، وذلك حينما قرر سنة 1994 ضرورة وجود امرأة خلف كل رجل على قائمة الحزب، بمعنى 50 بالمائة من المقاعد في قامته من النساء[1]"، ففي فلندا، أبانت التجربة عن تطور مهم في التمكين للمرأة في الحياة السياسية، حيث نجد أن الاحزاب السياسية لا تطبق مبدأ "الكوطا" المعمول به في العديد من التجارب، بل إنها تعمتد على مقاربة المساواة في تقديم مرشحين من كلا الجنسين، وقد تبين أن اختيارات المواطنين تذهب في صالح التصويت على النساء[2] ".

تقدم الخبرة الاستكندنافية في مجال الكوطا النسائية تجربة متميزة، إذ تحتل هذه الدول الرتب الأولى في مصاف الدول الديمقراطية، فأحزابها تعتمد سياسة تخصيص مقاعد خاصة للنساء في لوائحها دون وجود أي أساس قانوني أو إلزام دستوري، وإنما جاء ذلك تتويجا لمسار ديمقراطي ساهم في خلق بيئة حزبية مستجيبة لزيادة التمثيل النسبي للمرأة. إن هذه التجربة تضع أمامنا نموذجا لم يعتمد الكوطا في القوانين الانتخابية أو الدستور ليصنع التغيير، وإنما راهن على تغيير الثقافة الحزبية وترسيخ الاقتناع داخل الحزب السياسي بحتمية التمكين السياسي للمرأة، وهو ما ساهم في بروز أحزاب قوية بدورها وقادتها على تدبير الشأن العام[3]".

أما بالنسبة إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في "ليتوانيا"، فتقدم تجربة هذا الحزب الذي أسسته مجموعة من الجمعيات النسانية (13 جمعية) سنة 1995، والذي يضم العديد من النساء اللواتي

---

[1]- حزب العدالة والتنمية، المرأة والمشاركة السياسية، تجارب دولية، م، س، ذ، ص، 114.

[2]- Rappot final de recherche, « Genre et gestion local du changement dans sept pays de l'union Européenne », sous la direction de Jacqueline Heinen, partie 1, 2004, p, 53. Site web : https://www.sh.se/p3/ext/res.nsf/vRes/...rapport_final_1.../rapport_final_1.pdf (date de consultation, 6-11-2017).

[3]- حزب العدالة والتنمية، المرأة والمشاركة السياسية، م، س، ذ، ص ص، 115-116-117.

يتمتعن بحنكة سياسية كبيرة، وبحكمة في العمل السياسي، بقيادة الوزيرة الأولى السابقة، (كازيميرا برونسكيان– Kazimiera Prunskiene)، مثالا يحتذى به، فمنذ دخول هذا الحزب لمعترك الحياة السياسية، شكل صدمة للعديد من الأحزاب التقليدية والكلاسيكية، لأنه استطاع في مدة قصيرة أن يكسب تعاطف العديد من الشرائح الاجتماعية، وخصوصا النساء، خاصة وأنه يقوم على مبدأ تحقيق المناصفة في المناصب السياسية بين الجنسين. وقد أسفرت نتائج الانتخابات التي جرت في سنة 1996، عن ارتفاع نسبة النساء في البرلمان الليتواني (الصيما– Seima) من 7بالمائة إلى 18 بالمائة، حيث مكنته هذه النتائج من تشكيل فريق نيابي من النساء، استطاع من خلاله أن يشكل حلفا من مجموعة من الأحزاب حول مطلب المناصفة كمقترح قانون، يتجاوز مبدأ "الكوطا" الذي كان معمولا به في السابق، والذي بلغ إلى مداه ولم يعد صالحا للأجيال الحالية من النساء والرجال[1].

ما يمكن استخلاصه من هذه التجربة، أن التحول الكبير الذي كان سببا في تمكين المرأة، ليس هو القوانين أو التدخلات الخارجية أو الاستجابة لضعوطات دولية كيفما كانت، بقدرما كانت نتيجة الارادة الحقيقية التي تمكنت بفضلها الهيئات السياسية والجمعوية من ترسيخ الخيار الديمقراطي، عبر تحقيق مستوى المساواة بين الجنسين في كافة المجالات. ولذلك، فإن عملية الكوطا التي كانت معتمدة عند العديد من الهيئات الحزبية لم تقنع التجربة الاسكندنافية، بل اتجهت نحو إقرار مساواة تامة بين الطرفين في الاستحقاقات الداخلية أو الخارجية.

1-2-تجربة الليبراليين: تجربة الحزب الديموقراطي الليبرالي بإنجلترا

من خلال تجربة المجلس الأوروبي، تبين كيف يمكن التقدم في تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء في مواقع القرار الحزبي وغيره، وذلك من خلال التركيز على تجارب العديد من الأحزاب السياسية من كافة الحساسيات والانتماءات، والتي أبرزت بالملموس كيف يمكن أن تبلور مجموعة من المبادرات التي تذهب في اتجاه تعزيز مشاركة المرأة في القرار. وقد تبين من خلال التقرير الذي أنجزه المجلس الأوروبي في سنة 2002، مدى التقدم الحاصل في هذا الموضوع[2]، وهو الأمر الذي تطلب جهودا ومبادرات نوعية في هذا الإطار.

---

[1]-Division Egalité entre les femmes et les hommes, Direction Géneral des droits de l'homme, Conseil de l'Europe, (Rapport), « vers l'equilibre entre les femmes et les hommes : Guide pour equilibrer la prise de décision », Strasbourg, Mars, 2002. Voir site web : https://rm.coe.int/16805916b5, date de consultation, 11-11-2017

[2]- Division Egalité entre les femmes et les hommes , op cit,pp,31,32.

من خلال هذا التأطير العام، لمبدأ المناصفة في الحياة الحزبية وموقع المرأة في اتخاذ القرار، سنتوقف عند تجربة مهمة وهي للحزب الليبرالي الديمقراطي بإنجلترا. فماهي نوعية المبادرات التي بلورها هذا الحزب للوصول إلى مستوى المناصفة بين الجنسين؟

انطلاقا من شعار "المال، الثقة والثقافة"، دشن الحزب الديموقراطي الليرالي الانجليزي، حملة لمساعدة النساء على تحقيق المناصفة داخل الأحزاب السياسية، عبر الإجراءات التالية:

–الدعم المالي الموجه للنساء، حيث خصصت مبالغ مالية مهمة، من أجل تمويل بعض الأنشطة الحزبية التي تساعد المرأة على التغلب على الصعوبات التي تواجهها للإنخراط في العمل السياسي، من ذلك خلال رعاية الأطفال، إذ كما نعلم جمعيا، فإن النساء هن من يتولين هذه المهمة، وبالتالي، فالحزب خصص مبالغ مالية لرعاية الأطفال أثناء مزوالة النساء لمهامهن داخل الحزب.

–تعزيز الثقة وسط النساء، وذلك بإجراءات ملموسة، حيث تم تسطير برنامج عمل "لمراقبة" عضوات البرلمان، وكيفية اشتغالهن (المنتمين للحزب الديمقراطي الليبرالي) لكي يتعرفن على مجمل الإكرهات التي تواجهن في مهمتهن، ومن تم العمل على تجاوزها في المستقبل.

–تجاوز المعطى الثقافي، والذي يبدو دائما مستعصيا وغير قابل للحل، لكن تجربة الحزب، بينت انه من خلال برامج عمل ملموسة، توصل إلى نتائج مهمة، في هذا الصدد، توجه الحزب إلى كل هيئاته المجالية والمحلية والاقليمية والوطنية، لتخصيص نسبة النساء توازي نسبة الرجال في مواقع المسؤولية، تحت شعار (50/50)، أي المناصفة التامة، بمعنى حظ كل امرأة يساوي حظ كل رجل داخل الحزب. وقد استطاع الحزب من خلال هذا الاجراء أن يدشن لمرحلة جديدة في الحياة السياسية بانجلترا وببقية الدول الأوروبية[1].

2-1- تجربة المحافظين: تجربة الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني

يمكن اعتبار تجربة المحافظين نوعية في هذا المقام، لأنها تقدم نفسها كتجربة "نموذجية" بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها المغرب بطبيعة الحال، وذلك لأنها على الأقل تتشابه إلى حد ما في مجموعة من القواسم المشتركة مع المغرب، حيث يلعب الدين دورا بارزا في الحياة السياسية، سواء بالنسبة إلى بعض الأحزاب المغربية، (حزب العدالة والتنمية) أو بالنسبة إلى المؤسسة المكلية، بيد أن ما يمايز تجربة حزب المحافظين بزعامة "الحزب المسيحي الديمقراطي"

[1] - Division Egalité entre les femmes et les hommes Ibid, p,p 29-30.

الألماني، هو قدرته على تحقيق إنجازات مهمة لصالح التمكين النسائي في الحياة السياسية. فماهي أهم المقومات النظرية والعملية التي بنى من خلالها الحزب مشروعه لتحقيق التمكين النسائي؟ وما هي عناصر القوة التي يمكن التقاطها من خلال هذه التجربة؟

بعد فشل الائتلاف الحزبي بزعامة "الاشتراكي الليبرالي" في ألمانيا سنوات السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، في تحقيق تنمية شاملة ومندمجة بحضور نسائي وازن ومنصف، سيأخذ الحزب المسيحي الديمقراطي مع بداية التسعينيات من القرن الماضي زمام المبادرة، من أجل الاستفادة من بعض عوائد التنمية السابقة، –خصوصا التعليم–لكي يعطي فرصا هائلة للمكون النسوي حتى يأخذ حقه في التدبير والتسيير والسلطة. فاعتبارا من هذا التاريخ، ستتولى حقيبة وزارة الأسرة، السيدة (رينات سميت،Renat.Shmidt)، في حكومة المحافظين، والتي ستتمكن من خلالها من تحقيق أكبر إصلاح سياسي لصالح المرأة، وهو الذي يندرج ضمن رؤية شمولية تعزز المناصفة بين الرجال والنساء في الحياة العامة، لكن مع الحفاظ على استقرار الأسرة وتماسكها. وقد تمكنت هذه الوزيرة –ومن خلالها الحزب–من إقناع البرلمان والقادة السياسيين، بهذا الإصلاح القائم على توفير أجواء مريحة للمرأة الموظفة وربة البيت والتي تتحمل مسوؤلية الأبناء، من أجل أن تكون مناضلة سياسية ومنخرطة في العمل السياسي برمته، دون أن يؤثر ذلك على حياتها الخاصة، كما تقول بذلك نانسي فرايزر[1]".

في المرحلة الثانية من تجربة هذا الحزب، والتي تميزت بوصول "إنجيلا ميركل" إلى الحكم، تميزت بحضور نسائي قوي وبارز، حيث أنها في سنة 2010، اتخذت قراراً،–"وصف بأنه جريء"–، يتعلق الأمر، بتعيين السيدة (إرسيلا فون دير لاين– Ursula Von Der Leyen)، في منصب وزيرة الأسرة، وهو تعيين سياسي وإديلوجي لأنه يدعم المشروع الحزبي وتوجهاته المحافظة في الحياة السياسية، وبشكل خاص في التدبير الحكومي. وقد عملت هذه الوزيرة، على تمرير مشروع إصلاحي يقوم على الاستمرارية بين ما قامت به الوزيرة السابقة في الحزب نفسه (Renat.Shmidt)، وهو المشروع الذي يعزز الحضور النسائي في الحياة السياسية بدون التفريط في الحياة الخاصة. لكن هذا المشروع الجديد، سيتميز ببعض المميزات التي تظهر فيها التجربة والحنكة السياسية للسيدة الوزيرة

[1] Olivier Giraud, Barbara Lucas, « Le Renouveau des régimes de genre en Allemagne et en Suisse :Bonjour 'Neo Maternalisme' », Cahiers du Genre, 2009/(n°46), http://www.cairn.info/revue-cahiers- du genre-2009-1-page-17.htm.(date de consultation, 22-11-2017).

ولحكومة "ميركل". فماهي أهم عناصر هذا المشروع؟ وما هي نقاط القوة فيه؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة في السياق المغربي؟

كما بينا سابقا، فإنه مع تولي المستشارة الألمانية " إنجيلا ميركل" الحكم في الجمهورية الفيدرالية الألمانية، فإن القضية النسائية أصبحت حاضرة بقوة، لكن بمقاربة محافظة، تمتح من إيديولوجيا الحزب المسيحي الديمقراطي، والذي يرفض ويعارض التوجهات النسوية المتطرفة (Le Féminisme radical)، التي اعتبرها مخللخة للبناء والتماسك المجتمعي الألماني، ويطرح بديلا عن ذلك، بالتمكين النسائي لكن في ظل أسرة متماسكة ومحافظة على القيم الدينية للمجتمع الألماني. وهكذا عمل هذا الحزب على بلورة شعار (الحق في العمل، والحق في الأسرة)، لكي يتجنب التحديات التي يطرحها الانتقال الديمغرافي في ألمانيا، والذي تميز في سنوات السبعينيات والثمانينيات بانخفاض حاد في عدد الولادات، جراء التحول العميق الذي عرفته الأسرة الألمانية. ولهذا فقد دافع الحزب المسيحي الديمقراطي على فكرة "الإصلاح الجنسي" و"العمل النسائي"، بل جعل من هذه القضية قضية وطينة كبرى تستأثر باهتمام الحكومة وببرامجها وبخططها وبالمشروع المجتمعي للأمة الألمانية. ولم يكن من السهل الوصول إلى هذا المستوى لولا التكتل القوي للعديد من المنظمات الأهلية، والتي تشكلت في أكثر من 60 منظمة، تضم أكثر من 250 شخصية نسائية ورجالية تتمتع بكفاءات عليا وبمناصب سياسية مؤثرة ونافذة في الرأي العام. وقد تشكل هذا اللفيف في ما سمي "باللوبي" المنافح عن القضية الأسرية في المجتمع الالماني.

من خلال القراءة المتأنية لهذه التجربة، التي تجمع بين نقيضين: وهما التمكين للنساء مع الحفاظ على الأسرة، تم الحديث عن وقوع تحول في البراديغم التفسيري للمرأة ولقضاياها، بحيث ظهر مفهوم "النيو–محافظين" (Neoconservateur)، باعتباره توجه جديدا في النظريات التي تقارب القضايا النسائية بعيدا عن الشدة "وتطرف" التوجهات النسائية الكلاسيكية[1].

بقي أن نشير إلى أنه من طبيعة المنهج المقارن، أن نرصد تجارب خارج القارة الأوروبية، حتى يكون ذلك أقرب من التعرف على مجمل التجارب في تنوعها وتعددها وشموليتها. في هذا الصدد،

[1]- Klaus Elisabeth, « Antiféminisme et féminisme élitiste en Allemagne : les termes du débat », *Travail, genre et sociétés*, 2010/2 (n° 24), p. 151-165. DOI : 10.3917/tgs.024.0151. URL : https://www.cairn.info/revue-travail-genre-et-societes-2010-2-page-151.htm.(date de consultation,22-11-2017).

يمكن أن نلقي الضوء على تجربة البرازيل والتي تتقاطع مع بعض التجارب السابقة، وفي الوقت نفسه تتميز عنها. فكيف يمكن تجلية الأمر؟ فما هو الجديد فيما يخص التمكين للنساء في الحياة السياسية؟

اعتمدت البرازيل "نظام الكوتا الدستورية"، كما هو الشأن في بقية التجارب التي درسناها أو توقفنا عندها. وكما هو معلوم ، فإن هذا النظام "ينص على تخصيص نسبة من المقاعد في البرلمان للمرأة .. وتتوسع دول أمريكا اللاتينية في الأخذ بنظام الكوتا القانونية ومنها البرازيل والارجنتين، و البرازيل من الدول التي ترشح فيها الأحزاب عددا من السيدات التزاماً بالقانون .

تعتبر الكوطا إحدى الوسائل الكفيلة بتأمين وصول المرأة للبرلمان، وهي تمييز إيجابي لصالح المرأة كما نصت عليه المادة «4» من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بحيث لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الاتفاقية ولكنه يجب أن لا يستتبعه الابقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة، وهذه التدابير تمكن المرأة من المشاركة في صياغة السياسة العامة للحكومة وتأدية المهام على المستويات المختلفة. والهدف من الكوتا ليس مجرد ايصال المرأة للبرلمان، بقدر ما هو مناقشة قضايا وهموم المرأة وإشراكها في عملية البناء والتنمية .. ويشهد العالم تصاعداً في تأييده لهذا النظام، كمدخل لتسهيل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة، ولو لفترة زمنية محدودة، حتى يصبح وجود المرأة في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع. ففى 2010 تم انتخاب 621 امرأة فى البرازيل، متجاوزاً عدد المقاعد 504 فى 2008 و 187 فى 1996[1]".

وإذا كان تحقيق هذا التقدم ليس بالأمر السهل، فإنه اقتضى قطع مجموعة من المراحل والصعوبات، خصوصا مع وجود عقليات ذكورية تريد الهيمنة على المناصب السياسية، وحرمان العنصر النسوي منها. في هذاالاطار، يشرح لنا الباحث محي عجلان أن "علاقة النساء بالأحزاب السياسية والسياسة الرسمية حساسة جداً. في مراحلها الأولى، نددت الحركات النسائية التقليدية، التي ماتزال قائمة إلى اليوم في بعض جوانبها بشدة بعضوية النساء الحزبية.

[1]-مي محي عجلان،"دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل (2000 – 2015)"، انظر الموقع الالتكروني التالي: http://www.beirutme.com/?p=15871

ففي البرازيل، قاطعت النساء الأعضاء في الحركات النسائية لسنواتٍ طويلة الأحزاب السياسية. فظلّت النساء يشكّلن أقليةً في الأحزاب، بسبب ما يبديه الرجال من عداوةً للنساء داخل الأحزاب، بحيث يعزّ عليهم إفساح مجال أمام مشاركتهن. فالمنافسة مستعرة في صفوفهم، لذا تراهم لا يرغبون في منافسة النساء أيضاً. ولهذا، فإن التغيير بات يعول أكثر على إشراك النساء اللواتي بِتن يدركن استحالة الوصول إلى السلطة من دون الأحزاب، الأمر الذي يساهم في بناء قاعدة نسائية حيوّية ضمن الأحزاب السياسية تشكّل القوة الدافعة للتغيير. إن ممارسة الضغط تقنية تتكلّل بالنجاح في الكثير من الحالات، فبعد تولى الرئيس "لولا دا سيلفا" الحكم ارتفعت نسبة مشاركة المرأة فى الحياة التشريعية وأيضا تولت المراة مناصب هامة فى الحياة التنفيذية[1]".

يظهر من خلال هذا التحليل أن التجربة البرازيلية في التمكين السياسي للمرأة في الحياة السياسية، تبقى جد مهمة لأنها على الأقل تفتحنا على نقاش أوسع وأعمق، حيث تبرز التماثلات ما بين السياق المغربي والسياق البرازلي في المسألة النسوية، بيد أنه بالرغم من كل ما سبق، فإن التجربة الغنية للبرازيل تغدو مثيرة للجدل، من حيث كونها تقع على أرضية عدة مفارقات، من جهة "فبرغم من أن البرازيل حققت تقدما كبيرا في تعزيز دور المرأة في المجتمع، فإنها لم تصل بعد إلى تحقيق المبتغى، فالبرازيل بلد ذو امكانات هائلة، ويعد نموذجا للتنمية يحتذى به، وهو وضع من شأنه أن يحسن وضع المرأة. ومع ذلك، فإن هناك مجالات تثير قلقا كبيرا مثل إمكانية الوصول إلى المشاركة السياسية وإلى التعليم، خاصة وأن نسبة بطالة المرأة فى البرازيل كبيرة، ولا يوجد تكافؤ بين دخل المرأة ودخل الرجل، حيث أن جميع النساء في هذا البلد يخضعن للتمييز، بغض النظر عن الجنس أو الطبقة الاجتماعية، وإن كانت هناك بطبيعة الحال طبقات معينة تعاني أكثر من غيرها[2]" .

2-2- خلاصلات واستنتاجات

لا شك أن المقاربة المقارناتية، تمثل منهجا متميزا في فهم الظواهر السوسيولوجية، وقد حاولنا في هذا الفصل أن نقدم قراءة تكريبية لمجموعة من التجارب العالمية في موضوع التمكين السياسي للمرأة. وقد ظهر جليا مدى التنوع والغنى الذي يميز مختلف التجارب المدروسة، وهو ما يسمح لنا بالقول أن هناك تجارب رائدة في الذهاب بعيدا في التمكين الفعلي للمرأة في العمل الحزبي وفي مواقع القرار، والبعض الآخر، مازال يراوح مكانه في الأخذ بنموذج "الكوطا" الكلاسيكي، والذي يعمل به

[1]- مي محي عجلان،"دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل 2000 – 2015.
[2]- محمد محي عجلان،نفسه.

المغرب، منذ مدة. وكما تبين مختلف هذه التجارب، فالأمر لا يتوقف عند نقل بعض القوانين ومحاولة تطبقيها على الواقع، بل يجب استحضار مختلف السياقات السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية والسوسيو حزبية، التي تؤثر بشكل واضح في التمكين أو ضعف التمكين للمرأة في الحياة السياسية. وعليه، فالمقاربة لا يمكن فصلها عن المنظور النظري والإيديولوجي، لأن البعض يعتقد أن المسألة لا تتعدى النقل الحرفي لبعض التجارب، دونما الذهاب بعيدا في استجلاء الخلفيات النظرية لها. وهو ما وقفنا عنده في التجربة الفلندية مثلا أو الإنجلزية أو حتى الألمانية.

إذ تبين مع هذه التجارب، كيف يمكن توفير مجموعة من الظروف والحيثات للمرأة لكي تنخرط في العمل السياسي، لتعطي عطاء مناظرا، بل يضاهي الرجل، لكن بشرط أن تتملك المرأة الوقت والإمكانيات واللوجسيتك، لكي تؤدي مهمتها على أحسن وجه، بل والأكثر من ذلك، عندما يتم تغيير العقليات والذهنيات في أفق ايجاد بيئة جدية للعمل الحزبي والسياسي النسوي، ستكون النتائج مبهرة، بغض النظر عن المرجعيات الإيديولوجية.

ولعل تجربة الحزب المسيحي الألماني، تعطينا دورسا في المزج بين متناقضين قلما تنتبه لها العديد من المنظمات والأحزاب والجمعيات، فتشجع المرأة على تحمل المسؤولية السياسسة، هو مطلب كل الفرقاء، لكن أن تحافظ في الوقت نفسه على الجو والتماسك الأسريين، فذلك ما لا يتحقق حتى في المجتمعات المسلمة، إلا بقدر أو بآخر. ولهذا فإن تجربة الحزب المسيحي الديمقراطي، تشكل في– نظرنا المتواضع–نموذجا في الربط بين الحداثة والتقليد، في نوع من الدينامية الجديدة في الحفاظ على الوضع القائم مع تطوير المشاركة السياسية.

3- التجربة المغربية

تعتبر الوثائق الرسمية للأحزاب والمنظمات السياسية أو النقابية أو الجمعوية، بمثابة الأطر المرجعية لفهم تصورات هذه الأحزاب والمنظمات وغيرها، حول قضية من القضايا المجتمعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. انطلاقا من هذه الفكرة، خصصنا فصلا في أطروحتنا للكشف عن تصورات الأحزاب الثلاثة المشكلة لعينتنا البحثية، حول مكانة المرأة واتخاذ القرار في هذه الهيئات، وهو ما يأتي منسجما مع منطلقاتنا البحثية وفرضياتنا التي انطلقنا منها في البداية، لنعرف مدى تمثل الأحزاب لمبدأ المناصفة والمساواة في السيرورة الحزبية، ومدى تطبيق ذلك في الممارسة العملية. ورغم أننا سننشغل بشكل أساس بالمرجعيات الحزبية، كالأوراق الإديولوجية والأطروحات الحزبية، فإن ذلك لا

يمنعنا من المضي قدما في مساءلة التجربة العملية في مجال الممارسة السياسية النسائية داخل هذه التنظيمات.

ضمن هذا السياق، تشغلنا هواجس منهجية في نسقية وهيكلة هذا الفصل، إذ سنستهله بالتجربة السياسية لحزب عريق، له رصيد نضالي ممتد في الزمان والمكان، وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم نتبعه بالوقوف عند حزب له خصوصية سياسية في المشهد الحزبي والسياسي، وهو حزب العدالة والتنمية الذي يدعي أنه ينطلق في تصوراته الإيديولوجية من "المرجعية الإسلامية" ، رغم ما في هذا الادعاء من تخبط إيديولوجي واضح، لكننا لن نتوقف عند هذا المعطى، بقدر ما سيحفزنا سؤال وضعية وواقع المرأة في الهياكل التنظيمية لهذا الحزب، لنخصص العنصر الثالث من هذا الفصل للحديث عن حزب جديد في المشهد الحزبي، هو حزب الأصالة والمعاصرة، الذي يعتبر حزبا منافسا لحزب العدالة والتنمية، ليس على المستوى الكمي، ولكن أساساص على المستوى الإيديولوجي، من حيث ادعاء الحزب بتبنيه للمشروع الديمقراطي الحداثي. ولهذا الغرض فإن استخلاص أهم المراجع التي تتحدث عن مكانة المرأة في الحزب يعد ذا أهمية قصوى بالنسبة إلى أطروحتنا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل، يأتي للإجابة عن التساؤل المحوري التالي: كيف تبني الأحزاب السياسية منظوراتها للمشاركة السياسية النسائية؟ وماهي الخلفيات التصورية والإيديولوجية لهذه المشاركة؟ وهل هناك اختلاف في تصورات الأحزاب الثلاثة المشكلة لعينة البحث؟

انطلاقا من مفهوم المشاركة السياسية، التي تعتبر حسب العديد من "الباحثين في علم الاجتماع السياسي بأنها: كل فعل يمكن من التأثير في صناعة القرار السياسي سواء مباشرة أو عبر اختيار وانتخاب المقرر السياسي[1]". وإذا كان الأمر كذلك، فإن "مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية العصرية تبعا لهذا التعريف تعني كل نشاط تقوم به المرأة لملامسة المجال السياسي عبر التأثير المباشر، أو غيره في القرار السياسي، سواء في مجال العمل التشريعي البرلماني أو في المجال الحكومي أو في الحياة العامة بمختلف أوجهها[2]"، فمن خلال هذا التعريف العام والشمولي لمفهوم المشاركة السياسية، سنحاول أن نقرأ مختلف المسارات التي قطعتها المرأة الحزبية في الهيئات الثلاث.

من الناحية المنهجية، ارتأينا أن نستجلي هذه التصورات من الأوراق المؤطرة لكل حزب على حدة، وذلك بالرجوع، أولا إلى الورقة المذهبية التي تعتبر البوصلة والحاكمة لتوجه الحزب، وثانيا إلى

[1]- حزب العدالة والتنمية، لجنة قضايا المرأة والاسرة، (المرأة والمشاركة السياسية)، مرجع سابق ص،83.
[2]- نفسه.

الوثائق التي يتوفر عليها القطاع النسوي، مما سيساعدنا على فهم أعمق لعملية بناء التصورات القبلية والبعدية حول المشاركة السياسية للمرأة في الحقل السياسي. وفي مستوى ثان فهذه الوقفة الوثائقية ستمكننا من المقارنة بين الوثائق والممارسة الفعلية من خلال البحث الميداني.

بقي أن نشير إلى أننا اعتمدنا ترتيبا تراتبيا يبدأ بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على اعتبار أنه كان من الأحزاب الأولى التي كانت تدافع عن إدماج المرأة في الحياة السياسية، سننتقل ثانياً إلى حزب العدالة والتنمية، باعتباره حزبا ينتمي إلى التيار الإسلاموي، والذي تشكل قضية المرأة عنده بؤرة توتر وجودي بين المعيار والواقع. وأخيرا حزب الاصالة والمعاصرة، الحديث النشأة من حيث التنظيم، لكنه قديم من حيث الأفكار والرؤى والتصورات. ولعل الوقوف عند مكانة المرأة في هذا الحزب، سيضفي على بحثنا نكهة خاصة، خصوصا إذا علمنا أن هذا الحزب، يحمل تصورات حداثية ويطالب بتحديث المجتمع عبر نافذة التمكين السياسي للمرأة، خاصة وأن هذه النوايا والتصورات تعتبر بمثابة الإطار الايديولوجي للحزب.

لقد اعتمدنا من الناحية المنهجية على منهجية تحليل المضمون، باعتبارها تلائم خصوصية هذا الفصل، ما دام الأمر يتعلق بقراءة في الأدبيات المرجعية للأحزاب حول موضوع المرأة واتخاذ القرار. إلا أننا لن نكتف بهذه المنهجية لوحدها، بل سنلجأ إلى آلية التحليل والتركيب، لكوننا نعتقد أنه لا يمكن فهم مجمل الوثائق التي بين أيدينا إلا بإعمال هذه الآلية بطريقة ذكية ومرنة في الوقت ذاته، وحيث إننا أمام ثلاثة أحزاب وثلاث مرجعيات مختلفة بل ومتنافرة، فإننا سنقوم بانتهاج آلية المقارنة، باعتبارها من الآليات البحثية التي تساعد الباحثين على فهم واستجلاء أهم عناصر التقاطع والاختلاف، وكذا الاقتراب من الخلفيات المسكوت عنها في الوثائق.

2-1-حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتأسيس للتمكين السياسي للمرأة.

يمكن اعتبار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمثابة المدرسة الفكرية الحزبية الأولى التي تفتقت فيها فكرة التمكين السياسي للمرأة، وذلك بالنظر إلى طبيعة المسار التاريخي لهذا الحزب، الذي انبثق عن التجربة السياسية لليسار المغربي، وقد كان من الأحزاب الأولى التي نظرت لقضية المرأة، بل كان من الأحزاب التي حملت على عاتقها التأسيس لثقافة المناصفة وحقوق المرأة. ولهذا عندما نضع هذا الحزب بين المثال والواقع، فإننا نحاول أن نقرأ مختلف المسارات التي أطرت منظوره الإيديولوجي لقضية المرأة.

بعد اطلاعنا على موقع حزب " الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية1" وبشكل خاص على "الخزانة الوثائقية2"، وأيضا من خلال الاطلاع على النظام الأساسي للحزب، وبالرجوع للتقرير الإيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الإشتراكي لسنة 1975، استخلصنا الأسئلة التالية: ما هو التوجه الإيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؟ ، وما هي وضعية المرأة داخل الحزب ؟ وكيف ينظر لوضعية المرأة داخل المجتمع المغربي وداخل الحقل السياسي بشكل خاص ؟.

2-1-1-التوجه الإديولوجي لحزب الإتحاد الإشتراكي

يتبنى حزب الاتحاد الاشتراكي التوجه الاشتراكي الديمقراطي، محدداً من ضمن أهدافه العمل على ديمقراطية الدولة والمجتمع، وترسيخ قيم الحداثة الفكرية والسياسية كالمواطنة واحترام التعدد، والعمل على وحدة الوطن وسيادته، والوحدة المغاربية[3]، وهو ما نستنتجه من خلال العودة إلى التقرير الإيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي سنة 1975، بحيث يعطي هذا الأخير صورة متكاملة عن اختيارات الاتحاد الاشتراكي[4] ، خاصة إذا ربطناه بخط الحزب العام، وكتابات وتصريحات زعمائه، حتى تلك التي قد يكون بينها وبين التقرير بعض التناقض، أو تضيف إليه توضيحا ، مثل تصريح السيد بوعبيد لمجلة " الحوادث اللبنانية ": " نحن نريد أن يتطور النظام الملكي حتى يصبح المغرب ملكية دستورية، والدستور الذي لم يطبق حتى هذه الساعة ينص على ذلك " [5]. هكذا، إذن يضم التقرير الإيديولوجي للاتحاد الاشتراكي "جزءاً تاريخيا" حيث يدرس المجتمع المغربي قبل الاستعمار المباشر، وخلال الاستعمار، وبعد الاستعمار، ويتطرق إلى "مفهوم الدولة" حيث يتناول خصائص الدولة المغربية.

على العموم يقف التقرير الإيديولوجي للاتحاد الاشتراكي على دعامتين رئيسيتين: الدعامة الأولى: التصور البورجوازي الإصلاحي للدولة، المتجسد في عزلها عن شروطها المادية، والتهرب بمختلف أشكال التحايل من تحديد مضمونها الطبقي، ورفعها إلى سماء الحياد، فوق الطبقات. هذا هو جوهر تصور التقرير الإيديولوجي للدولة، رغم محاولاته اليائسة للتغطية باعتبار أن – الدولة الحالية –

---

[1] - http://usfp.org.ma/ar/

[2] -http://usfp.org.ma/ar/الخزانة-الوثائقية

[3] -http://usfp.org.ma/ar/المبادئ-والأهداف

[4] -http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=349947

[5]- أنظر، سعيد الوجاني، قراءة في التقرير الإيديولوجي للمؤتمر الإستثنائي لحزب الإتحاد الاشتراكي لسنة 1975، منشور على موقع الحوار المتمدن، أنظر الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34994

أداة موجودة مسبقا، ويمكن لأي طبقة أن توجهها لخدمة مصالحها الخاصة، لخدمة مصالح " المحظوظين " أو لخدمة مصالح الشعب. ومن هذه المغالطة " يكتشف " التقرير الإيديولوجي طريقه الخاص لإصلاح الدولة الحالية. هكذا إذن، فالدولة شيء معطى مسبقا، أداة لا تعبر عن سيطرة فئة أو طبقة اجتماعية.ولذلك بالإمكان تحويل هذه الدولة وإصلاحها بواسطة الديمقراطية.

الدعامة الثانية: هي التحليل الطبقي الذي يبقى في أغلبه تحليلا مهنيا، يصنف ويرتب عناصر المجتمع المغربي حسب المهن والحرف (الموظفون، التجار، الحرفيون، التقنيون، الباعة المتجولون والعاطلون. وعندما يتجه نحو " التحليل الطبقي " لا يذكر من الطبقات إلا الطبقة العاملة بعد أن يحشر فيها ما تمليه عليه اعتباراته في محاربة البيروقراطية وبعض "الجهات الأخرى". أما الطبقات الأخرى (البرجوازية الكمبرادورية، أشباه البروليتارية)، فيختزلها إلى مهن وحرف. والغرض الأساس من كل ذلك هو جمع كل الشعب، الذي لا وجود في صفوفه لبورجوازية صغرى أو متوسطة، في سلة واحدة، لأن مشاكله واحدة، وهدفه واحد هو " بناء الاشتراكية بواسطة الديمقراطية"[1]، وهذا ما يتأكد أيضا بالرجوع للنظام الأساسي لحزب الاتحاد الاشتراكي من خلال: الباب الثاني، الأهداف، المادة 3.

يهدف الإتحاد الاشتراكي إلى العمل على صيانة الوحدة الترابية، وإرساء دعائم الدولة الوطنية على أساس المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تقدمي تحرري متضامن، تسوده قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين. مجتمع حداثي، متطور، قادر على مواجهة تحديات ورهانات العصر، وتعبئة كل القدرات المادية والبشرية للاندماج في التطور العلمي والتكنولوجي؛ في أفق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة، تتمحور حول القيمة القصوى للإنسان المغربي وتراثه الحضاري المتنور بأبعاده الإسلامية والعربية والأمازيغية. ويعمل الاتحاد الاشتراكي على مناصرة السلم والقضايا العادلة للشعوب، ودعم حركات التحرر الوطني، وتعزيز أواصر التضامن معها ومع القوى الاشتراكية والديمقراطية في العالم[2]. ويعلن الحزب ضمن المادة(4) أنه يسعى إلى تنظيم المواطنات والمواطنين الذين تلتقي مطامحهم وأفكارهم مع المبادئ والأهداف الواردة في المادة الثالثة ويحدد برامجه ومناهج عمله على أساسها.

- [1] أنظر، سعيد الوجاني، قراءة في التقرير الإيديولوجي للمؤتمر الإستثنائي لحزب الإتحاد الاشتراكي نفس المرجع
[2] -http://usfp.org.ma/ar/النظام-الاساسي

2-1-2-المرأة وحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية

من خلال الاطلاع على النظام الأساسي للحزب نجد أن حزب الاتحاد الاشتراكي يعلن نفسه مناصرا للمرأة مدافعا عن حقوق المرأة المغربية والمرأة في كل مكان[1]، ونجد أيضا للمرأة حضورا في برنامجه الانتخابي، حيث نجد في المجال المجتمعي (المرأة، الطفولة، الشباب، المجتمع المدني، الأشخاص في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنون، الأمن المجتمعي، البيئة)[2]. وتجدر الإشارة إلى أن "مشروع النظام الأساسي للمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات[3]"، وهو مشروع من المشاريع التي تمت مناقشتها ضمن المؤتمر الوطني السابع للنساء الاتحاديات، مشروع يتكون من 7 أبواب و48 مادة، ومن أهدافه العمل على مزيد من انخراط المرأة في العمل السياسي، والعمل على تمكين النساء من الولوج إلى مواقع القرار داخل الحزب والمؤسسات المنتخبة، إضافة إلى النضال من أجل إقرار الآليات المؤسساتية الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين، فضلا على الترافع من أجل تصديق المغرب على كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وإدماج مقتضياتها في التشريع المغربي، وملاءمته معها وضمان احترامها، ويعتبر المشروع حسب ديباجته مشروع جميع النساء المغربيات، بحيث تتأكد تصورات النساء الاتحاديات للمرأة من خلال الباب الثاني: الأهداف والمبادئ، خاصة المادة 3، بحيث تنص على أن المنظمة تهدف في إطار توجهاتها الاشتراكية الديمقراطية الحداثية إلى:

- صيانة كرامة المرأة واحترام جميع حقوقها المتعارف عليها كونيا، وحمايتها، والدفاع عنها، والنهوض بأوضاع النساء المغربيات.
- الدفاع عن قضايا الأسرة بكل مكوناتها.
- التوعية والتحسيس بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء.
- التعريف بحقوق المرأة وإشاعتها والتربية عليها وسط كل فئات المجتمع .
- توسيع الوعي السياسي وسط النساء المغربيات وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة والتربية على حقوق الإنسان.
- التمكين السياسي للمواطنات المغربيات من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حداثي.
- العمل على الرفع من انخراط النساء في العمل السياسي.
- العمل على تمكين النساء من الولوج إلى مواقع القرار داخل الحزب والمؤسسات المنتخبة.

---

[1] -http://usfp.org.ma/ar/النظام-الاساسي

[2] -http://fes-today.com/2016/09/البرنامج-الانتخابي-للاتحاد-الاشتراكي

[3] -http://www.maghress.com/alittihad/187964

- النضال من أجل إقرار الآليات المؤسساتية الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين.
- الترافع من أجل تصديق المغرب على كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وإدماج مقتضياتها في التشريع المغربي، وملاءمته معها، وضمان احترامها.
- ربط علاقات الشراكة مع المنظمات الوطنية والدولية ذات التوجه الديمقراطي الحداثي التي تعنى بقضايا النساء[1].

نستنتج أن هذه النقط تؤكد أن مساندة المرأة والحرص على حقوقها ومساواتها بالرجل في جميع المجالات والقطاعات داخل المجتمع المغربي، وهو ما يأخذه الحزب بعين الاعتبار. ومن بين الأعمال المتميزة التي أنتجها الحزب، أو على الأقل بعض مناضليه، عمل محمد الشاوي[2]، الذي أصدر سنة 2011 كتابا توثيقيا يحمل اسم "ذاكرة المستقبل..."، وهو عمل توثيقي يعرف بالقيادات الحزبية النسائية والرجالية، والتي ميزت تاريخ هذا الحزب ما بين سنتي1959 و2009، والأهم أنه يؤرخ للمسار النضالي للمرأة الاتحادية ودورها في إرساء دعائم الحزب عبر ربوع المملكة وخارجها. ولعل مثل هذه الأعمال تبقى مؤسسة لأنها على الأقل تنصف الجميع، رجالا ونساء.

2-2-حزب العدالة والتنمية وتمكين المرأة في الحياة السياسية بين جدل الخصوصية والكونية

يمكن اعتبار علاقة حزب العدالة والتنمية بقضية المرأة، من أهم القضايا التي تحتاج إلى أطروحة بكاملها، وليس لمحور في فصل، لأنها تتسع لكي تستوعب مجهودا علميا قائم الذات، نظرا لوجود أرضية إيديولوجية تتغذى من التراث الديني الفقهي السني حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومكانتها في اتخاذ القرار. ولهذا الغرض، فإننا نعتبر أن الكشف عن هذه الخلفيات، أساسي في أطروحتنا، حتى لا نسقط في أحكام القيمة، ونقع في فخ الارتهان للخطاب دون ملاحظة الممارسة العملية.

بالرجوع إلى بعض الوثائق التي أنتجها حزب العدالة والتنمية، أمكننا استخلاص مجموعة من العناصر التي تؤطر رؤية هذا الحزب لقضية المرأة، حيث نقرأ في المقطع التالي ما يلي: "ينبني موقف حزب العدالة والتنمية من مشاركة المرأة وتموقعها في المشهد السياسي على أساس تصوري متين وعلى

[1] -http://www.maghress.com/alittihad/187964

[2]- محمد الشاوي، ذاكرة المستقبل: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 1959-2009، مونغرافيات القيادات والأطر والتنظيمات، الدار البيضاء، 2011.

مرتكزات مبدئية واضحة. ذلك أن الموقف العام الذي تبناه الحزب بشأن تصوره لدور المرأة وموقعها داخل الساحة السياسية يرتكز أساسا إلى المرجعية الإسلامية والاتفاقيات والمواثيق الدولة[1]، التي تدعو إلى صيانة كرامة المرأة وتدعم أهليتها الكاملة، جنبا إلى جنب مع الرجل، للإسهام الفعال في المجال السياسي كما في المجالات الأخرى.

انطلاقا من اعتبار مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشرا–من بين مؤشرات ومقاييس أخرى– يدل على تقدم المجتمع ورقيه، فإن الحزب قرر مبكرا إجراءات عديدة تمكن من التمييز الإيجابي لصالح المرأة، بحيث حاول تشجيع العنصر النسوي على تقلد المسؤوليات داخل هياكله وفي المجتمع[2]". وفي تشخيصه للوضع المزري الذي آلت إليه المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بصفة خاصة، فإن الحزب يتوقف عند مجموعة من العناصر من بينها: "ويتفق الجميع على أن عوامل التأخر الحالي في مجال مشاركة المرأة السياسية وضعف وجودها في مواقف القرار متعددة ومتشابكة، منها ما هو ثقافي تاريخي ناتج عن سيطرة بعض الأعراف والتقاليد المنتقصة من مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومنها ما هو تعليمي ناتج عن سيادة الأمية في مجتمعاتنا وتزايد الهدر المدرسي الذي تعتبر الفتاة من أكبر ضحاياه، ومنها ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي مرتبط بالسياسات العمومية المرتبكة وغير الناجحة في مجالات استراتيجية وفي مقدمتها التعليم والإعلام والصحة[3]".

يتبين أن الحزب يقدم رؤية تشخيصية لوضعية المرأة وعدم تمكنها من تبوإ مكانتها اللائقة، إذ تبدو هذه الرؤية "شمولية" لكونها تتحدد في مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسوسيوتاريخية، والتي يعالجها الحزب بنوع من العمومية والغموض، في الوقت الذي كان يجب عليه أن يدرسها وفق معطيات موثقة وموثوق بها، ومحددة بدقة، لكن يظهر ان لغة الخطاب المبثوث في هذه الوثيقة، لا يلتفت إلى هذه الحيثيات، ويقدم تصورات "فضفاضة".

أما بخصوص الاقتراحات والتصورات التي يطرحها الحزب للخروج من هذه الوضعية المشينة للمرأة، فإن الحزب يقدم بشأنها مجموعة من الدفوعات العامة، والتي تبقى منسجمة مع تصوراته

[1]- يمكن اعتبار هذا الربط بين المرجعية الاسلامية والمواثيق الدولية، الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية، من بين القضايا المثيرة للكثير من الجدل، إذ أن هذا الربط ينبئ عن وجود رغبة تلفيقية واضحة، إذ كيف يستقيم الحديث عن تبني المرجعية الإسلامية، والتي تتحدث عن مبادئ الاختلاف والتكاملية والتنوع بين المرأة والرجل، وفي الوقت نفسه نجد أنها ترفض مبادئ مثل المساواة والمناصفة. وبالمقابل، فإن المرجعية الدولية تنص على مبادئ حقوق الانسان كاملة وغير مجزأة، ولهذا فنحن نتساءل: هل هناك وعي بهذا المزج بين المرجعيتين؟ أم أنه مجرد إدعاء لذر الرماد في العيون، من أجل الايهام بأن الحزب مع المرجعية الكونية وفي نفس الوقت فهو لا يتنكر للمرجعية التي يسميها "الاسلامية. وعلى أي حال فإننا سنعود للجواب في نهاية الفصل حتى تكتمل الصورة أكثر.

[2]- حزب العدالة والتنمية، لجنة قضايا المرأة والاسرة، (المرأة والمشاركة السياسية)، مرجع سابق، ص،3.

[3]- نفس المرجع السابق.

الإديولوجية. وهكذا نقرأ: "ولذلك، فإن موقف الحزب يستند إلى رؤية مندمجة ترتكز على مشروع مجتمعي يضع ضمن أولوياته تمكين المرأة المغربية من الدعامات الأساسية لانخراطها في حركية المجتمع عموما، وفي الساحة السياسية بشكل خاص. وفي مقدمة هذه الدعامات إيجاد منظومة تعليمية قادرة على تخريج نساء ورجال بإمكانهما معا الإسهام الفعلي في تحقيق الإصلاح السياسي المنشود في إطار الهوية الوطنية و ثوابتها". فعن أي ثوابت يتحدث الحزب، ونحن نعرف أن هناك مجموعة من الثوابت لم تعد محل إجماع من طرف مجموعة من الحساسيات والفعاليات المجتمعية؟ وكيف يمكن الاطمئنان لمقترح أن تقوم المنظومة التربوية بترسيخ قيم المواطنة العالمية والتي من بينها القيم المساواتية والإنصافية، ونحن نعلم أن هذه المنظومة بدورها تعترضها العديد من التحديات، والتي لا تخرج عن كونها تعيد إنتاج الأوضاع والمسلكيات نفسها، وتحافظ على الأوضاع المجتمعية والقيمية والثقافية كما هي ودون القدرة على الخروج منها؟

وبنفس المنحى الذي صدرت به هذه الوثيقة التي بين أيدينا، حافظت "أطروحة المؤتمر السابع[1] على التوجه عينه، عندما اعتبرت أنه لا تعارض بين التشريعات الوطنية والمواثيق الكونية فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة، هذا على الرغم من تأكيدها على أنه "وجب قراءة المواثيق الكونية بنوع من التوازن بين الحقوق والواجبات، وليس بنفس انتقائي[2]". بيد أنه بالرغم من الملاحظات التي يمكن توجيهها لهذه الوثيقة الحزبية، فإن التأكيد على "إصلاح أوضاع المرأة ودعم موقعها في المجال السياسي بتجاوز سلبيات الموروث الثقافي والأفكار المسبقة التي تكرس دونية المرأة ولا تعترف بأهليتها وقدراتها على الإسهام في العمل السياسي وغيره من المجالات"، يعد في نظرنا المتواضع، جرأة يقدم عليها حزب "ذو مرجعية إسلامية".

لكننا نتساءل: كيف يمكن تحقيق ذلك؟ ونحن نعلم أنه كلما أثيرت قضية تجديدية في مسألة المرأة وأحقيتها في المواطنة الكاملة إلا وتعرضت لشتى الانتقادات والشكوك، ومنها مسألة الإرث وما يلحق بها من مستتبعات، كأن تكون المرأة (ولية للعهد) في ظل ملكية تتبنى منظومة دينية تقليدية ومحافظة، وبالرجوع إلى الوثيقة التي صاغها حزب العدالة والتنمية، والتي تتضمن جزءاً من مواقفه من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، نجد أنها تتحدث بلغة صريحة ولا لبس فيها، بكون الحزب دافع عن إدماج المرأة في المسار السياسي، بشكل دائم ومتصل وفي جميع المجالات. حيث نقرأ ما يلي: "وقد

---

[1] - وثائق مرجعية www.pjd.ma

[2] - حزب العدالة والتنمية،"أطروحة المؤتمر الوطني السابع-شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة والتنمية والعدالة الاجتماعية".

ظل حزب العدالة والتنمية يدافع من خلال مواقفه الرسمية ومن خلال مشاركته الفعلية من داخل المؤسسة التشريعية ومن خارجها على دعم كل التوجهات والقرارات والقوانين التي من شأنها أن تسمو بموقع المرأة في الحقل السياسي أو تلك التي تعمل على تأهيلها في هذا الاتجاه.[1]"

وبالتأمل في هذا التصريح، وبالرجوع إلى تجربة هذا الحزب في السيرورة السياسية، نلاحظ أنه قد جسد بشكل من الأشكال هذه المبادئ، وهو ما يمكن معاينته في التشكيلة البرلمانية أو في المجالس المحلية، إلا أن المفارقة التي تستوقفنا هو ضعف تمثيلية النساء على مستوى الأمانة العامة للحزب، وأيضا ضعف التمثيلية على مستوى الوزراء في حكومة السيد عبد الاله بنكيران في الفترة (2012-2016). وهو ما يجعلنا نستنتج أن هناك هوة بين الخطاب والممارسة، إلا أن المثير في تجربة حزب العدالة والتنمية، أنه بالرغم من عدم وضوحه الإيديولوجي وإرتباكه على مستوى المزج بين المرجعية "الإسلامية" التي يدعيها، وبين المرجعيات الكونية، فإن الممارسة الفعلية، تبين أنه وقع تطور ملحوظ في أداء هذا الحزب، ويمكن استجلاء ذلك من خلال الورقة التي ساهمت بها السيدة" سمية بن خلدون" حيث تؤكد أن مشاركة نساء العدالة والتنمية في المؤسسة التشريعية من خلال مجموعة من التصورات والمرتكزات ووفق ظرفية دولية ووطنية خاصة أن الإطار المرجعي: لحزب العدالة والتنمية- كما تعرفه أوراقه التصورية وتحدده رؤيته ورسالته- حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل، مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية. وانطلاقا من مرجعيته الإسلامية فقد أسس الحزب لمشاركة أطره النسائية في العمل السياسي عموما والعمل البرلماني خصوصا، بناء على مجموعة من المفاهيم التصورية التأصيلية والممارسات التاريخية الحضارية[2]" .

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الكلمة، هو أن حزب العدالة والتنمية، عمل على تأسيس عمل نسائي من داخل تجربته الحزبية، سواء التنظيمية أو التشريعية في البرلمان، وعليه، فإن السيدة "بن خلدون" تؤكد مرة أخرى، أن الحزب "لم يكتف بنظريات تحدد رؤى عامة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل طور نقاشا داخليا حول ضرورة إشراك المرأة في مختلف الهيئات التقريرية داخل الحزب والعمل على إيجاد آليات تمكن المرأة من المشاركة في الهيئات التمثيلية سواء تعلق الأمر بالمؤسسة

[1]- لجنة قضايا المرأة والاسرة، (المرأة والمشاركة السياسية)، ص ص، 3-4.
[2]- لجنة قضايا المرأة والاسرة، (المرأة والمشاركة السياسية)، ص 160.

التشريعية (البرلمان) أو بالجماعات المحلية[1]"، إذ تذكر السيدة "بن خلدون" كيف ان حزب العدالة والتنمية، قام بإعمال مبدأ التمييز الإيجابي لصالح دعم مشاركة النساء في القرار النيابي، وذلك عبر إصدار "الأمانة العامة للحزب، توجيهات تحث على إشراك المرأة في مختلف هيئات الحزب المحلية والإقليمية والجهوية، وأصدرت مقررات تنظيمية تخصص حصة لضمان تمثيلية النساء في مؤتمرات الحزب الإقليمية والوطنية". ويرجع تاريخ ذلك إلى "المؤتمر الرابع للحزب سنة 1999، حيث كان الحزب سباقا لإصدار مقرر تنظيمي تخصص بموجبه حصة لتمثيلية النساء في مؤتمرات الحزب الإقليمية والوطنية، وإيمانا بقدرات المرأة في التسيير والتنظيم، فقد أكد الحزب على ضرورة تواجد العنصر النسائي ضمن أعضاء لجنة الشؤون التنظيمية للحزب، وتحفيزا على ترشيح النساء ضمن اللوائح المحلية في إطار الاستحقاقات التشريعية فقد نصت المادة 28 من مسطرة الحزب للانتخابات التشريعية لسنة 2007 على أن تقدم الأمانة العامة دعما ماليا تشجيعيا للدوائر الانتخابية التي يوجد على رأس لوائحها أو ضمنها نساء [2]".

ولعل ما يستوقفك أكثر في تجربة هذا الحزب، هو طبيعة التجربة السياسية لنساء العدالة والتنمية بالبرلمان، حيث تميزت بعدة أمور، نذكر منها:

– مساهمة نائبات العدالة والتنمية في تنشيط الحياة النيابية، عبر المشاركة في العديد من الاسئلة الشفوية المتنوعة والمتعددة.

– التركيز على القضايا التي تهم "المرأة والأسرة المغربية، ومنها:

– حماية صورة المرأة من الاستغلال.

– حماية النساء من شبكات الدعارة داخل المغرب وخارجه.

– إعادة الاعتبار للمرأة ربة البيت بإزالة صفة "بدون" من البطاقة الوطنية.

– تفعيل قانون التجمع العائلي، خصوصا في حالة وجود الأطفال.

– تكييف نظام التوقيت بالمؤسسات التعليمية ليتلاءم مع التوقيت المستمر للمرأة الموظفة في القطاع العام.

– دعم تأسيس دور الحضانة وتحسين خدماتها وتوفيرها في محيط عمل المرأة.

---

[1]- لجنة قضايا المرأة والاسرة، نفس المرجع

[2]-نفسه، ص، 161.

– ظاهرة العنف ضد النساء.

– انتشار المخدرات بين تلاميذ المؤسسات الإعدادية والثانوية.

– ظاهرة الأطفال المشردين والمتسولين.

– ارتفاع نسبة الأمية خصوصا وسط النساء.

– وضعية نساء المغرب العاملات في الحقول والضيعات الفلاحية.

– ظاهرة تشرد المسنين[1]".

ما يلاحظ على نوعية هذه الاهتمامات التي شغلت تجربة النائبات البرلمانيات لفريق حزب العدالة والتنمية، هو تركيزها على قضايا اجتماعية وذات طبيعة محافظة، وهذا ما ينسجم مع التوجه العام لهذا الحزب الذي يعتبر أن "الحفاظ على المجتمع، يرتبط بالحفاظ على تماسك الأسرة" (إذ الأسرة والمجتمع صنوان لا يفترقان).

أما على المستوى العمل الرقابي والتشريعي والتمثيلي، فإن الحزب – كما تؤكد السيدة بن خلدون–قام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في تقديم عدة مشاريع قوانين تهم المرأة والأسرة من أهمها:

– "قانون رقم 03–70 بمثابة مدونة الأسرة ومراسيمه التطبيقية.

– قانون رقم 06–62 يتعلق بسن قانون الجنسية.

– القانون الجنائي كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 03–24 الباب الثامن (في الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة).

– قانون رقم 65–99 بمثابة مدونة الشغل (يتضمن عدة مواد تهم المرأة العاملة)[2]".

هكذا يمكن أن نستنتج الملاحظات نفسها، التي سبق وأن ذكرناها سابقا، وهي أن الحزب كان له مبادرات وتشريعات ومشاريع قوانين التي ترتبط بالأسرة وبالمرأة، فلا نجد حديثا لهذا الحزب عن المرأة وحقوقها إلا مشروطة بالأسرة، فكأنه يود القول: "إننا إذا تحدثنا عن حقوق المرأة دون حقوق الأسرة، فإن ذلك ما سيضيع علينا الحقوق كاملة".

[1]- لجنة قضايا المرأة والاسرة، (المرأة والمشاركة السياسية)، مرجع سابق، ص ص 161-162.
[2]- نفس المرجع السابق

2-3-حزب الأصالة والمعاصرة، وتمكين المرأة طموح واقعي وتحديات إيديولوجية

ارتبط بروز حزب الأصالة والمعاصرة بسياق سياسي متميز بصعود حزب العدالة والتنمية، وبدخول المغرب مرحلة الإصلاحات الكبرى والمهيكلة. ومن أجل خلق توازن في المشهد السياسي، بعد "الاكتساح الكبير" الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الاستحقاقات الانتخابية على امتداد أكثر من عقد من الزمن. ويمكن اعتبار تجربة حزب الأصالة والمعاصرة، كتجربة متميزة في تاريخ التمكين السياسي للمرأة، لأن هذا الحزب، سينتخب مكتبه السياسي بإعطاء عدد معتبر للمناضلات النسائيات، وهو ما يمكن اعتباره ملمحا في تجديد الحياة السياسية المغربية، عبر تتويج المسار النضالي للحركة النسائية لعقود من الزمن، بالإضافة الى بعض الاجتهادات الفكرية والسياسية لمختلف الفاعلين السياسيين، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار.

وقد شهدت الساحة السياسية المغربية تطورا مهما خلال العقدين الأخيرين في اتجاه تعزيز المساواة والمناصفة بين الجنسين، فقد أقر دستور 2011 بتمتع الرجل والمرأة "على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ". ومن أجل أن نتقدم أكثر في النقاش، اخترنا التوقف عند رؤية حزب الأصالة والمعاصرة للمشاركة السياسية للمرأة. ذلك أن الحزب يعبر في وثيقته المذهبية (المرجعية الفكرية والسياسية) عن وجوب بناء دولة المواطنة، حيث ركز على أهمية إدراك الإنسان لنفسه كمواطن قبل كل شيء، وضرورة وضع شرطه السياسي نصب عينيه، وتحفيزه على مشاركة أمثاله من المواطِنات والمواطِنين، وتأهيله ذاتيا للتفكير والمشاركة في صناعة حاضر ومستقبل بلده، ولاكتسابه صفة المواطنة.[1]

لقد خصص الحزب في الانتخابات الأخيرة اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء والشباب كلها للنساء، وشكل بذلك استثناء منقطع النظير، فهل يريد بذلك ضمان تمثيلية أكبر للنساء داخل قبة البرلمان؟ أم هناك قراءة أخرى؟

تجيب "زكية المريني" النائبة البرلمانية عن الحزب نفسه بالقول: "نحن أول فريق نسائي في مجلس النواب، مع أننا الحزب الثاني من ناحية المقاعد، وهذا يؤكد فعلاً أن حزب الأصالة والمعاصرة مؤمن بمبدأ المساواة، وهو ما ناضل من أجله وأعطى نتائج كبيرة في ذلك منها: تقديمه إمرأة كرئيسة

[1]-حزب الاصالة والمعاصرة، الوثيقة المذهبية (مشروع الديموقراطية الاجتماعية ورهانات التحديث السياسي بالمغرب) ، ص 17. بتصرف

فريق في البرلمان السابق، وتقليده إمرأة رئيسة لمجلسه الوطني، وعمدة مدينة كبيرة ورئيسة مقاطعة، واقترح مؤخراً إمرأة كسفيرة، بالإضافة الى أنه يعالج قضايا النساء بشكل ديمقراطي"[1] .

ينطلق البام من فكرة المساواة الكاملة، ذلك أنه دعا الرجل مقرونا بالمرأة الى اكتساب صفة المواطنة، والتي لن تتحقق إلا بمشاركة المواطنات والمواطنين على حد سواء في صناعة العمل السياسي والاجتماعي. ويقر بذلك حين يعرف المساواة على أنها "تمثل الحق في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان"[2]، ولذلك، فإنه يتجه في طريق بناء دولة حداثية تروم دعم ومأسسة قواعد حقوق الإنسان استجابة لدينامية التحولات المجتمعية، ويهدف من خلال هذا (كما توضح وثيقته المرجعية) إلى "إشاعة مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وتعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق النساء، وإعمال الآليات الكفيلة باحترام واعتماد مقاربة النوع"[3].

يمكن أن نستشف ذلك من خلال تصريح المريني الذي دعت فيه المجتمع "أن يفهم بأن قضية المرأة هي قضيته، وتطور المرأة هو تطور مجتمعه، وأن مساهمة المرأة في الحياة العامة لا يمكنها إلا أن تنمي الاقتصاد الوطني والتنمية الحقيقية، وأن كل أشكال العنف الذي يمارس على المرأة، يؤدي المجتمع المغربي ثمنه غاليا. كل هاته المشاكل إذا تفاديناها ووعينا المجتمع ومكنا النساء في جميع المجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ووضعنا القوانين الضرورية لبناء المساواة ستدفع بلدنا نحو التقدم"[4].

وفي مواجهة المد التقليدي القديم، تنتقد السيدة كنزة المريني "برلمانية سابقة" بشدة طرح رئيس الحكومة السابق، عبد الاله بنكيران والذي حسب رؤيتها "كان يظهر أنه لا يحمل ثقافة ولوج النساء لمراكز القرار، بحيث كان يدعو النساء الى البقاء في البيوت وشبههن بـ"الثريات"[5] .

---

[1]-حوار مع البرلمانية زكية المريني: مشاركة النساء في السياسة بالمغرب تتجه نحو التطور، حاورتها خديجة الرحالي، الموقع الالكتورني لحزب البام، أنظر رابط المقالة على موقع الحزب: www.pam.ma.

[2]- حزب الاصالة والمعاصرة، الوثيقة المذهبية (مشروع الديموقراطية الاجتماعية ورهانات التحديث السياسي بالمغرب)، مرجع سابق، ص ص 20-21

[3]- نفسه، ص 21.

[4]- حوار مع البرلمانية زكية المريني، مرجع سابق.

[5]- نفسه.

تنتظم نساء "البام "في جمعية تمارس من خلالها فعلها المدني، وقد ساهمت في النقاش السياسي حول قضايا عدة تهم المرأة، ففي ما يتعلق بمشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء، تقول المنظمة أنه "جاء هجينا ولا يستجيب لمعايير مقاربة العنف النوعي المنصوص عليها دوليا". وبخصوص مرسوم تعويض الأرامل، اعتبرتْه رجاء أزمي "منتوجا سياسيّا خالصا"، وقالت: "هذا المرسوم يقضي بتعويض الأرامل، ولكن في محتواه الأرملة الحقيقية التي يجب أن تعوَّض لا تعوَّض، لأنّ مسطرة الاستفادة من التعويض معقدة جدا، وهذا يدل على أنّ الأمر منتوج سياسي" [1].

إن فكرة الحداثة وترسيخ قيم حقوق الإنسان في الحقل السياسي ليست وحدها التي ساهمت في بروز دور المرأة كفاعلة سياسية، ذلك أن الديموقراطية هي الأخرى سبب رئيسي في تكون لبنات هذه الفاعلية الجديدة المتجددة، ويوضح الحزب من خلال منطلقاته المرجعية ان "السلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية، بدءا بالأسرة، حيث الحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هو أول تجربة للديمقراطية، شريطة أن تكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة"[2] .

يمكن المجازفة بالقول إنها الطريق إلى بناء دولة المواطنة الحداثية، والتي تستجيب لشروط خماسية] الكرامة، الحرية والعدالة الاجتماعية ثم المناصفة والديموقراطية] . هذا الشعار الذي رفعته حركة عشرين فبراير وتبنته الحركة النسائية، ينطلق منه "البام" ويرتكز على أسسه من أجل المساهمة في تعزيز المساواة الكاملة وتأكيد مبدإ المناصفة بين الرجل والمرأة، والذي تلعب فيه المرأة دورا أساسيا من خلال مشاركتها في بناء الحاضر السياسي والمستقبل الاجتماعي ووضع لبنات دولة الحق والقانون عبر خط الانتقال الديموقراطي.

3-1- خلاصات واستنتاجات

يتبين من خلال الجرد السابق للمرجعيات المؤطرة للأحزاب السياسية الثلاثة: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، أنها كلها تتفق على مبدأ مشاركة المرأة في القرار السياسي، بل إن هذه الوثائق تكشف عن معطى هام، وهو أنها كانت سباقة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تصوراتها ومنطلقاتها، قبل أن تعترف بها الدولة المغربية. كما يبدو أن هذه

[1]- محمد الراجي، نساء "البام": "إكرام" تُكرّسُ دونية المغربيّات، الجريدة الالكترونية المغربية هسبريس، نشر بتاريخ الثلاثاء 08 مارس 2016 رابط المقالة :
.. http://www.hespress.com/femme/297817.html

[2]- الوثيقة المذهبية، مرجع سابق، ص 22.

الهيئات الثلاث، تؤكد على حق المرأة في تولي كل المناصب السياسية، بدون تمييز بينها وبين الرجل. علاوة على تبنيها للمرجعيات الكونية في هذا الإطار، بما يعزز التمكين السياسي للمرأة. بيد أنه بالرغم من كل ما سبق، تبرز مجموعة من المفارقات والاختلافات التي تميز كل تجربة سياسية على حدة. في هذا الإطار، سنحاول أن نتوقف قليلا عند بعضها.

2-4-1-حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

يمكن اعتبار هذا الحزب رائدا في التأسيس للتمكين السياسي للمرأة انطلاقا من مرجعيته الاشتراكية، والتي استلهمت العديد من المنطلقات الإيديولوجية، كمفهوم المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، والمناصفة وأيضا إسقاط كل الرؤى التقليدية التي كانت تنظر لمسألة التنشئة الاجتماعية، باعتبارها تنشئة قائمة على التمايز بين الذكر والأنثى. ولهذا، فإن الوقائع التي عرفها هذا الحزب، تبين أنه كان مؤسسا لحركية جديدة في المجتمع المغربي، خصوصا في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والذي تميز بمحافظة موغلة في القدم، وبوجود "دولة/ مخزن" ترسخ نوعا من المشروعية الدينية التقليدية لمواجهة كل من يسوق لقيم حقوق الإنسان وبشكل خاص لحقوق المرأة. وفي هذا الصدد لا يمكن أن نتغافل عن المعركة التي خاضتها نساء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لتغيير مدونة "الاحوال الشخصية" والرفع من الكوطا النسائية داخل البرلمان، إلا أنه بالرغم من كل هذا التراكم، فإن الحزب سيعرف تحولا في خطه الايديولوجي وفي موقعه في المشهد السياسي؛ فبعد التحولات العالمية وخصوصا سقوط جدار برلين، وتراجع المد الشيوعي والأممية الاشتراكية، ووقوع تحول في المرجعية الأممية من حيث مفاهيمها ومنطلقاتها، وبشكل أكبر منه في مشروعها المجتمعي، وعدم القدرة على بلورة المشروع الاشتراكي الاجتماعي في المغرب، كل ذلك أثر على المسار الحزبي، ولأن المقام لا يسمح بسرد كل تلك الحيثيات التي أثرت على مسار هذا الحزب، فإننا نؤكد أن تجربة العمل النسائي به سوف تعرف هي الأخرى، بعض التأثر. وهذا ما سيدفع في اتجاه بروز فاعلين جدد، بإديولوجيات جديدة، بل معارضة لهذا التوجه، وهو ما جسدته تجربة العدالة والتنمية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فيكف يمكن تفسير ذلك على مستوى المرأة واتخاذ القرار؟

2-4-2-حزب العدالة والتنمية وتمكين المرأة سياسيا لكن بأسلوب محافظ

كما سبقت الإشارة، استطاع حزب العدالة والتنمية، في ظرف وجيز أن يحقق ما لم تحققه الأحزاب السياسية الوطنية ذات الرصيد النضالي الممتد في التاريخ والمكان. وذلك راجع في اعتقادنا

إلى وجود حالة "فراغ ايديولوجي" استغله الفاعل الإسلاموي، لكي يرسخ منظوره للتغيير. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه في هذا الصدد، هو العمل على استلهام المنظور التقنوي للديموقراطية، والدفع بالمرأة للانخراط في الحياة السياسية، عبر مجموعة من الإجراءات التي سبق أن توقفنا عندها، وبشكل ضاهى فيه، ربما، الأحزاب والهيئات الأخرى، وهو ما كانت له تداعيات على المشهد السياسي النسائي برمته؛ فقد برزت وجوه وقيادات نسائية تقدم تصورات تقليدانية بلغة حداثوية، وهو ما أحدث نوعا من الضبابية في المشهد السياسي العام، إذ عندما نتفحص مختلف الوثائق والتجارب التي قامت بها نساء العدالة والتنمية، نستنتج أنها تقدم إجراءات للدفع بالمرأة لمستوى اتخاذ القرار، لكن بلغة تحن إلى الماضي، ما يفقد المرأة ومسؤولياتها كل حرية في المبادرة الخلاقة. وأعتقد أنه من خلال هذا النموذج سيبرز جانب مهم في الحياة السياسية، وهو حزب سياسي محافظ مع ما يعنيه ذلك من تداعيات على وضعية المرأة ومكانتها في مواقع القرار السياسي. وقد كان لبروز حزب الأصالة والمعاصرة نوع من التحدي لهذا النموذج، فهل يمكن القول إنه يقدم الجواب عن إشكالية الأصالة والمعاصرة؟

2-4-3-حزب الأصالة والمعاصرة والتمكين السياسي للمرأة

كما ذكرنا سابقا، فإن موقع المرأة في حزب الأصالة والمعاصرة، يعتبر مسارا لتتويج نضالات العديد من الحركات النسائية، وكذا المرجعيات التي يتغذى منها الحزب: الأولى كونية والثانية وطنية تمتح من الإسلام ومن الحضارة المغربية، ولعل هذا التلفيق هو الذي يصيب المتتبع لهذا الحزب بنوع من الدهشة والاستغراب. أضف إلى ذلك أن تشكيلة هذا الحزب، على مستوى الفاعلين والمناضلين والمناضلات، تبعث على الملاحظة نفسها، حيث نجد أعضاء سابقين من اليسار الجذري (23 مارس، منظمة إلى الأمام)، وأيضا أعضاء من الدولة المخزنية الذين كانوا يشغلون وظائف سامية بالدولة وبأجهزتها. كل ذلك يؤثر على مستوى الخطاب والممارسة والفعل السياسي.

فإذا كان هناك إقرار من حيث المبدأ بحق المرأة في الحياة السياسية وفي حقها التمكيني، فإننا بالمقابل، نجد لبسا وغموضا على مستوى المشروع المجتمعي الذي يطرحه هذا الحزب على المجتمع المغربي، إذ كيف يمكن تصور وجود مرجعيتين: الأولى كونية وحقوقية وعالمية، والثانية محلية إسلامية وحضارية، يمكنهما أن يخلقا نموذجا لمكانة المرأة في الحياة السياسية، لعل من أهمها على الإطلاق: هل يمكن لحزب الأصالة والمعاصرة، أن يطرح مسألة ولاية العهد لامرأة؟ هذا سؤال جد حارق لا يمكن أن نجد له الجواب، دون أن يتم الحسم بشكل واضح في المرجعية الحزبية في اتجاه الحسم في نموذجها المجتمعي.

القسم الثانى: تجربة المرأة المغربية فى صناعة القرار داخل الأحزاب السياسية

الفصل الأول: خلفيات ومرجعيات انتقال المرأة من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي

تمهيد

بعدما اشتغلنا في الجزء الأول من هذه الأطروحة على القضايا المنهجية والمفاهيمية والنظرية، وبمراجعة الأدبيات، سنخصص الجزء الثاني الذي يقع بدوره في ثلاثة فصول للقضايا الأساسية الآتية:

1- خلفيات ومرجعيات اتخاذ المرأة للقرار داخل التنظيمات الحزبية، وانتقالها من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي.

2- واقع العمل السياسي بين الهيمنة الذكورية والحراك النسائي.

3- المرأة وصنع القرار استراتيجيات ورهانات

إن الغاية من بحث هاته القضايا هي الكشف عن رؤية هذه الهيئات الحزبية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. ويمثل الوقوف عند بروفايلات السياسيات والوثائق لحظة منهجية وسوسيولوجية بامتياز. ولهذا الغرض عملنا على استجلاء كل هذه التصورات وقراءتها وتفكيكها، مع مقارنتها ببعضها البعض، حتى نتمكن من رصد مختلف التقاطعات والاختلافات التي تتفاعل بين الهيئات الثلاث. وفي هذا السياق، حاولنا فهم واقع الممارسة السياسية عند المرأة، انطلاقا من العمل الجمعوي، ووصولا إلى العمل السياسي. فلماذا الرجوع إلى مرحلة العمل الجمعوي؟ لأننا نفترض أن العمل السياسي، بالمعنى العام للمفهوم، لا يقتصر على التجربة السياسية، بل له امتدادات في شتى مجالات الحياة، ولهذا جاء اختيارنا للتساؤل حول المسار الجمعوي، اعتقادا منا أن أغلب النساء يتدرجن من هذا العمل، إلى العمل السياسي. ولعل في رصد هذه التجربة، ما يغني البحث السوسيولوجي بالكثير من المعطيات والمعلومات والتجارب.

وتأسيساً على ما سبق، يأتي البحث في واقع العمل السياسي بين الهيمنة الذكورية والحراك النسائي، لكي يسائل جدلية واقع المشاركة النسائية بين ميكانيزمات الهيمنة والتهميش وآليات الإدماج. ويمثل هذا الفصل جوهر الموضوع، لأنه يبحث بشكل مباشر في إشكالية الأساس والفرضيات التي انطلقنا منها في البحث؛ فالتساؤل عن واقع الممارسة النسائية في العمل السياسي، من خلال المتابعة والرصد العلميين، هو الكفيل بتوضيح الصورة الواقعية، وإزالة كل الصور النمطية والأحكام القيمية. وأخيرا، سنبحث في التوجهات الكبرى لمسار المرأة في الحياة السياسية وفي التنظيمات الحزبية، بغية الانتقال من التحليل والتفسير إلى تأويل استراتجيات ورهانات وصول المرأة لصنع القرار.

1-بروفايلات المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب الثلاث

جدول رقم 01: توزيع الاستمارات حسب عينة الأحزاب

الأحزاب		
	العدد	**النسبة المئوية**
العدالة والتنمية	90	33,3
الاتحاد الاشتراكي	90	33,3
الأصالة والمعاصرة	90	33,3
المجموع	270	100
المصدر : بحث ميداني		

1.مبيان رقم 01: توزيع الاستمارات حسب عينة الأحزاب

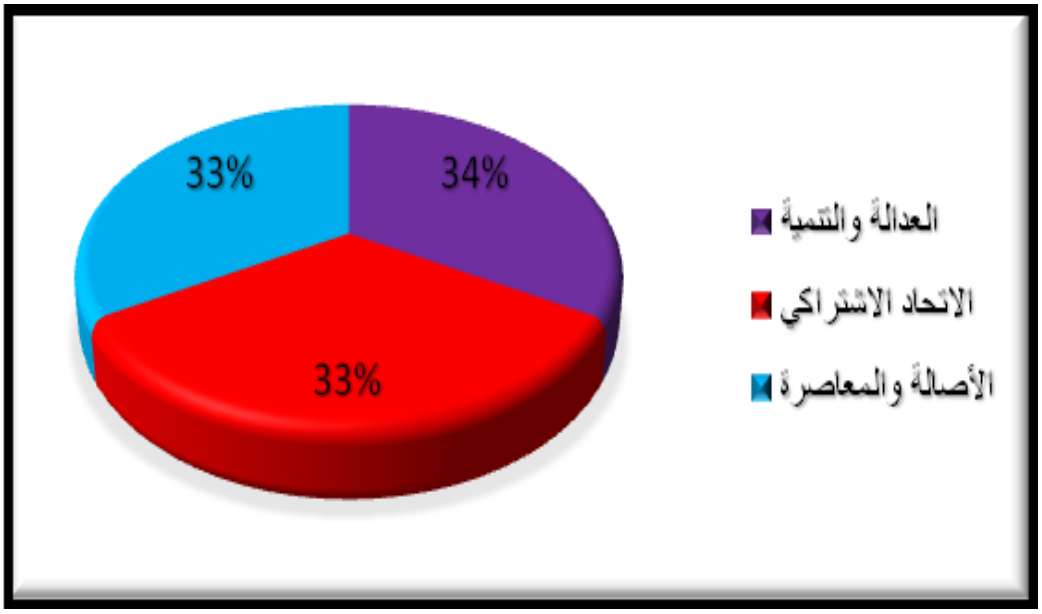

كما هو واضح، اخترنا عينة للبحث تتكون من 270 مبحوثة، موزعة بالتساوي بين الأحزاب السياسية التالية: حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية وأخيرا حزب الاصالة والمعاصرة أي 90 مبحوثة من كل حزب على حدة، موزعة على جميع التنظيمات الموازية لهذه الأحزاب بما فيها المؤسسة الحزبية نفسها. كذلك على المستوى الكيفي قمت بإجراء أكثر من12 مقابلة،

موزعة أربع مقابلات لكل حزب ، مع فاعلات سياسيات يختلفن من حيث قناعاتهن الفكرية والثقافية والسياسية، من حيث تجربتهن في العمل السياسي، ومن حيث موقعهن في الحياة السياسية.

1-1- انخراط المرأة في العمل السياسي حسب متغير السن

مبيان رقم 02: انخراط المرأة في العمل السياسي حسب متغير السن في الأحزاب الثلاث

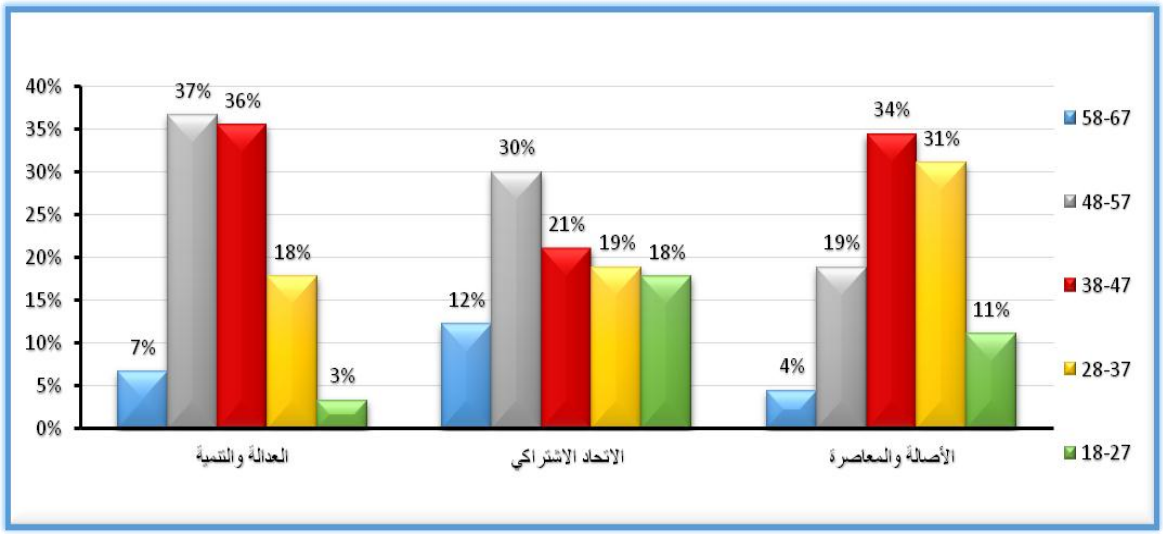

وقد كشفت المعطيات الميدانية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة حسب متغير السن، عن اختلاف وتباين الفئات العمرية داخل كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، غير أن حزب الأصالة والمعاصرة يبقى الحزب الأكثر استقطابا للفئات العمرية الشابة، وخصوصا منها المتراوحة أعمارها ما بين (28-37 سنة) بنسبة (31%). وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بحزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة (19%) من هذه الفئة، ويليه حزب العدالة والتنمية بنسبة تمثل (18%).

وعلى المستوى الكيفي، شمل البحث إحدى العناصر الشابة في حزب العدالة والتنمية (28-37سنة).

يتميز حزب الأصالة والمعاصرة، كذلك، بالفئة العمرية الشابة المتراوحة أعمارها ما بين (38-47 سنة)، إذ يحتل نسبة تمثل (34%)، وهي نسبة جد قريبة من حزب العدالة والتنمية، الذي يحتل المرتبة الأولى من هذه الفئة، بنسبة (36%)، ثم يليه حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة تمثل (21%).

وبالنسبة للفئة العمرية (38–47) دائما، فقد أجريت مقابلة واحدة مع شابة واحدة تنتمي لحزب العدالة والتنمية.

يتقدم حزب الاتحاد الاشتراكي في استقطاب الفئة العمرية المتراوحة أعمارها ما بين (18–27 سنة)، بنسبة تمثل (18%)، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة الذي يتميز بنسبة (11%) من هذه الفئة، ويليه حزب العدالة والتنمية بنسبة لا تمثل سوى (3%).

يتبين من خلال معطيات الدراسة أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب، الذي تطغى عليه الفئة العمرية المتراوحة أعمارها ما بين (48–57 سنة)، بنسبة تمثل (37%)، وهي نسبة جد كبيرة مقارنة بحزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة (30%) من هذه الفئة، ثم حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (19%).

على المستوى الكيفي دائما، فقد توزع عدد المستجوبين في الفئة العمرية (48–57) بالتساوي بين الأحزاب الثلاثة.

وبعيدا عن سحر وجاذبية هذه الأرقام التي ميزت الأحزاب السياسية التي شملها البحث، والتي جعلت حزب الأصالة والمعاصرة في المقام الأول من حيث انتماء الفئات العمرية الشابة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بالنساء، يمكن أن نتساءل، هل حزب "الأصالة والمعاصرة" فعلا حزب يمتلك آليات نوعية تمكنه من استقطاب الشباب وإقناعهم بالمشاركة السياسية بالرغم من تنامي واستفحال ظاهرة العزوف السياسي التي أفقدت الشباب الثقة الكاملة في السياسة، أم أن الأمر يتعلق بعوامل وأسباب أخرى، ربما مرتبطة بحداثة نشأة هذا الحزب ورغبة الشباب في التعرف عليه، والتقرب منه، في إطار البحث عن حلول للمعضلات التي يئن تحت وطأتها شباب المغرب، حيث ترى الفئة الشابة في المجتمع المغربي حاليا بأن باقي مكونات الحياة السياسية في الساحة المغربية منذ عقود لم تستطع ترجمة وعودها وبرامجها ذات الصلة بالمسألة الشبيبية إلى أرض الواقع؟ وربما[1] يكون تصدر حزب " الأصالة والمعاصرة" في احتضان الفئة الشابة، طبقا لمعطيات البحث، مرتبط بما يقال أن جهات نافذة ومقربة من القصر هي من كانت وراء تأسيس هذا الحزب. ومن الطبيعي والحالة هاته أن يكون

[1]- أشرت لهذا الحديث بصيغة الاحتمال، باعتبار غياب ما يؤكد وجود توجه من الدولة أو جهات نافذة فيها مقربة لتأسيس حزب الاصالة والمعاصرة، وحتى تصريحات زعماء هذا الحزب ومنذ التأسيس تنفي على الدوام هذا الارتباط. وكل ما يقال عن هذا الأمر، ويتم الاعتماد عليه في التصريح بأن " الأصالة والمعاصرة" صنيعة الدولة على غرار تجربة تأسيس " الفيديك" على يد مستشار الراحل الحسن الثاني محمد رضا كديرة في فترة سابقة، هونتيجة أن أحد الشخصيات التي كانت وراء التأسيس هوالسيد فؤاد عالي الهمة انتقل للديوان الملكي وأصبح مستشارا للملك. وبالتالي يبنى على هذا الشيء مقتضاه وهو وأن " البام" لم يكن له أن يتبوأ هذه المكانة والرمزية وأن يستقطب فئات كثيرة في المجتمع ومن ضمنهم الشباب، في سرعة قياسية، لولا هذه الحيثيات.
- يبقى اختلاف التقديرات واردا حيال هذا الأمر ومستمرا، بين المنخرطين والمتعاطفين مع هذا الحزب الذين ينفون بشدة ارتباط البام بالدولة، وبين ومعارضيهم الذي ينسبون الصعود السريع للحزب وقياداته والنتائج الكبيرة التي حققها في الاستحقاق الانتخابي الاخير باحتلاله الرتبة الثانية بعد العدالة والتنمية، إلى توجه في الدولة لاعادة تكرار تجربة سياسية سابقة وإسقاطها على الوضع الحالي، ولما لا كما تقول بعض الدراسات فرلمة حزب العدالة والتنمية ومحاصرته مجتمعيا وسياسيا.

هذا الحزب محط اهتمام في المجتمع في مرحلة معينة، حيث تم النظر إليه كمفتاح أو بوابة لانتشال شباب المغرب من مآسيه وأزماته.

1-2- مشاركة المرأة السياسية حسب متغير المستوى التعليمي

مبيان رقم 03: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير المستوى الدراسي.

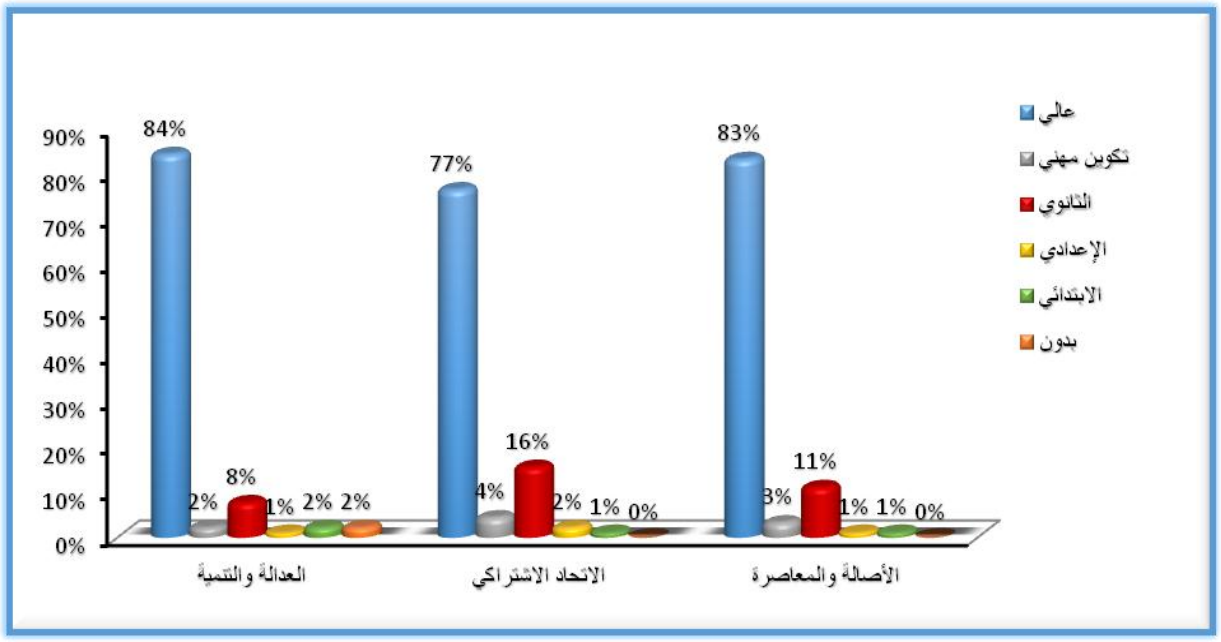

تكشف المعطيات الميدانية أن المستوى الدراسي الذي يميز مشاركة المرأة داخل كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث الميداني، هومستوى التعليم العالي. وفي هذا المعيار يأتي حزب العدالة والتنمية في المرتبة الأولى بنسبة (84%)، ويليه حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (83%)، ثم حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة (77%). وعلى مستوى التعليم الثانوي التأهيلي، يتبوأ حزب الاتحاد الاشتراكي الصدارة بنسبة (16%)، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (11%)، وأخيرا حزب العدالة والتنمية بنسبة (8%).

تسمح قراءة هذه النتائج بالقول، إن نساء حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة متقدمات من حيث كفاءاتهن العلمية ومستوياتهن الدراسية على نساء حزب الاتحاد الاشتراكي، وهذا الأمر يرتبط بعينة بحثنا فقط ولا ينبغي تعميمه، مع أنه الحزب الذي كان يضم في السابق عددا كبيرا من المثقفين والأكاديميين من أمثال محمد عابد الجابري ومحمد جسوس وعائشة بلعربي وآخريات لا يسمح المجال بالتفصيل في سيرهن.

1-3- مشاركة المرأة السياسية حسب متغير الحالة العائلية

مبيان رقم 04: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير الحالة العائلية

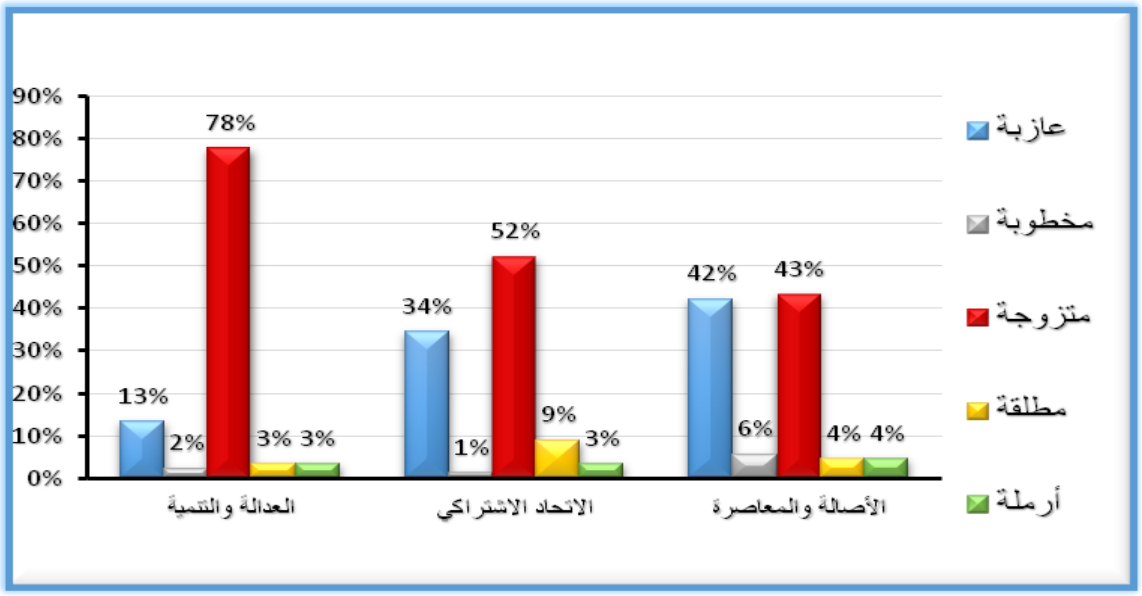

لقد أبانت نتائج البحث الميداني على أن الحالة العائلية لنساء حزب العدالة والتنمية، تتميز بوضعية الزواج، حيث يتصدرن المرتبة الأولى بنسبة عالية تمثل (78%)، مقارنة بالزواج في صفوف نساء حزب الاتحاد الاشتراكي، اللواتي يمثلن نسبة (52%)، وأخير نساء حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة تمثل (43%). أي أن نسبة كبيرة من عينة البحث تشهد استقرارا عائليا، تدعم هذه النسبة المعطيات الكيفية التي بين أيدينا، القاضية بكون كل النساء المستجوبات متزوجات ولهن أطفال، باستثناء حالة واحدة لسيدة أرملة[1]. وبالمقابل نجد أن نسب النساء العازبات مرتفعة بشكل كبير في حزب الأصالة والمعاصرة، حيث تبلغ النسبة إلى (42%)، متبوعا بحزب الاتحاد الاشتراكي الذي تمثل فيه حالة العزوبية نسبة (34%). ثم نجد هذه النسبة منخفضة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، إذ لا تتجاوز (13%). أما بالنسبة إلى حالات الطلاق، فإن البحث الميداني يكشف على أنها مرتفعة في صفوف النساء الاتحاديات بنسبة تمثل (9%)، مقارنة بحزب الأصالة والمعاصرة الذي تمثل فيه هذه النسبة (4%)، وحزب العدالة والتنمية الذي تمثل فيه هذه النسبة (3%) فقط.

[1]- هذه الحالة العائلية التي تعيش على إيقاعها السيدة المبحوثة لم تؤثر على وضعيتها السياسية كونها أولا قيادية في حزبها، وثانيا هي منخرطة في الفعل السياسي لتنظيمها منذ مدة طويلة. مقابلة رقم: 04 السيدة فاطمة بلمودن من حزب الاتحاد الاشتراكي.

تسمح قراءة هذه النتائج بالقول، إن ارتفاع نسبة حالات الزواج (78%) وانخفاض نسبة حالات الطلاق (3%) في صفوف نساء حزب العدالة والتنمية، هو اختيار ينسجم مع مرجعيته الإسلامية التي يتضمنها الخط الاديولوجي لهذا الحزب.

1-4- مشاركة المرأة السياسية حسب متغير وسط الإقامة

مبيان رقم 05: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير وسط الإقامة

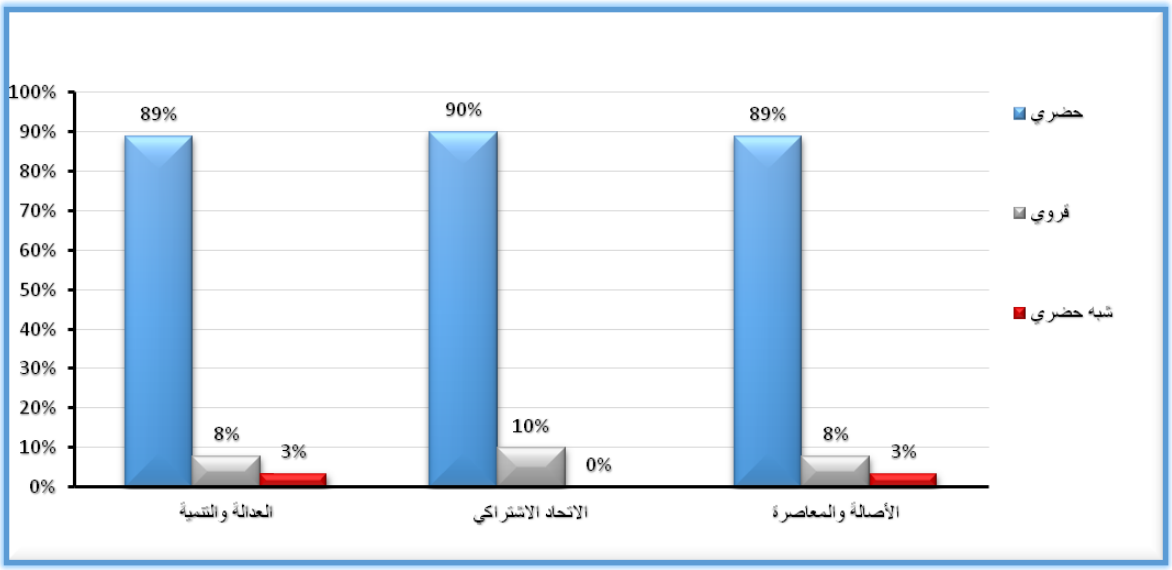

تكشف المعطيات الميدانية على أن معظم نساء الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية) يُقمن داخل المجالات الحضرية، بنسبة متساوية تقريبا (90%) بالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي و(89%) بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة وكذلك (89%) بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية.

أما نسبة نساء الأحزاب السياسية المقيمات داخل المجال القروي والمجال شبه الحضري، فإنها جد منخفضة، حيث تمثل نسبة نساء حزب الاتحاد الاشتراكي المقيمات داخل المجال القروي (10%)، في حين كانت نسبة نساء حزبي حزب الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية على حد سواء، هي (8%). ويمكن أن نفسر هذا الاختيار والتفضيل المتعلق بالإقامة داخل المجال الحضري، والذي هو قاسم مشترك بين كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، بكون المدينة تبقى المجال والفضاء الوحيد الذي تتوفر فيه المرافق والشروط الضرورية لممارسة العمل السياسي وفرص التواصل مع باقي مكونات المشهد السياسي بالمغرب، بينما نجد أن المجال القروي وشبه الحضري يتميز بطابع

الإقصاء والتهميش والعزلة والركود، ولا يطرح فيه الفعلالسياسي للنقاش والتداول إلا عند موعد الحملات الانتخابية، وهو معطى نقف عليه عند كل استحقاق انتخابي.

1-5- المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير نوع السكن

مبيان رقم 06: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير نوع السكن

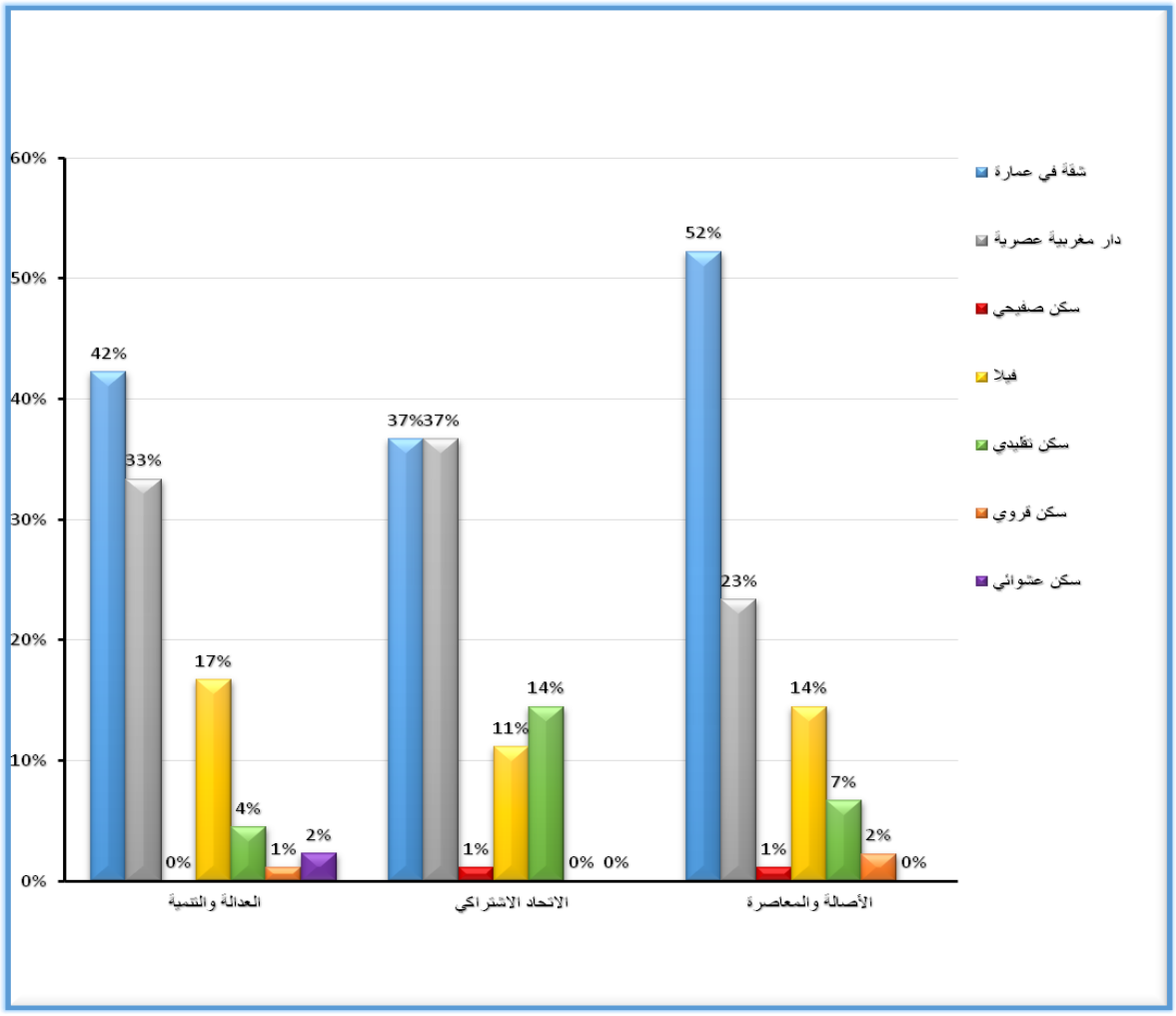

نلاحظ من خلال معطيات الميدان أن نسبة مهمة من نساء حزب العدالة والتنمية (17%) يمتلكن سكنا من نوع فيلا، محتلات بذلك المرتبة الأولى، ثم تليهن نساء حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (14%)، بينما تمثل نساء حزب الاتحاد الاشتراكي، نسبة أقل في امتلاك هذا النوع من السكن، حيث لا تمثل نسبتهن سوى (11%). كما نلاحظ أن القاسم المشترك بين أغلب نساء الأحزاب السياسية التي شملها البحث، فيما يتعلق بنوع السكن أيضا، هو السكن من نوع شقة في عمارة، حيث

نجد نسبة (52%) من نساء حزب الأصالة والمعاصرة يمتلكن شققا من هذا النوع، تليهن نساء حزب العدالة والتنمية بنسبة (42%)، ثم أخيرا نساء حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة تمثل (37%).

وإلى جانب ذلك، نجد أيضا، نسبة مهمة من نساء الأحزاب السياسية المدروسة، يمتلكن سكنا من نوع دار مغربية عصرية، إذ نجد نساء الاتحاد الاشتراكي في المقدمة بنسبة تبلغ (37%)، (وهي نفس نسبة النساء اللواتي يمتلكن سكنا من نوع شقة داخل الحزب نفسه). تليهن نساء حزب العدالة والتنمية بنسبة (33%)، ثم نساء حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (23%). كما نجد نوع السكن التقليدي حاضرا لدى العينة المبحوثة، خصوصا لدى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي يمثل لديهن نسبة (14%)، مقابل نسبة أقل عند نساء الأصالة والمعاصرة بنسبة (07%)، وعند نساء العدالة والتنمية بنسبة (04%). وبنسب قليلة جدا، نجد أيضا نوع سكن قروي أو صفيحي أو عشوائي.

تفيد هذه النتائج الميدانية، أنه على خلاف ما يعتقد، كون عضوات حزب العدالة والتنمية بسيطات وغير ميسورات، فالنتائج تؤكد عكس ذلك، بحيث نجد أن نسبة واسعة من عضوات هذا الحزب، يمتلكن سكنا من نوع فيلا وشققا في عمارات ودورا مغربية عصرية، بالإضافة إلى عدم وجود أي نسبة منهن تقطن في سكن صفيحي، وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلات من قبيل: هل الوضعية التي تتواجد عليها عضوات حزب العدالة والتنمية من حيث معطى السكن تعود إلى توفرهن على امكانيات مادية أهلتهن لإمتلاك سكن فاخر قبل انخراطهن في تدبير الشأن العام؟ أم أن هذا التحول برز إلى الوجود بعد انتقالهن من لعب دور المعارضة إلى دور الحكم وتدبير الشأن العام؟

1-6- المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير المهنة

مبيان رقم 07: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير المهنة

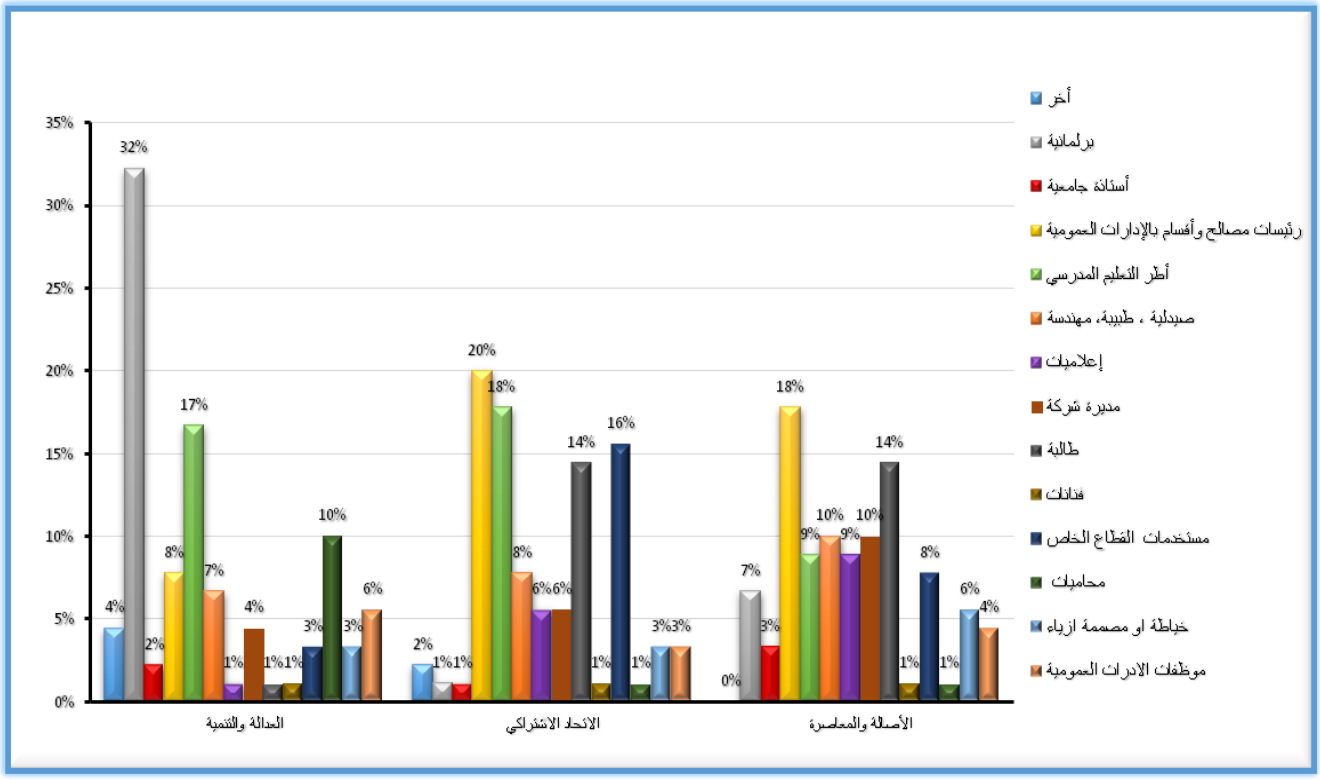

نلاحظ من خلال المبيان رقم 07، أن مهن العينة المبحوثة من الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، تختلف وتتباين نسبتها من حزب إلى آخر، وهي مهن متنوعة وجد مختلفة، حيث نجد أن أكبر نسبة في مهنة التمثيليات البرلمانية عند عضوات حزب العدالة والتنمية، ذلك أن نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب برلمانيات من داخل هذا الحزب تبلغ (32%)، مقابل نسبة (7%) لدى حزب نساء حزب الأصالة والمعاصرة، وتليه نسبة جد ضعيفة لنساء حزب الاتحاد الاشتراكي بتمثيلية برلمانية لا تتجاوز (1%).

يتميز حزب الاتحاد الاشتراكي بنساء يشغلن مناصب رئيسات مصالح وأقسام بالإدارات العمومية، وذلك بنسبة متقدمة تمثل (20%)، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة الذي تمثل نسبة عضواته (18%) من هذه الفئة، بينما تشكل نسبة حزب العدالة والتنمية من هذه الفئة نسبة أقل، لا تتجاوز نسبة (8%).

وما يميز عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي أيضا، أنهن يشغلن مناصب أطر التعليم المدرسي، حيث تمثل نسبتهن (18%)، متبوعات بنساء حزب العدالة والتنمية بنسبة (17%)، بينما لا تمثل هذه الفئة من حزب الأصالة والمعاصرة سوى نسبة (9%). كما نجد نسبا أخرى من المهن، تتميز بها عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، حيث نجد مهن مستخدمات القطاع الخاص، بنسبة أكبر لدى الاتحاد الاشتراكي، ومهن مديرات شركات وصيادلة وأطباء ومهندسات، وبنسب أكبر في صفوف نساء الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي مقارنة بنساء العدالة والتنمية، وكذلك مهن المحاماة والصحافة والإعلام والفنانين وموظفات الإدارات العمومية وطالبات ومهن الخياطة والتصميم.

ما يشد الانتباه من خلال هذه المعطيات الميدانية، هو التراجع الكبير في نسبة الأستاذات الجامعيات، حيث إن أكبر نسبة من هذه الفئة المثقفة، والتي يفترض أن تكون في الطليعة، لا تتجاوز نسبة (3%) لدى حزب الأصالة والمعاصرة، يليه حزب العدالة والتنمية بنسبة أقل تمثل (2%)، وأخيرا حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (1%)، مما يدل على أن هاته الفئة مترددة في ممارسة الفعل السياسي من داخل هذه الأحزاب، ربما لأنها لم تجد ما يعبر عن طموحاتها ومصالحها ويتماشى وتوجهاتها الفكرية، وبالتالي نجد أن نسبة انخراطها في هذه الأحزاب ضعيفة جدا حسب العينة المبحوثة.

1-7- خلاصة تركيبية

استخلاصا لما سبق، يمكن القول أن عينة البحث المعتمدة، متنوعة ومختلفة وغنية من حيث المعطيات التي تفرزها، فإذا نظرنا إليها من زاوية الفئات العمرية المنخرطة في الأحزاب الثلاث نجد أن حزب الأصالة والمعاصرة كان أكثر الأحزاب استقطابا للفئات الشابة في مرحلة زمنية سابقة، وخاصة الفئة المتراوحة أعمارها ما بين 28-37 سنة، مقابل فئة 48-57 المتواجدة بكثرة داخل حزب العدالة والتنمية. والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد: هل وجود حزب يضم نسبة كبيرة من المنخرطين الشباب، يعني أنه استطاع إقناع هذه الفئة بأهمية الانخراط في الأحزاب وبالتالي ممارسة السياسة؟ أم أن الأمر لايعدو أن يكون رغبة شبابية صرفة في التقرب من هذا الحزب، الذي قد يكون مارس إغراء معينا في المشهد السياسي، ليس فقط على الشباب بل على عموم فئات المجتمع؟ علما أن الحياة السياسية بالمغرب تعيش على إيقاع أكثر الظواهر تعقيدا، والتي لازمت مختلف الاستحقاقات الانتخابية في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في ظاهرة العزوف السياسي، رغم أن الدولة تسخر إمكانيات تواصلية كثيرة لاقناع الشباب وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، إلا أن واقع الحال يكشف بما لايدع مجالا للشك أن المسألة أبعد ما تكون عن

إشكال تواصلي مرتبط بمكونات النسيج السياسي، بل أضحت معضلة تحتاج لوقفة تأمل كبيرة في آليات عمل الأحزاب السياسية وقدرتها على التمدد في أوساط المجتمع للقيام بوظيفتها التأطيرية التي منحها إياها المشرع، وهو ما يمكن أن يتيح إمكانية المساهمة في الارتقاء بالممارسة السياسية ببلدنا.

يعتبر متغير الجنس، متغيرا مهما، من حيث تفسيره لجملة تحولات قيمية، تتصل بالأساس باقتحام المرأة للمجال السياسي الذي كان حكرا على الرجال، كون المرأة كانت دوما رهينة ثقافة ذكورية قلما يسمح لها بالقيادة وتولي مناصب المسؤولية. والحال أن النساء حققن بتواجدهن في المشهد السياسي نتائج لافتة (ولو أن النسبة تختلف من حزب لآخر) تجاوزت منطق الحضور من أجل التأثيث إلى منطق كمي مهم يكشف عن رغبة نسائية في تفنيد فرضية أن المرأة لاتشارك في العمل السياسي بشكل كامل، وأن هذا الأخير كان مجالا محفوظا للرجال، ومن ثمة ووفقا للمعطيات المستخلصة، فإن المرأة باعتبارها شريكة الرجل في مهمة تطوير الحياة السياسية بالمغرب، تجاوزت المنطق الذي يحاول عزلها وسجنها في أدوار لم تعد تتلاءم والتحولات الذي يعيشها المجتمع على كافة الأصعدة، والتي يمكن الوقوف على البعض منها، في كون معظم نساء الأحزاب السياسية مستقرات في المجالات الحضرية، بنسبة كبيرة مقارنة مع الاستقرار في المجال القروي، الذي لن يختلف إثنان عن كون هذا المجال يعيش ركودا وإقصاءا، وأن النقاش العمومي السياسي، هو كذلك، لايطرح إلا إبان الاستحقاقات الانتخابية.

من هنا، فمتغير السكن والإقامة يضيئ جانباً من المشهد السياسي المغربي، إذ من المعلوم أن المدينة صارت فضاءا تتوفر فيه كافة مقومات المشاركة المجتمعية بالنسبة إلى النساء، وتسمح/ المدينة لهن بتعميق التواصل مع باقي الفرقاء السياسيين، ومواكبة أنشطتهن ولقاءاتهن التنظيمية والاشعاعية كآليات قد تجد فيها المرأة ما يلبي طموحاتها ويتماشى ورغبتها في تجاوز الصورة النمطية السلبية عن النساء، وتكسير جدار هيمنة النظام الذكوري. لكن السؤال الذي سيظل مطروحا، هو هل هذا الحضور الكمي النسائي تمت ترجمته إلى حضور نوعي على مستوى بلوغهن مواقع القرار السياسي داخل أحزاب العينة؟ وهو ما سنأتي على تحليله في باقي فصول هذه الأطروحة.

2- المرأة من العمل الجمعوي إلى العمل السياسي

يمكن اعتبار تجربة المرأة في المغرب مع العمل الجمعوي مختلفة عن باقي السياقات الثقافية والسوسيوسياسية، فإذا كانت تلك التجارب، قد تميزت بأسبقية العمل الجمعوي عن العمل السياسي، فإنها

في المغرب، عرفت مسارا آخر مختلفا، إذ أن الحركة النسائية المغربية بدأت مع العمل السياسي المرتبط بالأحزاب الوطنية (حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي). وقد كان لهذا الارث التاريخي تأثيره على مسار العمل الجمعوي للمرأة، إذ لا يمكن فهم الخلفيات الحقيقية للعمل الجمعوي النسائي بدون الالتفات إلى مختلف السياقات لفهم ما جرى. في هذا السياق، يمكن القول" إن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدول لتحقيق أغراض متعددة. منها أغراض سياسية ونقابية ومهنية ومنها أغراض ثقافية، والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن تحديد مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب السياسية، النقابات الجمعيات الثقافية والإجتماعية"[1].

لذلك، فإن أي فصل للفعل الجمعوي النسائي عن الفعل السياسي، هو فصل لكل النضالات من أجل الديمقراطية وتمكين المرأة في الحياة العامة، خاصة وأن النظام السياسي هو جزء من فعالية المجتمع المدني، الذي لا يقبل الفصل والتجزيئ بين الجمعوي والسياسي–الحزبي، مثلما لا تقبل الحداثة السياسة ذلك، هنا يعتقد هبرماس " أن الشيء الأهم في مسار الحداثة السياسية هو التميز الذي تم في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والسياسي في أوروبا بين الدولة والمجتمع المدني. وهذا معناه أن ولادة مفهوم المواطنة لم يتم في أوربا إلا بعد ظهور المجتمع المدني وانفصاله عن الدولة. فكيف تم ذلك؟

إن عدم التمييز بين السياسي والاجتماعي في العصور القديمة والوسطى (عند أرسطو أو الاكويني مثلا) لا يسمح لنا بالحديث عن المجتمع المدني رغم وجود اللفظ اللاتيني (Societas civilis) الذي هو ترجمة للفظ اليوناني الذي استعمله أرسطو(Politiké koinonia) أي الجماعة السياسية، ولذلك ليس في الإمكان الحديث عن تمييز بين الدولة والمجتمع المدني في هذه الفترة، فكلاهما كان يعبر عن كلية الفضاء السياسي[2]." ففي كتابه "الفضاء العمومي" يكشف هابرماس البنى الاجتماعية التي هيأت تحول الأفراد المستقلين والبرجوازيين بالدرجة الأولى إلى جمهور عمومي له رأي سياسي وقادر على فرض أحكامه والوقوف في وجه الهيئات الحاكمة. وهو يعتمد في بحثه هذا على تحليلات هيغل، ماركس وماكس فيبر حول التحولات الاقتصادية التي كانت مصدرا للنظريات الليبرالية والرأسمالية في المجتمع الأوروبي الحديث،

[1]- ندوة بيروت (2001)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ص 854: نقلا عن محمد بوست، "المجتمع المدني المغربي من المقاربة النظرية إلى الدراسة الميدانية" مجلة باحثون، المجلة المغربية للعلوم الإجتماعية و الإنسان ية، عدد 3-4 سنة 2018، ص 138

[2]-عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة-الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات اختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2011، ص ص، 26-27.

بحيث أدى الانتقال من الاقتصاد الخاص (المرتبط بالحاجات المنزلية والأسرية فقط) إلى الاقتصاد السياسي، إلى ظهور نظام للحاجات يتمثل في فضاء السوق الذي سيحرر الفرد من فضائه الخاص ويدخله في علاقة مع الفاعلين الاقتصاديين الآخرين، ولذلك سيجد الفرد نفسه مضطرا شيئا فشيئا إلى التعامل معهم لضمان رفاهيته وتنمية ربحه الخاص[1]".

"غير أن ما يميز تحليلات هبرماس هي أنها لا تتوقف عند النظرة الهيغيلية الماركسية التي تختزل المجتمع المدني في علاقات الإنتاج والتبادل الاقتصاديين فقط، بل تتجاوزها إلى أفق آخر. بالطبع هو لا ينفي أن البنية الرأسمالية واقتصاد السوق كانا شرطين لظهور المجتمع المدني الحديث إلا أنه يرى في هذا الأخير حقيقة أخرى تتجاوز التبادلات المادية للسوق، إذ يقترح "هابرماس" أولا تعريفا مخالفا لمفهوم المجتمع المدني، فهذا الأخير بالنسبة إليه "يتكون من تلك الجمعيات، المنظمات والحركات التي تستقبل، وتعكس بواسطة التضخيم، صدى المشاكل الاجتماعية في فضاءات الحياة الخاصة. إن جوهر المجتمع المدني مشكل إذن من نسيج جمعوي يمأسس، في إطار الفضاءات العمومية المنظمة، النقاشات التي تهدف إلى حل المشاكل الناشئة التي تخص مواضيع الصالح العام"[2].

وإذا كان تأثير المجتمع المدني يتجاوز المحلي والإقليمي والجهوي، إلى الدولي، فإن الاستفاذة من التجارب الدولية يبقى قائما ومطلوبا، مثلما رأينا ذلك في تجارب الأحزاب الأوروبية من جهة، والأحزاب الثلاثة المغربية من جهة أخرى. "وفي انتظار الاصلاح المؤسساتي المقترح للنظام الدولي، يرى هابرماس في المجتمع المدني العابر للأوطان المفتاح الاساس لهذا التغيير المنشود. لقد طور هبرماس مفهوم المجتمع المدني في النظام الدولي بربط هذا الأخير بالنظام القانوني الكوسموبوليتي، هذا التصور الخلاق يسمح بتدارك العجز الملموس في الشرعية الديمقراطية المتجسد على مستوى الهيئات الوطنية، وذلك بإشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار"[3].

"ففي ضوء الجدلية السالفة الذكر بين الانفتاح على الشبكات العالمية والانغلاق على العوالم المعيشة، يحاول هابرماس أن ينظر نظرة جديدة لتصور المواطنة الكوسموبوليتية، إذ يعتبر أن كل فرد سيكون مواطنا منتميا إلى دولة–أمة وفي الوقت نفسه مواطنا عالميا، بمعنى أنه يصبح بإمكأنه أن يشارك في مسار تحقيق الاتفاق السياسي الوطني والعالمي معا. وتتحلى هذه المواطنة المزدوجة–الضرورية في

---

[1]- عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة الأمة مرجع سبق ذكره، ص 30

[2]- نفس المرجع السابق

[3]- عبد العزيز ركح نفسه، صص 178-179

تلاؤم العالم المعيش مع الأفق العالمي من حيث إن تقوقعه على ذاته من شأنه أن يولد اختلالا واغترابا لدى أفراد الجماعة–عن وساطة الدولة، يقول هبرماس: " إن جوهر القانون الكوسموبوليتي يكمن في واقع أنه يعني ليس فقط المواضيع الجماعية للقانون الدولي (أي الدول الوطنية) ولكن أيضا مواضيع القانون الفردي (أي المواطنين)، واضعا لهؤلاء انتماء مباشرا في جماعة الكوسموبوليتيين الأحرار والمتساويين"[1].

هذا، و"يتجسد المجتمع المدني الدولي في المنظمات غير الحكومية (les ONG)، الحركات الاجتماعية ومن المنتديات والتظاهرات الجماهيرية التي بدأ نشاطها يتزايد في العقود الأخيرة، وتستعين هذه المنظمات لضمان حرية التعبير على وسائل الإعلام خاصة التلفزيون والإنترنيت لإعلام الرأي العام الشعبي ومحاولة تعبئته خارج حدوده الوطنية لخدمة القضايا ذات الاهتمام المشترك للإنسانية جمعاء. وهي تعمل من خلال نشاطها هذا على تشكيل فضاء عمومي عالمي ربما يكون بداية لارساء مواطنة كوسموبوليتية، من حيث أنه يسمح بمراقبة والضغط على الدول وعلى المنظمات العالمية وعلى الأسواق، سواء بطريقة مباشرة من خلال المظاهرات الاحتجاجية والمقاطعة التجارية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المطالبة بوضع قوانين دولية منظمة وحمائية. ولا تخفى النتائج الكبيرة التي حققها المجتمع المدني خلال السنوات الماضية وكأمثلة على ذلك، يمكن أن نذكر الحملة التي قادتها منظمة السلام الأخضر (Green peace) للحد من التجارب النووية، وكذا الحملة التي نظمتها منظمة المعوقين الدولية ضد الألغام المضادة للأشخاص التي قادت إلى اتفاق للحد من انتشارها... "[2]

ضمن هذا السياق، يشرح الباحث محمد الغيلاني، كيف "أن المجتمع المدني أصبح من الركائز الأساسية لبناء الدولة الحديثة ولا يمكن الحديث في المجتمعات الحديثة دون الحديث عن المجتمع المدني، سواء نقابات وأحزاب أو هيئات مدنية، وسوف نفرق بين هذه المستويات..أي كل ما يوجد خارج الدولة، بل أصبح يميز بين ما هو ديني (تيويلوجي) وما هو مدني، وهو وما حصل في المجتمع الغربي، حيث أحدث قطيعة بين المجتمع الديني المرتبط بالكنيسة والمجتمع المدني الذي تحكمه قوانين وضعية عقلانية... وحينما نتحدث عن المجتمع المدني، فإننا نتحدث عن انتشار قيم الحرية منذ عصر التنوير وبداية عصر النهضة، كما أن هناك موجة لحقوق الإنسان ساهمت في تعضيد هذا المجتمع المدني اليوم. ولذلك، فبسط النظام السياسي للتحليل هو في العمق بسط لجهود ودور المجتمع المدني بصيغة المؤنث، كما هو الحال بالنسبة إلى موضوع أطروحتنا.

---

[1]- مرجع سبق ذكره، ، ص 179

[2] -نفسه.

عموما هذه التعريفات كلها تؤكد على وجود تجمعات تعبر على مصالح مشتركة وتدافع عليها، سواء عبرنا عليها بالانتقال من المجتمعات الدينية إلى المجتمعات المدنية البورجوازية عند الفرنسيين، أو عبرنا عليها من المجتمع الاستبدادي إلى المجتمع الديمقراطي فكلها تؤدي المعنى ذاته. بيد أن السؤال المطروح في هذا المقام، هو ما هي طبيعة وخلفيات انخراط المرأة المغربية في المجتمع المدني؟

2-1- المرأة وعلاقتها بالمجتمع المدني" في التجربة المغربية تساؤلات وملاحظات

بعدما توقفنا عند نشأة المجتمع المدني في التجربة الغربية، ننتقل للحديث عن تجربة هذا المفهوم في السياق المغربي. في هذا الصدد، يشير الباحث رشيد جرموني، "أنه لا جدال في كون نشأة المجتمع المدني، لا تختلف كثيرا في البلاد العربية الإسلامية نظرا لكون هذه الشعوب تتقاطع في مجموعة من الخصائص والملابسات التاريخية والسوسيوثقافية. إن وجود تمايزات وسط هذه التقاطعات ميزة أساسية طبعت تجربة ميلاد المجتمع المدني بالمغرب. ولعله من الجوهري أن نثير مسألة أساسية تتمثل في أن المغرب وأيضا باقي البلدان العربية الإسلامية، عرفت أشكالا من التنظيمات الاجتماعية والتي ساهمت بدور فعال في تأطير المجتمع والقيام ببعض المهام الأساسية في عدة مستويات.

وإذا عدنا إلى المغرب نجده قد عرف مجموعة من المؤسسات التقليدية الشعبية، التي وظفها لحماية الفرد من القهر المخزني أو للتمرد عليه أو للقيام بالأعباء الاجتماعية التي توالت عبر العصور، من ذلك نجد مؤسسة القبيلة والزاوية والحنطة. وكذا المؤسسة التربوية (الكتاب– المدرسة التي كانت تعلم الدين والشريعة)" [1].

وهذه المؤسسات كانت تنبثق من المجتمع نظرا لملحاحيتها وأيضا لأدوارها المهمة، مثلا يعبر عن ذلك محمد عابد الجابري بقوله: "أن المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينيات من هذا القرن، وهو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية، كان مجتمعا تؤطره القبيلة والزاوية. لقد كان هناك إطاران اجتماعيان وحيدان ومتداخلان ينتظمان أفراد المجتمع المغربي، هما القبيلة والطريقة الصوفية أو الزاوية. أما الدولة (دولة المخزن قبل الحماية) فقد كانت جهازا فوقيا يستمد سلطته وفاعليته، بل ووجوده من نوع العلاقة التي

[1]- رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مجلة، فكر ونقد، عدد97، سنة، 2008، الدار البيضاء، ص، 32.

يقيمها مع الإطارين المذكورين"[1] ويتفق أغلب الباحثين على أن بروز المجتمع المدني في المغرب ارتبط بالعقود الأخيرة في القرن الماضي نتيجة مجموعة من التحولات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وفي سياقات تاريخية وسوسيوسياسية معينة. إلى جانب مساهمة الدولة بجزء كبير في ذلك، متجاوزة سلطتها في المجال السياسي لتقتحم المجتمع المدني من خلال إنشاء جمعيات موالية لسياستها. إضافة إلى توجهها نحو اللامركزية باشراك التنظيمات المحلية في تدبير الشأن المحلي لتأطير السكان في عمليات التنمية، كما شكل تخلي الدولة عن تلبية كل حاجات المجتمع وتراجع أدوارها، بعد سياسات التقويم الهيكلي وما ترتب عنها من ضرورة الانخراط في تدبير الحياة الإجتماعية عبر تأسيس جمعيات وتنظيمات تتكلف بجزء من الشأن العام لتجاوز الأزمة المجتمعية"[2]

من خلال تتبع العديد من الدراسات والأبحاث، سواء التي صدرت في المغرب أو خارجه، يتبين وجود تجربة جمعوية رائدة لدى نساء المغرب، ورغم أن البدايات الأولى للعمل النسائي تميزت بطابع سياسي وطني محض، إلا أنه بعد مرحلة الاستقلال، سيعرف هذا المسار انعطافة جديدة مع العمل الجمعوي الاجتماعي والتنموي والثقافي في كل أبعاده وتجلياته. وإذا كان "العمل الجمعوي يقوم على مجموعة من المبادئ التي يمكن إجمالها في الاستقلالية والتطوعية والإنسانية والمواطنة والديمقراطية والشفافية والعمل الجماعي والتشاركية والشرعية واحترام القوانيين الجاري بها العمل، فإن أهمية العمل الجمعوي تكمن في كونه يدعم تحقيق التنمية في بعدها الإنساني والتشاركي، إضافة إلى إسهاماته على مستوى القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية، في جوانبها وأبعادها التعليمية والتربوية إلى جانب قنوات أخرى، علاوة على كونه يسمح بإبراز الذات وتنمية الطاقات الفردية والجماعية"[3].

في هذا السياق، كرس دستور 2011 شروط المواطنة، حيث نصت الفصول 21، من الوثيقة الدستورية، على تعزيز المكانة الدستورية لعدد من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتنموية، كما كرست الوثيقة الدستورية ترسيخ احترام حقوق الإنسان ، كما هي متعارف عليها عالميا"[4]، " فالمجتمع المدني هومجتمع أفراد يتمتعون بحقوق مدنية، مما يعني أنه مجتمع مواطنين،

---

[1]- محمد عابد الجابري: المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية ـ المركز الثقافي العربي ط I الدار البيضاء ص 155نقلا عن رشيد جرموني، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مجلة، فكر ونقد، عدد97، سنة، 2008، الدار البيضاء، ص33.

[2]-محمد بوست، "المجتمع المدني المغربي من المقاربة النظرية إلى الدراسة الميدانية" مجلة باحثون، المجلة المغربية للعلوم الإجتماعية و الإنسان ية، عدد 3-4 سنة 2018، صص 140-141

[3]- إدريس لكريني، دور العمل الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة"، مجلة، "مسالك"، عدد مزدوج، 27-28، سنة، 2014، الدار البيضاء، ص ص، 139-140.

[4]- إدريس لكريني، دور العمل الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة مرجع سابق، ص ص، 140-141.

لا مجتمع رعايا، وهو والأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة تقبل مبدأ الخضوع للرقابة اليومية المباشرة لهؤلاء المواطنين عبر تنظيماتهم ومؤسساتهم المدنية. وإن ما يضمن استمرارية هذا المجتمع يكمن في التنظيمات التي تكرس جهودها للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والأدبية والثقافية في الإطار العلمي اليومي ووسط المجتمع كله، بما في ذلك قطاعات الدولة والإدارة والأحزاب السياسية والنقابات[1]".

لم يكن انشغالنا باستعراض كل هذه السياقات التي صيغت فيها مفاهيم مثل المجتمع المدني، إلا بغرض توطئة نظرية ومفاهيمية، لكي نقارب موضوع بحثنا في علاقة المرأة بتجربة المجتمع المدني، والتي شكلت لحظة سابقة ومحايثة ودائمة لوضع المرأة في المنظمات السياسية والحزبية تحديدا. فماهي يا ترى أهم معالم هذه التجربة؟ وكيف يمكن قراءة نتائج البحث الميداني في ضوء الأطر النظرية التي وظفناها في هذا الفصل؟ وما الجديد الذي يمكن التوقف عنده؟ أسئلة سنحاول أن نبسطها في المحاور التالية والمتعلقة بولوج المرأة للعمل الجمعوي:

[1]-سمير بلمليح، "المجتمع المدني والدولة"، مجلة، مسالك، عدد مزدوج، 9-10، سنة، 2009، الدار البيضاء، ص، 8.

2-2- ولوج المرأة للعمل الجمعوي

مبيان رقم 08: سؤال انخراط المرأة في العمل الجمعوي عند الأحزاب الثلاث

- هل سبق لك أن انخرطت في العمل الجمعوي؟

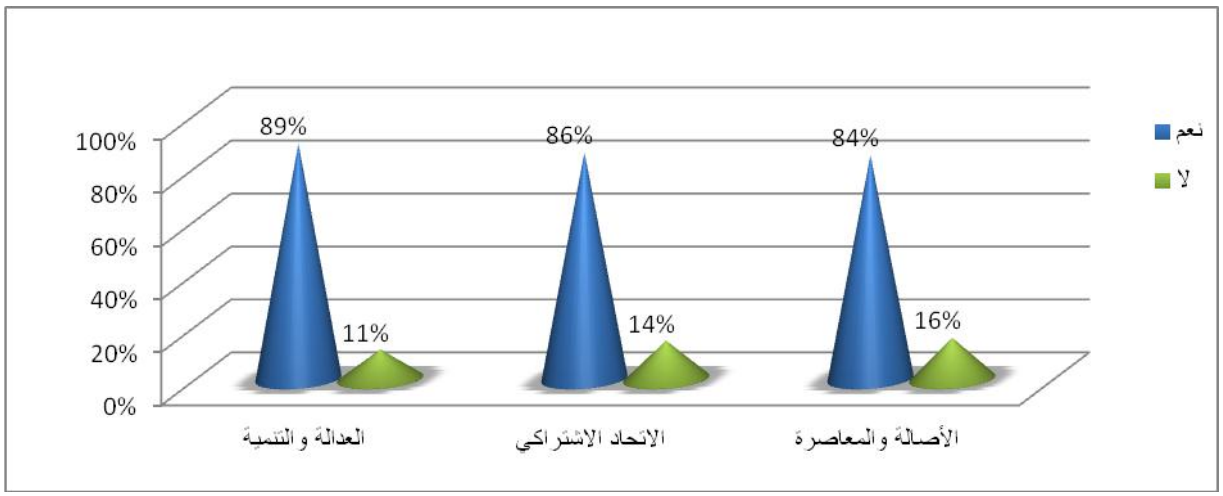

نقرأ في المبيان أعلاه، أن نسبة (89%) من الفئة المستجوبة من عينة البحث الخاصة بالعدالة والتنمية، سبق لها أن انخرطت في العمل الجمعوي، مما يدل دلالة قوية على تمرس هذه النخب في العمل المدني، والذي لا يمكن فصله عن العمل السياسي بمعناه العام. حيث تقول إحدى المبحوثات، أستاذة جامعية، 41 سنة: " كان العمل الجمعوي يشكل بالنسبة إلي فضاء للتأطير، خاصة وأن مثل هذه الفضاءات كانت في منتصف التسعينيات قليلة وأحيانا غائبة، وبالتالي فالممارسة الجمعوية اعتبرتها متنفسا للتواصل مع الآخر، وإطارا لتصريف طاقاتي كتلميذة آنئذ، وما حفزني للانخراط أن وضعيتي كتلميذة جعلتني في أمس الحاجة إلى مجالات لتطوير ذاتي وإفراغ طاقاتي"[1]، لكن، تضيف المبحوثة في مكان آخر أن: " رؤيتي للعمل الجمعوي ستتغير مع المدة حسب نضج وتطور الإنسان "[2].

وفي السياق نفسه، تقول مبحوثة أخرى من حزب الاتحاد الاشتراكي: " اشغلت في العمل الجمعوي خلال السنوات الأولى من الدراسة الثانوية، حيث التحقت بجمعية تشتغل بالمجال التربوي والثقافي، وحينها كان استقطاب التلاميذ للعمل الجمعوي، كما أن المؤسسة التعليمية كانت تقوم بأنشطة ثقافية يقوم بها

[1]- مقابلة رقم: 05-بثينة قروري- حزب العدالة والتنمية بمقر مجلس النواب.
[2]- نفس المقابلة.

الأساتذة، وبالتالي كان الانتماء للعمل الجمعوي سهلا، ويتيح إمكانية القيام بعدة أنشطة ذات طبع رياضي وثقافي واجتماعي في مؤسسة دار الشباب"[1] "

عند مقارنة النتائج بين الأحزاب، نجد التوجه ذاته، حيث عبرت نسبة (86%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن كونهن سبق لهن أن انخرطن في العمل الجمعوي، وتؤكد مبحوثة من هذا الحزب[2]: " عملي داخل العمل الجمعوي صقل ملكاتي وكون شخصيتي، وساهم بشكل كبير في تأطيري وتثقيفي واكتساب مقومات الالتزام الحقيقي بمختلف القضايا التي كنا ندافع عنها. رغم أن الظرفية آنذاك اتسمت بصعوبة ممارسة المرأة للعمل الجمعوي والحضور في الاجتماعات ومواكبة الأنشطة، وقد عبرت نسبة (84%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة كما هو مبين في الجدول عن كونهن سبق لهم أن انخرطن في العمل الجمعوي.

جدول رقم 02: سؤال انخراط المرأة في العمل الجمعوي عند الأحزاب الثلاث

		هل سبق لك أن انخرطت في العمل الجمعوي ؟				المجموع
		لا		نعم		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
الأحزاب	العدالة والتنمية	10	11%	80	89%	90
	الاتحاد الاشتراكي	13	14%	77	86%	90
	الأصالة والمعاصرة	14	16%	76	84%	90
المجموع		37	41%	233	259%	270

مصدر :البحث الميداني

وتبين أقوال مبحوثة من هذا الحزب[3] أوجه التشابه والاختلاف في التجربة الجمعوية كما يلي:" ولجت العمل السياسي من بوابة العمل الجمعوي، منذ 1996 انخرطت في منظمة دولية، حيث ترأستها فيما بعد وهيinsclub كانت تجربة مهمة تعلمت من خلالها ماهية العمل الجمعوي وطريقة العمل الجمعوي وكذلك

[1]- مقابلة رقم: 01-السعدية بنسهيلي- حزب من الاتحاد الاشتراكي بمقر مجلس النواب.
[2]- مقابلة رقم :03-مينة الطالبي- من حزب الاتحاد الاشتراكي بمقهي بحي الرياض الرباط.
[3]- مقابلة رقم 09:- نادية الرحماني -من حزب الأصالة والمعاصرة بمقر الحزب بالرباط.

إنجاح المهمة التي كانت آنذاك متمثلة في محاربة مرض العمى. بخصوص دوافع انخراطي في هذه التجربة الجمعوية، كنت في مدينة صغيرة للتدريس حيث سيادة الهشاشة، وكان لدي تلاميذ في السلك الثاني وكانت لهم مشاكل مع النظر، وهو ألامر الذي كان يؤثر على مردودهم المدرسي، حالتهم العائلية متدهورة، آباؤهم لايملكون المال الكافي لاقتناء نظارات لهم، وبعد اتصالات مع مجموعة من الأخوات أسسنا نادي الليونس بركان 1996، ترأسته من 1997 إلى 1999 إلى 2003 حيث انتقلت لبرباط، حيث انخرطت في نادي تابع للجمعية نفسها، ثم لاحظت أن مهمتي داخل الفرع انتهت وتغييرت أفاق العمل، وضرورة الانخراط في مهمات جمعوية أخرى حيث أسسنا جمعية بذور للمواطنة والتنمية صحبة مجموعة من الأخوات سنة 2009.. وهي السنة، التي تزامنت مع ترشحي مع حزب الأصالة والمعاصرة".

وهذا يعني أن مناضلات الأحزاب الثلاثة قد تمرسن بالعمل الجمعوي قبل ولوجهن العمل السياسي، بل منهن من مارسن الفعل المدني منذ فترات مبكرة من حياتهن، وهو ما يدفع للاستنتاج أن هؤلاء المبحوثات تتوفر فيهن الكفاءات اللازمة للمشاركة الفعلية والفاعلة في الشأن العمومي بمختلف تجلياته، بما فيه العمل السياسي بالمعنى العام. بما يمكن من تحقيق انتظارات وطموحات هؤلاء المعنيين. تقول إحدى المبحوثات في هذا السياق: " العمل الجمعوي كان متنفسا من خلاله تم الانفتاح على المجتمع وعلى طاقات أخرى، حيث كان هناك علاقة بين العمل الجمعوي والسياسي التي اقتضتها شروط المرحلة"[1].

يتبن إذن، أن العمل الجمعوي مقدمة أساسية لممارسة الفعل السياسي، وقد بدأت هذه الظاهرة سنوات التسعينيات بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بينما تعود بالنسبة إلى قيادات العدالة والتنمية لمرحلة مبكرة، منذ العمل الطلابي، ما يهم أن مسارت الولوج للسياسة وإن كانت متشابهة ظاهريا، فإنها مختلفة، فالولوج للعمل الجمعوي بعد تجربة طلابية مختلف عن ولوجه لأول مرة دون إرث سابق. حتى وإن لم يكن الفاعل السياسي جمعويا من ذي قبل، فإنه يشرعن مكانته عبر المساهمة في تأسيس جمعيات لتقوية مكانته داخل الحزب، واكتساب بعض المقومات والملكات المساعدة على ممارسة أي فعل نضالي جمعويا كان أو سياسيا، وهذا يعني أن كل مناضلات الأحزاب الثلاثة قد تمرسن بالعمل الجمعوي، وهو ما يدفع للاستنتاج أن هؤلاء المنخرطات تتوفر لديهن كفاءات للعمل السياسي، وهو ما يتضح من خلال المبيان التالي:

[1]- مقابلة رقم: 01- السعدية بنسهيلي- حزب الاتحاد الاشتراكي. .

مبيان رقم09: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال نوع المسؤوليات التي تقلدنها أطول مدة في العمل الجمعوي

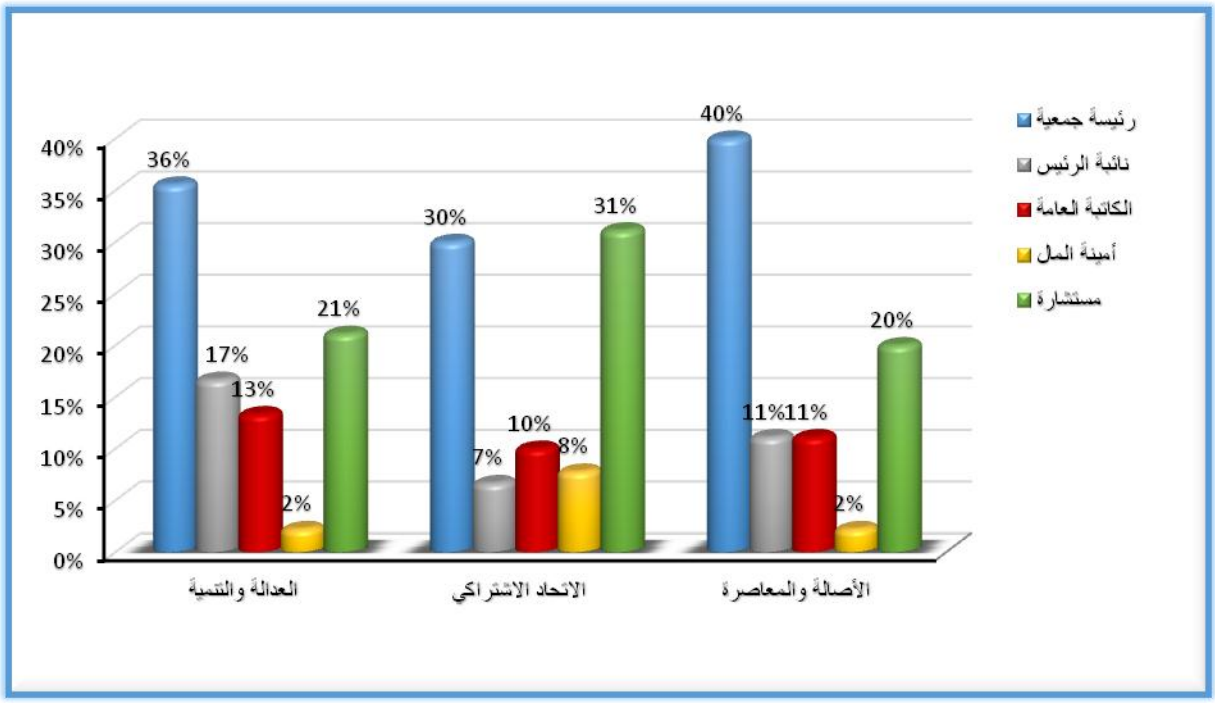

نلاحظ من خلال المبيان رقم 09، أن نسبة كبيرة من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، سبق لهن أن تقلدن مسؤوليات مختلفة داخل الإطار المؤسساتي والقانوني للعمل الجمعوي، وهذا يدل دلالة قوية على أن مناضلات الأحزاب الثلاثة المدروسة قد تمرسن جيدا في العمل الجمعوي، واكتسبن من خلاله قدرات وإمكانات ومؤهلات وكفايات على التواصل والتأطير السياسيين، وما يعزز ذلك، أن نسبة مهمة من كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تقلدت مسؤولية رئيسة جمعية، حيث نجد حزب الأصالة والمعاصرة، في المرتبة الأولى بنسبة (40%)، متبوعا بحزب العدالة والتنمية بنسبة (36%)، ثم حزب الاتحاد الإشتراكي بنسبة (30%).

إلى جانب ذلك، فنسبة مهمة من عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، لهن خبرات وتجارب في مجال الاستشارة، اكتسبنها وراكمنها من خلال الممارسة والعمل الجمعوي، حيث نجد حزب الاتحاد الاشتراكي، في المرتبة الأولى بنسبة (31%)، متبوعا بحزب العدالة والتنمية بنسبة (21%)، ثم حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (20%). ويمكن أن نخلص من خلال هذه المعطيات الميدانية، إلى أنه

بالرغم من كل التحفظات التي أبدتها نسبة معينة من كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، بخصوص عدم رغبتهن في الانخراط ضمن العمل الجمعوي، إلا أن الإنخراط في العمل الجمعوي يمد المرأة بالثقة والقدرة على مواجهة مشاكل الواقع، كما يعد مجالا خصبا لمراكمة الخبرات والتجارب في التواصل والاستشارة والعمل النضالي.

تكشف المعطيات المستقاة من المقابلات بجلاء هذا المعطى، حيث أن نسبة مهمة من النساء مارسن العمل الجمعوي في مواقع اتخاذ القرار الجمعوي (رئيسة جمعية أو رئيسة اتحاد جمعيات– منتدى)، وفاعلين في العمل الجماعي، بحيث ساهمن في تأسيس جمعيات ذات مجالات مختلفة: نسائية وثقافية وشبابية وغيرها من الاهتمامات التي يقوم بها القطاع الجمعوي بالمغرب، مما يجعل من العمل الجمعوي بوابة رئيسية للانخراط في العمل السياسي والفعل فيه، أكثر من هذا ساهم العمل الجمعوي في اكساب النساء المبحوثات خبرات وآليات عمل سرعان ما سيتم تصريفها أثناء ممارسة الفعل السياسي الحزبي. ويمكن الاستدلال على هذا الأمر بما صرحت به إحدى المبحوثات: " طبعا ولجت العمل السياسي من بوابة العمل الجمعوي، حيث كنت فاعلة جمعوية، منخرطة في عدة جمعيات تهتم بقضايا الطفولة والمرأة. وكنت نائبة رئيسة منظمة تجديد الوعي النسائي، ومن خلال تواجدي بهذه المنظمة احتككنا بالعمل السياسي من خلال صياغة المذكرات والمرافعات[1].

3- مساهمة المرأة في العمل الجمعوي بين تعدد التجارب وغنى الممارسة

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في البحث، اتضح لنا مدى حضور المرأة في العمل الجمعوي بتعدد روافده ومشاربه، فمن العمل الجمعوي الاجتماعي، إلى القانوني، إلى السياسي، ثم إلى التنموي بصفة عامة. ورغم وجود فروقات واضحة بين عينات البحث (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب العدلة والتنمية، وحزب الأصالة والمعاصرة)، فإن الخلاصة الأساسية هي ثقل الحضور الجمعوي في تاريخ العمل النسائي المغربي. ولهذا ليس غريبا أن يتحدث الباحثون عن هذه الحقيقة، مذكرين بالسياق التاريخي للمسألة. فمثلا الباحث (المالكي، 2008)، يؤكد أن العمل النضالي السياسي بدأ عند المرأة منذ مرحلة الاستعمار، حيث ""بدأ كفاح المرأة المغربية من أجل الوطن قبل أن يكون نضالا من أجل المواطنة. فإذا كانت صورة النساء غير بارزة بما يكفي في سجل التاريخ الوطني، لعيب في نمط الكتابة التاريخية، أو

[1] - مقابلة رقم: 08-سعاد لعماري- حزب العدالة والتنمية بمقر مجلس النواب.

بسبب الحضور الشاحب للمرأة في صياغة التاريخ الوطني، فإن ثمة حقيقة مفادها أن المرأة المغربية، والمرأة الحضرية على وجه التحديد، ساهمت في دينامية النضال الوطني بإخفاء الأسلحة، أو نقلها أو نشر أخبار المقاومة، أو بتأمين الاتصال والتواصل بين أفرادها... وفي كل هذه الأعمال وغيرها، لم تكن تهاب الموت أو تخشى مخاطره، بل ظلت متفانية في الأعمال المسندة إليها، مرجحة أولوية تحرير الوطن على التزامات الحياة الزوجية ومستلزماتها.[1]"

ورغم أن انخراط المرأة في العمل الجمعوي لم يكن وفق استراتيجية واضحة المعالم والرؤى، بل أملته فقط الحاجات والتطلعات الكثيرة التي كانت تطرح على الفاعل النسائي، فإننا نجد أن هناك تنوعا وتعددا في أشكال ممارسة المرأة للعمل الجمعوي، مما يعكس توجها جديدا في الساحة المغربية، وهو ما أشار إليه الباحث (المالكي، 2008)، بقوله: "إن المؤشر الهام هو بروز إرادة نسائية مستقلة تهدف إلى امتلاك قضية المرأة وإخراجها من دائرة التجاذب بين الإستراتيجيات المتعارضة، ومنحها قدرا من الاستقلالية في الفهم، والمقاربة والمعالجة[2]". بتعبير آخر، يمكن القول بأن العمل الجمعوي النسائي بالمغرب، شكل مرحلة أساسية في بلورة الوعي النسائي وتشكل جيل جديد من الفعل النضالي، المعبر عن وجه آخر لمغرب متعدد ومتنوع ومنصف. في هذا السياق يذكر "ألبيرتو ميلوتشي، 1983" أن "الفاعل الجمعي (وهو يتحدث عن الفاعل النسائي) قادر على مواجه التحديات والصراعات التي يطرحها الآخر، شريطة الوعي بالتعقيد الذي يطال عمل هذا الفاعل[3]".

انطلاقا من هذا التأطير المنهجي، سنحاول أن نقرأ النتائج التي توصلنا إليها، بخصوص تعدد وتنوع العمل الجمعوي للمرأة، فما هي أهم الخلاصات التي يمكن التوقف عندها؟ وما هي مختلف التقاطعات والاختلافات التي تميز كل حزب على حدة؟ وأخيرا ما هي أهم عناصر التحليل التي يمكن استجلاؤها من هذه النتائج؟

---

[1]- امحمد المالكي، "كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة في المغرب"، ضمن مؤلف جماعي، "نحوالنهوض بالمرأة العربية"، أشغال الندوة العربية حول تقرير التنمية الإنسان ية العربية الرابع لسنة، 2005"، مراكش، 19-20، أبريل/نيسان، 2007، الدار البيضاء، 2008، ص، 145.

[2]-نفسه، ص، 157.

[3]-Alberto Melucci, « Mouvements sociaux, mouvements post-politiques », Mouvements alternatifs et crise de l'État, *International Review of Community Development* Numéro 10, Automne, 1983, p. 24. https://www. erudit. org/en/journals/riac/1983-n10-riac 02320/1034652ar.

3-1- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تسمح النتائج بالقول إن تجربة نساء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تميزت بالحضور في العمل الاجتماعي بنسبة (50%)، ويليه من حيث الترتيب العمل الجمعوي الحقوقي بنسبة (20%)، مما يعني أن مناضلات هذا الحزب كن يولين أهمية خاصة للعمل الحقوقي. وهذا الاهتمام يعكس مدى تملك وعي استباقي للمسألة الحقوقية في العمل المدني، ودوره في تأطير النقاشات المجتمعية والسياسية والمطلبية. ولعل ما أشارت إليه (حياة الزيراري، 2010)، يبين مدى الدينامية القوية التي عبرت عنها مشاركة المرأة في الحقل الحقوقي، لكونه يعتبر من بين الحقول الأساسية في النضال المدني، والذي ساهم في تغيير العديد من القوانين، سواء في الحياة الخاصة (مدونة الأسرة)، أو الحياة السياسية العامة (الدستور)"[1]

مبيان رقم 10: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

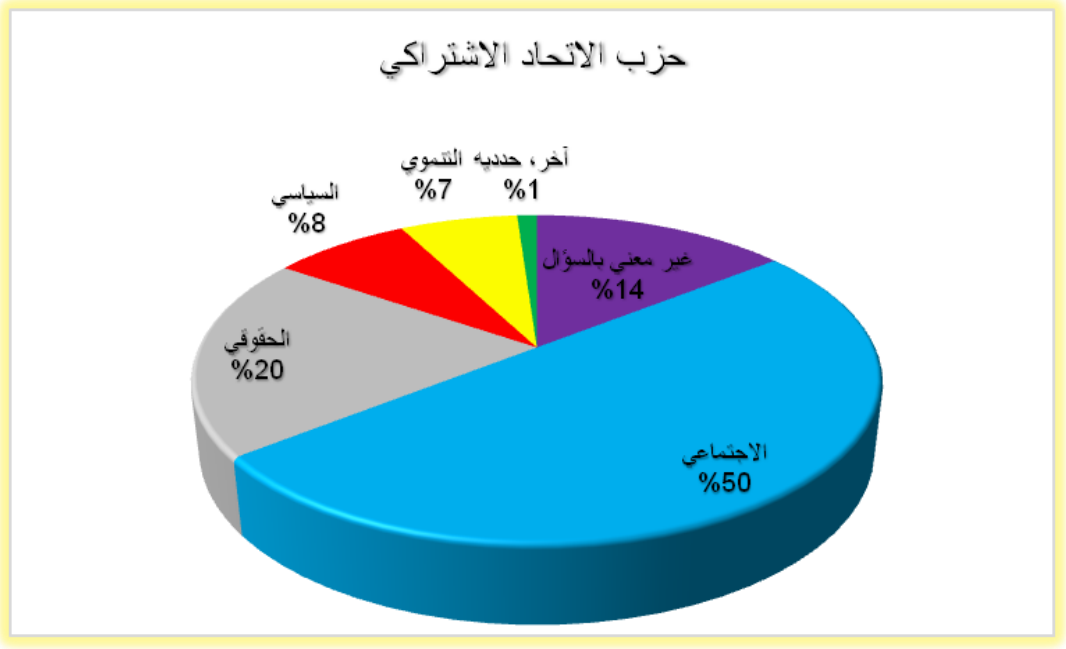

جدير بالذكر أن مساهمة المرأة الاتحادية في العمل الجمعوي، لم ينحصر فقط في تغيير قانون مدونة الأسرة، بل تجاوز ذلك إلى العديد من القضايا القانونية، كتعديل قانون الجنسية، برفع التحفظات

1 -Hayat Zirari, « Droits des Femmes au Maroc: bilan et perspectives », Société et culture, Développement et coopération. 2010, Voir le site suivant: https: //www. iemed. org/anuari/2010/farticles/Zirari_femmes_fr. pdf

على اتفاقية (سيداو)، من خلال الدفع بإخراج قانون تجريم التحرش الجنسي، كما أشارت إليه الباحثة (ماليكة بنراضي: 2006)، حيث اعتبرت في التقرير الاستشرافي لمغرب (2030)، أن الفعل الجمعوي النسائي، ساهم بقوة في اقتراح العديد من المبادرات النوعية، التي عززت الوضع القانوني للمرأة في التشريعات الوطنية وملاءمة ذلك مع التشريعات الدولية. بل أكثر من ذلك، فإن هذا الفعل الجمعوي، طالب بوضع هذه المطالب في سلم أولويات البرامج الحزبية، ومنها برامج حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي الآن[1].

وارتباطا بذات الموضوع، ومن خلال المعطيات المستقاة من المقابلات، سجلنا أن الاهتمامات الجمعوية لنساء الاتحاد الاشتراكي كانت في غالبيتها تربوية وثقافية ونسائية وحقوقية واجتماعية، وهي مجالات اختارت نساء الحزب الفعل فيها كونها تتيح الفرصة لهن للعمل وسط أوسع فئات المجتمع وعن قرب، وحتى يكون هذا الفعل الجمعوي من موقع الفاعل وليس العابر، كما عبرت عن ذلك إحدى المبحوثات: ... كل هذه المعطيات دفعتني كي أكون فاعلة وليس عابرة، أمتلك تكوينا وأتواجد بمختلف التنظيمات الجمعوية التي كانت متواجدة آنذاك كجمعية لاميج الأوراش، والتي كانت تساهم في تأطير الشباب وتوعيتهم...في ظل هذا الوضع كان الاختيار إراديا ونابعا عن قناعة بضرورة ممارسة هذا الفعل الجمعوي"[2].

3-2- حزب العدالة والتنمية

يعتبر حزب العدالة والتنمية من بين الأحزاب التي تميزت بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تشكل تجربة سياسية بخلفية جمعوية، بمعنى أن هذا الحزب، رغم كونه يمارس العمل السياسي بمعناه التدبيري والحكومي والترابي، فإنه ما زال يحافظ على عمله الأصلي، وهو العمل الجمعوي وخصوصا العمل الاجتماعي. وهذه الخاصية يشترك فيها مع حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي. ولهذا، فإن بعض "المراقبين يعتبرون أن الحركات الإسلاموية المعاصرة، تمثل توجها أطلق عيله (الإسلام الاجتماعي)، والذي يشكل أحد مظاهر الاهتمام وصور النضال التي تكشف عنها الطبقات المحرومة. . . ومما لا شك فيه أن هذه الحركات-خاصة الإسلام الاجتماعي-تمثل أسلوبا جوهريا تعمل من خلاله الجماعات المحرومة على تخطي شظف العيش بالبحث عن أساليب حياة أفضل.

[1] - Haut-Commissariat au Plan, « Prospective Maroc 2030, Dynamique sociale et évolution des statuts des femmes au Maroc », (Rapport), sous la responsabilité de Malika Benradi, Décembre,2006, p,22. Voir site web: https: //www. hcp. ma/file/111433/

[2]- مقابلة رقم: 03:- مينة الطالبي- برلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي.

هكذا، تسهم هذه الحركات في الرعاية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات بشكل مباشر مثل الصحة، والرعاية، والتعليم، والمساعدة الاقتصادية، كما تعمل في الوقت نفسه على الانخراط في التنمية المحلية والشبكات الاجتماعية، وجميعها يتم تنفيذها من خلال تنظيمات أهلية محلية ومساجد محلية[1]". وربما لا نحتاج إلى الاسترسال في إيراد الأدلة على هذه الخاصية، وهي الخلفية الاجتماعية، لحزب العدالة والتنمية المغربي، باعتباره من الأحزاب التي استفادت من عائدات هذه السياسية، في الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين.

ولعل قراءة النتائج التي أسفر عنها البحث الميداني يبين حضور العمل الاجتماعي لدى غالبية عضوات حزب العدالة والتنمية بنسبة (37%) يوضح ذلك بجلاء، وحتى المعطيات الكيفية تؤكد على هذا التوجه، حيث تقول إحدى المستجوبات: " أسسنا مركز الوفاق للاستشارة الأسرية، ما ازال هذا المركز قائما يقدم خدماته على صعيد الرباط لفائدة الشباب والشابات حول مختلف الأمور المتعلقة بحياتهم من قبيل التربية الجنسية داخل الأسر، وكل ما تيعلق بالتوعية والتربية"[2].

مبيان رقم 11: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب العدالة والتنمية

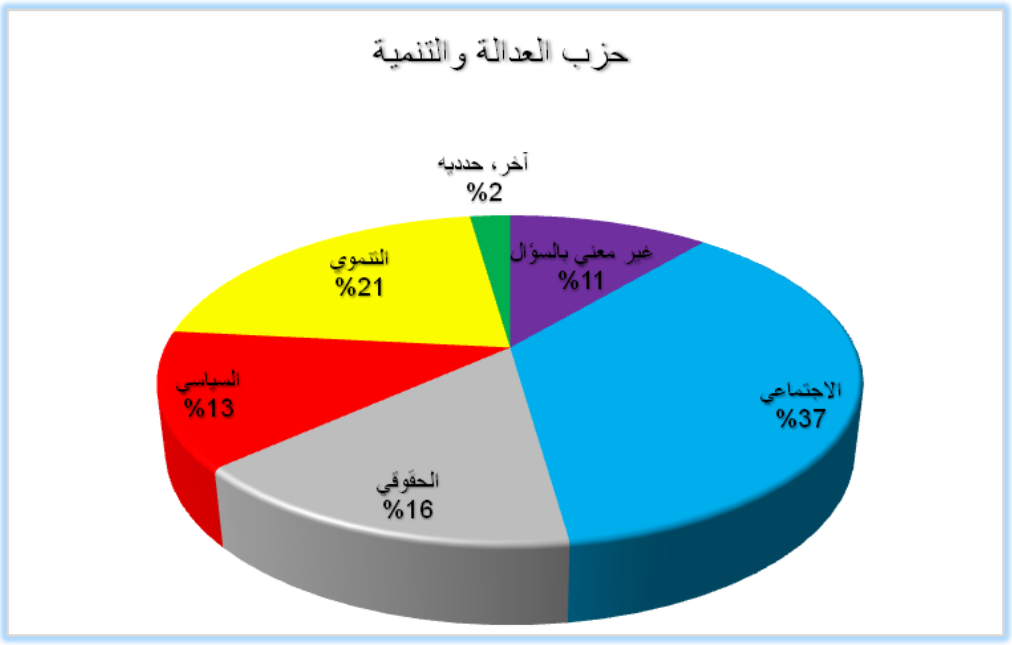

[1]-آصف بيات، "الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، ، القاهرة، مصر، 2014، ص ص، 165-166.

[2]- مقابلة رقم 7:- صباح بوشام - عن حزب العدالة والتنمية بمقر صيدليتها بالرباط.

عندما نقارن حضور العمل الجمعوي الحقوقي بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبين حزب العدالة والتنمية، تبرز فروقات طفيفة لكنها معبرة في اعتقادنا، فبالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي، عبرت نسبة (20%) من النساء عن انخراطهن في العمل الحقوقي، بينما نجد لدى حزب العدالة والتنمية (16%) من النساء المنخرطات في العمل الحقوقي، وهو ما يعكس مدى حضور الملف الحقوقي في أجندات العمل الجمعوي النسائي سواء عند الاتجاه "الحداثي"، أو الاتجاه "المحافظ". ويمكن القول إن من بين المزالق الإيديولوجية الحقيقية التي يتخبط فيها التيار الإسلامي، أنه بدل أن ينشد المساواة والمناصفة بين الجنسين، فإنه يبحث عن الفضيلة.

ولهذا نفهم سر وجود نسبة (16%) ممن كانت لهن سوابق في العمل الجمعوي الحقوقي. وهذه الخلاصة تتقاطع مع ما كان قد توصل إليه الباحث الفرنسي (أوليفي روا، 1992) عندما أكد بالنسبة إلى هذه الجماعات، أنه "لا يمكن للشعب والبرلمان والحاكم على حد سواء أن يكونوا مصدرا للقانون، فالدولة في حد ذاتها ليست إيجابية، والفائدة من تحديد المؤسسات السياسية بدقة، طالما أن هامش مناورة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضعيف جدا، فالحاكمية تعود لله وحده والقانون أنزل سلفا. ومهما كان النصاب البشري القائم لتحقيق النظام السياسي الإسلامي في هيئة دولة، فإنه لا يملك حاكمية حقيقية بالمعنى القانوني والسياسي للكلمة، وذلك لأن سلطاته محدودة وخاضعة لقانون علوي لا تملك أن تبدل منه شيئا ولا تقدر على التدخل فيه[1]".

3-3- حزب الأصالة المعاصرة

بعدما توقفنا في الفقرات السابقة عند تحليل نتائج البحث الميداني لكل من حزبي الاتحاد الاشتراكي، والعدالة والتنمية، وبينا بعض التقاطعات فيما يخص العمل الجمعوي، سننتقل لرصد تجربة أخرى لحزب جديد في الساحة السياسية، وهو حزب الأصالة والمعاصرة. فما هي أهم الخصائص التي تميز تجربته؟ وما هي أهم التقاطعات والاختلافات التي يتسم بها عن الحزبين الآخرين؟

تسمح القراءة الأولية والمباشرة للمبيان أسفله، من استخلاص أن تجربة عضوات هذا الحزب، تبين أنها غنية من حيث انخراط أغلبهن في العمل الجمعوي بنسة (84%) مما يجعلهن في مرتبة الحزبين السابقين، من حيث الانخراط في العمل المدني. وبالعودة إلى وثائق وأدبيات هذا الحزب في هذا المجال، نجد ما يعزز هذا الاهتمام، حيث يؤكد الحزب في إحداها على ضرورة الاهتمام بمجال

[1]- أوليفي روا، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة، نصير مروة، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2016، ص، 66.

العمل الجمعوي كونه ضرورة ملحة ل "تمثل الواقع بمعطياته، وتنزيل الصيغ الأساسية لصناعة المستقبل ببرنامج واضح بناء على مبادئ وقواعد تتوق إلى تطور المجتمع وبناء حداثته وترسيخ قواعد الديموقراطية"[1]. كما تؤكد ذات الأدبيات على أن "ترجمة مضامين مشروع الحزب لن تتأتى إلا بوجود حركة نضالية مهمتها تأطير نساء الحزب والدفاع عن حقوق المرأة بشكل عام وعلى أوسع نطاق في المجتمع"[2]. وكما نعلم، فإن مشاركة المرأة في هذا العمل، هو ما يؤهلها لكي تنخرط في تجربة العمل السياسي.

مبيان رقم 12: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب الأصالة والمعاصرة

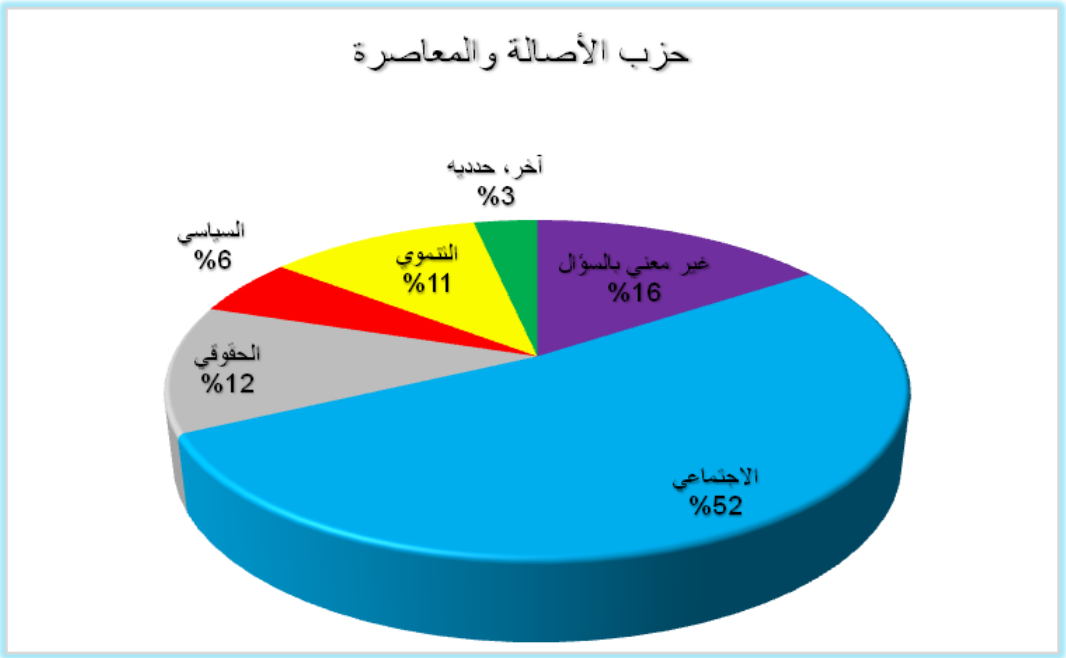

يعتبر العمل الاجتماعي هو العمل الجمعوي المفضل لدى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة (52%) وهي نسبة مهمة تؤشر على حضور المعطى الاجتماعي في تجربة هذا الحزب. تقول إحدى المستجوبات في هذا السياق÷" قمنا بشراكة مع عمالة بركان ببناء دار للولادة بمنطقة تافوغالت وتجهيزها، وذلك في إطار تقريب الخدمات الصحية للمواطنين بالنظر إلى ارتفاع حالات وفيات النساء

[1]- من أدبيات حزب الأصالة والمعاصرة، المتعلقة بالقضية النسائية في الحزب، انظر الرابط أسفله.
https: //www. pam. ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%85-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA/ date de consultation: 28- Juin 2019

[2]- نفس المرجع السابق

أثناء الولادة"[1]. وتقول مستوجبة أخرى في نفس المضمار:" توجد تجربة غنية ومتنوعة ومنها الاشتغال في مجال محاربة الأمية بحكم تفشي هذه الظاهرة لدى النساء في منطقة جرادة، لذلك قمنا بالكثير من حصص توعوية في موضوع الصحة الإنجابية وتربية الأطفال"[2].

وما يميز هذا العمل أنه يختلف من حيث المضمون والمنهج عن حزب العدالة والتنمية الذي يرتبط عنده العمل المدني الاجتماعي باستراتيجية الحزب لكسب أصوات الناخبين في الانتخابات الجماعية أو البرلمانية. بينما نجد حزب الأصالة والمعاصرة، ومن خلال المعطيات المتوفرة حول تجربته الجمعوية، يميز بين العمل الجمعوي والعمل السياسي. فلكل هيئة مستويات من المسؤولية والبرنامج والرؤية، مما يضفي عليها استقلالية أكثر ومرونة في تصريف كل برنامج وكل سياسة على حدة.

مسألة أخرى لابد من التأكيد عليها ونحن بصدد الحديث عن تجربة حزب " الأصالة والمعاصرة" في مجال العمل الجمعوي والاجتماعي بالخصوص الموجه بالدرجة الأولى للنساء، أن هذا الحزب يعتبر المرأة المغربية ضمن أولوياته وفي عمق اهتماماته، سواء كانت هذه المرأة تنتمي إلى القرية أو إلى المجال الحضري، ومهما اختلف وضعها الاجتماعي أو الوظيفي، متعلمة أو أمية، ومن كل الفئات العمرية المختلفة، رغم أن الحزب لا يتملك شبكة وطنية للعمل الجمعوي مثلما يمتلكها مثلا حزب العدالة والتنمية. مع الإشارة إلى أن حزب الأصالة والمعاصرة قام بمجهود تنظيمي كبير على صعيد هيكلة وبناء المنظمات الموازية للحزب الخاصة بالشباب والنساء، والتمييز بين العمل الجمعوي والعمل السياسي. فلكل هيئة مستويات من المسؤولية والبرنامج والرؤية، مما يضفي عليها استقلالية أكثر ومرونة في تصريف كل برنامج وكل سياسية على حدة. مع أن السؤال الذي سيظل مطروحا رغم وجود هذا العمل التنظيمي هو ما مدى إشراك المرأة في بلورة مختلف المشاريع الحزبية، والأخذ بعين الاعتبار موقفها ووجهات نظرها في بلورة القرارات الحزبية؟

وبالجملة نقول، أن تجارب الأحزاب الثلاثة مختلفة من حيث مضمون الممارسة الجمعوية لدى كل حزب، وكذا المنهجية المعتمدة في تطبيق تصوراتهم في المجال الجمعوي المراد ممارسته، فضلا عن أهدافهم الاستراتيجية من وراء كل ذلك. وهذا ما يجعل تجربة كل حزب مميزة عن الآخرين. وعلى هذا الأساس وجب التشديد على ضرورة قراءة نتائج البحث الميداني بنوع من الحذر الابستمولوجي.

[1]- مقابلة رقم 09:- نادية الرحماني- حزب الاصالة والمعاصرة بمقر الحزب
[2]- مقابلة رقم 10:-امباركة توتو- حزب الاصالة والمعاصرة بفندق طرمينوس بالرباط

مبيان رقم 13: أسباب عدم انخراط بعض عضوات الأحزاب الثلاث في العمل الجمعوي

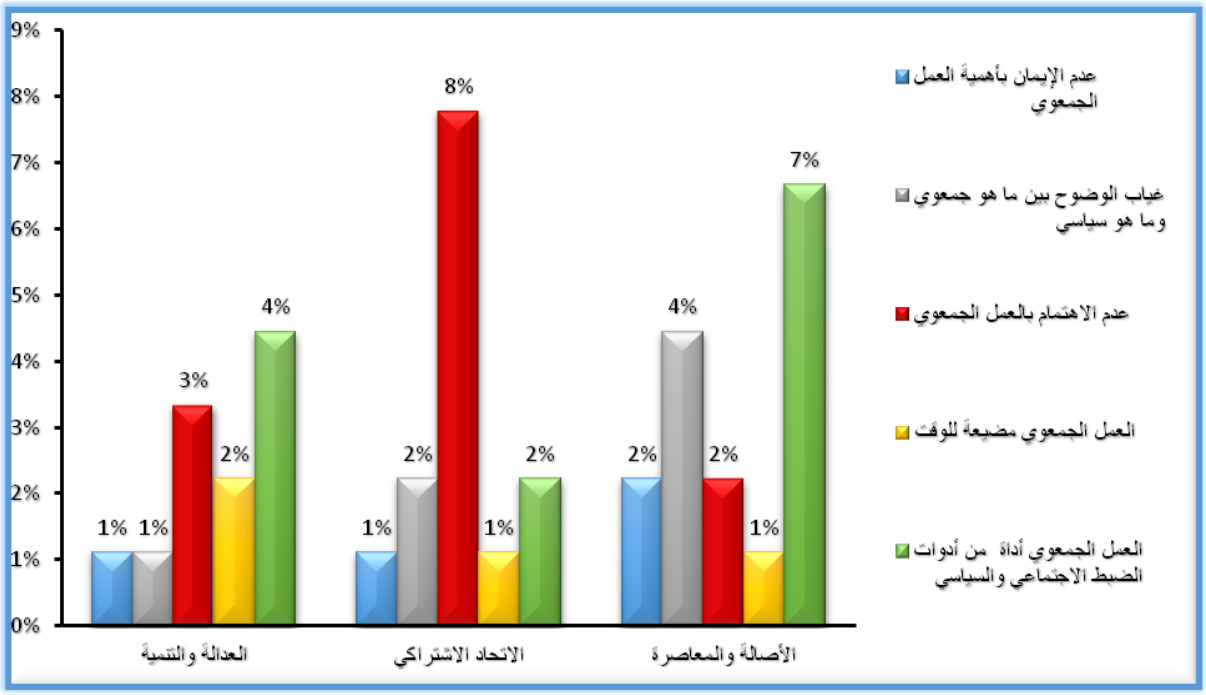

ارتباطا بذات الموضوع، وخاصة ما يتعلق بأسباب عدم الانخراط في العمل الجمعوي عن سؤال موجه للمبحوثات، وجدنا أن حزب الأصالة والمعاصرة، يحمل وعيا نقدياً، رافضاً للضبط والمأسسة التي تحد من حرية الأفراد والجماعات، فقد اعتبرت (7%) أن العمل الجمعوي أداة من أدوات الضبط الاجتماعي والسياسي، وهي النتيجة التي تنسحب فقط على أولئك الذين عبروا عن عدم انخراطهم في تجربة العمل الجمعوي. بالمقابل تبرز نسبة (8%) لحزب الاتحاد الاشتراكي والتي تبين عدم اهتمامهم بالعمل الجمعوي. في حين نجد أن حزب العدالة والتنمية يتميز بضعف النسب (4%) بالمقارنة مع الحزبين السابقين، في الدوافع التي قدمناها كاقتراحات وكوابح للعمل الجمعوي.

وهذا له دلالة قوية، كون أن بعض عضوات الأحزاب السياسة لديهن تمثلات متباينة وتخوفات من ممارسة العمل الجمعوي، باعتباره أداة من أدوات الضبط والمراقبة.

مبيان رقم 14: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال نوع الانتماء لجمعية نسوية أو جمعوية مشتركة

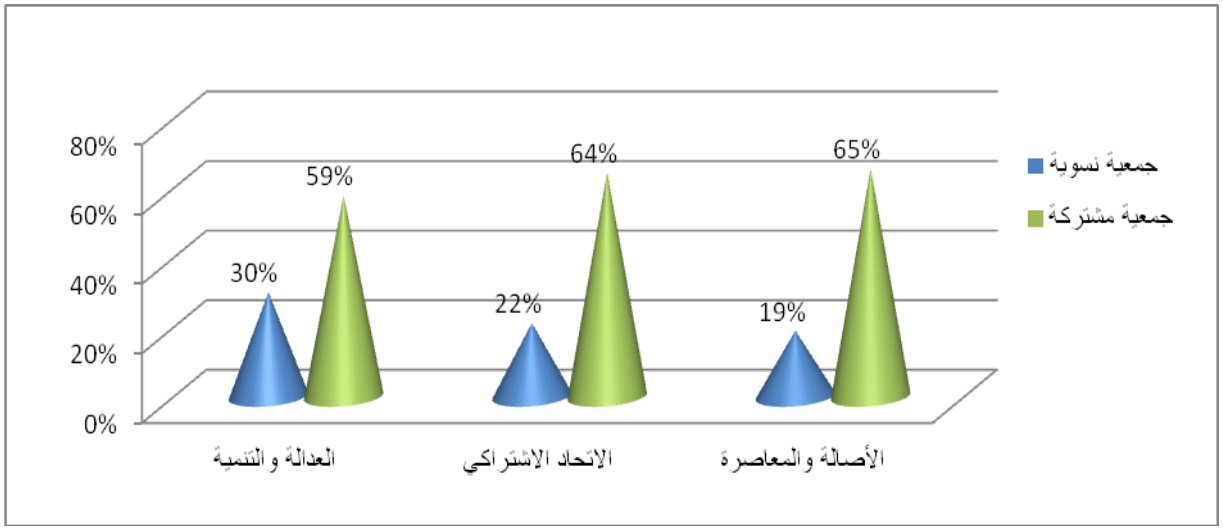

نقرأ في المبيان رقم 14، أن نسبة كبيرة من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، يفضلن الانتماء والانخراط لجمعية مشتركة، أي الاشتغال مع الرجل جنبا إلى جنب، وهو اختيار يعكس مجموعة من التحولات السوسيو–ثقافية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، إلا أننا نجد حزب الأصالة والمعاصرة الحزب الذي يوجد في المرتبة الأولى من هذا الاختيار، بنسبة تبلغ (56%)، متبوعا بحزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة متقاربة تمثل (64%)، وأخيرا حزب العدالة والتنمية بنسبة أقل تبلغ (59%).

ما يميز حزب العدالة والتنمية في هذا السياق، هو أن نسبة (30%) من عضواته، –وهي نسبة جد مهمة–يفضلن الانتماء لجمعيات نسوية، ويمكن أن نفسر هذا الاختيار بطبيعة الحزب المحافظة، لذلك نجد بعض عضوات حزب العدالة والتنمية يجدن أريحيتهن أكثر في الانتماء لجمعيات نسوية، والتي غالبا ما تكون جمعيات ذات طابع وعظي وإرشادي، أو ذات طابع خيري، أو جمعيات للدفاع عن حقوق وإنصاف المرأة.

ومن جهة أخرى، يمكن أن نفسر وجود نسبة (22%) ضمن عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، ووجود نسبة (19%) ضمن عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، من العضوات اللواتي يفضلن الانتماء لجمعية نسائية، بكون أغلبية هاته العضوات هن مناضلات من داخل جمعيات ذات طابع حقوقي، للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بنظام الكوطا والمناصفة في التمثيلية السياسية للمرأة.

مبيان رقم 15: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال المدة التي قضينها في العمل الجمعوي

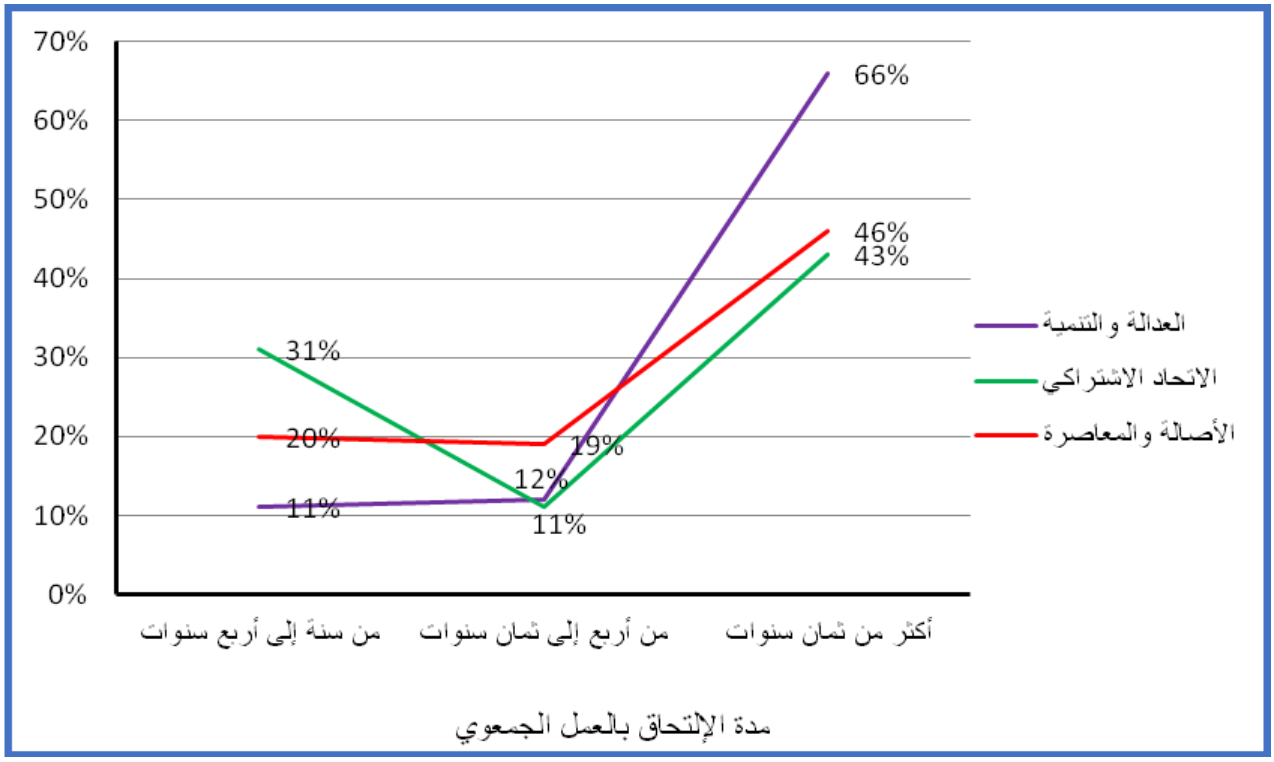

نلاحظ من خلال المبيان رقم 15، أن نسبة كبيرة من عضوات حزب العدالة والتنمية، تبلغ (66%)، قضين في العمل الجمعوي مدة أكثر من (8 سنوات)، وهذا يدل دلالة قوية على امتداد وتجدر حزب العدالة والتنمية في الممارسة والعمل الجمعوي بالمقارنة مع باقي الأحزاب الأخرى التي شملها البحث، حيث لا تشكل نسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة ممن شملهم البحث، من هذه المدة، سوى نسبة (46%)، بينما لا تمثل الفئة المدروسة ضمن عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي سوى نسبة (43%).

لكن، وباستقراء المعطيات الكيفية التي بين أيدينا، نجد أن نساء الاتحاد الإشتراكي مارسن العمل الجمعوي منذ فترة مبكرة، ويجد ذلك تفسيره في كون قياديي الحزب فكروا إبان التأسيس في ضرورة خلق إطارات جمعوية موازية للحزب، تكون بمثابة متنفسات للمناضلين والمناضلات لتصريف توجهات وأفكار حزب الاتحاد الاشتراكي وسط هذه التنظيمات الجمعوية، وتكون مشتلا لإنتاج نخب تستعين بها الحزب في ممارسته السياسية في المجتمع.

وقد كان التركيز في البداية على جمعيات عريقة من حيث الامتداد الزمني كالجمعية المغربية لتربية الشبيبة وحركة الطفولة الشعبية اللتان تعنيان بمجال تأطير الأطفال واليافعين[1]، كما تم الاشتغال في جمعية نسائية وهي جمعية " جسور لنساء المغرب"، تقول إحدى المتحدثات في هذا الصدد:" كنت في جمعية جسور لنساء المغرب، التي تم تأسيها من طرف مناضلات حزبيات، ينتمين لحزب التحاد الاشتراكي، كما تمت المساهمة في جمعيات أخرى كالجمعية المغربية لتربية الشبيبة وحركة الطفولة الشعبية التي لعب فيها الحزب دورا كبيرا، على اعتبار أنها جمعيات كبيرة ساهمت في تعبئة كثير من الطاقات الشابة المغربية، وقامت بدور كبير في مجال التوعية الثقافية والفكرية"[2].

وحتى بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، ورغم حداثة نشأته، فقد تنبه منذ إرهاصاته الأولية إلى أهمية العمل الجمعوي ودوره في رفد توجهات واستراتيجيات الحزب، تقول إحدى المبحوثات من الحزب في هذا الإطا: "كان التحاقي في البداية بحركة من أجل الديموقراطيين صحبة عدة أساتذة منهم خديجة الرويسي والحبيب بلكوش وغيرهم، واشتغلنا على محور القضية النسائية إلى حين تحول هذه الحركة إلى حزب سياسي"[3].

لكن تجب الإشارة هنا إلى أن هذا الحزب لم يتوفق على غرار حزبي الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية في إحداث تنظيمات جمعوية تكون موازية للحزب أو قريبة من توجهاتهما الحزبية. وذلك راجع إلى مخاض الولادة، ذلك أن تأسيس هذا الحزب ترافق مع حملة تشكيك في هويته الخلفية الثاوية وراء بروزه من طرف كافة الفرقاء السياسيين، الذين توجسوا خيفة من هذا المولود الجديد، بالنظر إلى طبيعة بعض مؤسسيه القريبين من مراكز القرار في الدولة، والفئات الاجتماعية التي انضوت تحت لوائه، والتي استطاع بها استقطاب فئات عريضة من المجتمع ذات توجهات فكرية وسياسية متباينة، لكن ذلك لا يلغي أن بعض منتسبيه، اتجهوا إلى ممارسة فعل مدني ذوطبيعة اجتماعية، يتيح لهم فرص التواجد في صلب المجتمع وقضاياه. والسؤال الذي يطرح هنا بالنسبة إلى هذا الحزب هو: إلى أي حد كانت الممارسة الجمعوية لمناضلات حزب الأصالة والمعاصرة عامل إسناد للحزب في تكوين نخب حزبية قادرة على حمل مرجعية الحزب وبرنامجه وتوجهاته ومشروعه؟

---

[1]- معلوم أن الجمعيتين من بنات أفكار القيادي في صفوف حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية لاحقا وهو المهدي بن بركة، حيث تم تأسيسهما سنة 1956، ولازالتا تمارسان نشاطهما التربوي إلى يومنا هذا.

[2]- مقابلة رقم 01: -السعدية بنسهيلي- برلمانية عن ، الاتحاد الاشتراكي. .

[3]- مقابلة رقم 09:- نادية الرحماني- الاصالة والمعاصرة.

بيد أن الأمر مختلف عند نساء حزب العدالة والتنمية، اللواتي ولجن العمل السياسي من مدخل العمل الجمعوي، في هذا الصدد نورد ما صرحت به إحدى المبحوثات من هذا الحزب قائلة:" ممارستي الجمعوية كانت وراء قيامي بعدة مراجعات تهم الجانب الثقافي والفكري إزاء عدة قضايا من قبيل حقوق المرأة، التي هي قضية تهم جميع النساء بصرف النظر عن انتماءاتهن الفكرية. مع العلم أننا كنا نمارس عملنا في إطار حركة إسلامية تبحث عن ترجمة وجودها إلى وجود سياسي، وهو ما تم سنة 1996 تاريخ تنظيم المؤتمر التأسيسي للحزب، بعدما زاولت العمل الجمعوي في مواقع مختلفة، حيث أتاح لي ذلك فرصة ممارسة الفعل السياسي بسلاسة ويسر"[1].

نقرأ أيضا من خلال المبيان نفسه، أن فئة كبيرة من العضوات اللائي شملهن البحث، سواء بالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي أو حزب الأصالة والمعاصرة، هن حديثات العهد بالممارسة والعمل الجمعوي، حيث نجد أن نسبة (31%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، لا تتعدى مدة انخراطهن في العمل الجمعوي (4 سنوات)، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة تبلغ (21%)، مقابل نسبة أقل بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية (11%).

وعلى العموم، تسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، إن حزبي الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية يبقيان الحزبان اللذان لهما ارتباط بالممارسة والعمل الجمعوي، بالمقارنة مع حزب الأصالة والمعاصرة، ولا شك أن هذا الفعل (الجمعوي) الممتد قد أفاده في تجربة الحكم لدى العدالة والتنمية، خصوصا وأنه حزب لم يسبق له أن تولى السلطة، بالمقارنة مع حزب الاتحاد الاشتراكي مع تجربة التناوب التوافقي.

[1]- مقابلة مع السيدة :- سعاد لعماري- حزب العدالة والتنمية بمقر البرلمان.

مبيان رقم 16: عضوات الأحزاب السياسية ونوع الصعوبات التي واجهنها في تأدية مهامهن الجمعوية

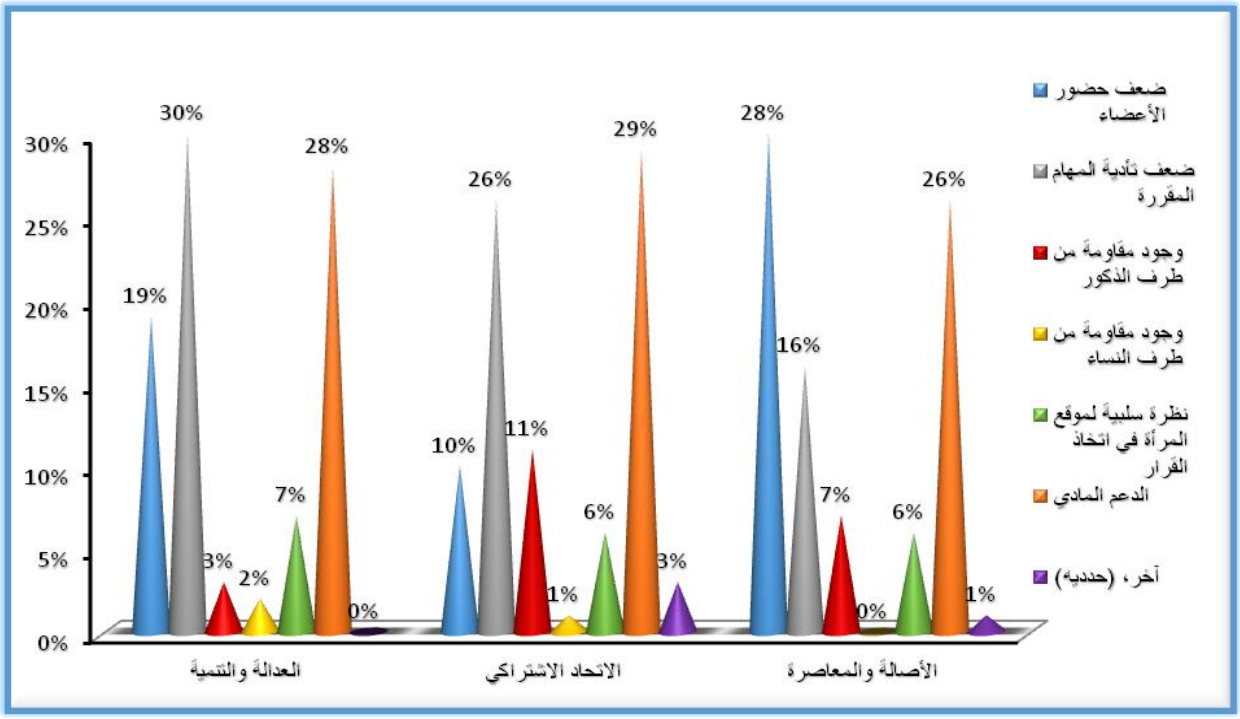

نلاحظ من خلال المبيان رقم 16 أعلاه، أن كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، يواجهن أنواعا متعددة ومتنوعة من الصعوبات في تأدية مهماتهن الجمعوية، ولو أن طبيعة هذه الصعوبات والتحديات تختلف من حزب إلى آخر، حيث تشكو عضوات حزب العدالة والتنمية، في المقام الأول من ضعف تأدية المهام المقررة، وذلك بنسبة تبلغ (30%)، ثم في المقام الثاني يشتكين من مشكل الدعم المادي بنسبة تمثل (28%)، وكذلك من ضعف حضور الأعضاء بنسبة تصل إلى (19%)، هذا إلى جانب وجود صعوبات أخرى.

أما بخصوص أهم الصعوبات التي تشكو منها عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي في تأدية مهماتهن الجمعوية، فنجد على رأسها مشكل الدعم المادي، وذلك بنسبة (29%)، إلى جانب ضعف تأدية المهام المقررة بنسبة (26%)، ثم وجود مقاومة من طرف الذكور بنسبة (11%)، بالإضافة إلى نسبة ضعيفة من الصعوبات الأخرى. أما بخصوص أهم الصعوبات التي تشكو منها عضوات حزب الأصالة والمعاصرة في تأدية مهماتهن الجمعوية، فنجد في مقدمتها ضعف حضور الأعضاء، وذلك بنسبة تبلغ (28%)، إلى

جانب مشكل الدعم المادي بنسبة (26%)، ثم ضعف تأدية المهام المقررة بنسبة (16%)، بالإضافة إلى نسبة ضعيفة من الصعوبات الأخرى.

ومن بين المفارقات التي نقرأها في المبيان نفسه، أن نسبة (11%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، عبرن عن وجود مقاومة من طرف الذكور، كنوع من أنواع الصعوبات التي واجهنها في تأدية مهامهن الجمعوية. وهذا بالرغم من كون حزب الاتحاد الاشتراكي حزبا يساريا ويقر بمبادئ الحداثة، وبالرغم من كونه يجعل من قضية المساواة بين الرجل والمرأة على رأس إديولوجيته وشعارا لحملاته الانتخابية. وما يعزز هذه المفارقة بالنسبة إلى ذات الحزب، هو تعبير نسبة (6%) من عضواته عن حضور النظرة السلبية لموقع المرأة في اتخاذ القرار، كنوع من أنواع الصعوبات التي يواجهنها في تأدية مهامهن الجمعوية.

إن هذين النوعين من الصعوبات، التي تتعلق بوجود مقاومة من طرف الذكور وحضور النظرة السلبية لموقع المرأة في اتخاذ القرار، لا يوجدان فقط عند حزب الاتحاد الاشتراكي، بل نجدهما قاسما مشتركا مع عضوات الأحزاب الأخرى التي شملها البحث، إلا أن نسبة ذلك تبقى أقل، حيث لا تمثل نسبة مقاومة الذكور سوى (7%) بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، وبنسبة جد قليلة لا تتجاوز (3%) بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، وذلك بالرغم من مرجعية هذا الحزب المحافظة التي تجعله محط نقد فيما يخص قضية المساواة بين الرجل والمرأة.

وهنا يؤكد الباحث أحمد شراك لا مساواة بين الجنسين بإطلاق سواء عند الرجل التقليدي العادي أو الرجل المناضل التقدمي: "لماذا نجد الرجل الذي ينادي في مكتبه أو في خلية الحزب بالمساواة لصالح الفلاح والعالم يضطرب بشكل كامل إذا أبدت زوجته في البيت أو أخته أو إبنته إن لم تكن كاتبته الخاصة رغبة ولو مقنعة في المساس بسلطته في اتخاذ القرارات؟ لماذا يستشعر الرجال الذين يهبون حياتهم اليومية في سبيل تغيير المغرب الحديث وتحويله تهديدا كلما أحسوا بتغيير طفيف في سلوك النساء اللائي يحطن بهم"[1]، وهذا الطرح يؤكده تعبير بعض عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، من خلال وجود نظرة سلبية لموقع المرأة في اتخاذ القرار، كنوع من أنواع الصعوبات التي تواجههن في تأدية مهامهن الجمعوية، وهو واقع تغذيه الثقافة التقليدية المتجذرة، والتي تشكل النزعة الذكورية أحد سماتها وأسسها في جل المجتمعات العربية.

[1]-أحمد الشراك، الخطاب النسائي في المغرب- نموذج فاطمة المرنيسي، مطابع إفريقيا الشرق الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1990، ص: 36

على المستوى الكيفي، يمكن استنباط بعض الصعوبات التي رافقت نساء الأحزاب المعنية بالبحث، في غياب الخلف على مستوى تحمل المسؤولية في الإطارات الجمعوية وحمل المشعل، رغم مرور سنوات من التواجد الفعلي في المجتمع، هذا فضلا عن شعور الفاعلات الجمعويات بأن عملهن المدني لا تأثير له في المحيط على الأقل في المدى المنظور، فما بالك على المدى البعيد، وبالتالي يشعرن وكأن عملهن الجمعوي عبارة عن ترف فكري خاص بنخبة معزولة عن قواعد المجتمع تمارس دورها في "برج عاجي" لا تأثير له في المجال الجغرافي الذي وجد فيه، وقد يكون هذا العمل الجمعوي الممارس من طرف بعض التنظيمات الجمعوية ذا نفس احتجاجي متواصل. والواقع يجب أن يكون ممارسة مؤطرة ضمن صيرورة التأثير على مجمل السياسات العمومية المنتهجة من طرف صانعي القرار في مختلف المجالات التي يمارس فيها المجتمع المدني دوره، إذ أن كثيرا من المجالات، الاجتماعية بالخصوص، تحتاج إلى مرافعات طويلة وإلى مخططات عمل واعية بذاتها، ولها أهداف واضحة، إذا ما أرادت مكونات المجتمع المدني بلوغ مراميها وتحقيق نتائج مشاريعها المسطرة. وهو الأمر القمين بجعل أي سياسة عمومية ذات جدوى، في واقع يشكو من الندرة والخصاص الدائمين. والحال أن نتائج العمل الجمعوي غير مرهونة بمدى زمني محدد، بل تظهر بقطف المجتمع ثماره بعد مرور سنين طويلة، إذ أن أصعب مهمة هي تأطير الإنسان وتتطلب طول النفس والصبر إزاء كل العراقيل التي يمكن أن تطرح في الممارسة.

من الصعوبات الأخرى التي عبرت عنها النساء المستجوبات، يمكن ذكر إشكالية الخلف أي من سيحمل المشعل بعد المؤسسين، تقول إحدى المبحوثات:" طريق العمل الجمعوي لا يمكن أن يكون مفروشا بالورود، خاصة بالنسبة إلى الواتي يمارسن عملا جمعويا حقيقيا. حيث توجد مقاومة لهذا العمل. لكن ذلك يدفعنا لرفع التحدي وبذل مزيد من الجهود من أجل تجويد العمل وتطويره. إلا أن ما يحز في نفسي هو مسألة الخلف، إذ لم نستطع إيجاد جيل جديد من الفتيات يواصل حمل مشعل العمل الجمعوي بقوة وإيمان، ومراكمة الإنجازات التي ساهمنا في تحقيقها من ذي قبل"[1].

وكذلك إشكالية النقص في التمويل المالي للأنشطة، وفي بعض اللحظات غياب هذا الدعم من طرف المجالس المنتخبة المفترض فيها دعم الأنشطة الجمعوية، كجزء من الوظيفة التي منحها إياها المشرع إزاء المجتمع، لكن واقع الحال يشي بعكس ذلك، ذلك أن الكثير من هذه المؤسسات تتعاطى مع مسألة الدعم المادي للمجتمع المدني بمنطق حزبي ضيق، أي مدى القرب من الحزب المسير من عدمه. وهذا الأمر

[1]- مقابلة رقم: 05 - بثينة قروري- حزب العدالة والتنمية بمقر البرلمان.

أكدت عليه مبحوثة من حزب الأصالة والمعاصرة، قائلة: " كنا نصطدم مع المجالس المنتخبة التي كانت تنظر إلينا كمنافس لعملها في الميدان، إذ كانوا يعرقلون مجهوداتنا عن طريق وقف تمويل أنشطتنا ودعمها"[1]. والنقص في قدرات الممارسات الجمعويات خاصة في القضايا الوطيدة الارتباط بالعمل الجمعوي، وغياب الحكامة في التسيير، تقول إحدى المبحوثات من الحزب نفسه في هذا الإطار:" عانينا من غياب التكوين في المجال، وكان التسيير عشوائيا، لكننا تغلبنا على هذا الجانب من خلال الانخراط وتنظيم تكوينات لرفع القدرات المعرفية والتنظيمية في المجال"[2].

مقابل هذه الاعتبارات، نجد أن نساء حزب الاتحاد الاشتراكي، يشددن على أنه لا يمكن الحديث عن صعوبات أو إخفاقات في مجال العمل الجمعوي، بل يتعلق الأمر بصعوبة تنزيل بعض التصورات المسطرة" لم أحس يوما أنني أخفقت في المسار الجمعوي، ربما أحسست أنه في بعض الفترات هناك صعوبة في تحقيق بعض التصورات التي نسطرها داخل جمعياتنا"[3]. في هذا المضمار تؤكد مبحوثة أخرى من الحزب ذاته على عراقيل مصدرها السلطة: " الجمعية التي كنت عضوة فيها أغلبية أعضاء مكتبها مسيسة، وكانت السلطة تمنع الجمعية عقب كل نشاط يتم فيه استدعاء فنانين أو كتاب ممنوعين، فضلا عن توقيف الجمعية عن مزاولة نشاطها واعتقال المكتب المسير، وهو وما كان يؤثر على السير الاعتيادي للانشطة الجمعوية"[4]. بجانب هذا المعطى الموضوعي، كان هناك معطى ذاتي مرتبط بحزب الاتحاد الاشتراكي حيث الصراع الدائر بين جناحين إثنين وخروج أحدهما من الحزب، تقول المبحوثة نفسها:" كانت الأجواء السائدة داخل الاتحاد الاشتراكي تؤثر سلبا على عمل الجمعية التي كنت عضوة فيها وهي جمعية الهدف. وهذا الجانب دفعني إلى أخد مسافة من الوضع القائم، وبالتالي التوقف عن ممارسة العمل الجمعوي والسياسي في آن واحد" [5]

الشئ المؤكد أن طريق الممارسة الجمعوية في بلادنا يحتاج لقوة الإرادة والجدية في العمل، وإزاحة كل ما من شأنه أن يعيق عمل الممارسات الجمعوية. وكذا توفير صيغ جديدة وآليات مبتكرة ليستعيد عمل الفاعلات الجمعويات المنتميات إلى الأحزاب السياسية، مكانته وإشعاعه ودوره في المجتمع.

[1]- مقابلة رقم: 09 - نادية الرحماني- حزب الأصالة والمعاصرة بمقر الحزب بالرباط.
[2]- مقابلة رقم: 10 - امباركة توتو- حزب الأصالة والمعاصرة بفندق طيرمينوس بالربط.
[3]- مقابلة رقم: 02 – أمينة أوشلح- حزب الاتحاد الاشتراكي بمقر الحزب بالرباط.
[4]- مقابلة رقم: 03 – مينة الطالبي- حزب الاتحاد الاشتراكي بمقهي بحي الرياظ بالرباط.
[5]- نفس المقابلة مع مينة الطالبي .

مبيان رقم 17: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد الأولوية للفئات الثلاث الأكثر انضباطا والتزاما ونشاطا في أداء مهمامهن الجمعوية

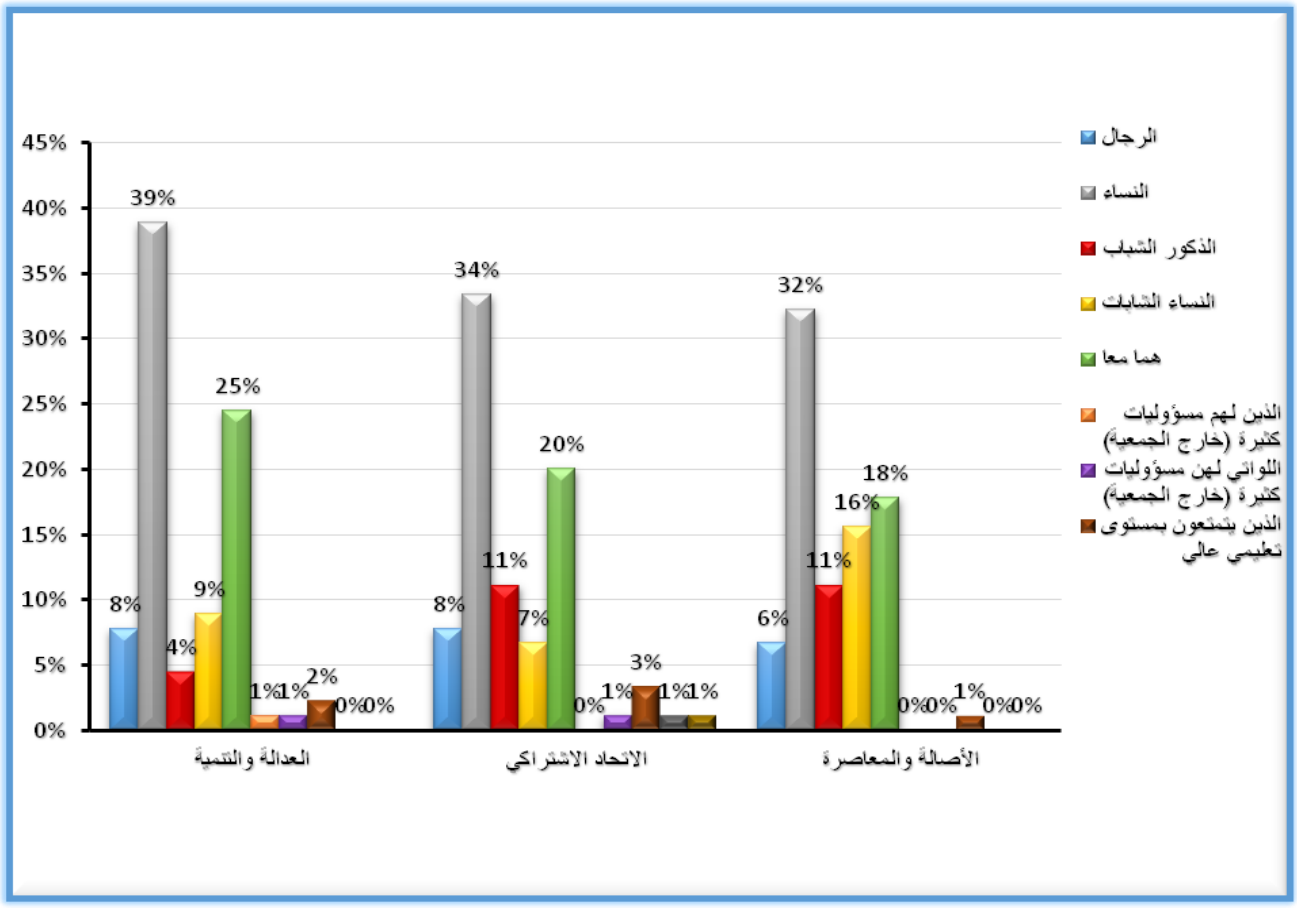

نقرأ من خلال المبيان رقم 17، الذي يوضح نتائج البحث الميداني، المتعلقة بعضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، وتحدياتها من خلال تجاربها الجمعوية (حسب الأولوية) للفئات الثلاثة الأكثر انضباطا والتزاما ونشاطا في أداء مهامها، أن هناك إجماع شبه تام بين كل عضوات الأحزاب السياسية على كون فئة النساء هي الفئة التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الانضباط والالتزام والنشاط، حيث عبرت نسبة (39%) من عضوات وأعضاء حزب العدالة والتنمية عن ذلك، متبوعات بعضوات وأعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة (34%)، ثم أخيرا نجد عضوات حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (32%).

وإلى جانب ذلك، نجد فئة الرجال والنساء معا في المرتبة الثانية من حيث الانضباط والالتزام والنشاط، حسب التجارب الجمعوية لكل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، إذ أكدت نسبة (25%) من

عضوات حزب العدالة والتنمية هذا المعطى، بينما أكدت عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي المعطى عينه، بنسبة (20%)، أما نسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة فقد بلغت (18%) من ذلك.

أما بخصوص تحديد الفئة الثالثة، فنجدها تتباين من حزب إلى آخر، حيث تتحدد حسب عضوات حزب الأصالة والمعاصرة في فئة النساء الشابات، بنسبة تبلغ (16%) وبنسبة (9%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية. أما عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي فهن تحددنها في فئة الذكور الشباب، وذلك بنسبة (11%).

تسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، إن غياب الجدية اللازمة في تأدية المهام المقررة، وضعف الانضباط والالتزام ومحدودية النشاط المطلوب بين مختلف الفئات المنتمية للمجال الجمعوي، يعود بصفة مباشرة إلى جملة الصعوبات والتحديات المتعددة والمتنوعة، والتي تتعلق بمشكل الضعف المادي بالدرجة الأولى. مع تسجيل نتيجة مهمة، تكمن في تربع العنصر النسوي على مرتبة الانضباط والجدية في العمل الجمعوي، مقارنة مع العنصر الذكوري.

مبيان رقم 18: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أهم قرار اتخذ في مواقع مسؤولياتهن الجمعوية

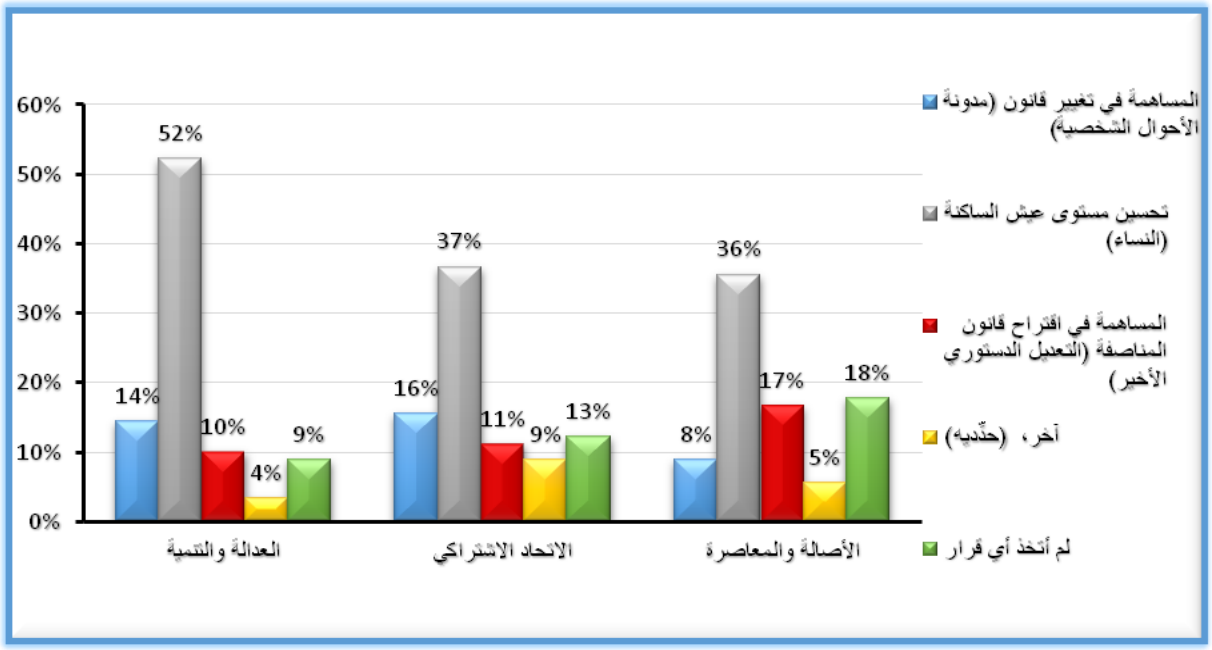

تكشف معطيات البحث الميداني، على أن أهم قرار اتخذته معظم عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث في مواقع مسؤولياتهن الجمعوية، هو القرار المتعلق بتحسين مستوى عيش الساكنة،

وخصوصا من فئات النساء. ونجد أن حزب العدالة والتنمية يتصدر المرتبة الأولى، حيث ساهمت معظم عضواته في هذا المستوى بنسبة تصل إلى (52%)، وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بنسبة مساهمات باقي عضوات الأحزاب السياسية الأخرى، التي تمثل بالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي (37%)، وبالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة (36%). ولعل هذا ما يدل دلالة قوية على أن العمل الجمعوي لعضوات حزب العدالة والتنمية يستهدف بشكل أكبر تحسين الجانب الاجتماعي المباشر.

أما أهم قرار اتخذته عضوات حزب الأصالة والمعاصرة –ضمن من شملتهم البحث–، في مواقع مسؤولياتهن الجمعوية، فنجده يهم المساهمة في اقتراح قانون المناصفة (التعديل الدستوري الأخير)، وذلك بنسبة تمثل (17%)، مقابل نسبة أقل ضمن هذا القرار المتخذ بالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي (11%) والعدالة والتنمية (10%). أما عن ما يميز أهم القرارات التي اتخذتها عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، ممن شملهم البحث في مواقع مسؤولياتهن الجمعوية، فتتعلق بالمساهمة في تغيير قانون (مدونة الأحوال الشخصية). وذلك بنسبة تبلغ (16%)، مقابل نسبة تصل إلى (14%) من هذه القرارات المتخذة بالنسبة إلى عضوات حزب المصباح، ونسبة (8%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة.

تعكس هذه النتائج الميدانية، الخلفيات النضالية التي تحكم كل حزب من الأحزاب السياسية التي شملها البحث، إذ نجد حزب العدالة والتنمية يتميز باتخاذ القرارات في المواقع الجمعوية لصالح ما هو اجتماعي لتحسين عيش مستوى الساكنة، حيث نجد حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة يتميزان باتخاذ القرارات في مواقع مسؤولياتهما الجمعوية لصالح ما هو حقوقي، والمتعلق بالمساهمة في تغيير قانون (مدونة الأحوال الشخصية) والمساهمة في اقتراح قانون المناصفة (التعديل الدستوري). ومن خلال النتائج المحصل عليها من خلال المقابلات التي أجريت مع عينة من نساء الأحزاب الثلاث، يتضح أن المجالات التي انصب عليها اهتمام هؤلاء النساء حسب كل حزب تتمحور حول ما يلي:

بالنسبة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي، وانطلاقا من خلفيته الحداثية، كانت القضية النسائية عنوان نضال مناضلاته، من خلال الترافع الدائم وتقديم العرائض والبيانات الصادرة عن الحزب، والتي كانت تذهب في منحى الدفاع عن المرأة وتدعو إلى تمكينها من حقوقها كاملة، كما كانت تدعو الدولة إلى المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضية النساء، وما يتصل بها من تهميش وإقصاء، ومحاربة العنف بشقيه المادي والرمزي المتسلط على النساء في المجتمع.

وبالروح نفسها والخلفية ذاتها، انصبت القرارات المتخذة على ضرورة الاهتمام بالطفولة والشباب وتمكينهم من الفضاءات التي يفجرون فيها طاقاتهم ويمارسون فيها هوايايتهم في إطار سياسة عمومية شاملة تهم الطفولة والشباب. وبحسب المقابلات دائما، سعت بعض مناضلات الحزب اللواتي يسيرن المدن والمقاطعات إلى بناء مراكز ثقافية واجتماعية تعزز تواجدهم في المجتمع وتمنحهم فرصا وفضاءات للتواصل مع أوسع الفئات من شباب ونساء. ولئن كانت هذه الأدوار قد ارتبطت بوجود الحزب منذ تأسيسه، وحتى تجربة التناوب التوافقي التي كان كاتبه الأول يتحمل مسؤولية الوزارة الأولى، فإن هذا الدور قد تراجع نسبيا، بالنظر لتراجع وهج وإشعاع هذا الحزب في المشهد السياسي المغربي في المجتمع المغربي عامة، في السنين الأخيرة، لاعتبارات عدة لا يسمح المقام بالدخول في تفاصيلها، بينما اتجه حزب العدالة والتنمية بحسب ما تم التعبير عنه في المقابلات، إلى المجال الاجتماعي الخيري الموجه للفئات المعوزة، كخزان بشري شكل خلفية اجتماعية للحزب في ممارسته السياسية والإنتخابية، وبواسطته يتبوأ الصدراة. وتمثلت القرارات المتخذة في إنشاء مراكز الاستماع مثلا، وتنظيم قوافل تعبوية حقوقية موضوعها الطفلات القاصرات ضحايا الاستغلال الجنسي مثلا، وغيرها من الفئات ضحايا التهميش والاقصاء.

وإذا كانت هذه الاهتمامات قد لازمت حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه، فقد اتجه في السنوات الأخيرة إلى استلهام بعض تقاليد اليسار في التعاطي مع بعض القضايا المجتمعية كالقضية النسائية، كقضية كان يتعامل معها بما سمته إحدى المستوجبات " النفس الحقوقي لدى العمل النسائي الإسلامي"، حيث صارت بعض العاملات المنتميات لهذا الحزب في الساحة الحقوقية يؤكدن على أن قضية المرأة قضية تهم الجميع بصرف النظر عن أي خلفية سياسية أو قناعة فكرية، على الأقل هذا ما يتم التعبير عنه في أدبيات هذا الحزب، وإن كانت الترجمة العملية لهذه التوجهات كثيرا ما ووجهت بانتقادات من طرف باقي مكونات المشهد الحقوقي. إذ ينظر إلى العمل النسائي للحركة الإسلامية على أنه لم ينسلخ من جبة التوجهات الفكرية لذات الحركة، وإن كانت نساء البيجيدى يصرحن بعكس ذلك[1].

وبالنسبة إلى نساء حزب الأصالة والمعاصرة انخراطهن بالدرجة الأولى في المساهمة في تحسين عيش الساكنة في الأوساط الجغرافية التي يتواجدن بها. كما تبين المعطيات الميدانية المستقاة من الاستمارات والمقابلات مدى انخراط نساء هذا الحزب في اقتراح بعض القوانين ذات الصلة، من قبيل

[1]- من الأمثلة التي تؤكد عليها إحدى المستوجبات، أن مناضلات الحزب عمدن إلى تأسيس منتدى حقوقي وهو "منتدى الزهراء"، الذي انبرى للدفاع عن القضية النسائية، وتنظيم تكوينات لفائدة عضوات الجمعيات المنخرطات في هذا المنتدى للتعريف بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والعمل على تغيير ذهنية المنخرطات إزاء هذا الموضوع، وكيفية صياغة المذكرات المطلبية في القانون والتشريع المغربي.
- من مقابلة بثينة قروري رقم 05:-حزب العدالة والتنمية.

القوانين المرتبطة بتشجيع المناصفة في مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية، وكذا المساهمة في التحركات المطلبية القاضية بتغيير مدونة الأسرة. ويمكن التأكيد في هذا المضمار، التقاء نساء حزب " الأصالة والمعاصرة" مع نساء حزب " الاتحاد الاشتراكي" في جعل القضية النسائية مفتاح النضال السياسي في واجهة العمل النسائي، من منطلق تأكيد هذا الحزب على أن هويته يمتحها مما هو حداثي، وأن بلوغ أعلى مراتب التقدم والحداثة عنوانه النضال من أجل أن تتبوأ النساء مكانتهن اللائقة بهن، ونيل حقوقهن، فضلا عن الدفاع عنهن في احتلال مراكز متقدمة داخل الهيئات السياسية والمساهمة في صنع قرار أحزابهن من موقع المساهم القوي بدل التبعية للرجل في جميع القرارات تنظيمية كانت أو سياسية. والشيئ المؤكد أن هذا العمل يندرج ضمن مطالب الحركة النسائية المتمحورة حول دعوة الأحزاب السياسية لإيلاء هذه القضية ما تستحقه من اهتمام، وما يتصل بها من محاربة التهميش والاقصاء، والتصدي للعنف بشقيه المادي والرمزي المتسلط على النساء في المجتمع.

3-4-خلاصة تركيبية

كشفت لنا المعطيات المستقاة من الميدان، عن تزايد في نسبة انخراط النساء في العمل الجمعوي، وهو معطى قمين بإكساب هؤلاء النساء دربة ومراسا في التسيير والتدبير، كما أنه من شأن ذلك إضفاء قيمة مضافة على ممارستهن السياسية داخل أحزابهن، وبالتالي المشاركة في تدبير الشأن العام المعروف بتنوعه وتعدد أنماطه وأشكاله. ومما يزيد من أهمية هذا المعطى، أن ممارسة الفعل المدني تمت من موقع تحمل المسؤولية في الأجهزة التنظيمية للجميعات التي انخرطن فيها بنسب مهمة، أي أن القرار الجمعوي كان يتم من موقع الفاعل والمقترح والمنفذ لمجموع القرارات المتخذة، وهي حتما آليات جعلت من العمل الجمعوي بوابة رئيسية لانخراط في العمل السياسي في أحزاب العينة الثلاث: الاتحاد الاشتراكي، والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، حاملات معهن ما اكتسبنه من خبرات وتجارب، بصرف النظر عن الاختلاف القائم على مستوى روافد العمل الجمعوي ومجالات اشتغالهن قبل ولوج العمل السياسي التي تراوحت ما بين العمل الاجتماعي بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، والعمل الحقوقي بالنسبة إلى حزبي الاتحاد الاشتراكي.

لكن، ورغم الحضور النسائي الوازن في العمل الجمعوي، لا يمكن إغفال حقيقة كون أن نسبة مهمة منهن غير منخرطات في الدينامية الجمعوية عموما لاعتبارات شتى، تتباين من فرد لآخر تبعا لمنطلقات ورؤية كل امرأة لهذا الفعل الجمعوي. مقابل هذا الوضع نجد أن المخرطات لم يسلمن من معاناتهن من

وجود صعوبات تحد من طموحهن الجمعوي، وتطلعهن إلى ممارسة أكبر قدر من المسؤولية والمشاركة في القرار الجمعوي، وهو واقع تغذيه الثقافة التقليدية المتجذرة، والتي تشكل النزعة الذكورية أحد سماتها وأسسها في جل المجتمعات العربية. وربما يتقاطع الكثير من الباحثين معنا في هذه النتيجة المتوصل إليها. ومما لا شك فيه أن مشاركة المرأة تتيح لها إمكانية الفعل والتأثير واكتساب ملكات وقدرات أتبث الواقع أهميتها في الارتقاء بوضعية المرأة عموما والممارستين الجمعوية والسياسية على وجه أخص.

لئن تعددت الحقول الجمعوية التي اشتغلت فيها نساء الأحزاب الثلاث، فقد ظلت بعض الإشكالات قائمة، ترتبط بالأساس بقيام بعض الهيئات السياسية بتوظيف العمل الاجتماعي الممارس إبان الاستحقاقات الانتخابية في استقطاب أصوات إضافية، وهو ما جعل العمل الجمعوي الممارس يفقد حمولته القيمية، كونه فعلا تطوعيا يجب أن يظل بمنأى عن أي توظيف سياسي مهما كان شكله، ومهما كانت مجالات توظيفه، حيث يصبح العمل المدني نوعا من المقايضة السياسية بين الفاعل السياسي والمواطنين.

الفصل الثاني: واقع العمل السياسي بين الهيمنة الذكورية والحراك النسائي

تمهيد:

لا يخفى دور النساء في الحياة السياسية، باعتبارهن من الناحية الديمغرافية يمثلن أزيد من نصف سكان المغرب، ونظرا لتوفرهن أولا، على منسوب من المعرفة والوعي يؤهلهن لكي يكن أقدر على فهم مختلف التموجات التي يمور بها الحقل السياسي، وثانياً، فهن أقدر على التأثير في صناعة القرار السياسي، لكونهن فاعلات أساسيات في الوصل بين السياسية والمجتمع، خصوصا بعدما شهدنا حالات من الانفصال بين هذين المستويين. وثالثا لكون هذه الفئة تتوفر لها العديد من الكفاءات والطموحات، مما يؤهلها أكثر من غيرها لتكون أكثر دينامية في الحياة السياسية المغربية، ومساهمة أكثر وبشكل فعال في عملية التحول الديموقراطي الذي عرفته البلاد منذ سنة 2011، سنة إقرار دستور جديد سعى من بين ما سعى إليه تحقيق المناصفة والمساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز ضدها، وترسيخ الانخراط في مسار تعزيز حقوق المرأة والتشجيع على مشاركتها في المجال السياسي، حيث وضع لذلك سلسلة إجراءات لتحقيق التكافؤ وحضر التمييز على أساس الجنس.

ولو أن هذا القضية تشوبها عدة إشكاليات ترتبط بالدرجة الأولى بتدني مشاركة المرأة في العمليات السياسية لاسيما في تدبير الهياكل المحلية والوطنية، كما أكدت على ذلك العديد من الدرسات الميدانية التي أجريت في هذا الصدد[1]، التي أبرزت أن المغرب مازال يواجه تحديات كبيرة على مستوى ردم الهوة بين الجنسين، للانتقال إلى تحقيق قيم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة.

في السياق نفسه دائما، نشير إلى أن الحضور النسائي في الحياة السياسية يعتبر محتشما إن لم نقل بدون تأثير يذكر على مستوى الاهتمام بالعمل السياسي/ الحزبي تحديدا، وبمعنى آخر الانخراط في التنظيمات السياسية وتنشيط مجالها مع بعض التفاوتات القائمة هنا وهناك، خاصة إذا علمنا أن العديد من النساء ما زلن يعتبرن أن حقل السياسة " خشنا وحكرا على الرجال"، حيث تنضاف مهمة أخرى للنساء إذا ما قررن ولوج الحياة السياسية وهي اكتساب الثقة بالنفس لمواجهة " عالم الرجال" والتصدي للصور النمطية والأفكار المسبقة تجاهها. ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب: منها ما هوثقافي/ فكري قيمي، ومنها ما هو حزبي/سياسي عام، ومنها ما هو سوسيوتاريخي.

[1]- نذكر من بينها على سبيل المثال الدراسة المنجزة من طرف الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ومنظمة فتيات الانبعاث، وجمعية شبكة النساء الرائدات، والتي كان موضوعها: " مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب".2016

فإذا ما تحدثنا عن المكون الأول، فهو يعود إلى تراجع الثقافة السياسية عند الأجيال المتلاحقة من النساء، بين جيل السبيعنيات والثمانينيات من القرن الماضي عن جيل التسعينيات. أو كما سمته إحدى الباحثات بوجود " زمن تاريخي" أو " بصمة زمنية" تحدد العلاقة مع السياسة، وأن ذلك لايؤثر في جيل فقط، بل في مختلف الفئات العمرية التي تتعايش في حقبة تاريخية محددة[1]. ولابد من التأكيد أن لكل جيل مفهوم محدد للمشاركة والنشاط السياسيين وآليات خاصة بالمشاركة في الحياة العامة.

وبخصوص المكون الثاني، التنظيمي/ السياسي، ونقصد به البنية الحزبية السياسية والتنظيمية، فقد عرفت هي الأخرى بعض التراجع، من حيث التأطير السياسي والفكري العام للنساء. وفقدان الثقة في زعمائها التاريخيين بسبب مواقفهم من السلطة الحاكمة، أو كما نقول في السوسيولوجيا "المخزن". وقد كان لذلك تأثير في عدم إغراء العديد من الأطر النسائية للانخراط في هذه التنظيمات، أضف إلى ذلك تعثر المسار الديمقراطي داخل هذه التنظيمات وعدم الوفاء "بأخلاقيات" العمل السياسي مما ولد شبه "جحود" عند هذه الفئة وغيرها من الفئات وخصوصا الشباب. لأن هذه الفئة جد حساسة في المجتمع، ومثقلة باليوتوبيات وكل تصرف أو اختلال إلا ويؤدي إلى نتائج جد كارثية على العمل السياسي. فعلى سبيل المثال هناك من التنظيمات التي لم تغير رؤساءها طيلة فترات متلاحقة في الزمن، وحرمان فئة النساء من الوصول إلى مواقع القرار والمسؤولية، إذ العديد من الأحزاب يسيرها شيوخ طاعنون في السن. كل ذلك أدى إلى النفور من العمل السياسي ومن المشاركة في الحياة السياسية الحزبية.

في حين يبقى المكون الثالث، والخاص بالسياسي العام، وهو المتمثل فيما عرفه المغرب من طلاق بين السياسة والمجتمع بحكم الصراع بين الأحزاب الوطنية التقدمية والملك الراحل الحسن الثاني. وقد كان ذلك مؤثرا من حيث بناء ثقافي قوامه إزدراء العمل السياسي واعتباره خروجا عن "القانون وعن الإجماع" وعن "الشرعية". وكون العمل السياسي يعني "الثورة" والسجن" و"الاعتقال". أضف إلى ذلك الإرث الثقافي الذي يحط من مكانة المرأة، ولا يرى لها مكانا في العمل السياسي، على اعتبار تجذر التفكير الذكوري الذي يظل عائقا رئيسيا أمام المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية. كما أنه من الشائع في مجتمعنا أن النساء أقل ثقة بأنفسهن، ويتكون لديهن انطباع أنهن لا يمتلكن القدرات اللازمة ليكون الأداء النسائي السياسي في نفس مستوى الرجل، مما يعد عائقا أمام النساء لتطوير مهاراتهن والارتقاء بقدراتهن في مجال

[1]- Mounia Bennani Chraiibi, « Jeunesse marocaines et politique, le clivage générationnel », Le Caire, CEDEJ,2007, p.139.

الممارسة السياسية عامة والحزبية على وجه أخص[1]. على اعتبار أن عالم السياسة كثيرا ما فسر بأنه " من اختصاص" الرجال، وبالتالي تطرح صعوبة اقتحام المرأة للحقل السياسي، حتى وإن كانت متمرسة، ذلك أن السياسة كانت تعتبر فضاء مايزال مبهما يصعب فك طلاسيمه ورموزه[2]. وحتى إن عبرت النساء عن رغبتهن في المشاركة في الحياة السياسية، فإنهن لا يقابلن بالتشجيع والتحفيز على الانخراط في صيرورة اتخاذ القرار داخل التنظيمات السياسية وهياكلها التنظيمية[3]. لكن هل يمكن القول أنه مع التحولات التي حصلت في العقد الأخير، والتي جعلت اهتمام المرأة بالعمل السياسي يتصاعد، أصبح هناك واقعا فرض فرضا ولوج المرأة لعالم ظل لمدة طويلة حكرا على الرجل؟

بداية لا يمكن تقديم جواب شاف عن هذا السؤال، لكن المؤكد أن علاقة النساء بالعمل السياسي ستعرف تحولا عميقا بدءً من مرحلة ما سمي بالانفراج السياسي، الذي بدأ في مستهل التسعينيات من القرن الماضي، خاصة مع حكومة التناوب، التي دعمت إدخال مبدأ المساواة في الحقوق السياسية ضمن الإصلاحات الدستورية، وما استتبع ذلك من الاعتراف بحقوق الإنسان كما هي معترف بها عالميا، والتصديق على اتفاقية مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة في مستهل التسعينيات[4]. وما تلى ذلك من حصول قناعة لدى مكونات المشهد السياسي، ومن بينها أحزاب عينة بحثنا، بضرورة الاستجابة لانتظارات النساء ومواكبة التغييرات المجتمعية.

وغني عن البيان أن هذه الفترة قد اتسمت بالعديد من التحولات التي طرأت على البلاد، واعتبرت بوابة لاستفادة النساء من عدة مكاسب، كارتفاع منسوب الوعي والمعرفة عندهن، وأيضا بتوفر أجواء الحرية (مقارنة مع مرحلة الثمانينيات)، وأيضا تملكها لجزء من السلطة عبر وسائط الشبكات الاجتماعية، والتي جاءت نتيجة ما سماه آلان تورين بميلاد الفرد. كل ذلك أدى إلى عودة النساء للفعل السياسي العام، (ليس بمعناه الحزبي الانتمائي)، بقدر ما يمثل ارتفاعا في منسوب التسييس والاهتمام بالقضايا العامة والتنموية، ومقارنة وضعيتها بأوضاع شعوب ومجتمعات أخرى، فإن ذلك يجعلها تنتفض وتثور وتحتج، وفي أدنى المستويات تطالب بالتغيير. فكيف يمكن فهم سر هذا التحول؟

---

[1]- Belghiti- Sophia, « Les déterminants de l'avancement hiérachique de femmes cadres", Revue française de gestion,4/2004, n° 151,p 157.

[2]- الدراسة المنجزة من طرف الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ومنظمة فتيات الانبعاث، وجمعية شبكة النساء الرائدات، والتي كان موضوعها: " مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب"، المرجع السابق، ص 33.

[3] - Alami M'chichi Houria, Genre et politique au Maroc: les enheux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernism, L'harmattan, 2002

[4]- الدراسة المنجزة من طرف الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، ومنظمة فتيات الانبعاث، وجمعية شبكة النساء الرائدات، والتي كان موضوعها: " مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب"، المرجع السابق، ص 13.

شكل عالم الانترنيت، ثورة حقيقية في كل المجتمعات، وأحدث تغيرات عميقة في كل شرائح المجتمع، لكن بصفة خاصة لدى فئة الشباب المتعلم، لأن استعمال هذه الأدوات ما زال مقتصرا على الفئات المتعلمة، وبشكل جزئي على بقية الفئات، إلا أن أهم شيء يمكن تسجيله في هذا المسار الذي واكب عملية ذيوع استعمال وسائل التواصل الحديثة وسط شرائح كبيرة من المجتمع، هو تملك النساء لبعض الآليات القمينة بمواجهة الصور النمطية التي طالما شكلت حواجز أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث سجنتها في أدوار ومواقف ترتبط أساسا بالمجال الخاص[1].

جانب آخر لابد من إثارة الانتباه إليه، وهو ما يتعلق بكون المرأة استطاعت كفرد (sujet) أن يكون لها صوت يسمع ومنبر يتكلم من خلاله وجمهور تتواصل معه، بمعنى آخر لقد تم تجاوز الأحزاب الكلاسيكية في مجموعة من الآليات. ومن خلال هذه الآلية (امتلاك جزء من السلطة)، وبحكم توفر شروط موضوعية، "كالموجة الديمقراطية" التي عمت كل بقاع الأرض، بدأت التكنولوجيا، ومنها الانترنيت، تُوظف من قبل النساء ليس في "الشاط" كما كنا نعتقد، بل حتى في القضايا السياسية والحقوقية والمصيرية للمجتمع. وقد تنامى مع هذه التحولات، ارتفاع منسوب الوعي السياسي لدى شريحة النساء. فنساء اليوم لم يعدن مجرد أرقام، بل أصبحن ذوات فاعلة، ومعنى ذلك أن هذه الفئة أصبحت مؤثرة في سيرورة القرار، إذ انتقلت مطالبهن من مجرد توفير بعض المطالب المادية، إلى مطالب وتطلعات ذات أبعاد سياسية وهوياتية ووجودية حتى.

بمعنى أدق أضحت المرأة فاعلا "قويا" وطرفا صعبا في المعادلة الحزبية والسياسية، بالنظر لما تمتلكه من قدرة وحجم الثقة المكتسبة في ذاتها، مما مكنها من لعب دور محوري في عملية تغيير المعادلات داخل بنية التنظيمات السياسية، متجاوزة بذلك مختلف القيود والاستثناءات التمييزية التي فرضت عليها قسرا. بالإضافة إلى ذلك، وجب أن نشير إلى أن نضال الحركة النسائية الحزبية منها والمستقلة ساهم في وضع سياسات عمومية، ولو في حدود دنيا، تراعي الفوارق بين الجنسين، وتمكن بالتالي المرأة كفاعل مؤثر ونافذ من المشاركة في الحياة العامة بشتى تلاوينها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]. وهنا لابد من القول أن هذه الحركات النسائية قد شكلت في السنوات الأخيرة قوة ضغط مهمة في اتجاه المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، ودعوة المؤسسات السياسية القائمة المسيرة للشأن العام

[1]- مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، دراسة الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب وباقي الجمعيات الأخرى المشاركة في الدراسة، المرجع السابق، ص 66.
[2]- مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب ، مرجع سابق، ص 55.

إلى احترام الالتزامات ذات الصلة بالمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها. بيد أنه بالرغم من كل هذا التحول الذي طال فاعلية المرأة في الحياة السياسية، مازالت هناك عوائق بنيوية تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية بوجه خاص، وهذا ما سنتأكد منه من خلال نتائج البحث الميداني.

1- المرأة ومواقع المسؤولية دراسة في مسارات نسائية

يمثل استبعاد المرأة عن العمل السياسي وعن مواقع صنع القرار إقصاء لفئة مهمة من المجتمع تصبح غير ممثلة، ولهذا فقد كان لمطالب العديد من الهيئات الحقوقية والناشطات والمفكرات النسويات في شتى دول العالم صدى واسعا ساهم في تعزيز التمكين السياسي للمرأة، وتبع ذلك جهود أممية ودولية لتشجيع البلدان منفردة على مرعاة النوع الاجتماعي في تصميم ورسم وتنفيذ السياسات، وهذا ما أظهر مصطلح إدماج النوع الاجتماع أو(المقاربة الجنوسية في السياسات العامة Gender Mainstreaming) وقد تم تعريف هذا المصطلح باعتباره"العملية المجتمعية التي تأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج العامة على تحقيق التوازن بين الجنسين، والذي يتم من خلاله معالجة أوجه عدم التوازن والتمييز في العلاقات بين الرجل والمرأة .[1]

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في المغرب، لم يتم بمبادرة من الأحزاب السياسية نفسها، بل هو ثمرة الإرادة السياسية من جهة والحراك النسوي صلب منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وهو ما جسده الدستور الجديد للمملكةلسنة 2011، والذي ينص الفصل 19 منه على "تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية" [2]. انطلاقا مما سبق تواجهنا مجموعة من الأسئلة من قبيل:

- ما هو واقع المرأة في اتخاذ القرار في التنظيمات السياسية للأحزاب الثلاث؟
- كيف يتم تدبير صناعة القرار بين المرأة والرجل في هذه التنظيمات؟ وهل هناك اختلاف في النتائج بين الهياكل الحزبية الثلاثة؟
- وأخيرا ما هي الخلاصات المنهجية التي يمكن استخلاصها من هذه البحث؟ وما هي الآفاق التي تفتحها للبحث السوسيولوجيي؟

[1]- مي الدباغ، أسماء رمضان،" النوع الاجتماعي :نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عامة فعالة"، بيروت، مجلة إضافات، العدد 24 23 ، 2013 ، ص. 310

[2]- الفصل 19 من دستور المملكة، الصادر بتاريخ 29يوليوز 2011 بموجب ظهير شريف رقم 1.11.91

1-1-المرأة والانتماء للعمل السياسي

مبيان رقم 19: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل سبق لهن الانتماء إلى أحزاب سياسية أخرى.

نقرأ من خلال المبيان رقم 19، أن ظاهرة الترحال السياسي، بمعنى الانتقال من حزب إلى آخر، أو من فريق إلى آخر، قد حدثت بشكل كبير في صفوف عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة (42%). بمعنى أن نسبة كبيرة من عضوات هذا الحزب كان لهن انتماء سابق إلى أحزاب سياسية أخرى، وإن كان هذا المعطى يدل على شيء، فإنما يدل على أن هوية هذا الحزب هجينة وملتبسة. الظاهر نفسها قد حدثت أيضا، في صفوف عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، إلا أنها بنسبة أقل، حيث لا تتجاوز بالنسبة إليهن نسبة (10%)، بينما تصل في صفوف عضوات حزب العدالة والتنمية إلى نسبة (20%)كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم 3: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال المدة التي قضينها في العمل الجمعوي

		هل سبق لك الانتماء إلى حزب آخر؟		المجموع
		لا	نعم	
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	
أحزاب	**العدالة والتنمية**	80%	20%	**90**
	الاتحاد الاشتراكي	90%	10%	**90**
	الأصالة والمعاصرة	58%	42%	**90**
المجموع		228%	72%	**270**
المصدر: بحث ميداني				

وهذا يدل على أن الحزب الذي يبقى الأكثر حفاظا على هويته المرجعية هو حزب الاتحاد الاشتراكي.

ومن المعلوم أن ظاهرة الترحال السياسي ظاهرة قديمة لازمت المشهد الحزبي في المغرب، ويتفق المغاربة على كونها تسيئ إلى الممارسة السياسية وتفقدها مصداقيتها، كما تساهم في تنفير المواطنين من المشاركة السياسية وتضعف ثقتهم بالأحزاب السياسية والعملية الانتخابية. ومن هذه الزاوية تعرضت هذه الظاهرة لنقد واسع وردود فعل حادة، باعتبارها تدل على "عدم الالتزام السياسي والأخلاقي وهشاشة القناعات، كما يكشف أحيانا عن الطابع الانتهازي المصلحي، وأحيانا أخرى يبين عدم الوعي بالمفهوم الحقيقي للممارسة السياسية النزيهة" كما أكد أحد الباحثين في الشأن الحزبي [1].

بالنسبة إلى كثير من المتتبعين، تكشف هذه الظاهرة النقاب عن صفات الانتهازية والمصلحية التي تلازم العديد من المنتمين للأحزاب السياسية، خاصة حينما تقترب فترة الاستحقاقات الانتخابية، حيث تندلع حروب منح التزكيات الانتخابية وتشتد وثيرة الخلافات بين الأعضاء. وبالتالي يصبح الانتقال من حزب لآخر غير مرتبط البتة بقناعات فكرية ذات الصلة بتغير التوجهات والمبادئ لذات الشخص المرتحل، بل لها علاقة بالرغبة الذاتية في الارتقاء والوصول إلى تحقيق أهداف خاصة.

[1]- أحمد مفيد، الترحال السياسي قراءة سوسيوقانونية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 05-05-2010. **موقع مغرس الالكتروني** https: //www. maghress. com/alittihad/108197

ولما كانت هذه الظاهرة تسيئ للحياة الحزبية المغربية، دعا أحد الباحثين الأحزاب السياسية إلى ضرورة " وضع معايير للانضمام إليها، وأن تتوقف عن هذه العملية قبل الانتخابات، لأن ما يقع أن الأحزاب تصبح ملجأ للوصوليين والانتهازيين"[1].

1-2-المرأة والتمثيلية الحزبية

مبيان رقم 20: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل المرأة ممثلة في جميع الهيآت التابعة لأحزابهن السياسية.

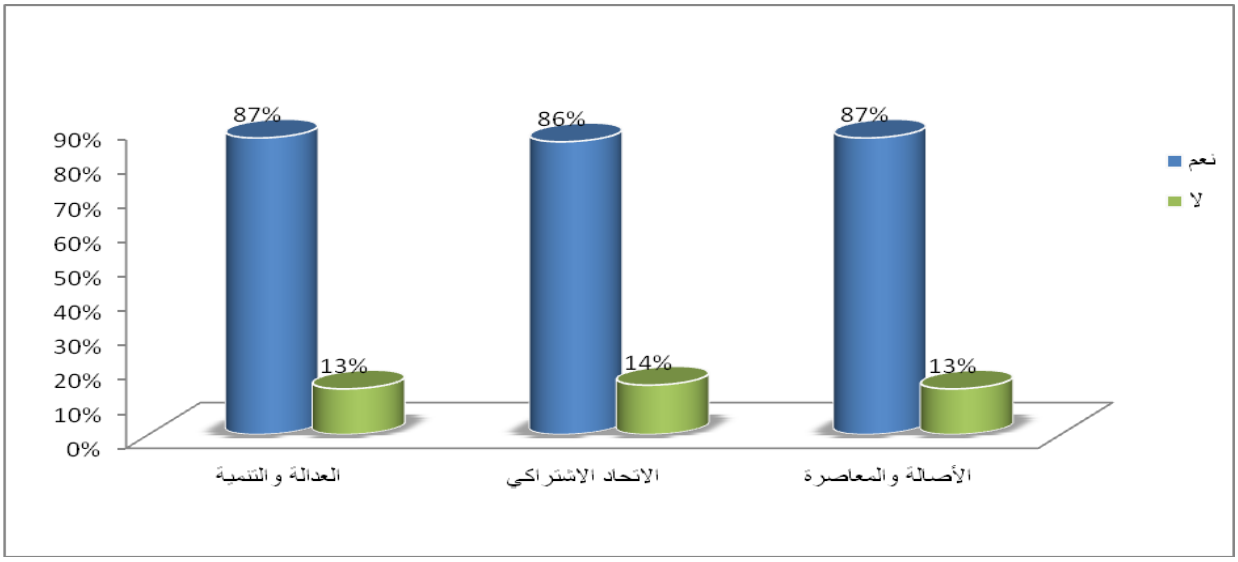

أبان البحث الميداني، كما هو موضح في المبيان رقم 20، أن المرأة صارت تتمتع بوضعية أفضل من السابق في المشهد السياسي، حيث أكدت معظم عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، أن النساء تحظين بتمثيلية في جميع الهيآت التابعة لأحزابهن السياسية، حيث نجد في المرتبة الأولى، كل من حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، وذلك بنسبة متكافئة تبلغ (87%)، ثم في المرتبة الثانية، بنسبة جد متقاربة من الحزبين السابقين، نجد حزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة (86%). وتسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، إن مسار العمل النضالي الطويل للمرأة سواء من داخل الجمعيات أو من داخل الأحزاب السياسية، تكلل بتمكينها من وضعيات أفضل على مستوى مختلف التمثيليات الحزبية.

[1]-عبد الرحيم العلام أستاذ العلوم السياسية، مراكش، **موقع لكم الالكتروني:** https: //lakome2. com/decryptage/52838

1-3- المرأة والأقدمية الحزبية

مبيان رقم 21: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدة الالتحاق بالعمل السياسي / الحزبي

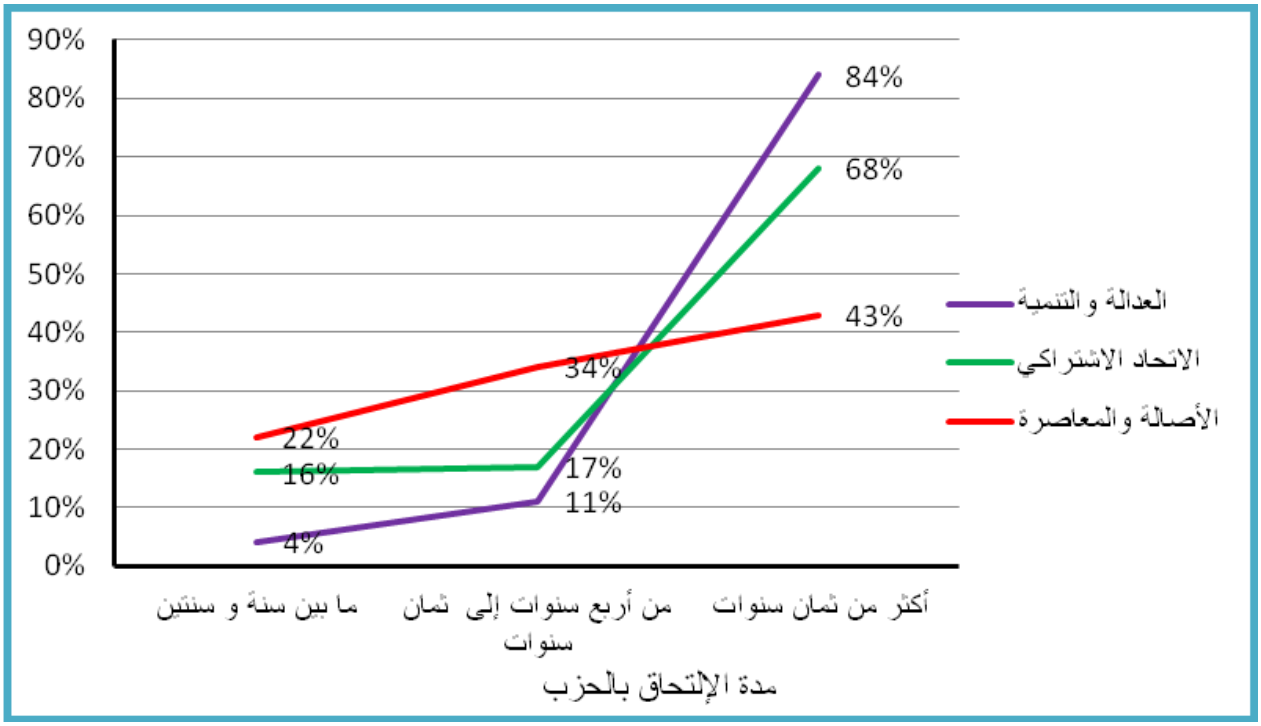

نلاحظ من خلال المبيان رقم 21، أن أغلب عضوات حزب العدالة والتنمية، ممن شملهم البحث، قد التحقن بالعمل السياسي / الحزبي، منذ مدة طويلة تزيد عن (8 سنوات)، وذلك بنسبة جد مهمة تبلغ (84%) متقدمات بذلك على عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بالرغم من كونه حزبا قديما من حيث نشأته وطول مساراته النضالية، إذ لا تمثل نسبة الملتحقات من عضواته بالعمل السياسي / الحزبي، انطلاقا من المدة نفسها، سوى نسبة (68%)، أما نسبة هذه الفئة من حزب الأصالة والمعاصرة فلا تتجاوز (43%).

وعلى مستوى البيانات الكيفية، نقرأ معطيات مغايرة لما أشرنا إليه آنفا، حيث نجد أن بعض نساء الاتحاد الاشتراكي التحقن بالعمل السياسي منذ فترة مبكرة، وتحديدا منذ تاريخ تأسيس الحزب سنة 1975 على إثر انعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي قرر فيه الحزب تغيير إسمه من "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" إلى " الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. تقول إحدى المستوجبات:" في البداية كان التحاقي بحزب الاتحاد

الوطني للقوات الشعبية، ثم انخرطت في حزب الاتحاد الاشتراكي منذ سنة 1977، وحينها شاركت بكثافة في الحملة الانتخابية للحزب، وألقيت كلمة في مهرجان جماهيري في اليوسفية باسم القطاع النسائي"[1].

كما تؤكد مستوجبة أخرى أن انخراطها الحزبي كان إبان فترة الاتحاد الوطني للقوات الشبعبية قبل أن تنتقل إلى الاتحاد الاشتراكي بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب ذاته:" الانخراط الفعلي كان في الجامعة منذ سنة 1968م، عن طريق الانخراط في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بالنظر لكوني كنت أحيا في ظل وسط اتحادي"[2].

نقرأ أيضا من خلال الجدول اسفله، أن حزب الأصالة والمعاصرة يبقى الحزب الذي يضم أكبر فئة من العضوات حديثات العهد بالانتماء السياسي، حيث نجد أن نسبة كبيرة من عضواته تتراوح مدة التحاقهن بالعمل السياسي / الحزبي ما بين (4 إلى 8 سنوات)، بنسبة (34%)، إلى جانب وجود فئة من العضوات لا تتجاوز مدة التحاقهن بالعمل السياسي سنتين فقط. ويمكن أن نفسر هذا المعطى بكون حزب الأصالة والمعاصرة حزبا حديثا من حيث نشأته، مقارنة بحزبي الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية.

جدول رقم 4: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدة الالتحاق بالعمل السياسي / الحزبي

		منذ متى التحقت بالعمل السياسي / الحزبي؟						المجموع
		أكثر من ثمان سنوات		من أربع سنوات إلى ثمان سنوات		ما بين سنة و سنتين		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أحزاب	العدالة والتنمية	76	84%	10	11%	4	4%	90
	الاتحاد الاشتراكي	61	68%	15	17%	14	16%	90
	الأصالة والمعاصرة	39	43%	31	34%	20	22%	90
المجموع		176	196%	56	62%	38	42%	270

المصدر:البحث الميداني

[1]- مقابلة رقم 02: مع أمينة أوشلح، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[2]- مقابلة رقم:04 مع فاطمة بلمودن، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، إن حزب العدالة والتنمية، ورغم أن مرجعيته وتوجهاته لا تستهوي سوى المنتمين لجزء من الحركات الإسلامية بالمغرب، يظل حزبا أسس لتقاليد سياسية مغايرة نوعا ما لباقي الأحزاب، على الأقل من حيث قوته التنظيمية والتأطيرية، وقدرته على تدبير خلافات أعضائه التي كثيرا ما تبقى في إطار داخلي، ولو أن هذا المعطى أضحى متجاوزا بالنظر إلى سلسلة أحداث عاشها هذا الحزب، مرتبطة بإعفاء أمينه العام السابق عن مهمة تكليفه بتشكيل الحكومة، وسلوكات بعض قياديه التي ساهمت بشكل كبير في خدش تلك الصورة الطهرانية التي طالما رسمها قياديو الحزب لتنظيمهم السياسي، وما تلى ذلك من تفاعلات وانتقادات لم تأت هذه المرة من باقي مكونات المشهد السياسي، بل جاءت من قياديين داخليين لبعضهم البعض. وانطلاقا من النتاءئج نفسها، يمكن القول، إن حزب العدالة والتنمية يبقى الحزب الأول الذي له امتداد ورسوخ وتجذر في الانتماء والالتحاق بالعمل السياسي / الحزبي، وربما لهذا السبب نجده –حسب قراءات العديد من المحللين السياسيين–حزبا يتميز بقوته التنظيمية والتأطيرية، وكذلك بقدرته على تجاوز الخلافات الداخلية.

في هذا السياق، يذكر الباحث "مصطفى محسن، "2007، أن من بين التحولات التي عرفها المشهد السياسي المغربي، هو بروز "متغير جديد، يتجلى في صعود حزب العدالة والتنمية، ذي التوجه الإسلامي في مرجعيته الفكرية والسياسية والاجتماعية العامة، إلى مصاف القوى السياسية الكبرى الفاعلة في هذا الحقل، وذلك لعدة عوامل واعتبارات سوسيوثقافية وسياسية، والتي لا يجب على الباحثين التغاضي عنها، في أي تحليل للمشهد السياسي ولتحولاته العميقة[1]".

[1]- مصطفى محسن، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر"، سلسلة دفاتر وجهة نظر، العدد، 11، الدارالبيضاء، 2007، ص، 104.

1-4- خلفيات انخراط المرأة في العمل الحزبي

مبيان رقم 22: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد الدافعين المحفزة لانخراطهن في العمل السياسي / الحزبي حسب الأولوية

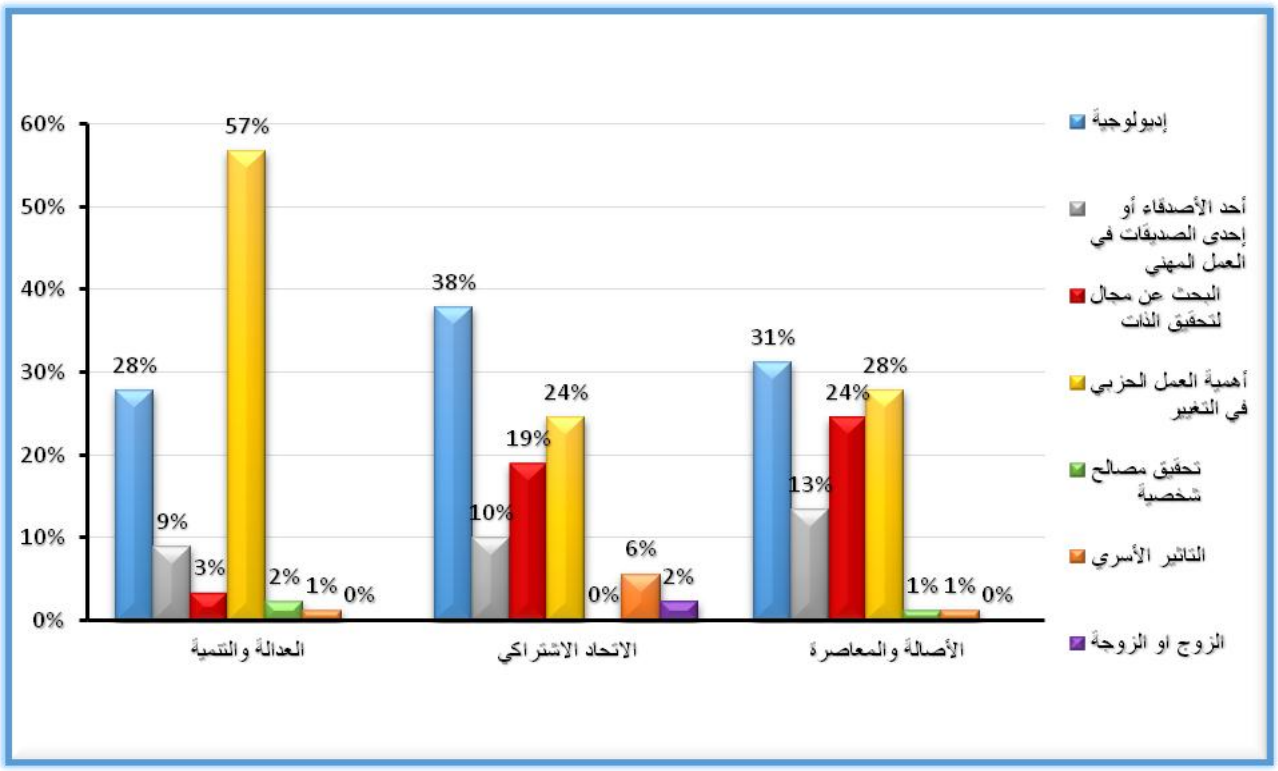

تؤكد نتائج البحث الميداني، كما هو واضح من خلال المبيان 22، أن الدوافع المحفزة لعضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، فيما يتعلق بانخراطهن في العمل السياسي / الحزبي، تتميز بالتعدد والتنوع، كما تتباين وتختلف من حزب إلى آخر، حيث نجد أن أهم دافع كان وراء تحفيز عضوات حزب العدالة والتنمية للانخراط في العمل السياسي/ الحزبي، يرتبط بأهمية العمل الحزبي في التغيير، وهو وما عبرت عنه نسبة تبلغ (57%)، وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بنسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، اللواتي ترين في هذا الدافع محفزا للانخراط في العمل السياسي، حيث تمثل (28%). بينما لا تمثل نسبة ذلك بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي سوى (24%).

أما على رأس الدوافع التي حفزت وتحفز عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي للانخراط في العمل السياسي، فنجدها تتعلق بإيديولوجية الحزب الذي ينتمين إليه، وهو وما عبرت عنه نسبة (38%) من المبحوثات، وهو الدافع نفسه بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، وذلك بنسبة تمثل (31%).

نجد أن من بين الدوافع المحفزة بقوة لعضوات ذات الحزب (الأصالة والمعاصرة) في الانخراط السياسي، ما يتعلق بالبحث عن مجال لتحقيق الذات، حيث صرحت نسبة (24%) بذلك، متبوعات بعضوات حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة (19%)، ثم بنسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (03%) بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية.

بناء على المعطيات المستقاة من آراء بعض الفاعلات الحزبيات، فإن دوافع انخراطهن في أحزابهن، تتباين وتختلف من فاعلة لأخرى. فالبنسبة إلى عضوات الاتحاد الاشتراكي نجد أن الدافع الأساس لانضمامهن للحزب يتمثل في كون هذا الأخير يتمتع بمرجعية يسارية تقدمية تتماشى ووأفكار ومبادئ المستجوبات الاتحاديات، كما صرحت بذلك إحداهن:" أولا أنا نشأت في بيت كان الوالد يتعاطف مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بحي يعقوب المنصور حيث كانت هناك دينامية، ووعي متقدم متنام جدا وتأطير لزعماء الحركة الوطنية كالمهدي بن بركة وغيره، وداخل الأسرة تأثرت بهذه الجووبهذه الأفكار، وكانت لدي أفكار يسارية وتوجه يساري أكثر" [1]. أو لكونه مفتاح التغيير في المجتمع، بالنظر إلى خلفية التأسيس ومرجعيته الفكرية، وتصريحات قادته. تقول أمينة أوشلح إحدى الفاعلات السياسيات: " في إحدى المناسبات حضرت أحد اللقاءات التي أطرها المرحوم عمر بنجلون بمدينة فاس، ولما انتهى اللقاء قررت أن أنخرط في هذا الحزب"[2]. وعلى غرار هذا التصريح، تقول فاطمة بلمودن قيادية في الحزب:" انتمائي – لحزب الاتحاد الاشتراكي–يعني أنني وجدت في الاتحاد مشروعا مجتمعيا وسياسيا، كانت لي فيه ثقة كبيرة في اختياراته، تبعا لحاجات المجتمع، ووفقا لرؤيتي للإنسان المغربي، الذي يجب أن يحظى بالعيش الكريم، دونما تمييز بين الأفراد سواء في المجال القروي أو داخل المجال الحضري" [3]

أما نساء حزب الأصالة والمعاصرة، فنجد أن الحيثيات المفسرة لانخراطهن في الحزب، تتجلى في القناعة بضرورة ترشح النساء للانتخابات للمشاركة في تسيير الشأن العام، تقول إحدى المستجوبات:" كانت الانتخابات قد حل موعدها، حيث اقتنعت بضرورة تقديم ترشيحي للانتخابات على إثر ما ورد في الخطاب الملكي الذي شجع التحاق النساء بالتسيير الجماعي سنة 2009، ومن تم كان التحاقي بحزب الأصالة والمعاصرة"[4]. ولم يختلف رأي مستجوبة أخرى عن الأولى، حيث تقول:" الانخراط في التنظيم الحزبي يكون قرارا مفكرا فيه وخاضعا لقناعة مفادها أهمية الانتماء الحزبي وممارسة الفعل السياسي مع حزب له برنامج

[1]- مقابلة رقم 01:- السعدية بنسهليلي- حزب الاتحاد الاشتراكي. .
[2]- مقابلة رقم 02:-أمينة اوشلح- حزب الاتحاد الاشتراكي. .
[3] - فاطمة بلمودن، مقابلة رقم 04: حزب الاتحاد الاشتراكي
[4]- مباركة توتو، مقابلة رقم 10: حزب الاصالة والمعاصرة.

ومشروع وتوجهات مستلهمة من هذا المشروع" الذي تعتبره المتحدثة: " مشروعا متكاملا، يجيب على احتياجات وقناعات المتحدثة، من حيث مبناه وأهدافه وطبيعته، وكونه مشروعا حداثيا يمزج بين تطورات العصر والثقافة المغربية الأصيلة" [1].

تكشف النتائج الميدانية، على أن الدوافع المحفزة للانخراط في العمل السياسي حسب عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تتميز بالتباين والاختلاف من حزب لآخر، وهو وأمر طبيعي بالنظر إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والايولوجية لكل حزب، فضلا عن اختلاف سياقات تأسيسه. فإذا كانت نساء الاتحاد الاشتراكي قد مارسن العمل السياسي في صفوف الاتحاد الاشتراكي منذ مدة طويلة من حياتهن، إذ هناك من عايش فترة ما قبل تأسيس هذا الحزب وتحديدا فترة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. والمنطق نفسه ينطبق على نساء العدالة والتنمية اللواتي واكبن مسار بروز حزبهن في المشهد السياسي، وساهمن من موقعهن في تدعيم صفوفه وانتشاره في مفاصل المجتمع. لكن الملاحظة الجوهرية عن نساء الأصالة والمعاصرة اللواتي أدلين برأيهن في هذا البحث من خلال المقابلات التي أجريت معهن، أنهن ولجن العمل السياسي في فترة متأخرة من حياتهن، تزامنت وتأسيس حزب الأصالة والمعاصرة، وهذا ما يجعل الكثير من الأسئلة تتناسل بخصوص دوافع انخراط هؤلاء النساء في الحزب، وبخصوص سرعة الاقتناع بما عبرن عنه بمشروع حزب الأصالة والمعاصرة في ظرف زمني وجيز. ومبرر ذلك أن أي انتماء سياسي يحتاج لكي يترسخ ويقتنع به بشكل كامل ويتم الوعي به لمدى زمني ليس بالهين، حتى لا يكون هذا الانتماء انطباعيا أكثر منه إيديولويجيا أو فكريا، مع ما يستدعي ذلك من ضرورة استحضار الوضوح الإيديولوجي درءا للتماهي الذي يمكن أن تقع فيه الأحزاب السياسية، كما قال أحد الفاعلين السياسيين المغاربة ذات يوم[2].

الاستنتاج نفسه أورده كثير من الباحثين على اختلاف خلفياتهم ومشاربهم، والقائم على ما سمي ب " الضبابية الايديولوجية للأحزاب"[3]. فهل يمكن الحديث عن وضوح إيديولوجي لدى أحزاب البحث، في ظل غياب فرز إيديولوجي واضح في المشهد السياسي المغربي، مقارنة مع البلدان التي قطعت أشواطا كبيرة في ترسيخ الديموقراطية، أم أن واقع الحال يكشف بما لا يدع مجالا للشك أن أحزابنا تعيش على إيقاع" ترقيع

[1] - نادية الرحماني، مقابلة رقم 09: حزب الأصالة والمعاصرة.
[2]- سبق للمهدي بنبركة أن نبه إلى أن من الأخطاء القاتلة التي سقطت فيها الحركة الوطنية " عدم الوضوح الايديولوجي" المهدي بنبركة: الاختيار الثوري"، وثيقة قمت للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1962
[3]- عبد اللطيف أكنوش: واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن21 "، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص 73.

أيديولوجي"[1]. ولعمري أنه لأفق آخر يمكن تناوله من طرف باحثين آخرين، فيكون مكملا ومعمقاً لما ورد في هذه الدراسة من استنتاجات.

1-5- المرأة ومواقع المسؤولية الحزبية

مبيان رقم 23: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مواقع مسؤولياتهن في الحزب الذي ينتمين إليه

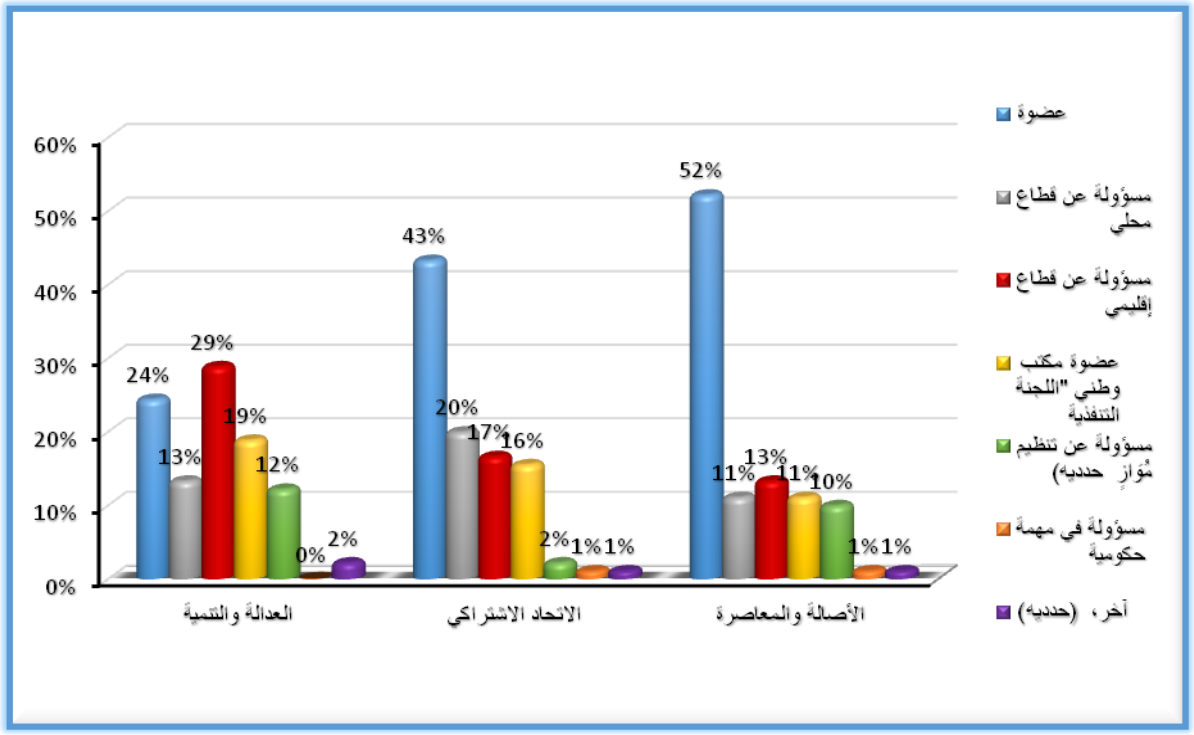

نقرأ في المبيان رقم 23، أن كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، يتمتعن بمواقع مختلفة من المسؤولية داخل الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها، غير أن ما يميز عضوات حزب الأصالة والمعاصرة هو أن غالبيتهن (52%) لهن صفة عضو فقط، مما يدل دلالة قوية على أن نسبة أقل منهن هي التي توجد في مواقع متقدمة من المسؤولية، كالمسؤولية عن قطاع محلي أو إقليمي، أو المسؤولية في مهمة حكومية أو عضوات في المكتب الوطني للحزب (اللجنة التنفيذية). وكذلك هي الدلالة ذاتها، التي تنسحب على معظم عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، حيث نجد أن أكبر نسبة منهن (43%) لهن صفة عضو فقط.

أما حزب العدالة والتنمية، فنجده يتميز بكون أن أغلب عضواته في مواقع متقدمة من المسؤولية، ذلك أن أكبر نسبة منهن (29%) تتقلدن موقع المسؤولية عن قطاع إقليمي، كما نجد أيضا أن نسبة

[1]- حسن قرنفل: النخبة السياسية والسلطة، أسئلة التوافق، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1997، ص 191.

(19%) في موقع عضوات المكتب الوطني (اللجنة التنفيذية) لحزبهن السياسي. ولعل هذا ما يعكس المشاركة القوية للمرأة في مختلف مواقع المسؤولية المتقدمة، كما يعكس مدى كفاءة ومؤهلات وقدرات عضوات حزب العدالة والتنمية، بالمقارنة مع باقي عضوات حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي اللذان شملهما البحث، أو قد تكون هناك اعتبارات أخرى جعلت هؤلاء النساء يتبوأن هذه المكانة التنظيمية داخل حزبهن، وهو ما سيتضح لاحقاً.

وعلى مستوى المقابلات التي أجريت مع بعض النساء داخل أحزاب العينة، نقف على مسألة رئيسية، وهي أن البعض منهن تدرجن في مواقع المسؤولية وفق مسار طبيعي لسير تداول المسؤولية، فمثلا على صعيد حزب الاتحاد الاشتراكي، تقول إحدى المتحدثات:" تدرجت في جميع الهياكل التنظيمية، بدءا من خلية الحي، ثم خلية المدرسة، ثم القطاع الطلابي، ثم عضوة مكتب الفرع، بعد ذلك عضوة اللجنة الإدارية، ثم المجلس الوطني، وأخيرا المكتب السياسي"[1]، فيما تصرح متحدثة أخرى بأنها " كانت محظوظة بانتخابها عضوة في اللجنة المركزية للحزب وعضوة في الكتابة الوطنية للقطاع النسائي سنة 1977"[2]. وقد يكون هذا الحظ نابع من كون المتحدثة عاشت حياتها في جو مفعم بالسياسة وفي جو عائلي يشجع على ممارسة الفعل السياسي. وعلى صعيد حزب العدالة والتنمية، تقول إحدى المتحدثات عن مواقع المسؤولية التي شغلتها داخل حزبها كونها: " منسقة شعبة العدل والتشريع وحقوق الإنسان داخل الفريق البرلماني للحزب، ونائبة رئيسة لجنة المناصفة، ورئيسة لجنة السياسات العمومية داخل المجلس الوطني للحزب"[3]، كما نجد نساء أخريات تحملن مسؤوليات أخرى ذات صلة بتسيير الشأن العام: " أنا عضوة مكتب مجلس النواب، وأمينة مكتب مجلس الغرفة الأولى، ونائبة عمدة الرباط". وعلى مستوى الحزب كانت المتحدثة " عضو لجنة التحكيم الوطني، وعضو المجلس الوطني، وعضو مكتب مستشاري العدالة والتنمية"[4].

بينما نجد أن النساء المستجوبات من حزب الأصالة والمعاصرة، لم يصلن إلى مستوى التسيير التنظيمي من موقع التواجد داخل الجهاز الوطني الأعلى في هرم تنظيم هذا الحزب. تقول إحدى المتحدثات في هذا الصدد:" كنت دائما أترأس الاتحاد الوطني النسائي جهويا وإقليميا، وأنا الآن رئيسة مجلس جماعة جرادة، كما كنت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان ولو لبضعة شهور، لكنها كانت فترة مهمة من

[1]- مقابلة رقم 03،مينة الطالبي، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. .
[2]- مقابلة رقم 02، أمينة اوشلح، حزب الاتحاد الاشتراكي.
[3]- مقابلة رقم 05، بثينة قاروري، حزب العدالة والتنمية.
[4]- مقابلة رقم 07، صباح بوشام، حزب العدالة والتنمية.

حيث التعرف على دواليب العمل داخل المؤسسة التشريعية ولجانها الدائمة" [1]. متحدثة أخرى تقول أنها:" عضوة المجلس الوطني لذات الحزب، وعضوة المكتب الوطني لمنظمة النساء، كما أنها عضوة في مجلس مدينة الرباط ومقاطعة يعقوب المنصور"، وعن التواجد في هذه المواقع تقول ذات المتحدثة أن تجربة حزب الأصالة والمعاصرة تشجع على إتاحة الفرصة أمام المرأة لتتحمل المسؤولية داخل الهياكل التنظيمية للحزب تناغما مع توجهات الحزب وأدبياته ذات الصلة بالمناصفة وولوج مجتمع الحداثة[2]. ونجد خديجة الكور تقول "إنها من مؤسسي حزب الأصالة والمعاصرة، الحزب الذي يقترح تقديم بديل عن حكامة واهنة للأحزاب التقليدية، وأيضا هي عضو في المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري."وتؤكد أن إختيارها لعضوية المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري نابع من كفاءتها **بفضل خلفيتها الفكرية، وأيضا باعتارها مفتشة عامة سابقة لوزارة الثقافة، وأن الحزب لم يكون له الفضل في عضويتها .**[3]

المؤكد أن تواجد المرأة في مواقع المسؤولية يختلف من حزب لآخر، إذ نجد أن نسبة مهمة منهن تتواجد في مراكز القرار الحزبي، والبعض الآخر يحملن فقط صفة عضو، كما نستشف من المقابلات التي أجريت أن الكثير منهن تدرجن في مواقع المسؤولية حتى صرن يحملن صفة قيادية حزبية، على مستوى محلي أو جهوي أو وطني. ومع ذلك إذا أجرينا مقارنة مع وضعية الرجل في مواقع القيادة والقرار الحزبي نجد أن الفرق شاسع بين كلا الطرفين، ويكفي الاطلاع على تشكيلات الأجهزة المسيرة لبعض الأحزاب السياسية، حيث تنخفض تمثيلية المرأة، لنقف على حقيقة الأمر[4].

[1]- مقابلة رقم 10، مباركة توتو، حزب الأصالة والمعاصرة.
[2]- مقابلة رقم 09، نادية الرحماني، حزب الأصالة والمعاصرة.
[3]- مقابلة رقم 11، خديجة الكور ، حزب الأصالة والمعاصرة.
[4]- من خلال الاطلاع على وثائق بعض الأحزاب الصادرة عن مؤتمراتهم الأخيرة، نسجل المعطيات التالية:
- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: تسع (09) عضوات من أصل 19 عضويشكلون المكتب السياسي للحزب؛
- العدالة والتنمية: أربع (04) عضوات من أصل 15 عضويشكلون الأمانة العامة للحزب؛
- الأصالة والمعاصرة: ست (06) عضوات من أصل 23 عضويشكلون المكتب السياسي للحزب؛
- الاستقلال: ست (06) عضوات من أصل 29 عضويشكلون اللجنة التنفيذية للحزب.

1-6- طرق وآليات الوصول إلى مواقع المسؤولية

مبيان رقم 24: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال كيفية تمكنهن من الوصول إلى موقع المسؤولية في الحزب

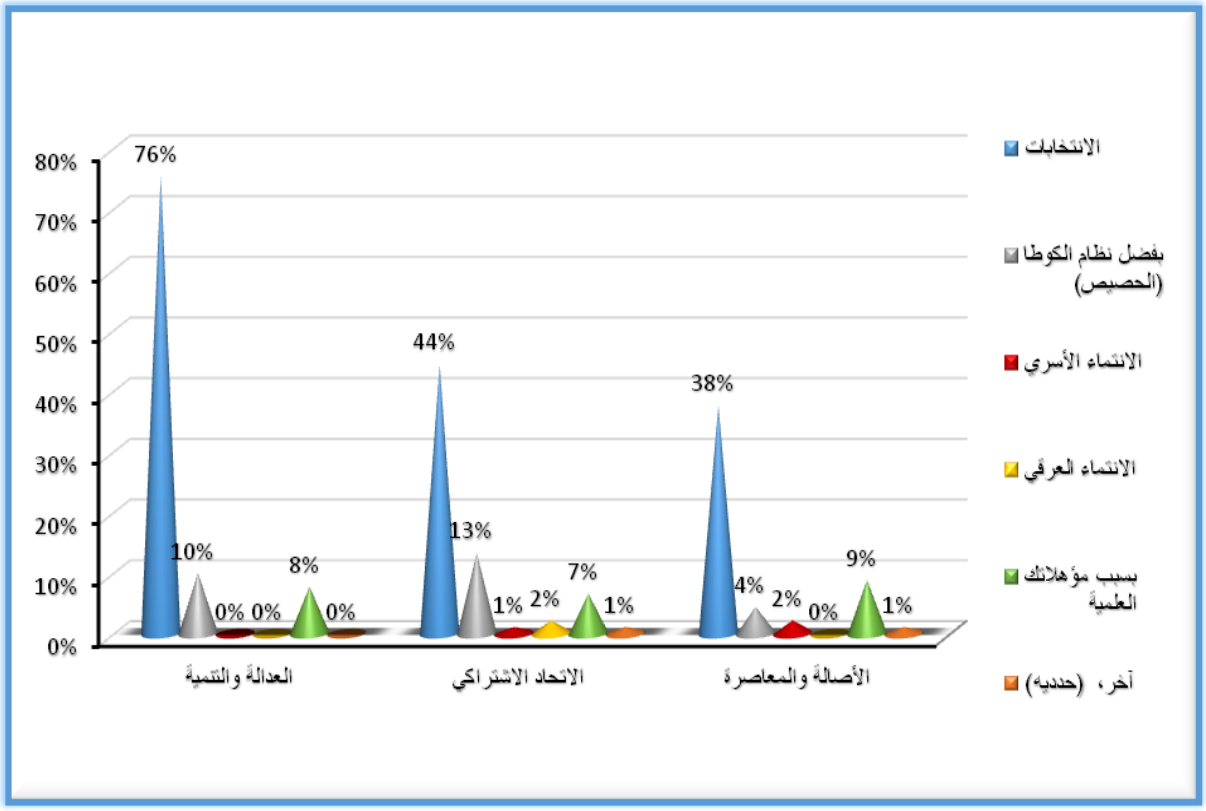

أبرزت الغالبية العظمى من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، أنهن تمكنن من الوصول إلى مواقع المسؤولية في الأحزاب التي تنتمين إليها عن طريق الانتخابات، حيث نجد أن عضوات حزب العدالة والتنمية في مرتبة جد متقدمة بنسبة (76%)، متبوعات بعضوات حزب الاتحاد الاشتراكي ب (44%)، بينما لا تمثل نسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة من ذلك سوى نسبة (38%).

أما بالنسبة إلى العضوات اللواتي تمكن من الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحزب بفضل نظام الكوطا (الحصيص)، فنجد أن أكبر نسبة منهن تمثلها عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة تمثل (13%)، متبوعات بعضوات حزب العدالة والتنمية بنسبة تمثل (10%)، ثم عضوات حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة قليلة لا تتجاوز (04%).

كما تؤكد نتائج البحث الميداني، أن نسبة متواضعة من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تمكنن من الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحزب بسبب مؤهلاتهن العلمية، وذلك ما عبرت عنه نسبة (09%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، ونسبة (08%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ونسبة (07%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. وبطرق غير عقلانية وغير معهودة حتى في كل ديمقراطيات العالم، نجد أيضا أن نسبة قليلة من بعض العضوات المنتميات إلى حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، قد تمكنن من الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحزب عن طريق الانتماء الأسري أو الانتماء العرقي. وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن مسألة الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحزب لدى عضوات الأحزاب السياسية في المغرب، ما زالت تتحكم فيها بعض الاعتبارات المنافية للممارسة العقلانية والديمقراطية، شأن الانتماء الأسري والانتماء العرقي.

في هذا السياق يتحدث التقرير التنموي للشباب بالمنطقة العربية(2016) عن أنه " لا يمكن لأي مجتمع التقدم بتقييد القدرات والفرص لنصف شعبه. فرغم أن النساء في البلدان العربية قادرات على إظهار نتائج مهمة في التنمية، لكنهن ما زلن يواجهن حياة التمييز، حيث تبدأ المحنة من طفولة مبكرة تقليدية، وتتواصل عبر بيئات أسرية ونظم تعليمية موجهة ذكوريا، إلى زواج مقيد أو عمل من دون أجر. وقد إزداد تيار دعم المجتمع لترقي النساء في البلدان العربية، خصوصا خلال العقود الخمسة الماضية، وبالتأكيد منذ بداية القرن العشرين، لكن القضاء الحاسم على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نضال ضد ظلم تاريخي متجذر سيستغرق إكماله مزيدا من السنوات[1]".

2- العمل النسائي في التنظيمات السياسية الحزبية، رهانات وتحديات

بعدما بينا في الفقرات السابقة، حضور المرأة في العمل السياسي عبر البحث في الخلفيات السوسيو اقتصادية والسوسيو إثنية والانتماء العائلي والقرب من مصادر القرار، فإننا سننتقل إلى دراسة شق لا يقل أهمية عن الأول، وهو المتعلق بدراسة مسار التجربة السياسية للمرأة في الأحزاب الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أننا سننتهج مقاربة مقارنة بين مختلف التجارب قصد إبراز أهم التقاطعات وكذا الاختلافات التي تميز هذه التجارب. فإذا ما توقفنا عند مسألة صنع القرار داخل التنظيمات السياسية، فإننا نلاحظ من حيث المبدأ أن التنظيمات تعمل على كبح حضور المرأة في صنع القرار، رغم ما تدعيه –هذه التنظيمات– من

[1] - برنامج الأمم المتحدة، المكتب الأقليمي للدول العربية، "تقرير التنمية الإنسان ية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير"، 2016، انظر الموقع الالكتروني التالي:
Date de consultation: 03/10/2018 www. undp. org/rbs www. arab-hdr. org

تعزيز لحضور المرأة، وهو الأمر الذي كشفته الباحثة (أليسا ديل رو– Alisa Del Re)، عندما "اعتبرت أن الأحزاب السياسية هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن ضعف المشاركة السياسية للمرأة، بحكم نزوعات الهيمنة للذكور في الحياة السياسية[1]" .

2-1-آليات صناعة القرارات السياسية في المغرب

مبيان 25: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي تصنع بها القرارات السياسية الكبرى داخل أحزابهن.

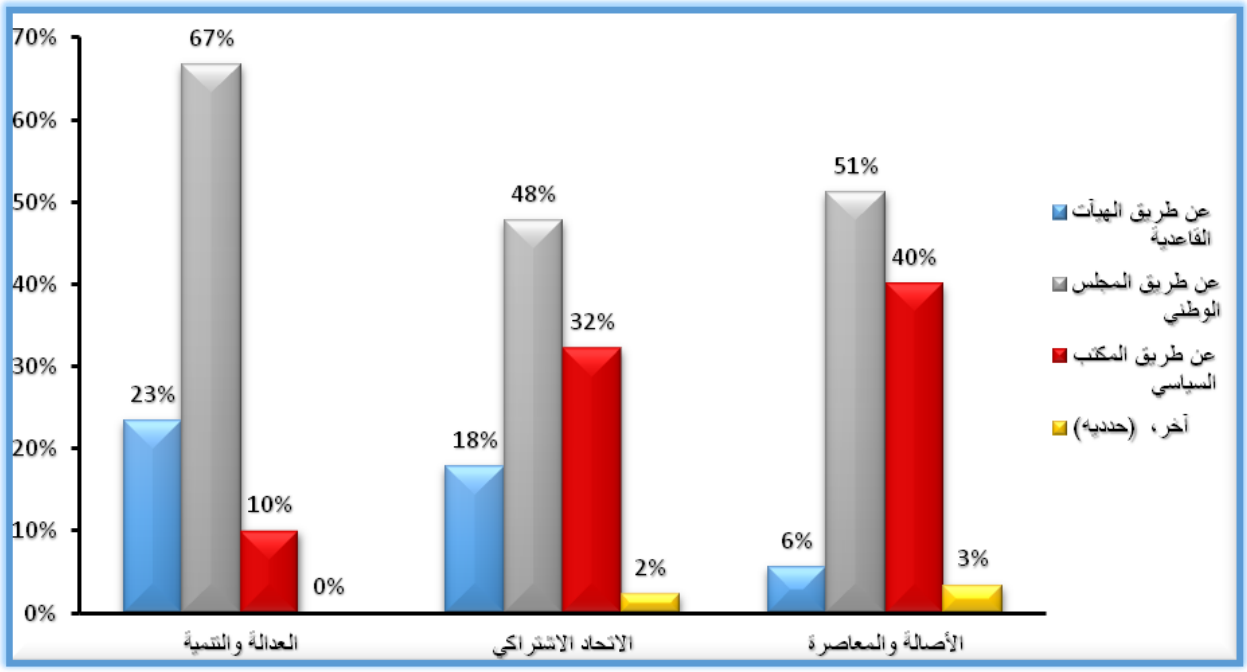

نقرأ من خلال المبيان رقم 25، أن الكيفية والطريقة التي تصنع من خلالها القرارات السياسية الكبرى داخل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تختلف وتتباين من حزب إلى آخر، حيث نجد أن حزب العدالة والتنمية، يتميز بكونه يصنع قراراته السياسية الكبرى في المقام الأول عن طريق المجلس الوطني، وذلك بنسبة (67%)، ثم عن طريق الهيئات القاعدية بنسبة (23%)، وبنسبة أقل تمثل (10%)، عن طريق المكتب السياسي. ولعل هذا ما يدل دلالة قوية على أن حزب العدالة والتنمية حزب يصنع قراراته

[1] -Alisa Del Re, « Femmes et Partis Politiques en Italie et en Europe: la Démocratie Au Masculin »,
https: //www. cairn. info/revue-cahiers-du-genre, 2011/3, (HS. n°2), p. 91-114.
Doi 10-3917/cdge. hs 02. 0091. date de consultation: 3-10-2018.

بطرق ديمقراطية تعتمد التواصل والتشاور الوطني مع كل الأعضاء بمن فيهم المنتمين إلى الهيئات القاعدية.

جدول رقم 5 : عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي تصنع بها القرارات السياسية الكبرى داخل أحزابهن.

		كيف تصنع القرارات السياسية الكبرى داخل حزبكم ؟								المجموع
		آخر، حدده (حدديه)		عن طريق المكتب السياسي		عن طريق المجلس الوطني		عن طريق الهيآت القاعدية		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أحزاب	العدالة والتنمية	0	0%	9	10%	60	67%	21	23%	90
	الاتحاد الاشتراكي	2	2%	29	32%	43	48%	16	18%	90
	الأصالة والمعاصرة	3	3%	36	40%	46	51%	5	6%	90
المجموع		5	6%	74	82%	149	166%	42	47%	270

المصدر: بحث ميداني

وفي الاتجاه نفسه، نجد في الجدول أعلاه أن حزب الأصالة والمعاصرة، يتميز بكونه يصنع قراراته السياسية الكبرى في المقام الأول عن طريق المجلس الوطني، لكن ذلك بنسبة أقل مقارنة بحزب العدالة والتنمية، حيث لا تمثل هذه النسبة لديه سوى (51%)، هذا بالإضافة إلى أنه يصنع قراراته السياسية الكبرى عن طريق المكتب السياسي، وذلك بنسبة تمثل (40%)، وأيضا عن طريق الهيئات القاعدية بنسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (06%). مما يجعل من المكتب السياسي، كجهاز، حاضرا بقوة على مستوى اتخاذ القرار الحزبي، المفروض أن تباشره آلأجهزة التقريرية، التي يجب الأخذ بتصوراتها وآرائها واقتراحاتها في صنع القرارات السياسية الكبرى، إذ من المعلوم في جميع الأعراف والقوانين أن الأجهزة القيادية ما هي إلا أجهزة تنفيذية لما يتم تقريره داخل المجالس الوطنية أو اللجان الإدارية أو اللجان المركزية حسب طبيعة القوانين الأساسية المصادق عليها داخل المؤتمرات العادية الحزبية.

أما حزب الاتحاد الاشتراكي، فبدوره حزب يتميز بصنع قراراته السياسية الكبرى في المقام الأول عن طريق المجلس الوطني، إلا أن نسبة ذلك أقل مقارنة بالنسبة إلى حزبي "المصباح" و"الجرار"، حيث لا

تتعدى هذه النسبة لديه (48%)، هذا بالإضافة إلى ذات الحزب، بحيث يصنع قراراته السياسية الكبرى عن طريق المكتب السياسي، وذلك بنسبة تمثل (32%)، وأيضا عن طريق الهيئات القاعدية بنسبة متواضعة لا تتجاوز (18%).

وعلى مستوى المقابلات التي أجريت، تكشف نساء العينة على أن اتخاذ قرار حزبي معين على صعيد حزب الاتحاد الاشتراكي مثلا، يخضع لطبيعة هذا الأخير، فإذا كان القرار يهم تسيير الشأن الداخلي للحزب، فالموقف يكون حينها بالإجماع باعتبار أن الذات الحزبية هي المعنية. وقد يكون النقاش منصبا على تقييم الآداء الحزبي عامة، عبر الوقوف على مدى انسجام الممارسة السياسية مع مجمل التوجهات والاختيارات المتفق عليها داخل الحزب والمسطرة في أدبياته. هنا يخضع القرار لعملية الأخذ والرد، مثلما قد تكون هناك مواقف معارضة لقرارات القيادة. تقول إحدى المتحدثات في هذا السياق:" في بعض الأحيان تكون هناك بعض القرارات غير منصفة بالنسبة إلى النساء وتبخس دورهن وتنقص من تمثيليتهن، بالتالي يتم رفضها، ومنها ما وقع إبان تحمل عبد الرحمان اليوسفي لمسؤولية الكتابة الأولى للحزب، حيث كان هناك توجه لتقليص تمثيلية النساء في النقابة، بشكل يتناقض مع توجهات الحزب المدافعة عن المساواة وتكافؤ الفرص"[1].

وتكشف متحدثة أخرى من الحزب عينه، أن القرار الحزبي ليس بسيطاً، بالنظر لما قد يعترضه من صعوبات ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة الأشخاص الموجه إليهم هذا القرار ومدى اقتناعهم به، ليتحول إلى قرار حزبي متبنى من طرف الجميع. وتضيف ذات المتحدثة "أن الصعوبة تطرح أكثر لما يكون النقاش منصبا على التداول في قضية جوهرية تهم التوجه السياسي للحزب ومجمل القضايا التي تترافع عليها الهيئة السياسية، كالقضية النسائية على سبيل المثال"[2]. في حين تدافع مبحوثة أخرى على محورية البث والتداول في قرار سياسي ما من طرف المكتب السياسي للحزب ترسيخا للشفافية والوضوح بين كافة مكونات الجهاز المسير[3].

على الجانب الآخر، نجد أن عضوات حزب العدالة والتنمية، يؤكدن على أن مسطرة اتخاذ القرار داخل الحزب يشوبها التعقيد: " نحن في الحزب يتخذ أي قرار وفق مسطرة معقدة تنطلق من القاعدة وصولا إلى الأمانة العامة كجهاز يحسم في القرارات المتوصل بها، وخاصة لما يتعلق الأمر بالقضايا الكبرى من

[1]- مقابلة رقم 01، السعدية بنسهيلي، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[2]- مقابلة رقم 02، أمينة أوشلح، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[3]- مقابلة رقم 04، فاطمة بلمودن، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

قبيل قضية التحالفات الحزبية والتصويت على البرنامج الحكومي، وتحديد مرشحي الحزب وغيرها من القضايا"[1]. وما يمكن استنتاجه من هذا الأمر، هو أنه على صعيد هذا الحزب يكون تدخل الأمانة العامة حاسما في جميع القرارات المتخذة. صحيح أن التداول يتم عبر مختلف الأجهزة المحلية والجهوية، لكن يتم رفع كل الخلاصات إلى الجهاز الوطني للبث النهائي، ومن تم اتخاذ القرار المناسب.

مسألة اتخاذ القرار داخل حزب الأصالة والمعاصرة، تختلف نوعا ما عن باقي الأحزاب، ذلك أن هذا الأمر يرتبط بمدى ملاءمة القرار المراد اتخاذه مع التوجهات الرسمية للحزب، وكذا التناغم مع القناعات الشخصية للمرأة ومع الساكنة، خاصة لما يكون ذاك القرار مرتبطاً بتدبير الشأن العام في منطقة ما. بيد أن القرار قد يصبح غير ذي موضوع، إذا لم يكن محصنا بقاعدة عددية ساهمت في صنعه، ودافعت عنه حتى يأخذ مجراه الطبيعي. مقابل ذلك تقول إحدى المتحدثات من الهيئة ذاتها، أن القرارات تختلف حسب طبيعتها وطبيعة الجهة الموكول إليها البث، حيث تقول:" أي قرار يتم اتخاذه يكون بشكل جماعي لا وجود فيه للشخصانية. وقد تكون هناك قرارات معني بها شخص الأمين العام للحزب أو المكتب السياسي. أما إذا كانت القضايا المطروحة ذات صبغة تنظيمية بحتة، حينها يكون للأجهزة التقريرية الدور الحاسم كما أن موقع المرأة داخل هذه الصيرورة يختلف تبعا لطبيعة القرار ولطبيعة الهيئة المعنية بالبث فيه. وقد يكون لها موقف مغاير لما تم الاتفاق عليه من طرف غالبية الأعضاء، بصرف النظر عن وجاهة ذاك الرأي من عدمه" [2].

نستنتج مما سبق، أن عملية اتخاذ القرار داخل التشكيلات السياسية الثلاث تختلف من حزب لآخر، لكن التابث في هذا الأمر أن القرارات السياسية الكبرى يتم طرحها على بساط البحث والمناقشة داخل الأجهزة التقريرية صاحبة الصلاحية القانونية في ذلك تبعا للقوانين الأساسية لأحزابها، إذ أن جميع التنظيميات مدنية كانت أو سياسية، تتوفر على هياكل موكول لها التقرير في القضايا الكبرى التي تعترض مسيرة التنظيم. ومع ذلك يبقى للجهاز المسير: مكتب سياسي أو أمانة عامة، أو كتابة وطنية دور الفيصل في تبني أي قرار كيفما كانت طبيعته، وهو ما نلاحظه من خلال تتبعنا لمجريات الحياة السياسية ببلادنا، ولو أن هناك من بين المتحدثات من اعتبرن أن البناء الجماعي للقرار الحزبي يساهم في تحصينه من أي انحراف، على اعتبار أن التداول في ذلك القرار يصاحبه عادة التدافع واختلاف الرأي والتقدير السياسي. لذا تؤكد المتحدثة على أهمية أن يكون أي قرار سياسي محط إجماع غالبية الأعضاء والعضوات. فضلا على

[1]- مقابلة رقم 07، صباح بوشام، حزب العدالة والتنمية.
[2]- مقابلة رقم 09، نادية الرحماني، حزب الأصالة والمعاصرة.

ضرورة احترام كل جهاز تنظيمي لاختصاصاته في تدبير الفعل السياسي داخل الحزب، كما دعت إلى القطع مع صيغة التفويض التي يتم العمل بها في الكثير من الأحيان قائلة في هذا الإطار: " يجب تحمل المسؤولية الجماعية بدل تحميلها لشخص بعينه حتى ولوكان الكاتب الوطني الأول للحزب"[1]، وذلك درءا لأي التباس أو غموض قد يصاحب القرار المتخذ، خاصة لما يكون ذا طبيعة سياسية يهم قضية مثل التحالفات الحزبية والمشاركة في تدبير الشأن العام من داخل الحكومة.

2-2-دور الأحزاب في تعزيز الحضور السياسي للمرأة

مبيان رقم 26: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى مساهمة الأحزاب في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسي

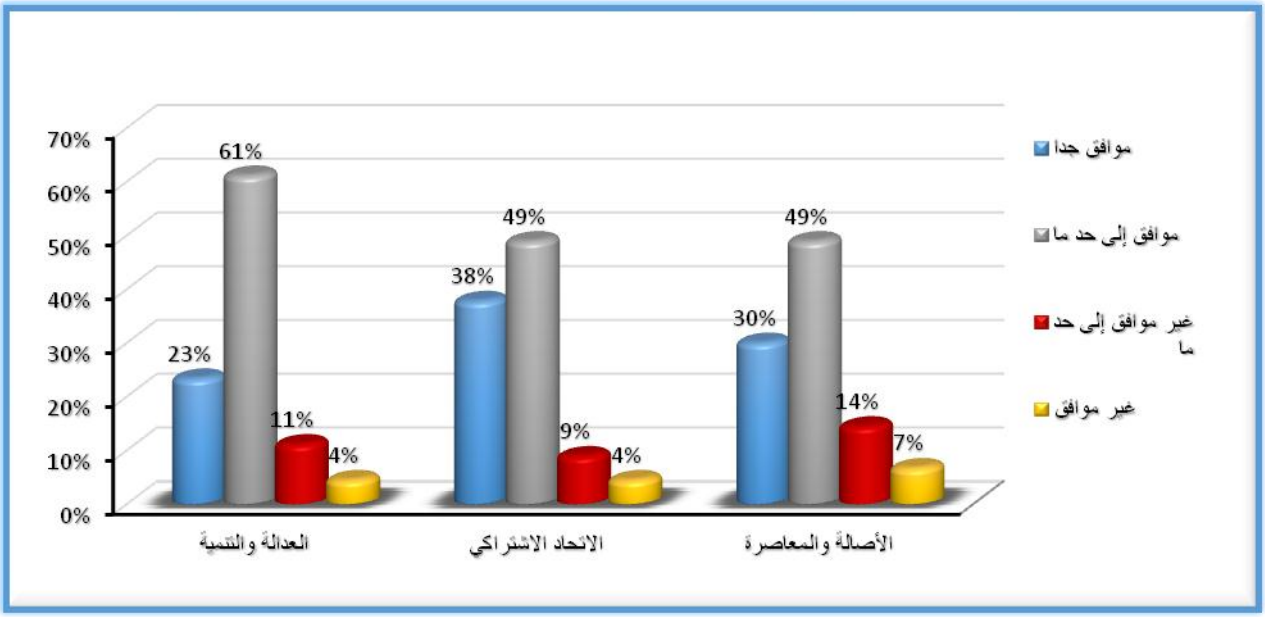

تؤكد نتائج البحث الميداني، كما هو واضح في المبيان رقم 26، أن معظم أجوبة عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تتجه نحو الموافقة النسبية (موافقة إلى حد ما)، على كون الأحزاب السياسية تساهم في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، حيث نجد أن أكبر نسبة من عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة قد عبرت عن ذلك. إذ يحتل حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى، بنسبة (61%)، ثم يليه كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، بنسبة تمثل (49%).

[1]- مقابلة رقم 03، مينة الطالبي، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أما نسبة العضوات اللائي عبرن عن موافقتهن التامة (موافقة جدا) فيما يخص مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، فنجدها تحضر بشكل أكبر في صفوف عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة تصل إلى (38%)، وب (30%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، ثم بأقل نسبة، نجد عضوات حزب العدالة والتنمية (23%).

على مستوى المعطيات الكيفية المتوفرة لدينا، أجمعت المتحدثات على أن أحزابهن تشجع انخراط المرأة في العمل السياسي، وهو الأمر الذي أضفى نفسا جديدا وقيمة مضافة على ممارستها السياسية، لما تتصف به المرأة من قدرة على البذل والعطاء والجدية في تحمل المسؤولية الحزبية من أي موقع كانت، والجدية والانضباط، والرغبة الدائمة في إثراء النقاش والمساهمة فيه داخل الهياكل التنظيمية واللجان الوظيفية الموازية. ولتقوية هذا الانخراط، على الأحزاب السياسية تحقيق مبدأي تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وتعزيز الديموقراطية الداخلية، وهو ما يسهم في تمكين المرأة وإسهامها في النشاط السياسي للحزب، وفي صناعة القرار الحزبي بجانب الرجل، وقد لخصت إحدى المتحدثات هذه القضايا بالقول أن:" تقوية موقع المرأة رهين بتقوية الديموقراطية داخل الأحزاب"[1]. كما نجد أيضا، أن نسبة معينة من عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، قد عبرن عن عدم على كون الأحزاب تساهم في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، وتصل هذه النسبة إلى (14%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(11%) بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، و(09%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

يمكن أن نخلص من هذه النتائج، إلى أنه بالرغم من اختلاف وتباين الإجابات التي أدلت بها كل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، إلا أنها مع ذلك، تعكس في تقديرنا وجود بعض التحفظات وغياب الرضا التام عن الإسهام النضالي للأحزاب فيما يتعلق بتعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، كما تعبر هذه الإجابات عن الرغبة والطموح في حضور أكبر للمرأة.

[1]- مقابلة رقم 06، اعتماد الزاهيدي، حزب العدالة والتنمية

2-3- حضور المرأة في النقاشات الحزبية

مبيان رقم 27: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي يكون بها حضور المرأة في النقاشات داخل هيئاتهن الحزبية

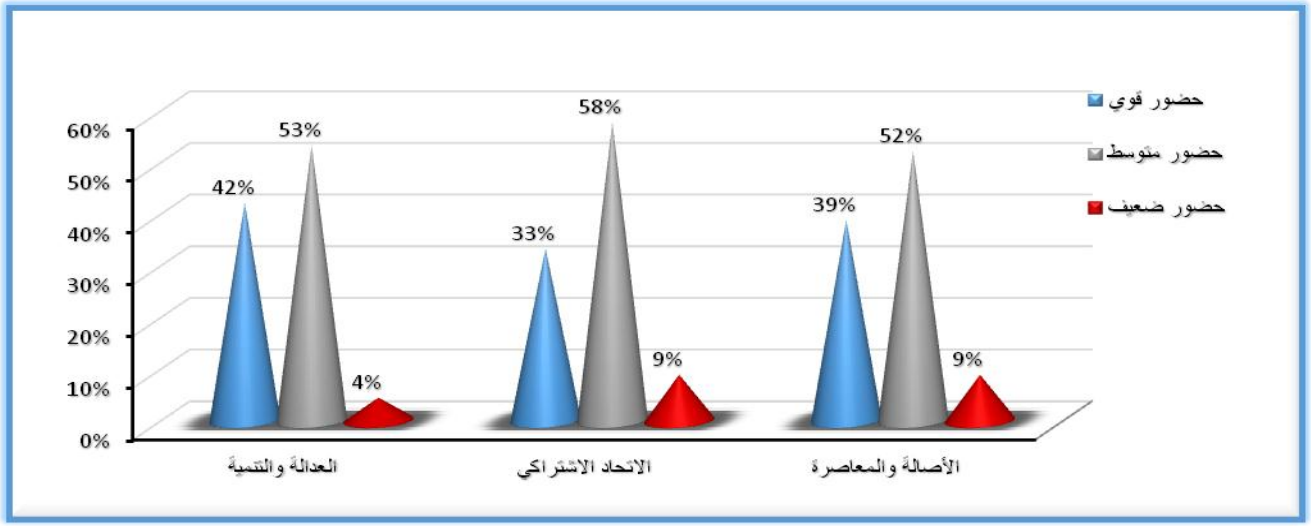

تكشف المقارنة بين الأحزاب السياسية الثلاثة، على أن حزب العدالة والتنمية يأتي في المرتبة الأولى من حيث الحضور القوي لعضواته في النقاشات داخل مختلف هيئات الحزب، بنسبة تبلغ (42%)، يليه حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة (39%)، أما حزب الاتحاد الاشتراكي فيأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة تمثل (33%). ما يهم في هذه المعطيات أن المرأة حاضرة على مستوى النقاشات داخل التنظيم الحزبي، مع تسجيل تباين على صعيد التواصل والمساهمة في تدبير شؤون وقضايا الحزب. والحال، أن نسب هذا النوع من الحضور، (أي الحضور القوي للمرأة في النقاشات داخل مختلف هيئات الأحزاب)، ليست هي ما يطغى على أجوبة المبحوثات من عينة البحث، حيث نجد أن النسبة الأكبر، التي تطغى على أجوبة عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة في هذا المنحى، هي التي تتحدد في اعتبار حضور المرأة في النقاشات داخل هيئات الأحزاب السياسية يبقى متوسطا، وهو ما عبرت عنه أكبر نسبة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة (58%)، وكذلك أكبر نسبة من عضوات حزبي العدالة والتنمية بنسبة (53%)، والأصالة والمعاصرة بنسبة (52%). وهكذا يمكن أن نخلص، إلى أن الطابع العام الذي يميز حضور المرأة في النقاشات داخل مختلف هيئات كل الأحزاب السياسية المدروسة، هو حضور متوسط.

2-4-درجة الأخذ برأي المرأة في القرارات الحزبية

مبيان رقم 28: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الأخذ برأي النساء في صناعة القرار داخل أحزابهن السياسية

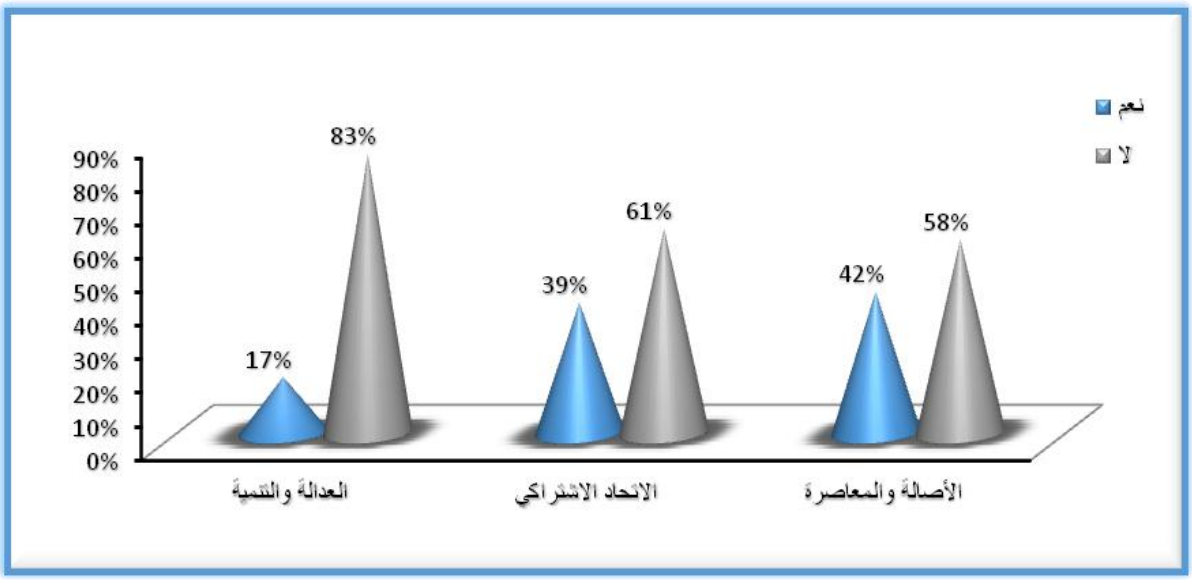

تكشف نتائج البحث الميداني، فيما يتعلق بهذا المعطى، عن مفارقة جد عميقة، وتتعلق بكون الأحزاب السياسية ذات المرجعية اليسارية والتقدمية التي شملها الدراسة (الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة)، هي من تتصدر أجوبة عضواتها بأن المرأة لا يؤخذ برأيها في صناعة القرار، وما يعزز عمق هذه المفارقة، هو أن نسبة (42%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة تشعرن بأنه لا يتم الأخذ برأيهن في صناعة القرار السياسي داخل الحزب الذين ينتمين إليه، وكذلك بنسبة جد متقاربة تمثل(39%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، وهذا بالرغم من الانتقادات المتعددة التي يبديها الحزبان للنظرة الدونية للمرأة وللنزعة الذكورية. ضمن هذا السياق، يؤكد الباحث العربي الوافي أنه " لا شك أن تمكين النساء أو تخويلهن مزيدا من المشاركة في سلطة القرار مسار طويل الأمد، يتطلب استواؤه تغييرا في العقليات والسلوكات والمواقف، سواء لدى الرجال أو النساء. كما يتطلب وعيا أكبر بقضايا النوع وانعكاساتها على أوضاع المجتمع. "[1]

[1]-العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، مرجع سابق، صص 139-140

جدول رقم6: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الأخذ برأي النساء في صناعة القرار داخل أحزابهن السياسية

		من خلال تجربتك هل شعرت يوما بأن المرأة لا يؤخذ برأيها في صناعة القرار ؟				المجموع
		لا		نعم		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أحزاب	العدالة والتنمية	75	83%	15	17%	90
	الاتحاد الاشتراكي	55	61%	35	39%	90
	الأصالة والمعاصرة	52	58%	38	42%	90
المجموع		182	202%	88	98%	270

المصدر: بحث ميداني

وفي مقابل ذلك، نجد في الجدول أعلاه أن حزب العدالة والتنمية، رغم الاعتقاد الذي يرتبط بمرجعيته المحافظة، يعترف بكفاءة وقدرات عضواته، ويقدر أهمية مشاركتهن وآرائهن في صناعة القرار السياسي للحزب، ولعل ذلك ما يظهر بجلاء كبير في إجابات عضواته، اللواتي صرحن بنسبة (83%) بأنهن لم يشعرن يوما بأن رأي المرأة لا يؤخذ به في صناعة القرار السياسي.

3-2- قيم المساواة والإنصاف في القرارات الحزبية

مبيان رقم 29: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى تكريس الأحزاب لقيم المساواة والإنصاف بين الجنسين

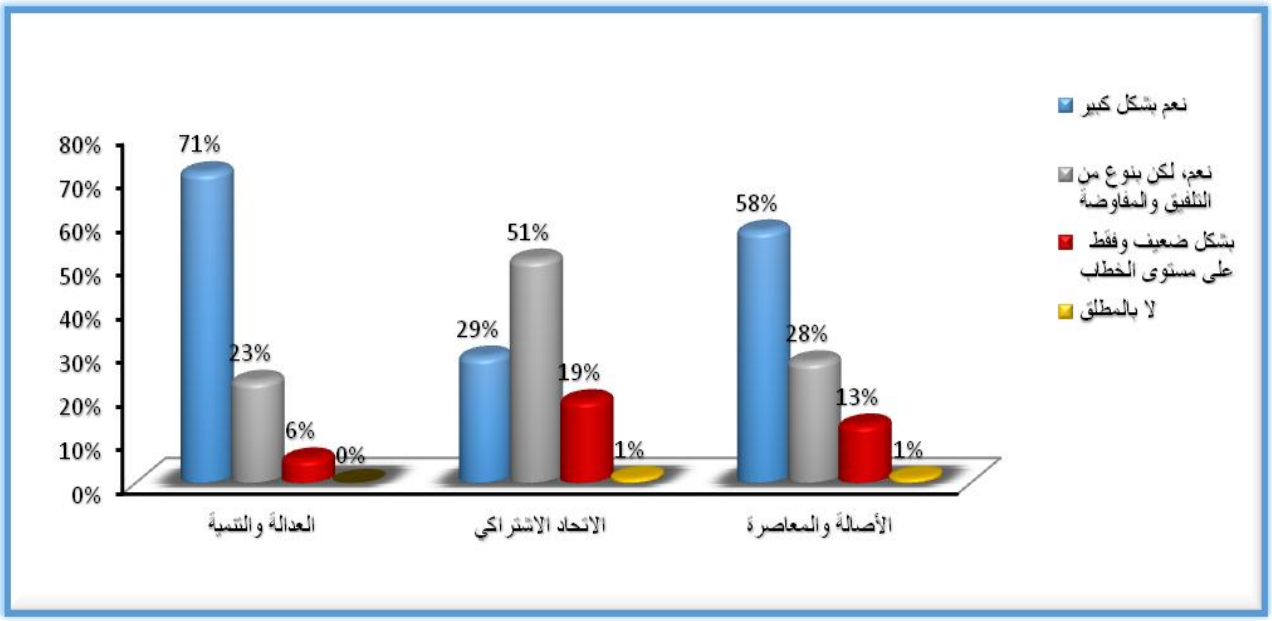

أجمعت معظم عضوات حزب العدالة والتنمية بنسبة تصل إلى (71%)، على أن المؤسسة الحزبية التي ينتمين إليها، تكرس بشكل كبير قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين، وفي الاتجاه عينه، نجد أن معظم عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، يؤكدن ذلك بنسبة (58%). أما أهم ما يميز حزب الاتحاد الاشتراكي بخصوص هذا المعطى، فكون (51%) من عضواته يجمعن على أن المؤسسة الحزبية التي ينتمين إليها، تكرس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين، لكن ذلك لا يكون إلا بنوع من التلفيق والمفاوضة، وهو الجواب الذي نجده بنسبته أقل بين صفوف عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة بنسبة تمثل (28%)، والعدالة والتنمية بنسبة (23%). ولعل هذا الأمر يكشف مفارقة عميقة، فحزب الاتحاد الاشتراكي، حزب يساري وحداثي، وينشد قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين، إلا أنه لا يكرسها على أرضية الواقع، مما يدل على زيف الخطاب وتناقضاته مع الواقع والممارسة.

وهنا يؤكد الدكتور **أحمد شراك** في كتابه الخطاب النسائي في المغرب، "أن اللامساواة تعود إلى نظرة المجتمع وإلى العوامل الثقافية، وباختصار إلى الثقافة وليس الطبيعة.إن الثقافة هي الخلفية المركزية في اللامساواة بين الجنسين سواء في الماضي أو الحاضر. "[1]

جدول رقم 7: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى تكريس الأحزاب لقيم المساواة والإنصاف بين الجنسين

		في نظرك المؤسسة الحزبية التي تنتمي إليها تكرس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين؟								المجموع
		لا بالمطلق		بشكل ضعيف وفقط على مستوى الخطاب		نعم، لكن بنوع من التلفيق والمفاوضة		نعم بشكل كبير		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أحزب	العدالة والتنمية	0	0%	5	6%	21	23%	64	71%	90
	الاتحاد الاشتراكي	1	1%	17	19%	46	51%	26	29%	90
	الأصالة والمعاصرة	1	1%	12	13%	25	28%	52	58%	90
المجموع		2	2%	34	38%	92	102%	142	158%	270

المصدر: بحث ميداني

[1]-أحمد الشراك، الخطاب النسائي في المغرب، نموذج فاطمة المرنيسي، مرجع سابق ص: 40

وما يعزز هذه المفارقة، هو أن نسبة (19%) من عضوات ذات الحزب (الاتحاد الاشتراكي)، قد عبرن عن كون المؤسسة الحزبية التي ينتمين إليها، لا تكرس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين، إلا على مستوى الخطاب، مقابل نسبة أقل بالنسبة إلى كل من حزبي الأصالة والمعاصرة (23%)، والعدالة والتنمية (23%).

3-3- آليات تقلد المسؤولية الحزبية والسياسية

مبيان رقم 30: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي يتم بها اختيار مسؤولة لتقلد مسؤولية سياسية أو حكومية أو جهوية أو محلية حدد حسب الأولوية

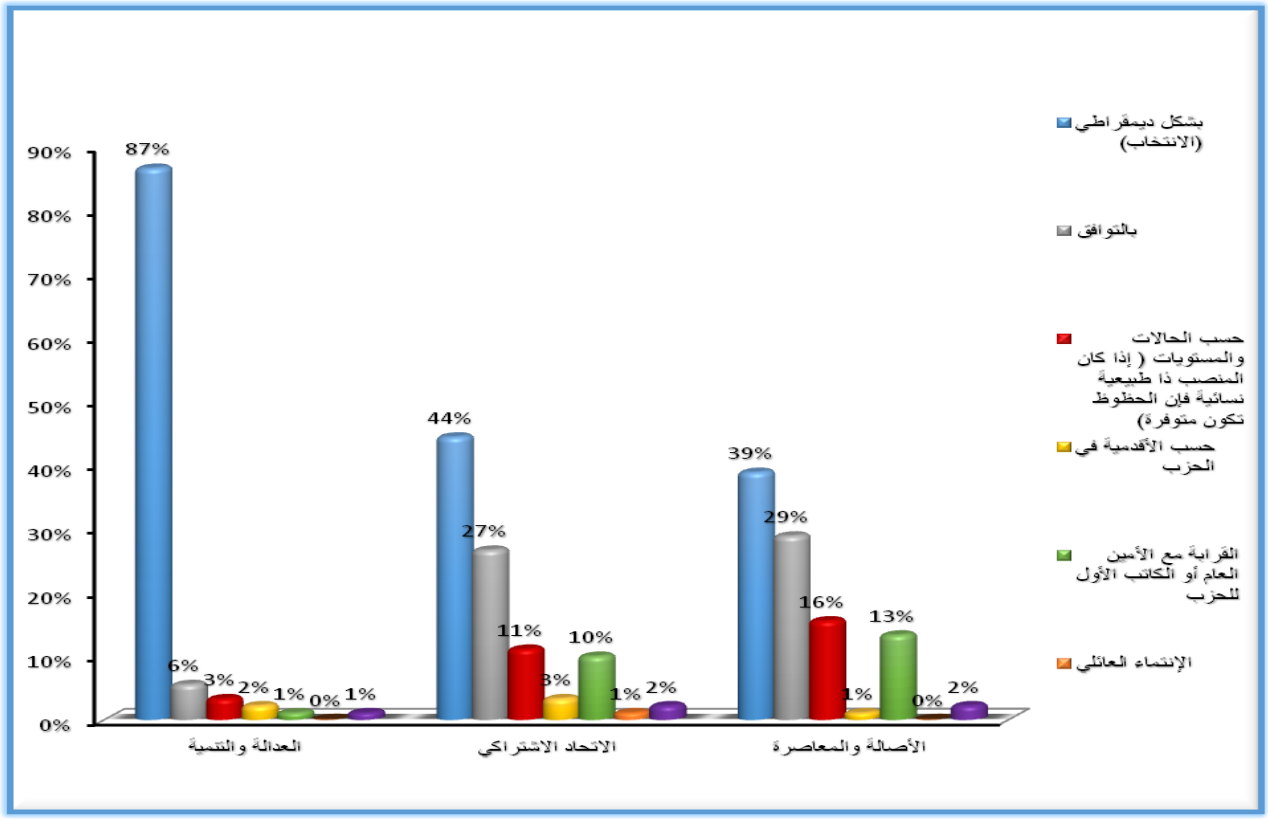

أبانت نتائج البحث الميداني، كما هو واضح في المبيان رقم 30، أن العدالة والتنمية يحتل المرتبة الأولى من حيث اختيار مسؤوليه بشكل ديمقراطي (الانتخاب)، عندما يتعلق الأمر بتقلد مسؤولية سياسية حكومية أو جهوية أو محلية، حيث تصل هذه النسبة إلى (87%)، وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بنسب الأحزاب السياسية الأخرى التي شملها البحث، حيث نجد أن حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يوجد في المرتبة الثانية، لا تتعدى نسبته في هذا الاتجاه (44%)، أما حزب الأصالة والمعاصرة، فيحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، بنسبة لا تتجاوز (39%). ولعل هذا ما يدل على أن حزب العدالة والتنمية، هو الحزب الذي

ينهج الأساليب الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، فيما يخص تقلد عضواته للمسؤوليات السياسية حسب المبحوثات، سواء كانت حكومية أو جهوية أو محلية.

وفي مقابل ذلك، نجد أن كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي، يتميزان، أيضا، باعتماد أسلوب التوافق كشكل من أشكال اختيار المسؤولين الحزبيين لتقلد مسؤولية من المسؤوليات السياسية، حيث أعربت عن ذلك (29%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(27%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. كما نجد أن ذات الحزبين (حزب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي)، يتميزان بحضور مجموعة من الاعتبارات الأخرى المنافية لقيم وأسس الديمقراطية، عندما يتعلق الأمر بتقلد مسؤولية من المسؤوليات السياسية، سواء كانت حكومية أو جهوية أو محلية. ولعل ما يعزز ذلك، هو أن (13%) بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، ونسبة (10%) بالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي، تؤكد أن اختيار مسؤول حزبي لتقلد المسؤولية السياسية يتم فيه استحضار القرابة مع الأمين العام أو الكاتب الأول للحزب. وهذا بالطبع يجد تفسيره في سيادة قيم العلاقات القرابية والوساطات والمحاباة.

هكذا نستنتج من التحليل السابق، أن المناصفة السياسية، تبقى حبرا على ورق، رغم أن كل الأحزاب السياسية تنادي بها، ورغم أن الدستور المغربي يقر بمبدأ المناصفة لكن في أرض الواقع، ومن خلال التجربة الميدانية للعمل الحزبي، لاحظنا أن هذا المبدأ بعيد عن التحقق، وهو ما يؤكد جزءا من فرضياتنا التي وضعنا في مستهل هذه الأطروحة. وما يزكي بعض المعطيات الواردة آنفا، والمتعلقة بالترشح لتحمل المسؤولية، تم التأكيد من طرف متحدثتين على أنهما ترشحتا لتحمل المسؤولية في المؤسسة التشريعية عن طريق اللائحة الوطنية المخصصة للنساء، لكن وفق مسطرة داخلية يتم البناء عليها في اختيار المترشحة، والتي تكون في غالب الأحيان معقدة (حزب العدالة والتنمية)[1]. وبالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكي لم تشر المتحدثة إلى طبيعة الآلية، أشارت فقط إلى مبدأ الكوطا، مع التشديد على ضرورة تغيير هذه الآلية[2]، في حين تشدد متحدثة أخرى على أن ترشحها لتحمل المسؤولية في الانتخابات الجماعية، جاء بناء على طلب من قيادة الحزب، أما المسؤولية البرلمانية فجاءت عن طريق مبدأ الكوطا، بما هو مكسب كبير للمرأة المغربية، عزز من فرص حضورها في المؤسسات التمثيلية، ولو أنها تمثيلية نسبية تقول ذات المتحدثة[3]. وتؤكد مبحوثة من حزب الاصالة والمعاصرة" أنها لم يتم ترشيحها في الانتخابات البرلمانية واعتبرت أن

[1]-مقابلة رقم 05، بثينة قروري، العدالة والتنمية؛
[2]-المقابلة رقم 03، مينة الطالبي، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[3]- مقابلة رقم 02، أمينة أوشلح، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المرأة التي تحمل رصيد معرفي ثقافي عالي ولديها كفاءة وخبرة سياسية عالية دوما تحارب، لأنها لن تخضع لمبدأ الخنوع مقابل المنصب"[1].

4- المرأة وتحديات الانخراط في العمل السياسي

4-1- الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي

بداية وجب أن نعترف أن وضعية المرأة في المجتمع المغربي ما زالت مشروطة بالعديد من الإكراهات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي تعمل كلها على الحد من المشاركة الفعالة في العمل السياسي، هذا بالإضافة إلى الإكراهات البنيوية التي سبق الحديث عنها، حيث نجد أن" التمثلات والمواقف وردود الفعل مكرسة من قبل مؤسسات المجتمع، وكذا من قبل **أجهزة الدولة الإيديولوجية** كالمدرسة، ووسائل الاعلام الجماهيرية التي تعمل على تمرير المعارف والقيم والاتجاهات، وما يصحبها من قواعد الانضباط من خلال **العنف الرمزي**. وهكذا تنسل الجنسوية خفية إلى **أجهزة الدولة السياسية** كالأحزاب والمجالس والحكومة والبرلمان... التي تكتمل بها شرعنة التمييز الجنسي وجعله مستساغا ومقبولا به. وإذا كان الأمر كذلك، أوليست الإنتخابات التشريعية الية جبارة لإعادة إنتاج التمييز الجنسي، بشكل سافر وأمام الملأ" [2]. في هذا السياق، يبرز التحليل السوسيولوجي لمختلف النتائج عن التطابق مع الفرضية التي انطلقنا منها.

[1]- مقابلة رقم 11، خديجة الكور ، حزب الأصالة والمعاصرة.
[2]- العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، مرجع سبق ذكره صص 124-125.

4-2- الصعوبات السياسية التي تواجه المرأة

مبيان رقم 31: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد أهمية الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل السياسي

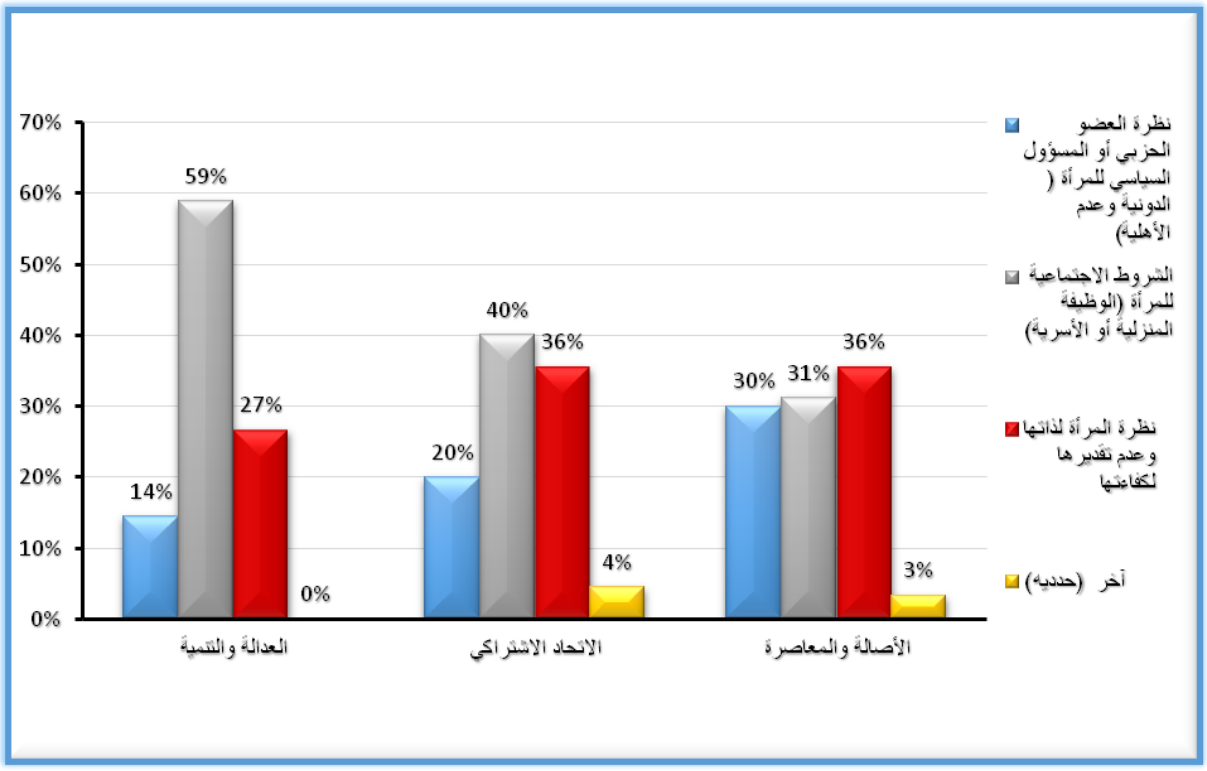

يظهر من خلال المبيان رقم 31، أن الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل السياسي تتنوع وتختلف من حيث نسبها من حزب إلى آخر، حيث نجد أن أول صعوبة تطرح أمام المرأة في العمل السياسي حسب عضوات حزب العدالة والتنمية، تتمثل في الشروط الاجتماعية، سيما ما يتعلق منها بالوظيفة المنزلية أو الأسرية، وذلك بنسبة (59%)، فيما أرجعت(27%) من عضوات ذات الحزب، ذلك إلى نظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءاتها ومؤهلاتها، هذا بالإضافة إلى العائق الذي تشكله نظرة العضو الحزبي أو المسؤول السياسي للمرأة (الدونية وعدم الأهلية)، والذي تمثل نسبته (14%).

وفي المنحى، نجد أن عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، قد أكدن بدورهن أن أول صعوبة تطرح أمام المرأة في العمل السياسي داخل حزبهن، تتمثل في الشروط الاجتماعية، وخصوصا الوظيفة المنزلية أو الأسرية، بنسبة (40%)، فيما اعتبرت (36%) من عضوات الحزب ذاته، أن المشكل يكمن في نظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءاتها ومؤهلاتها، هذا بالإضافة إلى العائق الذي تشكله نظرة العضو الحزبي أو

المسؤول السياسي للمرأة (الدونية وعدم الأهلية)، والذي تمثل نسبته (20%). وعلى غرار ترتيب ونسب ما اتجهت إليه إجابات عضوات حزبي العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي فيما يخص هذا المعطى، نجد أن عضوات حزب الأصالة والمعاصرة يؤكدن أن أول صعوبة تطرح أمام المرأة داخل حزبهن، ما تتعلق بنظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءاتها ومؤهلاتها، بنسبة (36%)، في حين أن (31%) من عضوات هذا الحزب، قد أعربن عن كون الصعوبة الثانية التي يواجهنها ترتبط بالشروط الاجتماعية، وخصوصا الوظيفة المنزلية أو الأسرية، بالإضافة إلى العائق الذي تشكله نظرة العضو الحزبي أو المسؤول السياسي للمرأة (الدونية وعدم الأهلية)، والذي تمثل نسبته (30%).

تسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، أنه بالرغم من تعدد الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل السياسي داخل كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، إلا أن بعضها ذاتي، يتعلق بنظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءاتها، وبعضها الآخر موضوعي، شأن العائق الذي تشكله كل من نظرة العضو الحزبي أو المسؤول السياسي للمرأة (الدونية وعدم الأهلية)، والشروط الاجتماعية، التي تستوجب منها القيام بالوظيفة المنزلية أو الأسرية. وهذه كلها صعوبات قابلة للتجاوز. تقول متحدثة من العدالة والتنمية في سياق حديثها عن العلاقة بين الرجل والمرأة وإمكانية وجود تنافس بينهما: " مجال التنافس الداخلي مفتوح، وبالتالي لا وجود للإقصاء بالنسبة للمرأة. لكن هذا لا يلغي القول بوجود عقليات تصور النساء بأنهن أقل شأنا من الذكور. بالتالي لما تعبر المرأة عن وجودها وكينونتها، يتم الانتقال إلى محاربتها عبر توظيف كافة الوسائل التي قد تكون غير أخلاقية ولا علاقة لها بالمطلق بالمجال السياسي. وقد ترتفع درجة العداء عندما تتوفق المرأة في تبوأ مكانة مهمة في مراكز اتخاذ القرار الحزبي"[1]. وهو ما تؤكده أمينة أوشلح إحدى الفاعلات السياسيات بحزب الاتحاد الاشتراكي، بقولها: " الثقافة السائدة في مواقع المسؤولية تتلخص في منافسة الرجل للمرأة"[2]. وبالمثل أكدت متحدثة من الأصالة والمعاصرة، على أن من بين الكوابح المطروحة في طريق ممارسة المرأة للسياسة وتحملها للمسؤولية، نجد المرأة ذاتها، التي تستنكف عن المساهمة في صنع القرار الحزبي، من جراء التخوف الذي ينتابها من تحمل المسؤولية، ينضاف إلى ذلك:" وجود صورة نمطية عن المرأة كونها تفتقد القدرة على اتخاذ القرار"[3].

[1]- بثينة قروري، مقابلة رقم 05، حزب العدالة والتنمية.
[2]- مقابلة رقم 02، أمينة أوشلح، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
[3]- نادية الرحماني، مقابلة رقم 09، حزب الأصالة والمعاصرة.

ولتجاوز هذه الوضعية تقول المتحدثة نفسها أن الضرورة تقتضي:" تغيير تلك الصورة النمطية عن المرأة، كمدخل لتقوية مكانتها ومساهمتها في صنع القرار الحزبي، وتشجيعها على تحمل المسؤولية داخل الهياكل والأجهزة الحزبية"[1].وتؤكد مبحوثة أخرى من الحزب ذاته: "أن المرأة التي لها شخصية قوية وتناقش القرارات وتعارض ماتراه مخالفا لقناعتها، فأكيد ستكون محاربة من الجميع رجالا ونساء"[2] وإذا كان هذا المعطى الموضوعي قائما ومسلما به لدى الفاعلات السياسيات اللواتي قدمن إفادتهن في هذه البحث الميداني، فإن للمرأة ذاتها إمكانية تغيير هذا الواقع، لكن على أساس: " التوفر على القوة والإرادة اللازمتين لممارسة الفعل السياسي، وأن تتعامل مع ذاتها ككائن له قدرات ويتمتع باستقلاليته، بعيدا عن التنميط والعقلية الذكورية التي تربت على إيقاعها داخل مؤسسة الأسرة "[3].

4-3- المرأة والتقسيم الجندري للعمل السياسي: تحديات وآفاق

بالرغم من تأكيد كل الأحزاب السياسية على مبدأ احترام المناصفة السياسية للمرأة، وتمكينها سياسيا في مواقع القرار، فإن الواقع ينبئ عن ترسب عميق للبنيات السوسيوثقافية التي ما زالت تكرس التقسيم الجنسي للعمل الحزبي، وهو ما يظهر في جزء من النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا الميداني. في هذا السياق، وحتى نؤطر موضوعنا من الناحية النظرية، فإننا ارتأينا أن نستحضر الأفكار النوعية التي قدمها "بيير بورديو" في العديد من كتبه ومؤلفاته، حيث أكد على مسألة أن الرجل والمرأة يشكلان في الواقع جماعتين اجتماعيتين، تخضعان للعلاقات الاجتماعية القائمة بين مهيمن ومهيمن عليه. "

يسجل بروديو في مطلع كتابه أن إشكالية الهيمنة الذكورية تدخل في صميم تفكيره: "رأيت دوما في الهيمنة الذكورية، وفي طريقة فرضها وتحملها، المثال بامتياز لهذا الخضوع المفارق، أي مفعول ما أسميه العنف الرمزي، العنف الناعم، الذي لا يشعر به ولا يراه ضحاياه أنفسهم، العنف الذي يمارس أساسا بواسطة الأدوات الرمزية الخالصة للتواصل والمعرفة، أو على وجه الدقة بواسطة الأدوات الرمزية لجهل والاعتراف، أو بواسطة الشعور كحد أقصى" [4].

ويخلص بورديو إلى أن الهيمنة الذكورية واقع لا يرتفع: "هكذا ليست الهيمنة الذكورية مجرد مثال للهمينة، بل أنها براديغم (وفي الغالب نموذج ورهان) كل هيمنة، لأنها تندرج في قلب تحليله العام لإعادة إنتاج

[1]- نادية الرحماني، نفس المقابلة السابقة
[2]- مقابلة رقم 11، خديجة الكور ، حزب الأصالة والمعاصرة.
[3]- مقابلة رقم 06، اعتماد الزاهيدي، العدالة والتنمية.
[4] - Pierre Bourdieu, La domination masculine, Paris, Seuil, 1998, coll. Liber.

نظام العالم التي تمثل مثالها بامتياز. لهذا يلاحظ قارئ كتاب (الهيمنة الذكورية) أن بورديو اعتمد على ثلاث مرجعيات أساسية: دراساته الإثنولوجية للاشعور المتمركز حول الذكورة في منطقة القبائل الجزائرية، ودراساته التجريبية السوسيولوجية للثقافة والتربية والذوق والرياضة والسياسية وغيرها، وروايات فرجينيا وولف، وقد طبق بورديو في هذا المؤلف منهج البحث الذي طبقه في تلك الدراسات السابقة.[1]

" إن ما يجعل من الهيمنة الذكورية، في رأي بورديو، الشكل الرمزي الأنموذجي للهيمنة هو كونها تتميز بالامتداد والعرضية، حيث تلامس مختلف مجالات الأنشطة الاجتماعية، فالعنف الذي يمارس على النساء ليس عنفا جسديا فحسب (العنف الزواجي مثلا)، ولا اقتصاديا فحسب (تبعية النساء المادية للرجال)، بل إنه من إنتاج مبادئ الإدراك والفهم التي تعد نفسها نتاجا لعلاقة الهيمنة والتي ترسخ بواسطة مجموعة من البنيات التي تمأسسها وتحافظ عليها، كالأسرة والمدرسة والدولة والكنيسة والإدارة والمقاولة والمؤسسات السياسية. . . . إلخ...يبدو بالفعل أنه إذا كانت الوحدة المنزلية تمثل أحد الأماكن التي تتمظهر فيها الهيمنة الذكورية بالشكل الأكثر يقينا ووضوحا (وليس فقط من خلال اللجوء إلى العنف المادي)، فإن مبدأ تخليد علاقات القوة المادية والرمزية التي تمارس في البيت يوجد أساسا خارج هذه الوحدة، أي في مؤسسات الكنيسة والمدرسة والدولة وفي أنشطتها السياسية الخالصة، المعلنة والخفية، الرسمية أو شبه الرسمية[2]". انطلاقا من هذا التحليل، الذي يربط بين الهيمنة الذكورية للرجل على المرأة وبين واقع التقسيم الجندري للعمل السياسي للمرأة، يمكن أن نقرأ النتائج التالية:

[1]- Pierre Bourdieu, La domination masculine, op,cit.

[2]- حسن أحجيج، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو"، مؤسسة مؤمون بلا حدود للدراسات والأبحاث، لبنان، بيروت، 2018، ص، 193.

3-3-1-خلفيات التقسيم الجنسي للمسؤوليات السياسية

مبيان رقم 32: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تفسيرهن لوجود تقسيم جندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام

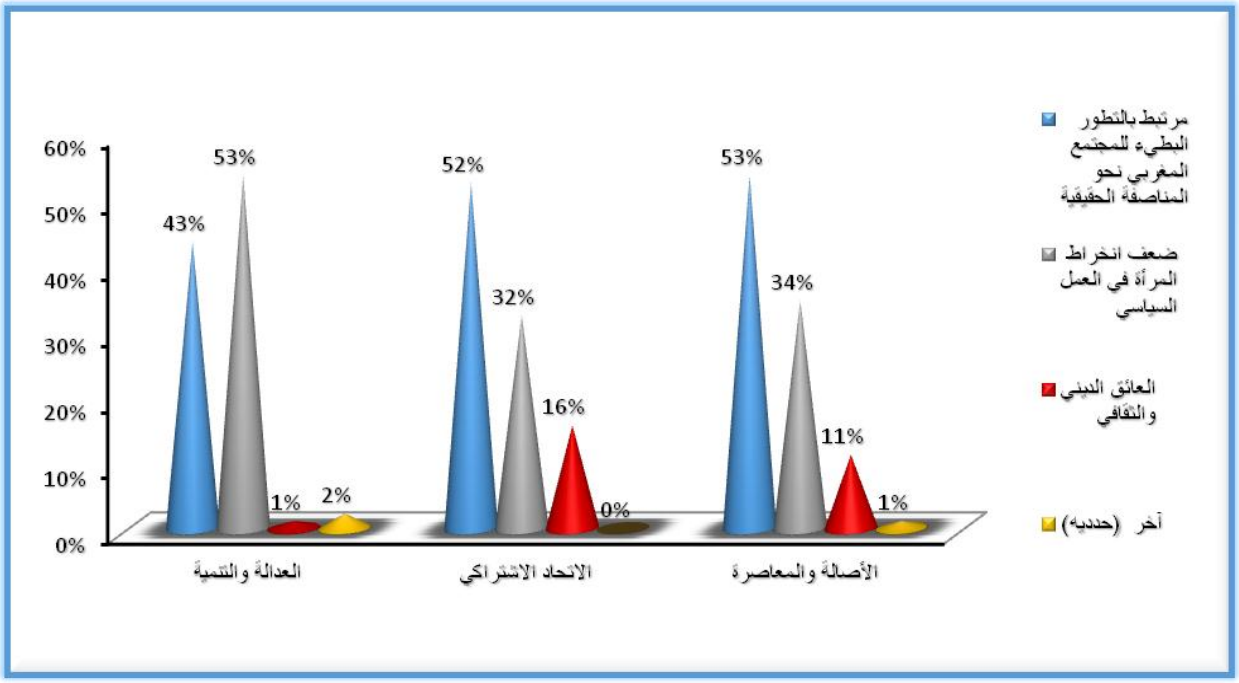

إن التقسيم الجندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام، واقع تختلف تأويلاته وتفسيراته بين حزب وآخر، حيث نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية (53%)، ترده إلى ضعف انخراط المرأة في العمل السياسي، كما نجد أن نسبة أخرى لا تقل أهمية من عضوات ذات الحزب، تمثل (43%)، تعزوه إلى التطور البطيء للمجتمع المغربي نحو المناصفة الحقيقية.

ومن جانب آخر، نلاحظ أن التأويلات والتفسيرات التي أدلت بها عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي فيما يخص هذا المعطى، تصب في الاتجاه ذاته، كما نجدها جد متقاربة من حيث نسبها، ذلك أن نسبة (53%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(52%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، قد فسرن واقع هذا التقسيم الجندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام، بالتطور البطيء للمجتمع المغربي نحو المناصفة الحقيقية. هذا كما نجد أن نسبة أخرى تمثل (34%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(32%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، تقول بضعف انخراط المرأة في العمل السياسي كتأويل وتفسير لواقع هذا التقسيم الجندري.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عزت (16%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(11%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، وبنسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (11%) من عضوات حزب العدالة والتنمية واقع هذا التقسيم الجندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام إلى العائق الديني والثقافي.

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن وجود تقسيم جندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام، واقع تختلف وتتباين تأويلاته وتفسيراته بين عضوات حزب وآخر، فقد يكون مرتبطا في جوهره بضعف انخراط المرأة في العمل السياسي، وقد يكون مرتبطا بالتطور البطيء للمجتمع المغربي نحو المناصفة الحقيقية، وقد يكون مرتبطا بالعائق الثقافي، كما قد يكون مرتبطا بكل هذه الافتراضات.

وبالتالي، فتحليل النوع "يمكننا من القيام بتفكيك العلاقات والأدوار الإجتماعية والسياسية، التي تنتهي بنا إلى استنتاج أن الفروق في القيادة بين الرجال والنساء سواء تعلق الأمر باحتلال مواقع داخل الهيئات السياسية أو مناصب رسمية أو تمثلية، يجري تحديدها باعتبارها فروقا طبيعية تقوم على أسس فيزيولوجية، والحال أنها تخضع لمعايير وقيم ثقافية تمتد جذورهاإلى التنشئة الأسرية والتربية المدرسية، كي تعمل لاحقا على إعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية بين الرجال والنساء"[1].

3-3-2-أسباب عجز المرأة عن بلوغ المناصب الكبرى

مبيان رقم 33: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تفسيرهن لعدم استطاعة المرأة أن تكون في منصب وزارة سيادية (الداخلية/ الخارجية/ الأوقاف)

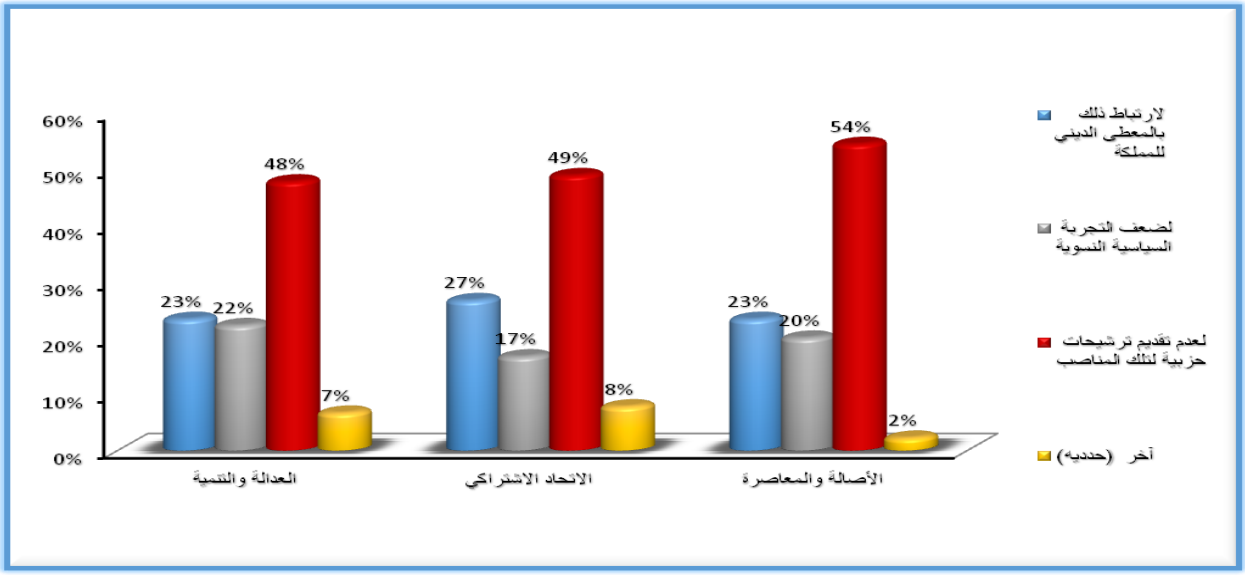

[1]- العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، مرجع سبق ذكره صص125-126

أجمعت الغالبية العظمى من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث، على أن عدم استطاعة المرأة تقلد منصب وزارة سيادية، كوزارة الداخلية أو الخارجية أو الأوقاف والشؤون الإسلامية، يعود في المقام الأول إلى عدم تقديم ترشيحات حزبية لتلك المناصب، ويأتي حزب الأصالة والمعاصرة في المرتبة الأولى، بنسبة تصل إلى (54%)، ويليه حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة تبلغ (49%)، ثم حزب العدالة والتنمية، بنسبة (48%). كما نجد أن عدم استطاعة المرأة تولي منصب وزارة سيادية، مثل الأوقاف والشؤون الإسلامية، قد تم تفسيره حسب بعض عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، بكون ارتباطه بالمعطى الديني للملكة، وهو الجواب الذي عبرت عنه (27%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(23%) بالنسبة إلى كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد صرحت نسبة مهمة من عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، بأن عدم استطاعة المرأة تولي منصب وزارة سيادية، (كوزارة الداخلية أو الخارجية أو الأوقاف والشؤون الإسلامية)، يعود إلى ضعف التجربة السياسية النسائية، وهو الجواب الذي نجده في المرتبة الأولى عند عضوات حزب العدالة والتنمية، بنسبة (22%)، فعضوات حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (17%)، ثم عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة (17%). وتعكس هذه النتائج المتباينة، تمثل عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، للمناصب الوزارية السيادية، (كوزارة الداخلية، الخارجية، والأوقاف والشؤون الإسلامية)، ومدى كونها تشكل حكرا على الرجال.

3-3-3-دور الثقافة الحزبية في تكريس دونية المرأة

مبيان رقم 34: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل يجب إعادة النظر في الثقافة الحزبية من أجل تكريس وضعية اعتبارية للمرأة في الحياة السياسية

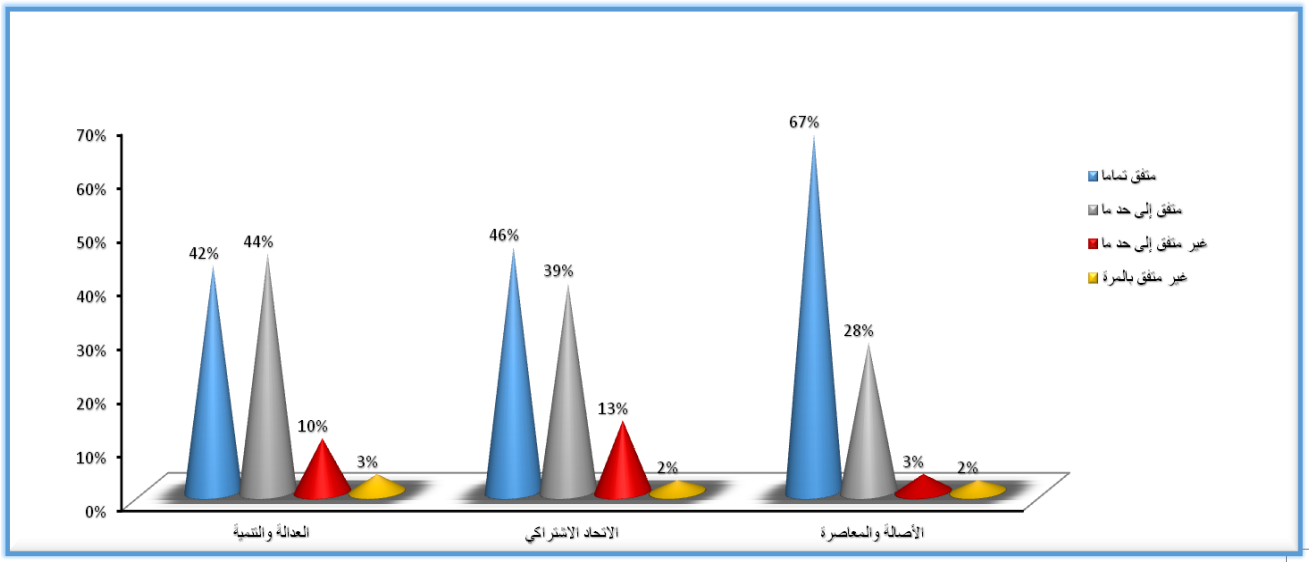

تؤكد نتائج البحث الميداني ، كما هو موضح في المبيان رقم 34، أن الحل الذي تم اختياره من طرف كل عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث لتكريس وضعية اعتبارية أفضل للمرأة في الحياة السياسية، جاء متنوعا ومختلفا من حيث النسب، وكذلك من حيث الأهمية، إذ يتبين أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة (67%)، توافق تماما على ضرورة إعادة النظر في الثقافة الحزبية كحل من الحلول التي من شأنها تكريس وضعية اعتبارية أفضل للمرأة في الحياة السياسية، هذا في حين نجد أن نسبة (28%) من عضوات ذات الحزب توافق موافقة نسبية على ذلك. أما النسبة الأخرى التي عبرت عن عدم موافقتها على هذا الحل، المتعلق بضرورة إعادة النظر في الثقافة الحزبية، فلا تتجاوز (03%). ولعل هذا ما يفيد رفض نوعية الثقافة الحزبية السائدة وعدم الاقتناع بها.

وفي الاتجاه نفسه، نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي (46%)، توافق تمام الموافقة على ضرورة إعادة النظر في الثقافة الحزبية كحل من الحلول التي من شأنها تكريس وضعية اعتبارية أفضل للمرأة في الحياة السياسية، هذا في حين نجد أن (39%) من عضوات ذات الحزب توافق موافقة نسبية على ذلك. أما النسبة الأخرى التي عبرت عن عدم موافقتها على هذا الحل، فلا تتجاوز (13%). ولعل هذا ما يدل على الرفض والتحفظ بخصوص نوعية الثقافة الحزبية السائدة.

ومن جانب آخر، فقد عبرت أكبر نسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية، عن موافقتها النسبية بخصوص ضرورة إعادة النظر في الثقافة الحزبية كحل من الحلول التي من شأنها تكريس وضعية اعتبارية أفضل للمرأة في الحياة السياسية، وذلك بنسبة (44%)، هذا بالإضافة إلى نسبة جد متقاربة، تمثل (42%) من العضوات اللواتي أكدن موافقتهن التامة بخصوص ضرورة إعادة النظر في الثقافة الحزبية. ويمكن أن نخلص من خلال هذه النتائج، إلى أن معظم عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، تعبر عن التحفظ وعدم الاقتناع بالثقافة السياسية السائدة داخل الأحزاب التي ينتمين إليها.

4-4- خلاصة تركيبية

يتضح من خلال تحليلنا لواقع العمل السياسي النسائي، والإكراهات الاجتماعية والإقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي، أن هذه الصعوبات تتنوع من حزب لآخر تبعا لسياقات كل مكون، لكنها تجمع في الغالب الأعم على أن الشروط الاجتماعية المرتبطة بالوظيفة المنزلية والأسرية للنساء، تأتي في صدارة المعيقات، تليها نظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءاتها ومؤهلاتها، وفي مرتبة أخيرة نجد تقييم الفاعل الحزبي الذكوري للحضور السياسي النسائي، الذي لا يمكن فصله عن السياق الاجتماعي العام،

الذي طالما رسخ نظرة دونية للمرأة، كونها غير مؤهلة لممارسة السياسة، فبالأحرى تبوأ مراكز القرار. لكن ما يمكن التشديد عليه هو أن هذه الصعوبات قابلة للتجاوز، خاصة وأن نتائج المسح الميداني أبرزت تأكيد جزء مهم من الفاعلات السياسيات اللواتي شملهن البحث على عدم وجود إقصاء بالنسبة إلى المرأة من ممارسة السياسة (نساء حزب العدالة والتنمية)، وكون الثقافة السائدة تتلخص في نظرة الرجل للمرأة كمنافس له في مواقع المسؤولية (نساء حزب الاتحاد الاشتراكي)، واستنكاف المرأة عن تحمل المسؤولية والمساهمة في صنع القرار الحزبي بما يشبه تخوفا من التواجد في هذه المواقع(نساء حزب الأصالة والمعاصرة).

الحال أن قابلية الوضعية للتجاوز سواء من طرف الفاعل الحزبي الذكوري أو النسائي على حد سواء، رهينة، كما تؤكد ذلك نساء العينة، بضرورة تغيير الصورة السلبية التي توارثتها الأجيال عن المرأة، والتي تمتد عميقاً في جذور وترسبات في لاوعي منتجيها عن المرأة ومكانتها ومساهمتها في صنع القرار الحزبي، وتشجيع تواجدها داخل الهياكل الحزبية، وإعادة النظر في الثقافة الحزبية المؤطرة للعمل السياسي بالمغرب إذا ما أراد كل الفاعلين السياسيين تكريس وضعية اعتبارية للمرأة، وفتح الباب على مصراعيه أمامها للمشاركة في المجال العام السياسي بالخصوص بمعزل عن سلطة الرجل. مع الإقرار أن للنساء من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلهن لتغيير واقع أضحى يشكل عرقلة لتطور الحياة السياسية للنساء والرجال على حد سواء.

وإذا استحضرنا أن وجود المرأة في مواقع القرار الحزبي أضحى واقعا عاديا في المشهد السياسي الحالي، وسلك الكثير منهن مسارا طبيعيا في التدرج التنظيمي داخل أحزابهن، أمكننا القول أن هذا الوضع ارتبط بوجود حيوية معينة داخل بعض التنظيمات، ساهمت في تشجيع المرأة لولوج مراكز القرار الحزبي.

الفصل الثالث: المرأة وصنع القرار، استراتيجيات ورهانات

تمهيد:

بعدما قدمنا في الفصول السابقة التحليلات الخاصة بحيثات مشاركة المرأة في صنع القرار في التنظيمات السياسية الحزبية الثلاثة، سنعمل في هذا الفصل على استخلاص أهم التوجهات لمسار المرأة في الحياة السياسية وفي التنظيمات الحزبية، وذلك لكي ننتقل من التحليل والتفسير إلى التأويل. في هذا السياق، يمكن التوقف عند بعض المرتكزات النظرية حول المشاركة النسائية في الحياة العامة. وعليه وانسجاما مع منهجنا في التحليل، فإننا سننفتح على بعض الرؤى ووجهات النظر، علها تساعدنا على استكناه بعض ما نحن بصدد معالجته.

والبداية ستكون مع دراسة الباحث آصف بيات، 2014 [1] التي يناقش فيها "دور الحركة النسائية في التفاوض وإحداث خلل في السلطوية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يبين أن هذا التوجه الجديد في المجال العام، برز كتحدٍّ عن مظاهر التسلطية في العالم الاسلامي، وأيضا كقراءة جديدة للنص الديني. ففيما يخص التسلطية كما هو الحال في مصر، والسودان، والسعودية، أو الجهورية الإيرانية، حيث تسود القوانين المحافظة، مرة باسم الدين ومرة باسم التقاليد والأعراف البالية. أما فيما يخص استلهام التوجه الجديد لما بعد الإسلاموية النسائية، فإن ذلك جعل من المرأة مواطنا نشطا قادرا على الفعل والتغيير في المشهد السياسي برمته. لكن السؤال الذي يطرح في هذا السياق: لماذا لا يستعمل "بيات" مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، للتعبير عن هذا التوجه؟ رغم أننا نعلم أن الحركات الاجتماعية ما بعد أزمة دولة الرعاية في دول أوروبا وأمريكا، دخلت في منعطف جديد وتحت براديغمات جديدة، تعلي من شأن الخطابات الثقافية والهوياتيه، وهي التي تظهر تحت ما سمي في هذه الأدبيات بسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الجديدة[2]".

في إجابته عن هذا التساؤل، يقدم "بيات" مجموعة من الأفكار التي تظهر مدى تملكه لمفاهيم خاصة بالسياق الشرق–أوسطي، حيث يعتبر أنه لفهم جيد للحركة النسائية في المنطقة، لا بد من التخلص من الأطر النظرية الغربية التي تبلورت في سياق جد مختلف ومغاير للسياق الشرق–أوسطي، لذا يعثر على مفهوم أقرب إلى البراديغم الذي يتبناه، عندما يؤكد أن الباحث الإيطالي في سوسيولوجيا الحركات

---

[1]- آصف بيات، "الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014

2- Voir à ce propos un de Alain Touraine, «, Comment sortir du libéralisme ?,Op cit

الاجتماعية، (ألبيرتو ميلوتشي)[1] بلور مفهوما مطابقا للسياق وللخصوصية، لأنه اشتغل على المنطقة. حيث يعتبر أن "الحديث عن مثل هذه الحراكات، أقصد "الفعل الجمعي والفاعلين غير الجمعيين" بلغة "ميلوتشي"، لا يعني التقليل من أهمية الحركات الاجتماعية المنظمة والمكتفية بذاتها للمرأة، كما لا يعني في الوقت نفسه التقليل من استراتيجية الحركات بالمقارنة بالحركات التقليدية. إن ما أعنيه، على العكس من ذلك هو أن ألقي الضوء على نمط العمل لحراك من نوع خاص يحدث في وجود كوابح اجتماعية وسياسية. وعلى أية حال، فإن الحراكات يمكن أن تتطور إلى تحديد جمعي جدالي في الأوقات الملائمة[2]". يتبين من خلال هذا التعريف للحراكات النسائية، الذي يتبناه "بيات"، أنه يستوعب –بشكل أو بآخر–مختلف الديناميات التي تميز الحراك النسوي في ظل وجود شروط موضوعية تحد من حركتها وحريتها. ولهذا، فإذا كانت المرأة في السياق الأورو–أمريكي، تتميز بقدرة على الحرية وتشكيل "حركات مستقلة"، وذات حمولة ثقافية وفكرية واضحة، فإن المرأة في السياق الشرق–أوسطي، لا تستطيع تحقيق ذلك، نظرا لوجود بنية استبدادية قوية مسنودة بإرث ديني وثقافي جد كابح لكل حراك أو حركة اجتماعية. فكيف يمكن فهم حركية النساء في المنطقة الشرق–أوسطية؟ وكيف يمكن تفسير نشاطها الذي ساهم في التخلص –نسبيا–من التسلط والتسلطية؟

بالانطلاق من تجربة الجمهورية الإيرانية، يقدم "بيات" تفسيرا لمختلف الديناميات التي قامت بها الحركات النسائية، من أجل الإفلات من التسلط والتقليد، حيث بين أن المرأة ابتداء من سنوات التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تبرز كفاعل جديد في الساحة السياسية والثقافية. ويظهر ذلك من خلال ابتكار المرأة لأشكال جديدة من النضال الهادئ والمؤثر في آن واحد. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال: تكسير التمييزات الجندرية، ليس بالصيغة الغربية، كما بينت ذلك الباحثة الأمريكية "نانسي فرايزر[3] "، والتي تتأطر بمقولات إديولوجية تمتح من خلفية فلسفية نسائية ترفض كل سلطوية كيفما كانت سواء في الفضاء الخاص (الأسرة) أو في الفضاء العام (السياسية)، بل إن ما يميز الحركة النسائية بالمنطقة، هي قدرتها على خلق واقع اجتماعي يتسم بالتفاوض مع كل أشكال التسلط بنوع من الإنسيابية والهدوء، مثل "ممارسات حياتية يومية عادية– العمل، اللعب، والجري، والغناء، ومحاولة الوصول إلى الوظائف العامة. ولعل ذلك ما

---

[1]-Alberto Melucci, « Mouvements sociaux, mouvements post-politiques », Mouvements alternatifs et crise de l'État, op cit.

[2]- آصف بيات، "الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الحياة في الشرق الأوسط"، (الفصل الخامس)، مرجع سابق.

[3]- Nancy Fraser, le féminisme en mouvements: des années 1960 à l'ère néolibérale, la découverte, Op cit

يضمن استخدام قوة الحضور، أي تأكيد الإرادة الجمعية بالرغم من كل المصاعب، ورفض الخروج، والالتفاف حول الكوابح الموجودة، واكتشاف فضاءات جديدة للحرية لكي يصبح الإنسان مرئيا ومسموع الصوت". ولعل هذه الأنشطة هي ما تؤكد مرة أخرى، أن المرأة في المنطقة الشرق–أوسطية، استطاعت أن تعيد تعريف ذاتها والتمكين لمطالبها، عبر مسار خاص بها وليس استلهاما لايديولوجية مستوردة كما يحلوللبعض أن يفسر ذلك.

بيد أن أهم ما يشدنا إلى التفسير الذي تبناه "بيات"، أنه لم يتوقف عند مفهوم الحركة النسائية، بل امتد ليطال مفهوما آخر له دلالته المعرفية والنظرية في هذه الأطروحة، حيث سيوظف مفهوم "الحركة النسائية ما بعد الإسلاموية"، والتي تشير إلى براديغم جديد في فهم الإسلام وأشكاله التدينية، والتي لا تقطع نهائيا مع الأشكال السابقة، ولكنها تعيد تشكيله وفق مقولات وحمولات تمزج بين الحرية والعقيد، وبين الفردانية والجماعية، وبين المسؤولية والواجب. "وهذه النزعة لا تحصر مصادرها الفكرية في الإسلام فقط، ولكنهن يستقدن من النزعة النسائية العلمانية".

يمكن فهم نضالات المرأة في هذا السياق، على أنها ليست مجرد "نضالات دفاعية وخفية وهادئة، كما أنها ليست نضالات غير قانونية وفردية. على العكس من ذلك، فإنها تشكل صورا من الزحف الجمعي المنتظم، بمعنى أن الفاعلين يستغلون بعض الثغرات في البناء القانوني الأبوي، وفي المؤسسات العامة، وفي الأسرة للتحرك إلى الأمام. من هنا، فإن كل مكسب سوف يشكل لبنة لسلسلة من المكاسب الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناصرين للمرأة ينخرطون بدرجة معينة في عملية التنقيح الفكري والحملة الخطابية. "(إنشاء جرائد ومواقع إلكترونية، لقاءات نقاشية معارض للكتب ومهرجانات سينمائية. . .)[1]". ولعل في هذا التحليل النظري ما يبين أهمية انخراط المرأة في العمل السياسي، حيث سنقف الآن عند مسألة أساسية تتعلق بالدور السياسي الذي تلعبه المرأة في ظل المرحلة الحالية الدقيقة التي تتصف بظهور أشكال جديدة للمشاركة السياسية. وعن ضعف حضور المرأة داخل الأحزاب السياسية والنقابات لا يعني بالضرورة عدم اهتمامها بالشأن السياسي، فهناك العديد من المؤشرات التي تعكس انخراطها في العمل السياسي خارج الأطر التقليدية. وقد بينت "منية بناني شرايبي" أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية بالمغرب سنة 2007 لم تتجاوز 37 % مما يحيل إلى درجة كبيرة من اللامبالاة السياسية للمواطنين في ظل الأنظمة الديكتاتورية، في حين أن المظاهرات الكبرى المساندة لفلسطين أو للعراق تعبر عن رفض

[1]- أصف بيات، "الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"، مرجع سابق

للدولة القومية. كما بينت "مريم آيت عودية" أن المشاركة السياسية داخل الأنظمة الديكتاتورية تأخذ أشكالا متعددة تختلف عن الانخراط في النشاط السياسي تحت الأنظمة الديمقراطية العريقة. وتتمثل المشاركة السياسية في بروز أشكال متعددة من قبل الفئات المهيمنة ضد السلطة والتي يعبر عنها "بالسياسة من أسفل". [1]

تأسيسا على ما سبق، نتساءل كيف تفاعلت المرأة مع الحياة السياسية المغربية؟ وما هي الشخصيات الأكثر تأثيرا في حياتها؟ ما مدى الثقة التي تحظى بها المؤسسات السياسية (البرلمان/ الحكومة/ المجالس العلمية والاستشارية)؟ وما هي الاتجاهات الكبرى للمشاركة النسائية في المستقبل؟.

1- المرأة ونماذج التأثير في الحياة السياسية

1-1 – القدوة السياسية للمرأة المغربية

مبيان رقم 35: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أي شخصيتين سياسيتين تعتبرهما أكثر أهمية بالنسبة لك؟

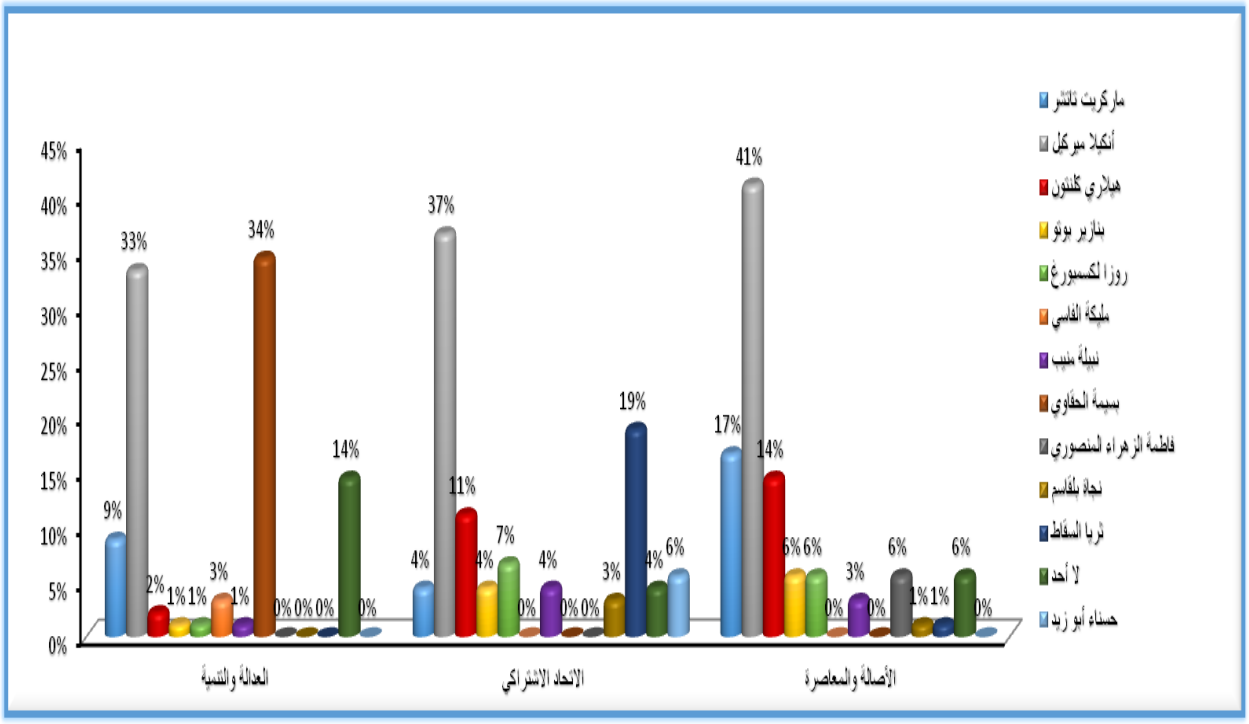

[1]- الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع: تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض للمشاركة السياسية والعامة للنساء، إعداد سهام النجار، دجنبر 2014 ص 16.

نلاحظ من خلال المبيان رقم 35، أن أهم شخصيتين سياسيتين بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، هما السياسية الألمانية أنجيلا ميركل، وذلك ب(41%) من عضوات ذات الحزب، والسياسية البريطانية ماركريت تاتشر، بنسبة (17%). أما أهم شخصيتين سياسيتين بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، فنجد كذلك السياسية الألمانية أنجيلا ميركل، وذلك بإجماع أكبر نسبة (37%) من العضوات، ثم نجد السياسية المغربية ثريا السقاط، وذلك بنسبة (19%). أما أهم شخصيتين سياسيتين بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية، فنجد السياسية المغربية في ذات الحزب، بسيمة الحقاوي، بنسبة (34%)، ثم الألمانية أنجيلا ميركل، وذلك بنسبة (33%).

وتسمح لنا قراءة هذه النتائج بالقول، إن السياسية الألمانية أنجيلا ميركل، تبقى نموذجا راسخا للقيادة السياسية حسب عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، وذلك بالنظر إلى التأثير الذي مارسته هذه السيدة على النساء الممارسات للفعل السياسي، ليس فقط في أوروبا بل في العالم أجمع، ومن ضمنهن النساء السياسيات المغربيات. وقد تكون هذه المكانة مردها إلى الرغبة الدفينة لدى سياسيات المغرب أن يكن مثل " ميركل" في كارزميتها وحضورها القوي في المسرح السياسي العالمي، وقيادتها لبلدها ألمانيا حتى بلغت أعلى مراتب النمو على جميع الأصعدة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي. وكلنا يتذكر وقفة المستشارة الألمانية بجانب اللاجئين السوريين وفتحها حدود بلدها أمامهم للاستقرار، بالمقابل، نجد أن النماذج المغربية التي قدمت في الاستمارة لم تحظ بالمكانة ذاتها لدى المبحوثات. فهل يعكس ذلك انتفاء أي تأثير لهن في الحياة السياسية المغربية وغياب أي دور لهن يمكن الاحتذاء به؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون قلة المعلومات المتوفرة بشأنهن في المشهد السياسي المغربي؟

1-2-المرأة والثقة في المؤسسات السياسية

1-2-1-الثقة في البرلمان

مبيان رقم 36: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في مؤسسة البرلمان

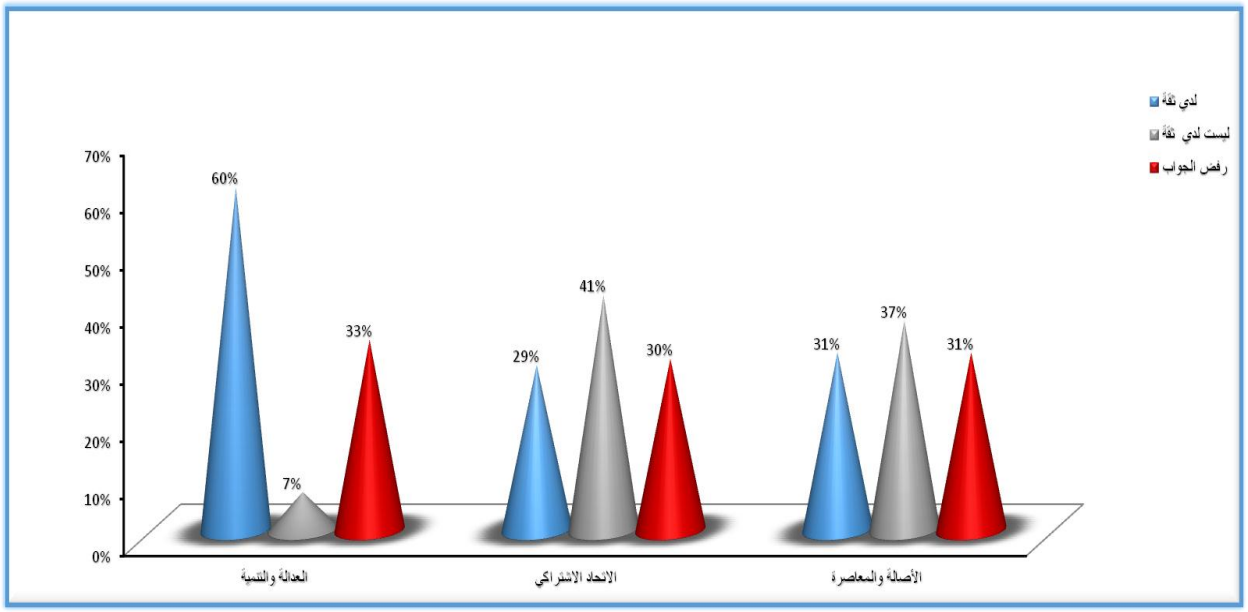

أبانت نتائج البحث الميداني، حسب المبيان رقم 36، أن حزب العدالة والتنمية يحتل المرتبة الأولى، من حيث وضع الثقة في مؤسسة البرلمان، إذ تصل نسبة عضواته اللواتي عبرن عن ذلك إلى (60%)، وهي نسبة جد متقدمة إذا قورنت بنسب باقي الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، حيث نجد أن حزب الأصالة والمعاصرة الذي يوجد في المرتبة الثانية، لا تتعدى نسبته في هذا الاتجاه (31%)، أما حزب الاتحاد الاشتراكي، فيحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، بنسبة لا تتجاوز (29%). وهذا يدل على أن مصدر الثقة في المؤسسة البرلمانية تحددها نسبة المقاعد المحصل عليها داخل هذه المؤسسة. في مقابل ذلك، نجد أن أكبر نسبة من عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي، قد أكدت عدم ثقتها في مؤسسة البرلمان، وذلك بنسبة (31%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(29%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

جدير بالذكر أن نسبا مهمة أخرى، من عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتها في المؤسسة البرلمانية، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي (41%)، ثم تليها نسبة (37%) من

عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، ثم نسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (07%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية. ولعل هذا الرفض دليل قوي على التحفظ وعدم الثقة في هذه المؤسسة البرلمانية، التي تضطلع بوظيفتي التشريع والمراقبة قبل أن تعهد لها توظيف تقييم السياسات العمومية مع دستور سنة 2011.

1-2-2-الثقة في الحكومة

مبيان رقم 37: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في الحكومة

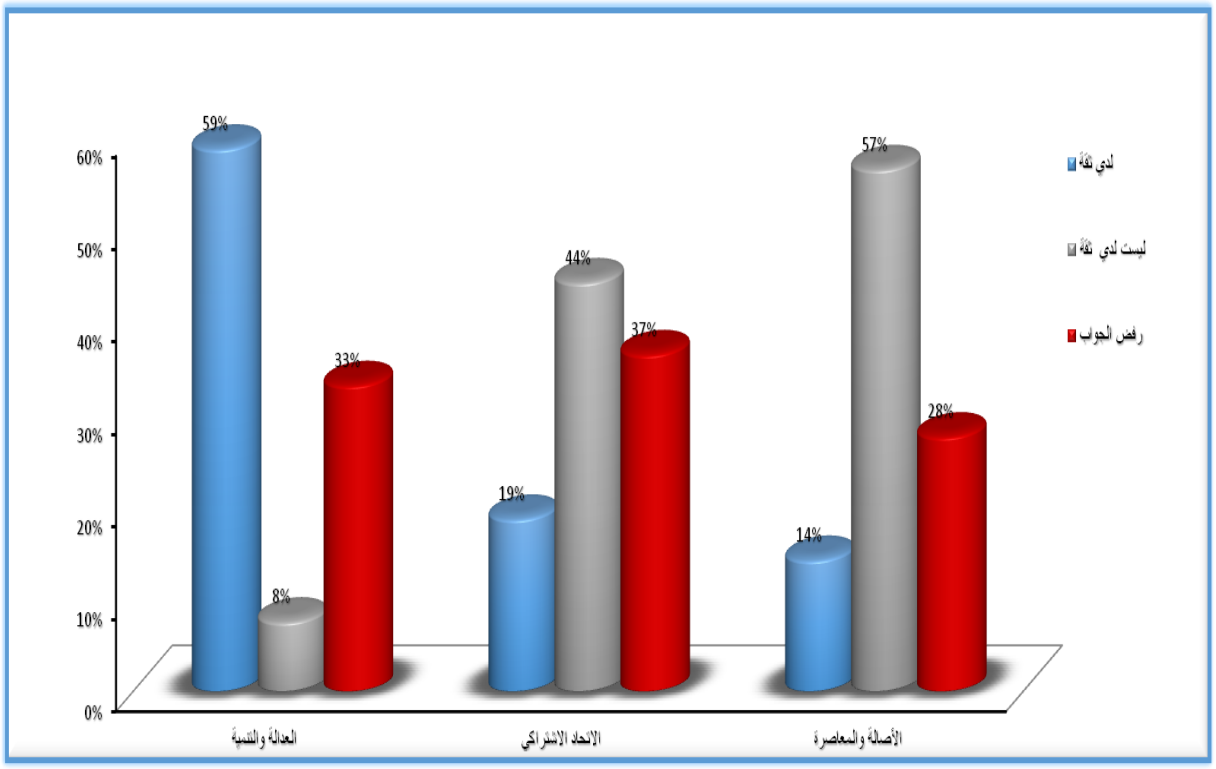

نقرأ من خلال المبيان رقم 37، أن (59%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، قد عبرن عن ثقتهن في المؤسسة الحكومية، وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بنسب باقي الأحزاب السياسية، حيث نجد أن نسبة حزب الاتحاد الاشتراكي لا تتعدى(19%)، أما حزب الأصالة، فيحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، بنسبة لا تتجاوز (14%). بمقابل ذلك، نجد أن أكبر نسبة من عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي، قد أكدت عدم وضع ثقتها في المؤسسة الحكومية، وذلك بنسبة (57%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(44%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

إضافة إلى ذلك، نجد أن نسبا مهمة أخرى، من عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتها في المؤسسة الحكومية، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي (37%)، ثم تليها نسبة (33%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم (28%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة. ولعل هذا الرفض دليل قوي على التحفظ وعدم الثقة في هذه المؤسسة الحكومية.

1-2-3-الثقة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مبيان رقم 38: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

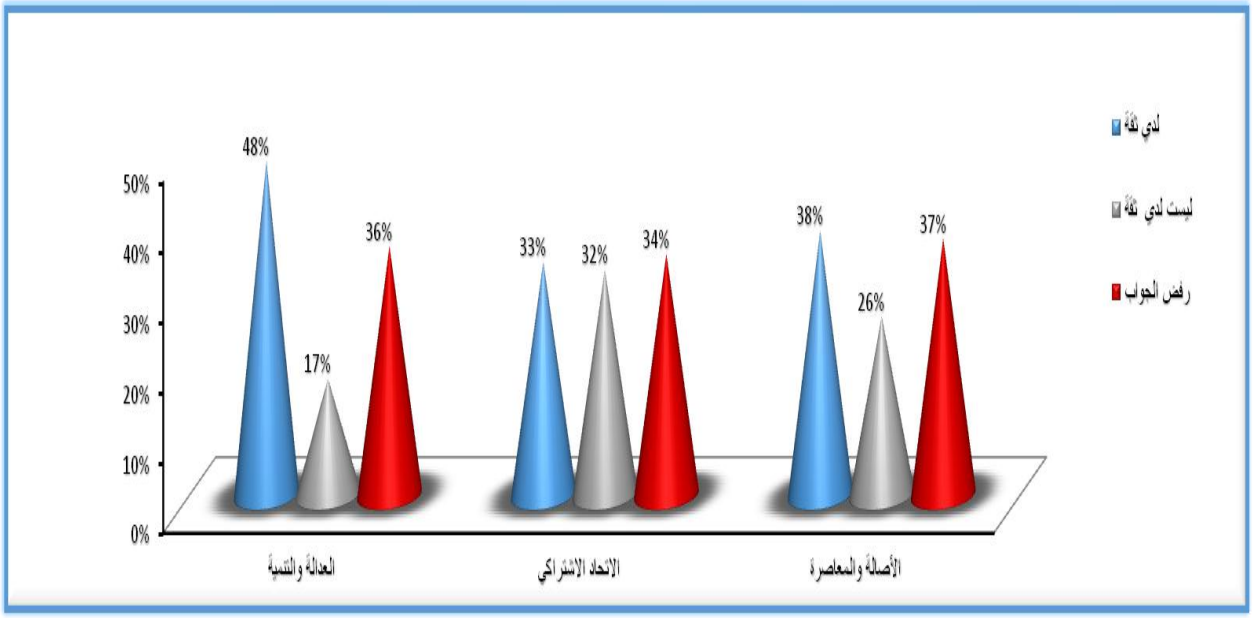

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤسسة استشارية مستقلة. تأسست في 21 فبراير 2011، بمقتضى ظهير ملكي، من قبل الملك محمد السادس، ويضطلع بمهام استشارية لدى الحكومة والبرلمان، حيث يقوم بإبداء الرأي في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، كما يقوم بإبداء الرأي في جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويحلل الظرفية ويتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدولية وانعكاساتها. ويقدم اقتراحات في جميع الميادين وييسر ويدعم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي. هذا إلى جانب

القيام بدراسات وأبحاث في ميادين مرتبطة بممارسة صلاحياته، فما مدى ثقة عضوات الأحزاب السياسية في هذه المؤسسة؟

لقد أبانت نتائج البحث الميداني، حسب المبيان رقم 38، أن حزب العدالة والتنمية يحتل المرتبة الأولى، من حيث وضع الثقة في هذه المؤسسة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، إذ تصل نسبة عضواته اللواتي عبر عن ذلك إلى (48%)، وهي نسبة جد متقدمة إذا قورنت بنسب باقي الأحزاب السياسية، حيث نجد أن حزب الأصالة والمعاصرة الذي يوجد في المرتبة الثانية، لا تتعدى نسبته في هذا الاتجاه (38%)، أما حزب الاتحاد الاشتراكي، فيحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، بنسبة لا تتجاوز (33%).

إلى جانب ذلك، نجد أن نسبا مهمة وجد متقاربة بين صفوف كل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب الأصالة والمعاصرة (41%)، تليها (36%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، وأخيرا (34%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. كما عبرت (32%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، عن عدم ثقتهن في مؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أما نسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، فكانت(26%)، وبنسبة أقل (17%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

يمكن أن نستخلص من خلال هذه النتائج، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باعتباره مؤسسة استشارية مستقلة، لا تحظى بثقة كبيرة من قبل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، وهو ما يدل على انحياز هذه المؤسسة لبعض الجهات النافذة في الدولة، كما قد يدل على أن الآراء التي يقدمها تبقى شكلية، دون أن يكون لها تأثير على أرض الواقع.

1-2-4-الثقة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مبيان رقم 39: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

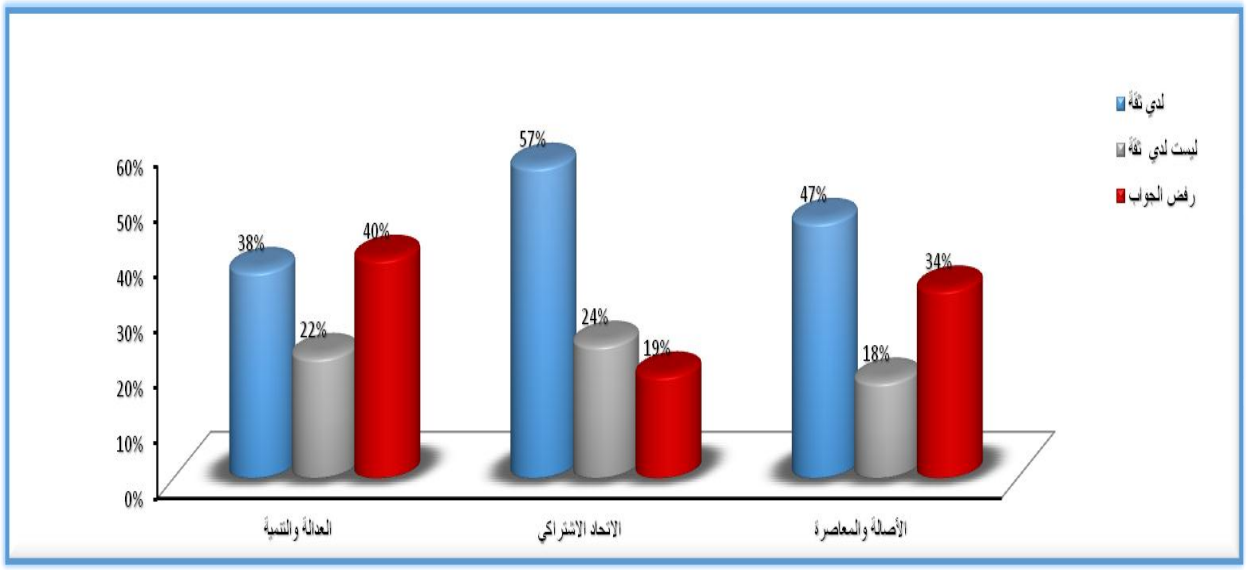

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال[1].

لقد أكدت نتائج البحث الميداني، من خلال المبيان رقم 39، أن الثقة في هذه المؤسسة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، تتباين وتختلف بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن حزب الاتحاد الاشتراكي، يأتي في المرتبة الأولى من حيث الثقة في هذه المؤسسة، وذلك بأكبر نسبة من عضواته (57%)، وهي نسبة جد متقدمة إذا قورنت بنسبتي الحزبين السياسيين الآخرين اللذان شملتهما الدراسة، حيث نجد أن حزب الأصالة والمعاصرة الذي يوجد في المرتبة الثانية، تبلغ نسبته في هذا الاتجاه (47%)، أما حزب العدالة والتنمية، فيحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، بنسبة أقل لا تتجاوز (38%).

ومن جهة أخرى، عبرت (24%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، عن عدم ثقتهن في هذه المؤسسة. أما نسبة عضوات حزب العدالة والتنمية، فقد بلغت (26%)، وبنسبة أقل تمثل (18%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة. كما نجد أن نسبا مهمة بين صفوف كل عضوات الأحزاب

[1]- انظر الفصل 161 من الدستور، ص. 70.

السياسية المدروسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى الثقة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب العدالة والتنمية (40%)، ثم تليها (34%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، ثم أخيرا (19%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه النتائج، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، تحظى بثقة كبيرة فقط من قبل الأحزاب اليسارية والحداثية (الاتحاد الاشتراكي، والأصالة والمعاصرة)، وهو ما يمكن أن نفسره بالجهود المتواضعة والإصلاحات البطيئة لهذه المؤسسة برغم من حجم الإكراهات والتحديات التي يعرفها المجال الحقوقي بالمغرب.

1-2-5-الثقة في المجلس العلمي الأعلى

مبيان رقم 40: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس العلمي الأعلى

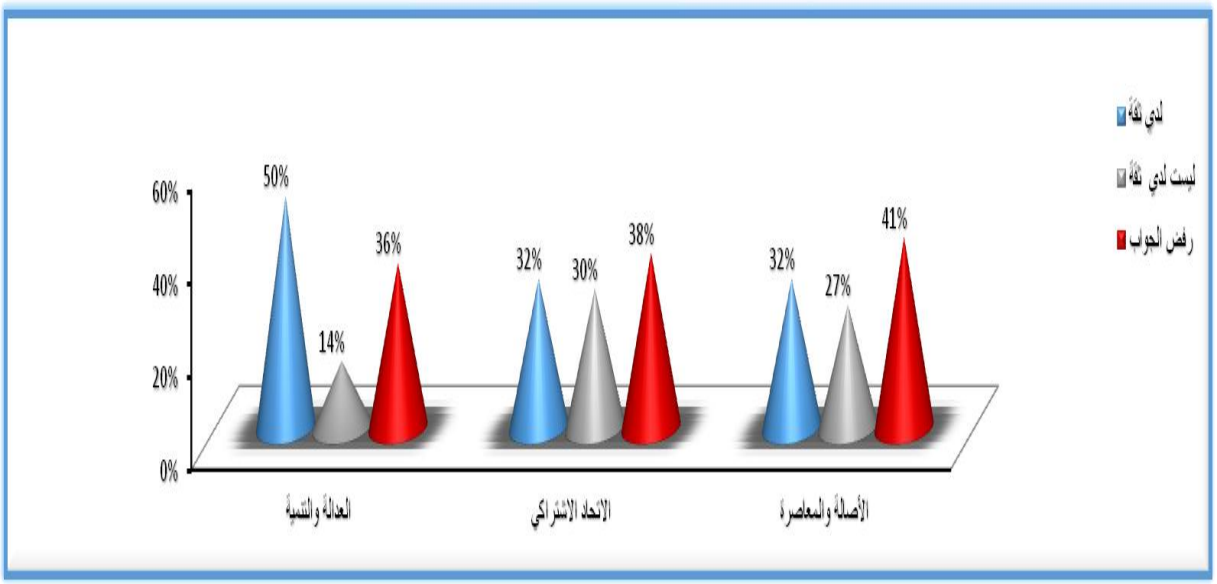

يتضح من خلال المبيان رقم 40، أن أكبر نسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية، قد عبرت عن ثقتها في مؤسسة المجلس الأعلى العلمي، ب(50%)، وهي نسبة جد متقدمة مقارنة بنسب باقي الأحزاب، إذ نجد أن نسبة كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، لا تتعدى (32%). وفي مقابل ذلك، فقد عبرت (30%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، عن عدم ثقتهن في هذه المؤسسة (المجلس الأعلى العلمي)، أما نسبة عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، فكانت (27%)، في حين لم تتجاوز (14%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

وإضافة إلى ذلك، نجد أن نسبا مهمة أخرى، من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتها في مؤسسة المجلس الأعلى العلمي، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب الأصالة والمعاصرة (41%)، تليها (38%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، ثم نسبة (36%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية. ولعل هذا الرفض دليل قوي على التحفظ وعدم الثقة في هذه المؤسسة.

1-2-6-الثقة في مؤسسة إمارة المؤمنين

مبيان رقم 41: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في مؤسسة إمارة المؤمنين

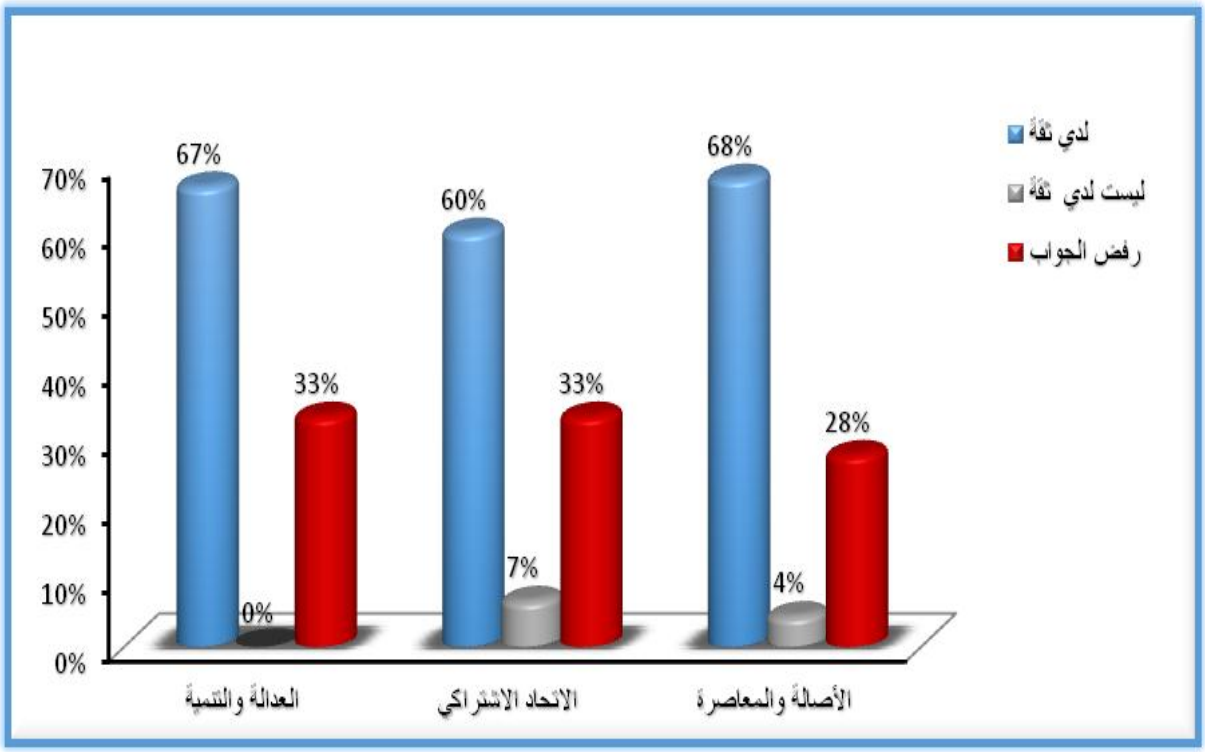

أجمعت الغالبية القصوى من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملها البحث (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، على ثقتها في مؤسسة إمارة المؤمنين، حيث يأتي حزب الأصالة والمعاصرة في المرتبة الأولى، بنسبة (68%)، يليه حزب العدالة والتنمية، بنسبة تمثل (67%)، ثم حزب الاتحاد الاشتراكي بنسبة (60%).

وبالرغم من حساسية الموضوع، فقد عبرت نسبة (07%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(04%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، عن عدم ثقتها في مؤسسة إمارة المؤمنين. وبالطبع فهذه التمثلات ما هي إلا نتيجة لجملة من التناقضات التي تطبع هذه المؤسسة. وما يعزز ذلك، أن نسبا مهمة

أخرى، من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد رفضت أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتها في مؤسسة إمارة المؤمنين، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية (33%)، ثم نسبة (28%) بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة. وأكيد أن هذا الرفض يضمر التحفظ وعدم الثقة في هذه المؤسسة، كما يضمر الخوف من إبداء الرأي بهذا الخصوص.

1-2-7-الثقة في الأحزاب السياسية

مبيان رقم 42: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها

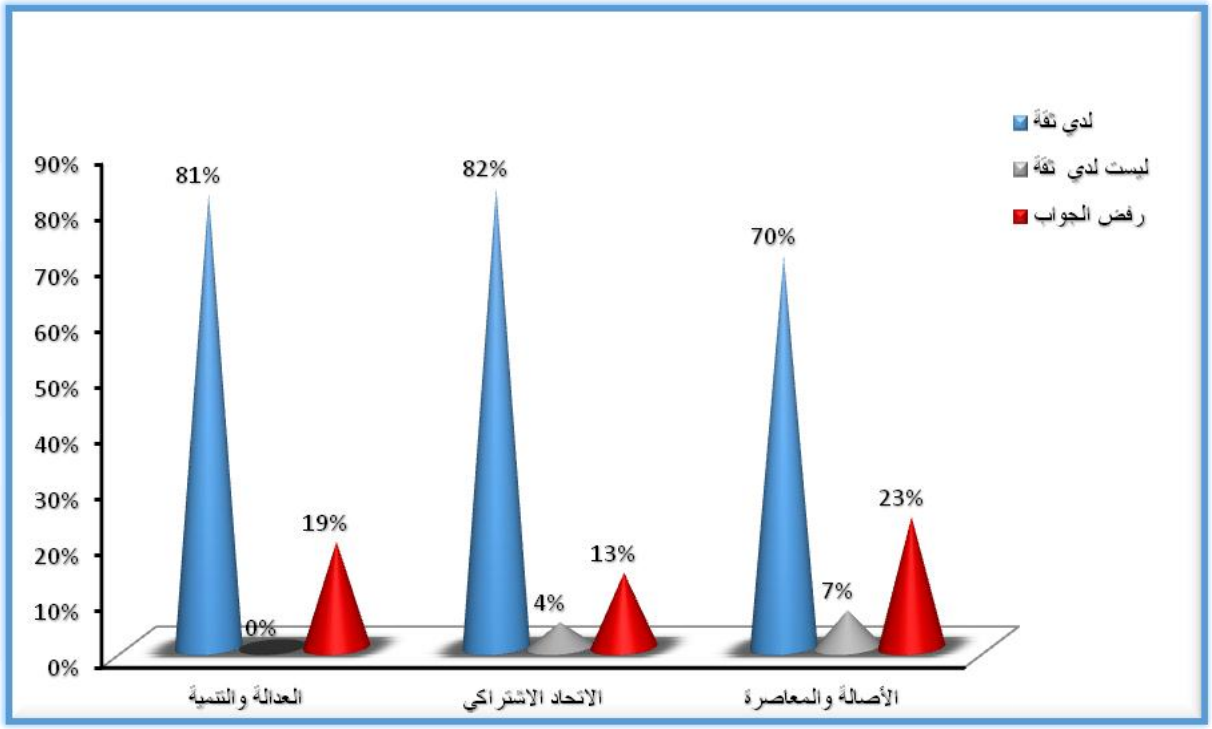

أبانت نتائج البحث الميداني، مثلما يوضح ذلك المبيان رقم 42، أن الغالبية القصوى من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، أجمعت على ثقتها في المؤسسات الحزبية التي تنتمي إليها، حيث يأتي حزب الاتحاد الاشتراكي، في المرتبة الأولى، بنسبة (82%)، يليه حزب العدالة والتنمية، بنسبة تمثل (81%)، ثم حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة (70%). هذا في حين، عبرت نسبة (07%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(04%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، عن عدم الثقة في

المؤسسة التي ينتمين إليها، وهو ما يدل على عدم اقتناع فئة معينة من العضوات بمبادئ وجدية الحزب الذي ينتمين إليه.

وما يعزز ذلك، أن نسبا مهمة أخرى، من عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد رفضن أساسا الجواب عن هذا السؤال الذي يخص التعرف على مدى ثقتهن في المؤسسة الحزبية التي ينتمين إليها، حيث بلغت نسبة هذا الرفض بين صفوف عضوات حزب الأصالة والمعاصرة إلى (23%)، ثم تليها (19%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم (13%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. ولعل هذا الرفض دليل قوي عن التحفظ وعدم الثقة في المؤسسات الحزبية التي ينتمين إليها.

1-2-8-توقعات مستقبل دور المرأة في الحياة السياسية

مبيان رقم 43: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال توقعهن لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا

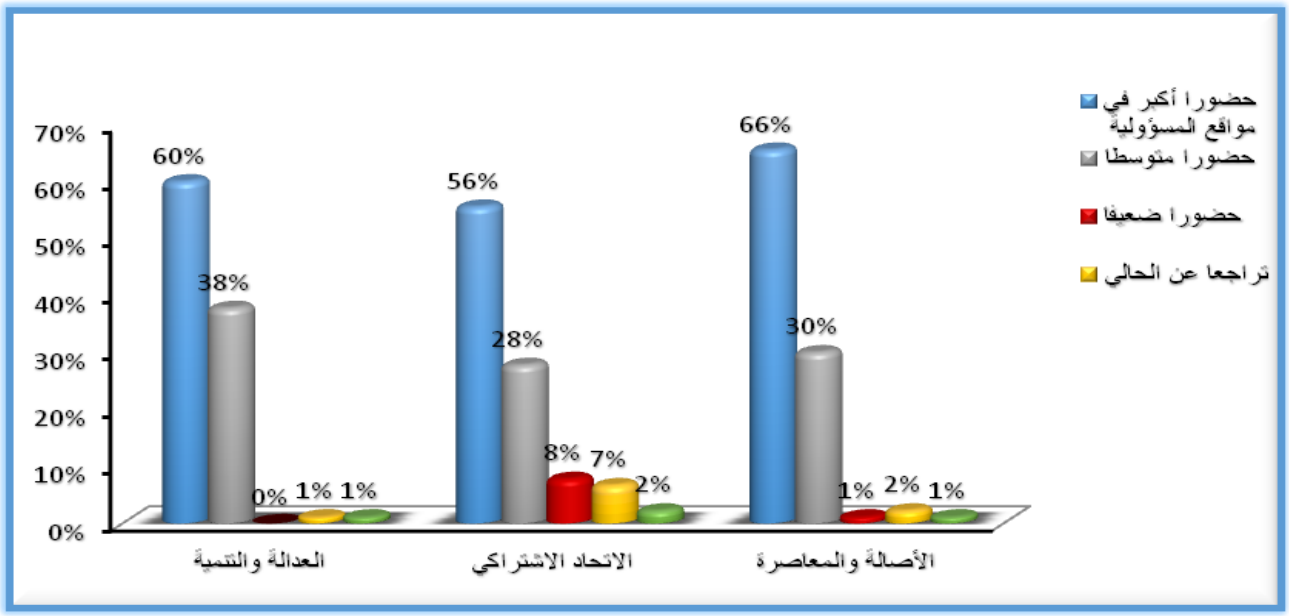

أبانت نتائج البحث الميداني، كما هو موضح في المبيان رقم 43، أن الغالبية القصوى من عضوات كل الأحزاب السياسية تتوقع حضورا أكبر للمرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا، إذ عبرت عن ذلك (66%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(60%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم (56%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. كما أبانت نتائج الدراسة، على أن (38%) من

عضوات حزب العدالة والتنمية، و(30%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(28%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، يتوقعن حضورا متوسطا لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا.

جدول رقم 8: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال توقعهن لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا

		ما توقعك لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا؟										المجموع
		ليس لدي رأي		تراجعا عن الحالي		حضورا ضعيفا		حضورا متوسطا		حضورا أكبر في مواقع المسؤولية		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أحزب	العدالة والتنمية	1	1%	1	1%	0	0%	34	38%	54	60%	90
	الاتحاد الاشتراكي	2	2%	6	7%	7	8%	25	28%	50	56%	90
	الأصالة والمعاصرة	1	1%	2	2%	1	1%	27	30%	59	66%	90
المجموع		4	4%	9	10%	8	9%	86	96%	163	181%	270

المصدر: بحث ميداني

أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية التي تتوقع حضورا ضعيفا للمرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا، فنجدها تحضر حسب الجدول أعلاه فقط بين صفوف عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بنسبة (08%) وبين عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة جد ضعيفة لا تتجاوز (01%).

أخير، يمكن القول، إن هذه النتائج تكشف عن التطلعات والطموحات الكبيرة التي تنشدها المرأة من خلال تواجدها داخل الأحزاب السياسية، كما تعكس مدى نمو وعيها بحقوقها وقدراتها وكفاءاتها، بالنظر للتطور الملحوظ الذي عرفته وضعية المرأة في السنين الأخيرة، حيث أصبحت تعي أهمية ممارستها للسياسة والانخراط في صفوف الكيانات السياسية المتواجدة كشكل من أشكال الارتقاء في المجتمع والبرهنة على القدرات التي أضحت تمتلكها في إحداث تغيير في الممارسة السياسية بالمغرب، ولو أن تبوأ مواقع متقدمة في المسؤولية وصياغة القرار الحزبي مازالت تنتظره خطوات كبيرة من طرف الهيئات المسؤولة عن

تسيير الأحزاب، إذ لم يعد مسموحا البتة أن يكون التواجد السياسي للمرأة ضعيفا وغير مؤثر في مجريات الحياة السياسية ببلدنا.

2- المرأة والتمييز الجنساني في مواقع المسؤولية

2-1- الفروقات الفردية في العمل الحزبي

مبيان رقم 44: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال رأيهن بخصوص إمكانية وجود فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل أحزابهن السياسية

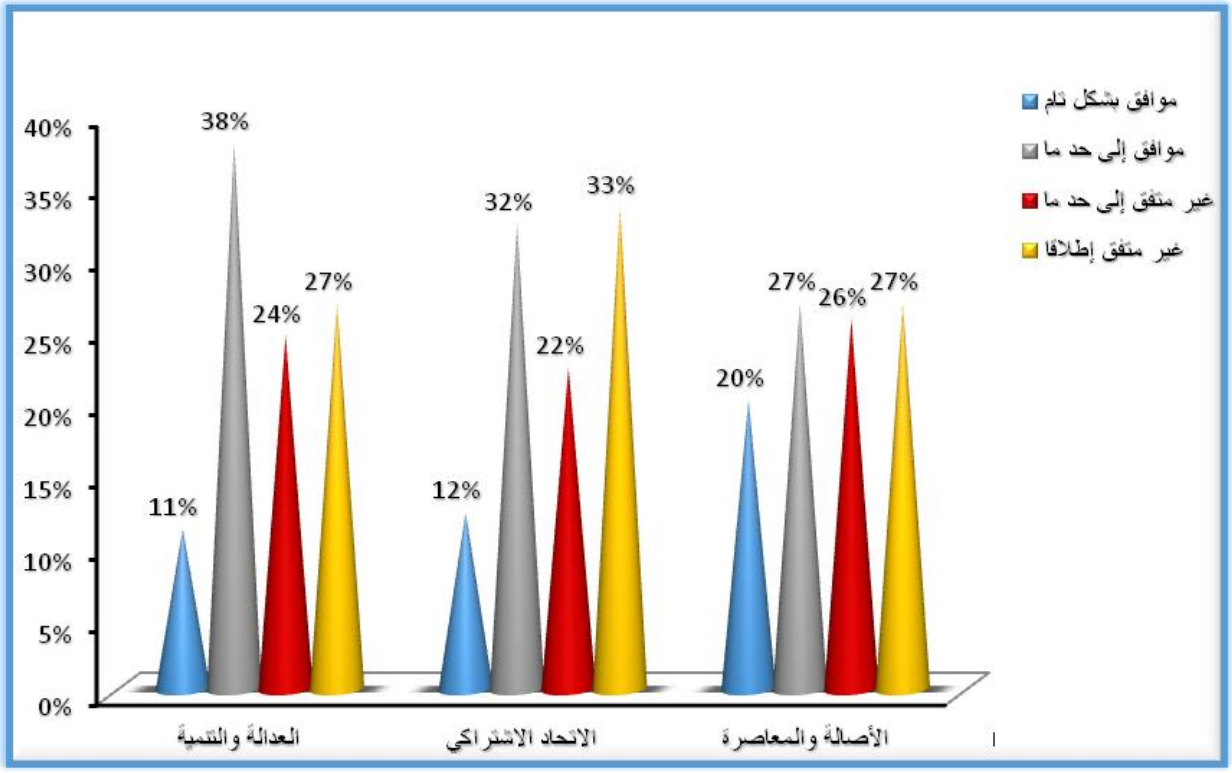

كما هو موضح في المبيان رقم 44، أن آراء عضوات الأحزاب السياسية الثلاث، بخصوص إمكان وجود فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل أحزابهن السياسية، جاءت متنوعة ومختلفة، كما تتباين من حيث نسبها بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بما يمثل (33%)، لا توافق إطلاقا على إمكان وجود أي فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل حزبهن السياسي، وهو الرأي نفسه، الذي عبرت عنه (27%)، من عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية.

أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية، التي عبرت عن عدم موافقتها النسبية (غير متفق إلى حد ما) على ذلك، فقد بلغت (26%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(24%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم (22%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. بمقابل ذلك، نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (20%)، قد وافقت بشكل تام على وجود فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل حزبهن السياسي، وهو الرأي ذاته عند (12%)، من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(11%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

هذا؛ كما نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية، بما يمثل (38%)، قد عبرت عن موافقتها النسبية (موافق إلى حد ما) على وجود فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل حزبهن السياسي، وهو ما عبرت عنه (32%)، من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(27%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

2-2-العواطف في اتخاذ القرار السياسي

مبيان رقم 45: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال رأيهن بخصوص ما يقال عن المرأة بأنها تكون أكثر عاطفية من الرجل في عملية اتخاذها القرار

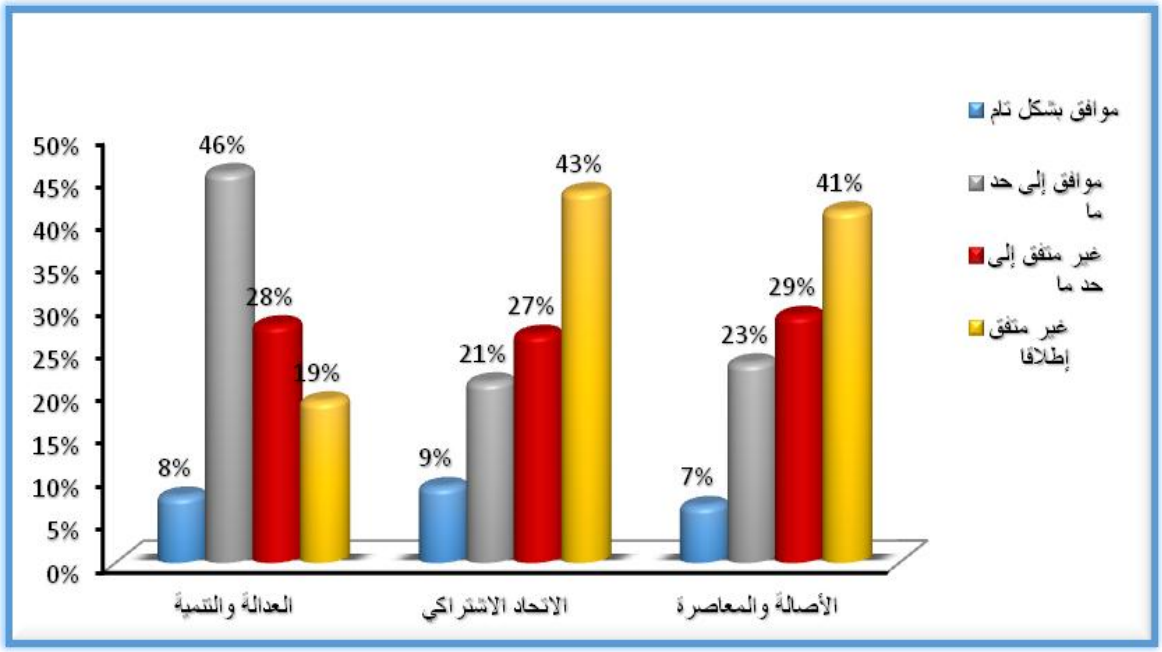

حسب المبيان رقم 45، فإن آراء عضوات الأحزاب السياسية التي شملها البحث، بخصوص ما يقال عن كون المرأة تكون أكثر عاطفية من الرجل في عملية اتخاذها القرار، جاءت متنوعة ومختلفة، كما تتباين من حيث نسبها بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بما يمثل (43%)، لا توافق إطلاقا على هذا الرأي، وهو ما عبرت (41%)، من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(19%) من عضوات حزب العدالة والتنمية. أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية، التي عبرت عن عدم موافقتها النسبية (غير متفق إلى حد ما) في هذا الاتجاه، فقد بلغت نسبة (29%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(28%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم نسبة (27%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي. وهذا ما يفسر إرتفاع نسبة الوعيلدى النساء بقدرتهن على المساهمة بفعالية وجدية في تسيير الشأن العام بمختلف مجالاته.

وفي مقابل ذلك، نجد أن (09%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، قد وافقن بشكل تام على هذا الرأي، وهو ما أكدته (08%)، من عضوات حزب العدالة والتنمية، و(07%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة. كما نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية، بما يمثل (46%)، قد عبرت عن موافقتها النسبية (موافق إلى حد ما) على هذا الرأي، وهو الرأي ذاته لدى (23%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(21%) بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

2-3-فاعلية اتخاذ القرار بين الرجل والمرأة

مبيان رقم 46: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال آرائهن بخصوص ما يسود وسط العديد من المناضلين والمناضلات بأن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل.

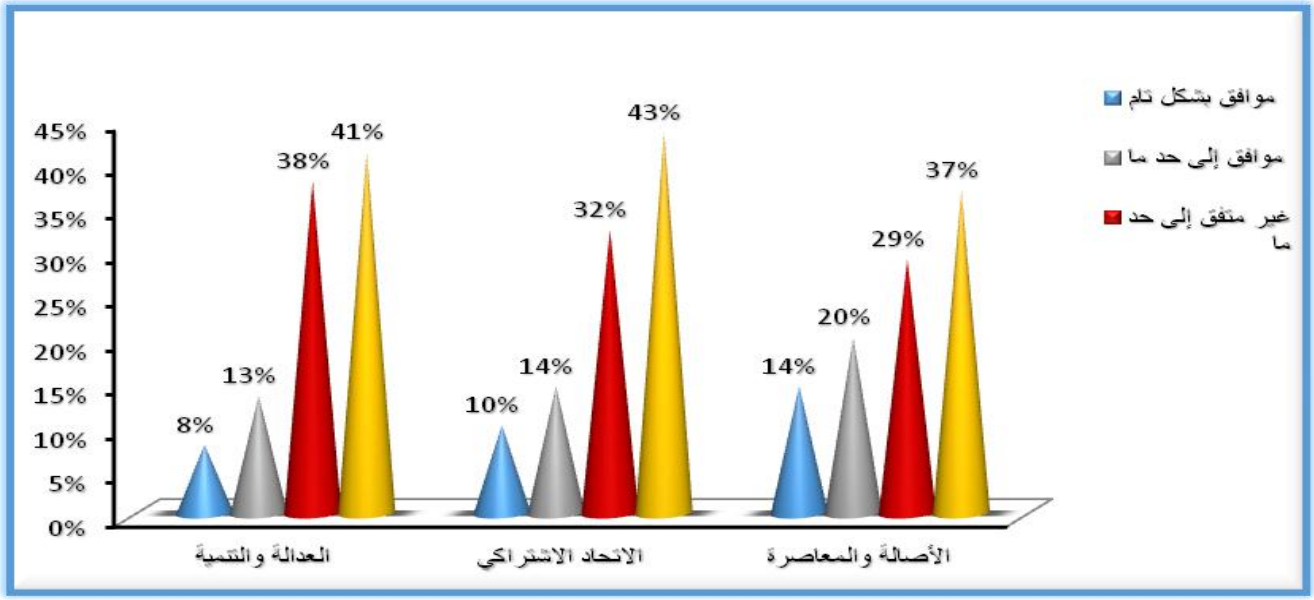

يؤكد المبيان، التوجه نفسه عند كل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، (الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية)، بخصوص مواقفهما من الرأي السائد وسط العديد من المناضلين والمناضلات، والقائل بأن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل. حيث نجد أن أكبر نسبة من عضوات كل الأحزاب السياسية لا توافق إطلاقا على ذلك، إذ يأتي حزب الاتحاد الاشتراكي في المرتبة الأولى من هذه النسبة، بـ (43%)، يليه حزب العدالة والتنمية، بنسبة (41%)، ثم حزب الأصالة والمعاصرة، بنسبة (37%). أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية، التي عبرت عن عدم موافقتها النسبية (غير متفق إلى حد ما) في هذا الاتجاه، فقد بلغت نسبة (38%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، و(32%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، ثم (28%) بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة.

في مقابل ذلك، نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (14%)، قد وافقت بشكل تام على هذا الرأي القائل بأن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل، وهو الرأي ذاته الذي عبرت عنه (10%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و (08%) من عضوات حزب العدالة والتنمية. كما نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (20%)، قد عبرن عن موافقتهن النسبية على الرأي القائل بأن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل، وهو والرأي عينه، الذي عبرت عنه (14%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(13%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

تكشف هذه المعطيات الإحصائية عن معطى هام، يتمثل في استبطان المرأة لمواقف تعتبرها أقل حزما من الرجل في عملية اتخاذ القرار داخل الأحزاب، وهي مواقف تتماشى والموروث الاجتماعي والثقافي الذي يقلل من فرص تبوأ المرأة لمراكز متقدمة في صيرورة اتخاذ القرار الحزبي، ويكرس سيادة عقلية ذكورية مازالت ترى في المرأة كائنا قاصرا عن ممارسة دورها في الارتقاء بالحياة السياسية ببلدنا، وهذا العنصر من بين أهم العوائق التي تحول دون بلوغ المرأة لمراكز اتخاذ القراريتطلب من المرأة بدل مزيد من الجهود إزاء ذاتها أولا وإزاء إزاحة كل القوالب الجاهزة التي تحصرها في دائرة الكائن الضعيف العاطفي غير المؤهل لممارسة فعل سياسي ناضج واعي بذاته على قدم المساواة مع الرجل.

2-3-صعوبة التخلص من الهيمنة الذكورية

مبيان رقم 47: مواقف عضوات الأحزاب السياسية من الرأي السائد كون أن المرأة تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية بالرغم من تمكنها من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية

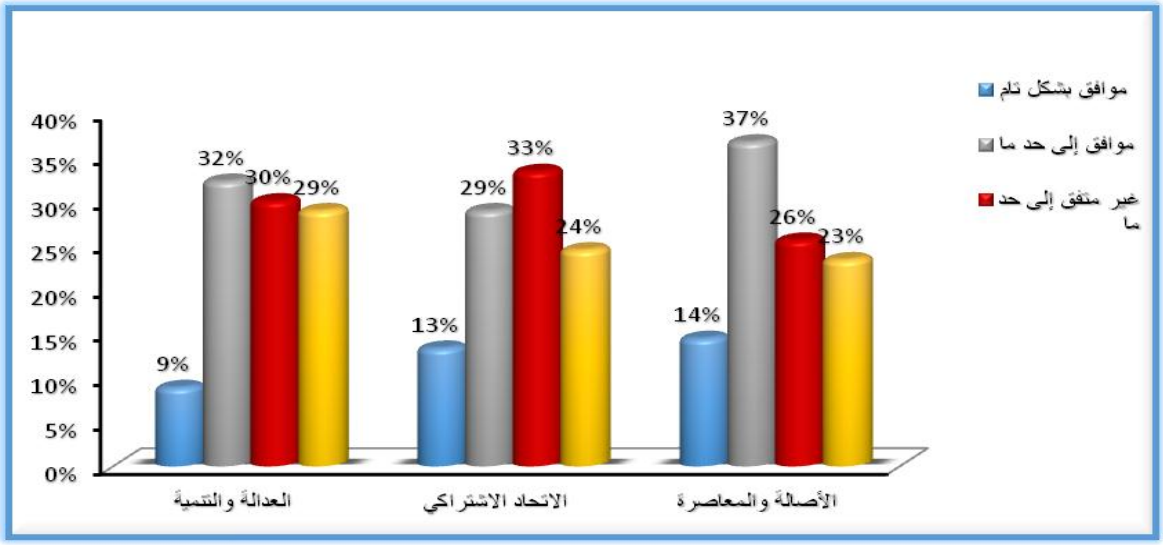

يوضح المبيان رقم 47، أن آراء ومواقف عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، بخصوص الرأي السائد حول أن المرأة تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية بالرغم من تمكنها من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية، جاءت متنوعة ومختلفة، كما تتباين من حيث نسبها بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن (29%) من عضوات حزب العدالة والتنمية لا توافق إطلاقا على هذا الرأي، وهو ما عبرت عنه (24%)، من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(23%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة.

أما عضوات الأحزاب السياسية، اللواتي عبرن عن عدم موافقتهن النسبية (غير متفق إلى حد ما) في هذا الاتجاه، فقد بلغت (33%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(30%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، ثم (26%)، بالنسبة إلى عضوات الأصالة والمعاصرة.

في مقابل ذلك، نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (14%)، قد وافقت بشكل تام على الرأي السائد حول أن المرأة تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية بالرغم من تمكنها من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية، وهو نفس الرأي الذي عبرت عنه نسبة (13%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، ونسبة (09%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

كما نجد أن أكبر نسبة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (37%)، قد عبرن عن موافقتهن النسبية (موافق إلى حد ما) على الرأي الذي يفيد أن المرأة تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية بالرغم من تمكنها من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية، وهو ما عبرت عنه (32%)، بالنسبة من عضوات حزب العدالة والتنمية، و(29%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

ولاغرابة في ذلك، إذا ما علمنا أنه رغم وجود قوانين تنص على أحقية المرأة في ممارسة دورها السياسي كاملا، وأحقيتها في المشاركة في اتخاذ القرار من موقع الند للرجل، فما زالت العقلية الذكورية تسيج وجود المرأة وتمنعها من الارتقاء التنظيمي داخل أحزاب العينة للوصول إلى مناصب المسؤولية الحزبية، رغم وجود بعض التباين على هذا الصعيد، ولو أنه يبقى تباينا طفيفا(37% و32% و29%)، إذ تشترك نساء الأحزاب الثلاثة في اعتبار المرأة، حتى وإن تدرجت في الهياكل التنظيمية وتحملت جزءا من المسؤولية الحزبية، تظل رهينة الرجل.

2-4- مكانة المرأة في صنع القرار الحزبي

مبيان رقم 48: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مكانة المرأة في صناعة القـرار

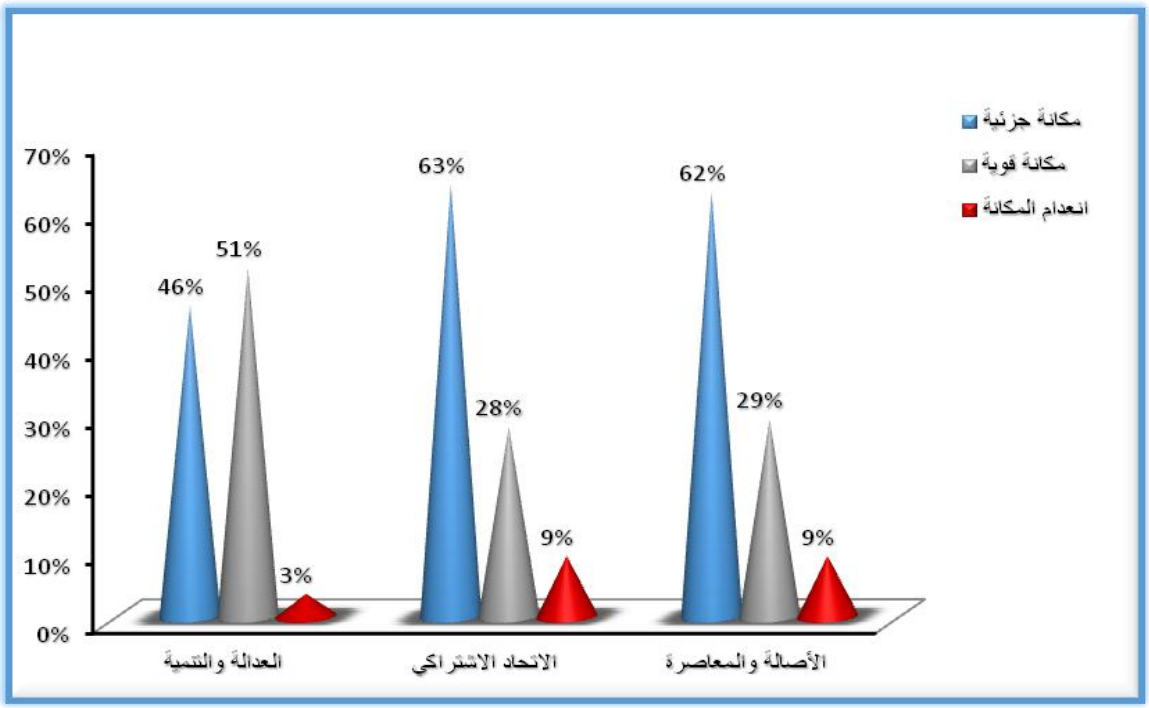

تكشف المقارنة بين الأحزاب السياسية التي شملها البحث الميداني أن حزب العدالة والتنمية يأتي في المرتبة الأولى من حيث مكانة المرأة في صناعة القرار السياسي، وذلك بنسبة تبلغ (51%)، ثم يليه حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة (29%). أما حزب الاتحاد الاشتراكي، فيأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (28%). في مقابل ذلك، نجد أن ما يميز كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، فيما يخص تحديد مكانة المرأة في صناعة القرار السياسي، هو أن أكبر نسبة بين عضواتهما –في هذا الاتجاه– أكدت المكانة الجزئية والمتواضعة للمرأة في صناعة القرار السياسي، حيث تصل نسبة عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي إلى(63%)، بينما تبلغ هذه النسبة في صفوف عضوات حزب الأصالة والمعاصرة (51%)، في حين تمثل (46%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن نسبا معينة أخرى لا تقل دلالة، من عضوات كل الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، قد أكدت انعدام مكانة المرأة في صناعة القرار السياسي، حيث بلغت هذه النسبة بين صفوف عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي (09%)، وبنسبة أقل لا تتجاوز (03%)، بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

تسمح لنا قراءة النتائج الرقمية المتوفرة بين أيدينا بالقول، إن الإيمان بأهمية المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في صنع القرار السياسي متباينة جدا بين حزب العدالة والتنمية وحزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، وهذا ما يكشف عن مفارقة مهمة، إذ أن الأمر يتعلق بحزبين درجا على اعتبار مسألة المرأة ودورها في العمل السياسي مسألة محورية في برامجهما، وخاضا من أجل ذلك معارك سياسية كبيرة، وكثيرا ما اتخذا من المساواة شعارا لهما، إلا أن المعطيات الإحصائية المحصل عليها ذات الصلة بهذا المحور تكشف عكس ذلك.

2-5- الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار

مبيان رقم 49: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أهم الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار

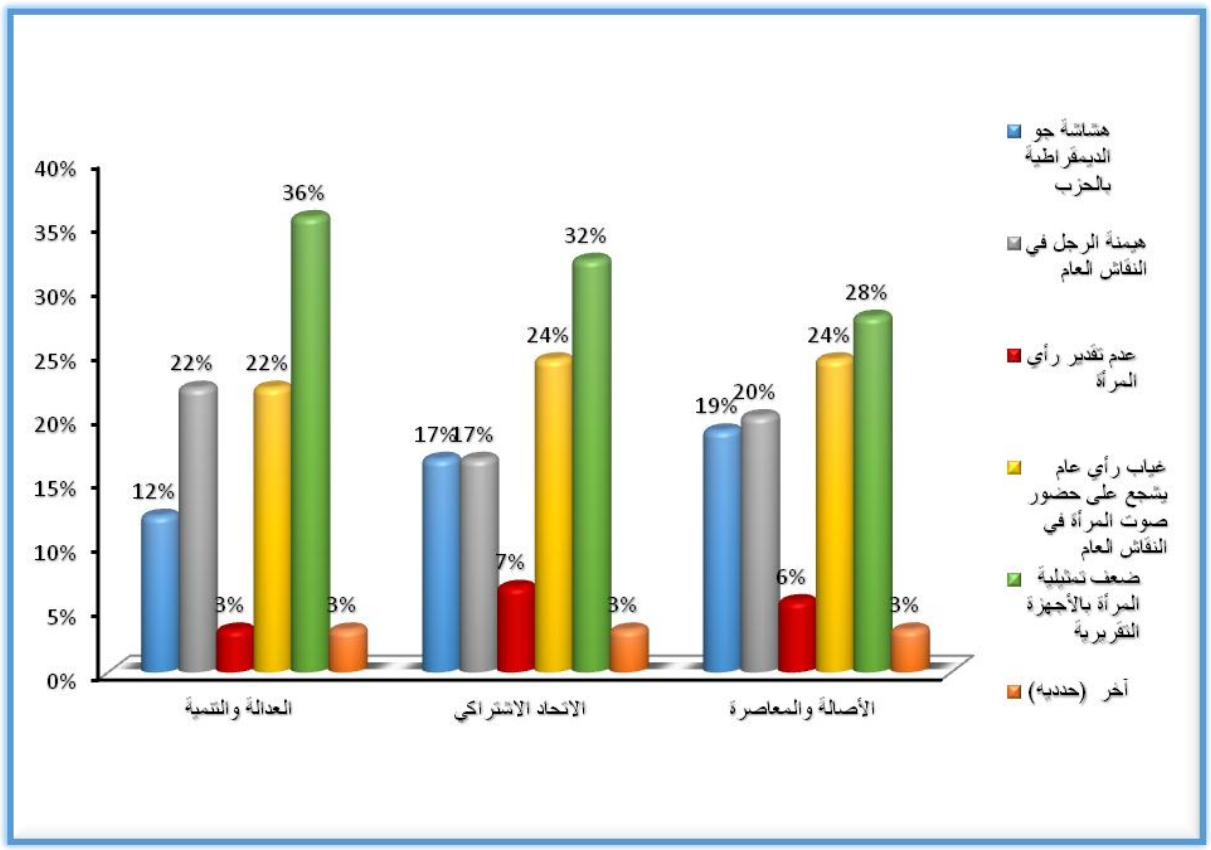

لعل من الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار، بناء على معطيات المبيان أعلاه، أن غالبية عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها الدراسة، تجمع على أن أهم سبب يحد من المشاركة في صنع القرار، يتعلق بضعف تمثيلية المرأة بالأجهزة التقريرية، حيث يأتي حزب العدالة والتنمية في المرتبة الأولى، ب(36%)، يليه حزب الاتحاد الاشتراكي، ب(32%)، ثم حزب الأصالة والمعاصرة، ب (28%). وإلى جانب ذلك، نجد أن ثاني أهم سبب يحد من مشاركة المرأة في صنع القرار، حسب ما أدلت به عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، هو غياب رأي عام يشجع على حضور صوت المرأة في النقاش العام، وهو ما أكدته (24%) من عضوات حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، ونسبة (22%)، بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

وعند مقارنة باقي النتائج الأخرى، نجدها تكشف نفس التوجه، حيث نجد أن نسبا مختلفة وشبه متكافئة بين صفوف كل عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، صرحت بأنه من أهم الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار، ما يتعلق بهيمنة الرجل في النقاش العام، هشاشة جو الديمقراطية بالحزب، عدم تقدير المرأة، بالإضافة إلى أسباب أخرى غير محددة.

3- المرأة واستراتيجيات اتخاذ القرار في التنظيمات الحزبية

3-1-مدى مساهمة المرأة في صنع القرار

مبيان رقم 50: مواقف عضوات الأحزاب السياسية حول مساهمة المرأة في القرارات المتوسطة المدى والآنية و في القرارات الاستراتيجية

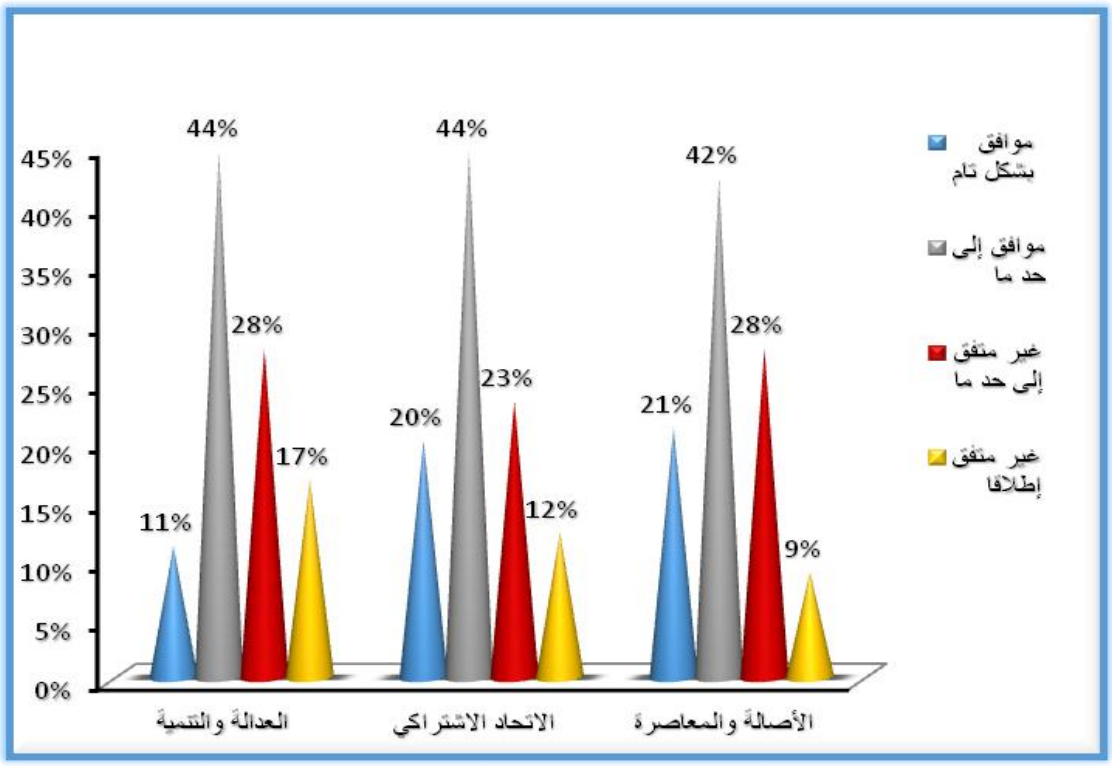

تؤكد نتائج البحث الميداني، كما في المبيان رقم 50، أن مواقف عضوات الأحزاب السياسية الثلاثة، المتصلة بمساهمة المرأة في القرارات المتوسطة المدى والآنية دون المساهمة في القرارات الاستراتيجية، جاءت متنوعة ومختلفة، كما تتباين من حيث نسبها بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن (17%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، لا توافق إطلاقا على هذا الرأي، وهو الموقف نفسه الذي عبرت عنه (12%)، من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(09%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة.

أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية، التي عبرت عن عدم موافقتها النسبية (غير متفق إلى حد ما)، في هذا الاتجاه، فقد بلغت (28%) بالنسبة إلى كل من عضوات حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، و(23%)، بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية. وفي مقابل ذلك، نجد أن نسبة كبيرة من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، بما يمثل (21%)، وافقت بشكل تام على هذا الرأي ، وهو موقف (20%)، من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(11%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

يضاف إلى ما سبق ذكره، أن أكبر نسبة من عضوات كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية، بما يمثل (44%)، قد عبرت عن موافقتها النسبية (موافق إلى حد ما) على ما يلاحظ بخصوص أن مساهمة المرأة تتحدد في القرارات المتوسطة المدى والآنية دون المساهمة في القرارات الاستراتيجية، وهو الموقف نفسه الذي عبرت عنه (42%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة. الشيء الذي يقودنا إلى استخلاص أن المرأة في الأحزاب الثلاث ما زالت بعيدة عن المساهمة في صنع القرارات الكبرى والاستراتيجية، كما تكشف أيضا أن حديث هذه الأحزاب عن المرأة ومكانتها تشوبه العديد من النواقص، إذ لا معنى لذلك في ظل تغييبها الكبير عن ممارسة دورها كاملا بدء من الانخراط، مرورا بالتدرج في كافة تنظيمات الحزب، وصولا إلى المساهمة في رسم استراتيجيات وقرارات الحزب، دون ذلك ستظل شعارات المساواة والمناصفة مجرد شعارات جوفاء لا معنى لها، وسيستمر وجود المرأة داخل هذه الأحزاب فقط من أجل تأثيث المواقع الحزبية لا غير، رغم المسار الذي قطعه المغرب على مستوى حقوق المرأة، ورغم دينامية التحول الاجتماعي والثقافي التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة.

وعلى ما يبدو، فهذا التحول لم يصاحب بتحولات ثقافية وقيمية موازية تشمل بنية التنظيمات السياسية المعنية بالشكل الذي يتيح للمنخرطين والمنخرطات تمثلا حقيقيا لقضية المساواة والمناصفة بين كلا الجنسين على مستوى المشاركة في العملية السياسية، من خلال إشراك النساء بشكل حقيقي في صيرورة اتخاذ القرار داخل أحزابهن، وإتاحة الفرصة أمامهن للمساهمة في قيادة التغيير وترسيخ نموذج مجتمعي ديموقراطي يؤسس لبنيات وتنظيمات سياسية تمتح من الحداثة أكثر مما تنهل من بنيات تقليدية لاترى في الحضور السياسي للمرأة إلا مجرد حضور صوري لتأثيث الهيئات المسيرة للأحزاب.

3-2-الأحزاب والاستقلالية السياسية

مبيان رقم 51: مواقف عضوات الأحزاب السياسية من الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار، وهل يمكن أن تشكل مساهمة المرأة تصحيحا لهذا المسار؟

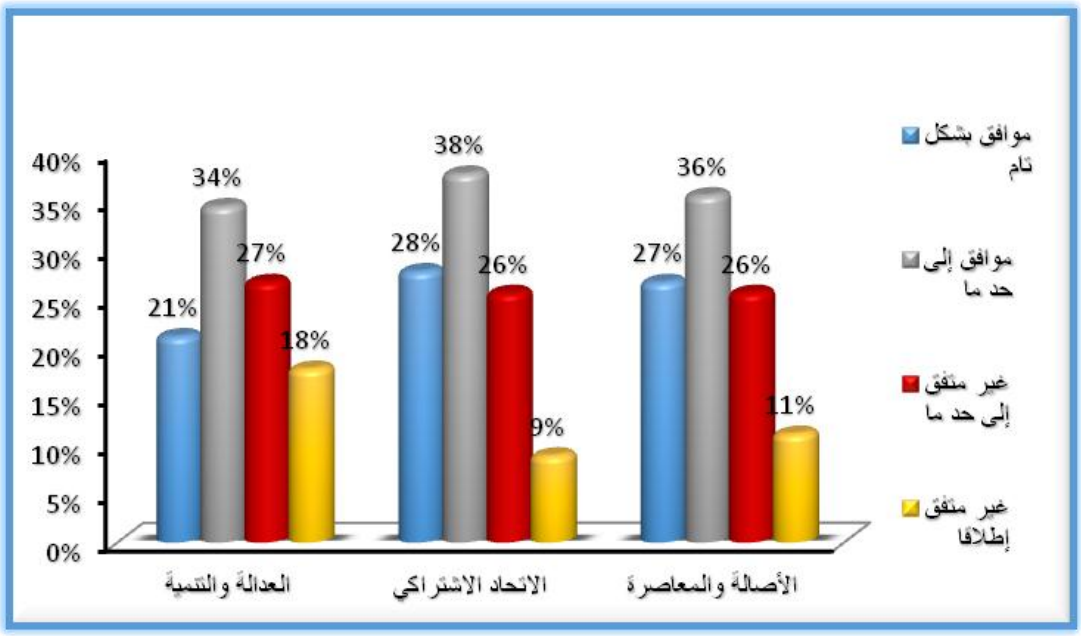

يوضح المبيان أعلاه، أن مواقف عضوات الأحزاب السياسية التي شملتها البحث، بخصوص الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار، جاءت متنوعة ومختلفة، كما تتباينت، من حيث نسبها بين عضوات حزب وآخر، إذ نجد أن (18%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، لا توافق إطلاقا على الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار، وهو موقف (11%)، من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(09%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي.

أما نسبة عضوات الأحزاب السياسية التي عبرت عن عدم موافقتها النسبية (غير متفق إلى حد ما) في هذا الاتجاه، فقد بلغت (27%) من عضوات حزب العدالة والتنمية، و(26%) بالنسبة إلى عضوات كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة. بالمقابل، نجد أن نسبا كبيرة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، بما يمثل (28%)، قد وافقت بشكل تام على هذا الرأي، وهو موقف (27%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(21%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

يضاف إلى ما تقدم، أن أكبر نسبة من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، تمثل (38%)، قد عبرت عن موافقتها النسبية (موافق إلى حد ما) على الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار، وهو ما عبرت عنه (36%)، بالنسبة إلى عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(34%) بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

عموماً، تكشف المعطيات الاحصائية التي أوردناها آنفا حول مسألة استقلالية القرار الحزبي من عدمه، تقارب أجوبة عضوات الأحزاب الثلاث(18%09-%11-%)، وحتى باقي الأرقام الواردة نجدها متقاربة في اعتبار أن الأحزاب السياسية تفتقد الاستقلالية أثناء اتخاذ قراراتها السياسية، وخاصة تلك التي ترتبط بما هو استراتيجي من قبيل المشاركة في تسيير الشأن العام من موقع المسؤولية على سبيل المثال. وهي من بين المعضلات التي يتميز بها المشهد السياسي حاليا ببلدنا حسب ما يلاحظه المتتبعون والباحثون. ويكفي فقط العودة إلى فترة تشكيل الحكومة بعد انتخابات 2016 ووضعية الجمود التي استمرت لشهور عدة قبل أن تخرج إلى لوجود بعد تكليف شخصية سياسية أخرى من الحزب الفائز في الانتخابات (العدالة والتنمية). ولأن هذا الأمر قد تختلف بشأنه القراءات بين من يعتبر أن وضعية الجمود كانت مقصودة ومفتعلة، وبين من يقول أن الشخصية المكلفة من طرف الملك بتشكيل الحكومة عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في ذلك، وفي حالة العجز عن القيام بتلك المهمة عليها أن ترجع مسألة تشكيل الحكومة إلى من له الأحقية القانونية في التعيين حسب مقتضيات دستور 2011، أي الملك.

3-3- المرأة وخيارات الاستقلالية وبناء الذات في الحياة السياسية

مبيان رقم 52: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال العوامل التي يرينها كفيلة بتحقيق استقلالية القرار السياسي-"سؤال موجه فقط للعضوات اللواتي أجبن بالموافقة في السؤال السابق.

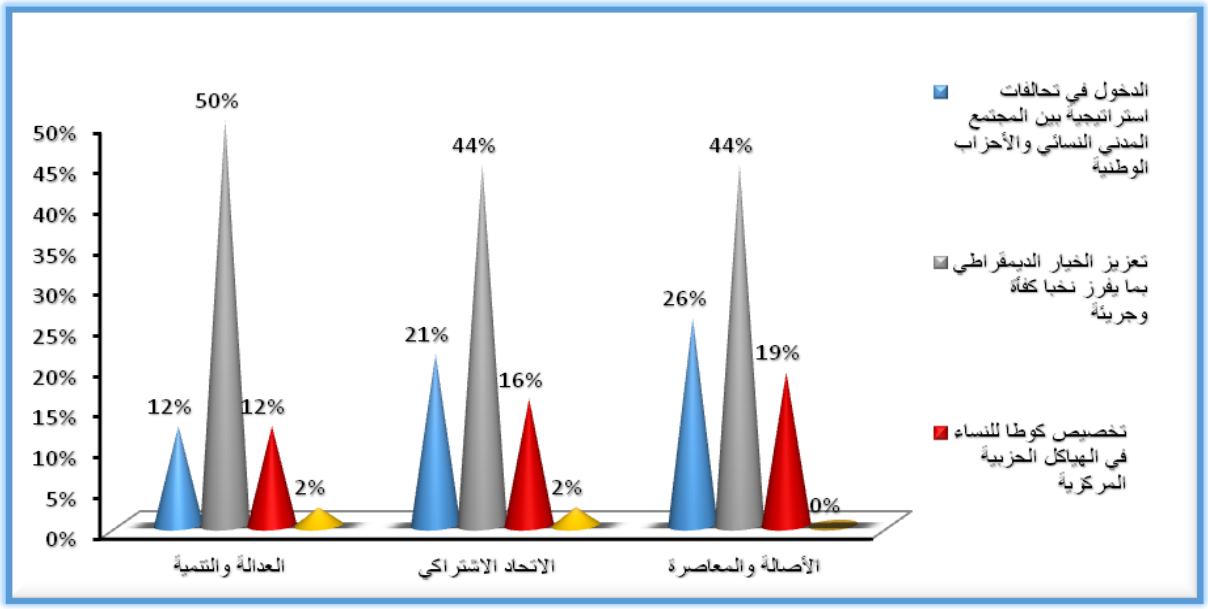

تؤكد نتائج البحث الميداني كما جاء في المبيان رقم 52، أنه بالرغم من تعدد وتنوع العوامل التي من شأنها تحقيق استقلالية القرار السياسي، إلا أن الغالبية القصوى من عضوات الأحزاب السياسية الثلاثة، تجمع على أن العامل الأول من حيث الترتيب وراء تحقيق الاستقلالية الحزبية، هو تعزيز الخيار الديمقراطي بما يفرز من نخب ذات كفاءة وجرأة، حيث يأتي حزب العدالة والتنمية في المرتبة الأولى، بنسبة (50%)، ثم يليه كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة، بنسبة (44%).

في حين يأتي العامل الثاني، الذي من شأنه تحقيق استقلالية القرار السياسي، حسب ما أدلت به عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، في ضرورة الدخول في تحالفات استراتيجية بين المجتمع المدني النسائي والأحزاب الوطنية، وذلك ما أكدته (26%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(21%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(12%)، بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

وجدير بالذكر، أن نسبا أخرى لا تقل أهمية، بين صفوف عضوات الأحزاب السياسية المدروسة، تقول بتخصيص كوطا للنساء في الهياكل الحزبية المركزية، كعامل من العوامل الكفيلة بتحقيق استقلالية

القرار السياسي، حيث أكدت ذلك (19%) من عضوات حزب الأصالة والمعاصرة، و(16%) من عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي، و(12%)، بالنسبة إلى عضوات حزب العدالة والتنمية.

تأسيساً على ما سبق، يمكن أن نخلص من خلال هذه النتائج، إلى أن هناك توافق كبير بين عضوات كل الأحزاب السياسية المدروسة، بخصوص المداخل الممكنة، التي من شأنها تحقيق استقلالية القرار السياسي. وتدعيما لهذه المعطيات الكمية بما هو كيفي، يمكن تسجيل أن عضوات حزب الاتحاد الاشتراكي يؤكدن على أن مداخل تحقيق استقلالية القرار الحزبي تتمثل في عدة عناصر: تقوية دور المؤسسات الحزبية والتمثيلية، والارتقاء بأدوارها بعيدا كل البعد عن أي تبخيس لتدخلاتها وحضورها في المشهد السياسي، إذ لايمكن تصور بناء ديموقراطي دون وجود أحزاب قوية، وترسيخ الفعل الديموقراطي، حتى لا تظل هذه الأخيرة مجرد شعار للاستهلاك والتسويق الخارجي، وتقعيد القرارات المتخذة، بمعنى الصياغة الجماعية للقرار من داخل الأجهزة التقريرية للحزب، وهي كلها عناصر من شأنها العمل على تصحيح المسار الديموقراطي للمغرب[1].

مقابل هذا الرأي، نجد أن نساء العدالة والتنمية، يلحن على أن المطلوب هو ضرورة قيام الأحزاب السياسية بقراءة نقدية لذاتها، وللمشهد السياسي عامة، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية لأفرادها، بما هي مؤسسات سياسية وجدت أساسا للتعبير عن مطالب وحاجيات المواطنين. وضمن هذا المسار يتوجب على المرأة والرجل تحمل المسؤولية في تحصين القرار السياسي، والدفاع عن استقلاليته ضد أي جهة تحاول التنقيص من دور التنظيمات السياسية وسلبها مقومات وجودها. ولأن المسألة تظل نسبية بالنظر إلى كون القرار الحزبي في بعض اللحظات يكون غير مستقل، على اعتبار أن الكل يتأطر ضمن منظومة سياسية عامة، ومحكومة بالرغبة في الارتقاء بالعملية الديموقراطية من عدمه، فإن ذلك، لن يتحقق إلا من خلال تكامل أدوار كلا الطرفين: الرجل والمرأة كل من موقعه، وحسب تصوره لكل القضايا المرفوعة، مهما بلغت درجتها ووقعها في المجتمع.

من هذا المنطلق، فإن استقلالية القرار الحزبي مرتبطة أشد الارتباط بوجود نساء قويات داخل الأحزاب، لهن قدرة على إحداث التغيير المطلوب في الوضع القائم، ولو بشكل نسبي، على اعتبار أن أي مساهمة للمرأة مرتبطة بطبيعة تكوينها وقدراتها السياسية والفكرية[2]. وإذا كانت قوة الدولة وطيدة الارتباط بقوة الأحزاب العاملة في الميدان، فإن الواقع الحالي يشي بكون التنظيمات السياسية ينتظرها طريق طويل

[1]- مقابلة رقم 01، السعدية بنسهيلي، والمقابلة رقم 02، امينة أوشلح عن حزب الاتحاد الاشتراكي.
[2]- مقابلة رقم 05، بثينة قروري، حزب العدالة والتنمية

لترسيخ الخيار الديموقراطي، خاصة أمام التراجعات المسجلة على صعيد البناء الديموقراطي، الممتد لأكثر من مجال وعبر الكثير من التمظهرات. وعلى الرغم من ذلك، يمكن للنساء المشاركة الفاعلة في المطالبة بحقهن في اعتلاء مراكز القرار سواء داخل المؤسسات الحزبية، أو التمثيلية المنتخبة، وفي كافة النشاطات السياسية[1].

3-4-خلاصة تركيبية للفصل

كإجابة على الإشكالية الفرعية المتعلقة بمجموع الكوابح التي تحد من مشاركة في صنع القرار، توصل البحث في هذا الفصل إلى أن النساء يثقن في التنيظمات الحزبية التي ينتمين إليها، مما يترجم وعيا متناميا لديهن بحقهن في المشاركة السياسية عمليا، وقدراتهن وكفاءتهن في هذا المجال. وترتبط بهذه المسألة قضية أخرى تتعلق بتأكيد النساء اللواتي شملهن المسح على قناعة رئيسية مفادها ارتباط التمييز الجنساني بمسألة اتخاذ القرار، بالرغم من عدم وجود فروقات في الكفاءات والقدرات بين الطرفين، وعدم وجود منطق العاطفة الذي طالما ألصق بالمرأة في اتخاذ القرار، ومن شأن هذا الوعي إحداث تغيير في طبيعة السلوك السياسي للمرأة عامة ومشاركتها في صنع القرار بصورة خاصة. وما يضفي الأهمية على هذه النتيجة، هو اتفاق الأحزاب المعنية على أهمية المرأة في صنع القرار السياسي لذات التنظيمات الحزبية، ولأنها مكانة جزئية حسب النسبة المئوية المتوصل إليها (63% من مجموع النساء المستجوبات). فإن ذلك لا يجب أن يجعلنا نغفل أن جزءا غير يسير من النساء يستبطن مواقف تعتبرها أقل حزما من الرجل في صنع أي قرار حزبي بصرف النظر عن طبيعته، وهي مواقف تتماشى وموروث اجتماعي وثقافي سائد، وكثيرا ما يقلل من فرص تواجد المرأة، ليس فقط في مراكز متقدمة لصنع القرار، بل يمنعها حتى من الارتقاء التنظيمي داخل أحزابها، الذي يظل مرهونا بمدى استعداد الرجل للتخلي عن بعض مواقعه داخل التنظيم الحزبي.

كما توصلت البحث الميداني إلى جملة من النتائج تكشف عن بعض الصعوبات التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، ترتبط بالدرجة الأولى بضعف تمثيليتها داخل الأجهزة التقريرية، وانتفاء رأي عام يسند هذا الطلب، على الرغم من المجهودات المبذولة على هذا الصعيد من طرف الأحزاب المعنية ذاتها، ووجود آليات تمييز إيجابية لفائدة النساء منصوص عليها في أسمى قانون بالبلاد، ألا وهو الدستور، وكذلك القانون المنظم للأحزاب السياسية الجاري به العمل بالمغرب.

[1]- مقابلة رقم 06، اعتماد الزاهيدي، حزب العدالة والتنمية

وغني عن البيان أن هذه الإمكانيات التشريعية والقانونية التي أتاحها المشرع للنساء، أفضت إلى جعل المرأة تساهم في صنع بعض القرارات، ولو أنها ترتبط بالمديين الآني والمتوسط، في حين ما زالت بعيدة عن المساهمة في صنع القرارات الكبرى والاستراتيجية المتصلة بالأحزاب (من قبيل المشاركة في الحكومة من عدمه، ترشيح لائحة المستوزرين، ترشيح لائحة المسؤولين عن تدبير الشأن العام في الإدارة والمؤسسات العمومية وفي المؤسسات الدستورية...).

هذا وتوصل البحث إلى أن فعالية الأحزاب في دعم خيار المشاركة المطلقة للنساء في صنع القرار، وطيدة الارتباط بتحقيق مكونات النسيج السياسي لاستقلاليتها إزاء اتخاذ قراراتها السياسية، وخاصة الاستراتيجية منها(27% من النساء أكدن على موافقتهن النسبية لافتقاد الأحزاب لناصية قرارها مقابل 18% لايوافقن على هذا الرأي)، ولن يتأتى ذلك إلا بتعزيز الخيار الديموقراطي ببلادنا، وتقوية دور المؤسسات الحزبية والارتقاء بأدوارها، وقيام الأحزاب بقراءة نقدية لذاتها وطبيعة مشاركتها في تقوية المشهد السياسي، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وولوج المرأة لدائرة تحمل المسؤولية، بالنظر إلى دور المرأة في تحصين القرار السياسي والدفاع عن استقلاليته، وإحداث تغيير في الوضع القائم، كما صرحت بذلك نساء العينة، حتى لا تكون مسألة تأكيد الأحزاب على أهمية النساء في القرار الحزبي مجرد امتثال للنصوص القانونية الجاري بها العمل، وليست قناعة راسخة لدى هياكلها وتنظيماتها السياسية.

ومما لا شك فيه أن إتاحة الفرصة أمام المرأة لممارسة الفعل السياسي على قدم المساواة مع الرجل، سواء تعلق الأمر بالمستوى القيادي أو المستوى القاعدي، مرتبط أشد ما يكون الارتباط بضرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، كمقوم من بين مقومات أخرى قمينة بإحداث تأثير حقيقي في صنع القرارات السياسية والحزبية، وصناعة رأي عام حزبي، يعتبر المرأة عنصرا فاعلا في صناعة القرارات، بالنظر لما تمتلكه من مؤهلات تنظيمية وفكرية كفيلة بتطوير الأداء الحزبي للتنظيمات السياسية التي شكلت مجال أطروحتنا.

خاتمة:

تندرج هذه الأطروحة في إطار التناول الأكاديمي لقضية المشاركة السياسية للمرأة في السياق المغربي، وهي المسألة التي تأخذ طابعا خاصا بالنظر إلى خصوصية المرأة، وهي القضية التي يتفق بشأنها كل الفاعلين السياسيين والمدنيين العاملين في الحقل النسائي على أنها قضية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع، بهدف بلوغ الهدف الاستراتيجي الأهم، وهو الوصول إلى تحقيق المساواة والمناصفة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

من هذا المنطلق، آثرنا خوض هذه المغامرة العلمية، آملين أن تنضاف إلى باقي الدراسات والأبحاث التي رامت التأصيل العلمي والنظري والأكاديمي لقضية نأمل، من خلال هذا البحث وغيره من الأبحاث أن تدفع بقضية المرأة بكافة أبعادها (ومن ضمنها وجود المرأة في مواقع صنع القرار ودورها في خدمة المجتمع في كافة قضاياه وجوانبه) لتغدو قضية اجتماعية عامة، وليست قضية تحتل حيزا هامشيا في اهتمامات السياسيين والممارسين الجمعويين باختلاف اهتماماتهم وتوجهاتهم، وكإجابة على مختلف الإشكاليات المطروحة، فقد توصل البحث إلى أن الممارسة الجمعوية تشكل بوابة رئيسية لولوج الحقل السياسي، لما يتيحه العمل المدني بمختلف تلاوينه من إمكانيات تأطيرية وتنظيمية وقدرة على التحليل، وبناء المواقف وتصريفها من داخل الأحزاب السياسية.

ورغم أننا وقفنا على اختلاف المسارات الجمعوية المفضية إلى العمل السياسي من حزب إلى آخر، فإن القاسم المشترك بينها أنها شكلت أس الارتكاز بالنسبة إلى المرأة في بداية عملها في الفضاء العمومي، بالنظر إلى لعديد من المكتسبات التي حققتها، وأساسا اكتسابها لحق التمدرس، والذي عبره ستملك النساء الحق في التواجد، وولوج مساحات الفضاء العام، حيث تعتبر الأحزاب السياسية كتنظيمات حداثية وآلية من آليات التنظيم الاجتماعي، جزءاً لا يتجزأ من هذا الفضاء العام.

ومن خلال تركيزنا على العمل الجمعوي، استخلصنا أن التحولات القيمية التي شهدها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة، أسهمت في إبراز الحجم الحقيقي للنساء الذي تمثله داخل المجتمع المغربي، ولأن هذا الأمر يتم بوثيرة بطيئة، فإن حضور هذه الفئة، كان حضورا ضعيفا في بعض المواقع، بالنظر إلى العقلية الذكورية التي تطبع المجتمع المغربي، على جميع مستوياته، بما فيها الشق السياسي.

في السياق نفسه، أظهر تتبعنا للعلاقة الجدلية بين العمل الجمعوي والعمل السياسي–الحزبي، أن اختراق المرأة لدوائر كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجل، جعلها تمتلك للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون

عنصرا فاعلا في التغيير، عبر تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية بشكل جدي وفعال. وتعزيز دورها في مختلف مواقع اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية على اختلاف تسمياتها: أمانة عامة، مكتب سياسي، مكتب تنفيذي. وهنا يجدر التأكيد على أن مطلب المساواة بين النساء والرجال الذي رفعته النساء في وجه المجتمع وتنظيماته، جوبه بنوع من المقاومة الثقافية والاجتماعية التي وإن اختلفت مظاهرها من فترة لأخرى، فإنها شكلت كابحا أمام تطوير المرأة لذاتها، ولقدراتها على ولوج الفضاء السياسي العام الذي يعتبره الرجل مجالا خاصا به، متمثلا إياه في " شرعية" طبيعية موروثة، لا يمكن التنازل عنها لغيره، حتى ولو كانت زميلته في الجمعية أو في الحزب.

ومع ذلك، واصلت المرأة نضالها في إحداث تغيير في المعادلة، واستمرت في المطالبة بالتمكين الحقوقي والسياسي، والحق في ممارسة مختلف أشكال العمل الحديثة، في الجمعية والحزب، كبوابة للانخراط في الحياة العامة في جميع مجالاتها، مستفيدة من انبثاق حركة نسائية لها من التراكمات والمكتسبات ما جعلها تطور مكاسب حقوقية واجتماعية، كان لها أبلغ الأثر في تغيير القيم والقوانين، وإحداث ثقب في جدار الهيمنة الذكورية، وهي عناصر كثيرا ما كبلت طموح المرأة وقدرتها على الانتقال من وضع هامشي إلى وضع العنصر الفاعل في مجريات المشهد السياسي ببلدنا، وبخاصة على صعيد الأحزاب الثلاثة، إذ أن انخراط النساء في العمل الجمعوي أكسبهن مراسا ودربة في التسيير والتدبير لمجالات ولجنها من بوابة الممارسة الجمعوية.

لقد تبين من خلال البحث الميداني، التقاء مرجعيات أحزاب العينة في التأكيد على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لصنع واتخاذ القرار. ولاغرو في ذلك، فهذه المشاركة تتيح للنساء التواجد بشكل فعال في تخطيط للسياسات العمومية وتوجيهها بشكل يخدم المساواة والانصاف، ليس بين الجنسين فحسب، بل بين كافة أفراد المجتمع عامة، وهو شكل من أشكال التجسيد الحقيقي والعملي للممارسة الديموقراطية الحقيقية، مثلما جاء ذلك في دستور 2011، باعتبار دعوته إلى المناصفة والمساواة، في تناغم تام مع مختلف الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب من قبيل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن الالتزام بإعلان وبرنامج مؤتمر بيكين، وأهداف الألفية للتنمية (الهدف الثالث القاضي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

وقد اتضح من خلال تشريحنا لواقع الممارسة السياسية للمرأة، أن مسارات ولوج المرأة لمنظومة القرار الحزبي، متنوعة ومختلفة، وخضعت في ركوب هذه السيرورة لعدة اعتبارات تتصل أساسا بما تتوفر عليه

النساء من مؤهلات عملية ومهاراتية وأكاديمية، اكتسبتها إبان ممارستها الجمعوية السابقة (الانخراط في الجمعية) واللاحقة (التواجد داخل التنظيم السياسي وهياكله المسيرة). وبالتالي استنتج البحث أن التمثيل السياسي للمرأة داخل مختلف المؤسسات السياسية ومشاركتها في القرار العمومي السياسي، ارتبط بشكل وثيق بالمحددات المشار إليها آنفا.

وقد اعتبرت الهيئات السياسية الثلاث المعنية بالبحث (بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المستقاة من عينة البحث الميداني)، أن تمكين المرأة سياسيا وتفعيل مشاركتها، يعد مدخلا لإصلاح جزء من أعطاب الممارسة السياسية بالمغرب، وأرضية للمساهمة في ترسيخ بنيات سياسية حديثة لا تؤمن سوى بالجدارة والمهارة والقدرة والفعل والتأثير من طرف الرجل والمرأة على حد سواء، ولا ترتبط البتة بكل ما له علاقة بقضايا الأقدمية الحزبية أو العلاقات القبلية أو الاجتماعية أو مدى القرب أو البعد من زعيم الحزب.

تجدر الإشارة في هذا السياق، أن حركة التغيير هاته أسهمت في تحويل موضوع المشاركة السياسية للمرأة من موضوع ارتبط بتطور الحركة النسائية المغربية إلى موضوع سياسي بامتياز، قابل للتداول بقوة في الفضاء العمومي، وقابل للنظر فيه قانونيا وحقوقيا، باعتبار أن ذلك يشكل مدخلا وقاطرة أساسية للنهوض بحقوق المرأة بشكل عام وترسيخا للديموقراطية الحقيقية داخل مشهد لا يستقر على حال ويمور بالعديد من التحولات.

وفي سياق التعاطي مع إشكالية تمثيلية النساء، وتصدرها لمراكز القرار الحزبي، تم الاعتماد في البداية على عدة آليات من بينها آلية التمييز القانوني والايجابي السياسي لفائدة النساء (المعروفة لدى الحركات النسائية بالكوطا)، لتستكمل بمقتضيات وردت في الدستور المغربي لسنة 2011، الذي نص في تصديره على أن المغرب" يرتكز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والاجتماعية"، كما نص في فصله السادس على أنه " تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة فيما بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية. وكذلك نجد الفصل التاسع عشر، الذي أكد على أن " يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية "، مثلما أقر الفصل 146 إحداث هيئة دستورية، هي هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. دون أن ننسى ما قام به المغرب من الانضمام والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالشأن النسائي، واعتماد برامج وقرارات وتوصيات صادرة عن العديد من المؤتمرات الدولية ذات الصلة.

وهي منظومة قانونية وحقوقية تنتصر للمرأة وتسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بينها وبين الرجل، وتدعم حقها في مشاركة سياسية فاعلة ووازنة من داخل حقل حزبي يستحضر في تفاعله مع قضايا المساواة الطابع الذكوري للفاعل العمومي الذي يعتبر نفسه المنتج الوحيد للقوانين والسياسات، و" المالك" للفضاء العام المحسوب اجتماعيا على الرجال دون النساء. وكنتيجة حتمية لهذا الاقصاء، نجد أن النساء هن الأكثر عرضة للتمييز، نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل، مع بعض الاستثناءات (خاصة على الصعيد التنظيمي، حيث يترك بعض الهامش للمرأة للمساهمة في التقرير في القضايا التنظيمية التي تهم السير العام للهيئة السياسية).

لكن ورغم وجود إكراهات من هذا القبيل، فإن إصرار المرأة ذاتها والتنظيمات التي تمثلها من جمعيات وأحزاب، وتشجيع هاته الأخيرة لها على المساهمة في إدارة الشأن العام، والتواجد في الهياكل التنظيمية للأحزاب، أضفى على قضية الموقع السياسي للمرأة وتملكها لناصية اتخاذ القرار بعدا إيجابيا ومتقدما ينضاف إلى ما تحقق على هذا الصعيد في العقود الماضية من مكتسبات، والتي كان عنوانها إقرار الحقوق السياسية للنساء بما هي حقوق بديهية، كانت وما زالت آلية إلى جانب أخرى لتغيير واقع الأفراد والجماعات.

ولئن كان ولوج المرأة إلى فضاءات العمل السياسي من داخل الأحزاب السياسية، قد حقق تطورا مهما في السنوات الأخيرة، فإن إيصال المرأة إلى موقع القرار الحزبي(حسب نساء الأحزاب الثلاثة:الاتحاد الاشتراكي، والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة)، ما زالت تنتصب أمامه أشكال متعددة من الكوابح والعراقيل تؤثر سلبا على المشاركة السياسية للمرأة عامة، وعلى مشاركتها في اتخاذ القرار، على وجه الخصوص، وهي العراقيل التي تحول دون الوصول إلى المناصفة الذي حددته الوثيقة الدستورية لسنة 2011، بالنظر لاستمرار مجموعة من الإشكالات الهيكلية في المجتمع المغربي.

في هذا الصدد، توصل البحث إلى مجموعة نتائج تتصل بعوائق مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، والتي يمكن إجمالها في تأثير العقلية الذكورية وتمثلات التنشئة الاجتماعية ذات الطابع التمييزي، التي تحط من قيمة المرأة وقدرتها على ممارسة العمل السياسي وولوج مراكز القرار الحزبي، بالشكل الذي يتيح للمرأة كفاعلة سياسية المشاركة في مناقشة كل ما يتعلق بقضايا الحزب التنظيمية والاستراتيجية بمردودية وقيمة سياسية مضافة. ولأن البعض يطرح إشكالا آخر يرتبط بمدى استعداد النساء لممارسة العمل السياسي من موقع المقرر، وليس من موقع التابع للرجل، والذي كيف ما كانت وضعيته وثقافته وتعليمه لا يستطيع

التنازل بسهولة عن موقع يعتبره ضمن المجال الخاص به، فإن مرد ذلك، هو أن الرجال يتربون في بيئة أسرية نشأت على قاعدة التفوق والهيمنة الذكورية.

ينضاف إلى ذلك، أن الأحزاب المعنية يقع على عاتقها بذل جهود حثيثة لبناء قدرات المرأة وتأهيلها سياسيا، ودعم مسار التمثيل السياسي للمرأة من داخلها، خاصة مع وجود ترسانة قانونية قمينة بدعم هذا المسار، وبالتالي معالجة العقبات التي تواجهها المرأة عند تدرجها في مختلف الهياكل المسيرة للحزب، بدءا مما هو محلي ووصولا إلى ما هو طني، وهو ما من شأنه أن يقنع جميع فعاليات المجتمع بمدى توفر إرادة حقيقية للارتقاء بوضعية المرأة عامة، بما ينسجم مع ما حققته هذه الأخيرة من تطور على صعيد مختلف المجالات.

ولا مراء في أن هذا المقتضى – المرأة وصناعة القرار الحزبي–يعد مرتكزا أساسيا في تنزيل مبدأي المساواة والإنصاف، وعلى وجه التحديد المقتضيات المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسعي إلى تحقيق المناصفة، ومشاركة الرجل في تدبير الشأن العام باختلاف مستوياته ومجالاته.

ولاجدال أيضا أن الأمر لم يعد ترفا سياسيا، أو استجابة لضغوطات دولية، أو تنفيذا لخلاصات تقارير منظمات أجنبية، بل صار الأمر مفروضا بحكم تطور مقتضيات النسق السياسي المغربي، ومتكأ للفاعلات والفاعلين السياسيين للمضي قدما في مسار بناء العملية الديموقراطية بالبلاد، على ضوء الدستور الحالي، وما أتى به من مقتضيات وتشريعات قانونية، ناهيك عن المساهمة في تأهيل النساء وتمكينهن سياسيا، وتحفيزهن ليس فقط على الانخراط في المجال السياسي، بل على التواجد الفعلي في مراكز القرار الحزبي بجانب الرجل.

قضية أخرى لابد من التأكيد عليها في هذا المقام، تتمثل في ضرورة حسن تنفيذ وتنزيل كافة المقتضيات والتشريعات القانونية المغربية على صعيد بنيات وهياكل القوى السياسية، لتغذو واقعا حيا ملموسا بشكل متسأو ودون أدنى تمييز أو إقصاء. وهو ما من شأنه تعزيز أحقية تمكين المرأة من حقوقها ذات الطابع السياسي كاملة، وإضفاء معنى حقيقي على شعارات المساواة والمناصفة وتمكين المرأة سياسيا وحقوقيا. أما عن السبل المتاحة لتعزيز مساحات تواجد المرأة في مواقع اتخاذ القرار، فيمكن التأكيد على البعض منها، والمرتبطة بضرورة إضفاء مدلول حقيقي على القوانين، من خلال العمل على تطبيقها بشكل فعلي بما يفعل المشاركة السياسية للنساء، ويحفظ لهن مواقعهن في مراكز القرار، كما أن الرهان معقود على مختلف التنظيمات السياسية والجمعوية من أجل نشر الوعي بحقوق النساء، ومجابهة كل أشكال

الثقافة الذكورية والأدوار النمطية للمرأة، التي تساهم إذا ما ستمرت في الانتشار، في إحالة النساء إلى كائن دوني، واعتماد برامج تروم تنمية العضوية النسائية في الأحزاب السياسية، وتمكين المرأة من تبوأ مراكز صنع القرار السياسي داخل الأحزاب. ويمكن في هذا الصدد اعتماد نظام للكوطا في الهيئات القيادية للنساء كمرحلة أولية في أفق الوصول إلى تمثيلية فعالة للمرأة في صنع القرار، وترسيخ ثقافة المواطنة، وتكريس التنشئة السياسية والتأهيل السياسي، وغيرها من الإجراءات التي نعتقد بجدواها في التعجيل بالمساواة والمناصفة في العمل السياسي الحزبي عامة، والمراكز القيادية الحزبية على وجه أخص.

والشيء المؤكد أن تطوير الممارسة السياسية بالمغرب لا يمكن فصله عن مسألة رئيسة قوامها فسح المجال لكلا الجنسين بشكل متسأو للمشاركة في العملية السياسية في شموليتها. إذ بدون ذلك ستظل حياتنا السياسية معطوبة وقاصرة عن ممارسة دورها في تأطير المواطين وتهيئتهم للمشاركة في تسيير الشأن العام، علة وجود أي حزب سياسي ليس فقط بالمغرب، بل بباقي دول المعمور. بعد كل ما قيل، هل استطعنا تقييم الحضور النسائي في الممارسة الحزبية للأحزاب الثلاث التي شكلت أرضية أطروحتنا؟

أعتقد أنه من الصعوبة بمكان، تقييم هذا الحضور المتصل أيما اتصال بمشاركة المرأة في تدبير الشأن الحزبي وتقويته من موقع العنصر الفاعل وليس المنفعل، لما لهذه القضية من آثار إيجابية في الارتقاء بأدوار الهيئات السياسية، حتى تتصدى لمهامها كاملة حسب ما خصه المشرع بها من اختصاصات وصلاحيات وأدوار. لذا فوجه الصعوبة يكمن في أن ملامسة مختلف القضايا المطروحة ذات الصلة باتخاذ القرار من طرف النساء يحتاج لأكثر من بحث ميداني، وأكثر من مقابلة مع فاعلات في مجال العمل الحقوقي والمدني وفاعلات الحقل السياسي المغربي بمختلف مواقعهم وتوجهاتهم الأيديولوجية والسياسية.

فهارس المبيانات والجداول

فهرس المبيانات

مبيان رقم 01: توزيع الاستمارات حسب عينة الأحزاب 190

مبيان رقم 02: انخراط المرأة في العمل السياسي حسب متغير السن في الأحزاب الثلاث 191

مبيان رقم 03: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير المستوى الدراسي 193

مبيان رقم 04: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير الحالة العائلية.....194

مبيان رقم 05: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير وسط الإقامة.....195

مبيان رقم 06: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير نوع السكن 196

مبيان رقم 07: المشاركة السياسية للمرأة حسب متغير المهنة 198

مبيان رقم 08: سؤال انخراط المرأة في العمل الجمعوي عند الأحزاب الثلاث 207

مبيان رقم 09:عضوات الأحزاب السياسية وسؤال نوع المسؤوليات التي تقلدنها أطول مدة في العمل الجمعوي 210

مبيان رقم 10: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.....213

مبيان رقم 11: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب العدالة والتنمية.....215

مبيان رقم 12: طبيعة العمل الجمعوي لدى نساء حزب الأصالة والمعاصرة 217

مبيان رقم 13: أسباب عدم انخراط بعض عضوات الأحزاب الثلاث في العمل الجمعوي 219

مبيان رقم 14: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال نوع الانتماء لجمعية نسوية أو جمعوية مشتركة ..220

مبيان رقم 15: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال المدة التي قضينها في العمل الجمعوي 221

مبيان رقم 16: عضوات الأحزاب السياسية ونوع الصعوبات التي واجهنها في تأدية مهامهن الجمعوية.....224

مبيان رقم 17: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد الأولوية للفئات الثلاث الأكثر انضباطا والتزاما ونشاطا في أداء مهمامهن الجمعوية.....228

مبيان رقم 18: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أهم قرار اتخذ في مواقع مسؤولياتهن الجمعوية .229

مبيان رقم 19: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل سبق لهن الانتماء إلى أحزاب سياسية أخرى 240

مبيان رقم 20: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل المرأة ممثلة في جميع الهيآت التابعة لأحزابهن السياسية.....242

مبيان رقم 21: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدة الالتحاق بالعمل السياسي/الحزبي 243

مبيان رقم 22: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد الدافعين المحفزة لانخراطهن في العمل السياسي/ الحزبي حسب الأولوية.....246

مبيان رقم 23: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مواقع مسؤولياتهن في الحزب الذي ينتمين إليه ..249

مبيان رقم 24: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال كيفية تمكنهن من الوصول إلى موقع المسؤولية في الحزب 252

مبيان رقم 25: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي تصنع بها القرارات السياسية الكبرى داخل أحزابهن 254

مبيان رقم 26: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى مساهمة الأحزاب في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية.....258

مبيان رقم 27: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي يكون بها حضور المرأة في النقاشات داخل هيئاتهن الحزبية 260

مبيان رقم 28: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الأخذ برأي النساء في صناعة القرار داخل أحزابهن السياسية.....261

مبيان رقم 29: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى تكريس الأحزاب لقيم المساواة والإنصاف بين الجنسين.....262

مبيان رقم 30: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي يتم بها اختيار مسؤولة لتقلد مسؤولية سياسية أو حكومية أو جهوية أو محلية حدد حسب الأولوية 264

مبيان رقم 31: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تحديد أهمية الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل السياسي.....267

مبيان رقم 32: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تفسيرهن لوجود تقسيم جندري للمسؤوليات في العمل الحكوميوالسياسي بشكل عام.....271

مبيان رقم 33: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال تفسيرهن لعدم استطاعة المرأة أن تكون في منصب وزارة سيادية (الداخلية/ الخارجية/ الأوقاف) 272

مبيان رقم 34: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال هل يجب إعادة النظر في الثقافة الحزبية من أجل تكريس وضعية اعتبارية للمرأة في الحياة السياسية.....273

مبيان رقم 35: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أي شخصيتين سياسيتين تعتبرهما أكثر أهمية بالنسبة لك؟.....280

مبيان رقم 36: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في مؤسسة البرلمان.....282

مبيان رقم37: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في الحكومة 283

مبيان رقم 38: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 284

مبيان رقم 39: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان .286

مبيان رقم 40: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في المجلس العلمي الأعلى.....287

مبيان رقم 41: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في مؤسسة إمارة المؤمنين.....288

مبيان رقم 42: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى ثقتهن في الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها.....289

مبيان رقم 43: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال توقعهن لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا: 290

مبيان رقم 44: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال رأيهن بخصوص إمكانية وجود فروقات بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل أحزابهن السياسية.....292

مبيان رقم 45: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال رأيهن بخصوص ما يقال عن المرأة بأنها تكون أكثر عاطفية من الرجل في عملية اتخاذها القرار 293

مبيان رقم 46: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال آرائهن بخصوص ما يسود وسط العديد من المناضلين والمناضلات بأن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل.....294

مبيان رقم 47: مواقف عضوات الأحزاب السياسية من الرأي السائد كون أن المرأة تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية بالرغم من تمكنها من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية.....296

مبيان رقم 48: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مكانة المرأة في صناعة القرار.....297

مبيان رقم 49: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال أهم الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار.....299

مبيان رقم 50: مواقف عضوات الأحزاب السياسية حول مساهمة المرأة في القرارات المتوسطة المدى والآنية و في القرارات الاستراتيجية.....300

مبيان رقم 51: مواقف عضوات الأحزاب السياسية من الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار، وهل يمكن أن تشكل مساهمة المرأة تصحيحا لهذا المسار.....302

مبيان رقم 52: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال العوامل التي يرينها كفيلة بتحقيق استقلالية القرار السياسي-"سؤال موجه فقط للعضوات اللواتي أجبن بالموافقة في السؤال السابق.....304

فهرس الجداول

جدول رقم 1: توزيع الاستمارات حسب عينة الأحزاب 190

جدول رقم 2: سؤال انخراط المرأة في العمل الجمعوي عند الأحزاب الثلاث 208

جدول رقم 3: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال المدة التي قضينها في العمل الجمعوي 241

جدول رقم 4: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدة الالتحاق بالعمل السياسي / الحزبي.....244

جدول رقم 5 : عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الكيفية التي تصنع بها القرارات السياسية الكبرى داخل أحزابهن 255

جدول رقم 6: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال الأخذ برأي النساء في صناعة القرار داخل أحزابهن السياسية 262

جدول رقم 7: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال مدى تكريس الأحزاب لقيم المساواة والإنصاف بين الجنسين 263

جدول رقم 8: عضوات الأحزاب السياسية وسؤال توقعهن لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا 291

ببليوغرافيا الأطروحة

ببليوغرافيا الأطروحة

باللغة العربية:

- أبولاس حميد،" تدعيم دور المرأة في المشاركة السياسية في ضوء الدستور الجديد 2011"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، سلسلة دفاتر حقوق الانسان، العدد،1، الرباط، ،2012 ؛
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، إصدار الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، التقرير الدوري الثاني، يوليوز P1990؛
- أحجيج حسن، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو"، مؤسسة مؤمون بلا حدود للدراسات والابحاث، لبنان، بيروت، 2018؛
- الإدريسي القنبعي عبد الكريم، الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات، مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات، الطبعة الثانية، فاس، 2013.
- الإدريسي القنبعي عبد الكريم، سوسيولوجيا التدبير المقاولاتي، مدخل إلى الأنساق والأسس، منشورات قطب البحث: التراب، المجتمع والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، 2016.
- أزريول فاطمة الزهرا، نساء ورجال: التغيير الصعب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء؛1992.
- أكنوش عبد اللطيف، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن21"، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1999.
- بدوي موسى أحمد ، "مابين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو"، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)،(لبنان)، العدد الثامن، خريف سنة 2009 ؛
- بلقزيز عبد الاله،" ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل"، منتدى المعارف، بيروت، 2012 .
- بن المصطفى عكاشة، " الاسلاميون في المغرب"، دار توبقال للنشر، الدا البيضاء، 2008.
- بنعدادة أسماء، المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة أطروحات (2) ، الرباط؛ سنة 2007؛
- بوتومور توم، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،1988.

- بوتومور توم، علم الاجتماع السياسي، ترجمة، وميض نظمي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2000.
- بودون ريمون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية: العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة، جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2010.
- بورقية رحمة، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- بوست محمد، "المجتمع المدني المغربي من المقاربة النظرية إلى الدراسة الميدانية" مجلة باحثون ،المجلة المغربية للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ،عدد 3-4 سنة 2018
- بوعزيزي محسن، التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي، الدار العربية للكتاب، تونس،2009؛
- بوليف محمد نجيب، العالم العربي بين تحديات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية، الرباط، ط 1 2003؛
- بيات آصف، "الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014؛
- بيار دوران جان، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، ترجمة، ميلود الطواهري، النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، الجزائر،2012؛
- تقرير حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بالمغرب، سنة 2016؛ جمعية شبكة النساء الرائدات، الجمعية الديمقراطية لنساء منظمة فتيات الانبعاث.
- تورين آلان، نقد الحداثة، ترجمة، عبد السلام الطويل، ومراجعة، محمد سبيلا، إفريقيا الشرق، الدا البيضاء، 2010؛
- الجابري عابد محمد، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية . المركز الثقافي العربي ط I الدار البيضاء؛
- جرموني رشيد، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية: دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف الدكتور المختار الهراس، موسم 2013/2012.
- الحمودي عبد الله ، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في العربية الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2010.

- دستور المملكة، الصادر بتاريخ 29يوليوز 2011 بموجب ظهير شريف رقم 1.11.91
- الرازي نجاة، العنف الزوجي واستراتيجيات المقاومة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الموسم الجامعي، 2005-2006؛
- ركح عبد العزيز، ما بعد الدولة-الأمة عند يورغن هابرماس، الطبعة الأولى، منشورات الاختلاف، الجزائر 2011.
- روا أوليفي، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة، نصير مروة، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2016؛
- الزاهي نور الدين ، الزاوية والحزب: الاسلام والسياسية في المجتمع المغربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011؛
- زكريا هدى وآخرون، الملائمة من أجل التنمية-آكت، إصدارات، مركز وسائل الاتصال، إعداد، 1999، مصر، القاهرة.
- زنكنة هيفاء، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة شؤون سياسية(4)، بيروت، لبنان،2011؛
- السباعي خلود، الجسد الأنثوي، وهوية الجندر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الموسم الجامعي، 2004_2005؛
- الشاذلي مصطفى، النخب المخزنية من خلال القرن السابع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، ط1؛
- الشاوي محمد، ذاكرة المستقبل: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 1959-2009، مونوغرافيات القيادات والأطر والتنظيمات، الدار البيضاء، 2011؛
- شراك أحمد، الخطاب النسائي في المغرب- نموذج فاطمة المرنيسي، مطابع إفريقيا الشرق الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1990
- الشوبكي عمرو، (محرر) (كتاب جماعي)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)،مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت، لبنان،2011؛
- ضريف محمد، المغرب في مقترق الطرق، قراءة في المشهد السياسي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى،1996.
- عارف نصرمحمد، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقاربة إبستيمولوجية، منشورات جامعة العلوم الإسلامية والإجتماعية، ليزبرج-فرجينيا،1998؛

- عبد الغني شفيق "النخب المحلية بالوسط القروي المغربي، ديناميات التغير ومواقع النفوذ، اقليم افران نموذجا تحت اشرف الدكتور مختار الهراس ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد الخامس سنة 2013.
- عدوني عصام وآخرون، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية، مساهمة ضمن كتاب جماعي، "المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (70)، تحرير، عبد الاله بلقزيز،2014، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العروي عبد الله ، ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولي، 2011.
- العطري عبد الرحيم ، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية، دفاتر العلوم الانسانية، الرباط، القاهرة، سلسلة، أبحاث ودراسات، رقم،2، الرباط، المغرب، 2013؛
- فزة جمال، سوسيولوجية التنظيمات أسس واتجاهات، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2013؛
- فوزان عبد السلام ، (السكان والأسر) بحث قدم في إطار يومين دراسيين نظمتهما كل من مديرية الإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بتاريخ 18. 19 مارس 2003 بالرباط. بحث غير منشور . مديرية الإحصاء؛
- قرنفل حسن، النخبة السياسية والسلطة، أسئلة التوافق، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1997
- الكراوي إدريس، النساء الموظفات بالمغرب: دراسة وشهادات" ، ترجمة فوزية الدكالي. دار النشر توبقال. ط1، الدار البيضاء، 2002
- كريب إيان،"النظرية الاجتماعية من بارنسونز إلى هابرماس، ترجمة، محمد حسين غلوم، مراجعة، محمد عصفور، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 244، سنة،1999؛
- كولفرني محمد وآخرون، "المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (70)، تحرير، عبد الاله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2014.
- لكريني إدريس، دور العمل الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة"، مجلة، "مسالك"، عدد مزدوج، 27-28، سنة، 2014، الدار البيضاء؛

- لومان نيكولاس، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، (كولونيا)، (ألمانيا)،2010؛
- المالكي امحمد، "كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة في المغرب"، ضمن مؤلف جماعي، "نحو النهوض بالمرأة العربية"، أشغال الندوة العربية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع لسنة، 2005"،مراكش،19-20، أبريل/نيسان، 2007، الدار البيضاء، 2008؛
- المرنيسي فاطمة، الحريم السياسي: النبي والنساء، ترجمة، عبد الهادي عباس، دمشق، سوريا، بدون تاريخ، الطبعة الالكترونية؛
- المرنيسي فاطمة، السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة، عبد الهادي عباس، النسخة الإلكترونية؛
- المريني أمينة، التعليم والتكوين، بحث مقدم في إطار يومين دراسيين نظمتهما كل من مديرية الإحصاء وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بتاريخ 18-19 مارس 2003 بالرباط. (غير منشور)؛
- مصلي جميلة، الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا، المركز المغربي للدراسات والابحاث المعاصرة، الرباط، 2011؛
- معبد أسعد فايز، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة، بيروت،1988؛
- المعتز نجوى، المرأة والتمكين السياسي في المجتمع العربي: قراءة في المنطلقات والعوائق والتحديات، مساهمة في مؤلف جماعي، حزب العدالة والتنمية، لجنة قضايا المرأة والاسرة، الرباط،2008؛
- المومني ندير، "معالجة تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005 لموضوع التمثيلية النسائية"، مساهمة في مؤلف جماعي، تحت عنوان،"نحو النهوض بالمرأة العربية، نحو النهوض بالمرأة، أشغال الندوة العربية حول تقرير التنمية الانسانية العربية الرابع لسنة 2005، تنسيق، امحمد مالكي، الدار البيضاء، 2008؛
- ناش كيث، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسية والسلطة، موسوعة بلاكويل، 2000، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان 2013.

- النجار سهام وآخرون، الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية، بتنسيق مع مركز الدراسات النسوية (فلسطين)، مؤسسة قضايا المرأة (مصر)، المعهد العربي لحقوق الانسان (تونس-المغرب)، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (لبنان)، غربال، 2014؛
- هابرماس يورغن، مابعد الدولة -الأمة، ترجمة، عبد العزيز ركح، منشورات، الاختلاف، الجزائر، دار الآمان، المغرب، الرباط،2011.
- الهراس المختار، (تنسيق)، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الدار البيضاء؛
- الهراس المختار، المرأة وصنع القرار في المغرب، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، (كوثر)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،(مجد)، تونس، بيروت،2008؛
- الهرماسي عبد اللطيف، في الموروث الديني الإسلامي: قراءة سوسيولوجية تاريخية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت،2012.
- واتربوري جون، أمير المؤمنين والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط، الأولى، 2004؛
- وافي العربي، مقاربة النوع والتنمية، سلسلة، المعرفة للجميع، العدد،35، منشورات رمسيس، الرباط، 2008؛
- والاس رث ، وولف أليسون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية"، ترجمة، محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.

<u>المجلات</u>:

- مجلة (مقدمات)، عدد،33، (الدار البيضاء)، ربيع 2005.
- مجلة إضافات، العدد، 13، بيروت، لبنان، 2011.
- مجلة باحثون ،المجلة المغربية للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ،عدد 3-4 سنة 2018.
- مجلة دفاتر وجهة نظر، العدد، 6، ط،1، الدار البيضاء، المغرب سنة2005.
- مجلة سلسلة دفاتر وجهة نظر، العدد، 11، الدار البيضاء، 2007.
- مجلة، فكر ونقد، عدد97، الدار البيضاء، 2008.
- مجلة، مسالك الدار البيضاء، العدد،23-24، سنة، 2013.

- مجلة، مسالك، عدد مزدوج، 9-10، سنة، 2009.

وثائق حزبية:

- قانون الاحزاب المغربية. الجريدة الرسمية عدد 5989 الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011). ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. انظر الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للمملكة المغربية:
- http://adala.justice.gov.ma/production/html/Ar/176100.htm
- المهدي بنبركة: الاختيار الثوري"، وثيقة قمت للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1962
- حزب العدالة والتنمية،"أطروحة المؤتمر الوطني السابع-شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل الكرامة والتنمية والعدالة الاجتماعية"؛
- حزب الاصالة والمعاصرة، الوثيقة المذهبية (مشروع الديموقراطية الاجتماعية ورهانات التحديث السياسي بالمغرب)؛

- http://usfp.org.ma/ar/
- http://usfp.org.ma/ar/الخزانة-الوثائقية
- http://usfp.org.ma/ar/المبادئ-والأهداف
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=349947
- http://usfp.org.ma/ar/النظام-الاساسي
- http://usfp.org.ma/ar/النظام-الاساسي
- وثائق مرجعية www.pjd.ma
- http://fes-today.com/2016/09/البرنامج-الانتخابي-للاتحاد-الاشتراكي

- حزب الاصالة والمعاصرة، الوثيقة المذهبية (مشروع الديموقراطية الاجتماعية ورهانات التحديث السياسي بالمغرب)

- http://www.maghress.com/alittihad/187964
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=349947
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=349947

- حزب الأصالة والمعاصرة، المتعلقة بالقضية النسائية في الحزب،
- https://www.pam.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA/ .date de consultation : 28- Juin 2019.

دراسات منشورة بمواقع إلكترونية:

باللغة العربية:

- تقرير المعرفة العربي للعام ،، " النشء ومجتمع المعرفة العربي: نظرة تحليلية وملخص دراسات" الفصل الثالث" (التنشئة الاجتماعية والإعداد لمجتمع المعرفة)، الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص،45، الموقع الإلكتروني:
http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/Pages/default.aspx
- مي محي عجلان،"دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل (2000 – 2015)"، انظر الموقع الالتكروني التالي: http://www.beirutme.com/?p=15871
http://www.bookleaks.com/files/fhrst4/876.pdf
- برنامج الأمم المتحدة، المكتب الأقليمي للدول العربية، "تقرير التنمية الإنسانية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير"، 2016، انظر الموقع الالكتروني التالي:
www.undp.org/rbs www.arab-hdr.org
- حوار مع البرلمانية زكية المريني: مشاركة النساء في السياسة بالمغرب تتجه نحو التطور، حاورتها خديجة الرحالي، الموقع الإلكتروني لحزب الأصالة والمعاصرة، رابط المقالة :

- http://www.pam.ma/%D9%81%D9%8-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B2%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1

- محمد الراجي، نساء "البام": "إكرام" تُكرّسُ دونية المغربيّات، الجريدة الالكترونية المغربية هسبريس، رابط المقالة : http://www.hespress.com/femme/297817.html . نشر بتاريخ لثلاثاء 08 مارس 2016

- أحمد مفيد، الترحال السياسي قراءة سوسيو قانونية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 05-05-2010. موقع مغرس الالكتروني https://www.maghress.com/alittihad/108197

- عبد الرحيم العلام أستاذ العلوم السياسية، مراكش، موقع لكم الالكتروني:
https://lakome2.com/decryptage/52838

رشيد جرموني، قراءة لكتاب "الحياة سياسة -كيف يغير بسطاء الناس الحياة في الشرق الأوسط،"، والتي نشرها في موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود، بتاريخ: 22-07-2017، انظر الرباط التالي:
https://www.mominoun.com/events/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%B1-

%D8%A8%D8%B3%D8%B7%D8%A7%D8%A1-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-

%D9%84%D8%A2%D8%B5%D9%81-1368

مراجع باللغة الأجنبية:

- Aron Raymon, les étapes de la pensée sociologique, Montesquieu, Comte, Marx, Toqueville, Durkheim, Pareto, Weber », Gallimard, Paris, 1967 .
- Crozier Michel, Erhard Freidberg, L'acteur et le Système : les contraintes de
- De Beauvoir Simone, le deuxième sexe II , L'expérience vécue, Gallimard, Paris, 1976 .
- Fraser Nancy, le féminisme en mouvements : des années 1960 à l'ère néolibérale, la découverte, collection, politique et société, Paris,2012 .
- Morin Edgar, Sociologie, Fayard, Paris ; 1994
- Ostrogorski Moisei, la démocratie et les partis politiques, Editions du Seuil, Paris, 1979 .
- Abdelmajid Aboughazi, « Réflexion sur la participation politique de la femme rurale », REMALD, Série, « Thèmes actuels », n° 79 , 2012, Rabat ;
- Alami M'chichi Houria, Genre et politique au Maroc: les enheux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernism, L'harmattan, 2002
- Badie Bertrand et Jacques Gerstlé, Sociologie politique, Paris, Presses universitaires de France, .1979
- Belaarbi Aicha, « Egalité-Parité histoire inachevée », Editions, le Fennec (essai), Casablanca, Maroc,2012 ;
- Bourdieu Pierre, le sens pratique, les Editions de Minuit, 1984 p 234 ;
- Bourdieu Pierre, La domination masculine, Paris, Seuil, 1998, coll. Liber ;
- Etzioni Amitai, les organisations modernes, Paris, 1982
- Gelner Ernest, les saints de l'atlas, édition bouchene ,2003

  l'action collective, Editions du Seuil,1997,Paris ;

- Mechouat Aziz, Le mouvement du 20 février au Maroc : Identité, Organisation et Discours, Presses Francophones Académiques, impression, Saarbrücken, Deuthland, Allemangne, 2013 ;
- Mernissi Fatima, Chahrazad n'est pas Marocaine, Editions le Fennec, Casablanca, 1987 ;
- Mernissi Fatima, L'amour dans les pays musulmans, à travers le miroir des textes anciens, Fennec, Casablanca, 2012 ;
- Offe Claus , « Les nouveaux mouvements sociaux : un défi aux limites de la politique institutionnelle », Première publication en septembre 1994, Mise en ligne le lundi 7 juillet 2003 ;
- Rapport : la femme fonctionnaire dans l'administration publique la femme aux postes de responsabilité , ministère de la modernisation des secteurs publics. Rabat 2003 –Rabat 2003 ;
- Schutz Alferd, le chercheur et le quotidien ,phénoménologie des sciences sociales,trad :Anne N–Gilliéron Paris, Méridiens,Klincksieck et Cie, 1987
- Slocum Hellriegel . Woodman, Mangement des organisations, 1er Edition, 7 tirage 2001
- Sophia Belghiti, « Les déterminants de l'avancement hiérachique de femmes cadres", Revue française de gestion,4/2004, n° 151
- Touraine Alain, 1965, « sociologie de l'action », Editions du Seuil, Paris
- Touraine Alain, Comment sortir du libéralisme ?, Fayard, Paris, 1999 ;
- Touraine Alain, Mouvement sociaux d'aujourd'hui : Acteurs et analystes, Editions, ouvriers, Paris, 1982 ;
- Touraine Alain, un nouveau paradigme pour comprendre le monde, Fayad,2005 ;

مقالات إلكترونية باللغة الأجنبية:

- Alisa Del Re, « Femmes et Partis Politiques en Italie et en Europe : la Démocratie Au Masculin », https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre, 2011/3, (HS.n°2), p. 91-114.
- Doi 10-3917/cdge.hs 02.0091. date de consultation : 3-10-2018.
- Alberto Melucci, « Mouvements sociaux, mouvements post-politiques », Mouvements alternatifs et crise de l'État, *International Review of Community Development* Numéro 10, Automne, 1983, p.24. https://www.erudit.org/en/journals/riac/1983-n10-riac02320/1034652ar.
- Hayat Zirari, « Droits des Femmes au Maroc : bilan et perspectives », Société et culture, Développement et coopération. 2010, Voir le site suivant : https://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Zirari_femmes_fr.pdf
- Haut-Commissariat au Plan, « Prospective Maroc 2030, Dynamique sociale et évolution des statuts des femmes au Maroc », (Rapport), sous la responsabilité de Malika Benradi, Décembre,2006, p,22. Voir site web : https://www.hcp.ma/file/111433/
- Rappot final de recherche, « Genre et gestion local du changement dans sept pays de l'union Européenne », sous la direction de Jacqueline Heinen, partie 1, 2004, p, 53. Site web, https://www.sh.se/p3/ext/res.nsf/vRes/…rapport_final_1…/rapport_final_1.pdf (date de consultation, 6-11-2017).
- Division Egalité entre les femmes et les hommes, Direction Géneral des droits de l'homme, Conseil de l'Europe, (Rapport), « vers l'equilibre entre

les femmes et les hommes : Guide pour equilibrer la prise de décision », Strasbourg, Mars, 2002. Voir site web : https://rm.coe.int/16805916b5

- Olivier Giraud, Barbara Lucas, « Le Renouveau des régimes de genre en Allemagne et en Suisse :Bonjour 'Neo Maternalisme' », Cahiers du Genre, 2009/(n°46), http://www.cairn.info/revue-cahiers- du genre-2009-1-page-17.htm
- Klaus Elisabeth, « Antiféminisme et féminisme élitiste en Allemagne : les termes du débat », *Travail, genre et sociétés*, 2010/2 (n° 24), p. 151-165. DOI : 10.3917/tgs.024.0151. URL : https://www.cairn.info/revue-travail-genre-et-societes-2010-2-page-151.htm.

ملاحق

- نموذج الاستمارة
- دليل مقابلات مع نماذجها

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز فاس

استمارة بحث ميداني لأطروحة الدكتوراه في موضوع:

آليات مساهمة المرأة في اتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية

الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة " نموذجا

اسمي نجاة الوافدي طالبة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة سيدي محمد بن عبد الله) بفاس ، مشاركتكم معنا في هذا البحث الميداني ستساعدنا على فهم هذه الظاهرة، ولذا نطلب منكم مساعدتنا في تعبئة الاستمارة بكل أمانة ودقة، كما نخبركم بأن كل المعلومات التي تدلون بها ستظل سرية وستستخدم لأغراض علمية فقط. (الاسم غير مطلوب)

إعداد الطالبة
نجاة الوافدي الجرفطي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتورعبد الكريم القنبعي الإدريسي

سنة تطبيق الإستمارة
2018-2017
السنة الجامعية:
2020-2019

الحزب .....

المدينة .....

مكان إجراء الاستمارة .....

التاريخ

توقيع المستجوب(ة)

V01رقم الإستمارة :

V02 السن :

V03المستوى الدراسي:

1. [بدون]
2. [كتاب قرآني]
3. [محو الأمية]
4. [الابتدائي]
5. [الإعدادي]

6. [الثانوي]

7. [تكوين مهني]

8. [عال]

V04 الحالة العائلية

1. [عازبة]

2. [مخطوبة] ☐

3. [متزوجة]

4. [مطلقة]

5. [أرملة]

6. [أخر حدِّدْه]

V05وسط الإقامة:

1. [حضري] ☐

2. [قروي]

3. [شبه حضري]

V06 المهنة

1. برلمانية
2. مديرة إدارة مركزية (حدد(ي) بدقة المهمة والإدارة)
3. رئيسة قسم بمصلحة عمومية (الإدارة المركزية)
4. سفيرة أو قنصلة
5. مهندسة
6. طبيبة

7. صيدلية

8. بيطرية

9. طيارة

10. أستاذة جامعية

11.عميدة

12. محامية

13. قاضية

14. خبيرة محاسباتية

15. (مديرة شركة)

16. (مديرة جريدة إعلامية)

17. إعلامية مسؤولة (سواء في قناة أو في راديو أو في موقع إلكتروني)

18. فنانة

19. مؤلفة مخرجة سينمائيةأو موسيقية أو مغنية

20. مفتشة تربوية

21. أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي

22. مديرة ثانوية تأهيلية

23. ناظرةثانوية تأهيلية

24. حارسةعامة ثانوية تأهيلية

25. أستاذة التعليم الإعدادي الثانوي

26. مديرةالتعليم الإعدادي الثانوي

27. حارسة عامة التعليم الإعدادي الثانوي

28. أستاذة التعليم الابتدائي

29. مديرة مؤسسة تعليمية ابتدائية

30. طالبة

31. مصممة أزياء

32. آخر، (حدديها)

V07 نوع السكن

1. [شقة في عمارة]
2. [دار مغربية عصرية]
3. [سكن صفيحي]
4. [فيلا] ☐
5. [سكن تقليدي]
6. [سكن قروي]
7. [سكن عشوائي]

V08 موقعك في المسؤوليات الجمعوية

1 . هل سبق لك أن انخرطت في العمل الجمعوي ؟

1 . نعم، (نمر للأسئلة رقم 11) 2. لا، (نمر للأسئلة رقم 10) ☐

V09 ما هي أسباب عدم انخراطك في العمل الجمعوي؟

1. عدم الإيمان بأهمية العمل الجمعوي
2. غياب الوضوح بين ما هو جمعوي وما هو سياسي
3. عدم الاهتمام بالعمل الجمعوي ☐

4.العمل الجمعوي مضيعة للوقت

5. العمل الجمعوي أداة من أدوات الضبط الاجتماعي والسياسي

V 10 ما هي طبيعة العمل الجمعوي الذي انخرطت فيه أكثر ؟

1. الاجتماعي

2. الحقوقي

3. السياسي

4. التنموي

5. آخر، (حدديه)

V 11 في حالة نعم ما هي نوع المسؤوليات التي تقلدتها أطول مدة؟

1 . رئيسة جمعية

2. نائبة الرئيس

3. الكاتبة العامة

4. أمينة المال

5. مستشارة

V12 هل انتميت لجمعية نسوية أو جمعية مشتركة؟

1. جمعية نسوية

2 . جمعية مشتركة

V13 – ما هي المدة التي قضيتها في العمل الجمعوي؟

1. من سنة إلى أربع سنوات

2. من أربع إلى ثمان سنوات

3. أكثر من ثمان سنوات

V14 ما هو نوع الصعوبات التي واجهتها في تأدية مهمتك الجمعوية؟

1 . ضعف حضور الأعضاء

2. ضعف تأدية المهام المقررة

3. وجود مقاومة من طرف الذكور

4. وجود مقاومة من طرف النساء

5. نظرة سلبية لموقع المرأة في اتخاذ القرار

6. الدعم المادي

7. آخر، (حدديه)

V15 – من خلال تجربتك الجمعوية حددي حسب الأولية ثلاثة عناصر الأكثر انضباطا والتزاما ونشاطا في أداء مهماتهم؟

V 16.1 V16.2 V16.3

1. الذكور

2. النساء

3. الذكور الشباب

4. النساء الشابات

5. هما معا

6. الذين لهم مسؤوليات كثيرة (خارج الجمعية)

7. اللواتي لهن مسؤوليات كثيرة (خارج الجمعية)

8. الذين يتمتعون بمستوى تعليمي عال

9. اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عال

10. الذين لهم مسؤوليات أسرية

11. اللواتي لهن مسؤوليات أسرية

12. آخر، (حدديه)

V 16 ما هو أهم قرار اتخذته في موقع المسؤولية الجمعوية ؟

1- المساهمة في تغيير قانون (مدونة الأحوال الشخصية)

2- تحسين مستوى عيش الساكنة (النساء)

3- المساهمة في اقتراح قانون المناصفة (التعديل الدستوري الأخير)

4- آخر، (حدِّديه).

5- لم أتخذ أي قرار

V 17 هل سبق لك الانتماء إلى حزب آخر ؟

1- نعم 2. لا

V18 هل المرأة ممثلة عندكم في جميع الهيآت التابعة لحزبكم ؟

2- نعم 2. لا

V19 منذ متى التحقت بالعمل السياسي / الحزبي؟

1. ما بين سنة و سنتين

2. من أربع سنوات إلى ثمان سنوات

3. أكثر من ثمان سنوات

V20 حددي حسب الأولية، الدوافع التي حفزتك للانخراط في العمل الحزبي؟

V21.1 V21.2

1. إديولوجية

2. أحد الأصدقاء أو إحدى الصديقات في العمل المهني

3. البحث عن مجال لتحقيق الذات

4. أهمية العمل الحزبي في التغيير

5. تحقيق مصالح شخصية

6. التاثير الأسري

7. الزوج او الزوجة

8. آخر (حدديه)

V 21 ما هو موقع مسؤولياتك في الحزب؟

1. عضوة
2. مسؤولة عن قطاع محلي
3. مسؤولة عن قطاع إقليمي
4. عضوة مكتب وطني "اللجنة التنفذية"
5. مسؤولة عن تنظيم مُوَازٍ (حدديه)
6. مسؤولة في مهمة حكومية
7. آخر، (حدديه)

V 22 كيف تمكنت من الوصول إلى موقع المسؤولية في الحزب؟ (بالنسبة لمن لا يتحمل أية مسؤولية لا يطرح عليهم هذا السؤال).

1. الانتخابات
2. بفضل نظام الكوطا (الحصيص)
3. الانتماء الأسري
4. الانتماء العرقي
5. عن طريق التعيين
6. بسبب مؤهلاتك العلمية

7. آخر، (حدديه)

V 23 كيف تصنع القرارات السياسية الكبرى داخل حزبكم ؟

1.عن طريق الهيآت القاعدية

2. عن طريق المجلس الوطني

3. عن طريق المكتب السياسي

4.آخر، (حدديه)

V 24 سأطرح عليكم مجموعة من الاختيارات الخاصة بتجربتكم في العمل السياسي وأنتم تحددون مدى موافقتكم من عدمها؟

1- هل الأحزاب السياسية ساهمت في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية؟

1.موافق جدا 2. موافق إلى حد ما 3. غير موافق إلى حد ما 4. غير موافق

V 25 كيف يكون حضور المرأة في النقاشات داخل هيآت الحزب؟

1. حضور قوي 2. حضور متوسط 3. حضور ضعيف

V 26 من خلال تجربتك هل شعرت يوما بأن المرأة لا يؤخذ برأيها في صناعة القرار ؟

1. نعم 2. لا

V 27 في نظرك المؤسسة الحزبية التي تنتمي إليها تكرس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين؟

1 . نعم بشكل كبير 2. نعم، لكن بنوع من التلفيق والمفاوضة

3. بشكل ضعيف وفقط على مستوى الخطاب 4. لا بالمطلق

V 28 عندما تكون هناك إمكانية لاختيار مسؤولة حزبية لتقلد مسؤولية سياسية حكومية أو جهوية أو محلية كيف يتم الاختيار ؟ حدد حسب الأولية؟

v29.1 V29.2

1.بشكل ديمقراطي (الانتخاب)

2. بالتوافق

3.حسب الحالات والمستويات (إذا كان المنصب ذا طبيعية نسائية فإن الحظوظ تكون متوفرة)

4.حسب الأقدمية في الحزب

5.القرابة مع الأمين العام أو الكاتب الأول للحزب

6.الإنتماء العائلي

7.الكفاءة العلمية

8.آخر، (حدديه)

V 29 حددي حسب الأهمية بالنسبة لك، ما هي في نظرك الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل السياسي؟

1.نظرة العضو الحزبي أو المسؤول السياسي للمرأة (الدونية وعدم الأهلية)

2.الشروط الاجتماعية للمرأة (الوظيفة المنزلية أو الأسرية) ☐

3.نظرة المرأة لذاتها وعدم تقديرها لكفاءتها

4.آخر (حدديه)

V30 في نظرك، لماذا ما زال هناك تقسيم جندري للمسؤوليات في العمل الحكومي والسياسي بشكل عام ؟

1.مرتبط بالتطور البطيء للمجتمع المغربي نحو المناصفة الحقيقية

2.ضعف انخراط المرأة في العمل السياسي ☐

3.العائق الديني والثقافي

4.آخر (حدديه)

V31 لماذا في نظركم لم تستطع المرأة أن تصبح في منصب وزير "سيادة" (الداخلية/ الخارجية/ الأوقاف) ؟

1.لارتباط ذلك بالمعطى الديني للمملكة

2.لضعف التجربة السياسية النسوية ☐

3.لعدم تقديم ترشيحات حزبية لتلك المناصب

4.آخر (حدديه)

V32 لتكريس وضعية اعتبارية للمرأة في الحياة السياسية، هل يجب إعادة النظر في الثقافة الحزبية؟

1.متفق تماما ☐

2.متفق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق بالمرة

V33 لتكريس وضعية اعتبارية للمرأة في الحياة السياسية، هل يجب تغيير الثقافة السياسية برمتها؟

1.متفق تماما ☐

2.متفق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق بالمرة

V 34 من بين الشخصيات السياسية التالية، اذكر شخصيتين سياسيتين تعتبرهما الأكثر أهمية بالنسبة إليك ؟

V 35.1 ☐ V35.2 ☐

1.ماركريت تاتشر

2.أنكيلا ميركيل

3.هيلاري كلنتون

4.بنازير بوتو

5.روزا لكسمبورغ.

6.مليكة الفاسي

7.نبيلة منيب

8. بسيمة الحقاوي

9. فاطمة الزهراء المنصوري

10. نجاة بلقاسم

11. ثريا السقاط

12.لا أحد .

13. أخرى (حدديها)

V 35. سأذكر لك بعض المؤسسات والفاعلين وتعبرين عن مدى ثقتك فيها ؟

1. لدي ثقة 2. ليست لدي ثقة 3. رفض الجواب

V35.1 البرلمان ☐

V35.2 الحكومة ☐

V35.3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ☐

V35.4 المجلس الوطني لحقوق الإنسان ☐

V35.5 المجلس الأعلى العلمي ☐

V35.6 مؤسسة إمارة المؤمنين (مسألة توارث الملك) ☐

V 35.7 الحزب الذي تنتمي اليه. ☐

V36. ما توقعك لدور المرأة في الحياة السياسية ومواقع المسؤولية مستقبلا؟

1.حضورا أكبر في مواقع المسؤولية

2.حضورا متوسطا

3.حضورا ضعيفا

4.تراجعا عن الحالي

5.ليس لدي رأي

V37 في نظرك هل هناك فرق بين قدرات المرأة والرجل في اتخاذ القرار داخل حزبك؟

1.موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق إطلاقا

V38 يقال أن المرأة في عملية اتخاذها للقرار تكون أكثر عاطفية من الرجل، ما رأيك في هذه الفكرة؟

1.موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق إطلاقا

V39 هناك رأي يسود وسط العديد من المناضلين والمناضلات أن عملية اتخاذ القرار عند المرأة ستكون أقل فاعلية من الرجل، إلى أي حد (تتفقين) مع هذه الفكرة؟

1.موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4-غير متفق إطلاقا

V40 هناك رأي سائد أن المرأة إذا ما تمكنت من الوصول إلى منصب المسؤولية الحزبية، فإنها تبقى مرتبطة بالهيمنة الذكورية، إلى أي حد (تتفقين) على هذا الرأى؟

1.موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق إطلاقا

V41 نعلم أن القرار السياسي في الحزب، هو حصيلة مجموعة من المشاورات ما هي في نظرك مكانة المرأة في صناعة القرار؟

1.مكانة جزئية

2.مكانة قوية

3.انعدام المكانة

V42ما هي أهم الأسباب في نظركم التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار؟

1. هشاشة جو الديمقراطية بالحزب،
2. هيمنة الرجل في النقاش العام،
3. عدم تقدير رأي المرأة،
4. غياب رأي عام يشجع على حضور صوت المرأة في النقاش العام
5. ضعف تمثيلية المرأة بالأجهزة التقريرية،
6. آخر (حدديه)

V 43 هناك ثلاثة مستويات من القرار: استراتيجية ومتوسطة المدى وآنية، ما يلاحظ هو أن المرأة تتحدد مساهمتها في القرارات المتوسطة المدى والآنية، إلى أي حد (تتفقين) مع هذا الرأي؟

1 .موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق إطلاقا

V 44 ما رأيك في من يقول بأن الأحزاب فقدت بشكل نسبي استقلاليتها في اتخاذ القرار،و هل يمكن أن تشكل مساهمة المرأة تصحيحا لهذا المسار؟

1 .موافق بشكل تام

2.موافق إلى حد ما ☐

3.غير متفق إلى حد ما

4.غير متفق إطلاقا

V45 في حالة الموافقة يطرح السؤال التالي: ، ماهي العوامل التي (ترينها) كفيلة بتحقيق هذا المطلب (استقلالية القرار السياسي)؟

1.الدخول في تحالفات استراتيجية بين المجتمع المدني النسائي والأحزاب الوطنية،

2.تعزيز الخيار الديمقراطي بما يفرز نخبا كفأة وجريئة،

3.تخصيص كوطا للنساء في الهياكل الحزبية المركزية،

4.آخر، (حدديها) ☐

شكرا جزيلا على تعاونكم وتفهمكم

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز- فاس

دليل مقابلة بحث من أجل نيل درجة الدكتوراه في علم الإجتماع

تحت عنوان

آليات مساهمة المرأة في إتخاذ القرار داخل التنظيمات الحزبية: الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة نموذجا

اسم الطالبة:
نجاة الوافدي الجرفطي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتورعبد الكريم القنبعي الادريسي

سنة تطبيق المقابلة
2019-2018
السنة الجامعية:
2020-2019

المحور الأول: معلومات عامة

الاسم: (الشخصي فقط)

السن: (في حالة الإحراج لا يطلب)

المهنة:

الحالة العائلية:

المحور الثاني: معلومات عن الانتماء السياسي والحزبي وحتى الجمعوي

1- التجربة الجمعوية:

هل سبق لك أن انخرطت في جمعية؟ ما هي طبيعتها؟ وما هي الدوافع التي جعلتك تنخرطين فيها؟ ما هي المهام التي شغلتها في الجمعية؟ عدد السنوات التي قضيتها في الجمعية؟ ما هي أهم الإنجازات التي تمكنت ان تحققيها في العمل الجمعوي؟ ما هي أسباب ذلك؟ وما هي أهم الاخفاقات التي وقعت فيها؟ ما هي أسباب ذلك؟ أهم حدث ميز تجربتك الجمعوية؟

أسئلة دافعة: الانخراط في جبهة للنضال المشترك، ربط شراكات مع الدولة، مع بعض الفاعلين السياسيين أو التنمويين، أو الخارجيين (إشكالية الدعم المالي)

2- التجربة الحزبية

أ- الانتماء

منذ متى كان التحاقك بالحزب؟ ما هي الدوافع التي جعلتك تختارين هذا الحزب؟ هل كان قرارا مفكرا فيه؟ أم أنك وجدت نفسك في الحزب؟ ماذا يعني انتماؤك للحزب؟ تحدثي لنا عن تجربتك كامرأة في الحزب؟

ما هي أهم الأمور التي تشدك للحزب؟

أسئلة دافعة: تحقيق الذات، التسلق الاجتماعي، الإيمان بخط نضالي معين، الإنتماء العائلي والقبلي...

نعلم أن الإنتماء للحزب يجعلك في تمفصل بين عدة فاعلين: الدولة، الأحزاب السياسية الأخرى، النقابات، الإعلام، الفاعل الخارجي...، لو تتحدثين لنا عن هذا التمفصل؟ هل شكل لك حافزا؟ ام عائقا؟ كيف تدبرين الفعل السياسي وسط هؤلاء الفاعلين؟

ب- مواقع المسؤولية

حدثينا عن موقع المسؤولية؟ كيف تتخذين القرار؟ ما هي أهم الإجرءات التي تستحضرينها قبل اتخاذ قرار ما؟ نعلم ان القرار في هيأة سياسية ما، يعتبر من أكبر التحديات في العمل السياسي؟ لو تحدثيننا عن هذه التجربة؟

أسئلة دافعة: قرارات آنية، متوسطة المدى، بعيدة المدى (إستراتيجية) كيف تتصرفين في هذه المستويات الثلاثة؟

ما هي أهم الصعوبات التي واجهتك اثناء اتخاذ قرار سياسي ما؟ حدثينا عن حدث معين شكل لك انعطافة في تجربتك السياسية؟

أسئلة دافعة: التصويت على الدستور، المشاركة في الحراك الشعبي، المقاطعة، المشاركة في الحكومة، عدم المشاركة، بناء التحالفات.... .

ج- المرأة وتجربة تسيير الشأن العام (مواقع المسؤولية في المجالس البرلمانية والجهوية والإقليمية والمحلية)

لو تحدثيننا عن تجربتك في تحمل المسؤولية التدبيرية؟

أسئلة دافعة: كيف تم اتخاذ القرار قبل تملك المسؤولية؟ (هل كان ذلك عبر "كوطا" معينة، أو تم تعيينك من طرف أعلى هيأة تنظيمية حزبية؟ أو تم انتخابك من طرف أعضاء ومناضلي الحزب؟

ما هي تصوراتك حول تدبير الشأن العام قبل أن تتحملي المسؤولية؟

نعلم أنك في موقعك هذا تواجهين مجموعة من الأطراف: وزارة الداخلية / الأحزاب السياسية الأخرى/ الإدارة/ الإعلام/ المجتمع

كيف تدبرين أمرك؟ ما الذي يميزك في هذا العمل؟ كيف تختلف تجربتك عن تجربة عضو آخر (نقصد الرجل)؟

– هل يمكن القول إن انخراط المرأة في مواقع المسؤولية، أعطى نفسا جديدا للعمل السياسي والحزبي، أو أن الأمر عادي ولا يختلف في شيء عن مشاركة الرجل في الأمر؟

– هل تحسين أن الرجل ينافسك في مواقع المسؤولية؟ كيف تدبرين هذا المعطى إذا كان ثقافة سائدة؟

أسئلة دافعة: الترشح لمواقع المسؤولية البرلمانية، الجهوية والجماعية، المجالس العليا للدولة...

السفر للخارج لتمثيل الحزب، الحضور في لقاءات مصيرية تتعلق بقضية حاسمة في الوطن...

هناك معطى أصبح كمسلمة أساسية، وهي أن جل الأحزاب السياسية أصبحت لا تملك قراراتها السيادية (أعني الاستقلالية)،– هل تعتقدين أن حضور المرأة في مواقع المسؤولية سيساهم في تصحيح هذا الوضع؟

أسئلة دافعة: التصويت على الدساتير، المشاركة في الحكومات أو الخروج منها، بناء التحالفات السياسية، الانخراط في صف المعارضة أو الأغلبية، الدفاع عن القضايا الوطنية والعالمية (قضية فلسطين مثلا)

بدأنا في العقود الأخيرة (ثلاثة عقود على الأقل) نلاحظ أن أهم القرارات السياسية لا تتخذها الأحزاب السياسية، بل الفاعل الرسمي، أو حتى المساهمة فيها، من خلال هيئات المجتمع المدني (النسائي والحقوقي تحديدا)، كيف يمكن أن تكون مساهمة المرأة في تغيير هذا الوضع؟ وما هي الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق ذلك؟

أسئلة دافعة: تغيير قانون الإجهاض (جزء من القانون الجنائي) إشكالية الإرث (الدعوة إلى تغيير بعض بنوده، خصوصا المناصفة) الحريات الفردية (القانون الجنائي) تغيير المناهج الدراسية(إشكالية تدريس الدين بالمدرسة العمومية).

نموذج مقابلة مع الأستاذة السعيدية بنسهيلي

نائبة برلمانية وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

الاسم : السعيدية بنسهيلي

أستاذة

متزوجة

السن :57 سنة

التجربة الجمعوية

اشتغلت في العمل الجمعوي خلال سنوات الأولى ثانوي، حيث التحقت بجمعية تشتغل بالمجال التربوي والثقافي، إذ كان استقطاب التلاميذ أيسر، وكانت المدرسة تقوم بأنشطة ثقافية يقوم بها الأساتذة، وبالتالي كان الانتماء للعمل الجمعوي سهلا، حيث كنت أقوم بأنشطة متعددة رياضية ثقافية في دار الشباب.

ما هي المسؤوليات التي تحملتيها في العمل الجمعوي؟

كنت في جمعية جسور لنساء المغرب التي تم تكوينها من طرف مناضلات حزبيات، حيث كانت مبادرة لنساء اتحاديات لخلق هذه الجمعية والمساهمة في جمعيات أخرى، كالجمعية المغربية لتربية الشبيبة وحركة الطفولة الشعبية التي لعب فيها الاتحاد الاشتراكي دورا كبيرا، كجمعيات كبيرة عبأت طاقات كبيرة من الشباب المغربي وبإسهام نوعي في مجال التوعية الثقافية والفكرية. واصلت العمل داخل جمعية جسور ما يزيد عن 20 سنة أي منذ التأسيس في أواسط التسعينيات.

ما هي اهم الإنجازات التي حققتها في مجال العمل الجمعوي ؟

العمل الجمعوي كان متنفسا من خلاله الانفتاح على المجتمع على طاقات أخرى ، حيث كان هناك علاقة بين العمل الجمعوي والسياسي التي اقتضتها شروط المرحلة. كما ساهمت في خلق جمعية أخرى تعنى بالشباب المتمدرس سنة 2003 ، تسمى جمعية نوارس للشباب المتمدرس، كجمعية كان لها اهتمامات متعددة فكرية ثقافية رياضية وحقوق الانسان لعبت دورا مهما لمدة 8 سنوات بشراكة مع وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة.

ما هي اهم إخفاقاتك في مسارك الجمعوي؟

تعاملت مع العمل الجمعوي كرافد من روافد مساري السياسي، ولم اكن أراهن عليه في هذا المسار

ما هو أهم حدث ميز تجربتك الجمعوية؟

المساهمة في الارتقاء بالوعي لدى الفئات العريضة التي نؤطرها

منذ متى كان الالتحاق بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؟

أولا أنا نشأت في بيت كان الوالد يتعاطف مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بحي يعقوب المنصور، حيث كانت هناك دينامية ووعي متقدم متنام جدا وتأطير لزعماء الحركة الوطنية، كالمهدي بن بركة وغيره ، وداخل الأسرة تأثرت بهذه الجو وبهذه الأفكار، وكانت لدي أفكار يسارية وتوجه يساري أكثر، ولما تخرجت كأستاذة الفلسفة التحقت بنقابة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، والتحقت بحزب الاتحاد الاشتراكي. أي أن قرار التحاقي بالحزب كان قرار مفكرا فيه ،التحقت رسميا بالحزب سنة 1984 .

ماذا يعني انتماؤك للحزب؟

الانتماء هو انتماء أخلاقي نضالي، هو تعاقد مع مرجعية أمنت بها، تماهت الذات مع الكيان السياسي الذي انتميت إليه .

تجربتك كامرأة داخل الحزب ؟

تجربتي كأي امرأة تقتحم عالم الرجال، عالم ذكوري فيه السلطة السياسية متمركزة عند الرجل. المدخل الذي حصنني، هو المجال النقابي، فضلا عن توفري على قدرات ذاتية فكرية، كمجال هو مدرسة لتحصين الذات وتمكينها من كل الأدوات. والعمل النقابي كان له بالنسبة إلي إضافات كثيرة، ومنحني القدرة على ولوج العمل السياسي وممارسة السياسة بطريقة مغايرة للنساء اللواتي ولجن الحزب مباشرة.

ماذا يشدك لحزب الاتحاد الاشتراكي ؟

إنه حزب التضحيات بتاريخه الحافل بمناضليه، الذين كانت لهم الفكرة الاتحادية النبيلة بمجتمع تسوده الديموقراطية والعدالة وبحياة كريمة للإنسان المغربي. الانتماء للحزب وتمفصلاته مع عدة فاعلين : الدولة الأحزاب الاعلام.

كيف تدبرين ممارستك السياسية وسط كل هؤلاء الفاعلين..؟

العمل الحزبي لا يمارس وكأننا وسط جزيرة معزولة يتفاعل مع معطيات ومكونات متعددة، هذا الواقع يكسبك وعيا في كيفية التعاطي مع هذا الواقع المتعدد الأبعاد، الأساسي هو الحفاظ على قيمة هذا العمل السياسي واعتباره وسط كل هذه المكونات وعدم تبخيسه، والأساسي هو ضرورة اقتران العمل السياسي بالجانب الأخلاقي، بحيث عندما يتحول إلى عمل ارتزاقي لا يتميز بأي قيمة نبيلة. هنا يفقد قيمته ورسالته ونبله، وأن يكون الهدف هو خدمة المجتمع، إلى جانب أدوار باقي المؤسسات، كالإعلام الذي له دور تنوير الرأي العام وعدم تنفير الناس من السياسة ومن الحياة السياسية، وعدم تقديم نماذج لسياسيين مرتزقين الذين يوظفون السياسة لخدمة مصالحهم الشخصية.

حدثينا عن موقع المسؤولية؟ كيف تتخذين القرار؟ ما هي أهم الإجراءات التي تستحضرينها قبل اتخاذ قرار ما؟ نعلم أن القرار في هيأة سياسية ما، يعتبر من أكبر التحديات في العمل السياسي؟ لو تحدثيننا عن هذه التجربة؟

كنت عضوة اللجنة الإدارية منذ المؤتمر السادس 2001، كعضو قيادي. القرار داخل الحزب قرار جماعي عبر مجموعة من القنوات المتعددة ولجان متعددة كاللجان السياسية واللجان التنظيمية، وبشكل موازي يوجد التنظيم النسائي. الفعل النسائي داخل الحزب كان متقدما وله دورا كبيرا، وكذلك الحزب اشتغل بالقطاعات لها دور كبير، أي التنظيم القطاعي، حسب المهن هي القاعدة الأساسية في الواجهة الاجتماعية. إذن القرار له منافذ متعددة هو عملية ليس فجائية، بل يبنى ليتحول لقرار جماعي.

ماذا تتخذي من إجراءات قبل أن تتخذي أي قرار ؟

من الضروري في هذا الصدد استحضار مصلحة الحزب ومصلحة الفئات التي يمثلها في انسجام مع اختيارات الحزب .

تجربتك في اتخاذ القرار كتحدي سياسي؟

هناك قرارات تهم الحزب داخليا في تسيير الشأن الداخلي للحزب وتهم إعادة البناء للحزب، هذه قرارات يكون عليها إجماع لأنها قرارات تهم الذات الحزبية. أو قرار يهم تقييم الآداء الحزبي خلال وقفات تقييم المسار ومدى ممارسة السياسة بشكل ينسجم مع توجهاته واختياراته، ومدى مجاراته لبعض القرارات الرسمية إزاء بعض القضايا الوطنية، كقضية الصحراء، لما اتخذ الحزب في شخص كاتبه الأول عبد الرحيم

بوعبيد موقفا مغايرا لموقف الدولة إزاء قضية الصحراء. القرار كان جريئا وكان يترجم توجه الحزب، وهناك قرارات قد يتخذها الحزب لا تساهم بالضرورة في تطوير الآداء الحزب، وهناك قرارات تهم قضايا دولية، مثلا مشاركة الحزب في مؤتمرات الأممية الاشتراكية، حيث يكون الحزب حاضرا بقوة للدفاع عن مصالح الوطن .

ما أهم الصعوبات التي واجهتك أثناء اتخاذ قرار سياسي ما؟

مثلا هناك بعض القرارات التي تكون غير منصفة للنساء، حيث أكون ضدها ولا أقبلها كقرارات تبخس من حضور المرأة ومن تمثيلتها. حدث لنا في إطار التمثيلية في النقابة الوطنية للتعليم أن قمنا بتمرد في عهد اليوسفي، لأن كان هناك إجحاف في تمثيلية النساء في النقابة، لأن التمثيلية لم ترق لمستوى إنصاف النساء. تجربتي السياسية أعتبرها كانت جد موفقة. مثلا أخدت على نفسي ألا أترشح في اللائحة الوطنية سنة 2002، بحيث كنا دائما نعتبر أن مسألة الكوطا مكسبا للمرأة المغربية في إطار الإنصاف، ولم أترشح سواء في 2002 أو في 2007 بحث تركت المجال للأخوات اللواتي أسبق مني. لكن في لائحة 2011 قمنا برد فعل كبير لم نرض على طريقة تمثيلية اللائحة الوطنية كان هناك استياء عارم لدى النساء الاتحاديات.

ماذا عن دور المرأة في التسيير في الشأن العام في البرلمان في المجالس المنتخبة وعن تجربتك في تحمل المسؤولية التدبيرية؟

كنت أترشح في انتخابات المجالس الجماعية في الرباط وفي تمارة ولم أنجح، بحيث كانت هناك صعوبات كثيرة ، حاليا أنا عضوة في البرلمان مهمتي الرقابة التشريعية. أنا أمارس هذه المهام بكل إخلاص وبكل تفاني. لكن ما يحز في نفسي يتعلق بالتمثل السائد عن البرلمان.

كيف أصبحت برلمانية هل عن طريق الكوطا أو عن طريق انتخابك من طرف عضوات وأعضاء الحزب؟

قمنا بلجنة داخل الحزب واتفقنا على أن اللجنة الإدارية تبث في الترشيح وفتح المجال للأخوات للترشح ثم يأتي دور المكتب السياسي للقيام بالترتيب النهائي، حيث تم الاتفاق على الأخوات العشر الأوائل ثم تحديد وكيلة اللائحة.

ما هي تصوراتك عن تدبير الشأن العام قبل تحملك المسؤولية ؟

المجال السياسي هو مجال له مقومات معروفة، هو مجال تدبير الشأن العمومي في البرلمان وفي المؤسسة الحكومية ، والمهم هو كيفية التدبير والقيمة المضافة النوعية في تدبير الشأن العام، على أساس الحكامة والتدبير الجيد.

داخل البرلمان أنت في مواجهة مجموعة من الأطراف: الأحزاب السياسية، الداخلية الإعلام كيف تدبرين وجودك وماذا يميزك انت كبرلمانية؟ وكيف تختلف تجربتك عن تجربة الرجل في هذا المجال؟

حضور هذه المكونات هو حضور طبيعي داخل المؤسسة البرلمانية. العمل الفعلي هو المساهمة في الفعل الرقابي للحكومة والحرص عليه كدور منوط بالبرلماني. التدبير هنا يدخل فيه العلاقات المؤسساتية والعلاقات الإنسانية والمشترك الذي هو المصلحة العامة للبلاد وترسيخ خيار الديموقراطية في البلاد كخيار لا محيد عنه والخروج من وضعية الانتقال الديموقراطي. وأمام هذا الهدف الأسمى يجب تحييد أية خلافات كيفما ما كان نوعها حتى ولو كانت إيديولوجية، لأن الهدف هو إرساء الديموقراطية وبناء مشروع مجتمعي حداثي في مستوى الرهانات التي تواجه البلاد. على مستوى التميز أحرص من داخل اللجنة التي أنتمي إليها وهي لجنة التعليم والثقافة والاتصال، أن أوصل خطابا متميزا منسجما مع مرجعيتي مع اختياراتي مع توجهاتي بخصوص القضايا المجتمعية التي هي في صلب المجتمع الديموقراطي الحقوقي، كالتعليم كرهان أساسي وأن تكون فيه إصلاحات حقيقية بضمانات حقيقية، الثقافة التي يجب ألا تظل شأنا ثانويا وإعادة الاعتبار لها من حيث الميزانية والموروث الثقافي. كذلك الإعلام عليه أن ينهض بدوره في التنوير وفي التوعية والقطع مع الإعلام الذي يساهم في تبخيس الانسان المغربي الذي يساهم في تردي الفكر والوعي، نريد إعلاما طموحا يواكب طموحنا في دولة ديموقراطية، إعلام يتمتع بالحرية بالاستقلالية.

هل يمكن القول أن انخراط المرأة أعطى نفسا جديدا للعمل السياسي؟

المغرب قطع أشواطا كبير في تمكين المرأة من مواقع مهمة على الرغم من بعض الصعوبات المطروحة، إذ بقدر وجود الرهان على تبوأ المرأة لمواقع القرار، نجد نصيب المرأة في الوضع الاجتماعي يتميز بالفقر وبالهشاشة، أي أننا مزال أمامنا مسار طويل. إذ ما قيمة ان تكون المرأة في مواقع القرار وهناك قاعدة واسعة من النساء يعانين من الفقر ومن التهميش ومن العطالة. يجب أن يكون للمرأة دور من مواقع القرار، وكذا تمكينها من كافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا يصبح وجود المرأة في مواقع القرار هو وجود صوري وشكلي. والإيجابي أن المجتمع بدأ يتمثل المرأة في مجال التسيير، بدأ يحبذ

ويستحسن المرأة على الرجل. لأن المواطن المغربي يقرن وجود الرجل في موقع التدبير العمومي بعدم الوفاء لهذا المواطن، وبالتالي يعتبر وجود المرأة مهما بما هو وجود وعمل نزيه يكسب ثقة المواطن.

أعتبر أن المدخل لكسب ثقة المواطن في مجال تدبير الشأن العام، هو مدى قدرة المرأة أن تكون في مستوى تحمل المسؤولية. ومع ذلك فالمرأة لازالت لا تتمتع بكافة حقوقها في مجتمع لازال أمامه عمل طويل لإكساب المرأة حقوقها.

هل تحسين أن الرجل ينافسك في مواقع المسؤولية؟

التنافس هو مشروع إيجابي بين المرأة والرجل من أجل خدمة مصلحة حزبية أو وطنية، على أساس الاستحقاق والتوفر على المؤهلات والمقومات الضرورية. وبشكل عام نجد ان هناك غياب نمطية سائدة عند الرجل. أنا صادفت رجال يقدرن النساء المقتدرات، وهناك بعض الرجال يخافون على مواقعهم من النساء ذوات القدرات والامكانيات. في ممارسة السياسة المرأة يجب عليها أن لا تعتبر الرجل منافسا لها، عليها أن تشعر الرجل أنها جاءت لكي لا تزيح الرجل من مواقعه. إذ بحكم التنشئة الرجل يعتبر أن عنده امتيازات، يجب عليها أن تجعل الرجل يثق في إمكانياتها وفي قدراتها وأن لا يعمل على إقصائها.

جل الأحزاب لا تملك قرارها السياسي. هل تعتقدين أن وجود المرأة يمكن أن يساهم في تصحيح هذا الوضع ؟

هذا سؤال فيه حكم مطلق على أن الأحزاب لا تملك قرارها السياسي، لأن القرارات ترتبط بظروف وبشروط وتتعلق بنوعية هذه الأحزاب وبطبيعتها. أحيانا الحزب يكون مضطر لاتخاذ قرارات بالنظر لشروط معينة، لأنه يعتقد أن ذلك القرار ستكون له فائدة ما على مستوى الحزب وموقعه. وبالتالي الاستقلالية تبقى نسبية.

في بعض الأحيان يكون قرار حزبي ما متماهي مع القرار الرسمي، فهل يعني ذلك أن الحزب يفتقد لاستقلاليته ؟

الضمانة الوحيدة لاستقلالية القرار الحزبي أن يكون قرارا جماعيا نابع من القاعدة من الأجهزة التقريرية. مثلا المشاركة في الحكومة كان قرارا نابعا من القاعدة. الدولة في حاجة لأحزاب قوية. ولا يمكن بناء ديموقراطية بدون أحزاب قوية. الحزب القوي هو دعامة للدولة القوية. وبالتالي كلما تم تبخيس دور

الأحزاب ليس في مصلحة الدولة ورهاناتها. على الدولة المساهمة في تقوية أحزابها. داخل الحزب النساء أكثر جرأة في التعبير عن رأيهن وعن موقفهن في المشاركة السياسية. المرأة لا تضع في ذهنها الحسابات.

بعض القرارات لا تتخذها الأحزاب السياسية بل الفاعل الرسمي، كيف يمكن ان تكون مساهمة المراة في تغيير هذا الوضع ؟

الأمر يختلف حسب نوعية القرارات، إذا كانت هناك قرارات تهم الدولة. بعض القرارات ترتبط بطبيعة الصراع السياسي السائد وبميزان القوى. لذلك سبق وأن قلت يجب أن نخرج من مرحلة الانتقال الديموقراطي، يجب ألا يطول أمد هذه المرحلة، حتى لا تبقى هناك بعض الوصاية إزاء بعض القرارات ذات الصلة ببعض القضايا، قد تكون مثيرة للجدل والنقاش داخل المجتمع كالإجهاض، مثلا الحريات الفردية، في إطار تدبير هذا الصراع الحاجة تبقى ماسة لتدخل رئيس الدولة كما حصل في العديد من المرات (مدونة الأسرة مثلا وكان تدخل إيجابي). وأيضا وجود أحزاب قوية ضرورة ملحة لتصحيح المسار الديموقراطي .

نموذج مقابلة مع الأستاذة بثينة قروري

برلمانية عن حزب العدالة والتنمية

س : أول شيء ممكن تعطينا معلومات خاصة حول السن والاسم والحالة العائلة

ج: أنا بثينة قروري 41 سنة متزوجة لدي ثلاثة أبناء، بنتان وولد أستاذة جامعية في القانون.

س : بالنسبة لتجربتك الجمعوية ، هل سبق لك وأن انخرطت في جمعية ما ؟

ج: عندما كنت تلميذة كنت ناشطة جمعويا، كذلك عندما كنت طالبة كانت لي أنشطة جمعوية، تتضمن تأطير الشابات والشباب في العمل الاجتماعي والتنشيط، وكانت لي بالموازاة نشاط مع الطلبة، حيث كنت مسؤولة طلابية في فصيل الوحدة والتواصل آنذاك، وكنت كذلك ما بعد المرحلة الطلابية انخرطت في العمل النسائي، وسبق لي ترأست شبكة نسائية لمدة خمس سنوات، وهي شبكة منتدى الزهراء المغربية في ولاية من 2009 إلى 2014.

س : طبيعة العمل الجمعوي الذي مارسته هل هو اجتماعي، سياسي، تنموي؟

ج: الممارسة الجمعوية كانت حسب مراحل ، مثلا في المرحلة التلاميذية كنا نقوم بالتنشيط ، تنشيط الأطفال واليافعات. المرحلة الطلابية كان نفس الأمر أي تنشيط الجمعيات وخاصة تنشيط الفتيات في نادي خاص بالجمعية على شكل خرجات ودورات تكوينية صبحيات ...إلخ، ومنذ 2001 ولجت العمل النسائي الجمعوي المتخصص.

س : في نظرك أستاذة بثينة ما هي الدوافع التي جعلتك في العمل الجمعوي؟

ج : العمل الجمعوي كان يشكل بالنسبة إلي فضاء للتأطير، خاصة وأن هذه الفضاءات كانت في منتصف التسعينيات كانت نوعا ما ضعيفة، وبالتالي كان العمل الجمعوي متنفسا للتواصل، وفضاء لتصريف الطاقة كتلميذة. طبعا رؤيتي للعمل الجمعوي ستتغير مع المدة حسب نضج وتطور الإنسان، وما حفزني للانخراط أنني كنت تلميذة تبحث على متنفسات من هذا النوع لإفراغ طاقة معينة.

س : ما هي عدد السنوات التي قضيتها في العمل الجمعوي؟

ج: منذ 1993 إلى الآن.

س: ما هي أهم الإنجازات كامرأة التي تمكنت من تحقيقها من خلال ممارستك للعمل الجمعوي؟

ج : سوف لن أتحدث عن المرحلة التلاميذية أو الطلابية باعتبار أن الطابع الغالب آنذاك، هو جانب التنشيط والتأطير خاصة في مرحلة الطلاب، خاصة بالنسبة للشابات، لكن هذا العمل كان يفتقد لخلفيات ورهانات كبرى كمرحلة العمل النسائي. في مرحلة العمل النسائي في منتدى الزهراء، كانت مجموعة من القضايا التي استطعنا تحقيقها، منها توسيع الشبكة الجمعوية، التي كانت عندما تحملت مسؤولية الرئاسة 23 وعندما لم أعد أتحمل مسؤولية الرئاسة تركتها في 100 جمعية، أي تم توسيع وعاء الجمعيات المنخرطة في الشبكة.

مسألة أخرى أن طبيعة الشبكة في بداية تأسيسها كانت لها اهتمامات، منها ما هو تنموي، منها ما هو ثقافي، واستطعت بالنسبة إلى الجمعيات التي هي قريبة من الحركة الإسلامية، من حيث المرجعية كان المجال الحقوقي من المجالات الذي ظل بعيدا عن اهتمامات هذه الجمعيات، حيث كان أغلب اشتغالهم هو المجال الاجتماعي الخيري لفائدة النساء والجاني الثقافي، حيث بدأت بوارد مراكز الاستماع، ومنظمة تجديد الوعي النسائي من الجمعيات الأولى التي أنشأت هذه المراكز، التي اشتغلت في مجال الإرشاد الأسري، ولك ليس في إطار الدعم القانوني، وعبر خلفيتي القانونية والحقوقية، جعلني الأمر أبصم على عمل الجمعيات التي لها مرجعية إسلامية في الشبكة بنفس حقوقي يتميز به اليسار، باعتبار أن الإسلاميين كانوا يفتقدون لهذا الجانب، لأن في فترة من الفترات كانوا يعادون أية مرجعية غربية كل ما هو اتفاقيات دولية كما كان لهم نوع من الفوبيا لهذه القضايا.

ولا أخفيك أنه من بين الأمور التي أفتخر بها خلال فترة ترأسي للشبكة كان الدورات التكوينية الحقوقية، التي نظمتها للجمعيات كان فيها التعرف على الاتفاقيات الأممية سيداو مثلا، التي كان الإسلاميون يعادونها، حيث قمنا بتكوينات في هذا المجال تعرف ب سيداو إيجابياتها سلبياتها وجه التحفظ، حيث بدأت مسار العمل الحقوقي داخل العمل النسائي الإسلامي المهم، والذي لم يكن سهلا، حيث كانت هناك مقاومة من الداخل سواء من أعضاء الحركة، أو من الأخوات حيت انهم سنوات، وهم متأثرين بفكر معين متعودين على آلية اشتغال محددة ثم تأتي وتقولين لهم سننجز مذكرات مطلبية أنه لا يكفي تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان تجاه أية قضية غير متفقين معها، بل يجب أن يكون الفعل مؤسس وعلمي ويتضمن مرافعة.

وبالتالي نظمنا دورات تكوينية حول كيفية صياغة مذكرات مطلبية، دورات تكوينية في القانون والتشريع المغربي، كما نظمنا في منتدى الزهراء أول مرة قافلة حقوقية لمناهضة الاستغلال الجنسي

للطفلات القاصرات، واعتبرت أنه لابد من عدم الحديث عن مفهوم الدعارة، لأنه هذا المفهوم مفهوم هلامي، لكن يجب تفكيكه وأن نتحدث عن استغلال القاصرات جنسيا بحيث أنهن لا يمارسن الدعارة. هذا فقط نموذج، إذن فبصمتي خلال فترة خمس سنوات أنني حولت دفة المنتدى من مسار اجتماعي تنموي إلى مسار حقوقي حاليا المنتدى ينجز مذكرات في القانون الجنائي، في هيئة المناصفة، إصلاح الدستور، وبالتالي النفس الحقوقي لدى العمل النسائي الإسلامي صار عنوان عمل المنتدى رغم وجود مقاومة، ذلك أن هذا العمل كان بصفة عامة عمل اجتماعي، وكان له طبيعة احتجاجية أكثر منه عمل منخرط في التأثير على السياسات العمومية.حاليا أضحى لدينا تقليد مفاده عقد لقاءات مع الوزراء وتقديم مذكرات مطلبية متتالية.

س : خلال مرحلة ترأسكم للمنتدى هل عقدتم شراكة مع منظمات أجنبية في إطار البحث عن دعم لمشاريعكم وأنشطتكم؟

ج : خلال فترة ترؤسي لمنتدى الزهراء حصلنا على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدث إيكوسوك، الحضور في دورات حقوق الانسان في جنيف أو في نيويورك. بالنسبة إلى الدعم شراكتنا الأساسية هي مع الحكومة المغربية في شخص وزارة العدل، المندوبية الوزارية لحقوق الانسان وزارة الثقافة. هذه هي أهم مصادر تمويلنا ،حاليا لدينا مشروع كبير مع UDAID الذي فيه 3 جمعيات من المغرب ضمنها منتدى الزهراء، وكان لدينا دعم مع مؤسسة التنمية الأسرية سنة 2011 في الإمارات العربية المتحدة وصرحنا به للأمانة العامة للحكومة، لكن شراكات مع دول لا نتوفر عليها.

س : طلية فترة العمل الجمعوي ما هي أهم الإخفاقات وأسبابها التي عانيتي منها ؟

ج: لا أعتبر ذلك إخفاق باعتبار أن الطريق لا يمكن أن يكون مفروشا بالورود ومن يعتقد ذلك فهة واهم إلا إذا كان يمارس عملا جمعويا شكليا. أما من يمارس عملا جمعويا حقيقيا فستكون هناك مقاومة التي تساهم في رفع نفس التحدي ويدفع إلى تجويد العمل والعمل على تطويره.لكم ما يحز في نفسي هي مسألة الخلف، لم نستطع إيجاد جيل من الفتيات يشكل جيلا رابعا يواصل حمل مشعل العمل الجمعوي بقوة وإيمان وهذا نضال ليس بالسهل، فالمغرب يحتاج لمجهودات الجميع، وفيه إشكالات كثيرة. للأسف الدولة أخفقت في العديد من القضايا، وبالتالي دور المجتمع المدني، هو محوري في ظل مقتضيات دستور 2011.

س : ما هو أهم حدث ميز تجربتك الجمعوية؟

ج : عندما تم انتخابي كرئيسة لمنتدى الزهراء كنت حامل ، وبالتالي كان هناك تحدي متمثل في الموازاة بين دور الأمومة والرفع من جودة عمل الجمعية، كان ذلك حدثا وتحدي

س : منذ متى التحقت بالحزب؟

ج : 1997 كنت طالبة ومسؤولة طلابية كنت في حركة التوحيد والإصلاح أول مسؤولة نقابية في المغرب في موقع الرباط. حينها كان أعضاء الحزب قليل. كان لدى أعضاء الحركة تخوف من العمل السياسي، وطلبوا مني القيام بحملة في الرباط لفائدة الحزب وسط الطلبة والطالبات لحركة التوحيد والإصلاح للانخراط في الحزب وتعبئة استمارات الانخراط وتسليمها للحزب، وكان هناك الدكتور سعد الدين العثماني مدير الحزب. هذه كانت بداية عملي الحزبي.

س: ما هي الدوافع التي جعلتك تختارين الانخراط في حزب العدالة والتنمية، وهل كان قرارك مفكر فيه ؟

ج : قبل حزب العدالة والتنمية انخرطت في الحركة الإسلامية كانت سرية قبل نشأة رابطة المستقبل الإسلامي، وكانت لي خيارات الانخراط بالحركة الإسلامية للإصلاح والتجديد، وكان العدل والإحسان لم انخرط معهم ، لكنني فضلت الالتحاق بالحركة الإسلامية التي كانت سرية، اخترت عن طواعية الانتماء إليها أي إلى رابطة المستقبل الإسلامي التي توحدت مع الإصلاح والتجديد وكونوا التوحيد والإصلاح. أي أن انخراطي كان وسط مشروع اختار العمل السياسي، وكان اختيارا واعيا، العمل كان ثقافيا. انخراطي في العمل السياسي كان مفكر فيه مع الإشارة أنه كان هناك مجموعة من الأخوات لم ينخرطن في العمل السياسي.

س : ما ذا يعني الانتماء للحزب بالنسبة للأستاذة بثينة؟

ج :الانتماء للحزب هو النضال من أجل مغرب أفضل وليس المناصب، خاصة وأنه وفق المحيط الدولي لم يكن مفكر فيه أن الحركة الاسمية ستكون في السلطة، وبالتالي العمل السياسي كان بوابة ونافذة للمساهمة في تدبير الشأن العام.

س : ممكن أن تتحدثي لي عن تجربتك كامرأة داخل الحزب ؟

ج:عندما كنت طالبة كان تركيزي على العمل الطلابي ، وعندما انتهيت من العمل الطلابي كان لي تحد، حينها اتصل بي سعد الدين العثماني لالتحق لجنة قضايا المرأة والأسرة داخل الحزب، حينها كان لي اتصال مع بنيات الحزب، علما أنني كنت فيما سبق لم أكن أومن بما يسمى بالقضية النسائية، حيث كنت أعتبر قضية المرأة هي قضية الرجل وليست قضية خاصة، وكان أن تم انتخابي في المكتب الإقليمي للحزب بالرباط. كنت من مؤسسي شبيبة العدالة والتنمية وفي 2001 بدأت الانخراط في ببنيات الحزب من خلال لجنة قضايا المرأة والأسرة، ثم العضوية في المجلس الوطني ثم الكتابة الجهوية، أما الأمور التي دفعتني للحزب هي تقاسم المرجعية أو الأيديولوجية ثم مستوى التنظيم، الحزب مساطره واضحه قوانينه واضحة، فيه شفافية وديموقراطية داخلية واضحة، وهي أمور مهمة بالنسبة لي في أي حزب، الحزب كان فضاء أمارس فيه حريتي في مناقشة من يتخذ القرار فضلا عن دفاعه عن المواطنين.

س : هل من الممكن أن تحدثي لنا عن التمفصل بين الحزب والدولة والنقابة وهل شكل لك حافز أم عائق ؟

ج : في رأي هذه الاحتكاكات والتدافع القائم هو امر حافز إذا كان بشكل موضوعي وليس سياسوي، مثلا بالنسبة إلى قضية المرأة انتقاد الحركة الإسلامية أو حزب العدالة والتنمية في رؤيته للمرأة هو حافز، لأنه يدفعني إلى تعميق قراءتي وتطوير نظرتي، وفعلا طورنا رؤيتنا لمجموعة من القضايا بالنظر للانتقادات التي كان بقية الفاعلين يوجهونها للحركة الإسلامية، في بعض الأحيان الاعلام عندما يتحول من وظيفة الاخبار إلى التموقع في السياسي وعدو من خلال المقالات المغرضة والأخبار الكاذبة حينها يصبح مسيئا للمشهد السياسي. في علاقة مع الدولة لا يمكن القول أننا وصلنا إلى ديموقراطية فيها وضوح لكافة خيوط جميع الفاعلين في المشهد السياسي وفصل واضح للسلط. أمام غياب ديموقراطية كاملة حدود الفعل مع الدولة سيقع فيه اصطدامات، منها أن البرلمان يقوم بمبادرة رقابية معينة، وتتدخل جهة ما في إيقاف هذه المبادرة .

هذا التداخل يصيبك بعض الأحيان بالإحباط. ذلك أن القرار السياسي غير واضح من سنحاسب. نفس الامر يقع في التشريع ومناقشة القوانين بغض النظر عن الحسابات السياسية، وتتدخل جهة معينة لتحريف مجرى الأمور، الالتزام بقانون الاغلبية يحد من فاعلية البرلماني وحريته في الفعل، عكس بعض

التجارب الدولية كالتجربة الألمانية حيث البرلماني متحرر .يجب تغيير النظام الداخلي للبرلمان في اتجاه فتح نافذة الحرية للبرلماني، وليس بالضرورة وجود آلية سياسية لرئيس الفريق

س: سنتحدث عن موقع المسؤولية، ما هو موقعك وكيف تتخذين القرار؟

ج : أنا منسقة شعبة العدل والتشريع وحقوق الانسان داخل الفريق البرلماني كلجنة محورية في البرلمان باعتبار أن الدستور خصصها بالذكر، أنا نائبة رئيسة لجنة المناصفة داخل الحزب، أنا رئيسة لجنة السياسات العمومية داخل المجلس الوطني للحزب واتخاذ القرار يكون هناك مخاض حسب طبيعة المسؤولية، طبعا مع التجربة والمدة تصبح عملية اتخاذ القرار ليست بالصعوبة كما البدايات الأولى.

س : ما هي الإجراءات التي تتخذينها قبل اتخاذ القرار؟

ج : أستحضر دائما الجانب القانوني قبل اتخاذ أي قرار: الدستور، النظام الداخلي للبرلمان بعض القرارات تكون بالتوافق.

س: ما هي أهم الصعوبات التي واجهتك أثناء اتخاذ القرار السياسي، وما هو الحدث الذي شكل لك انعطافة في حياتك السياسية؟

ج : محطات التصويت على الدستور كان فيها تشارك، لكن المحطة التي كانت فيها صعوبة هي محطة التحالفات من بعد إعفاء الأمين العام للحزب، حيث كنا كبرلمانيين مطالبين على التصريح الحكومي ومع تشكيلة التحالف الحكومي، ولي الذراع الذي وقع من طرف أحد الأحزاب السياسية. كان ذلك من أصعب القرارات ورغم ذلك أن ما يميز الحزب هو آلية التنظيم والانضباط للحزب، صوتنا على البرنامج الحكومي رغم أني كنت غير مقتنعة بالقرار المتخذ. اعتبر أن 7 أكتوبر بالحيثيات التي عرفتها الانتخابات وتدخل السلطة لثني المواطنين على التصويت على حزب البام وليس على العدالة والتنمية. السلطة والدولة تفاجأت بعدد الأصوات المحصل عليها من طرف العدالة والتنمية. الملك فعل المنهجية الديموقراطية وعين بنكيران رئيس الحكومة. لكن كيف وقع الالتفاف على الإرادة الشعبية. وأحسسنا أننا خننا ثقة المواطنين، لأن العدالة والتنمية منحهم الأمل بوجود ديموقراطية ونافذة لمستقبل أفضل.

س: المرأة وتجربة تسيير الشأن العام، هل من الممكن أن تحديثينا عن تجربتك التدبيرية؟

ج : لم أكن يوما في تجربة تدبيرية في المجالس المحلية كنت أخذ دائما مسافة، اتجه دائما للجوانب الفكرية والقانونية. الجانب التدبيري له أشخاصه.

س : كيف تحملت المسؤولية هل عبر الكوطا أو التعيين أو الانتخاب؟

ج : أنا برلمانية عن طريق اللائحة الوطنية بناء على مسطرة داخلية ومعقدة للحزب. داخل الفريق البرلماني تم اختياري كمنسقة لشعبة العدل والتشريع، وبالتالي أصبحت عضوة في مكتب الفريق عن طريق الانتخاب والتصويت.

س: ما هي تصوراتك لتدبير الشأن العام قبل تحملك للمسؤولية؟

ج : ليست لي مسؤولية باعتبار أن البرلمان له مسؤولية الرقابة.

س : تواجهين أطراف متعددة أحزاب سياسية الداخلية الإدارة كيف تدبرين موقعك؟

ج : أعتقد أن تدبير المرأة لا يختلف كثيرا عن الرجل، وإن كان تعاطي الدولة أو الأحزاب أو الإعلام مع المرأة السياسية يختلف عن تعاطيه مع الرجل، النجاح أو الفشل في تدبير الشأن العام غير مرتبط بالجنس، بل بالتكوين التجارب الخلفية. للأسف دائما هناك تمثلات حول شخص المرأة وعلاقتها بالشأن العام كونها ستكون ضعيفة عاطفية. هذا الأمر ينطبق على باقي الفاعلين، حيث يتم اعتبار أن المرأة لم تأت من استحقاق، بل عن طريق كوطا وليست بالضرورة مؤهلة، خاصة مع المشهد الحزبي الذي ميع آلية الكوطا، وبالتالي توضع دائما المرأة موضع تساؤل.

س : هل يمكن القول أن انخراط المرأة في مواقع المسؤولية أعطى نفسا جديدا للعمل السياسي؟

ج: العمل النسائي أعطى نفسا مثلا للعمل البرلماني. المرأة تأخذ المسألة بجدية ومسؤولية المرأة تكون أكثر مبدأية في العمل السياسي من الرجل.

س : هل تحسين أن الرجل ينافسك في مواقع المسؤولية؟

ج : المنطق المعمول به لدينا أن الاخوان هم من يقترحون منطق فيها إيجابيات وسلبيات. الإيجابيات ترتبط بأنهم لهم التقديرات وبالتالي يتحملون نوعا من المسؤولية. لكن بعض الأحيان تكون تلك التقديرات مبينة على أمور غير عقلانية تدخل فيها الاعتبارات الاجتماعية للشخص المعني بالتمثيل في مهمة الحزب خارج المغرب مثلا. وأنا لاتفق مع هذا المنطق أي اتخاذ القرار، بلا عن الأشخاص المعنيين مباشرة بل بناء على معيار الكفاءة وليس الجنس، أي تدخل المقاربة النوع بشكل سلبي، وإقصاء للمرأة بالنظر لظروفها الخاصة.

أما مجال التنافس الحزبي الداخلي فهو مفتوح، وبالتالي لا وجود للإقصاء للمرأة كامرأة باستثناء بعض العقليات، التي تصور المرأة أنها أقل شأنا وتشكل منافس حقيقي للبعض، حيث تسمل بعض الوسائل قد تكون غير أخلاقية، وهناك من يمتعض من نسبة تواجد النساء داخل مراكز اتخاذ القرار الحزبي أو السياسي وارتفاع هذه النسبة.

هل تعتقدين أن حضور المرأة في مواقع المسؤولية سيساهم في تصحيح هذا الوضع ؟

ج : المسألة غير مرتبطة بالجنس، وارتفاع منسوب مبدأية المرأة في العمل السياسي لكن يبقى ذلك نسبي، هناك نساء نفعيات، بالتالي يجب القيام بدراسات في هذا المجال. القرار الحزبي لم يعد مستقلا في رأيي ويتضمن إشكالات كبرى ومرتبط بالبنية السياسية عامة وإرادة الاستمرار في الديموقراطية، وتوظيف عدة خطابات تخويفية من قبيل التهديد بإقصاء الأحزاب.

في ظل هذه الظروف ذات الصلة بمؤسسة الدولة التي لا تدعم الديموقراطية، ستتواجد نساء يساهمن في أزمة الأحزاب السياسية والعكس صحيح، أي الرفع من استقلالية القرار الحزبي بوجود نساء قويات، وبالتالي لا وجود لجواب حاسم في هذا الاتجاه. مع الإشارة إلى ان الزعيم الحزبي عامة يوفر الظروف لصعود النساء اللواتي يتماشين معه في نفس الرؤية.

س : بدأنا نلاحظ في العقود الأخيرة أن اهم القرارات السياسية لا تتخذها الأحزاب السياسية، بل أو حتى المساهمة فيها من خلال المجتمع المدني النسائي والحقوقي، كيف يمكن أن تكون مساهمة المرأة قائمة في تغيير الوضع القائم والشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق هذا الأمر ؟

ج : الأحزاب السياسية في البداية كانت هي من يقود النضال سواء فتح مجال الديموقراطية الحقوق والحريات الفردية. لكن الدولة للأسف كانت لا تريد تواجد أحزاب سياسية قوية، كانت تنظر إليهم كمنافس، لذا عمدت في محطات تاريخية سابقة إلى خلق أحزاب سياسية موالية ك " الفديك". كما أن الدولة كانت تتدخل في الشأن الحزبي عن طريق تشجيع الانشقاقات(حزب الاستقلال / الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ثم الاتحاد الاشتراكي لاحقا الذي خرج من رحم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم الطليعة عن هذا الأخير. الدولة كانت لها إرادة إضعاف الأحزاب السياسية بطرق متعددة، إما عن طريق خلق أحزاب التجمع الوطني للأحرار الاتحاد الدستوري ثم أخيرا كان البام. الدولة كانت ترى في الأحزاب منافس لها في المشروعية. ثم جاءت مرحلة أخرى الآن هي التدخل في القرار الحزبي وتوجيه الأحزاب، وكانت أهم المحطات هي مرحلة

إنشاء التحالفات في الحكومة الحالية الأحزاب، التي أصبحت تفتقد لمناضلين حقيقيين ولمشروع ووجود زعامات همها الحقيقي الكراسي والمصالح لن تهتم برفع مطالب.

لذا فالمجتمع المدني فيها مساحات واسعة للفعل والتأثير في السياسات العمومية. لذا المطلوب توسيع هامش الديموقراطية. النضال من اجل قضية المرأة هو نضال من اجل قضية الديموقراطية، مساهمة المرأة تكون حسب طبيعة المرأة وتكوينها وفكرها وقدرتها على احداث التغيير المطلوب، وبالتالي مسألة وجود النساء في مراكز القرار تبقى مسألة نسبية للغاية.

نموذج مقابلة مع الأستاذة نادية الرحماني
رئيسة منظمة القطاع النسائي لحزب الاصالة والمعاصرة

المعلومات الشخصية

الاسم : نادية الرحماني 50 سنة أم لطفلين

متصرفة بالاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مكلفة بمصلحة الارتقاء وتتبع المؤسسات التعليمية

التجربة الجمعوية

ولجت العمل السياسي من بوابة العمل الجمعوي، منذ 1996 انخرطت في منظمة دولية، حيث ترأستها فيما بعد، وهيinsclub كانت تجربة مهمة تعلمت من خلالها ماهية العمل الجمعوي، وطريقة العمل الجمعوي، وكذلك إنجاح المهمة التي كانت آنذاك متمثلة في محاربة مرض العمى. أما عن دوافع انخراطي في هذه التجربة الجمعوية، فقد كنت في مدينة صغير ة للتدريس حيث سيادة الهشاشة، وكان لدي تلاميذ في السلك الثاني وكانت لهم مشاكل مع النظر، وهو أمر كان يؤثر على مردودهم المدرسي، حالتهم العائلية متدهورة آباءهم لا يملكون المالي الكافي لاقتناء نظارات لهم، وبعد اتصالات مه مجموعة من الأخوات أسسنا نادي الليونس بركان 1996، ترأسسته من 1997 إلى 1999 إلى 2003، حيث انتقلت للبراط حيث انخرطت في نادي تابع لنفس الجمعية ثم لاحظت أن مهمتي داخل الفرع انتهت وتغيير أفاق العمل وضرورة الانخراط في مهمات جمعوية أخرى، حيث أسسنا جمعية بذور للمواطنة والتنمية صحبة مجموعة من الأخوات سنة 2009. السنة تزامنت مع ترشحي مع حزب الأصالة والمعاصرة، إذن مهام كانت هي رئيسة مؤسسة لجمعية.

ما هي أهم الإنجازات المحققة؟

الجمعية الأولى قمنا بجلب بعثة مختصة تكشف عن أمراض العيون ببعثة متنقلة بشراكة مع اليونس كلوب لمدينة بركان، وحققوا رقما قياسيا في يومين، حيث تم الكشف في ظرف يومين عن 2500 شخص سنة 1998 واستفادت الساكنة خاصة المحتاجة مع منح نظارات للمستفيدين. كذلك كان هناك إنجاز آخر بشراكة مع عمالة بركان خاص بالنساء بتافوغالت، حيث لاحظنا ارتفاع نسبة وفاة النساء الحوامل، حيث تم بناء دار الولادة وتم تجهيزها وتم افتتاحها في أواخر شتنبر 1998.

ما هي أهم الإخفاقات في مسارك الجمعوي ؟

كنا نصطدم مع المجالس كانوا ينظرونا إلينا كمنافس كالمجلس البلدي ويقومون بعرقلة أعمالنا. التمويل كان إشكالا كبيرا في العمل الجمعوي، غياب المنحة من طرف المجالس، كانت السلطات المحلية متعاونة معنا.

<u>التجربة الحزبية</u>

منذ متى كان التحاقك بحزب الاصالة والمعاصرة ؟

منذ 2008

بخصوص دوافع انخراطي واختياري لحزب الاصالة والمعاصرة ، كان في البداية التحاقي بحركة من أجل الديموقراطيين وجدت عدة أساتذة منهم خديجة الرويسي وبلكوش ...واشتغلنا على الحركة النسائية إلى حين تحولت الحركة إلى حزب وشاركت في المؤتمر. في انتخابات 2009 تقدمت بترشيح نضالي في دائرة أكدال الرياض، رغم أن الحزب لم يكن مراهنا عليها كثيرا حينها، مع ذلك تم القيام بحملة انتخابية وحصلنا على 3 مقاعد في الدائرة.

اختيارك إذن كان مفكر فيه أم قناعة؟

في الحقيقة لم اكن متفقة أن تتحول الحركة إلى حزب، بل عليها أن تستمر على الأقل 5 سنوات حتى تنضج فكرة الحزب، لكن تم النجاح في تأسيس مشروع متكامل مشروع ناسبني من حيث البناء وأهدافه وطبيعته، فيه الحداثة وتوافق بين الطابع الأصيل مع ثقافة مغربنا، ورقة مذهبية مدروسة خضعت للتطوير والتحديث. بدأنا مناضلة تدرجت عبر جميع مراحل المناضل في مسالك الحزب، حضرت جميع التكوينات المنظمة في المجال السياسي، الحزب هو توافق بين توافق مشروع سياسي.

ماذا يعني انتماؤك لحزب الاصالة والمعاصرة؟

الحزب أصبح هو عائلتي الكبيرة

تجربتك كامرأة في الحزب ؟

كامرأة كان قرار أن النساء سيكونون في جميع الهياكل، الحزب كان دائما مع المناصفة والحداثة وحقوق المرأة، ثم بدأت التنظيمات تأخذ أبعادا بآخر، بالتفكير في تنظيم نسائي وشبابي، والجميل أن

المكتب السياسي أطلقوا دينامية للحوار من أجل خلق تنظيم نسائي في جميع الجهات بالمغرب ومناقشة الأرضية، ثم فرز نساء عضوات اللجنة التحضيرية وساعفني الحظ كنت من بين العضوات وتأست لجنة التواصل والإعلام في اللجنة التحضيرية، وساهمنا جميعا في تنظيم المؤتمر، وساهمنا في تأطير مؤتمرات انتداب المؤتمرات في المناطق والجهات، يوم 8 مارس 2013 كان يوما استثنائيا مولودا جديدا مؤتمر تأسيسي لمنظمة نساء حزب الأصالة والمعاصرة، ثم المجلس الوطني حيث كنت عضوة للمجلس الوطني وعضوة المكتب الوطني كنائبة أولى لمنظمة النساء الرئيسة كانت رجاء الأزمي، وكانت لقاءات تواصلية في جميع الجهات مع النساء، أول ما كنا نناقشه، هو مشروع الحزب مع النساء والتأطير والحركة النسائية عامة، المكتب التنفيذي كان أيضا منخرطا في التعبئة وتنظيم اللقاءات.

ماذا يشدك لحزب الاصالة والمعاصرة ؟

التجربة السياسية للنساء لاتشبه الرجال، هي أول حاجة الايمان بالخط النضالي.

التمفصل مع عدة فاعلين كيف تدبرين ذلك ؟

يشكل حافزا، أي تنظيم سياسي مرهون بوجود فاعلين آخرين والعلاقة مع باقي الأحزاب تتيح لنا على حسن النظر إلى تجربتك حزبنا، مع استبعاد التطرف ووجود الانتقاد، أدبر فعلي السياسي كمناضلة تربطني بالساكنة انتداب انتخابي وعلي أن أكون قريبة منهم، أمارس يوميا سياسة القرب مع الساكنة. أنا عضوة في مجلس مدينة الرباط ومقاطعة يعقوب المنصور، ترشحت كوكيلة اللائحة يعقوب المنصور، لدينا تمفصلا مع مكونات الأغلبية التي تسير المجلس ونحن نشكل معارضة داخل المجلس.

داخل المجلس نحن في المعارضة ليس ضد الأشخاص ننتقد ونساهم في تطوير عمل المجلس، ونبحث عن حلول لمشاكل الساكنة والبحث عن مكامن الخلل والحلول، المجلس له منتدبين في الشركات المتعلقة بالمجلس أو غيرها، أنا منتدبة في المجلس الإداري لشركة الرباط باركينغ وعضوة لجنة الفحص ومفروض في التتبع الدقيق للملفات والبحث.

كيف تتخذين القرار ؟

أولا الضرورة تقتضي ألا أكون متناقضة مع مبادئ المشروع الحزبي الذي أنتمي إليه، أستحضر دائما مبادئ الحزب ومبادئي الشخصية والقناعات ووفق ما هو صالح للساكنة، على العموم المنتخب لا يملك قرارا فرديا، بل جماعيا وتتخذ بالتصويت، الأشكال هو وجود قاعدة عددية تؤثر على أي قرار متخذ

القرار داخل الهيئة السياسية ؟

القرارات تتخذ داخل الحزب هناك قرارات سيادية خاصة بالمكتب السياسي، وهناك قرارات للأمين العام، وهناك قرارات تنظيمية ترتبط بالمنظمة التي أترأسها، وهي منظمة نساء حزب الاصالة والمعاصرة القرار لا يكون فرديا، بل بمن حضر أو بشكل جماعي.

ما هي أهم الصعوبات التي واجهتك أثناء اتخاد أي قرار سياسي ما؟

مثلا قرار الدخول إلى الحكومة من عدمه حزب الاصالة والمعاصرة لم يأخذ فيه الوقت الكافي للنقاش كان قرار قبلي، أعتقد أنه قرار متسرع.

الشأن العام ودورك وتجربتك في تحمل المسؤولية التدبيرية ؟

المسؤولية تكون أكثر سهولة عندما تكون حزبية تنظيمية، المسؤولية داخل المجلس ونحن معارضة تكون أصعب المعارضة مدرسة تساعد في تحمل المسؤولية التسييرية مستقبلا، تحملي المسؤولية داخل المنظمة عن طريق الانتخابات، كنت أتصور أن التسيير وتدبير الشأن العام سهلا، لكن وجدت أن التدبير صعب، كيف تدبرين وجودك داخل المجلس وطبيعة علاقتك مع مختلف الأطراف من داخلية وإعلام وأحزاب.

تجربة الرجل تختلف عن تجربة المرأة؟

لدينا كنساء خاصية يمكن لها القيام بمجموعة من العمليات في نفس الوقت، وهو مختلف عن الرجل. النساء ملقى عليهن التوفيق بين أشغال البيت ووجودهن في المجلس وتدبير الشأن العام والآداء الحزبي وأدائنا كمنتخبات، وهو ما يشكل نوعا ما عائقا أمام النساء ،تكون هناك كولسة ذكورية بامتياز.

مدى مساهمة المرأة في تطوير العمل الحزبي ؟

المرأة اعطت نفسا جديدا ، النساء تأخذ الأمور بجدية داخل الأحزاب يلتزمن بالوقت هن منضبطات رغم الإكراهات الموجودة، اللجان دائما تسجل حضور النساء ومساهمتهن بالنقاش دائما تكون مثمرة وجدية.

هل تحسين أن الرجل ينافس المرأة في مواقع المسؤولية ؟

أكيد النساء هن اللواتي أصبحن ينافسن الرجال في مواقع المسؤولية، أكيد أن المنافسة حاضرة. القرار السيادي داخل الحزاب.

هل يمكن لمساهمة المرأة في مواقع المسؤولية أن تصحح الوضع؟

النساء هن من يغير مجرى الأمور ،رغم وجود بعض العراقيل ذات الطبيعة الذاتية مرتبطة بالنساء اللواتي كثيرا ما نجدهن يخشين من تحمل المسؤولية ويتراجعن للوراء، ضرورة تغيير الصورة النمطية حول المرأة، ومن حقها أن تتمرس على تحمل المسؤولية في هياكل الحزب

كيفية مساهمة المرأة في تغيير بعض القرارات ؟

هناك قضايا كبرى في المغرب، القرار يبقى دائما الملك من يحرك الكثير من القضايا وهذه مسألة تاريخية، هو من يتدخل للحسم في اتخاد بعض القرارات المسألة طبيعية، الحركة النسائية لديها مكتسبات كثيرة، وضروري النضال من أجل عدم التراجع عن المكتسبات، بل ضرورة المضي قدما للأمام وتطوير ما هو موجود، وتشريع القوانين بشكل متطور تتماشى وتطور المجتمع مع ضرورة تحديد المفاهيم بدقة في مشاريع القوانين المعروضة للنقاش والمصادقة.